الحقيبة التدريبية عن التنمية من منظور الحقوق وأجندة 2030

تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030
دليل المدربة والمدرب

هذا الدليل

موجه للمدربات والمدربين الذين يريدون تنظيم او تنفيذ ورش عمل تتعلق بتمكين المشاركين فيها من فهم نقدي أكثر عمقا لأجندة 2030 واهداف التنمية المستدامة، وتعزيز إمكانية استخدامها في مجال عملهم.

تصميم المادة المتوفرة في الدليل يشمل المستويات التأسيسية والمتقدمة: فهو يتضمن عرضاً للمعلومات الأساسية عن الأجندة، أهدافها ومقاصدها التي يمكن استخدامها في ورش العمل التعريفية بالأجندة وفي المستوى الأولي للمتعاملين معها لأول مرة، او الذين لا يملكون معرفة متقدمة بالأجندة. كما يتضمن التصميم عناصر إضافية تتيح التعرف النقدي على الأجندة، واستكشاف عناصر القوة الضعف فيها ومدى اتساقها مع منظور التنمية والحقوق، بالإضافة الى عناصر تحليلية ومنهجية تساعد في ربط الأجندة بمسار التطور الواقعي وتحديات المجتمعات والبلدان التي نعيش فيها، وكيفية التعامل مع الاجندة بطريقة تتيح تكييفها وإعادة انتاجها بما يتناسب مع خصائص كل بلد، والربط بينها وبين الخطط التنموية الوطنية او استراتيجيات عمل واهداف منظمات المجتمع المدني التنموية.

كما أن هذا الدليل هو أحد مكونات حقيبة تدريبية أكثر تنوعاً واتساعاً تغطي جوانب أخرى من مسائل التنمية وحقوق الإنسان، والأجندات العالمية للتنمية ومن ضمنها أجندة 2030 نفسها، حيث أن الأدلة الأخرى في الحقيبة التدريبية تتناولها من زوايا مختلفة لا يغطيها الدليل الحالي.

التقارير والوثائق الرئيسية التي يستند إليها هذا الدليل والتي يفترض للمدرب أن يطلع عليها على الأقل، وأن تكون حاضرة معه أثناء التدريب هي التالية:

- قرار الجمعية العامة رقم 70/1 لعام 2015: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، أو أجندة 2030 (اختصارا على ما سوف نسميه أجندة 2030). على الرابط
- قائمة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. الرابط
- الوحدة الأولى من الدليل التدريبي التخطيط والعمل من أجل أهداف الألفية: الشبكة العربية، كوثر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (السنة)
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. الرابط:
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. الرابط
- الإعلان العالمي عن الحق في التنمية. الرابط
- تقرير تنمية المرأة العربية 2019: المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 – دور المجتمع المدني والاعلام. كوثر، برنامج الخليج العربي للتنمية – اجفند. 2019.
- المساواة بين الجنسين في اجندة 2030 – دور المجتمع المدني والاعلام. مبادرات ميدانية – دليل تطبيقي. كوثر، اجفند، الشبكة العربية، 2019.
- دليل الشبكة العربية عن حقوق الانسان. الرابط

على جميع المشاركين في دورات التدريب ان يطلعوا مسبقاً على نص أجندة 2030.

تقديم

يتبع هذا الدليل التصميم المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 – دور المجتمع المدني والإعلام، مبادرات ميدانية – دليل تطبيقي. كوثر، أجفند، الشبكة العربية، 2019. وهو مخصص لفهم ونقد اهداف التنمية المستدامة الـ 17، وربطها بعمل ومشاريع الأفراد الجمعيات العاملة في الميدان، وإلى حدّ ما بالشبكات. كما يتضمن مدخلاً مكثفاً عن مفهوم التنمية وربطه بأجندة 2030. ويفترض بالمدرب أن يكون على اطلاع على الأدلة التدريبية والمواد المرجعية الأخرى المتعلقة بمفهوم التنمية، وكذلك بالخصائص العامة لأجندة 2030 ومنهجية التحليل والتخطيط المستندة إليها، التي تعتبر بمثابة الإطار العام الضروري لإكساب الأهداف الإفرادية معناها المكتمل في سياق الأجندة.

الدليل الحالي يركّز على تفكيك الأهداف الـ 17، وفهمها فهماً تفصيلياً ونقدياً، مع ربط كل هدف بالعناصر المحددة من منظومة الحقوق وآلياتها.

التصميم العام للدليل هو على النحو التالي:

الوحدة الأولى: التقديم عن مجالات الأجندة وأبعاد التنمية.

الوحدة الثانية: العرض الإفرادي للأهداف الـ 17.

ملاحظات ختامية للمدرب.

يتبع عرض كل هدف تصميماً متشابها الى حدّ كبير، وفق التسلسل التالي:

العرض: الهدف ومقاصده، وشرح العناصر المكونة ونقاط التركيز ومنطق الهدف.

النقد: تقديم قراءة نقدية للهدف ومؤشراته، وربطه بالأبعاد التنموية والأهداف الأخرى، وإظهار نقاط القوة والضعف.

المؤشرات: استعراض المؤشرات ونقدها.

الربط بالحقوق: ربط الهدف بعناصر محددة في منظومة الحقوق.

نقاط إضافية:

اضاءات على قضايا ذات صلة بالهدف.

التمارين: اقتراح تمارين للمستويات المختلفة الأولية والمتقدمة.

للمدرب

يوزع على المشاركين نسخة الكترونية أو ورقية من: المساواة بين الجنسين في اجندة 2030 – دور المجتمع المدني والاعلام، مبادرات ميدانية – دليل تطبيقي. كوثر، أجفند، الشبكة العربية. أما الدليل الحالي فهو مخصص للمدربين والمدربات وهو بمثابة دليل استخدام لدليل كوثر- الشبكة العربية.

الوحدة الأولى:
التقديم عن مجالات الأجندة وأبعاد التنمية

تقديم عن مفهوم التنمية

للمدرب

تتضمن الحقيبة التدريبية الكاملة وحدة خاصة عن مفهوم التنمية يمكن استخدامها حسب الحاجة في التدريب على أجندة 2030. ونقترح صيغتان محتملتان:

-1الصيغة الأولى هي تخصيص جلسة تدريبية خاصة لعرض مفهوم التنمية.

-2الصيغة الثانية هي الاكتفاء بعرض المفهوم فقط وربطه بالأجندة على النحو المبين ادناه.

أجندة 2030 وقبلها أهداف الألفية الإنمائية، هي أجندة أولويات محددة: محدودة كما في الألفية، أو موسعة كما في أجندة 2030، جرى التوافق عليها عالمياً لتنفيذها خلال عقد ونصف من الزمن (2000-2015 أهداف الألفية، و2015-2030 أجندة 2030) بغية تحقيق تقدّم في التنمية في مختلف المجالات في إطار منظومة حقوق الإنسان. وفيما خطة العمل هذه محددة الأهداف والإطار الزمني فإن التنمية مسار مستمر، وأجندة 2030 هي مرحلة في سياق المسار التنموي الذي ليس له مدى زمني محدد بما هو الغاية النهائية لبلوغ مستوى متقدم من الحقوق في الممارسة المتحققة في مختلف المجالات. وعلى الصعيد الوطني، تشبه أجندة 2030 الخطط الوطنية الثلاثية او الخمسية او العشرية التي تضعها الحكومات والمؤسسات المعنية من أجل تحقيق التنمية في بلد ما. فهي ليست التنمية نفسها بل أجندة عمل وخطط للتقدم في مسار التنمية. بهذا المعنى، لا يمكن النظر إلى أجندة 2030 بمعزل عن السياق التنموي، وبمعزل عن غايتها المتمثلة في تحقيق مستويات متقدمة من التنمية البشرية المستدامة وإنفاذ حقوق الإنسان، والأمر نفسه ينطبق على الخطط الوطنية.

يمكن للمدرب التقديم لعرض أجندة 2030 بالتركيز على النقاط التالية:

1. أجندة 2030 هي مرحلة وخطة عمل عالمية (ووطنية) في سياق المسار التنموي – الحقوقي المستمر.

2. المقاربة المعتمدة في هذا الدليل لا تفصل بين المقاربة التنموية والمقاربة الحقوقية، بل تعتبر أن المنظومة الفكرية والإطار المفهومي هو إطار مندمج تنموي – حقوقي، تفاعلي في الإتجاهين: ينظر إلى التنمية ضمن إطار أشمل هو منظومة الحقوق، ويعتبر أن الخطط التنموية هي وسيلة إنفاذ هذه الحقوق، أو إحدى وسائل تحقيقها.

3. مفهوم التنمية الذي نعتمده من خلال استخدام مصطلح التنمية فقط، أو مصطلح التنمية البشرية المستدامة، هو ذلك المكون من خمسة أبعاد هي: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية والمعرفية/الثقافية. وهذا يتجاوز الفهم التقليدي للتنمية المستدامة التي تحصرها في ثلاثة أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية (مع إضافة بعد حوكمي تقاطعي أحياناً). والبعد السياسي يحتوي على مكونين رئيسيين هما السلم والأمن من جهة، والإصلاح السياسي والمؤسسي من جهة ثانية؛ أما البعد المعرفي/الثقافي فيشمل المعارف والمهارات والقيم والسلوكيات. هذان البعدان لا يقلان أهمية عن الأبعاد الأخرى، ويجب اعتبارهما مكونين أساسيين في المفهوم وفي السياسات والاستراتيجيات التنموية العالمية والوطنية. (للمدرب ان يتوسّع في قراءاته في هذا المجال بالعودة الى الفصل الخامس من تقرير المرأة العربية 2019، كوثر).

يمكن أن يستخدم المدرب هنا الشريحة التالية:

الشكل 1: الأبعاد الخمسة للتنمية البشرية المستدامة

4. أبعاد التنمية الخمسة تقابل تقريباً المجالات الخمسة المنصوص عنها في ديباجة أجندة 2030، حيث تتطابق أربع منها مع أبعاد التنمية (الناس= البعد الاجتماعي؛ الكوكب= البعد البيئي؛ الازدهار= البعد الاقتصادي؛ السلم (والعدل)= البعد السياسي)، والشراكة بما هي أسلوب عمل (وردت أيضاً في الديباجة) وهي مكوّن من الإطار المفهومي المحسن للتنمية بما هي أسلوب عمل ومقاربة وتعبيراً عن المسؤولية الدولية والشراكة المثلثة. ويجب اضافة البعد المعرفي/الثقافي في مقاربتنا.

يمكن للمدرب ان يقدم لموضوعه بهذه العناصر، ثم ينتقل مباشرة إلى صلب الأجندة وفق التسلسل التالي:

1. التعريف بأجندة 2030
2. عرض إجمالي للديباجة ومجالاتها وربطها بأبعاد التنمية،
3. تناول كل مجال أو بعد في شريحة مستقلة، وتقديم مقترح بالأهداف والمقاصد التي ترتبط ارتباطاً مباشراً فيه.

التعريف بأجندة 2030

تتكون أجندة 2030 من نص قرار الجمعية العامة 1/70 لعام 2015 وهو وثيقة بعنوان: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وهي تتكون من أربعة اقسام: ديباجة وإعلان، وأهداف التنمية المستدامة الـ 17، ووسائل التنفيذ، وآليات المتابعة. كلها معاً تشكل الأجندة العالمية للتنمية. وثمة أهمية خاصة للديباجة والإعلان لأنهما يوضحان الإطار المرجعي ويشكلان وحدة الأجندة وأساس ترابطها واتساقها. (انظر نص القرار في الرابط المذكور سابقاً).

يكن استخدام الشريحة التالية:

الشكل 2: مكونات أجندة 2030

يشير المدرب هنا بشكل خاص إلى أن الديباجة تتحدث عن خمسة مجالات كبيرة هي الناس، والكوكب، الازدهار، والسلم والشراكة، وتضمنت تعريفاً لكل مجال من هذه المجالات سوف نعرضه بعد قليل.

كما أن الأجندة تتضمن 17 هدفاً، و169 مقصداً. إضافة إلى أن اللجنة الإحصائية وضعت قائمة بـ 232 مؤشراً لقياس التقدم في تحقيق المقاصد والأهداف (هي موضع تدريب خاص).

يمكن للمدرب أن يعرض الأهداف الـ 17 مستخدماً الشريحتين التاليتين:

الشكل 3: أهداف التنمية المستدامة

الهدف 1 القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
الهدف 2 القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
الهدف 3 ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
الهدف 4 ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
الهدف 5 تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات.
الهدف 6 ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتهما إدارة مستدامة.
الهدف 7 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
الهدف 8 تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
الهدف 9 إقامة بُنى أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

الشكل 3 (تابع): أهداف التنمية المستدامة

الهدف 10 الحد من التباين داخل البلدان وفيما بينها.
الهدف 11 جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
الهدف 12 ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
الهدف 13 تخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.
الهدف 14 حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
الهدف 15 حماية النظم الإيكولوجية البرّية وإعادتها إلى حالتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
الهدف 16 التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
الهدف 17 تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ربط مجالات الديباجة بأبعاد التنمية

تبدأ الديباجة بالإعلان التالي:

تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس والأرض ولأجل الازدهار. وهي تهدف أيضا إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية أفسح. ونحن ندرك أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدّ يواجه العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة... وستحفّز تلك الأهداف والغايات العمل الذي سيجري على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة في مجالات ذات أهمية جوهرية للبشرية ولكوكب الأرض." (وهي المجالات الخمسة التي سبق ذكرها)

الشكل 4: مجالات أجندة 2030 ومكونات مفهوم واستراتيجيات التنمية

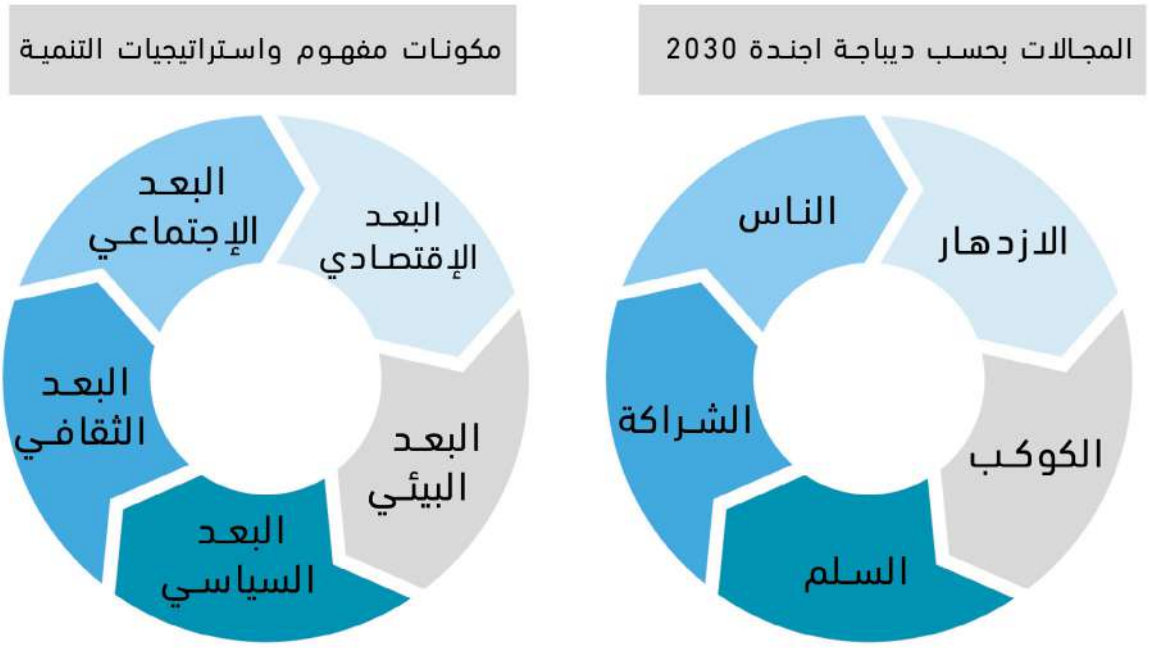

يشرح المدرب المعاني المتشابهة للمجالات الخمسة مع الأبعاد الخمسة للتنمية. وهي كلها مذكورة في الأدبيات التنموية. وفي حين أن بعد السياسة – الحوكمة – السلم يرد بشكل أو بآخر في هذه الأدبيات، فإن الإضافة الأكثر أهمية هي في اعتبار المعرفة/الثقافة بعداً مستقلاً مساوياً في الأهمية للأبعاد الأخرى، في حين تقتصر الأدبيات والأجندات التنموية غالباً على التركيز على التعليم (الهدف الرابع) في المقاربة التقليدية للتنمية مع اعتبار التعليم مكوناً في البعد الاجتماعي. كما أن ثمة عناصر ثقافية موزعة في الأجندة وفي أهداف التنمية المستدامة بشكل مبعثر، وهو ما نقترح جعله بعداً مستقلاً على نحو ما سيتبين لاحقاً. لذلك سوف نكون فعليا أمام ستة أبعاد/مجالات هي الخمسة الواردة في الديباجة مضافاً إليها البعد الثقافي/المعرفي.

الإطار1: أهمية المقاربة الشاملة للأبعاد التنموية

أهمية هذه المقاربة

في سعينا لفهم اجندة 2030 واستخدامها كإطار لصنع السياسات الوطنية، تبرز صعوبة ناجمة عن العدد الكبير من الأهداف (17) والمقاصد (169) والمؤشرات (232)، حيث ان المطلوب اثناء وضع السياسات والخطط الوطنية الجمع بين الالتزام بوحدة الأجندة وعدم تجزئتها او اجتزائها من جهة، وبين الأولويات الوطنية والقدرات والموارد المحدودة، وبين العدد الكبير للأهداف والمقاصد.

إلا أن ديباجة الأجندة توحي لنا بطريقة عملية للتعامل مع هذا الواقع من خلال تعدادها للمجالات الخمسة، وهي تقترح ضمناً علينا ألا نتعامل مع كل هدف (ومقصد) بشكل مجتزأ ومعزول عن غيره من الأهداف والمقاصد، بل أن نحاول التفكير في حزمة أو عقد من الأهداف والمقاصد، بما هو وحدة مترابطة ضمن مجال معين. وبشكل عملي، نقترح أن يتم ذلك وفق الأبعاد الخمسة للتنمية المقابلة للمجالات الأربعة مضافا إليها البعد الثقافي، مع إضافة البعد المتصل بالشراكة باعتباره أسلوب عمل، واحد شروط نجاح العمل التنموي. وبهذا المعنى يكون المطلوب التفكير في ألا تغفل الخطط الوطنية أياً من الأبعاد/المجالات الخمسة (أو الستة مع إضافة الشراكة)، وأن نفكر في إعادة تجميع الأهداف والمقاصد في مجموعات مترابطة ضمن كل بعد أو مجال.

وتقدم الشرائح التالية مثالاً تطبيقياً على ذلك.

1- الناس أو البعد الاجتماعي

جاء في الديباجة تحت عنوان الناس التعريف التالي:

الناس

«نحن مصممون على انهاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة أن يمكن لجميع البشر تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظلّ مناخ صحي».

الديباجة

الشكل 5: العناصر الرئيسية لمجال الناس (البعد الاجتماعي)

الإطار2: مجال الناس في أجندة 2030

(مجال) الناس في الديباجة، يقابل البعد الاجتماعي في مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

الناس هم محور كل الأجندة والأهداف. لكن ثمة أهداف معنية بشكل قوي ومباشر بالبعد الاجتماعي (الناس)، كما أن بعض المقاصد في أهداف أخرى معنية به شكل مباشر ايضاً. في نص الأجندة، يشمل هذا المجال أيضاً أحد عناصر المكون المعرفي/الثقافي في التنمية (التعليم) حيث أن المجالات الخمس لم تتضمن بعداً مستقلا للمعرفة والثقافة، إلا اننا قمنا بذلك في هذا الدليل حيث سيفرد حيزاً مستقلاً له كما سيتضح أدناه.

الشكل الدائري (أدناه) يوضح الأهداف التي تنتسب بالدرجة الأولى إلى المكون الاجتماعي في الأجندة، وأيضا الأبعاد الفرعية التي ترد في مقاصد الأهداف الأخرى. ونقترح التعامل معها بما هي حزمة واحدة (أو عقد مترابط) أثناء التخطيط التنموي، وهو ما يدرج عادة تحت مسمى السياسات الاجتماعية في الخطط الوطنية.

الشكل 6: المكونات الرئيسية للبعد الاجتماعي (الناس)

يقدم هذا الشكل مثالاً على تجميع أهداف ومقاصد متعددة ضمن حزمة مترابطة يمكن أن تشكل المكونات الرئيسية للبعد الاجتماعي (أو مكون الناس)، بما يتيح التعامل مع الأهداف والمقاصد بشكل تكاملي. هذه المقاربة ضرورية جداً عند التكييف والتخطيط الوطني، إذ غالباً ما يتم تبويب الخطط الوطنية ضمن محاور أو أبواب كبيرة، من ضمنها البعد أو المحور الاجتماعي الذي تدرج ضمنه حزمة من السياسات والبرامج التي تنفذها الوزارات المعنية.

على المدرب

تتضمن الحقيبة التدريبية الكاملة وحدة خاصة عن مفهوم التنمية يمكن استخدامها حسب الحاجة في التدريب على أجندة 2030. ونقترح صيغتان محتملتان:

-1الصيغة الأولى هي تخصيص جلسة تدريبية خاصة لعرض مفهوم التنمية.

-2الصيغة الثانية هي الاكتفاء بعرض المفهوم فقط وربطه بالأجندة على النحو المبين ادناه.

2- الكوكب أو البعد البيئي

جاء في الديباجة تحت عنوان الكوكب التعريف التالي:

الكوكب

نحن مصممون على حماية كوكب الأرض من التدهور، بطرق منها توخي الإستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة موارد الكوكب الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، حتى يمكن له دعم احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة»

الديباجة

الشكل 7: العناصر الرئيسية لمجال الكوكب (البعد البيئي)

الإطار 3: مجال الكوكب في أجندة 2030

(مجال) الكوكب في الديباجة، يقابل البعد البيئي في مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

الحفاظ على الكوكب هو هدف محوري قائم بذاته ومدمج في مجمل الأهداف.

هناك أهداف يمكن تصنيفها بأنها أهداف بيئية بشكل مباشر، وهناك مقاصد بيئية مباشرة في أهداف أخرى، كما أن الحفاظ على الكوكب واستدامة الحياة وإدارة الموارد بشكل مستدام، هي نتيجة كلية ناجمة عن الفعل المتآزر في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أيضاً.

الاستدامة مبدأ شامل لكل الأبعاد ولا يقتصر على البعد البيئي وحده، ولذلك فإنه حاضر في مجمل الأجندة والأهداف والمقاصد، وهو يحيل أيضاً إلى التخطيط البعيد المدى، وإلى ارتباط التنمية بوجود رؤية وأهداف استراتيجية مخطط لها، تضمن التوازن بين حاجات وحقوق الأجيال الحالية وتلك الخاصة بالأجيال القادمة.

الشكل 8: المكونات الرئيسية للبعد البيئي (الكوكب)

يقدم هذا الشكل مثالاً على تجميع أهداف ومقاصد متعددة ضمن حزمة مترابطة يمكن أن تشكل المكونات الرئيسية للبعد البيئي (أو مكون الكوكب)، بما يتيح التعامل مع الأهداف والمقاصد بشكل تكاملي. وهذه المقاربة ضرورية جداً عند التكييف والتخطيط الوطني، إذ غالباً ما يتم تبويب الخطط الوطنية ضمن محاور أو أبواب كبيرة، من ضمنها البعد أو المحور البيئي ومعه أحياناً البنى التحتية، والعمران، والثروات الطبيعية لاسيما في الدول النفطية أو المنجمية.

على المدرب

أن يتمعن بالأهداف والمقاصد بنفسه، وأن يقدم تفسيراً لهذه الخيارات أو أي خيارات معدلة بقوم بها. الشكل يقتصر على الأهداف والمقاصد التي جاءت في الأجندة العالمية. الخصائص الجغرافية والمناخية والسياسات البيئية تختلف بين بلد وآخر، لذلك على المدرب أن يأخذ بعين الإعتبار لفت النظر إلى بعض الخصوصيات الإقليمية أو الوطنية ذات الأثر المباشر في الشأن البيئي، على سبيل المثال البلدان الصحراوية وخصوصياتها بدءاً من تحلية المياه إلى الاعتماد المبالغ به على الوقود الأحفوري في البلدان النفطية؛ وفي البلدان التي عانت أو تعاني من حروب ثمة مشكلات بيئية خاصة بأثر الحرب بدءاً من الدمار الكبير في المدن والتجمعات السكنية، وصولاً إلى تعطيل الزراعة وانتشار الألغام والذخائر والأثر التراكمي للحروب على تلويث التربة... الخ. كما ثمة مشكلات عابرة للحدود مثل مشكلات نهري دجلة والفرات والتوترات التركية – السورية – العراقية، أو نهر النيل والتوترات بين مصر والسودان واثيوبيا. مثل آخر يتمثل في اكتشافات الغاز والنفط في البحر المتوسط، الذي يتحول شرقه إلى منطقة نزاع إقليمي أيضاً. فالبعد البيئي له أيضاً بعد سياسي استراتيجي، لاسيما عندما يتعلق بالموارد الطبيعية.

3- الازدهار أو البعد الاقتصادي

جاء في الديباجة تحت عنوان الازدهار التعريف التالي:

الازدهار

«نحن مصممون على كفالة أن يتمتع جميع الناس بحياة يظللها الرخاء تلبي طموحاتهم، وأن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة»

الديباجة

الشكل 9: العناصر الرئيسية لمجال الازدهار (البعد الاقتصادي)

بالنظر إلى النص نفسه، يمكن استخراج ثلاثة عناصر او أفكار رئيسية على النحو التالي:
- استخدام مصطلح الازدهار بدل مفهوم/مصطلح النمو أو النمو الاقتصادي، يشكل تحولاً هاماً في المقاربة، ويعني النظر إلى النمو الاقتصادي بصفته وسيلة لرفاه الناس لا غاية قائمة بذاتها.
- اشتراط أن يشمل النمو الاقتصادي جميع الناس.
- اشتراط أن يتحقق التقدم في انسجام مع الطبيعة.

هذه العناصر تساعد على إمكانية التعرف على الأهداف والمقاصد ذلك الصلة القوية والمباشرة التي من شأنها أن تدرج ضمن المكون الاقتصادي.

الإطار4: مجال الازدهارفي أجندة 2030

(مجال) الازدهار يقابل البعد الاقتصادي في مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

النمو الاقتصادي هو وسيلة لتحقيق التنمية والرفاه للجميع وليس غاية نهائية قائمة بذاتها.

يتحقق الانتقال من مفهوم النمو الاقتصادي بالمعنى الضيق إلى مفهوم الازدهار، عندما يوظف النمو في صالح تنمية جميع الناس ورفاههم دون تمييز (وهو البعد الاجتماعي والتضميني)، وعندما يتم هذا النمو بالتوافق والانسجام مع متطلبات الاستدامة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ على الكوكب وحقوق الأجيال القادمة (بعد الاستدامة).

مكون الازدهار (الاقتصادي) شديد الارتباط بالمساواة (الهدف 10) وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك (12 و13) والشراكة (17)، والنمط الاقتصادي السائد هو من مصادر اللامساواة والتدهور البيئي الرئيسية، على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

الشكل 10: المكونات الرئيسية للبعد الاقتصادي (الازدهار)

يقدم هذا الشكل مثالاً على تجميع أهداف ومقاصد متعددة ضمن حزمة مترابطة يمكن أن تشكل المكونات الرئيسية للبعد الاقتصادي (أو مكون الازدهار)، بما يتيح التعامل مع الأهداف والمقاصد بشكل تكاملي. وهذه المقاربة ضرورية جداً عند التكييف والتخطيط الوطني، إذ غالبا ما يتم تبويب الخطط الوطنية ضمن محاور أو أبواب كبيرة، من ضمنها البعد الاقتصادي أو السياسات الاقتصادية التي تتراوح بين التوجهات الماكرو اقتصادية وصولا الى التجارة والنظام المالي والضرائب والقطاعات الإنتاجية وسياسات العمل والتشغيل...الخ.

على المدرب

أن يتمعن بالأهداف والمقاصد بنفسه، وأن يقدم تفسيراً لهذه الخيارات أو أي خيارات معدلة بقوم بها. الشكل يقتصر على الأهداف والمقاصد التي جاءت في الأجندة العالمية. ومن الضروري أن يوضح الملامح العامة لخصائص اقتصادات المنطقة أو البلد المعني التي لها أهمية، والمضمون الاجتماعي ومدى الالتزام بالاستدامة. على سبيل المثال، الإشارة إلى أن معظم اقتصادات المنطقة العربية ريعية أو شبه ريعية، وأن مستوى الإنتاجية ضعيف، وأنه في عدد غير قليل من البلدان فإن ما يزيد عن 09% من المؤسسات هي مؤسسات صغيرة (أقل من عشرة عاملين في المؤسسة الواحدة)، وثمة اختلالات كبيرة في الميزان التجاري (نستورد أكثر مما نصدر بكثير)...الخ. كما تمكن الإشارة إلى نسبة الديون، ونسبة البطالة، وضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة، وإلى النظم الضريبية غير العادلة....الخ. وفي المجال الاقتصادي ثمة أهمية كبيرة للبعد الخارجي بسبب العولمة الاقتصادية، كما أن الهدف 71 عن الشراكة يتضمن محوراً مخصصاً للبعد الخارجي لتحقيق الأهداف بما في ذلك ما يتعلق بتمويل التنمية والتوجهات الاقتصادية العالمية التي يجب أن نتخذ منها موقفا نقدياً وموضوعياً ودراسة أثرها على اقتصادات البلدان النامية.

القائمة طويلة هنا؛ وفي هذا المجال أكثر من غيره، من المفيد جداً أن يعزز المدرب وجهة نظره ببعض الإحصاءات الأكثر تعبيراً، على أن يختارها من مصادر موثوق بها. وعلى المدرب أن يجتهد، وأن يدعو المشاركين إلى التفكير النقدي أيضاً، وإلى التعرف على المشكلات الاقتصادية الأكثر أهمية في بلدانهم، وعدم نسيان البعد الخارجي.

4- السلم والحوكمة أو البعد السياسي

جاء في الديباجة تحت عنوان السلم التعريف التالي :

السلم

"نحن مصممون على أن نشجع على قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعا لهم، مجتمعات تخلو من الخوف ومن العنف. فلا سبيل الى تحقيق التنمية المستدامة دون السلام، ولا الى إرساء السلام دون تنمية مستدامة."

الديباجة

الشكل 11: العناصر الرئيسية لمجال السلم والحوكمة (البعد السياسي)

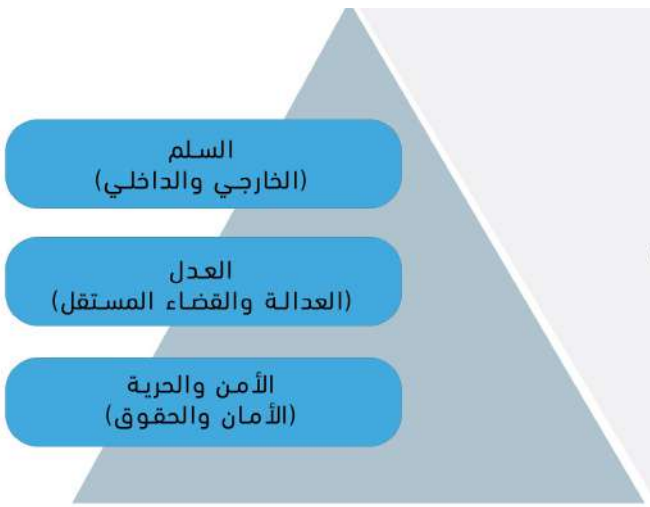

بالنظر إلى النص نفسه، يمكن استخراج ثلاثة عناصر أو أفكار رئيسية على النحو التالي:

- العنصر الأول هو السلم ببعديه الخارجي والداخلي.
- الثاني هو العدل بما يحيل إلى الحوكمة الديمقراطية والعدالة والقضاء المستقل.
- والثالث هو الأمان والحرية بما هي في صلب جوهر منظومة حقوق الإنسان التي يجب أن تكون الإطار الناظم لبناء وعمل المؤسسات والعلاقات بين الناس.

هذه العناصر ستساعد بدورها على إمكانية التعرف على الأهداف والمقاصد ذلك الصلة القوية والمباشرة التي من شأنها ان تدرج ضمن المكون السياسي.

الإطار5: مجال السلم/السلام في أجندة 2030

(مجال) السلم/السلام هو في صلب البعد السياسي/المؤسسي لمفهوم التنمية البشرية المستدامة.

السلم شرط مسبق للتنمية. والعدالة والأمن والحرية للناس، والمؤسسات التضمينية هي من شروط استقرار المجتمعات والحفاظ على السلام ومنع الارتداد إلى النزاعات والحروب، أي من شروط استدامة السلم والاستقرار.

نحن هنا في صلب منظومة الحقوق السياسية والمدنية. وهذا البعد يتضمن ثلاثة مكونات تتعلق بالسلام بمعنى وقف الحروب الخارجية والنزاعات الداخلية؛ وقيام دولة ديمقراطية ومؤسسات تضمينية؛ والالتزام بمنظومة الحقوق الضامنة لحرية الناس.

من منظور تركيبي فإن التمييز بين البعدين الخارجي والداخلي للسلم/الحرب أمر ضروري، لاسيما في منطقتنا، حيث أن الحروب المشتعلة فيها، إضافة إلى الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ليست نزاعات داخلية فحسب بل هي حروب دولية حسب القانون الدولي.

كما أن تسمية هذا المجال بالسلم لا يلحظ البعد المتصل بالحوكمة الديمقراطية (معبر عنها بشكل خاص بالعدل في النص)، ويجب ألا نغفل ذلك، فالبعد في مضمونه الحقيقي يغطي السلم والحوكمة والحقوق في آن.

الشكل 12: المكونات الرئيسية للبعد السياسي/المؤسسي (السلم والحوكمة)

يقدم هذا الشكل مثالاً على تجميع أهداف ومقاصد متعددة ضمن حزمة مترابطة يمكن أن تشكل المكونات الرئيسية للبعد السياسي والمؤسسي، بما يتيح التعامل مع الأهداف والمقاصد بشكل تكاملي. وهذه المقاربة ضرورية جداً عند التكييف والتخطيط الوطني، إذ غالباً من يتم تبويب الخطط الوطنية ضمن محاور أو أبواب كبيرة، من ضمنها ما يتصل بالحرب والنزاعات على اختلافها في البلدان التي واجهت هذه الظروف، وعليها معالجة آثارها. وكذلك ثمة محاور أخرى، قد تكون منفصلة، تتعلق بالحوكمة والإصلاح السياسي وتحديث المؤسسات.

على المدرب

... ان يتمعن بالأهداف والمقاصد بنفسه، وأن يقدم تفسيراً لهذه الخيارات أو أي خيارات معدلة يقوم بها. الشكل يقتصر على الأهداف والمقاصد التي جاءت في الأجندة العالمية. هذا البعد هو الأكثر خصوصية حسب البلدان، وهو أكثر حساسية أيضاً من منظور الحكومات لأنه يطال قضايا سيادية وسياسية حساسة، ويتطرق إلى طبيعة النظام وممارسة السلطة وأجهزة الدولة، وإلى مدى الالتزام بحقوق الإنسان. ثمة تفاوت جلي بين البلدان هنا: ثمة بلد واقع تحت الاحتلال (فلسطين)، أو بلد منهك بالحروب المدمرة (سوريا، اليمن، ليبيا، العراق...الخ)، هنا أولوية واضحة إما لوقف مسار الحرب أو لمعالجة آثارها. وفي بلدان أخرى شهدت مراحل تحوّل سياسي في أنظمة الحكم فيها، ثمة أولوية لتوفير متطلبات التحول الديمقراطي والمؤسسي بشكل سلمي ومستقر...الخ. وفي كل البلدان العربية هناك مشكة أساسية تتعلق بالمشاركة والديمقراطية وحقوق الإنسان واستقلالية القضاء ومؤسسات الرقابة وبناء جهاز دولة محايد وتحديث أجهزة الدولة والمكننة والإصلاح الإداري...الخ.

هذه المسائل ينظر إليها بصفتها مسائل خاصة ببلد معين لا بد من إيجاد حلول ومعالجات وطنية لها، الأمر الذي يتطلب مستوى أكثر تقدماً من الاجتهاد في تشخيصها واقتراح الحلول لها. وفي الوقت عينه، فإن هذه المسائل هي التي تتطلب أكثر من غيرها العودة إلى منظومة حقوق الإنسان واعتبارها إطاراً مرجعياً للتحولات المطلوبة، تلافياً لمحاولات قطع الطريق عليها بحجة الخصوصية والسيادة الوطنية.

5- البعد المعرفي/الثقافي

لم تشمل ديباجة أجندة 2030 هذا البعد بشكل مستقل، لذلك فإن النص التالي هو اجتهاد من معدي الدليل لتقديم نص مشابه لصياغة الديباجة، حيث أن الدليل يتبنى الإطار المفهومي المحسن للتنمية البشرية المستدامة الذي يعتبر البعد المعرفي/الثقافي بعداً مستقلاً لا مدمجاً في البعد الاجتماعي أو أبعاد أخرى.

المعرفة والثقافة

نحن مصممون على تمكين كل الناس من التمتع بحقهم في المعرفة، وتطوير مهاراتهم وقدراتهم لتوسيع خيارتهم ومساهمتهم في صناعة حاضرهم ومستقبلهم. كما نحن مصممون على نشر قيم حقوق الإنسان والتضامن والاعتراف بالتنوع والاختلاف، وتشجيع السلوكيات التي تسهم في التنمية البشرية المستدامة وبناء السلام، وتشجيع الابداع والابتكار.

الشكل 13: العناصر الرئيسية للبعد المعرفي/الثقافي

بالنظر إلى النص نفسه، يمكن استخراج ثلاثة عناصر أو أفكار رئيسية على النحو التالي:
- الجانب المتعلق بالمعارف والمهارات، ويتم ذلك بشكل خاص من خلال النظام التعليمي (وخارجه أيضاً).
- العنصر الثاني يختص بالقيم والسلوكيات، وهو ما تلعب وسائل الاعلام والأسرة دوراً أساسياً في تحقيقه، إضافة إلى مؤسسات التعليم.
- الثالث هو الابداع والابتكار، بما هو مناخ عام يشجع على حرية التفكير، إضافة إلى البحث العلمي ومؤسساته.

هذه العناصر تساعد على الربط بين الهدف الرابع (التعليم) وبين مقاصد أخرى لها بعد معرفي وثقافي موزعة على الأهداف والجندة، ويمكن تجميعها في هذا البعد المعرفي/الثقافي بشكل مترابط.

الإطار5: المكون المعرفي/الثقافي في أجندة 2030

المكون المعرفي/الثقافي، ومنظومة القيم، من المكونات الأساسية في مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

لم يلحظ هذا البعد ضمن المجالات الخمسة في ديباجة أجندة 2030 بصفته مجالاً مستقلاً، إلا أن مضمونه موزع على مواقع عدة من الأجندة بما في ذلك عدد من أهداف التنمية المستدامة (الهدف الرابع) ومقاصد متفرقة في الأهداف الأخرى.

إن تحقيق أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، يتطلب تقدماً معرفياً كبيراً في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار. كما يتطلب تغييراً قيمياً في موجهات الاقتصاد والسياسة والمؤسسات، واحترام الإستدامة والمساواة بين الجنسين وتحقيق العدالة وترسيخ ثقافة الحقوق التسامح والتضامن والتنوع... الخ.

يشكل الهدف الرابع محوراً أساسياً وصريحاً في هذا البعد، إلا أن الأصح ادراجه في سياق ثقافي ومعرفي أشمل وتحويلي، ولحظ ما يرتبط بالبعد المعرفي والثقافي في مجمل الأجندة والأهداف.

الشكل 14: المكونات الرئيسية للبعد المعرفي/الثقافي

يقدم هذا الشكل مثالاً على تجميع أهداف ومقاصد متعددة ضمن حزمة مترابطة يمكن أن تشكل المكونات الرئيسية للبعد المعرفي/الثقافي)، بما يتيح التعامل مع الأهداف والمقاصد بشكل تكاملي. وهذه المقاربة ضرورية جداً عند التكييف والتخطيط الوطني، وغالباً ما تتضمن الخطط الوطنية في البلدان العربية مكوناً ثقافياً قوياً، يدرج عموماً تحت عنوان مستقل. كما انه توجد في كل البلدان وزارات ومؤسسات تعنى مباشرة وبشكل متخصص بهذا البعد: وزارات تعليم، جامعات، وزارات أوقاف وشؤون دينية، وثقافة، ومرأة وشباب...الخ، ومسارح ودور سينما وإنتاج فني وادبي...الخ.

على المدرب

البعد المعرفي/الثقافي جديد سواء بالنسبة إلى مجالات أجندة 2030 الواردة في الديباجة، أو بالنسبة إلى مفهوم التنمية (المستدامة) في استخدامه الشائع. على المدرب أن يبذل جهداً مضاعفاً هنا للاطلاع على الأدبيات والنصوص التي توضح مرتكزات هذا التوجه (يمكن مراجعة تقرير كوثر – الفصل الخامس). كما عليه أن يختار من الخطط الوطنية للبلد أو البلدان العربية التي يتنمي إليها المشاركون في التدريب، مثلاً مكونات تتعلق بالبعد الثقافي واردة في الخطة بما هي مسائل إضافية على التعليم الذي يخصص له بالتأكيد محور أو اكثر. والفكرة الأبرز هنا هي أن نربط بين التعليم والثقافة.

التمرين في نهاية القسم الأول يشمل هذا البعد إلى جانب الأبعاد الأخرى. كما أن مكونات أخرى من الحقيبة التدريبية تتضمن تفصيلاً وتعميقاً لهذا البعد، يمكن للمدرب الاطلاع عليها والاستفادة منها، واختيار ما يتلاءم مع اهتمامات المشاركين في التدريب للتوسع في هذا البعد الجديد نسبياً.

6- الشراكة

جاء في الديباجة تحت عنوان الشراكة التعريف التالي:

> الشراكة
>
> نحن مصممون على حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وبمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب.
>
> الديباجة

الشكل 15: العناصر الرئيسية لبعد الشراكة

الإطار 7: مكون الشراكة في أجندة 2030

الشراكة هي مضمون وأسلوب عمل المقاربة التنموية، وهو ما يميزها عن الأبعاد والمجالات الأخرى المكونة لمفهوم التنمية.

تشمل البعد الدولي، والمسؤولية الدولية لتحقيق الأهداف والتضامن بين الدول والمجتمعات في سبيل التنمية، مع لحظ مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة، كما تتضمن فكرة العلاقة الندية والمتكافئة بعيداً عن علاقات الاستتباع.

تتضمن الالتزام بتصحيح التشوهات في الاقتصاد العالمي ومعالجة مشكلة الديون بالإضافة إلى تمويل التنمية (بما فيها النظرة إلى مساعدات التنمية) ونقل التكنولوجيا وغيرها. هو تطوير لمضمون الهدف الثامن من أهداف الألفية الذي لم تحقق فيه إنجازات فعلية خلال الفترة الماضية.

الشكل 16 : المكونات الرئيسية للبعد المعرفي/ الثقافي

يقدم هذا الشكل مثالاً على تجميع أهداف ومقاصد متعددة ضمن حزمة مترابطة يمكن أن تشكّل المكونات الرئيسية للشراكة في بعديها العالمي والوطني، بما يتيح التعامل مع الأهداف والمقاصد بشكل تكاملي. وهذه المقاربة ضرورية جداً عند التكييف والتخطيط الوطني. ففي القسم العالمي يتعلق ذلك بحقوق وواجبات الدولة – البلد في علاقاته مع دول العالم، بما في ذلك العلاقات التجارية والاقتصادية. وفي ما يخص الشراكة الداخلية، المسألة تتعلق بركن أساسي من أركان الحوكمة الديمقراطية من خلال المشاركة المواطنية والاعتراف بالمجتمع المدني شريكاً كاملاً في مسار التنمية الوطني.

على المدرب

أن يبذل جهداً خاصاً هنا للتمييز بين البعدين العالمي والوطني لمسألة الشراكة. ففي البعد العالمي تتحدث الأجندة عن المسؤولية الدولية في التضامن العالمي مع الدول النامية من أجل تحقيق الأهداف التنموية العالمية. ويمكن تخصيص اهتمام خاص لهذا الجانب، لاسيما ربطه ببعض مكونات الهدف 71 لاحقاً، وبالبعد الاقتصادي/الازدهار؛ او بالجانب المتعلق بالمسؤولية الدولية عن السلم.

كما لا بد من التركيز على البعد الوطني، أي مبدأ الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذا الشريك الأخير مستضعف ومهمش في البلدان العربية بشكل عام، حيث هناك قيود سياسية وتشريعية وتنظيمية وفي الممارسة على المجتمع المدني (جمعيات ونقابات وحركات اجتماعية...الخ)، وصولاً إلى القمع الشديد أو المنع. ومبدأ الشراكة هنا يحيل إلى الهدف 61 في الشق الذي له علاقة بالديمقراطية والمشاركة. ويجب لفت النظر إلى هذا الجانب بشكل مستقل، وهو ما سيجري تفصيله لاحقاً عن التطرق إلى الهدف 61، وفي العروض والنصوص الخاصة بالمجتمع المدني ومفهوم الشراكة المثلثة، التي تشملها الحقيبة التدريبية وأدلة أخرى صادرة سابقاً.

تمارين عن مجالات الديباجة
وأبعاد التنمية الخمسة

التمرين الأول:
توزيع الأهداف والمقاصد على المجالات والأبعاد

الأسلوب/ عمل مجموعات

يتم توزيع المشاركين على 6 مجموعات عمل، على النحو التالي:

- المجموعة الأولى هي مجموعة البعد الاجتماعي – الناس
- المجموعة الثانية هي مجموعة البعد الاقتصادي – الازدهار
- المجموعة الثالثة هي مجموعة البعد البيئي – الكوكب
- المجموعة الرابعة هي مجموعة البعد السياسي – السلم (والحوكمة)
- المجموعة الخامسة هي مجموعة البعد المعرفي – الثقافي
- المجموعة السادسة هي مجموعة الشراكة.

المهمة المطلوبة:

- المجموعات 1 الى 5: يطلب منها أن تراجع الأهداف من 1 الى 16 ومقاصدها، وأن تختار الأهداف التي تندرج ضمن البعد الذي خصص لها، وكذلك أن تختار المقاصد ذات الصلة في كل الأهداف الأخرى التي لم تدرج بكاملها في هذا البعد.
- المجموعة 6 التي تعمل على الشراكة، يطلب منها مراجعة مضمون الأجندة بكل أقسامها واستخلاص ما يتعلق بالشراكة فيها وتدوين أهم العناصر، وربطها بالهدف 17.

النقاش العام:

- تعرض كل مجموعة نتيجة عملها. وتجري مناقشة لتدقيق الخيارات.
- يكون المدرب قد حضّر مسبقاً جدولاً فارغاً بتوزيع الأهداف والمقاصد على الأبعاد، ويتم ملؤه تدريجياً مع انتهاء عرض المجموعة.
- مع اكتمال الجدول، تجري مناقشة عامة وتدقيق الجدول، ومناقشة اقتراحات إذا كان هناك نواقص في قضايا لم تشملها الأجندة، بما في ذلك قضايا خاصة بالمنطقة أو ببلد معينة ويجب ادراجها.

ملاحظة

لا يمكن تنفيذ هذا التمرين إذا لم يكن المشاركون فيه على اطلاع مسبق على نص الأجندة، وعلى معرفة بالأهداف والمقاصد. لذلك نشدد على أن يتم توزيع نص الأجندة قبل وقت كاف على المشاركين بحيث يطلعوا عليه قبل وصولهم إلى الدورة التدريبية.

التمرين: جدول توزيع الأهداف والمقاصد على الأبعاد الخمسة

الأبعاد الخمسة				
المعرفي - الثقافي	السياسي – السلم والحوكمة	البيئي - الكوكب	الاقتصادي - الازدهار	الاجتماعي - الناس
الأهداف الـ 17				
المقاصد الـ 169				
القضايا في صيغة عملية حسب المتطلبات الوطنية				

تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030
دليل المدربة والمدرب

نقاط مشتركة للأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة

للمدرب

كان من الضروري أن يبدأ الدليل بعرض الأجندة بشكل كلي ومحاورها الكبرى، للتشديد على أهمية عدم تجزئة الأجندة والمقاربة التكاملية، والتأكيد على أن النظر إلى الأهداف الأفرادية ومقاصدها، يجب أن يتم في السياق العام للأجندة وروحها لا بمعزل عنها، ولا بعزل هدف بعينه عن غيره من الأهداف.

القسم الثاني من الدليل يتناول عرض وشرح وتفكيك ونقد الأهداف الأفرادية الـ 71 ومقاصدها ومؤشراتها. والمادة المتاحة هنا تتبع التصميم التالي (كما سبقت الإشارة إلى ذلك سابقًا):

1. العرض: عرض الهدف ومقاصده، وشرح العناصر المكونة ونقاط التركيز ومنطق الهدف.
2. النقد: تقديم قراءة نقدية للهدف ومؤشراته، وربطه بالأبعاد التنموية والأهداف الأخرى، وإظهار نقاط القوة والضعف.
3. المؤشرات: استعراض المؤشرات ونقدها.
4. الربط بالحقوق: ربط الهدف بعناصر محددة في منظومة الحقوق.
5. نقاط إضافية: إضاءات على قضايا ذات صلة بالهدف.
6. التمارين: اقتراح تمارين للمستويات المختلفة الأولية والمتقدمة.

يتضمن النص الذي يلي هذه العناصر التي يحتاج إليها المدرب كلها (وغيرها أيضًا) لكي يكون قادرًا على التعامل مع الأهداف الإفرادية بطريقة فعالة. وله أن يختار أي عناصر يمكن استخدامها في العرض الذي ينوي تقديمه في الجلسة التدريبية، إذ عليه أن يركّب عرضه من العناصر التي تتناسب مع مستوى معرفة المشاركين (أولي أو متقدم)، وأهداف التدريب، ومدته، وغيرها من العناصر.

وبشكل عام، يمكن التركيز على العرض والنقد (كليًّا أو جزئيًّا) بالنسبة إلى تدريب مشاركين في المستوى الأولي من المعرفة بالأجندة. في حين أن العناصر الأخرى: النقد المتقدم، والمؤشرات، والربط بالحقوق، تتطلب معرفة أكثر تقدمًا، بحيث يمكن للمدرب أن يختصر عرض المعلومات الأساسية (لأن المشاركين مطلعون عليها) وأن يركز على العناصر الأخرى.

ونلفت النظر إلى أن القسم المتعلق بالمؤشرات يمكن اعتباره قسمًا له خصوصية، إذ يمكن الاكتفاء بعرض المؤشرات على سبيل المعلومات، أو التفصيل في هذا القسم في حال كان المشاركون في التدريب من المهتمين بهذا الجانب أو في حال كانت الدورة تشمل البعد الإحصائي تحديدًا من أجل استخدام المؤشرات في الرصد والمتابعة.

في كل الحالات، المدرب هو المسؤول عن تركيب عرضه من العناصر التي تتلاءم مع الهدف المنشود والمتناسب مع خصائص المشاركين.

البينة الثلاثية للأهداف

للمدرب

أن يأخذ بالإعتبار كل العناصر المكونة للهدف نفسه، وأن يشرح المنطق الكامن خلف البنية الثلاثية للأهداف أي: الهدف، والمقاصد، والمؤشرات. هذه البنية هي نفسها التي كانت معتمدة في أهداف الألفية الإنمائية.

يمكن للمدرب أن يستعين بالشريحة الآتية:

الشكل 1: البنية الثلاثية لأهداف التنمية المستدامة

الهدف: هو الأساس، وهو يمثل النتيجة النهائية التي نسعى للوصول اليها. ونقيس التقدم والنجاح نسبة اليه.

المقصد: وهو الهدف الوسيط الذي يفترض ان يقربنا إنجازه من تحقيق الهدف الأساسي، بالتضافر مع المقاصد الأخرى ضمن الهدف الواحد (وخارجه). نحن نقيس التقدم في انجاز المقصد المعبر عنه كميا قدر الإمكان، وضمن مدى زمني محدد، بحيث يمكن قياس ذلك بشكل مباشر، وهو احد أدوات المساءلة لأنه يتم (مبدئيا) في مدى زمني متناسب مع الدورة الزمنية للمسؤولية المؤسسية الحكومية ودورات التخطيط ورصد الموازنات.

المؤشر: هو أداة لقياس التقدم بالنسبة الى المقصد المحدد بشكل مباشر، واحيانا التقدم في تحقيق الهدف وان بشكل غير مباشر.

ثم يوضح المدرب أن المقاصد في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة نوعان:

أ- ما يعتبر مقاصد نتيجة، أي إنجاز محدد يجب تحقيقه أو الوصول إليه (مثلاً: القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 (الهدف 1 المقصد 1)، أو خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي بحلول عام 2030 (الهدف 3 المقصد 1) ...الخ.

ب- ما يعتبر مقاصد سياسات أو وسائل، وهي تشير إلى السياسات أو الإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل النجاح في تحقيق الهدف (مثلاً: وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر (الهدف 1 المقصد أ).

مقاصد النتيجة مرقمة حسب التسلسل ضمن الهدف الواحد باستخدام الأرقام فقط (1-1، 2-1 ...الخ)، في حين أن مقاصد السياسات مرقمة باستخدام رقم الهدف والأحرف (-1 أ، -1 ب ...الخ). والمؤشرات مرقمة ترقيمًا ثلاثيًّا: رقم الهدف، رقم المقصد، رقم المؤشر (2-2-1 يعني المؤشر الثاني للمقصد الثاني من الهدف الأول. وسوف نستخدم هذ الصيغة للدلالة على الأهداف والمقاصد ومؤشراتها عند الحاجة، من باب الاختصار.

على المدرب أن يركز بقوة على الفكرة الآتية: يجب أن ننظر إلى الهدف بكليته، أي بالهدف وصياغته نفسها، والمقاصد كلها، والمؤشرات. والفرضية هنا هي أن تحقيق المقاصد كلها من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الهدف أو يقربنا من تحقيقه. لذلك لا يمكن أن تكون هناك انتقائية أو اجتزاء، فلا يمكن اعتبار أن الهدف قد تحقق إلا إذا تحققت الأهداف بمجملها، وذلك بعد تقييم إضافي انطلاقًا من مضمون وصياغة الهدف نفسه. كذلك عليه التشديد على أنه أثناء التخطيط والعمل على المستوى الوطني، فإن صياغة الأهداف عمومًا واسعة ومرنة بحيث تنطبق على وضع البلدان كلها (بمعنى ما)، إلا أن ثمة جهدًا مطلوبًا من أجل تكييف المقاصد – بشكل خاص - التي هي بطبيعتها أكثر تأثرًا بالخصائص الوطنية، وكذلك المؤشرات التي يجب أن تحدد في ضوء صياغة المقاصد والخصائص الوطنية وتوفّر البيانات.

نقاط مشتركة في ما يخص المؤشرات

لا يمكن تخصيص حيز واسع هنا لعرض أساسيات استخدام الإحصاءات والمؤشرات، ولا بد من العودة إلى الدليل الخاص بذلك ضمن الحقيبة التدريبية أو في أدلة سابقة (انظر: "التخطيط والعمل من اجل أهداف الالفية: دليل تدريبي لمنظمات المجتمع المدني والإعلاميين في البلدان العربية, لذلك نكتفي بالإشارة إلى العناصر التالية، ثم ننتقل إلى مراجعة المؤشرات المعتمدة في الهدف الأول بشكل مفصل:

1. في بنية الهدف، المؤشر هو المستوى الثالث من حيث التدرج (بعد الهدف نفسه والمقصد)، وهو أداة لقياس الإنجاز المتقدم أو رصد الوضع القائم.

2. المؤشرات موضوعة بالدرجة الأولى لقياس مدى تحقيق المقاصد (لا الأهداف نفسها)، ذلك لأن المؤشر أو أي وسيلة قياس لا بد أن تكون محددة بدقة وتقيس شيئًا واحدًا واضحًا بدون التباس.

3. المؤشرات الواردة في أهداف التنمية المستدامة نوعان مؤشرات كمية (أي مستندة إلى إحصاءات ولها طابع رقمي)، أو مؤشرات نوعية (مثلًا توفر سياسات أو تشريعات معينة، ولا يكون لها بالضرورة صيغة رقمية).

4. الخاصية الأكثر أهمية للمؤشر هي أن يكون ملائمًا أو معبرًا عن جوهر الظاهرة أو الإنجاز الذي يهدف إلى قياسه، وأن يكون مستوفيًا الشروط الفنية والعلمية للمؤشر الموضوعي (وهذا شأن فني إحصائي). كما يجب للمؤشر أن يكون صالحًا لقياس التغيّر في الظاهرة أو التقدم المحقق في مدى زمني معقول بما يخدم صنع السياسات.

5. يضع المؤشرات في صيغتها الفنية ويقيسها المختصون، ويجب عدم المغامرة في القيام بذلك دون معرفة كافية بل الاستعانة بأصحاب الاختصاص. إلا أن ذلك لا يعني أن غير المختصين ليس لديهم دور ومسؤولية، فكل مؤشر يجب أن يخدم هدفًا ما يحدده المتدخلون وصانعو السياسات أولًا الذين يرصدون الظاهرة ويحللونها ويقترحون ما يجب قياسه. كما أنه من مسؤولية الجميع فهم المؤشر المقترح والمشاركة في تقييمه والحكم عليه إذا كان منطقيًّا ومستجيبًا للهدف ومعبرًا بشكل مناسب عن المقصد وعما هو مطلوب قياسه.

سوف يجري تناول الأهداف الـ 17 وفق الترتيب الذي وردت فيه في خطة التنمية المستدامة.

1 القضاء على الفقر

1 - شرح الهدف

ينص الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة على "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان"، و"أيقونته" باللون الأحمر وتلخص الهدف على النحو الآتي: "القضاء على الفقر"، وهو اختصار معبر عن الهدف بشكل ملائم.

بقي القضاء على الفقر في موقعه بما هو الهدف الأول من حيث الترتيب في أجندة 2030 كما كان في أهداف الألفية. إن طبيعة هذا الهدف تجعل منه محصلة النجاح في مجمل العملية التنموية، لذلك هو يرد دائمًا في الديباجة والإعلان وفي الأسباب الموجبة لأي خطة تنموية باعتباره مؤشرًا على نجاح التنمية برمتها.

من جهة أخرى حصل تقدم وتوسع في صياغة هذا الهدف في الاجندتين العالميتين المتعاقبتين. ففي حين كان هدف الألفية الأول يركز على تعريف ضيق للفقر يحصر الهدف بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، والمقياس هو خط الفقر الدولي بدولار في اليوم للفرد (حسب تعادل القوة الشرائية)، فإن هدف التنمية المستدامة الأول وسّع المقصود بالفقر ليشمل تعريف الفقر والحرمان بأبعاده المتعددة وبمعناه الواسع، كما أنه – بربطه بالهدف 10 عن المساواة – فهو يلحظ مفهوم الفقر النسبي، الأمر الذي يجعل من الهدف الأول للتنمية المستدامة شاملًا لكل البلدان مهما كان مستوى التنمية فيها، خلافًا لهدف الألفية الأول الذي كان ينطبق فعليًّا على الدول الأقل نموًّا فقط.

يمكن للمدرب استخدام الشريحة الآتية:

الشكل 1: مقارنة بين هدف التنمية المستدامة الأول وهدف الألفية الأول

الهدف 1 في أجندة 2030: « القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان»

الهدف 1 في اهداف الألفيّة: « القضاء على الفقر المدقّع والجوع»

التقدم الذي تحقق في صياغة ومضمون الهدف الأول في اهداف التنمية المستدامة مقارنة بأهداف الالفية، يتمثل بشكل خاص في الانتقال من تحديد الهدف في القضاء – تقليص الفقر المدقع وفق تعريف ضيق؛ الى القضاء – تقليص الفقر بجميع اشكاله وفي كل مكان.
وليس ذلك انتقالا شكليا، بل له تأثير عميق على كيفية مقاربة القضاء على الفقر، والسياسات التي تحقق ذلك، وعلى وسائل القياس ومؤشراته. كما ان الفقر المقصود هنا يشمل المعنيين المطلق والنسبي، وبالتالي فإن كل الدول (بما في ذلك الدول المتقدمة وذات مستوى النمو والتنمية المرتفع) معنية بتحقيق الهدف ضمن المعايير الوطنية للفقر.
وفي الصيغة التشديد على جميع اشكال الفقر، وعلى ان يتم القضاء عليه في كل مكان.

ليس هذا تحولًا شكليًّا، بل له تأثير عميق على كيفية مقاربة القضاء على الفقر، والسياسات التي تحقق ذلك، وعلى وسائل القياس ومؤشراته. كما أن الإشارة في صياغة الهدف إلى تعبير "في كل مكان" هو للتأكيد على أن هذا الهدف وطني، وأنه لا يكفي تحقيق انخفاض في نسب الفقر عالميًّا، كما حصل في مرحلة أهداف الألفية حيث إن الهدف العالمي تحقق (نظريًّا ورقميًّا) بسبب خفض نسب الفقر في الصين والهند، بل يجب أن يتحقق في كل البلدان. كما يعني أنه يجب القضاء على الفقر في كل المناطق داخل البلد الواحد.

الهدف ومقاصده

تكتمل صورة الهدف الأول للتنمية المستدام وتتضح مضامينه من خلال المقاصد والمؤشرات التي يتضمنها، والتي يجب النظر اليها بشكل كلي.

الإطار1: ملخص الهدف الأول للتنمية المستدامة

الهدف 1 : يتضمن هذا الهدف 5 مقاصد نتيجة، ومقصدي سياسات.

مقاصد النتيجة الخمسة تمثل خمسة أبعاد للتعريف الضمني للفقر هي الفقر المدقع، والحرمان بمعناه الأوسع، والحماية الاجتماعية، والوصول المتساوي للجميع إلى الخدمات الاجتماعية وخدمات المرافق العامة والوصول الى الموارد، والقدرة على الصمود أمام الصدمات.

كما أن مقصدي السياسات بالغي الأهمية وهما شرطان للنجاح في القضاء على الفقر: السياسات السليمة، وتوفير الموارد.

النص الحرفي الرسمي للهدف ومقاصده كما جاء في الأجندة هو كما يلي:

الإطار2: النص الحرفي الرسمي للهدف الأول للتنمية المستدامة ومقاصده

الهدف 1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

1-1 القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 (*) دولار في اليوم

1-2 تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030

1-3 استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030

1-4 ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف بها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030

1-5 بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030

A: كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموًّا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده

B: وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.

(*) يتم تحديد خط الفقر الدولي من خلال عملية معقدة بناء على جداول تعادل القوة الشرائية لكل البلدان، والدولار المقصود هنا هو الدولار الدولي. ويجري تحديث هذا الرقم لكما توفرت بيانات كافية لتحديث جداول تعادل القوة الشرائية، والقيمة الراهنة – 2021 – هي 1.99 دولار وفق التحديث الأخير.

للمدرب أن يختار طريقة عرض نص الأهداف والمقاصد. يمكن على سبيل المثل استخدام جدول:

الجدول 1: الهدف الأول، مقاصد النتيجة

الهدف الأول: مقاصد النتيجة	
1-1	القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030 وهو يُقاس حاليًّا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم
1-2	تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل، بحلول عام 2030
1 - 3	استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء، بحلول عام 2030
1 - 4	ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرّف بها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول 2030
1 - 5	بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030

كما يمكن للمدرب أن يستخدم صيغة بصرية تكثف المقاصد وتشير إلى المضامين المحددة أو ما يمكن اعتباره المكونات أو الأبعاد الفرعية التي تعبر عنها المقاصد، والتي هي بمثابة عناصر تعريف ضمني للفقر من خلال تحديد أبعاده الأكثر أهمية التي يعبر عنها الهدف. وتشير الكلمات المعلمة باللون الأسود في الجدول السابق إلى هذه العناصر التي يظهرها الشكل البصري الآتي:

مقاصد النتيجة الخمسة في الهدف الأول في صيغة بصرية مكثفة

الشكل 2: الهدف الأول، مقاصد النتيجة

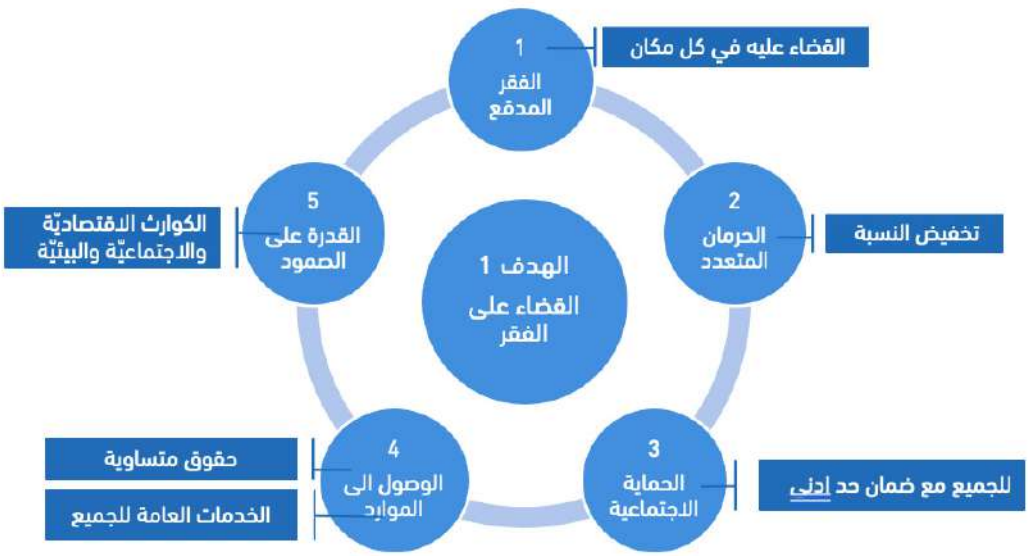

أما بالنسبة إلى مقاصد السياسات أو الوسائل، فإن المدرب يمكنه أيضًا استخدام الجدول أو الشكل البصري الآتيين:

الجدول 2: الهدف الأول، مقاصد السياسات/الوسائل

الهدف الأول: مقاصد السياسات/ الوسائل	
A	كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموًّا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده.
B	وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.

الشكل 3: الهدف الأول، مقاصد السياسات/الوسائل

مقاصد السياسيات/الوسائل هامة جدًّا، لأنها تؤشر إلى السياسات الواجب اتباعها من أجل القضاء على الفقر أو خفضه. وفي هذه الحالة فإن مقاصد السياسات تشمل الحاجة إلى حشد الموارد من كل المصادر الداخلية والخارجية، والحاجة إلى اعتماد سياسات تنموية تؤدي إلى تقليص الفقر مع الإشارة إلى مراعاة منظور المساواة بين الجنسين. وعلى المدرب أن يشدد على مسألة اعتماد السياسات الملائمة باعتبارها شرطًا ضروريًّا ومعيارًا رئيسيًّا للنجاح بما يعنيه ذلك من التصدي لأسباب الفقر وعدم الاكتفاء بمعالجة النتائج، وهو ما ينسجم مع الطبيعة التحويلية لأجندة 2030.

في ضوء ما سبق، يمكن تلخيص عرض الهدف الأول ومقاصده كلها بالشريحة الآتية:

الشكل 4: الهدف الأول ومقاصده كاملا

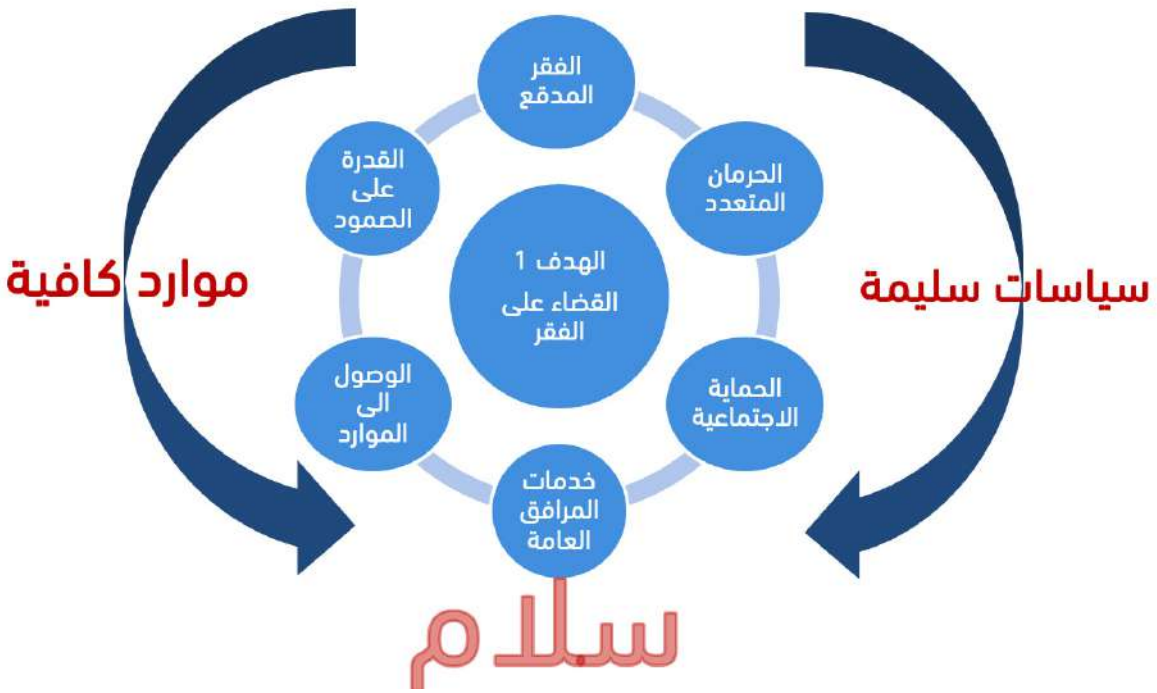

يلخص هذا الشكل مقاصد النتيجة ومقاصد السياسات في الهدف الأول (القضاء على الفقر). وقد أضفنا السلام بما هو شرط إجمالي لاسيما في البلدان العربية حيث تشكل الحروب سببًا رئيسيًّا لإفقار المواطنين في غالبية البلدان، بشكل مباشر أو غير مباشر.

يمكن للمدرب أن يستخدم هذا الشكل وينطلق منه لشرح مكوناته، أو يمكن أن يبدأ من عرض المكونات ثم يصل إلى الشكل الإجمالي

2 - نقد الهدف الأول

مع الصياغة الجديدة لهدف التنمية المستدامة الأول، لم يعد بالإمكان اجتزاء تحقيق القضاء على الفقر واختزاله في وجه واحد ولا قياسه في مؤشر واحد. لذلك فإننا نجد في المقاصد ما يغطي الأبعاد المختلفة للفقر بدءًا من الفقر المدقع (والجوع) وصولًا إلى الحماية الاجتماعية فالخدمات الأساسية والموارد والمساواة. وبذلك يكون الهدف الأول مرتبطًا عضويًّا بأهداف التنمية المستدامة الأخرى.

فالفقر واللامساواة (الهدف 10) مترابطان بالضرورة وهو ما يجب أن ينسحب على تعريف الفقر وقياسه والسياسات أي ضرورة الجمع بين مفهوم الفقر المطلق ومفهوم الفقر النسبي؛ ولا يمكن فصل الفقر عن توفير خدمات المرافق العامة الأساسية (الأهداف 6 و7 و9 و11)؛ ولا عن توفير الموارد الاقتصادية وعن السياسات الاقتصادية التضمينية (8)، ولا عن توفير التعليم والصحة (3 و4)، ولا عن المساواة بين الجنسين (5) ولا عن السلم والأمن والعدالة (16)، ولا عن القضاء على الجوع وتعزيز أنماط الإنتاج المستدامة والمراعية لصغار المزارعين والمنتجين (2) ...الخ. وما لم نحترم ذلك نكون قد خرجنا عن جوهر هدف التنمية المستدامة الأول وبقينا في منطق الفهم الضيق للقضاء على الفقر كما تمت صياغته بشكل جزئي في هدف الألفية الأول.

يمكن للمدرب الانطلاق من هذه الفكرة ليقوم بعصف ذهني (أو تمرين عبر عمل المجموعات) من أجل التعرف إلى الروابط الرئيسية بين الهدف الأول والأهداف الأخرى، والتي يمكن أن توصل إلى رسم دائرة الترابطات هذه بما يشبه الشكل الآتي:

ترابط الهدف الأول مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى

كما سبقت الإشارة الى ذلك في الفقرة السابقة، فإن القضاء على الفقر بتجلياته المتعددة وكبح آليات الافقار واللامساواة، تنطلق من التعريف الموسع والحقيقي للفقر في تجليه الواقعي. ويمكن التعبير عن ذلك في رصد الترابط بين الهدف الأول والاهداف الأخرى للتنمية المستدامة كما وردت في اجندة 2030. ويساعد ذلك على فهم الترابطات وعلى رسم سياسات وتدخلات أكثر ملاءمة للتصدي للفقر.

الشكل 5: ترابط الهدف الأول مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى

يمكن للمدرب أن يستخدم هذا الشكل من أجل التوسع في ربط الأهداف والمقاصد التي يؤدي إنجازها مجتمعة إلى القضاء على الفقر أو تقليصه.

هذا التمرين يمكن أن يقتصر على المستوى الأولي، أو يمكن أن يتحول إلى تمرين متقدم بحيث يتم تجاوز رصد الترابط والإشارة إليه، إلى اقتراح التدخلات الواجب اتخاذها من أجل تحقيق الهدف. كما يمكن تحويله إلى تمرين عن وضع البلد المعني، بحيث لا يجري الاكتفاء بالتحديد النظري العام، بل تحديد القضايا والترابطات بين المسائل أو العوامل المحددة في البلد المعني بشكل متعين.

مراجعة المقاصد

كما سبق بيان ذلك، البنية الثلاثية لكل هدف تعني تعدد مستوياته، وتحيل إلى علاقة محددة بينها، حيث إن المقاصد يفترض أن تكون شديدة الارتباط بالهدف نفسه الذي يدل على النتيجة النهائية المرجوة، ويفترض ضمناً أن تكون هناك علاقة سببية بين المقاصد والهدف. فالمقاصد هي – كما سبقت الإشارة الى ذلك – إما أهداف وسيطة أو فرعية، وإما وسائل لبلوغ الهدف النهائي. وأثناء التخطيط الوطني والتدخل، لا بد من القيام بتحليل عياني للهدف ومقاصده يحترم المنهجية التنموية والتكوين العام للهدف، ويتلاءم مع الخصائص الوطنية، من أجل التعرف إلى هذه الترابطات والتمكن من تحديد الأولويات والقيام بعملية تكييف وطني للمقاصد (والمؤشرات على ما سيأتي لاحقًا) لكي نحقق الفعالية وبلوغ النتيجة المرجوة.

للمدرب

هذا ينطبق على جميع الأهداف. لن نكرر هذا التقديم أثناء تناول الأهداف الأخرى، إنما سوف يقع الدخول مباشرة في تحليل المقاصد للأهداف الأخرى دون مقدمات.

الجدول 3: مقاصد الهدف الأول مع تعليق على مضمونها

الهدف الأول:القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	
1-1 القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليًّا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم	يتعلق هذا المقصد بالقضاء بشكل كامل على الفقر المدقع. المقصد محدد بما هو مقصد عالمي، وكذلك المقياس الذي هو خط الفقر الدولي. لكن تحقيقه يعني القضاء التام على الفقر المدقع في كل بلد على حدة بشكل كامل. أي هو مقصد وطني أيضًا. الفقر المدقع يتضمن وضعية الجوع بالضرورة الذي يعتبر من التجليات الأكثر أهمية للفقر المدقع الذي يعّرف أصلًا بالعجز عن الإيفاء بالحاجات الغذائية. لذلك، ومن الناحية العملية، فإن المقصد الأول من الهدف الثاني الذي ينص على القضاء على الجوع، يفترض أن يكون جزءًا من القضاء على الفقر المدقع، وأن يدرج في إطار الهدف الأول. هذا المقصد يركز على الرصد وقياس النتيجة.
1-2 تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل، بحلول عام 2030	هذا المقصد يتعلق بالفقر وفق تعريفه الواسع المتعدد الأبعاد، وهو هدف وطني، ويطلب أن يتم تخفيض نسب الفقر إلى النصف على الأقل حسب التحديد الوطني. وضع هذا المقصد موضع التنفيذ يعني قيام الدولة المعنية بوضع تعريف وطني للفقر وتحديد الأبعاد التي يتضمنها؛ وتحديد الهدف المحدد أي نسبة التخفيض على أن لا تقل عن النصف؛ وتحديد القياس المعتمد الذي يفترض أن يشمل، على الأقل، الأبعاد المتضمنة في التعريف. كما يمكن للبلد المعني أن يعتمد مفهوم الفقر النسبي والقياس المناسب لذلك. هذا المقصد يركز أيضًا على الرصد وقياس النتيجة.
1-3 استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء، بحلول عام 2030	هذا المقصد بالغ الأهمية نظرًا لكونه يتعلق بتوفر الحماية الاجتماعية. الصياغة تجنبت اعتماد تحديد واضح بشكل حاسم مثلًا "اعتماد نظم حماية شاملة على أساس مبدأ الحق"؛ كما أنها أشارت إلى توفير تغطية واسعة للفقراء والضعفاء ووضع حدود دنيا لها ولم تشر صراحة إلى مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية (منظمة العمل الدولية وغيرها)، ولا إلى مستوى التغطية المطلوب. وهذا يعتبر نقطة ضعف ومحاولة للتهرب من فكرة التغطية الشاملة من منظور حقوق الإنسان. لكن الجانب الإيجابي والهام يتمثل في جعل غياب الحماية الاجتماعية في صلب تعريف الفقر وفي صلب سياسات القضاء عليه، وهو أمر متقدم مقارنة بما سبق، ويجب أن يعطى الأولوية وطنيًّا. هذا المقصد يركز على الوسائل والسياسات الواجب اتباعها من أجل القضاء على الفقر، في علاقة سبب ونتيجة بين المقصد والهدف.

1-4 ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر	صياغة هذا المقصد مركبة ومربكة، وهو يتضمن ثلاثة عناصر: المساواة في الفرص والحقوق، المساواة في الحصول على الموارد الاقتصادية، المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية. يمثل هذا المقصد الترابط العضوي بين الفقر والمساواة، كما أنه يمثل الترابط السببي بين النتيجة والوسائل. وهو أيضًا يؤشر إلى أن تعريف الفقر وتحديد أبعاده يفترض أن يشمل توفر الخدمات الأساسية (مياه، كهرباء، طاقة، تعليم، صحة، سكن...)، والوصول إلى الموارد الاقتصادية (العمل اللائق، امتلاك الأصول، التمويل، واستخدام الموارد الطبيعية...). هذا المقصد يربط الهدف الأول بالأهداف 3 و4 و6 و7 و8 و9 ، وبالهدف 10 عن المساواة و16 (عدم التمييز). وهو مقصد يركز أيضًا على الوسائل والسياسات الواجب اتباعها من أجل القضاء على الفقر، في علاقة سبب ونتيجة بين المقصد والهدف. وله أهمية كبيرة في التخطيط الوطني لأنه بالضرورة متكيف مع الحاجات والخصائص الوطنية.
1-5 بحلول عام 2030، بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحلول عام 2030	يتعلق هذا الهدف بحالات الطوارئ والصدمات، ويعنى بتعزيز قدرة الفقراء على الصمود وتجاوز الصدمات. الفكرة هي أن الفقراء هم عادة الأكثر تعرضًا والذين يتحملون أكثر من غيرهم عواقب الكوارث، ويفتقدون القدرة على الصمود والتغلب على آثارها السلبية. الفكرة صحيحة، إلا أنها أقل أهمية من العناصر الأخرى الواردة في المقاصد السابقة، حيث إن العلاقة السببية هنا غير مباشرة غالبًا، أو قد تكون مقتصرة على وضعية خاصة أكثر تطرفًا من الضرر الذي يلحق بالفقراء من ضمن الضرر العام. على سبيل المثال، فيضان أو زلزال، أو حتى الحروب الواسعة النطاق كالتي نعرفها في البلدان العربية تؤدي إلى حالة إفقار عام، مع تحميل الفقراء عبئًا أكبر. في الممارسة يجب إخضاع هذا المقصد للتدقيق وربطه بالوقع في البلد المعني، ووضع الأهداف والسياسات المطلوبة لبلوغه في ضوء ذلك.
A-1 كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموًّا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده	هذا مقصد سياسات/وسائل وصياغته عالمية وينطبق على العلاقة بين الدول. وهو يتعلق بحشد الموارد من المصادر الدولية والوطنية من أجل تنفيذ السياسات والبرامج المطلوبة للقضاء على الفقر. ما يجب التنبه إليه هو توزع المسؤوليات بين الداخل والخارج، وعدم تغييب أيٍّ منهما، لاسيما التعهدات الدولية لمكافحة الفقر. ما يجب التنبه إليه أيضًا هو الحذر من الوقوع في التعامل الأحادي وإعطاء أهمية مبالغ بها لموضوع التمويل، والتذرع بالنقص في التمويل لتبرير القصور في تحقيق الأهداف (وهو ميل شائع)، وإغفال المقصد 1- ب الذي يتعلق بوجوب اعتماد سياسات هادفة وفعالة للقضاء على الفقر.

B-2 وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر	هذا مقصد سياسات، وهو يعني أنه لا يمكن تحقيق الهدف ما لم توضع سياسات صحيحة وفعالة وهادفة حقًّا للقضاء على الفقر، تترجم في الاستراتيجيات والخطط (الدولية والوطنية) بما فيها مراعاة المساواة بين الجنسين. هذا المقصد هو الأكثر أهمية بين مقصدي السياسات، وهو يحيل إلى ضرورة وضع سياسات وطنية تقع مسؤوليتها على الأطراف الوطنية من أجل القضاء على الفقر في البلد المعين.
1-2 القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030	هذا هو المقصد الأول من الهدف الثاني. وكما سبقت الإشارة، فهو يتعلق بالقضاء على الجوع الذي هو شكل متطرف من الفقر المدقع. ويمكن إدراجه هنا كمقصد إضافي من الهدف الأول، في حال ارتأى المدرب ذلك ارتباطًا بهدف التدريب وخصائص المتدربين.

للمدرب

التمعن في هذا التحليل والقيام بتحليل شخصي للمقاصد (المؤشرات على ما سيأتي لاحقًا) أمر ضروري للتمكن من المعرفة النقدية العميقة للهدف بشكل كلي. وهو ما يجب أن ينطبق على كل الأهداف. وللمدرب أن يقرر الشكل المناسب لعرض ذلك على المشاركين في التدريب، ومستوى التعمق والتفصيل المناسبين لهدف التدريب ومستوى اطلاع المشاركين واهتماماتهم واحتياجاتهم. ويمكن في هذا الصدد أن يقتصر الأمر على تقديم مثل أو نموذج عن مقصد أو أكثر (حسب مجال الاهتمام الرئيسي للمشاركين)، أو التوسع إلى عرض كل المقاصد (يصح ذلك في حال كان المشاركون من الأشخاص المعنيين بالتخطيط الوطني مثلًا). كما يمكنه أن يقوم بذلك في شكل عصف ذهني أو تمرين عمل مجموعات.

في ما يتعلق بالقضاء على الجوع، وهو شكل متطرف للفقر المدقع حيث إن تعريف الفقر المدقع هو وضعية الأسر التي لا تستطيع تلبية احتياجاتها الغذائية المحسوبة على أساس السعرات الحرارية الضرورية للبقاء والنماء. ويمكن منطقيًّا إضافة المقصد الأول من الهدف الثاني الذي ينص على القضاء على الجوع إلى الهدف الأول ومقاصده، وهذا خيار للمدرب في التدريب المتقدم لاسيما المخصص للتكييف الوطني ورسم السياسات. وقد أدرج هنا للإشارة إلى ذلك بشكل مكثف، علمًا أنه سوف يجري تفصيل تحليل هذا المقصد في الهدف الثاني التزامًا بالتصميم الأصلي لأهداف التنمية المستدامة.

3 - مؤشرات الهدف الأول

للمدرب

تشكل المؤشرات عنصرًا له هامش من الاستقلالية الذاتية في التدريب، وقد خصص له دليل خاص في الحقيبة التدريبية. ويمكن أن يقتصر الأمر في التدريب على ذكر أمثلة من المؤشرات المعتمدة، أو أن يهتم بمؤشرات هدف محدد يقع ضمن نطاق عمل المشاركين (مثلًا عرض مؤشرات الهدف الخامس للمشاركين العاملين في مجال المساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة...الخ). ويتوقف مدى التفصيل والتعمق في العرض على أهداف التدريب وخصائص المشاركين واحتياجاتهم، وعلى مستوى معرفتهم بالمبادئ الأولية للإحصاء. إلا أنه يفضل أن يهتم المدرب في مجال أجندة 2030 أو التنمية بشكل عام بتطوير معارفه الإحصائية بالحد الأدنى الذي يمكنه من استخدام الأجندات التنموية والتعامل مع المعطيات الإحصائية بشكل مقبول لا لجهة القدرة على إنتاجها، إنما لتملك المعرفة الضرورية لفهم دلالات الإحصاءات وتفسيرها واستخدامها كأدلة داعمة للتحليل والتخطيط، بما في ذلك في التواصل مع الناس وفي حملات المناصرة.

في حال تضمين التدريب المكون الإحصائي لأهداف التنمية المستدامة، يمكن للمدرب أن يبدأ بعرض المبادئ العامة المذكورة النقاط المشتركة للأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة، وتشجيع المشاركين على إبداء الرأي والنقد في مدى ملاءمة المؤشرات المقترحة وتعبيرها عن المقصد أو الهدف أو النتيجة المطلوب بلوغها أو قياسها.

ملاحظة

لن نكرر ذكر العناصر المذكورة أعلاه أثناء عرض مؤشرات الأهداف الأخرى. وما ورد في النقاط المشتركة يمكن للمدرب استخدامه كتقديم لعرض المؤشرات الخاصة بالأهداف التي يتضمنها التدريب

الهدف الأول مع مقاصده والمؤشرات

يعرض الجدول الآتي مقاصد الهدف الأول والمؤشرات المقترحة لقياسها، مع ملاحظات تفصيلية على المؤشرات. وقد قمنا باختصار جزئي للمقاصد لاسيما أنها وردت في صيغتها الكاملة في أكثر من مكان.

الجدول 4: الهدف الأول، المقاصد والمؤشرات مع تعليق على المؤشرات

الهدف الأول:القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان		
1-1 القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين ... يُقاس حاليًّا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم	1-1-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس والعمر والوضع الوظيفي والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)	1- المؤشر هو خط الفقر الدولي. حسابه معقد. هو حاليا (2021) 1.99 دولار للفرد في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2005 للدول الفقيرة، وهناك قياسات أخرى للدول المتوسطة النمو وما فوق. غير صالح للسياسات الوطنية، ولا ينصح باعتماده وطنيًّا، ما عدا الدول الأقل نموًّا حيث له صلاحية إذا توفرت شروط ذلك.
1-2 تخفيض نسبة الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل، بحلول عام 2030	1-2-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر	1- هو قياس وطني للفقر على أساس خط الفقر النقدي عمومًا (الاستهلاك أو الدخل. أيضًا صعب القياس ويحسب على فترات زمنية متباعدة. خط الفقر الوطني يمكن أن يكون خط الفقر النسبي أيضًا. 2- لا يوجد دليل متعدد الأبعاد لقياس الفقر متوافق عليه دوليًّا. هناك تنافس بين أوكسفورد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جهة، والبنك الدولي من جهة أخرى، من الضروري أن يتم تصميم أدلة متعددة الأبعاد مناسبة على المستويين الإقليمي والوطني، وتكون قابلة للحساب بشكل بسيط نسبيًّا وخلال فترات زمنية قصيرة. هو أكثر ملاءمة للسياسات الاجتماعية.

1-3 استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء، بحلول عام 2030	1-2-2 نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية	1- المؤشر غير واضح ومتفرع حسب الفئات. نظام الحماية الاجتماعية حسب المعايير الدولية يمكن أن يشمل أبعادًا كثيرة: تأمين صحي، المعاشات التقاعدية، منح اجتماعية، تعويض بطالة، تعويضات حوادث العمل...الخ. يجب أن يتم تحديد مجالات الحماية الاجتماعية التي لها أولوية في البلد والمؤشر الإفرادي أو المؤشرات الأكثر أهمية في البلد المعني، واستخدامه لمقاربة توفر الحماية الاجتماعية. عادة نسب المشمولين بالتأمين الاجتماعي أو الصحي، أو المعاشات التقاعدية هي الأكثر أهمية.
1-4 ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتكنولوجيا الجديدة الملائمة.. والخدمات المالية...	1-3-1 نسبة السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا/النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، مع التمييز بين الأطفال والعاطلين عن العمل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل/الأطفال حديثي الولادة وضحايا إصابات العمل والفقراء والضعفاء	1- يجب تفسير المؤشر هنا بأنه حصول جميع الأسر والأفراد على الخدمات الرئيسية الثلاث كلها: المياه، والكهرباء والصرف الصحي. ويجب إيلاء عناية للنوعية مثل اشتراط أن لا تكون المياه ملوثة مثلاً، أو لا تكون هناك انقطاعات كبيرة بالكهرباء أو المياه (لا يكفي الاتصال بالشبكة مثلاً). 2- الحيازة وحقوق الملكية المضمونة مؤشر معقد وصعب الحساب. المؤشران المقترحان لا يغطيان كل الأبعاد المشار إليها في المقصد مثل الوصول إلى الموارد الاقتصادية وتوفير السكن. وفي كل حال أهداف أخرى تغطي هذه المجالات أيضًا وتتضمن مؤشرات محددة لقياسها، لذلك ثمة ازدواجية هنا مع الأهداف الأخرى.

1-5 بحلول عام 2030، بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية...	1-4-1 نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية	1- مؤشر عدد ضحايا الكوارث ضعيف الدلالة على الفقر (خلال الحرب الضحايا قد يكونون في منطقة أو طائفة أو أثنية معينة، وليس بالضرورة حسب معيار الفقر. كذلك قد يكون هناك كارثة طبيعية في منطقة جغرافية. كما أنها حدث استثنائي أكثر مما هو حالة مستمرة في بعض الحالات، ونتائجه مؤقتة. وفي حال كان له آثار مستمرة فهي لا تقاس فقط بعدد الوفيات. 2- مؤشر الخسارة المحققة من الناتج المحلي الاجمالي، له ارتباطه غير مباشر بالفقر ويتأثر بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وواقع التفاوت واللامساواة. ضعيف الدلالة. 3- عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية، وهو مؤشر نوعي (هل هناك خطة وطنية نعم أو لا). أيضًا مؤشر ضعيف الارتباط بالفقر.
1-أ.. حشد موارد ...من مصادر متنوعة، بما في ذلك.. التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموًّا، من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده	1-4-2 نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض، الذين لديهم مستندات معترف بها قانونًا والذين يعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة، بحسب الجنس ونوع الحيازة	1- هذا مؤشر مدخلات. ثمة صعوبة في تحديد نسبة الموارد المخصصة لمكافحة الفقر. ثم ما هو المعيار لكي نعتبر أن النسبة كافية أو غير كافية؟ رصد التغيير (زيادة أو نقصان يمكن أن يكون معبّرًا). في كل الحالات لا يتوقف القضاء على الفقر على الموازنات والإنفاق، بل على جملة أمور معقدة، أولها الإرادة السياسية والسياسات الملائمة. ضعيف الدلالة إذا أخذ معزولًا عن سياقه.

1ب- وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر	1-5-1 عدد الوفيات والمفقودين والمتضررين بسبب الكوارث من كل 100 ألف شخص	1- هذا أيضًا مؤشر مدخلات. حساب هذا المؤشر أكثر صعوبة من الذي سبقه. ودلالاته ضعيفة في تقييم السياسات. يجب أن تكون هناك معايير أكثر دقة وملاءمة لقياس فعالية السياسات وهو ما لا يتوقف على الإنفاق الحكومي الرأسمالي.
1-2 القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030	1-5-2 الخسارة الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي	تم إدراج هذا المقصد الأول من الهدف الثاني ومؤشراته بشكل إضافي نظرًا لكون الجوع هو حالة متطرفة من الفقر المدقع كما سبقت الإشارة إلى ذلك. ويمكن بالتالي استخدام مؤشر نقص التغذية أو انعدام الأمن الغذائي كمؤشر بديل لقياس الفقر المدقع. سوف يتم عرض ونقد المؤشرات عن مناقشة الهدف الثاني.

كما يلاحظ من الجدول أعلاه، فإن المؤشرات متعددة ومتنوعة في آن. وفي ما يخص تحقيق الهدف النهائي المتمثل بالقضاء على الفقر، لا يعد المؤشر الأول عن قياس الفقر المدقع (حسب خط الفقر الدولي) المؤشر المفرد الأكثر أهمية، كما أن الأمر ينطبق على أي قياس متعدد الأبعاد للفقر لا يعطي نسب فقر أعلى بشكل واضح من القياس السابق (المؤشر الثاني). في المقابل وإذا أردنا تقييم أهمية المؤشرات وأيها الأكثر ملاءمة لقياس التقدم في القضاء على الفقر بمعناه الواسع، فإن مؤشر توفر الحماية الاجتماعية هو المؤشر الأكثر أهمية، وهو الأكثر انسجامًا مع مفهوم الفقر بما هو ظاهرة متعددة الأبعاد، ويشمل العمل اللائق، وهو الأكثر استجابة لحقوق النساء والشباب. كما أن المؤشر 1-4-1 المتعلق بتوفير الخدمات العامة يعتبر هامًّا بدوره لأنه يقيس توفر الخدمات الأساسية للجميع، مع أنه جزئي ولا يطال الحصول على الموارد الاقتصادية. إلا أن ذلك مشمول في أهداف أخرى ومؤشراتها، وهذا دليل على أنه كما أن المقصد لا يختزل الهدف، فإن المؤشر لا يمكن أن يختزل المقصد ولا يعبر عنه بشكل كامل، وهو ما يجب أن يؤخذ بالاعتبار عند التعامل مع الأجندة أو أي من أهداف التنمية المستدامة.

4- منظور الحقوق

للمدرب

تقارب الفقرات التالية الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) من منظور الحقوق. وما يرد فيها موجه بالدرجة الأولى للمشاركين الذين لديهم معرفة متقدمة نسبيًا بأجندة 2030 ومفهوم التنمية والحقوق. تقيم هذه الفقرات الربط بين الهدف الأول ومقاصده التي سبق عرضها، وبين منظومة حقوق الإنسان استنادًا إلى مصدرين: الأول هو العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والثاني هو التقارير التي تصدر عن المقرر الخاص عن الفقر المدقع وحقوق الإنسان.

وفق الأمم المتحدة، لا توجد ظاهرة اجتماعية تتساوى من حيث الشمول مع الفقر في تعديها على حقوق الإنسان. فالفقر يتسبب في تآكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في الصحة وفي السكن اللائق وفي الحصول على الغذاء والمياه المأمونة، والحق في التعليم. والأمر كذلك بالنسبة للحقوق المدنية والسياسية، مثل الحق في محاكمة عادلة وفي المشاركة السياسية وفي الأمان الشخصي. وهذا الاعتراف الأساسي يعيد تشكيل نهج المجتمع الدولي إزاء الجيل التالي من مبادرات الحد من الفقر.

ويفضي تعريف حقوق الإنسان وفهمها إلى إجراءات أكثر ملاءمة للتصدي لأوجه الفقر العديدة، وهي إجراءات لا تدوس على الحقوق في السعي إلى تحقيق النمو والتنمية. ويولي هذا التعريف الاهتمام الواجب لما يصاحب الفقر من مواطن ضعف حرجة وإهدار يومي للكرامة الإنسانية. والمهم أنه لا يقتصر على تناول الموارد ولكنه يتناول أيضًا ما يلزم من قدرات وخيارات وأمان وقدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق وبحقوق مدنية وثقافية واقتصادية وسياسية واجتماعية أساسية أخرى .

أولا: العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

للمدرب

للمدرب أن يطلع على النص الكامل للعهد (النص موجود على القرص المدمج، أو على الرابط المذكور سابقًا). يتضمن الإطار التالي تلخيصًا مكثفًا لمضمونه يمكن عرضه على المشاركين:

الإطار3: تلخيص للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
وضع عام 1966 وأصبح نافذًا في كانون الأول - يناير 1976

المبادئ العامة:

i. حق الشعوب في تقرير مصيرها وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية

ii. التزام الدول ببذل أقصى الجهود لإنفاذ هذه الحقوق

iii. الالتزام بالمساواة بين الذكور والإناث

iv. عدم تقييد هذه الحقوق إلا ضمن القانون وبما لا يخالف طبيعتها

v. عدم تفسير العهد على نحو يجيز إهدار أي حق، أو التراجع عن أي حقوق إضافية ضمنها القانون في أي بلد.

القسم الخاص بالحقوق المحددة

1 - الحق في العمل (وتحديد مواصفات العمل اللائق)

2 - الحق في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية (أولها حماية الأسرة وأفرادها)

3 - حق كل الأفراد في مستوى معيشي لائق (له لأسرته وحقه في تحسينه بشكل مستمر)

4 - حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه

5 - حق كل فرد في التربية والتعليم

6 - حق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية، والتمتع بفوائد العمل والتكنولوجيا، وحماية مصالحه الناجمة عن إنتاجه العلمي أو الفني

للمدرب

- للمدرب أن يعرض هذا التلخيص المكثف على المشاركين، ويلفت نظرهم إلى أنه سوف يتم الرجوع إليه أكثر من مرة أثناء عرض الأهداف، لاسيما تلك التي تقع ضمن المكون الاجتماعي.

- يمكن للمدرب هنا أن يلفت النظر (من باب التذكير والتأكيد) أن العهد ذكر الحقوق الثقافية بما هي حقوق أصيلة، ولم يغفلها أو يدمجها مع الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية.

- يلفت المدرب النظر إلى أن كل الحقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة، وكذلك أهداف التنمية المستدامة، ولأغراض التدريب والتعمق في التحليل، يمكن التمييز هنا بين مستويين من الارتباط بين ظاهرة الفقر المعبر عنها في الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، وبين الحقوق المحددة (الستة) الواردة في العهد هما الفقر بمعناه الواسع والفقر المدقع. وانه في التحليل الخاص بالهدف الأول، يمكن أن يكون هناك تركيز على البندين 2 و3 اللذين يتعلقان مباشرة بالهدف، مع لحظ الترابطات الأخرى.

المقاصد والحقوق الاقتصادية والاجتماعية المحددة

ينص الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة على "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان". هذا الهدف مشابه إلى حد بعيد من حيث ما يهدف إليه مع المادة 11 من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنص على ما يأتي:

الاطار4: المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر.

المضمون هنا هو الحق في مستوى معيشي لائق (عكس الفقر)، كما أن باقي بنود المادة توضح تفصيل ذلك وكيف يمكن إنفاذ هذا الحق. ويشبه ذلك صياغة الهدف الأول نفسها، كما يشبه المقصد الثاني الذي ينص على تقليص الفقر بكل أبعاده، (ومن ضمنه طبعًا الفقر المدقع والجوع).

أما المادة 9 من العهد، فهي تنص على الحق في الضمان الاجتماعي، الأمر الذي يقابل المقصد الثالث الخاص بالحماية الاجتماعية في الهدف الأول، والذي سبق أن اعتبرناه المقياس الأكثر أهمية من أجل تحديد وضعية الفقر والحرمان. وتنص المادة التاسعة على ما يأتي:

الاطار5: المادة 9 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية.

للمدرب

يمكن للمدرب أن يعد شريحة تتضمن جدولًا مقارنًا بين مقاصد الهدف الأول، والحقوق المحددة الواردة في أهداف التنمية المستدامة. كما يمكن أن يحول ذلك إلى تمرين صغير ينفذه المشاركون، بحيث يقومون بأنفسهم بتعبئة الجدول بعد اطلاعهم على نص العهد وعلى أهداف التنمية المستدامة.

الجدول 5: تقاطع العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع أهداف

العهد الدولي – الحقوق المحددة	أهداف التنمية المستدامة	ملاحظات
الحق في العمل (وتحديد مواصفات العمل اللائق)	الهدف 8، ضمنًا الهدف 1 المقصد 4	
الحق في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية (أولها حماية الأسرة)	الهدف 1 المقصد 3	
حق كل الأفراد في مستوى معيشي لائق (له لأسرته وحقه في تحسينه بشكل مستمر)	الهدف الأول برمته، والمقصد 2 على نحو خاص، (والهدف 11 – المقصد 1، والهدف 2 – المقصد 1)	
حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه	الهدف 3	
حق كل فرد في التربية والتعليم	الهدف 4	
حق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية، والتمتع بفوائد العمل والتكنولوجيا، وحماية مصالحه الناجمة عن إنتاجه العلمي أو الفني	الهدف 4، ومقاصد أخرى متفرقة في الأجندة	

مقاصد السياسات

في مستوى أكثر تقدمًا من التدريب، يمكن للمدرب أن يناقش مسألة السياسات ووسائل التنفيذ الواردة في الهدف الأول، ومقارنتها مع مضمون المادة 11 من العهد:

الجدول 6: المادة 11 من العهد الدولي ومقاصد السياسيات في الهدف الأولالتنمية المستدامة.

المادة 11 من العهد	المقصدان أ و ب من الهدف الأول: مقاصد السياسات
تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر.	1-أ كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموًّا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده 1-ب وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر

بهذا المعنى، فإن المادة 11 تتوافق إلى حد كبير مع مضمون مقصدي السياسات من خلال العناصر المشتركة بينهما: اتخاذ الإجراءات (الأطر السياساتية)، التعاون الدولي، تعبئة الموارد. (يمكن للمدرب أن يقوم بعصف ذهني أو مناقشة مختصرة للمقارنة).

الفقر المدقع بما هو انتهاك لحقوق الإنسان

يشكل الفقر المدقع حالة متطرفة من الفقر (والحرمان)، ومن تجلياته الجوع أو عدم القدرة على توفير الغذاء الكافي للأسرة أو الفرد، والتردي الشديد لأحوال المعيشة مثل التشرد، وفقدان القدرة على العمل وتوفير الموارد، والتهميش والعزلة، وعدم القدرة على توفير التعليم الأساسي للأطفال، أو الحد الأدنى من العناية الصحية بما يعرض الحياة للخطر...الخ. والفقر المدقع تمت الإشارة إليه في المقصد الأول من الهدف الأول للتنمية المستدامة، وكذلك في الهدف الثاني (عن الأمن الغذائي) في المقصد الأول (القضاء على الجوع) الذي يفترض منطقيًّا أن يكون جزءًا من الهدف الأول كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ويشكل الفقر مسألة جديدة نسبيًّا في مقاربة حقوق الإنسان. فبالنسبة إلى الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع، فإن غالبية حقوقهم الأساسية منتهكة، فهم يفتقرون أحياناً إلى النفاذ إلى التعليم أو الخدمات الصحية أو المياه الصالحة للشرب أو المرافق الصحية الأساسية. هم يستبعدون أحياناً من المشاركة بفعالية في العملية السياسية والمطالبة بإنصافهم لانتهاكات تطال حقوقهم الإنسانية. كما أنه يمكن إجبارهم على العمل في بيئات غير آمنة وغير صحية. في الوقت نفسه، يمكن للفقر أن يكون نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان، مثلاً حين لا يكون بمقدور الأطفال التخلص من الفقر لأن الدولة لا تؤمن النفاذ الملائم إلى التعليم، أو لا توفر للمواطنين التكافؤ في الفرص والموارد لتحسين مستوى معيشتهم. لذلك، يجب النظر إلى القضاء على الفقر المدقع كقضية ملحة من قضايا حقوق الإنسان. فاستمراره في دول قادرة على القضاء عليه يفاقم انتهاك حقوق الإنسان الأساسية بشكل واضح.

المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان

اهتمت آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان بقضية الفقر، وفي عام 1998 أنشئت ولاية الفقر المدقع من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من ثمَّ عُهدت إلى مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيو من العام 2006. وتعتبر هذه الولاية إحدى الولايات المتعددة التي تشكل مجتمعة ما يُعرف بنظام الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

أُنشئت الولاية لتسليط الضوء بشكل أكبر على محنة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع والتركيز على الانعكاسات التي تلحق بحقوق الإنسان بفعل الإهمال المنهجي الذي يتعرضون له جميعاً في غالب الأحيان. ويطلب مجلس حقوق الإنسان من الخبير المكلف بهذه الولاية بحث المبادرات المتخذة لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع وتقديم تقارير عنها إلى الدول الأعضاء، بهدف تعزيز القضاء على هذا النوع من الفقر.

وضمن آلية المقررين الخواص المعتمدة في الأمم المتحدة، تم تخصيص مقرر خاص للفقر المدقع وحقوق الإنسان لتغطية هذا الجانب من خلال تقاريره السنوية العامة، ومن خلال التقارير الخاصة بدولة ما يعده بعد زيارته لها. وهذه الآلية شديدة الأهمية لكونها تتضمن ملاحظات وتوصيات محددة، ولكونها من ضمن الآليات الملزمة التي يمكن الاستفادة منها على نحو مباشر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالفقر والفقر المدقع، على المستوى الوطني.

يقوم المقرر الخاص في أدائه للولاية بزيارات قطرية ويعد تقارير عن أوضاع الفقر المدقع في البلدان التي زارها، كما يعد تقريرًا سنويًّا يتضمن موقفًا متقدمًا ومتكاملًا من موضوع الفقر المدقع من منظور حقوق الإنسان يمكن أن

يكون شديد الفائدة، كما التقارير القطرية، في إرشاد السياسات الوطنية، كما يشكل أساسًا متقدمًا لتطوير مواقف وممارسات الأطراف التنموية ذات التوجه التحويلي، لاسيما منظمات المجتمع المدني.

ويحتوي تقرير المقرر الخاص على مقاربة متقدمة جدًّا للفقر بما في ذلك مقارنة بأجندة 2030. ففي التقرير الأخير الصادر عنه (الوثيقة A/HRC/44/40 تاريخ 2 تموز 2020)، أشار المقرر الخاص في الملخص الذي قدم لتقريره: "أنه على الرغم من الإنجازات الكثيرة التي تحققت في إطار أهداف التنمية المستدامة، فهي فشلت في ما يختص بالأهداف الرئيسية (المفتاحية) مثل القضاء على الفقر، والمساواة الاقتصادية، والمساواة بين الجنسين، والتغير المناخي... أن القضاء على الفقر هو خيار سياسي، والقضاء عليه يتطلب إعادة النظر في النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، والتصدي للامساواة من خلال إعادة التوزيع، والتركيز على دور الحكومات، والحوكمة التشاركية، وتكييف القياسات الدولية للفقر".

وكما هو واضح يحتوي هذا التقرير على مقاربة مختلفة نوعيًّا عن المقاربات السائدة، وهي أكثر اتساقًا مع منظور التنمية والحقوق.

للمدرب

تتضمن الحقيبة التدريبية دليلًا خاصًّا عن التنمية من منظور حقوق الإنسان يفترض بالمدرب أن يطّلع عليه وأن يتمكن من منهجية لتحليل لاستخدامها بالشكل المناسب أثناء التدريب. عندما يكون مستوى اطلاع المشاركين على أجندة 2030 ومنظور الحقوق مقتصرًا على الأساسيات، يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى الترابط بين الفقر والحقوق الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي ورد أعلاه، وكذلك الإشارة المختصرة إلى وجود مقرر خاص يعد تقارير سنوية عن الفقر المدقع وحقوق الإنسان والاستشهاد بفكرة قوية من التقرير الأخير الأقرب إلى تاريخ تنفيذ التدريب.

اما في المستوى المتقدم من التدريب، فيمكن من جهة أولى التوسع في العرض والتحليل وهنا يمكن للمدرب استخدام كامل المادة المعروضة هنا، واستخدام اجتهاده الخاص من خلال العودة إلى المصادر المذكورة. كما يمكن تطوير الجانب المتصل بوضع البلد المعني من خلال تحليل ومناقشة مضمون التقارير الخاصة بالبلد المعني (في حال وجودها) والربط مع الأوضاع والسياسات الوطنية، وكيفية استخدام منظومة حقوق الإنسان في تعزيز رصد القضاء على الفقر والتقدم المنجز (وهو ما سيتوفر في الدليل الخاص بالتنمية وحقوق الإنسان في الحقيبة التدريبة).

يمكن الاطلاع على التقرير السنوي الأخير للمقرر الخاص على القرص المدمج، أوكما يمكن الاطلاع على بعض التقارير الخاصة بالدولة العربية على القرص المدمج.

5 - نقاط إضافية: إضاءات ذات صلة بالهدف الأول

تتضمن هذه الفقرة إضاءات على بعض المسائل الهامة أو الخلافية ذات الصلة بالهدف الأول أو بالقضاء على الفقر عمومًا. وقد اخترنا الإضاءة على النقاط الثلاث الآتية:

أ- الفقر والمساواة بين الجنسين.

ب- البعد الجغرافي للفقر.

ت- إشكاليات قياس الفقر.

أ- الفقر والمساواة بين الجنسين

الالتزام بقضايا المساواة بين الجنسين مبدأ ثابت في مفهوم التنمية نفسه، وفي أجندة 2030، حيث يعتبر أن استمرار اللامساواة بين النساء والرجال هو تقويض لمفهوم التنمية نفسه، وتهديد لمجمل الإنجازات التنموية المحققة أو المنوي تحقيقها.

ينطبق ذلك على القضاء على الفقر، كما على غيره من الأهداف التنموية. وفي ما يخص الهدف الأول، فإن البعد الجنوسي (المساواة بين الجنسين) مشمول من أكثر من مدخل.

- أول هذه المداخل هو منطوق الهدف نفسه الداعي إلى القضاء على الفقر، أي إخراج جميع الفقراء من وضعية الفقر، وهذا يعني شمول النساء والرجال، وكل إنسان أياً كانت خصائصه السكانية أو الاجتماعية.

- ثانياً ما يتعلق بالمؤشرات وتغطيتها للبعد الجنوسي. وما يجب لفت النظر إليه هو أن اللجنة الإحصائية المختصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة شددت على ضرورة تفصيل البيانات حسب الخصائص المختلفة بما في ذلك الجنس والعمر وغيرها. وقد جاء في الوثيقة الخاصة بالمؤشرات النص الآتي: "ينبغي أن تُصنف مؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة، عند الاقتضاء، حسب الدخل والجنس والسن والانتماء العرقي والإثني ووضع الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي، أو غير ذلك من الخصائص، وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية". ويعني ذلك شمول النساء والتعبير عن ذلك في مؤشرات القياس المفصل حسب الجنس.

- هناك ذكر واضح لاحترام البعد الجنساني (أي الجنوسي) في المقصد 1- ب المتعلق بالسياسات الواجب اتخاذها من أجل تحقيق الهدف الأول، وأن لا يجري إغفال البعد الجنوسي.

- عند الربط بين بين الهدف الأول والهدف العاشر (المساواة) فإن مسألة المساواة بين الجنسين في مستوى المعيشة والفرص الاقتصادية والوصول إلى الموارد تصبح شديدة الحضور. وقد أتى النص على ذكر ذلك في المقصد 1- 4، مع إشارات واضحة إلى مسائل ذات صلة مباشرة بوضعية المرأة بما في ذلك مثلًا الميراث والمساواة في الفرص والحقوق. والنساء فئة رئيسية معنية بهذا الموضوع.

في الممارسة العملية، يجب إيلاء أهمية كبيرة لمسألة المساواة بين الجنسين في سياسات مكافحة الفقر ومجمل السياسات الاجتماعية. ويبدأ ذلك برصد الانعكاسات المتفاوتة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية على النساء والرجال (وغيرها من الفئات)، واختيار المؤشرات الأكثر ملاءمة من أجل رصد ذلك وقياس التقدم المحقق على هذا الصعيد، وللتعامل مع ما يسمى بظاهرة تأنيث الفقر.

ومن المؤشرات المفيدة لرصد هذه الظاهرة المؤشرات الآتية:

- نسبة الفقر حسب جنس رب الأسرة،

- نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة،

- معدل الأجر الوسطي للنساء مقابل الرجال،

- معدل التغطية بالحماية الاجتماعية للنساء مقابل الرجال،

- نسبة النساء من الملكيات العقارية والزراعية.

ب – البعد الجغرافي للفقر

للفقر بعد جغرافي أكيد، لذلك عند التعامل مع رسم السياسات وتكييف المقاصد والمؤشرات لا بد من لحظ التفاوتات الجغرافية لاسيما أن القضاء على الفقر بشكل كلي وفي كل مكان، يشمل أيضًا المناطق الجغرافية المختلفة ضمن البلد الواحد. لهذا الأمر أهمية على المستوى الوطني لأنه غالبًا ما تكون نسب الفقر أكثر ارتفاعًا من المعدل الوطني في مناطق معينة ضمن البلد الواحد. على سبيل المثال، نسب الفقر في الأرياف أعلى منها في المدن، كما أن الفقر يكون شديدًا وله خصائص خاصة في الأحياء الفقيرة في المدن وفي العشوائيات مقارنة بالأحياء التي تقطنها الطبقات الوسطى. من جهة أخرى هناك ضمن كل بلد مناطق معزولة أو نائية أو حدودية، أو مخيمات للاجئين أو النازحين، أو مناطق تسكنها إثنيات أو طوائف أو قبائل أو بدو رحل أو فئات محرومة من الهويات الوطنية...الخ، وهذه كلها مناطق قد تكون نسب الفقر فيها أعلى لهذا السبب أو ذاك.

إن لحظ البعد الجغرافي للفقر يمكن أن يستتبع تدخلات متكاملة على النطاق المحلي باعتماد منهجيات التنمية المحلية من أجل القضاء على الفقر على المستوى المحلي في سياق الخطط الوطنية. كما يمكن وضع مؤشرات لقياس التقدم تلحظ تقليص التفاوت بين هذه المناطق والمعدلات الوطنية، وهو ما سيشار إليه عند تناول الهدف العاشر.

ت – إشكاليات قياس الفقر

تعتبر قياسات الفقر من القضايا الخلافية ضمن المجتمع التنموي. هذا الخلاف نابع أساسًا عن اختلاف تعريف الفقر ومقاربته حسب الخلفيات الفكرية والسياسية لأصحاب العلاقة. لا يمكن التوسع في ذلك في هذا الدليل، ولكن على المدرب أن يكون متنبّهًا لذلك وأن يختار المصطلحات والمفاهيم وعرض المؤشرات وأدوات القياس دون أخطاء، وشرح الأساسيات التي تسمح للمشاركين بفهم النصوص والتقارير والمؤشرات. ويمكن اختصار العناصر الأساسية الأكثر أهمية بما يأتي:

1 - هناك ما يسمى خط الفقر المطلق وخط الفقر النسبي، وكلاهما يعبر عنهما بشكل نقدي (النقد، العملة). خط الفقر المطلق هو المقابل النقدي لكلفة سلة الخدمات والسلع الغذائية وغير الغذائية الضرورية من أجل توفير الحد الأدنى من المعيشة انطلاقًا من توفير الغذاء الكافي للأسرة. وخط الفقر النسبي هو قياس يعتمد في الدول الأكثر تقدمًا، وهو قياس نقدي تحدد قيمته بـ 50% أو 60% من متوسط (او وسيط) الدخل أو الاستهلاك في البلد المعني. أي أن خط الفقر النسبي هو خط فقر توزيعي يتغير مع تغير توزيع الدخل.

2 - هناك خط فقر دولي (او خطوط فقر دولية) وخطوط فقر وطنية. خط الفقر الدولي الأكثر شيوعًا هو المحدد بدولار في اليوم للفرد حسب تعادل القوة الشرائية لعام 1985، وهو اليوم يساوي 1.99 دولاراً حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2005. خط الفقر الدولي هذا صالح مبدئيًّا للدول الأقل نموًّا، وهو غير صالح على الإطلاق للدول الأخرى، ويجب عدم استخدامه كقياس للفقر على المستوى الوطني. وهناك قياسات دولية أخرى للدول المتوسطة النمو والأكثر تقدمًا هي 3.2 دولارات و5.5 دولارات في اليوم. طريقة الحساب هذه معقدة. على المدرب أن يلفت النظر إلى أن خطوط الفقر الدولية تصلح للمقارنات الدولية أساسا، وفي السياسات الوطنية لا بد من تحديد تعريف وطني للفقر واختيار أدوات القياس والمؤشرات المناسبة.

3 - هناك قياس نقدي للفقر، وقياس متعدد الأبعاد للفقر. وهذا الأخير هو قياس مباشر لمستوى تلبية الحاجات والأبعاد التي تدخل في تعريف الفقر. وهو أكثر ملاءمة من قياس الفقر النقدي الذي هو قياس أحادي. ولكن كما بالنسبة لخطوط الفقر (منهجيتها موضوعة أساسًا من قبل البنك الدولي)، فإن أدلة الفقر المتعددة الأبعاد أيضًا متاحة عالميًّا ووطنيًّا، ويجب إخضاعها بدورها للمناقشة والنقد.

للمدرب

هذه النقاط موجهة للمدرب، وعليه أن يأخذها بالاعتبار وأن يعزز معارفه في هذا المجال بالمقدار الذي يمكنه من الإجابة عن الأسئلة التي يحتمل أن يطرحها المشاركون في التدريب. ومن المفترض أن لا يكون التعامل مع هذه النقطة بشكل نظري، بل أن يمتلك المدرب معرفة تمكنه من تقديم أمثلة ملموسة من البلدان التي ينتسب إليها المشاركون لها بعد نقدي إذا احتاج الأمر.

6 - تمارين الهدف الأول

للمدرب

لا يحل هذا الدليل محل الاجتهاد الشخصي للمدرب في اختيار أو تصميم ما هو مناسب من مضامين وتمارين مناسبة للتدريب الذي يقوم به. لذلك يتجنب الدليل تحديد قائمة محددة بشكل صارم ونهائي للتمارين المحتملة، ويشجع المدربين والمدربات على القيام بمجهود شخصي على هذا الصعيد، يمكن أن يتضمن دمج عناصر من أكثر تمرين مقترح، أو إضافة عناصر أخرى إلى التمارين متناسبة مع سير التدريب نفسه وحاجات واهتمامات المشاركين، ومستوى تفاعلهم، والمهام التي يقومون بها في عملهم.

القضاء على الفقر: هدف التنمية المستدامة الأول

التمرين الأول – أساسي، مجموعات عمل

مناقشة تجربة ميدانية لجمعية مرتبطة بالهدف الأول

يستخدم المدرب دليل كوثر – أجفند – الشبكة العربية، ويختار المبادرة الميدانية الثالثة: "من عندي فكرة".

يوزع المدرب المشاركين على مجموعات عمل، ويطلب إليهم قراءة المبادرة، وتقييمها من منظور علاقتها ومساهمتها في تحقيق الهدف الأول.

يزود المدرب مجموعات العمل بالأفكار/الأسئلة التوجيهية الآتية:

1 - هل المبادرة ذات صلة قوية بالهدف؟

2 - هل هي على صلة مباشرة بمقصد محدد أو أكثر؟ ما هو؟

3 - هل هي على صلة بحق محدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟ ما هو؟

4 - ما هي نقاط القوة والضعف؟

5 - هل من نقد أو أفكار لتحسين أو تطوير الفكرة؟

6 - كيف يمكن تقييم نجاح المبادرة في تحقيق نتائج إيجابية؟

- المطلوب هنا أفكار محددة ومباشرة دون تحليل معقد.
- تعرض كل مجموعة النتائج التي توصلت إليها، ويدير المدرب النقاش بالشكل المناسب تلافيًا لتكرار الأفكار في عروض المجموعات، ثم يقوم بخلاصات عامة بناء على المادة المعروضة في الدليل.

التجربة موضوع التمرين موجودة في الدليل التدريبي حول المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 ودور المجتمع المدني والإعلام (ص. 26 – 28)، المتوفر على الرابط

القضاء على الفقر: هدف التنمية المستدامة الأول

التمرين الثاني – أساسي/متقدم، مجموعات عمل، لعب أدوار

مناقشة تجربة ميدانية لشبكة وطنية مرتبطة بالهدف الأول

يستخدم المدرب دليل كوثر – أجفند – الشبكة العربية، ويختار المبادرة الميدانية الرابعة: "تحالف شعبي لإسقاط قانون الضمان الاجتماعي في فلسطين".

عند اختيار هذا المثال، على المدرب أن يطّلع مسبقًا على مشروع الضمان الاجتماعي في فلسطين، والسجال الذي دار بين مؤيدين ومعارضين، وأن يُعد تلخيصًا مكثفًا بالحجج المتقابلة، ويعرضها على المشاركين.

ثم يوزع المدرب المشاركين على مجموعات عمل، ويطلب إليهم قراءة المبادرة، وتقييمها من منظور علاقتها ومساهمتها في تحقيق الهدف الأول، وبالاستناد إلى العرض المكثف لمشروع القانون كما عرضه.

عمل المجموعات

يزود المدرب مجموعات العمل بالأفكار/الأسئلة التوجيهية الآتية:

1 - هل المبادرة ذات صلة قوية بالهدف؟

2 - هل هي على صلة مباشرة بمقصد محدد أو أكثر؟ ما هو؟

3 - هل هي على صلة بحق محدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟ ما هو؟

4 - ما هي نقاط القوة والضعف؟

5 - هل من نقد أو أفكار لتحسين أو معالجة الثغرات في القانون المقترح؟

- تعرض كل مجموعة النتائج التي توصلت إليها، ويدير المدرب النقاش بالشكل المناسب تلافيًا لتكرار الأفكار في عروض المجموعات، ثم يقوم بخلاصات عامة.

لعب الأدوار

يمكن للمدرب أن يطوّر هذا التمرين إلى لعب أدوار، لاسيما إذا كانت الدورة التدريبية تنفذ على المستوى الوطني في فلسطين. في صيغة لعب الأدوار، يتم تشكيل ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى تمثل التحالف الذي أسقط مشروع القانون،

- المجموعة الثانية تمثل الحكومة أو الوزارة المعنية والجهات المؤيدة لمشروع القانون.

- المجموعة الثالثة تمثل خبراء مستقلين.

- يتولى أحد المشاركين دور مدير الحوار.

- يطلب إلى كل طرف محاور أن يحضر أفكاره وحججه أو معايير التقييم الموضوعية (المجموعة الثالثة)، وأن يختار من يمثله في الحوار.
- يدور حوار اجتماعي بين الأطراف بإدارة المشارك المكلف بإدارة الحوار.
- على المتحاورين الاستعانة بأجندة 2030 والهدف الأول، وبإطار حقوق الإنسان في تدعيم وجهة نظرهم.
- يقوم المدرب بخلاصات في نهاية النقاش.

التجربة موضوع التمرين موجودة في الدليل التدريبي حول المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 ودور المجتمع المدني والإعلام (ص. 29 – 30)، المتوفر على الرابط

القضاء على الفقر: هدف التنمية المستدامة الأول

التمرين الثالث – أساسي/متقدم، مجموعات عمل، عصف ذهني

استخدام التمارين الواردة في نص المادة التدريبية

تتضمن المادة التدريبية المعروضة أفكارًا وجداول يمكن للمدرب أن يستخدمها كتمارين أثناء الجلسة في سياق العرض أو في نهايته. ويمكن تحويلها بسهولة إلى تمرين ينفذ من خلال عمل مجموعات أو بعصف ذهني مشترك لجميع المشاركين.

وفي النص المعروض عن الهدف الأول يمكن للمدرب استخدام التمارين الآتية:

النموذج 1: ربط مقاصد الهدف الأول بمقاصد الأهداف الأخرى باستخدام الجدول الآتي:

المقصد	الأهداف والمقاصد التي يرتبط بها	شرح
1-1 القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليًّا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم		
1-2 تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل، بحلول عام 2030		
1-3 استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء، بحلول عام 2030		
1-4 ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر		
1-5 بحلول عام 2030، بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحلول عام 2030		

يتولى المدرب إدارة العصف الذهني والتعليق عليه، والأمر نفسه إذا نفذ التمرين من خلال عمل المجموعات.

النموذج 2: ربط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأهداف التنمية

العهد الدولي – الحقوق المحددة	أهداف التنمية المستدامة أو مقاصدها	شرح
الحق في العمل (وتحديد مواصفات العمل اللائقة)		
الحق في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية (أولها حماية الأسرة)		
حق كل الأفراد في مستوى معيشي لائق (له ولأسرته وحقه في تحسينه بشكل مستمر)		
حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه		
حق كل فرد في التربية والتعليم		
حق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية، والتمتع بفوائد العمل والتكنولوجيا، وحماية مصالحه الناجمة عن إنتاجه العلمي أو الفني		

يتولى المدرب إدارة العصف الذهني والتعليق عليه، والأمر نفسه إذا نفذ التمرين من خلال عمل المجموعات.

2 القضاء التام على الجوع

١ - شرح الهدف

ينص الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة على "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة"، و"أيقونته" بلون الخردل وتلخص الهدف على النحو الآتي: "القضاء على الجوع".

ما تجدر الإشارة إليه هو أن تلخيص الهدف كما جاء في الأيقونة وحصره بالقضاء على الجوع لا يتناسب مع مضمون الهدف الذي يتجاوز ذلك إلى أبعاد أخرى كما سيجري بيان ذلك لاحقًا. وبهذا المعنى فإن صيغة "الهدف العالمي" المعبر عنها بالعبارة المكتوبة في الأيقونة يمكن أن يكون مضللًا ويحرف الانتباه عن مضمونه الكامل. ومن المفيد أن يلفت المدرب نظر المشاركين إلى ذلك وتحفيز التعامل النقدي مع الأجندة والنصوص الدولية.

في الهدف الأول من أهداف الألفية كان القضاء على الجوع هدفًا ومقصدًا مدمجًا عضويًّا بالقضاء على الفقر، على اعتبار أن الجوع هو شكل متطرف من الفقر. اختلف الأمر مع أهداف التنمية المستدامة التي تضمنت هدفًا خاصًّا عن الأمن الغذائي، يتضمن القضاء على الجوع كأحد مقاصده الرئيسية. ثمة اختلاف نوعي هنا، وما جاء في الصيغة الترويجية لهذا الهدف (الأهداف العالمية global goals) حيث اختصر الهدف بالقضاء على الجوع لا يعبر عن القصد، ذلك أن القضاء على الجوع سيبقى دائمًا جزءًا من القضاء على الفقر، في حين أن الهدف هو الأمن الغذائي الذي يتضمن أيضًا بعدًا بيئيًّا، وآخر صحيًّا، وثالثًا اقتصاديًّا، وهذه الأبعاد لا تقل أهمية عن القضاء على الجوع الذي يجب أن يربط بالهدف الأول. وهذا من الأخطاء الشائعة في تصميم الهدف الثاني للتنمية المستدامة، والتعامل معه.

يمكن للمدرب أن يستخدم الشريحة التالية لعرض الهدف:

الشكل1 : الهدف الثاني، الأمن الغذائي والجوع بين أهداف الألفية وأجندة 2030

الهدف الثاني في أجندا 2030: «القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة»

الهدف الأوّل في اهداف الألفيّة: «القضاء على الفقر المدقع والجوع»

في اهداف الالفية، كان القضاء على الجوع هدفا ومقصدا مندمجا عضويا بالقضاء على الفقر، على اعتبار ان الجوع هو شكل متطرف من الفقر. اهداف التنمية المستدامة تتضمن هدفا خاصا عن الامن الغذائي، يتضمن القضاء على الجوع كأحد مقاصده الرئيسية، ولكنه يتضمن أيضا ابعادا أخرى تتعلق بالأمن الغذائي (وهذا له ابعاد تجارية اقتصادية أيضا)، والتغذية المحسنة (وهذا له بعد صحي)، وتعزيز الزراعة المستدامة (مع بعد بيئي – اجتماعي مركب).

الهدف الثاني من اهداف التنمية المستدامة مختلف نوعيا عن ما جاء في اهداف الالفية، والموضوع الرئيسي فيه ليس القضاء على الجوع (وهذا مرتبط هنا أيضا بالهدف الأول، أي القضاء على الفقر) بل هو هدف مركب اجتماعي – بيئي – اقتصادي – صحي في آن.

أثناء التعامل مع هذا الهدف في السياسات والممارسات الوطنية والمحلية، لا بد من لحظ طبيعته المركبة والقيام بتحليل عياني للأوجه الأكثر أهمية لمشكلة الأمن الغذائي في البلد المعني أو على النطاق المحلي. على سبيل المثال، في بلد غني (بعض دول الخليج الصحراوية الغنية الصغيرة) هناك مشكلة أمن غذائي ناجمة عن الاعتماد شبه الكلي على الاستيراد، وبالتالي عند أي توتر سياسي تنشأ فورًا أزمة أمن غذائي (مياه وغذاء) رغم توفر الأموال بكثرة. أما في بلد نسبة الفقر فيه مرتفعة قد تكون المواد الغذائية متوفرة ولكن لا يملك الناس المال الكافي للحصول عليها فنكون أمام حالة نقص في التغذية أو جوع. وفي حالة ثالثة قد تكون المشكلة ناجمة عن خلل في التوزيع بسبب الحروب او أي سبب آخر؛ وقد تكون مشكلة توفر المياه في بلد أو سوء إدارتها في بلد آخر...الخ. لذلك لا بد من تحديد المشكلة بشكل ملموس، والاكتفاء بالقول إن هناك مشكلة أمن غذائي دون تحديد طبيعتها لا يفيد في رسم السياسات لأنه يمكن أن يعني أمورًا متعددة.

الإطار1: الهدف الثاني ومقاصده

الهدف 2

يتضمن هذا الهدف 5 مقاصد نتيجة و3 مقاصد سياسات. وهذا الهدف هو من أكثر أهداف التنمية المستدامة تركيبًا وتعددًا، وهو يشمل مجالات متعددة تتراوح بين الفقر والبيئة والاقتصاد والصحة. كما أن له بعدًا دوليًّا وإقليميًّا، وآخر وطنيًّا. وتركز مقاصد السياسات على زيادة الاستثمار في الزراعة، بالإضافة إلى مراجعة قواعد التجارة العالمية في ما يتعلق بالغذاء، وأخيرًا ما يتعلق بحسن عمل الأسواق الوطنية.

الإطار2: النص الحرفي الرسمي للهدف الثاني ومقاصده

الهدف 2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

2-1 القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030

2-2 وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليًّا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025

2-3 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030

2-4 ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجيًّا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030

2-5 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020

2-أ زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموًّا

2-ب منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية

2-ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها

للمدرب أن يختار طريقة عرض نص الأهداف والمقاصد. يمكن على سبيل المثل استخدام الجدول التالي:

الجدول 1: مقاصد الهدف الثانيالمستدامةالتنمية المستدامة.

مقاصد الهدف الثاني	
2 - 1	القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، لا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030
2 - 2	وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليًّا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول علم 2025.
2 - 3	مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030.
2 - 4	ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغيير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديد وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجيًّا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030.
2 - 5	الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الداجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه، بحلول عام 2020.

هذا الجدول يعرض النص الحرفي لمقاصد النتائج الخمسة.

يمكن للمدرب أن يستخدم صيغة بصرية تكثف المقاصد وتشير إلى المضامين المحددة أو ما يمكن اعتباره المكونات أو الأبعاد الفرعية التي تعبر عنها المقاصد، والتي تمثل الطبيعة المركبة للهدف الثاني كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وتلافي اختزاله في بعد واحد دون الأبعاد الأخرى، كما يبين ذلك الشكل الآتي:

الشكل 2: صيغة بصرية للمقاصد والمضامين المحددة للهدف الثاني

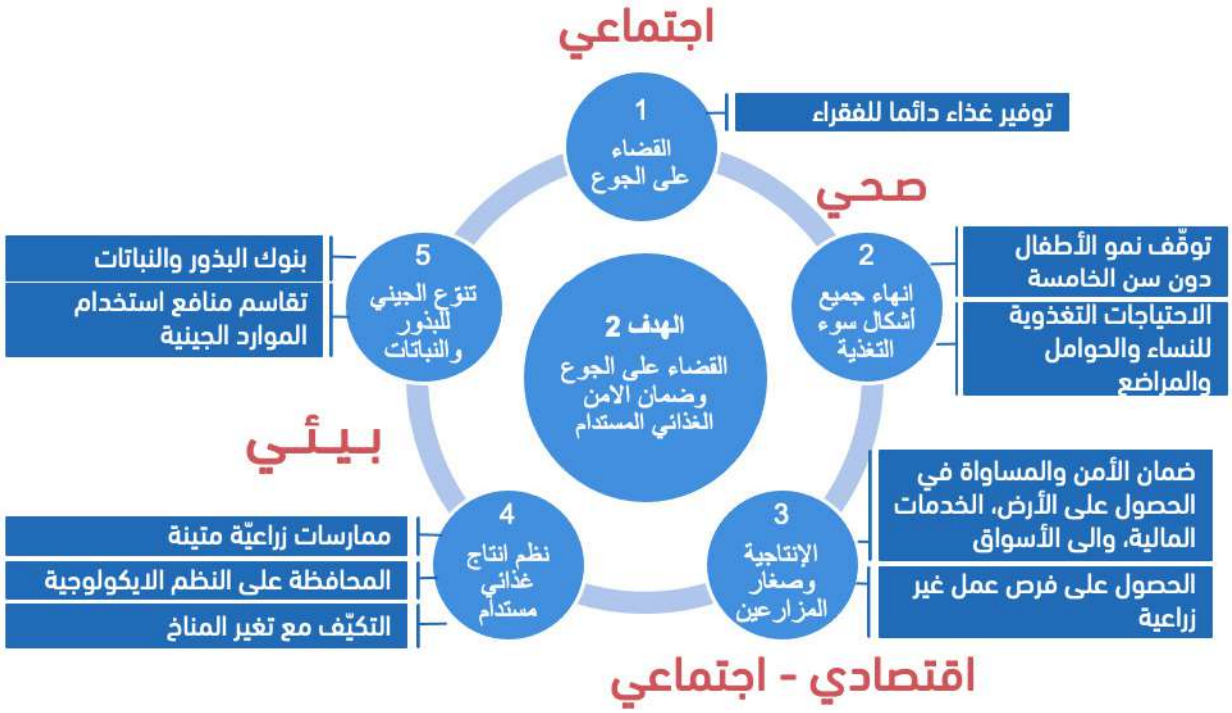

أما بالنسبة إلى مقاصد السياسات أو الوسائل، فإن المدرب يمكنه أيضًا استخدام الجدول أو الشكل البصري الآتيين:

الجدول 2: الهدف الثاني، مقاصد السياسات أو الوسائل

الهدف الثاني: مقاصد السياسات/الوسائل	
2- أ	زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتيّة الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموًّا.
2 – ب	منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجمع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية.
2 – ج	اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، ذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها.

الشكل 3: الهدف الثاني، مقاصد السياسات أو الوسائل

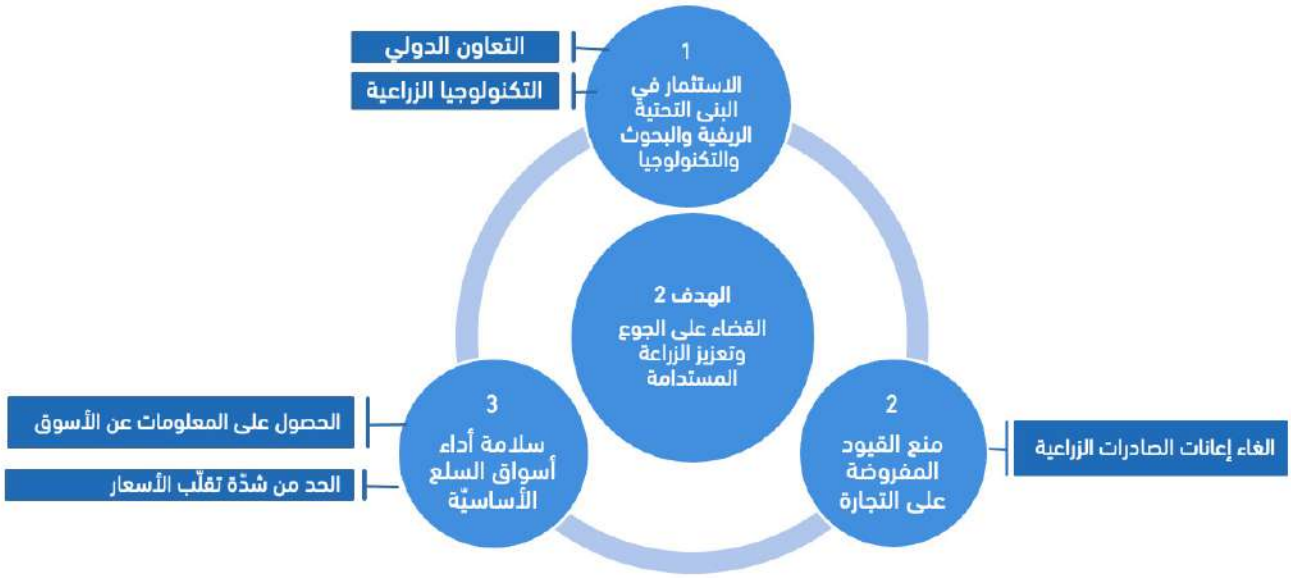

هذه المقاصد هامة جدًّا، لأنها تؤشر إلى السياسات الواجب اتباعها من أجل تحقيق الهدف، وتكشف طبيعته المركبة، وتركز بشكل خاص على البعد المتصل بالتجارة الدولية وبالاستثمار الدولي في الزراعة بما في ذلك الأبحاث والتكنولوجيا ذات الصلة بالتغذية، وسياسات تسعير المواد الغذائية وتجارتها دوليًّا. وهذا يعني عدم جواز التعامل التبسيطي مع الهدف واختزاله إلى مسألة الجوع وتوفير الغذاء للفقراء.

ويمكن في حالات معينة أن تكون هناك مشكلات من نوع خاص ذات صلة بالأمن الغذائي كما هي الحال في ظروف الحرب والنزاعات لاسيما الواسعة النطاق والطويلة الأمد، أو مشكلات تختص بفئات محددة مثل اللاجئين والنازحين داخليًّا، بالإضافة إلى مشكلات الأمن الغذائي التي يمكن أن تنتج عن ظواهر طبيعية.

للمدرب

يمكن للمدرب أن يبادر إلى عرض الهدف مع الملاحظات عليه، أو أن يضع الهدف مع مقاصده في صيغته الرسمية أمام المشاركين ويطلب إليهم أن يحددوا المضامين والأبعاد التي يغطيها الهدف وكل مقصد، ثم ينطلق من ذلك إلى تقديم عرضه.

2 - نقد الهدف الثاني

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن الهدف مركب ومتعدد الأبعاد. فالمقصد الأول المتعلق بالقضاء على الجوع ينتمي إلى الحيز الاجتماعي وهو مرتبط عضويًّا بالمقصد الأول من الهدف الاول (القضاء على الفقر المدقع وأحد تجلياته الأكثر أهمية هو الجوع أو عدم توفر الغذاء). أما المقصد الثاني (وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية) فهو صحي بالدرجة الأولى وفق المقاربة التنموية لمفهوم الصحة. والمقصد الثالث عن الزراعة الأسرية هو هدف اجتماعي وبيئي في آن، وهو معطوف على المقصدين الرابع والخامس حيث البعد البيئي أيضًا هو الأكثر أهمية. أما مقاصد الوسائل/ السياسات الثلاثة فهي تركز على البعد الاقتصادي الدولي بشكل خاص (استقرار الأسواق، الأسعار، التجارة الدولية بالغذاء وإزالة الدعم على الصادرات الغذائية من قبل الدول الغنية...الخ).

إن بروز قضية الأمن الغذائي بهذه القوة خلال السنوات الأخيرة التي سبقت إقرار أجندة 2030 يعود إلى عدد من العوامل أهمها ما يأتي:

1. أزمة ارتفاع أسعار الغذاء العالمي عام 2007 الناجمة عن جملة سياسات اقتصادية – تجارية وبيئية أدت إلى أزمة في توفر الغذاء على المستوى العالمي، الأمر الذي جعل منها موضوعًا له أولوية عالميًّا. وهذا ما يفسر التركيز في مقاصد الوسائل على البعد الاقتصادي والتجارة الدولية للغذاء؛

2. ارتفاع نسبة سكان العالم (والبلدان) التي يعتبر أمنها الغذائي مهددًا، وهو ما أكدته التقارير العالمية التي أشارت إلى تقدم محقق في القضاء على الفقر المدقع، مقابل تزايد نسبة السكان الذين يعانون من نقص في التغذية بين 2014 و2017 (من حوالي 781 مليون شخص إلى 820 مليونًا، حسب منظمة الأغذية والزراعة)، وقد سجلت البلدان العربية أعلى نسبة ارتفاع مقارنة بأقاليم العالم الأخرى التي سجل في غالبيتها الساحقة انخفاض في نسبة نقص التغذية. وعلى الرغم من التحفظ على القياسات، إلا أن هذا الأمر شكل سببًا مباشرًا لإيلاء الأهمية للأمن الغذائي. وما يجب لفت النظر إليه هو أن هذه المقاربة تسمح بالفصل بين القضاء على الفقر المدقع وبين القضاء على الجوع، وبالتالي إمكانية الزعم بحصول تقدم في القضاء على الفقر والتعامل مع القضاء على الجوع بما هو مشكلة مستقلة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية وعن الفقر؛

3. تزايد الحروب والنزاعات وما نتج عنها من تزايد كبير في عدد اللاجئين والنازحين داخليًّا (بلغ العدد 26.4 مليون لاجئ 56 مليون نازح وطالب لجوء عام 2020) من ضمنهم من لجؤوا أو نزحوا لأسباب بيئية متعلقة بآثار التغير المناخي وغيره، الأمر الذي زاد من الأهمية الآنية للتعامل مع مشكلة الأمن الغذائي بالنسبة لهذه الفئات.

هذه العوامل وغيرها، جعلت من الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة مسألة قائمة بذاتها، تتطلب وضع سياسات شاملة ومتكاملة للتعامل معها. لكن ذلك لا يمكن أن يتم دون تفكيك هذه المسألة إلى عناصرها المكونة، وتحديد المركب المحدد من هذه العناصر من أجل رسم السياسات المناسبة لحل هذه المشكلة. لذلك فإن القول إن بلدًا معينًا يعاني من مشكلة أمن غذائي غير كافٍ، بل يجب تحديد الأوجه الملموسة لهذه الأزمة ووسائل حلها التي تتراوح بين توزيع المساعدات الغذائية على اللاجئين، وصولًا إلى تغيير الأنماط الغذائية أو تغيير السياسات الزراعية أو مسائل متصلة بالسيادة الغذائية في سياق النظام الاقتصادي العالمي. وهذا سبب إضافي يؤكد استحالة اجتزاء أي مقصد من المقاصد المكونة لهذا الهدف، إذا ما أرادت الدولة المعنية أن يكون لها هدف تنموي خاصّ بالأمن الغذائي. وفي خيار آخر، يمكن أن تكون مقاصد معنية ذات صلاحية مكونًا من سياسات وتدخلات وطنية أو قطاعية أخرى. ولا وصفة موحدة هنا.

3 - الترابط مع الأهداف الأخرى

يمكن للمدرب الانطلاق من هذه الفكرة ليقوم بعصف ذهني (أو تمرين عبر عمل المجموعات) من أجل التعرف إلى الروابط الرئيسية بين الهدف الثاني والأهداف الأخرى، والتي يمكن أن توصل إلى رسم دائرة الترابطات هذه بما يشبه الشكل الآتي:

الشكل 4: الروابط الرئيسية بين الهدف الثاني والأهداف الأخرى

للمدرب

الشكل الوارد هنا مختلف عن الشكل المعروض في الهدف الأول (شكل دائري)، إلا أن المضمون متشابه. والمقصود أن المدرب يمكنه أن يختار الشكل الذي يراه أكثر ملاءمة وصلاحية، كما يمكنه أن يقوم بنفسه بتصميم شكل بصري خاص به طالما أنه يوضح الترابط مع الأهداف.

يمكن للمدرب أن يكتفي بهذا المستوى من إظهار الترابط مع الأهداف، كما يمكنه أن يفصّل في الترابطات بين كل مقصد من مقاصد الهدف الثاني مع مقاصد من أهداف أخرى، أو مع أهداف أخرى بشكل كلي. ويقدم الجدول أدناه مثلًا على ذلك:

الجدول 3: مقاصد الهدف الثاني وارتباطها مع مقاصد أخرى المستدامة التنمية المستدامة.

الارتباط المباشر مع مقاصد أخرى	طبيعة المقصد	مقاصد الهدف الثاني
2-1: القضاء على الجوع	اجتماعي، القضاء على الفقر المدقع، إنفاذ الحق في الغذاء	- المقصد 1-1 (القضاء على الفقر المدقع) - الهدف 16 (السلم والأمن، حيث إن الحرب سبب لعدم توفر الغذاء) - الهدف 13 (التغير المناخي الذي يمكن أن يتسبب بنقص في الغذاء)
2-2: التغذية المحسنة	صحي، واجتماعي – صحي، إنفاذ الحق في الغذاء والحق في الصحة	- الهدف 3 عن الصحة. حيث إن المقصد 2-2 يتضمن توفير التغذية الصحية ومؤشرات القياس هي عن الحالة التغذوية وقياسات سوء التغذية للأطفال التي هي مؤشرات صحية/تغذوية.
2 – 3: الإنتاجية وصغار المزارعين	اجتماعي – بيئي/زراعي	الهدفان 1 عن الفقر والفئات الهشة والمزارعون وسكان الريف على رأسهم؛ بالإضافة إلى الهدف 10 عن المساواة. كذلك الهدف 15 عن حماية البيئة البرية والزراعة في صلبها.
2 - 4: ممارسات زراعية مستدامة	بيئي	الهدف 12 عن أنماط انتاج واستهلاك مستدامة، والهدف 13 عن التصدي للتغير المناخي.
2 – 5: التنوع الجيني		المقاصد: 15-1: حفظ وترميم النظم الأيكولوجية البريّة وللمياه وضمان استخدامها على نحو مستدام 15-6: التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز السبل المناسبة للوصول إلى تلك الموارد 15-9: إدماج قيم النظم الأيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والعمليات الإنمائيّة واستراتيجيات الحد من الفقر

2 - أ: الاستثمار في الريف والزراعة	اقتصادي – اجتماعي	- الترابط مباشر مع الهدف 17 (الشراكة الدولية) والهدفين 8 (النمو الاقتصادي) و9 (البنى التحتية والتصنيع والابتكار).
2 – ب: إلغاء إعانات الصادرات الزراعية	اقتصادي - دولي	
2 – ج: الحد من تقلبات الأسواق والأسعار	اقتصادي – دولي ووطني	

4 - مراجعة المقاصد

يلخص الجدول الآتي العناصر الأكثر أهمية في مراجعة مقاصد الهدف الثاني:

الجدول 4: العناصر الأكثر أهمية في الهدف الثاني

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة	
2 - 1 القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي	يتعلق هذا المقصد بالقضاء على الجوع بما هو عدم توفر الغذاء الكافي والذي هو من مظاهر الفقر المدقع. لذلك يمكن للبلد المعني أن يجعل من تحقيق هذا المقصد جزءًا من الهدف الأول الخاص بالقضاء على الفقر. ثمة فئات معنية أكثر من غيرها هنا، مثل اللاجئين والنازحين بسبب الحروب والنزاعات، وكذلك الفقراء جدًّا الذين لا يملكون الوسائل والموارد الكافية من أجل الحصول على الغذاء. إضافة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي يتضمن توفر الغذاء الكافي والصحي وبشكل مستمر، وهذا يحيل إلى نوع مختلف من المشكلات. إن تحقيق هذا المقصد يتطلب إدراجه في سياق استراتيجيات وطنية قطاعية ملائمة وفعالة (خطط مكافحة الفقر، استراتيجيات صحية، برامج المساعدة الاجتماعية أو برامج الإغاثة الطارئة...الخ). هو هدف وطني، مع مسؤولية دولية في بعض الحالات. وقياس التقدم يتم من خلال مؤشرات تقيس النتيجة المحققة. يجب تحديد الفئات المعنية على المستوى الوطني، وبناء عليه اختيار مؤشرات القياس المناسبة.
2-2 وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، ... تحقيق الأهداف ... توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمرضعات وكبار السن	هذا المقصد أقرب إلى كونه هدفًا صحيًّا. والصحة في المفهوم التنموي تتجاوز غياب المرض، وهي تعني التغذية السليمة ونمط الحياة الصحي أيضًا. المقصد حدد فئات معنية مباشرة لا سيما الأطفال، والمراهقات والحوامل والنساء المرضعات وكبار السن... وتم ذكرها على سبيل المثل لإعطائها أولوية، إلا أن منطق الهدف يعني أن الحاجات التغذوية للسكان ليست واحدة، ويجب لحظ الاحتياجات الخاصة أو الإضافية لمختلف الفئات السكانية، بحيث لا يقتصر الأمر على السعرات الحرارية فقط. ما جاء في بداية المقصد من وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، يفتح الباب أما التفكير بشكل شامل بما يتجاوز النقص في الغذاء فقط. فالمقصود هنا سوء التغذية لا النقص في المواد الغذائية أو السعرات الحرارية، ويشمل ذلك مشكلات تغذوية وصحية معينة ناجمة عن نمط الحياة غير الصحي، وعن الأنماط الغذائية غير الصحية التي تؤدي إلى البدانة والأمراض المزمنة من نوع السكري وارتفاع الضغط... الخ. وهو ما يحيل إلى التفكير بشكل أكثر عمقًا في الترابط بين السياسات الصحية والتغذوية والزراعية وأنماط التغذية. المقصد مركب ومتعدد ومؤشرات القياس متعددة بدورها.

2 - 3 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى ... وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص	هذا المقصد له بعد اجتماعي واجتماعي – اقتصادي وبيئي. وهو يحيل في جوهره إلى مقاربتين متناقضتين في الزراعة، الأولى تركز على الإنتاج الكبير الممكنن في مساحات كبيرة غالبا من تتم من قبل شركات كبيرة وطنية أو عالمية، تستولي على أفضل الأراضي وتدمر أنماط الزراعة التقليدية وانماط حياة المزارعين وتحولهم إلى اجراء زراعيين في مزارع استثمارية تهدف غالبا إلى التصدير لا إلى تلبية احتياجات السوق المحلية. والثانية هي التي تعطي أهمية أكبر للزراعة الأسرية وانماط الحياة وتدعو إلى تطويرها وتعزيزها وزيادة انتاجيتها وتوجهها لإنتاج الغذاء للسوق المحلي إلى جانب التصدير. وهذا النمط له بعد جنوسي قوي سواء من خلال مساهمة النساء فيها بكثافة، أو من خلال نمط الزراعة الأسرية. المقصد يدعو بشكل واضح إلى النمط الثاني.
2 - 4 ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية ... وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ ... وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة ...	هذا المقصد مرتبط جزئيًّا بالمقصد السابق أيضًا، مع إضافة عناصر تتعلق بتطوير السياسات الزراعية وإعطاء الأهمية الضرورية للبعد البيئي بما يربطه مباشرة بالأهداف 12 و13 14 و15. المقصد له طابع نوعي ويتعلق بمضمون الخيارات والسياسات التي تحقق الاستدامة وتحسن نوعية الأراضي.
2 - 5 الحفاظ على التنوع الجيني ... من خلال بنوك البذور ... وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف ..	هذا المقصد له مضمون بيئي قوي أيضًا، وهو معطوف على المقصد السابق والمقصد الثاني أيضًا. أيضا هو هدف نوعي، يتعلق بالسياسات ووجود المؤسسات التي تحفظ بها البذور وادارتها وصيانتها.
2 -أ زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية ... من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموًّا	هذا المقصد دولي ووطني. على المستوى الدولي هو يشجع على التعاون الدولي في المجال الزراعي والغذاء والتنمية الريفية، الأمر الذي يتطلب تغييرًا في النمط السائد في المساعدات الإنمائية الرسمية في الاستثمارات الخاصة على نحو أكثر تحديدًا بحيث تتجه للتدخل وتطوير البحث في المجال الزراعي وفي دعم الزراعة والتنمية الريفية في الدول الأقل نموًّا والدول النامية بما يشكل تحولًا جوهريًّا عن النمط السائد. على المستوى الوطني، يتطلب ذلك سياسات وطنية اقتصادية واجتماعية ومالية أكثر توازنًا تسد الفجوة التنموية بين الريف والحضر، وبين الزراعة وباقي القطاعات. المقصد يتعلق بالسياسات وله طابع نوعي.

2 -ب منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقًا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية	هذا المقصد يتعلق بالدرجة الأولى بالاقتصاد والتجارة الدولية في المجالين الزراعي والغذائي. المسؤولية هنا دولية بالدرجة الأولى حيث إن الأسواق والأسعار وقواعد التبادل، لاسيما الإعانات الزراعية بشكل عام، وإعانات التصدير ونظام المواصفات والمعايير...الخ، المعتمدة في دول الشمال والتي من شأنها أن تحول دون تصدير الصادرات الزراعية من الدول النامية إلى الدول الأكثر تقدمًا إلا ضمن نطاق مقيد جدًّا. في المقابل فإن النمط السائد من التبادل التجاري والاستثمار الزراعيين السائدين عالميًّا يعمقان التبعية الغذائية للدول النامية ويلغيان أي قدرة لهذه الدول على التمتع بالحد الأدنى من السيادة الغذائية على مواردها، وتقرير خياراتها الوطنية في المجالين الزراعي والغذائي بفعل عقود كثيرة من التبعية الغذائية للخارج وفرض تحولات جوهرية في أنماط التغذية الوطنية.
2 -ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها	هذا المقصد أيضًا اقتصادي له بعد دولي ووطني. يتعلق بالدرجة الأولى بسلامة أداء الأسواق وأسعار المواد الغذائية عالميًّا، ومجمل آليات عمل الأسواق العالمية والداخلية. يجب النظر إليه بالترابط مع المقصدين أ وب، وهو متمم لهما.

للمدرب

... التمعن في هذا التحليل، والقيام بتحليل شخصي للمقاصد (والمؤشرات على ما سيأتي لاحقًا) أمر ضروري للتمكن من المعرفة النقدية العميقة للهدف بشكل كلي، ولفت نظر المشاركين إلى الأبعاد المختلفة التي يحتويها هذا الهدف، وتكييف العرض بحسب البلدان التي ينتمي إليها المشاركون في التدريب. وللمدرب أن يقرر الشكل المناسب لعرض ذلك على المشاركين في التدريب، ومستوى التعمق والتفصيل المناسبين لهدف التدريب واطّلاع المشاركين واهتماماتهم واحتياجاتهم. ويمكن في هذا الصدد أن يقتصر الأمر على تقديم معالجة بعد محدد من الهدف الثاني الذي يعتبر أكثر أهمية بالنسبة إلى البلدان المعنية، كما يمكن أن يكتفي بعرض مثل أو نموذج عن مقصد أو أكثر (حسب مجال الاهتمام الرئيسي للمشاركين)، أو التوسع إلى عرض كل المقاصد (يصح ذلك في حال كان المشاركون من الأشخاص المعنيين بالتخطيط الوطني مثلًا). كما يمكنه أن يقوم بذلك في شكل عصف ذهني أو تمرين عمل مجموعات.

5 - مؤشرات الهدف الثاني

للمدرب

للمدرب أن يستعين بالتقديم الذي سبق عرضه في الهدف الأول عن المبادئ العامة للتعامل مع المؤشرات، ثم ينتقل إلى عرض مؤشرات الهدف الثاني.

الهدف الثاني مع مقاصده والمؤشرات

يعرض الجدول التالي مقاصد الهدف الثاني والمؤشرات المقترحة لقياسها، مع ملاحظات تفصيلية على المؤشرات. وقد قمنا باختصار جزئي للمقاصد من باب الاختصار لاسيما أنها وردت في صيغتها الكاملة في أكثر من مكان.

الجدول 5: مقاصد ومؤشرات الهدف الثاني

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة		
2-1 القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام ...	2-1-1 معدل انتشار نقص التغذية 2-1-2 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استنادًا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي	1 - هذا المؤشر يعني نسبة السكان الذين لا يحصلون على الكمية الضرورية من السعرات الحرارية بشكل يومي. نحن هنا إزاء مفهوم الجوع بالمعنى الحرفي، وهو أيضًا تعريف بديل للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الأدنى. وهو في صلب مفهوم الفقر. 2 - هذا المؤشر مختص بقياس انعدام الأمن الغذائي. وله قياسات مركبة تقيس درجة انعدام الأمن الغذائي أو شدته، وبعضها يتضمن أسئلة لها طابع نوعي توجه للأسرة وأفرادها. جرى توضيح ذلك لاحقًا.

2-2 وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، ... توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمرضعات وكبار السن ..	2-2-1 معدل انتشار توقّف النمو (الطول بالنسبة للعمر <2- نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة 2-2-2 معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول >2+ أو <2- نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، بحسب النوع (الهزال وزيادة الوزن)	1 - هو مؤشر مستخدم تقليديًّا لقياس الوضع الصحي والتغذوي للأطفال، وهو معدل الطول بنسبة إلى العمر أو مؤشر التقزّم أو قصر القامة. وهو من المؤشرات الشائعة الاستخدام ويعبر عن سوء التغذية المزمن، وهو أيضًا من مؤشرات الفقر غير المباشرة. 2 - هو مؤشر مستخدم تقليديًّا لقياس الوضع الصحي والتغذوي للأطفال، وهو مؤشر لقياس سوء التغذية من خلال حساب نسبة الوزن إلى الطول. ويعتبر سوء تغذية إذا كان الوزن أقل من المستوى المعياري، أو إذا كان الوزن زائدًا عن المستوى المعياري (أي الهزال، أو زيادة الوزن أو السمنة/البدانة). المؤشران يقيسان الوضع الصحي للأطفال، ولا يقيسان أوضاع الفئات السكانية والعمرية الأخرى، مع العلم أنها مذكورة في صياغة المقصد (المراهقات، المسنون، الحوامل...)، أي أن المؤشرات تغطي جزئيًّا المقصد.

2 - 3 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج.. والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص ...	2-3-1 حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/ الرعوية/الحرجية 2-2-3 متوسط إيرادات صغار منتجي الأغذية، بحسب الجنس ومكانتهم كأفراد من الشعوب الأصلية	1 - المؤشر الأول يقيس إنتاجية الزراعة حسب حجم المؤسسة. هو مؤشر اقتصادي. يكتسب هذا المؤشر معناه عندما تتم مقارنته بإنتاجية الزراعات الكبيرة وبإنتاجية القطاعات الأخرى. وكلما كانت الفجوة أقل، كلما يعني ذلك الاقتراب من تحقيق المقصد. 2 - المؤشر الثاني اجتماعي – اقتصادي، وهو تعبير غير مباشر عن مستوى المعيشة. والمقصود به هو التحقق من كون دخل صغار منتجي الأغذية لائقًا، لاسيما النساء منهم والأفراد من الشعوب الأصلية. أيضًا هو مؤشر نسبي ويكتسب قيمته مقارنة مع مستويات الدخل في القطاعات والفئات الأخرى. هو مؤشر فقر غير مباشر، ومؤشر لامساواة. المؤشرات تقيس المقصد من خلال قياس النتيجة المحققة المعبر عنها بالإنتاجية ومستوى الدخل. لا تقيس هذه المؤشرات التكافؤ في الفرص والقدرات. ويفترض قياسها بالنسبة إلى كل الفئات المعنية (مزارعون، صيادون، رعاة، نساء، رجال، عمال زراعيون...الخ).

2 - 4 ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، ... تساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ.. وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيًّا نوعية الأراضي والتربة، ...	2-4-1 نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة	1 - المؤشر مبهم لاسيما لجهة تحديد خصائص الزراعة المستدامة، وكذلك الزراعة المنتجة. يمكن ببساطة حساب المساحة المخصصة للزراعة والرعي والأحراج في بلد ما، لكن التدقيقات المطلوبة صعبة التحديد في البلدان النامية على الأقل. صياغة المقصد نفسه معقدة ولها طابع نوعي. ومتطلباته متشعبة لتحديد ما إذا كان مستدامًا ومتكيفًا مع حالات المناخ المختلفة ويساهم بشكل تدريجي في تحسين نوعية التربة والأراضي.
2 - 5 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات ... من خلال بنوك البذور.. وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع ... بعدل وإنصاف ...	2-5-1 عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المضمونة في مرافق حفظ على المدى المتوسط أو الطويل 2-5-2 نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر، أو غير معرضة للخطر، أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها	1 - المؤشر هو عدد مطلق، وهذه نقطة ضعف. الأصل أن تحسب الموارد الجينية المحفوظة حسب الأصول كنسبة من إجمالي الموارد المتاحة في البلد المعني. 2 - المؤشر الثاني هو نسبة وليس عددًا. في الحالتين هي مؤشرات بيئية متخصصة.

2 - أ زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، ... من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموًّا	-2أ1- مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية -2أ2- مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الإنمائية الرسمية مضافًا إليها تدفقات رسمية أخرى) إلى القطاع الزراعي	1- هو مؤشر مركب يحسب كمعدل حصة الزراعة من الانفاق الحكومي إلى نسبة مساهمة القيمة المضافة الزراعية من الناتج المحلي. 2 - هذا مؤشر مدخلات أيضًا، وهو يعبر عن مدى الالتزام الدولي (مساعدات التنمية) بدعم الزراعة. المؤشران يعبران بشكل جزئي عن المقصد، وفعاليتهما مقرونة بملاءمة وفعالية السياسات.
2 - ب منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك ... إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل...	-ب1- إعانات الصادرات الزراعية	1 - مؤشر معقد يحسب دوليًّا من قبل المختصين
2 - ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ... للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها	-ج1- مؤشر مفارقات أسعار الأغذية	1 - مؤشر معقد دوليًّا من قبل المختصين

الهدف الثاني: منظور الحقوق

ملاحظة للمدرب

تقارب الفقرات التالية الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (الأمن الغذائي) من منظور الحقوق. وما يرد فيها موجه بالدرجة الأولى للمشاركين الذين لديهم معرفة متقدمة نسبيا بأجندة 2030 ومفهوم التنمية والحقوق. وتقيم هذه الفقرات الربط بين الهدف الثاني ومقاصده التي سبق عرضها، وبين منظومة حقوق الإنسان، سواء ما ورد في الوثائق الأساسية المكونة للشرعة، أو في الإجراءات الخاصة.

أولا: الإعلان العالمي والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

للمدرب

أن يطلع على النص الكامل للإعلان والعهد (النصوص موجودة على القرص المدمج، أو على الروابط المشار إليها في الإطار أدناه).

الإطار3: الحق في الغذاء في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان

الحق في الغذاء في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان

الاعلان العالمي لحقوق الانسان (المادة 25):

"لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يؤَمِّن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه".

العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 11):

"1. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفّر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر".

الصياغة متشابهة في النصين، حيث يأتي الحق في الغذاء/المأكل في البداية وبالتلازم مع الكساء والمأوى والصحة باعتبارها من الشروط البديهية لاستمرار الحياة. وبمقدار ما يؤكد ذلك أهمية التغذية والحق في الغذاء، فهو بالمقدار نفسه يربطه بمجمل متطلبات المعيشة، أي أنه يرفع التغذية وتناول الطعام من كونه وظيفة وحاجة بيولوجية بحت إلى كونه إحدى مقومات حياة الإنسان بما هو كائن بيولوجي – اجتماعي في آن. كما أنه يتجاوز حصر موضوع الحق في الغذاء بتوفير السعرات الحرارية بشكل معزول عن أي متطلبات أو حقوق أخرى.

الجوع بما هو انتهاك لحقوق الإنسان

يرتبط الحق في الغذاء الكافي بشكل لا انفصام فيه بالكرامة المتأصلة في الإنسان، وهو حق لا غنى عنه للتمتّع بحقوق الإنسان الأخرى المكرسة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. ولا يمكن أيضًا فصله عن العدالة الاجتماعية، وهو يستلزم انتهاج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي الموجهة نحو القضاء على الفقر، ومن ضمنه الجوع وسوء التغذية، وإعمال كافة حقوق الإنسان للجميع.

وحسب لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، فإن "الحق في الغذاء الكافي يتم إعماله عندما يتاح مادياً واقتصاديًّا لكل رجل وامرأة وطفل، بمفرده أو مع غيره من الأشخاص، في الأوقات كافة، سبيل الحصول على الغذاء الكافي أو وسائل شرائه". كما أن انتهاك الحق في الغذاء ينتقص من التمتع بالحقوق الأخرى، مثل الحق في الصحة والحق في التعليم والحق في الحياة والعكس بالعكس.

وتحصل الانتهاكات عندما تقصر الدولة في توفير الحد الأساسي الأدنى المطلوب ليكون الفرد متحررًا من الجوع ومن التهديد بالجوع له ولأسرته، وكذلك ما يؤدي إلى تهديد خطير للأمان الغذائي للمواطنين أو لفئة منهم. ويعد انتهاكًا للعهد أي تمييز في الحصول على الغذاء، وفي الوسائل والسبل التي تخول اقتناءه، على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو السن، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب، يكون غرضه أو أثره إلغاء أو إعاقة تكافؤ التمتع بالحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو ممارستها.

وتحصل انتهاكات الحق في الغذاء من خلال العمل المباشر الذي تقوم به الدول أو كيانات أخرى لا تخضع للوائح الدولة. وتشمل هذه الانتهاكات ما يلي: إلغاء أو تعليق العمل رسميًّا بالتشريع اللازم لتواصل التمتع بالحق في الغذاء؛ حرمان أفراد أو جماعات من الحصول على الغذاء، سواء كان التمييز مستندًا إلى التشريع أو تمييزًا استباقياً؛ منع الحصول على المساعدة الغذائية الإنسانية في المنازعات الداخلية أو في حالات الطوارئ الأخرى؛ اعتماد التشريعات أو السياسات التي تتعارض بشكل واضح مع الالتزامات القانونية القائمة سابقاً المتصلة بالحق في الغذاء؛ القصور عن تنظيم أنشطة الأفراد أو الجماعات على النحو الذي يمنعهم من انتهاك حق الغير في الغذاء، أو قصور الدولة عن مراعاة التزاماتها القانونية الدولية في ما يتعلق بالحق في الغذاء عندما تبرم اتفاقات مع دول أو منظمات دولية أخرى.

المعايير الدولية للحق في الغذاء

الحق في الغذاء هو الحق في الحصول بشكل منتظم ودائم ودونما عائق، إما بصورة مباشرة أو بواسطة مشتريات نقدية، على غذاء وافٍ وكافٍ من الناحيتين الكمية والنوعية، يتفق مع التقاليد الثقافية للشعب الذي ينتمي إليه المستهلك ويكفل له حياة بدنية ونفسية، فردية وجماعية، مرضية وكريمة في مأمن من القلق.

وهذا التعريف متوافق مع العناصر الأساسية للحق في الغذاء كما عَرَفَه التعليق العام رقم 12 للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فقد أعلنت اللجنة أنه "يتم إعمال الحق في الغذاء الكافي عندما يتاح مادياً واقتصاديًّا لكل رجل وامرأة وطفل بمفرده أو مع غيره من الأشخاص، في جميع الأوقات، سبيل الحصول على

الغذاء الكافي أو وسائل شرائه. ولذلك يتعين عدم تفسير الحق في الغذاء الكافي تفسيراً ضيقاً أو تقييدياً يقصره على تأمين حد أدنى من الحريرات والبروتينات وغيرها من العناصر المغذية المحددة. ويجب إعمال الحق في الغذاء بكل مكوناته بصورة تدريجية، بيد أن الدول ملزمة أساساً باتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من آثار الجوع حتى في أوقات الكوارث الطبيعية أو غيرها من الكوارث. إن طبيعة الالتزامات القانونية للدول الأطراف مبينة في المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد حددت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضًا، في التعليق العام رقم 12، الالتزامات التي يتعين أن تفي بها الدول لأطراف من أجل إعمال الحق في الغذاء الكافي على الصعيد الوطني. وفي ما يأتي بيان هذه الالتزامات:

- الالتزام باحترام السبيل المتوفر للحصول على الغذاء الكافي يستلزم من الدول الأطراف ألا تتخذ أي تدابير تسفر عن الحؤول دونه؛
- الالتزام بالحماية يستلزم أن تتخذ الدولة تدابير لضمان عدم قيام شركات أو أفراد بحرمان الأفراد من الحصول على الغذاء الكافي؛
- الالتزام بالإعمال (تيسير) يعني أن الدولة يجب أن تشارك بصورة نشطة في الأنشطة المقصود منها وصول الناس إلى موارد ووسائل لضمان مقومات معيشتهم، بما في ذلك الأمن الغذائي، واستخدام هذه الموارد والوسائل؛
- كلما عجز فرد، لأسباب خارجة عن إرادته، عن التمتع بالحق في الغذاء الكافي بالوسائل المتاحة له، أو عجزت جماعة، لأسباب خارجة عن إرادتها، عن التمتع بالحق في الغذاء الكافي بالوسائل المتاحة لها، يقع على عاتق الدول التزام بإعمال (توفير) هذا الحق مباشرة. ويسري هذا الالتزام أيضًا على الأشخاص ضحايا الكوارث الطبيعية أو غيرها من الكوارث.

نشيرإلى بعض المواد المتعلقة بالحق في الغذاء في الوثائق الدولية، منها:

-المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

- المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

- اتفاقية المعونة الغذائية 1999،

- الإعلان العالمي للغذاء 1992،

- المادة 8 من إعلان الحق في التنمية،

- اعلان وبرنامج عمل فيينا.

للمدرب

من المفيد الاطلاع على المصادر التي سبق ذكرها، وكذلك الاطلاع على صحيفة الوقائع الخاصة بالحق في الغذاء والتي فسرت المقصود بالحق في الغذاء وعناصره، علاقته بالقانون الدولي، التزامات الدول، الانتهاكات التي تطال المجموعات الأكثر هشاشة،

الإجراءات الخاصة

ولاية المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء أنشأتها أصلاً لجنة حقوق الإنسان في نيسان/أبريل 2000 بالقرار 2000/10. وبعد إحلال مجلس حقوق الإنسان محل اللجنة في حزيران/يونيو 2006، أقر مجلس حقوق الإنسان الولاية ومددها بقراره 6/2 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2007.

بموجب هذا القرار فإن المقرر الخاص معني بالعمل على :

- تعزيز الإعمال الكامل للحق في الغذاء،

- بحث سبل ووسائل التغلب على العقبات أمام إعمال الحق في الغذاء،

- مواصلة تنفيذ البعد الجنساني والبعد العمري في تنفيذ الولاية نظرًا لتعرض النساء والأطفال لانتهاكات التمتع بالحق في الغذاء،

- تقديم توصيات تساعد في إعمال الحق في الغذاء.

سندًا لهذه الولاية، صدر عن المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء عشرات التقارير التي ركزت على عناصر الحق في الغذاء والتزامات الدول . التقرير الأخير على سبيل المثال، قدم رؤية نقدية للنظم الغذائية واعتبر أنه على الرغم من هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع فإن إعمال الحق في الغذاء ما زال بعيد المنال . وفي تقرير ثان تم التركيز على العقبات القانونية التي تعيق الوصول إلى العدالة في حالات انتهاك الحق في الغذاء . وفي تقرير آخر تم التركيز على الحق في الغذاء في سياق الكوارث الطبيعية .

سنداً للولاية أيضًا، عمل المقرر على زيارة عدد من دول العالم بينها عدد من دول المنطقة بينها لبنان عام 2006، وسوريا عام 2010، والمغرب 2015. أخيرًا، أيضًا يحق للمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء تلقي الشكاوى الفردية .

نقاط إضافية عن الأمن الغذائي

نظرًا للأهمية المتزايدة لمسألة الأمن الغذائي على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، من الضروري أن يكوّن المدرب رصيدًا معرفيًّا مقبولًا في الموضوع يسمح له بإدارة التدريب عن أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الثاني.

مفهوم الأمن الغذائي (أو انعدام الأمن الغذائي) معقد ويتطلب لحظ بعض النقاط ذات العلاقة بالقياس والمفهوم بما يمكن المعنيين من رسم السياسات (الحكومة) أو رصد السياسات وتقييم أثرها (منظمات المجتمع المدني والنقابات). بالنسبة لقياس (المؤشر 2-1-2) يتم حساب شدة انعدام الأمن الغذائي وفق سلم من ثلاثة مستويات حاد، ومتوسط، وخفيف على النحو المبين في الشكل أدناه.

الشكل: تدرج مستوى انعدام الأمن الغذائي ودلالة كل مستوى

الشكل 6: تدرج مستوى انعدام الأمن الغذائي ودلالة كل مستوى

ويتم القياس من خلال استخدام مجموعة من ثمانية أسئلة توجه إما للفرد أو للأسرة، وهي معتمدة عالميًّا وتعدل حسب الخصائص الوطنية تحت مسمى Food Insecurity Experience Scale (سلم قياس تجربة انعدام الأمن الغذائي) وهذه الأسئلة هي الآتية:

أ- الأسئلة الثمانية لـ FIES الإطار الفردي: "خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، هل كان هنالك وقت حيث بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى:

1. كنت قلقًا بأنه لن يتوفر لك الطعام الكافي لتأكل،
2. لم يكن باستطاعتك أكل طعام صحي ومغذي،
3. أكلت أنواعًا قليلة من الأطعمة،
4. كان عليك أن تتخلى عن وجبة طعام،
5. أكلت أقل مما اعتقدت أنك يجب أن تأكل،
6. نفذ الطعام لدى أسرتك،
7. كنت جائعًا لكنك لم تأكل،
8. بقيت دون تناول الطعام ليوم كامل".

ب- الأسئلة الثمانية لـ FIES الإطار الأسري: "خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، هل كان هنالك وقت حيث بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى:

1. كنت أنت أو أي شخص آخر بالغ في أسرتك قلقين بأنه لن يتوفر لكم الطعام الكافي لتأكلوا،
2. لم يكن باستطاعتك أنت أو أي شخص آخر بالغ في أسرتك أكل طعام صحي ومغذٍّ،
3. أكلت أنت أو أي شخص آخر بالغ في أسرتك أنواعًا قليلة من الأطعمة،
4. كان عليك أنت أو أي شخص آخر بالغ في أسرتك أن تتخلوا عن وجبة طعام،
5. أكلت أنت أو أي شخص آخر بالغ في أسرتك أقل مما اعتقدتم أنكم يجب أن تأكلوا،
6. نفد الطعام لدى أسرتك،
7. كنت جائعًا أنت أو أي شخص آخر بالغ في أسرتك لكنكم لم تأكلوا،
8. بقيت أنت أو أي شخص آخر بالغ في أسرتك دون تناول الطعام ليوم كامل".

أما على مستوى المفاهيم، فنلفت النظر إلى وجود أكثر من مقاربة لمسألة الأمن الغذائي وهناك أيضًا تعدد في المفاهيم والمصطلحات: الحق في الغذاء، الأمن الغذائي، السيادة الغذائية. وقد تم عرض مفهوم الحق في الغذاء في فقرات سابقة.

حسب مؤتمر روما، يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبى حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة". وبناء على ذلك تم تحديد عناصر الأمن الغذائي الأساسية الأربعة الآتية: توفر الغذاء، الوصول إلى الغذاء، نوعية الغذاء وسلامته، استقرار التزود بالغذاء واستدامته.

أما منظمات المجتمع المدني والتنظيمات الفلاحية فستخدم مفهوم السيادة الغذائية الذي يشدد على النقاط الآتية:

- حق الاختيار الحر للسياسات الزراعية لكل بلد...
- حماية صغار المزارعين من الآثار الضارة للتجارة الدولية...
- منع ممارسات الإغراق...
- مواجهة التغير الهيكلي للأسعار العالميّة...
- الالتزام بمبادئ الزراعة المستدامة...
- الحق في رفض الممارسات أو التكنولوجيات غير الملائمة ... وبالمنتوجات المحورة جينيًّا.

بهذا المعنى، فإن مفهوم السيادة الغذائية يعيد الاعتبار إلى الربط بين الهدف المعلن الذي يعبر عنه المفهوم، أي تحقيق الأمن/الأمان الغذائي وبين السياسات المطلوبة لتحقيق ذلك: السيادة الغذائية هي الطريق إلى تحقيق الأمان الغذائي والحق في الغذاء.

هامش لغوي: يقترح تقرير الراصد العربي عن الأمن الغذائي استخدام مصطلح الأمان الغذائي بدل الأمن الغذائي ويعتبر أنه تعريب أكثر دقة لمصطلح food security **كما أنه أقرب إلى المضمون وجوهر الهدف المنشود.**

ويعبر الشكل الآتي عن الترابط بين المفاهيم الثلاثة على المستوى النظري والعملي.

الشكل 7: الترابط بين المفاهيم الثلاثة على المستوى النظري والعلمي

للمدرب

العرض في الفقرة الخامسة عن الأمن الغذائي موجه للمدرب من أجل تعزيز معارفه الضرورية وقدرته على التعامل مع الهدف الثاني. للمدرب أن يختار من هذا العرض النقاط التي لها أهمية وضرورة لعرضها على المشاركين في التدريب، لاسيما بالنسبة إلى الدورات المتقدمة.

يمكن للمدرب العودة إلى تقرير الراصد العربي لاسيما العرض العام في بداية التقرير

وكذلك العودة إلى النص الكامل للتقرير لاسيما عند الحاجة لتقديم أمثلة أو مناقشة الهدف الثاني والأمن الغذائي في بلد عربي محدد. والنص الكامل مع التقارير الوطنية موجود على الرابط

كما أن التقرير موجود على القرص المدمج، وكذلك عرض تقديمي للتقرير.

البعد الجنوسي في الهدف الثاني

البعد الجنوسي (الجندري) له أهمية خاصة في الهدف الثاني بشكل عام، وفي مقصده الثاني على نحو خاص الذي أشار مباشرة إلى دور المرأة في الزراعة، وإلى ضرورة تعزيز وتطوير إنتاجية الزراعة الأسرية حيث للمرأة دور كبير ومباشر أيضًا. ويتعلق هذا الأمر بنمط الحياة نفسه بما هو شأن اجتماعي – ثقافي، لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط.

فالنساء يشكلن نسبة كبيرة من المنتجين الزراعيين سواء تم الاعتراف بهذا الدور اقتصاديًّا ووقع إدخاله في الحسابات القومية وتم الاعتراف به اجتماعيا أم لم يحصل ذلك. كما أن مساهمة النساء في توفير الغذاء لا تقتصر على الزراعة وإنتاج الغذاء فحسب، بل على كونهن المسؤولات فعليًّا عن تحويل المنتجات النباتية أو الحيوانية إلى غذاء قابل للاستهلاك البشري من خلال تحضيره وطبخه وتقديمه للأسرة. وهذا وثيق الارتباط بأوضاع الأسرة المادية، وتوفر المطابخ داخل المساكن وتجهيزها المناسب، والمواد المستخدمة في وقود الطبخ، بالإضافة إلى كونهن الحافظات للثقافة الغذائية والتراث الغذائي الأصيل للمجتمعات البشرية والتي تعتبر مكوّنًا رئيسيًّا في مفهوم الحق في الغذاء، والأمان الغذائي، والسيادة الغذائية.

للمدرب

أن يلفت النظر إلى هذا الجانب وتقديم أمثلة تساعد على فهم هذا الترابط وما يعبر عنه من بعد حضاري وثقافي أيضًا.

تمارين الهدف الثاني

للمدرب

لا يحل هذا الدليل محل الاجتهاد الشخصي للمدرب في اختيار أو تصميم ما هو مناسب من مضامين وتمارين مناسبة للتدريب الذي يقوم به. لذلك يتجنب الدليل تحديد قائمة محددة بشكل صارم ونهائي للتمارين المحتملة، ويشجع المدربين والمدربات على القيام بمجهود شخصي على هذا الصعيد، يمكن أن يتضمن دمج عناصر من أكثر تمرين مقترح، أو إضافة عناصر أخرى إلى التمارين متناسبة مع سير التدريب نفسه وحاجات واهتمامات المشاركين، ومستوى تفاعلهم، والمهام التي يقومون بها في عملهم.

القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي: هدف التنمية المستدامة الثاني

التمرين الأول – أساسي، مجموعات عمل

مناقشة تجربة ميدانية لجمعية مرتبطة بالهدف الثاني

يستخدم المدرب دليل كوثر – أجفند – الشبكة العربية، ويختار المبادرة الميدانية الخامسة: "2000 بيت نسائي أخضر في السودان".

يوزع المدرب المشاركين على مجموعات عمل، ويطلب إليهم قراءة المبادرة، وتقييمها من منظور علاقتها ومساهمتها في تحقيق الهدف الثاني. يمكن للمدرب أن ينفذ هذا التمرين على مرحلتين:

المرحلة الأولى، يزود المدرب مجموعات العمل بالأفكار/الأسئلة التوجيهية الآتية:

1 - هل المبادرة ذات صلة قوية بالهدف؟

2 - هل هي على صلة مباشرة بمقصد محدد أو أكثر؟ ما هو؟

3 - هل هي على صلة بحق محدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟ ما هو؟

4 - ما هي نقاط القوة والضعف؟

5 - كيف تقيم البعد الجنوسي ودور المرأة في هذه التجربة؟

6 - هل من نقد أو أفكار لتحسين أو تطوير الفكرة؟

7 - كيف يمكن تقييم نجاح المبادرة في تحقيق نتائج إيجابية؟

- المطلوب هنا أفكار محددة ومباشرة دون تحليل معقد.
- تعرض كل مجموعة النتائج التي توصلت إليها، ويدير المدرب النقاش بالشكل المناسب تلافيًا لتكرار الأفكار في عروض المجموعات، ثم يقوم بخلاصات عامة بناء على المادة المعروضة في الدليل.

المرحلة الثانية، يطلب المدرب إلى المجموعات نفسها أن تعود للاجتماع، وأن تتداول في أفكار لمشاريع أو تدخلات مشابهة على النطاق المحلي، يمكن أن تساهم في تعزيز وضعية الأمان الغذائي محليًّا.

تعرض النتائج، ويدور نقاش عام، وتوضع قائمة مشتركة بأفكار المشاريع والتدخلات.

يمكن للمرحلة الثانية أن تكون تمرينًا مستقلًّا.

التجربة موضوع التمرين موجودة في الدليل التدريبي حول المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 ودور المجتمع المدني والإعلام (ص. 34– 35)،

القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي: هدف التنمية المستدامة الثاني

التمرين الثاني – متقدم، مجموعات عمل

السياسات المطلوبة لتحقيق المقصد 1-2: القضاء على الجوع

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو تحفيز المشاركين على التعرف بدقة إلى وضعية الجوع والأمان الغذائي في بلدهم، والتفكير في السياسات والوسائل الأمثل من أجل تحقيق الهدف. والتمرين يطال مقصدًا محددًا هو المقصد الأول هنا.

يقسم المدرب المشاركين إلى مجموعات حسب البلدان التي ينتمون إليها، ويطلب إليهم تنفيذ التمرين بشكل تطبيقي على بلدهم (أو البلد المحدد للمجموعة التي ينتمون إليها).

يوزع المدرب على المجموعات الصيغة الإجمالية للهدف الثاني، مع المقصد الأول ومؤشراته.

الجدول 6: الصيغة الاجمالية للهدف الثاني مع المقصد الأول ومؤشراته

المقصد	المؤشرات
1. القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، لا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030	2-1-1 معدل انتشار نقص التغذية 2-1-2 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استنادًا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

يوزع المدرب على المجموعات الأسئلة التوجيهية الآتية:

انظر في وضع بلدك، واقترح السياسات والتدخلات المناسبة لتحقيق المقصد الأول من الهدف الثاني في ظروف بلدك بالاستعانة بما سبق عرضه وبالأسئلة التوجيهية الآتية:

1 - يشير النص والعرض إلى أن القضاء على الجوع يعتبر أحد مكونات خطة وطنية للقضاء على الفقر، كما يمكن اعتباره أحد مكونات خطة وطنية للأمن الغذائي. ما هي الصيغة الأمثل في بلدك؟ وأوضح سبب خيارك؟

2 - هل لك أن تحدد الفئات أو المناطق التي تعاني أكثر من غيرها من الجوع؟ وما هو السبب المباشر (فقر، حرب، لجوء...الخ)؟ يمكن للمجموعة أن تعد جدولًا بالفئات المعنية والسبب المباشر المقابل لكل فئة.

3 - ما هي برأيك السياسات والتدخلات الأكثر ملاءمة للقضاء على الجوع في تجلياته المحددة في بلدك التي سبق ذكرها في الجدول؟ اذكر طابع هذه التدخلات: وطنية اجمالية، أو قطاعية وطنيَّة، أو محلية بما في ذلك منظمات المجتمع المدني؟

4 - اختم بالربط بالخيار الذي قامت به المجموعة في البند الأول.

تعرض المجموعات نتائج عملها ويدور نقاش عام.

للمدرب

أثناء تجواله على مجموعات العمل أن يختار عمل المجموعة الأكثر اكتمالًا، وأن يخصص له العرض الأول الذي يجب أن يناقش بالتفصيل. ثم يطلب إلى المجموعات الأخرى أن تعرض ما توصلت إليه حيث يجري التركيز على العناصر الجديدة أو المتمايزة عن نقاش المجموعة الأولى.

القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي: هدف التنمية المستدامة الثاني

التمرين الثالث – متقدم، مجموعات عمل

السياسات المطلوبة لتحقيق المقصد 3-2: الزراعة الأسرية والمستدامة

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو تحفيز المشاركين على التعرف بدقة إلى الزراعة التقليدية في بلدهم والوضع المعيشي لصغار المنتجين ودور المرأة، والتفكير في السياسات والوسائل الأمثل من أجل تحقيق الهدف. والتمرين يطال مقصدًا محددًا هو المقصد الثالث هنا.

يقسم المدرب المشاركين إلى مجموعات حسب البلدان التي يتنمون إليها، ويطلب إليهم تنفيذ التمرين بشكل تطبيقي على بلدهم (أو البلد المحدد للمجموعة التي ينتمون إليها).

يوزع المدرب عليهم الصيغة الإجمالية للهدف الثاني، مع المقصد الثالث ومؤشراته.

الجدول 7: الصيغة الاجمالية للهدف الثاني مع المقصد الثالث ومؤشراته

المقصد	المؤشرات
3-: مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول علم 2030.	2-3-1 حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعوية/الحرجية 2-2-3 متوسط إيرادات صغار منتجي الأغذية، بحسب الجنس ومكانتهم كأفراد من الشعوب الأصلية

يوزع المدرب على المجموعات الأسئلة التوجيهية الآتية:

انظر في وضع بلدك، واقترح السياسات والتدخلات المناسبة لتحقيق المقصد الثالث من الهدف الثاني في ظروف بلدك بالاستعانة بما سبق عرضه وبالأسئلة التوجيهية الآتية:

1 - يتضمن المقصد عناصر متعددة، على المجموعة أن تحدد العنصر أو العنصرين الأكثر أهمية بالنسبة إلى وضع البلد المعني، والتي سوف تعمل المجموعة على معالجتها؟ وعلى المجموعة أن تشرح خيارها.

2 - هل لك أن تحدد الفئات أو المناطق المعنية أكثر من غيرها بمضمون هذا المقصد في بلدك؟ حضر جدولًا بهذه الفئات، وحدد الأولوية الأكثر أهمية لكل فئة في نطاق هذا المقصد؟

3 - ما هي السياسات والتدخلات الأكثر فعالية من أجل تحقيق الأهداف الوطنية في ما يخص هذا المقصد؟

4 - ما هي مساهمة النساء في الإنتاج الزراعي الصغير، وكيف يمكن أن تكون مساهمة رئيسية في الحلول؟ وما العمل كي يجري إدماج البعد الجنوسي في السياسات؟

تعرض المجموعات نتائج عملها ويدور نقاش عام.

للمدرب

أثناء تجواله على مجموعات العمل أن يختار عمل المجموعة الأكثر اكتمالًا، وأن يخصص له العرض الأول الذي يجب أن يناقش بالتفصيل. ثم يطلب إلى المجموعات الأخرى أن تعرض ما توصلت إليه حيث يجري التركيز على العناصر الجديدة أو المتمايزة عن نقاش المجموعة الأولى.

3
الصحة
الجيدة والرفاه

1 - شرح الهدف

ينص الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة على "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، و"أيقونته" باللون الأخضر وتلخص الهدف على النحو الآتي: "الصحة الجيدة والرفاه"، وهو تلخيص سليم لمضمون الهدف.

حصل تطور هام في مقاربة الصحة في أجندة 2030 مقارنة بأهداف الألفية الإنمائية. ففي هذه الأخيرة كان هناك ثلاثة أهداف محددة بدقة ولها طابع مختص بفئة أو موضوع معين، هي الأهداف (الرابع وفيات الأطفال، والخامس وفيات الأمهات، والسادس مكافحة الإيدز والأمراض الأخرى)؛ في حين أن أجندة 2030 دمجت الأهداف الصحية كلها في هدف كبير واحد مع عدد من المقاصد التي تغطي الفئات والقضايا الصحية المختلفة ضمن الهدف العام. من الناجية الشكلية تم اختصار ثلاثة أهداف ألفية في هدف واحد للتنمية المستدامة. أما لجهة المضمون فقد تم توسيع ما يشمله هذا الهدف بما يتجاوز الأهداف الثلاثة السابقة مجتمعة. كما أن ترتيبه أتى مباشرة بعد الفقر والأمن الغذائي، بما يوحي – في ما لو كان الترتيب مقصودًا – بإعطاء الصحة أهمية أكبر في أجندة 2030.

اختيار الأهداف الثلاثة في أهداف الألفية الإنمائية اتى محددًا بشكل مقيد لاسيما الهدفين الرابع والخامس، وبدرجة أقل الهدف السادس الذي ركز فعليًّا على الإيدز وأمراض محددة (الملاريا والسل)، وهو ما كان يعتبر أولويات بالنسبة إلى الدول النامية ولاسيما الدول الأقل نموًّا، فيما اعتبرت الدول ذات مستوى التنمية المتوسط أو المرتفع نفسها غير معنية فعليًّا بتحقيق هذه الأهداف. كما أن ذلك أتاح لواضعي السياسات التعامل بشكل قطاعي أو متخصص مع كل هدف على حدة، حيث إن إنجاز المقصد المحدد كان ممكنًا من خلال تدخل موجه إلى الموضوع المعني (خفض وفيات الأطفال مثلًا، أو وفيات الأمهات، أو علاج أمراض وبائية محددة)، دون أن يكون ذلك بالضرورة مندرجًا في إطار سياسة صحية متكاملة. كما أن مضامين الأهداف الرابع والخامس والسادس للألفية تقع كلها ضمن المنظور الصحي – الطبي، أي أنها تتعلق بالأمراض والوفيات لا بالصحة بمعناها الواسع. وما نجده في الهدف الثالث للتنمية المستدامة هو تجاوز لهذه الثغرات، حيث إن الهدف في صياغته العامة هو عن الصحة (لا عن المرض أو غياب المرض فقط)، كما أنه هدف متكامل تدمج فيه المقاصد الفرعية، ما يستدعي العمل على تحقيقه من خلال سياسات صحية متكاملة ومتآزرة مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

لتوضيح الانتقال من أهداف الألفية الإنمائية الثلاثة إلى الهدف الثالث للتنمية المستدامة، يمكن للمدرب استخدام الشريحة الآتية:

الشكل 1: الهدف الثالث، الصحة بين أهداف الالفية وأجندة 2030

الهدف 3 في أجندا 2030: « ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار»

الصحّة في اهداف الألفيّة:

الهدف 4: « تخفيض معدل وفيات الأطفال »

الهدف 5: « تحسين صحة الأمهات »

الهدف 6: « مكافحة فيروس نقص المناعة البشريّة وغيرها من الأمراض »

تطور التعامل مع الصحة من ثلاث اهداف مباشرة وبسيطة في اهداف الالفية تتعلق بوفيات الأطفال وصحة الأمهات ووباء الايدز والامراض المعدية، الى دمجها في اهداف التنمية المستدامة في هدف واحد مركب احتفظ بالأهداف السابقة بما هي مقاصد، وأضاف اليها مقاصد جديدة تتجاوز مؤشرات الوفيات والمرض الى مؤشرات تتعلق بالوقاية والانتقال من المنظور الطبي الضيق الى بناء هدف يجمع بين الصحة والاجتماع والبيئة في مقاصده، وتمت صياغته من منظور الحقوق.

صيغة الهدف الثالث للتنمية المستدامة اكثر تقدما وهي غير محددة بتفصيل او مجال معين، بل تعني التمتع بحياة صحة مما يعني الربط بين الابعاد الاجتماعية والبيئية والسكانية والطبية بشكل عضوي، وهو ما أكده انتشار جائحة الكورونا,

للمدرب

غالبًا ما ينظر إلى الهدف الثالث للتنمية المستدامة، وإلى الصحة عمومًا، على أنها شأن تخصصي يتعامل معه المتدخلون التنمويون، لاسيما منظمات المجتمع المدني، بشكل عام دون الدخول في تفاصيله أو في عمقه باعتباره قطاعًا اجتماعيًّا. كما أن فئة أخرى من المتدخلين يتعاطون معه باعتباره شأنًا صحيًّا يتعلق بالفئة السكانية التي يعنون بها، كصحة الأمهات والأطفال، أو الصحة الإنجابية والجنسية، أو الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي كل ذلك يكون التناول المتكامل محدودًا عمومًا، ويسود اعتقاد أن ذلك لا بد أن يكون متروكًا للأطباء والمختصين بالصحة العامة والباحثين المتخصصين في هذا المجال.

الا أن ذلك هو أحد أوجه المسألة لا كلها، وسوف يواجه المدرب هذا الواقع أثناء التدريب. لذلك على المدرب أن يتسلح قدر الإمكان بالمقاربة التنموية – الحقوقية التكاملية للصحة بما هي شأن تنموي إنساني شامل ومتعدد الأوجه، يجتمع فيه الجانب الطبي مع الجانب النفسي والاجتماعي والبيئي... الخ. وهو المقاربة المعتمدة في الهدف الثالث للتنمية المستدامة وفي النص التدريبي. وللمدرب أن يتحضّر مسبقًا لكي يقارب الموضوع من هذا المنظور انطلاقًا من التعريف الواسع والتنموي للصحة كما يرد في الوثائق والتقارير ذات الصلة. ومن الأمثلة على ذلك تعريف الصحة المستوحى من ديباجة دستور منظمة الصحة العالمية الوارد في الإطار التالي.

إن مضمون هذا التعريف ومتطلباته يفترض أن تبقى محفوظة في خلفية مقاربة المدرب للهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة لكي يضمن الاتساق والقدرة على التعامل معه وفق منطق أجندة 0302 ومنظومة الحقوق، ووفق منطق الهدف الثالث نفسه.

الإطار1: ديباجة دستور منظمات الصحة العامة

ديباجة دستور منظمة الصحة العالمية

- الصحة هي حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز.
- التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية.
- صحة جميع الشعوب أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن، وهي تعتمد على التعاون الأكمل للأفراد والدول.
- ما تحققه أية دولة في مجال تحسين الصحة وحمايتها أمر له أهميته للجميع.
- تفاوت التنمية في البلدان المختلفة وفي تحسين الصحة ومكافحة الأمراض، ولا سيما الأمراض السارية، خطر على الجميع.
- النشأة الصحية للطفل أمر بالغ الأهمية؛ والقدرة على العيش بانسجام في بيئة كلية متغيرة أمر جوهري لهذه النشأة.
- إتاحة فوائد العلوم الطبية والنفسية وما يتصل بها من معارف لجميع الشعوب أمر جوهري لبلوغ أعلى المستويات الصحية.
- الرأي العام المستنير والتعاون الإيجابي من الجمهور لهما أهمية قصوى في تحسين صحة البشر.
- الحكومات مسؤولة عن صحة شعوبها ولا يمكن الوفاء بهذه المسؤولية إلا باتخاذ تدابير صحية واجتماعية كافية.

الهدف ومقاصده

تحمل صياغة الهدف الثالث للتنمية المستدامة مضامين قوية ومتعددة: "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

1 - ضمان تمتع الجميع.... وهو يعني أولًا التزام الحكومات بتوفير الصحة الجيدة (ضمان) وأن تتوفر للجميع (أي التشديد على المساواة وعدم التمييز في العيش بصحة ورفاهية)، ويشمل ذلك على نحو خاص الفئات الأكثر تهميشًا وتعرضًا لاسيما الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة؛

2 - بأنماط عيش صحية وبالرفاهية....أي أن المقصود بالصحة لا يقتصر على غياب المرض، بل يطال أنماط العيش بما يعني أيضًا التغذية الصحية والقدرة على التمتع بالصحة البدنية والعقلية والنفسية، والقدرة على الحفاظ عليها من خلال أنماط الحياة المتوازنة والصحية التي تتضمن قدرة على ممارسة الرياضة، والأنشطة المختلفة التي تحافظ على الصحة والتوازن الجسدي والنفسي، والحماية من مصادر الخطر على الصحة الناجمة عن التلوث البيئي، وعن الحروب... الخ.؛

3 - في جيمع الأعمار.... هو استكمال لفكرة أن الصحة حق للجيمع، بالتالي يجب لحظ دورة الحياة بحيث لا تهمل الاحتياجات الصحية الخاصة بكل فئة عمرية.

الإطار2: الهدف الثالث ومقاصده

- يتضمن هذا الهدف 9 مقاصد نتيجة، و4 مقاصد سياسات.
- غطت مقاصد النتيجة 5 محاور هي خفض الوفيات، والحد من الأمراض، والرعاية الصحية الأولية، والوقاية من الإدمان، والتغطية الصحية الشاملة. في حين أن مقاصد السياسات تضمنت نقطتين هامتين على المستوى الدولي: مسألة توفير الأدوية للجميع ومراجعة قوانين الملكية الفكرية في الدواء؛ واستبقاء الكوادر الطبية في الدول النامية.

اما النص الحرفي الرسمي للهدف ومقاصده كما جاء في الاجندة فهو كما يلي:

الإطار3: النص الحرفي الرسمي للهدف الثالث ومقاصده

الهدف 3 - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

3-1 خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي بحلول عام 2030

3-2 وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي

3-3 وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030

3-4 تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030

3-5 تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك

3-6 خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020

3-7 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030

3-8 تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة

3-9 الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030

3- أ تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء

3- ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقًا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية

3- ج زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة

3- د تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.

للمدرب أن يختار طريقة عرض نص الأهداف والمقاصد. يمكن على سبيل المثل استخدام جدول:

الجدول 1: الهدف الثالث ومقاصد النتائج

الهدف 3: مقاصد النتائج	
3 - 1	خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100000 مولود حي بحلول علم 2030
3 - 2	وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول علم 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي.
3 - 3	وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المادية المهملة ومكافحة التهاب الكبد والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030.
3 - 4	تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030
3 - 5	تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك.
3 - 6	خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف بحلول علم 2020
3-7	ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول علم 2030
3-8	تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة الجيّدة الفعالة الميسورة التكلفة.
3 - 9	الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطر وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030

هذا الجدول يعرض النص الحرفي لمقاصد النتائج التسعة. كما يمكن للمدرب أن يستخدم صيغة بصرية تكثف المقاصد وتشير إلى المضامين المحددة أو ما يمكن اعتباره المكونات أو الأبعاد الفرعية التي تعبر عنها المقاصد، والتي يمكن اعتبارها بمثابة محاور مرشحة لأن تدرج في السياسات الصحية الوطنية. وتشير الكلمات المعلمة باللون الأسود إلى هذه العناصر التي يظهرها الشكل البصري الآتي:

مقاصد النتيجة التسعة في الهدف الثالث في صيغة بصرية مكثفة موزعة على خمسة محاور محتملة للسياسات الصحية هي: 1) خفض الوفيات؛ 2) الحد من الأمراض المعدية وغير المعدية؛ 3) الرعاية الصحية الأولية والوقاية؛ 4) الحماية (التأمين الصحي)، 5) الوقاية من الإدمان.

الشكل 2: الهدف الثالث ومقاصد النتيجة

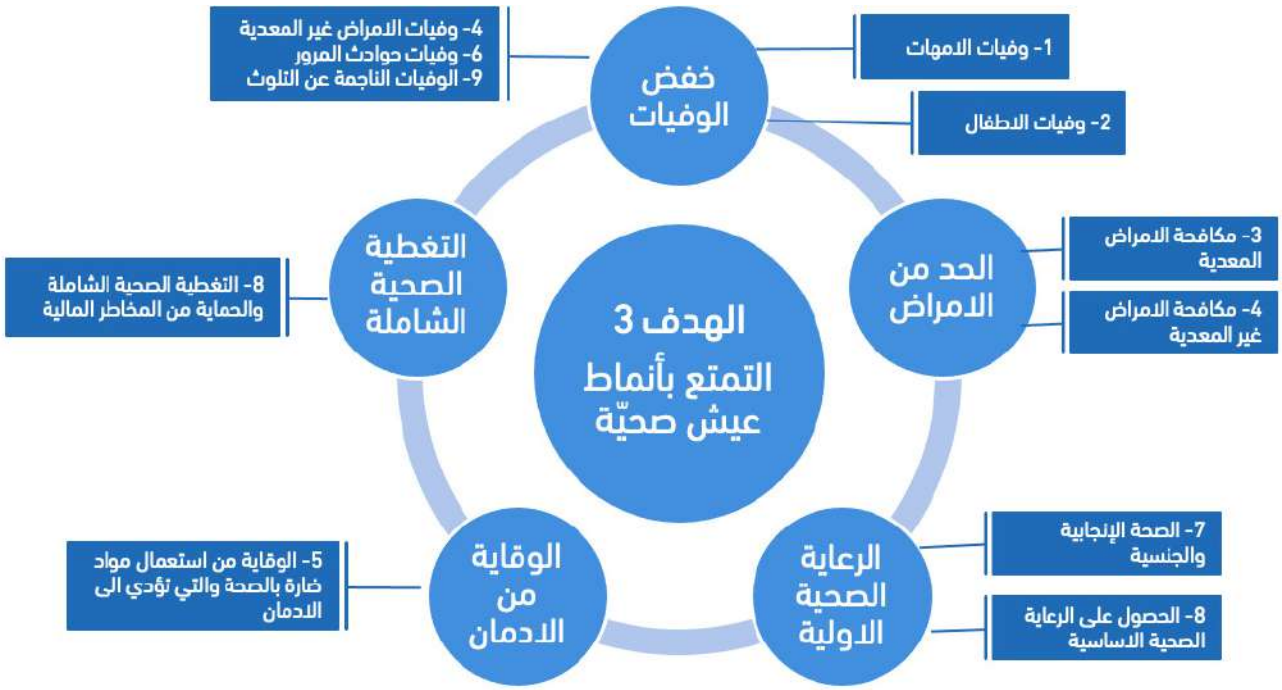

ويمكن أن نلاحظ المنطق الضمني في تصميم الشكل أعلاه، حيث تم جمع العناصر المتشابهة وربطها بمحور واحد في الهدف الثالث، وهو تمرين يجب القيام به وطنيًّا. العناصر التي تم جمعها والربط في ما بينها، هي في هذه الحالة مقاصد كاملة، أو عناصر مشار إليها في المقاصد من ضمن عناصر أخرى. ومن شأن تجميع من هذا النوع أن يساعد على التعامل المتكامل مع الهدف ومقاصده أثناء رسم السياسات الوطنية، كما من شأنه أن يساهم في تكوين صورة كلية مكتملة عن الهدف العام.

أما بالنسبة إلى مقاصد السياسات أو الوسائل، فإن المدرب يمكنه أيضًا استخدام الجدول أو الشكل البصري الآتيين:

الجدول 1: الهدف الثالث ومقاصد النتائج

الهدف الثالث: مقاصد الوسائل/السياسات	
3- أ	تعزيز تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء.
3 – ب	دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقًا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية.
3 – ج	زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقاؤها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة.
3 - د	تعزيز قدرات جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.
3 - 9	الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطر وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030

الشكل 3: الهدف الثالث ومقاصد الوسائل

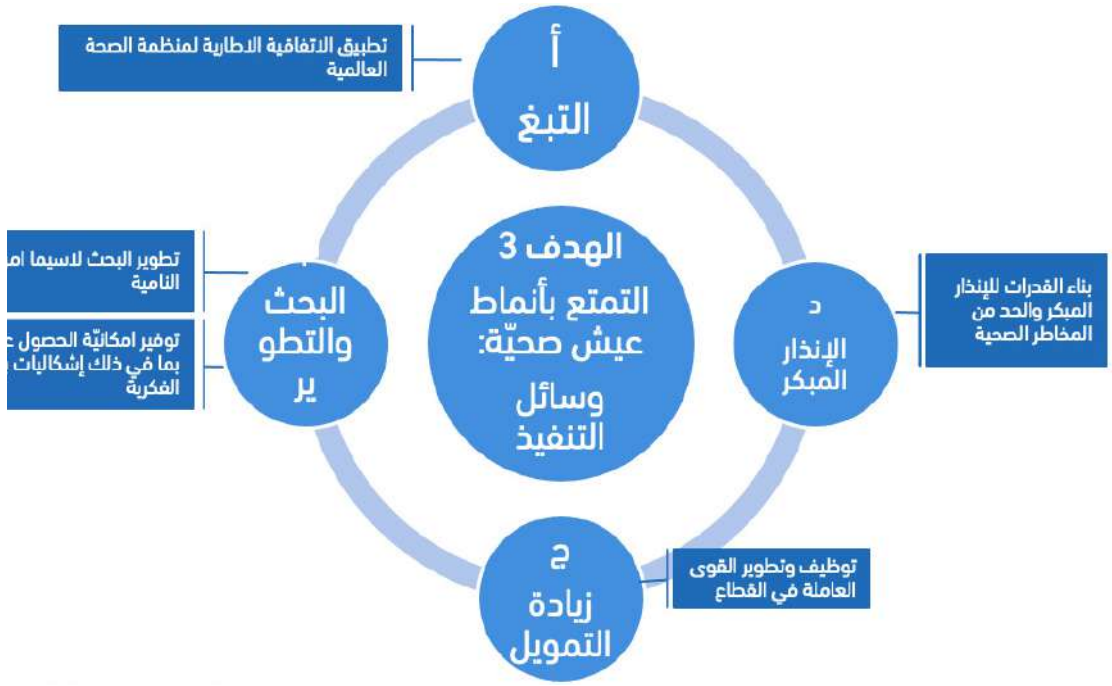

مقاصد الوسائل كلها لها بعد دولي قوي إلى جانب البعد الوطني. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى مسألة تطوير البحث في المجال الصحي، وهو موضوع عام وأساسي بالنسبة للدول النامية حيث إن البحوث في الأمراض الاستوائية المحصورة في الدول النامية أو الأقل نموًّا لا يزال دون المطلوب، وهذا مثال على الانحيازات التجارية والربحية لشركات الأدوية العالمية. كما يرتبط بذلك أيضًا مسألة شروط انطباق قوانين الملكية الفكرية على القطاع الصحي، لاسيما الأدوية واللقاحات أو استثناؤها من هذه القواعد لاسيما إجازة استخدام generic drugs المحررة من براءات الاختراع، وهي مسألة هامة جدًّا بالنسبة إلى الدول النامية التي خاضت معارك قانونية من أجلها. كما أن ثمة مشكلة أخرى أيضًا تتمثل في استقطاب الدول المتقدمة للأطباء والجهاز البشري العامل في القطاع الصحي بسبب فرص العمل والمجدي أكثر مما هو عليه الأمر في بلدانهم الاصلية، ما يؤدي إلى نقص في توفر الكوادر الطبية، وهو ما دفع للإشارة إلى هذه المسألة في المقصد 3 ج، والتأكيد على ضرورة الحفاظ على القدرات البشرية في بلدانها التي تحتاج اليها.

أي أن هذا الهدف وثيق الصلة بالسياسات الوطنية والدولية، ولا يمكن أن يختزل إلى انجاز جزئي في مجال معين بمعزل عن سياقة الوطني والدولي العام.

2 - نقد الهدف الثالث

تطور التعامل مع الصحة من ثلاثة أهداف مباشرة وبسيطة في أهداف الألفية تتعلق بوفيات الأطفال وصحة الأمهات ووباء الإيدز والأمراض المعدية، إلى دمجها في أهداف التنمية المستدامة في هدف واحد مركب احتفظ بالأهداف السابقة بما هي مقاصد، وأضاف إليها مقاصد جديدة تتجاوز مؤشرات الوفيات والمرض إلى مؤشرات تتعلق بالوقاية والانتقال من المنظور الطبي الضيق إلى بناء هدف يجمع بين الصحة والاجتماع والبيئة في مقاصده، وتمت صياغته من منظور الحقوق.

بهذا المعنى فإن المقصد الثامن الذي ينص على توفير التغطية الصحية الشاملة للجميع هو تغيير أساسي من منظور الحقوق والتلاقي مع توفير الحماية الاجتماعية والقضاء على الفقر واللامساواة. كما أنه توسع بحيث بات يشمل احتمالات المرض والوقاية والحقوق الصحية في مجمل البلدان مهما كان مستواها التنموي، بالإضافة إلى لحظه الأمراض ذات العلاقة بالبيئة والتلوث الكيميائي وغيره، الذي له صلاحية في الدول التي تعاني من الحروب.

هذه التغيرات جعلت الهدف الثالث للتنمية المستدامة صالحًا لكل البلدان خلافًا لما كان عليه الأمر في أهداف الألفية. وقد ساهم في هذا التحول انتشار عدد من الأوبئة خلال السنوات التي سبقت 2015 مثل السارس (2002)، وأنفلونزا الطيور (2003/2004)، وأنفلونزا الخنازير (2009)، وفيروس كورنا – الجمال (2012)، وتوسع فيروس الزيكا خارج النطاق الاستوائي (2013/2015) ...الخ، وكل ذلك شكل تهديدًا لدول العالم غير الاستوائية الأمر الذي عنى أن الأمراض الوبائية لا تقتصر فقط على الدول الأقل نموًّا وفي المناطق الاستوائية حصرًا. وقد أتت جائحة انتشار فيروس كوفيد 19 (الكورونا) الحالية (2019-2021) لتشكل التهديد الوبائي الأكثر خطورة الذي عرفته البشرية منذ الأنفلونزا الإسبانية بعد الحرب العالمية الأولى. (سوف يجري التطرق إلى جائحة كورونا في فقرات لاحقة).

الشكل 4: ترابط الهدف الثالث مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى

ويعبر الشكل الآتي عن الروابط بين الهدف الثالث والأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، يمكن للمدرب استخدامه من أجل توضيحها، أو تنظيم عصف ذهني سريع مع المجموعة يوصل إلى تحديد هذه الروابط بشكل مشترك. ويوضح هذا الشكل الترابط بين الصحة وعدد من الأهداف الاجتماعية (الفقر والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين؛ وما يتصل بتوفر الخدمات العامة والسكن والبيئة حيث إنها مصدر للتلوث الضار بالصحة؛ وكذلك الصحة بالسلم وبالشراكة الدولية كما سبق بيان ذلك.

يمكن للمدرب أن يتعمق أكثر في تحليل الروابط، فلا يكتفي بتحديد الروابط العامة مع الأهداف الأخرى، والأبعاد الأخرى للتنمية، بل يمكنه أن يطور التمرين بشكل مشترك مع المشاركين من أجل تحديد الترابطات على مستوى المقاصد الأكثر أهمية في هذه الأهداف، ويمكن استخدام الشكل البياني الآتي من أجل مثل هذا التمرين (أيضًا يمكن أن يكون نقطة انطلاق أو نقطة وصول من خلال العصف الذهني المشترك):

الشكل 5: ترابطات الهدف الثالث على مستوى المقاصد

وكما في الأهداف الأخرى، لا بد من تكييف وطني للمقاصد الصحية بما يتناسب مع خصائص البلد وأولوياته. وبشكل عام فإن الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية وزيادة العرض والكادر البشري له الأولوية في الدول العربية الأقل نموًّا، حيث المطلب تحسين التغطية وخفض مؤشرات الوفيات ومعدلات الإصابة بالمرض. إلا أن الأمر يختلف نوعيًّا في بلدان أخرى، حيث الأولوية لنوعية الخدمات وردم الفجوات الاجتماعية والمناطقية في توفيرها. أو أن ثمة مشكلة كبيرة في كلفة الرعاية الصحية لاسيما حيث يسيطر القطاع الخاص على القطاع الصحي العام.

ثمة تفاوتات أخرى مرتبطة بالتركيب العمري لكل مجتمع، وبالسياسات لاسيما التوازن بين دور القطاع الخاص والقطاع العام، والتوازن بين المقاربة الوقائية والمقاربة العلاجية حيث الأولوية للاستشفاء. بالإضافة إلى أن كل البلدان العربية (وغير العربية) تواجه مشكلات صحية خطيرة ذات صلة بنمط الحياة ونمط التغذية وما يرتبط بها من أمراض غير معدية مثل السمنة والبدانة والسكري وأمراض القلب والدورة الدموية، وغير ذلك. وهذا ما يفتح نافذة على القيام بتمرين الترابطات على مستوى البلد المعني ومشكلاته المحددة.

مراجعة المقاصد

كما سبق بيان ذلك، تعني البنية الثلاثية لكل هدف تعدد مستوياته، وتحيل إلى علاقة محددة بينها، حيث إن المقاصد يفترض أن تكون شديدة الارتباط بالهدف نفسه الذي يدل على النتيجة النهائية المرجوة، ويفترض ضمنًا أن تكون هناك علاقة سببية بين المقاصد والهدف. فالمقاصد هي – كما سبقت الإشارة – إما أهداف وسيطة أو فرعية، وإما وسائل لبلوغ الهدف النهائي. وفي حالة الصحة، فإن المقاصد هي أيضًا أهداف قائمة بذاتها في بعض الحالات. وأثناء التخطيط الوطني والتدخل، لا بد من القيام بتحليل عياني للهدف ومقاصده يحترم التصميم العام ويتلاءم مع الخصائص الوطنية، من أجل التعرف إلى هذه الترابطات والتمكن من تحديد الأولويات والقيام بعملية تكييف وطني للمقاصد (والمؤشرات على ما سيأتي لاحقًا) لكي نحقق الفعالية وبلوغ النتيجة المرجوة.

للمدرب

هذا ينطبق على جميع الأهداف. لن نكرر هذا التقديم أثناء تناول الأهداف الأخرى، إنما سوف يقع الدخول مباشرة في تحليل المقاصد للأهداف الأخرى دون مقدمات.

الجدول 3: العناصر الأكثر أهمية من مقاصد الهدف الأول

الهدف 3 - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	
3-1 خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي ...	هذا المقصد (وفيات الأمهات) كان موجودًا في أهداف الألفية الإنمائية (الهدف الخامس)، وهو يطال مشكلة هامة لا تزال قائمة في الدول النامية بشكل خاص. الجديد هنا في صياغة المقصد هو تحديد عتبة مطلقة (70 وفاة) في حين أن هدف الألفية الخامس كان ينص على خفض الوفيات النفاسية (الأمهات) بنسبة مئوية مقارنة بسنة الأساس. تحديد العتبة بـ 70 وفاة لا يعني أن الدول التي بلغت هذا المستوى ليس عليها أن تضع مقاصد أخرى مناسبة لوضعها. بالنسبة إلى السياسات، خفض الوفيات يتطلب التعرف إلى أسباب وفيات الأمهات (الوفيات النفاسية) وتحديد التدخلات المناسبة لمعالجتها وهي تختلف بين بلد وآخر.

3-2 وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة ... خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 10000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي	هذا المقصد كان مشمولًا بهدف الألفية السادس. وهو يختص بالأمراض الوبائية الأكثر انتشارًا في الدول النامية. اختلاف الصياغة مع هدف الألفية السادس هو في التوسع في ذكر الأوبئة على سبيل المثل بحيث يشمل الأمراض الوبائية الأخرى أيًّا كانت، كما أن الجديد هو الإشارة تحديدًا إلى الأمراض المنقولة بالمياه الأمر الذي يربط بين هذا المقصد وبين الهدف السادس للتنمية المستدامة، وما يحمله ذلك من الربط بين الصحة/المرض والتلوث البيئي. لجهة السياسات، وضع نهاية لهذه الأمراض يتطلب نظام رصد ومتابعة فعالًا وشاملًا؛ ونظام إحالة وعلاج للحالات؛ ونظام وقاية. وكلها لا بد أن تكون من مكونات النظام الصحي في البلد المعني.
3-3 وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى ...	هذا المقصد جديد. والمقصود به هو الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية بسبب أنماط الحياة والتغذية، وكذلك الصحة والسلامة العقلية وهي من ركائز تعريف الصحة. يشمل هذا المقصد كل الدول لاسيما الدول المتقدمة. كما أنه يشير إلى الحاجة إلى إجراءات الوقاية والعلاج في آن، وتبعات ذلك بالنسبة إلى السياسات.
3-4 تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين...	المقصد جديد. يشمل كل البلدان، ويتعلق بكل أنواع الإدمان بما في ذلك الكحول والتبغ. التشديد على الوقاية هنا يعني إعطاء الأولوية للتصدي لأسباب الإدمان الاجتماعية والنفسية.
3-5 تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك	المقصد جديد. وفيات حوادث السير هي من أسباب الوفيات الأكثر أهمية لاسيما بالنسبة لفئة الشباب. ثمة تساؤل هنا، هل يجب اعتبار ذلك مقصدًا صحيًّا، أم أنه أقرب إلى مسألة تتعلق بالسلامة المرورية، وربما مكانه الأفضل في هدف آخر من أهداف التنمية المستدامة لا الهدف الخاص بالصحة.
3-6 خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020	هذا المقصد لم يرد صراحة في أهداف الألفية، إلا أنه عنصر ثابت في كل خطط العمل المتعلقة بالصحة والمساواة بين الجنسين. هو مكون من حزمة الرعاية الصحية الأولية، والوقاية، والحقوق الجنسية والإنجابية. ويجب لفت النظر إلى أنه يشمل الجنسين (الذكور والإناث). ويركز المقصد على الإدماج في الاستراتيجيات والتوعية، بما في ذلك الإدماج في المناهج الدراسية وتوفير هياكل وآليات المراجعة القريبة من الفئات المعنية مباشرة، بما في ذلك المراهقون والمراهقات.

3-7 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030	هذا المقصد في صلب منظور الحقوق، وهو يتعلق بالحماية والتأمين الصحي، وهو يتقاطع مع ما جاء في أهداف أخرى لجهة توفير الحماية الاجتماعية (الهدف الأول، الهدف الخامس، الهدف الثامن – العمل اللائق). يعزز ذلك المقاربة الحقوقية التي تدعو إلى توفير نظام حماية اجتماعية شامل من ضمنه الحماية الصحية. ثمة مكون آخر هنا مكمل، وهو التشديد على الحصول الفعلي على خدمات الرعاية الصحية الأساسية ذات النوعية الجيدة، بما في ذلك اللقاحات والأدوية، ويذكر المقصد أن الوضع المالي للأفراد والأسر يجب أن لا يكون سببًا في عدم حصولهم على ذلك.
3-8 تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الآمنة والفعالة والجيّدة والميسورة التكلفة	يدخل هذا المقصد البعد البيئي (التلوث بمواد خطرة) إلى البعد الصحي. وفي ذلك ربط مع الأهداف البيئية للأجندة. لا يحدد الهدف إنجازًا كميًّا محددًا وبقيت الصياغة عامة (الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات...)، وفي كل بلد لا بد من تحديد مصادر الخطر هذا (تلوث المياه، تلوث الهواء.... الغاء وذخائر غير منفجرة....)، وتحديد الأهداف الكمية والتدخلات المناسبة بناء على ذلك.
3-9 الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة ...	هذا مقصد نوعي يحفز على سياسات وطنية لمكافحة التبغ. المطلوب هنا مراجعة السياسات الوطنية، ومدى التزامها بذلك، أو مدى خضوعها لمصالح شركات التبغ ووكلائها الوطنيين.
3-أ تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء	هذا المقصد عالمي. يتعلق بالصراع الدائر عالميًّا بين الدول الكبرى وشركات الأدوية على تطوير اللقاحات (آخرها الصراع على تطوير لقاح فيروس كوفيد 19) حيث إن ذلك يمكن أن يكون مصدرًا لأرباح كبيرة، ولو على حساب صحة الناس. كما أن ذلك مرتبط بالصراع المزمن بين هذه الأطراف وبين الدول النامية في أروقة منظمة التجارة العالمية، حيث تحاول الدول النامية مع بعض الأطراف الداعمة لها في وجه شركات الأدوية، أن تخرج الدواء من نطاق القواعد الصارمة لحقوق الملكية الفكرية، بما يخفف كلفة الحصول على الأدوية الأساسية بكلفة قابلة للاحتمال في الدول النامية، لاسيما ما يخص مكافحة الأوبئة.

-3ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة... الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل ... من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية	هذا المقصد عالمي. يتعلق بالصراع الدائر عالميًّا بين الدول الكبرى وشركات الأدوية على تطوير اللقاحات (آخرها الصراع على تطوير لقاح فيروس كوفيد 19) حيث إن ذلك يمكن أن يكون مصدرًا لأرباح كبيرة، ولو على حساب صحة الناس. كما أن ذلك مرتبط بالصراع المزمن بين هذه الأطراف وبين الدول النامية في أروقة منظمة التجارة العالمية، حيث تحاول الدول النامية مع بعض الأطراف الداعمة لها في وجه شركات الأدوية، أن تخرج الدواء من نطاق القواعد الصارمة لحقوق الملكية الفكرية، بما يخفف كلفة الحصول على الأدوية الأساسية بكلفة قابلة للاحتمال في الدول النامية، لاسيما ما يخص مكافحة الأوبئة.
-3ج زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقاؤها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة.	المقصد يتعلق أيضًا بالسياسات وله بعد وطني وآخر عالمي. بالنسبة إلى زيادة التوظيف والاستثمار في الصحة، وكما كشفت أزمة كوفيد 19، فإن مجمل سياسات توافق واشنطن والتكيف الهيكلي اعتبارًا من الثمانينات قد أدت من جهة أولى إلى خفض الإنفاق على الصحة لاسيما في الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الأنظمة الصحية وتراجع المؤشرات الصحية. كما أدت من جهة ثانية إلى تخصيص موارد البحث العلمي نحو مجالات مربحة لتلبية متطلبات الشرائح الغنية عالميًّا ووطنيًّا مثل التركيز على الاستشفاء على حساب الوقاية، والتكنولوجيا الفائقة التطور للعمليات الجراحية المتقدمة بما في ذلك الجراحة التجميلية على حساب حاجات عموم الناس وعموم البلدان. ولا يزال هذا موضوع صراع. أخيرًا، يلفت هذا المقصد إلى مشكلة خطيرة جدًّا من منظور الدول النامية وهي استقطاب آلاف الأطباء والعاملين في المجال الطبي من الدول النامية إلى الدول المتقدمة (وهذه ظاهرة تعاني منها بقوة البلدان العربية)، ما يضعف القدرات الطبية والصحية للبلدان المصدرة للقوى البشرية في القطاع الصحي. ويدعو المقصد إلى حماية البلدان النامية من نزيف الأدمغة والمهارات في المجال الصحي.
-3د تعزيز قدرات جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.	هذا المقصد يلفت إلى أهمية أنظمة الرصد والإنذار المبكر. هو مقصد دولي أيضًا، واهتمام دول الشمال بهذا الموضوع نابع من "عولمة الأمراض والأوبئة" التي لا تعترف بالحدود الوطنية. من هنا أهمية أنظمة الرصد وطنيًّا ودوليًّا، واستعداد دول الشمال لتقديم الدعم في هذا المجال.

للمدرب

أن يستعين بالتقديم الذي سبق عرضه في الهدف الأول عن المبادئ العامة ثم ينتقل إلى عرض مؤشرات الهدف الثالث.

3 - مؤشرات الهدف الثالث

للمدرب

أن يستعين بالتقديم الذي سبق عرضه في الهدف الأول عن المبادئ العامة ثم ينتقل إلى عرض مؤشرات الهدف الثالث.

الهدف الثالث مع مقاصده والمؤشرات

يعرض الجدول الآتي مقاصد الهدف الثاني والمؤشرات المقترحة لقياسها، مع ملاحظات تفصيلية على المؤشرات. وقد قمنا باختصار جزئي للمقاصد لاسيما أنها وردت في صيغتها الكاملة في أكثر من مكان.

الجدول 4: الهدف الثالث مع مقاصده والمؤشرات

الهدف -3 ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار		
3-1 خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي ...	3-1-1 معدل الوفيات النفاسية	1- هذا مؤشر تقليدي وشائع الاستخدام. هو صعب القياس لأنه يسجل أحداثًا قليلة الحدوث ويقاس بعدد وفيات الأمهات لكل 100 ألف ولادة. يجب الانتباه إلى تغير منهجيات القياس، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج متفاوتة، لذلك يجب الحرص على رصد التقدم في المعدلات المحسوبة وفق المنهجية نفسها. 2- نسبة الولادات تحت إشراف صحي أيضًا مؤشر تقليدي وشائع الاستخدام. يجب التنبه للتعريف المحدد للأخصائي الصحي اذ قد يكون ممرضًا او ممرضة، أو قابلة قانونية، أو طبيبًا. أيضًا المقارنات يجب أن تلحظ هذه النقطة. هذا مؤشر رعاية صحية أولية وتوفير الخدمات الصحية. يحسب بالنسب المئوية، ومن منظور الحق يجب أن تشمل الجميع.
3-2 وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة ... خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل1000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي	3-1-2 نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة	1- أيضًا مؤشر تقليدي. تحسب نسبة الوفيات لكل 1000 طفل. أسباب الوفاة في هذا المؤشر متعددة بما فيها الحوادث المنزلية والأمراض الشائعة. يمكن خفض هذه النسبة من خلال التوعية والوقاية وحملات التحصين. 2- مؤشر تقليدي. تحسب نسبة الوفيات لكل 1000 طفل. أسباب الوفاة في هذا المؤشر أكثر ارتباطًا بالأسباب الوراثية أو صحة الأم أو ظروف الولادة. خفض وفيات الرضع أكثر تعقيدًا وصعوبة.

3-3 وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى ...	3-2-1 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	1- كل المؤشرات هنا هي مؤشرات مرض. الأمراض المشار إليها (ما عدا الإيدز) شائعة في الدول النامية. في البلد المعني يجب التحقق من وجود هذه الأمراض ونسبها، وبناء عليه تحديد درجة الأولوية. لا يكفي رصد العدد المطلق للإصابات بل المقصود هو رصد التغير، هل هو إلى زيادة أو نقصان، إضافة إلى تفصيل هذه الإصابات حسب الجنس والعمر وفئات السكان الخاصة والمناطق الجغرافية ضمن البلد. كما أن بلوغ النتيجة المرجوة يتطلب توفر العلاج، لذلك لا بد من مؤشرات مكملة مثل نسبة المرضى الذين يتلقون العلاج المناسب (وهذا المؤشر ملحوظ في البرامج الصحية) ذلك لأن هذه الأمراض معدية، ومن الضروري أن تكون هناك إجراءات فعالة للرصد وتقديم العلاجات الضرورية، وهي معيار نجاح السياسات في نهاية المطاف التي يمكن قياس أثرها في خفض نسبة الإصابات. المؤشرات تلحظ أربعة أمراض، ولكن المقصد يشير إلى الأمراض الأخرى، فإذا كانت موجودة في البلد المعني
3-4 تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين...	3-2-2 معدل وفيات المواليد	1- معدلات الوفيات تشمل خمسة أمراض غير معدية، وهي ليست مؤشرًا واحدًا بل مؤشر لكل مرض. هذه هي الأمراض الأكثر شيوعًا في البلدان المتوسطة والمرتفعة النمو والتنمية. يمكن إضافة أمراض أخرى ذات صلاحية في البلد المعين، وإضافة مؤشر يقيسها (على سبيل المثال مؤشرات السمنة والبدانة). 2- الوفيات الناجمة عن الانتحار يفترض أن يكون مؤشرًا عن الصحة والسلامة العقلية. هذا المؤشر إشكالي لأكثر من سبب: عدم دقة الإحصاءات لاسيما في بلداننا حيث لا يصرح عن الانتحار؛ تسجيل بعض جرائم العنف المنزلي ضد النساء تحت خانة الانتحار؛ بروز حالات انتحار ناجمة عن أوضاع اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية شديدة الصعوبة بحيث تكون أكثر تعبيرًا عن هذه الظروف منها عن السلامة العقلية. وفي كل حال مؤشرات الوفيات والانتحار هي حالات قصوى وهي حالات قليلة العدد، وغالبًا ما تكون النسب متقلبة ومتأثرة بعوامل خارجية الأمر الذي يجعل رصد تطور الظاهرة من منظور السلامة العقلية غير دقيق. يمكن اختيار مؤشرات أخرى عن الصحية النفسية تطال ظاهرات أكثر انتشارًا بين فئات السكان المختلفة (الإدمان، استهلاك الأدوية المهدئة، حالات العنف المدرسي أو في الأحياء.... الخ).

3-5 تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي مواد الإدمان وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك	3-3-1 عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1000 شخص غير مصاب من السكان بحسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية من السكان	1- يحسب هذا المؤشر كنسبة الأشخاص المدمنين الذين يتلقون العلاج إلى إجمالي الأشخاص المدمنين، ويتم التمييز بين مجموعتين الأولى هي المدمنون على المخدرات، والثانية على الكحول والمواد الأخرى. ويمكن تفصيل القياس حسب نوع العلاج. مشكلة هذا المؤشر في بلداننا بشكل خاص هي عدم التصريح عن حالات الإدمان، إضافة إلى ضعف المقاربة العلاجية للإدمان الذي غالبًا ما يقارب من منظور جرمي وعقابي. 2- مؤشر الكحول أيضًا إشكالي بشكل عام بسبب عدم كفاية الرصد والإحصاء لهذه الظاهرة. كما أنه إشكالي في عدد كبير من الدول العربية حيث استهلاك الكحول ممنوع في القانون
3-6 خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020	3-3-2 معدل انتشار داء السل لكل 1000 شخص	1- يحسب كمعدل لعدد الوفيات لكل 100 ألف من السكان. هو أقرب إلى كونه مؤشرًا على السلامة المرورية التي تعبر عن عدم فعالية الأنظمة أو عدم احترام قوانين السير، أو عدم سلامة الطرقات أو عدم توفر الإنارة، إضافة إلى السرعة والتهور لاسيما بين الشباب...الخ. الأسباب متعددة وغير متجانسة، وقلة منها يمكن تنسيبه إلى الصحة، كما أن التدخلات لمعالجته ليست من طبيعة صحية أو طبية، بل تتعلق أكثر بالوزارات المعنية بالسير وسلامة الطرقات. ضعيف التعبير عن الصحة، وربما من الأفضل نقله إلى موضع آخر (ربما في الهدف 16 كتعبير عن السلامة والأمان إلى جانب الجرائم الجنائية).
3-7 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030	3-3 3- عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل 1000 شخص	1- مؤشر تقليدي. هو عنصر ضمن حزمة الرعاية الصحية الأولية. تقدير نسبة تلبية حاجات النساء إلى خدمات تنظيم الأسرة تقديري وغير دقيق لاسيما في بلداننا وفي بعض البيئات الريفية أو الفقيرة أو المحافظة. دلالته محدودة. 2- مؤشر ولادات المراهقات أيضًا مؤشر تقليدي. هذا المؤشر له دلالة صحية بالتأكيد، لكن له دلالة اجتماعية وثقافية أيضًا. المؤشران المقترحان لا يغطيان المقصد بشكل كاف. المؤشرات المختارة هامة، ولكن المقصد يشمل الجنسين مثلًا، ولا شيء عن الشبان والمراهقين الذكور. يمكن الاجتهاد لتحديد المشكلات والحاجات واختيار المؤشرات المناسبة لاسيما لقياس فعالية السياسات والتدخلات الوطنية.

3-8 تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الآمنة والفعالة والجيّدة والميسورة التكلفة	3-3-4 عدد الإصابات بأمراض التهاب الكبد الوبائي باء لكل 100 ألف من السكان	1- المؤشر هو عبارة عن دليل مركب لـ 14 مؤشرًا تغطي معظم جوانب الرعاية الصحية (متوسط هندسي للمؤشرات الـ 14) ويعبر عنه برقم قياسي من صفر إلى 100. الدليل معقد ومركب ومتعدد الدلالة بحيث يمكن أن يكون مصدر التباس في تحديد التدخلات التي تتطلب العودة إلى المكونات الإفرادية للدليل. 2- حددت عتبتان للإنفاق المرتفع على الصحة هما الحد المنخفض 10% والحد المرتفع 25%، والمؤشر يفترض أن يقيس نسبة الأشخاص الذين يعيشون في أسر تنفق أكثر من 10% أو أكثر من 25% من إجمالي إنفاقها على الصحة. نحن عمليًّا أمام مؤشرين هنا. هذا المؤشر غير عملي لأن حسابه يجب أن يستند إلى تحقيق ميداني وطني عن موازنة الأسرة وهو مكلف ويجري في فترات متباعدة بحيث يكون الرصد صعبًا في فترات زمنية قصيرة، كما أنه غالبًا ما يكون الرصد صعبًا جدًّا على المستوى دون الوطني بحكم حجم العينة في التحقيق الميداني. المؤشران يقيسان المقصد (التغطية الصحية التي يفترض أن تكون شاملة، وتوفر الخدمات) بطريقة غير مباشرة وتقليدية.
3-9 الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030	3-3-5 عدد الأشخاص الذين يحتاجون تدخلات لمكافحة الأمراض المدارية المهملة	1- الوفيات بسبب تلوث الهواء ليس المؤشر الأمثل. كما أن قياسه غير متاح غالبًا لاسيما على المستوى المحلي، وحتى الوطني في الدول النامية. 2- الأمر نفسه بالنسبة للوفيات المنسوبة إلى المياه. 3- وكذلك إلى التسمم غير المتعمد. مؤشرات الوفيات ليست الأمثل بشكل عام. هناك صعوبة في القياس في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. يمكن على الصعيد الوطني تصميم مؤشرات ملائمة من خلال مقارنة نسب الإصابة بأمراض معينة مرتبطة بالتلوث بين المناطق أو المواقع المختلفة لاسيما بين تلك المعرضة للتلوث والأخرى الأقل تلوثًا. والهدف لا يجب أن يكون تقليص الوفيات (وقد أشرنا إلى صعوبة إحصائها) بل تقليص الإصابات.
3-أ تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء	3-4-1 معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة	1- هو نسبة المدخنين من إجمالي السكان من عمر 15 سنة وأكثر. هو مؤشر نتيجة. لكن المقصد يتعلق بأداء الأجهزة المعنية بمكافحة التبغ، والمؤشر لقياس الأداء يفترض استخدام مؤشرات أداء تكميلية من أجل التمييز بين أثر العوامل السلوكية الفردية في استهلاك التبغ وأثر القصور في السياسات والإجراءات الضرورية لتنفيذ الاتفاقية الاطارية التي تقع على عاتق الحكومات والأجهزة الأخرى المعنية، بما في ذلك وسائل الإعلام.

-3ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة... الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل ... من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية	3-4-2 معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار	1- مؤشر نتيجة يقيس نتيجة السياسات كما تعبر عنها إمكانية الحصول على الأدوية بأسعار ميسورة. 2- مؤشر حجم المساعدة الإنمائية المخصصة للبحوث الطبية والقطاع الصحي هو مؤشر دولي عن حجم المساعدة التنموية التي تقدمها دول الشمال إلى الدول النامية. المؤشران جزئيان ولا يعبران تمامًا عن جوهر الهدف وهو مكون من عنصرين: الأول هو توزيع موازنات الأبحاث على القطاع الصحي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وتوزعها الداخلي على الأمراض من حيث أهميتها وليس بحسب الأولويات التجارية. والعنصر الثاني هو الصراع في موضوع إدراج الأدوية واللقاحات ضمن القواعد الصارمة لحقوق الملكية الفكرية وما يمكن أن ينتج عنها من حرمان الدول النامية من إمكانية الوصول الميسر إلى الأدوية واللقاحات وأسعارها. والمؤشران المختاران يقاربان الموضوع جانبيًّا فقط في حين المقصد يقع في صلب منظومة القيم والعلاقات التجارية الدولية.
-3ج زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقاؤها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة.	3-5-1 نطاق تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسانية وخدمات إعادة التأهيل والرعاية اللاحقة) لمعالجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة	1- هو معدل الأطباء والعاملين الصحيين حسب فئاتهم لكل 100 ألف من السكان. هو مؤشر عن عرض الخدمات لجهة توفر الكادر البشري، وهو مؤشر هام لكن غير كاف. يجب ربطه بكلفة الرعاية الصحية، وبنظام الحماية الاجتماعية وتوفير التأمين الصحي. المقصد ينص أيضًا على استبقاء الكوادر الطبية في الدول النامية وعدم استقطابها إلى الدول المتقدمة. أي يتعلق الأمر بالسياسات والإجراءات أيضًا. المؤشر لا يقارب هذه المسألة مباشرة، إنما بشكل غير مباشر، إذ يفترض أن هجرة الكوادر الطبية من شأنها أن تؤدي إلى تراجع معدل كثافة الأخصائيين الصحيين (المؤشر)، إلا أن ذلك صحيح جزئيًّا فقط، ومن الضروري تقييم السياسات والإجراءات أيضًا ولو من خلال مؤشرات نوعية.
-3د تعزيز قدرات جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.	3-5-2 الاستعمال الضار للكحول، محددًا وفقًا للسياق الوطني في إطار استهلاك الفرد الواحد من الكحول (من سن 15 سنة فأكثر) في سنة تقويمية باللترات من الكحول الصافي	1- هو دليل مركب من 13 مؤشرًا (عنصرًا) تغطي جوانب مختلفة من الوضع الصحي، من خلال تقييم ذاتي نوعي تجميعي على سلم قياسي من 1 إلى 5. قياس هذا الدليل يستند إلى ملء استمارات من قبل المسؤولين المعنيين، وهو مؤشر نوعي وخطر الانحياز فيه قائم لاسيما في الدول النامية.

4 - الهدف الأول: منظور الحقوق

ملاحظة للمدرب

تقارب الفقرات الآتية الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (الصحة والرفاه للجميع) من منظور الحقوق. وما يرد فيها موجه بالدرجة الأولى إلى المشاركين الذين لديهم معرفة متقدمة نسبيًّا بأجندة 0302 ومفهوم التنمية والحقوق.

الحق في الصحة

وردت الإشارة إلى الحق في الصحة في عدد من الوثائق الرئيسية لمنظومة حقوق الإنسان، منها على سبيل التخصيص الإعلان العالمي والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

نصت المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يأتي: "(1) لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية. وله الحق في ما يأمن به من الغوائل في حالات البطالة والمرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.

(ب) للأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتين. ولجميع الأطفال حق التمتع بذات الحماية الاجتماعية سواء ولدوا في إطار الزواج أو خارج هذا الإطار". (التشديد منا)

أما المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد توسعت أكثر من ذلك، وهي تنص على ما يأتي:

1 - تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية بمكن بلوغه.

2 - تشمل التدابير التي يتوجب على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق، تلك التدابير اللازمة من أجل:

(أ)- العمل على خفض موتى المواليد ومعدل وفيات الرضع وتأمين نمو الطفل نموًّا سليمًا،

(ب) – تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية،

(ج)- الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها،

(د)- تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الصحية للجميع في حالة المرض".

يلاحظ من الصياغات والمضامين درجة عالية من التشابه والتطابق مع مضمون الهدف الثالث للتنمية المستدامة ومقاصده، وكذلك التشابه في المقاربة التي تنظر إلى الصحة البدنية والنفسية والاجتماعية بمعناها الواسع، بما في ذلك الربط بين الصحة والبيئة وشروط العمل.

وبالإضافة إلى هذين النصين، وردت إشارات إلى الصحة والحق في الصحة بشكل عام أو في صيغة مخصصة لفئة أو موضوع معينة في الوثائق الآتية:

- المادة 5 من اتفاقية مناهضة التمييز العنصري،
- إعلان التزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز،
- المادة 8 من إعلان الحق في التنمية،
- المادة 24 من اتفاقية حقوق الطفل،
- المادة 12 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،
- المواد 28، 43، 45 من اتفاقية حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم،
- المادة 25 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،
- المبادئ النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء\مبادئ مانديلا...

بالإضافة إلى الاتفاقيات الأولى، الثانية، الثالثة والرابعة، والتعليقات العامة الصادرة عن هيئات المعاهدات.

وهذه الوفرة في النصوص تؤكد أهمية الحق في الصحة وطابعه الشامل، كونه يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالحق في الحياة.

الجوانب الأساسية للحق في الصحة

الحق في الصحة "حق شامل لا يقتصر على تقديم الرعاية الصحية المناسبة وفي الوقت المناسب فحسب، بل يشمل أيضًا المقومات الأساسية للصحة مثل الحصول على مياه الشرب المأمونة والإصحاح المناسب، والإمداد الكافي بالغذاء الآمن والتغذية والمسكن، والظروف الصحية للعمل والبيئة، والحصول على التوعية والمعلومات في ما يتصل بالصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية" (لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

ويشتمل الحق في الصحة على حريات واستحقاقات على السواء. وتتضمن الحريات حق المرء في التحكم بصحته، بما في ذلك الحق في عدم الخضوع للعلاج الطبي والتجارب الطبية دون رضا. وتتضمن الاستحقاقات الحق في نظام حماية صحية (أي الرعاية الصحية والمقومات الأساسية للصحة) بما يوفر للناس تكافؤ الفرص في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة.

والحق في الصحة مفهوم واسع يمكن تقسيمه إلى استحقاقات أكثر تحديداً مثل الحقوق المتصلة بالأمور الآتية: صحة الأم والطفل والصحة الإنجابية؛ وبيئة صحية لمكان العمل وبيئة طبيعية صحية؛ والوقاية من الأمراض وعلاجها ومكافحتها، بما في ذلك الحصول على الأدوية الأساسية؛ والحصول على المياه المأمونة والصالحة للشرب. وقد صدرت عن الأمم المتحدة إرشادات تقنية عن تطبيق نهج قائم على أساس حقوق الإنسان في تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الوفيات والأمراض النفاسية التي يمكن الوقاية منها، إضافة إلى إرشادات تقنية بشأن تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الوفيات والأمراض التي يمكن الوقاية منها لدى الأطفال دون سن الخامسة والقضاء عليها. وتشتمل هذه الإرشادات على الركائز الرئيسية الآتية في ما يخص الرعاية الصحية: التوافر؛ إمكانية الوصول للجميع؛ المقبولية؛ النوعية الجيدة؛ عدم التمييز؛ المشاركة؛ والمساءلة .

التزامات الدول

حددت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضًا، في التعليق رقم 14 ، الالتزامات التي يتعين على الدول الأطراف الوفاء بها بغية إعمال الحق في الصحة على المستوى الوطني. ومن هذه الالتزامات:

- الالتزام باحترام الحق في الصحة حيث يقتضي من الدول جملة أمور من بينها عدم منع أو تقييد إتاحة فرص متكافئة لجميع الأشخاص، بمن فيهم السجناء أو المحتجزين والأقليات وطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين، للحصول على الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والمسكنة؛ والامتناع عن إنفاذ ممارسات تمييزية كسياسة عامة للدولة؛ والامتناع عن فرض ممارسات تمييزية في ما يتعلق بالحالة والاحتياجات الصحية للمرأة.

- الالتزام بالحماية الذي يتضمن جملة أمور من بينها واجبات الدول في اعتماد تشريعات أو اتخاذ تدابير أخرى تكفل المساواة في فرص الحصول على الرعاية الصحية والخدمات المتصلة بالصحة التي توفرها أطراف ثالثة. كما ينبغي للدول أن تضمن ألا تحدّ أطراف ثالثة من حصول الناس على المعلومات والخدمات المتصلة بالصحة.

- الالتزام بالأداء حيث يقتضي من الدول الأطراف جملة أمور من بينها الإقرار الكافي بالحق في الصحة في نظمها السياسية والقانونية الوطنية، ومن الأفضل أن يكون هذا عن طريق التشريعات المناسبة، وكذلك اعتماد سياسة صحية وطنية مصحوبة بخطة تفصيلية لإعمال الحق في الصحة. وهذا الالتزام يستتبع أيضًا أن تتخذ الدولة تدابير إيجابية تمكن الأفراد والمجتمعات من التمتع بالحق في الصحة وتساعدهم على ذلك.

ولئن كان القصد أن يجري إعمال جميع الحقوق المنصوص عليها بموجب العهد تدريجياً، فإن الدول عليها بعض الالتزامات الأساسية الدنيا ذات الأثر الفوري. وتشتمل هذه الالتزامات الفورية على ضمانات عدم التمييز والمساواة في المعاملة، بالإضافة إلى الالتزام باتخاذ خطوات مدروسة ومحددة وهادفة نحو الإعمال الكامل للحق في الصحة، مثل إعداد استراتيجية وخطة عمل وطنيتين للصحة العامة. ويعني الإعمال التدريجي أن على الدول التزاماً محدداً ومستمراً بالتحرك على أسرع وأكفأ نحو ممكن في اتجاه الإعمال الكامل للحق في الصحة.

ملاحظة للمدرب

من المفيد الاطلاع على صحيفة الوقائع رقم 13 الخاصة بالحق في الصحة

المقرر الخاص المعني بالصحة

ولاية المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية أنشأتها أصلاً لجنة حقوق الإنسان في نيسان/أبريل 2002 بالقرار 2002/31. وبعد إحلال مجلس حقوق الإنسان محل اللجنة في حزيران/يونيه 2006، أقر مجلس حقوق الإنسان الولاية ومددها بقراره 6/29 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2007.

يحث المقرر الدول على اتخاذ خطوات، منفردة ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة لهذا الغرض، بهدف تحقيق الإعمال التدريجي الكامل لحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية بجميع الوسائل المناسبة، بما في ذلك على وجه الخصوص اعتماد

التدابير التشريعية، ومساعدة البلدان النامية بما في ذلك من خلال الدعم المالي والتقني وكذلك تدريب الموظفين. كما يقدم التقارير السنوية والتقارير والتصريحات المتعلقة ببلدان أو قضايا محددة.

تتنوع القضايا التي يتناولها المقرر في تقاريره السنوية لتشمل جميع الإشكاليات المرتبطة بإعمال الحق في الصحة.

في أحد التقارير يبين المقرر الخاص كيف يمكن لحقوق الإنسان وللحق في الصحة أن يسهما في تنفيذ أجندة 2030 ويسلط الضوء على أوجه التكامل بين أهداف التنمية المستدامة وبين الحق في الصحة. أوصى التقرير بأن تمتنع الدول عن اتباع نهج انتقائي عند صياغة السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك أن تتصرف الدول طبقًا لالتزاماتها المتعلقة باحترام وإعمال وحماية الحق في الصحة وذلك في جميع الجهود التي تبذلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وليس فقط الهدف الثالث . كما تناول أكثر من تقرير القضايا المرتبطة بالصحة والمتعلقة بأفراد المجموعات الأكثر هشاشة مثل النساء والأطفال والعمال المهاجرين، ذوي الإعاقة وكبار السن.

ولناحية الزيارات، قام المقرر الخاص المعني بالصحة بزيارة بلدان عدة كان الغرض منها فهم كيف تسعى البلدان إلى إعمال الحق في الصحة، والتدابير المتخذة لإعماله بنجاح، والعقبات التي تواجهها. ومن بين الزيارات إلى دول المنطقة، زيارته إلى الجزائر عام 2016 وقد قدم بنتيجة الزيارة تقريراً تضمن معلومات حول وضع القطاع الصحي في الجزائر وأبرز الهواجس والأولويات إضافة إلى تضمين التقرير بعض التوصيات. في زيارة أسبق عهدًا، زار المقرر الخاص المعني بالصحة الجمهورية العربية السورية عام 2010. يبرز التقرير الخاص بالزيارة أبرز التحديات والهواجس التي تحول دون الإعمال الفعال للحق في الصحة وقد تنوعت التوصيات لتشمل أولويات تعني النساء والأطفال وأخرى تعني السجناء وأخرى تتعلق بالقطاع الصحي بشكل عام وبقضايا الصحة العامة .

5 - نقاط خاصة: التنمية والحقوق وجائحة كورونا

يكشف الانتشار الوبائي لفيروس كورونا COVID 19) خلال عام 2020، على أن العالم لم يتجاوز مشكلات الأوبئة، كما كشف عن الترابط الشديد بينها وبين المشكلات البيئية والأنماط الغذائية وأنماط الحياة. كما عرّى نقاط ضعف الأنظمة الصحية بما في ذلك في دول العالم المتقدمة، والثغرات في البحث العلمي في هذا المجال، وأعاد الاعتبار إلى ضرورة المقاربة المتكاملة للشأن الصحي، وأهمية الوقاية وأنماط الحياة التضامنية والصحية والصديقة للناس والبيئة. كما كشف عن ثغرات هيكلية في النظم الصحية وأعاد الاعتبار الى أهمية دور القطاع العام والسياسات العامة في المجال الصحي.

وبما يتجاوز ذلك، فإن الانتشار الواسع النطاق للفيروس وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، طرح أسئلة صعبة عن النسق الحضاري والثقافي، وعن النموذج التنموي وجوهر النمط الاقتصادي السائد. كما طرح أسئلة وجودية وأخلاقية بما في ذلك عن علاقات الناس في ما بينهم وعلاقة الإنسان بالبيئة وبالكائنات الأخرى على الكوكب. كل ذلك حفز التفكير النقدي في النسق الحضاري السائد ومرتكزاته، ودفع إلى التفكير في مستقبل العالم والبشرية بعد كورونا. وهذا مسار تفكير وسجال علمي، بمقدار ما هو أيضًا مجال لصراع المصالح.

يمكن تحديد مساحة آثار وباء كورونا ضمن أربعة مستويات نقترح تلخيصها على النحو الآتي:

1 - الأثر المباشر على الصحة، وهو ما يتمثل في الإصابات والوفيات، والضغط على القطاع الصحي وقدرته على الاستجابة، والثغرات التي كشفها في طبيعة النظام والسياسات الصحية الوطنية، والعالمية.

2 - الأثر المباشر على المعيشة، وهو ما يتمثل بالتأثيرات المباشرة على معيشة الناس وقدرتهم على توفير متطلبات الحياة بسبب إجراءات الوقاية من الفيروس، لاسيما الحجر والإغلاق. وقد طالت الآثار الفورية الفئات الأكثر فقرًا، والعاملين غير النظاميين، وكل الفئات المستثناة من أنظمة الحماية الاجتماعية على تنوعها، لاسيما اللاجئين والنازحين والعمال المهاجرين وغيرهم من الفئات المهمشة.

3 - الأثر غير المباشر على الاقتصاد والبيئة على المستويين الدولي والوطني. وقد طال الأثر الاقتصادي القطاعات الاقتصادية بشكل متفاوت والأكثر تضررًا هي القطاعات التي تعتمد على السفر الدولي، والنقل الدولي أو الداخلي – التجارة، وقطاعات الخدمات والإنتاج التي طالها الإقفال الكلي أو الجزئي أو التي يصعب تطبيق إجراءات الوقاية فيها، والسياحة والتعليم...الخ. في المقابل حصل انتعاش في بعض القطاعات المحدودة مثل التجارة الإلكترونية وخدمات الإنترنت والتطبيقات الالكترونية، والصناعات الدوائية وإنتاج بعض مستلزمات الوقاية...الخ، إلا أن الأثر الكلي على المستوى الاقتصادي كان تراجع الإنتاج والتحول إلى نمو سالب على مستوى الاقتصاد العالمي ومعظم الاقتصادات الوطنية. إلا أنه لا بد من ملاحظة أثر إيجابي على البيئة، إذ إن تراجع النمو أدى إلى تقليص في إنتاج المواد الملوثة وخفف من حدة التلوث البيئي.

4 - الأثر غير المباشر على المستوى المعرفي والفلسفي – الأخلاقي، حفّز انتشار الوباء التفكير النقدي في كل النسق الحضاري السائد، بما في ذلك الحاجة إلى نموذج تنموي جديد بعيدًا من النموذج السائد حاليًّا المحكوم بالربح والمنفعة، لا بل طرح أسئلة تصل إلى حد إعادة النظر جذريًّا في مفهوم التنمية نفسه وتجاوزه إلى مفاهيم أخرى. كما طرح الوباء والاستجابة له أسئلة جوهرية تتعلق بالأحكام السائدة عن فعالية القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، وعن أولوية التنافس على التضامن، والمنفعة على القيمة الاجتماعية، وفتح شهية بعض الأطراف للخروج العلني عن قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والاتجاه نحو تعزيز الميول التسلطية والتحكم بخصوصيات الأفراد، وما إلى ذلك من قضايا، سوف تكون محل صراع فكري وسياسي في الأشهر والسنوات المقبلة.

أمثلة عن تحليل آثار الكورونا

تتعامل الأطراف المختلفة مع المستويات الأربعة وفق مقاربات ووسائل متنوعة، بما في ذلك ربطها بأجندة 2030 التي نعتقد أنه لا بد من مراجعتها بشكل نقدي في ضوء الوباء وآثاره وبما يتجاوز ما هو متداول حاليًّا.

في مثل أول، نورد في ما يأتي شكلًا بصريًّا عن أثر الكورونا من إعداد UNDESA يلتزم برصد التفاعلات المباشرة وغير المباشرة بشكل بسيط بين الكورونا والأهداف السبعة عشر.

الشكل 6: أثر جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة

للمدرب

أن يطّلع على هذا الشكل، وهو يعبر عن ترابطات مباشرة وبسيطة نسبيًّا، وله أن يختار استخدامه كما له أن يختار عرض ومناقشة الترابطات مع عدد من الأهداف المختارة انطلاقًا من هذا الشكل. كما له أن يقوم بالتمرين من خلال عصف ذهني على وضع البلد أو البلدان المعنية المشاركة في التدريب.

ويعرض الشكل الآتي بصريًّا صيغة أخرى لأثر كورونا على عدد مختار من أهداف التنمية المستدامة يمكن استخدامها أيضًا:

الشكل 6: أثر جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة

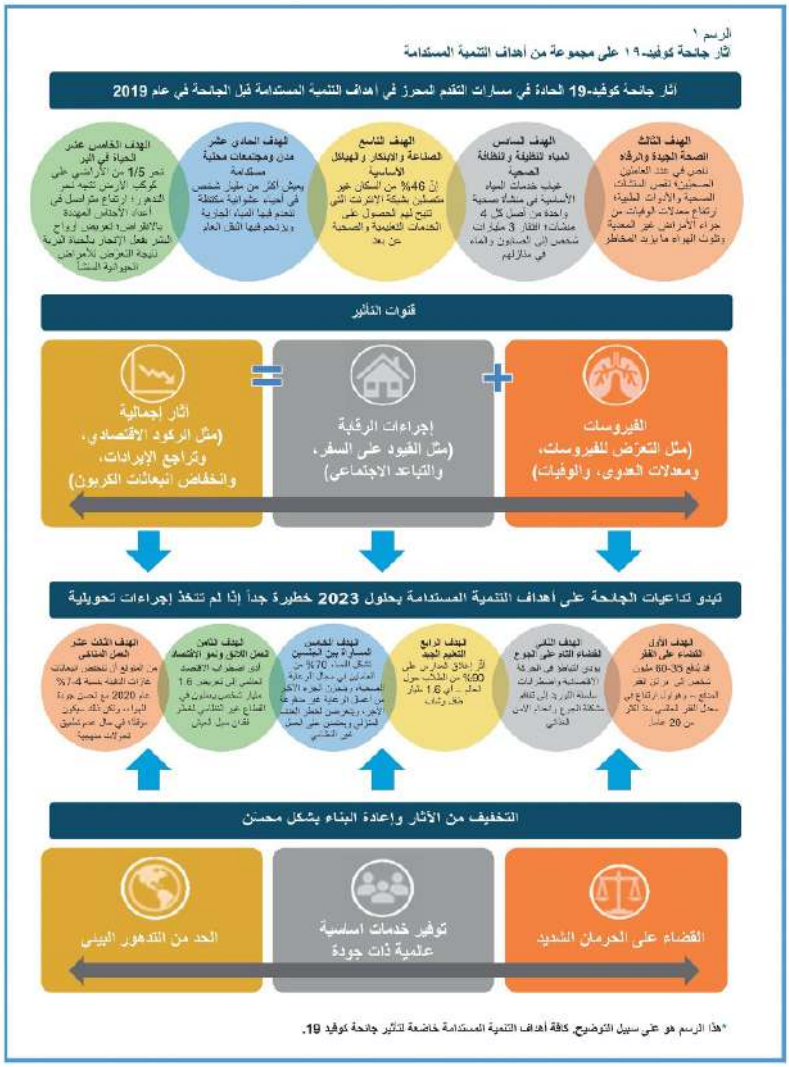

من ناحية أخرى، يمكن استعراض أثر كورونا على الفئات الاجتماعية المختلفة مع تعزيز ذلك بإحصاءات وطنية، وتقييم كل من الأثر الاقتصادي والاجتماعي في كل قطاع، والأثر الكلي بناء على ذلك. والجدول الآتي هو مثل عن هذا التقييم يشمل عددًا محددًا من القطاعات في لبنان، وهو قابل ليكون تمرينًا لمجموعات العمل حسب البلدان التي ينتمون إليها.

الجدول 4: الهدف الثالث مع مقاصده والمؤشرات

قطاع النشاط الاقتصادي	% من القوى العاملة	% من الناتج المحلي	الأثر الاقتصادي (لبنان)	الأثر الاجتماعي (لبنان)	ملاحظات
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	3.6	3	منخفض	منخفض	أثر كورونا منخفض نظرًا لضعف مساهمة القطاع في قوة العمل وفي الناتج المحلي. في المقابل القطاع الزراعي والمزارعين والريف عمومًا، تأثر بقوة بالأزمة الاقتصادية وتدهور سعر العملة، وتوقف التصدير فيه منذ 2011.
الصناعات التحويلية	10.9	9	متوسط إلى مرتفع	مرتفع	معظم المؤسسات الصناعية في لبنان صغيرة الحجم (أقل من 5 أشخاص). المؤسسات الكبيرة لم تتوقف عن العمل لفترات طويلة بسبب إجراءات كورونا، لكنها تواجه صعوبات مرتبطة بالوضع المالي وفتح الاعتمادات. المؤسسات الصغيرة والعاملون فيها تأثروا أكثر في الجانب الاجتماعي والمعيشي بسبب الإقفال، والأزمة الاقتصادية معًا.
الإنشاءات	8.9	4	متوسط	متوسط	الركود الاقتصادي المصاحب للأزمة هو السبب الرئيسي. إجراءات كورونا كانت محدودة الأثر على القطاع.
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات	19.8	13	متوسط	متوسط	تجارة الجملة تأثرت بشكل مباشر بالأزمة المالية. المحلات الصغيرة تأثرت أكثر بالإغلاق إضافة إلى الأزمة العامة وتراجع الطلب.
النقل والتخزين	4.9	3	متوسط	متوسط	النقل تأثر بشكل متوسط بإجراءات الإغلاق وتقييد التجول. الأكثر تأثرًا هم سائقو السرفيس والتاكسي بسبب تراجع الطلب والتقييد على عدد الركاب في وسيلة النقل الواحدة.

أنشطة خدمات الإقامة والطعام	4.4	3	مرتفع	مرتفع	تأثر مرتفع جدًّا. قطاع السياحة والفنادق والمطاعم من ضمن القطاعات الأكثر تأثرًا في لبنان، وصولًا إلى التوقف شبه التام، بسبب الإجراءات الوقائية، وتوقف السفر، أضف إلى ذلك آثار الأزمة المالية والاقتصادية. ومع إغلاق الحدود وتوقف السياحة عالميًّا، لم يستفد القطاع من تدهور سعر الصرف لعدم وجود سائحين أجانب.
المعلومات والاتصالات	1.6	2	منخفض	منخفض	تأثر محدود اقتصاديا واجتماعيا. هو القطاع الأكثر قدرة على التكيف للعمل من المنزل. تأثر سلبًا بالتراجع الاقتصادي العام.
الأنشطة المالية والتأمين	2.5	9	منخفض	منخفض	قدرة على التكيف والعمل من المنزل. الأزمة المالية والاقتصادية غيرت أولويات الناس. تدهور سعر الصرف خلق اضطرابًا في القطاع.
التعليم	8.6	8	مرتفع	مرتفع	أثر كبير جدًّا في القطاعي الحكومي والخاص (التعليم الخاص يمثل الحصة الأكبر من التعليم (الثلثين في التعليم الأساسي، والنصف في التعليم الجامعي). من القطاعات الأكثر تأثرًا بالإقفال وتوقف المدارس. حصل تسريح واسع للمعلمين في القطاع الخاص. مشكلات إضافية تتعلق بالأقساط المدرسية والجامعية في القطاع الخاص أثر بشدة على الطبقات الوسطة.

جدول تقييم آثار وباء كورونا حسب القطاعات: مثل من لبنان 2020

للمدرب

لا يمكن التحكم بالأسئلة التي يطرحها المتدربون لاسيما بالنسبة إلى وباء كورونا وآثاره وتوقعات المستقبل. لذلك يفترض بالمدرب أن يتسلح بنظرة شاملة إلى الموضوع، وأن يطّلع على بعض المعطيات ووجهات النظر النقدية التي تغطي الجوانب التي سبق ذكرها في العرض. وعليه أن يستخدمها في التفاعل مع أسئلة المشاركين في التدريب، وفي المناقشة وفي التمارين.

وباء كورونا واستشراف المستقبل

بالنسبة إلى الفاعلين الأفراد أو المنظمات والمؤسسات الذين يتبنون الفكر التنموي – الحقوقي، فإن أسئلة وباء كورونا ودروسه أكثر عمقًا وأبعد مدى. وقد كشف انتشار الوباء عن ثغرات جوهرية في النموذج التنموي السائد المحكوم بأولوية النمو الاقتصادي وأساسه الأخلاقي والقيمي.

أ- تتمثل العوامل التي أدت إلى انتشار هذا الوباء على نحو غير مسبوق في تفاعل العولمة بما هي انتقال سريع للبشر والسلع على نطاق واسع، مع إعطاء الأولوية للنمو المنفلت من ضوابط على حساب الطبيعة والمقاربة الاجتماعية والثقافية لحاجات البشر، الأمر الذي أدى إلى تدمير متسارع لمواطن عيش كثير من الأنواع الحيوانية ووضعها في احتكاك واسع مع البشر معرضًا إياهم إلى خط انتقال الفيروسات الحيوانية إلى الإنسان.

ب- على امتداد عقود، سادت أيديولوجيا تروج لفكرة فشل القطاع العام والنجاح الباهر للقطاع الخاص، ومحاولة خصخصة مختلف مجالات الحياة بما في ذلك الصحة. وما كشفه وباء الكورونا هو أن القطاع العام الصحي كان خط الدفاع الأول عن صحة الموطنين (وهو ما كان جليًّا في الدول العربية أيضًا)، وأن النجاح في مواجهة الوباء تتوقف إلى حد كبير على فعالية الحكومة وأجهزتها ومؤسساتها وسياساتها، قبل أي أمر آخر.

ت- إن الافتراضات السائدة أن الدول المتقدمة محمية من الأوبئة والأمراض المعدية، وأنها تملك أنظمة صحية وأنظمة إنذار مبكر ورصد ومتابعة، وإمكانيات وقائية وعلاجية كافية، تبين أنها في غير محلها. فالدول المتقدمة اقتصاديًّا هي التي عانت مثل غيرها، وكانت أنظمتها الصحية قاصرة في أكثر من بلد.

ث- إن حصر البحث العلمي في المجال الصحي وتطوير أدوية اللقاحات في مجال ضيق محكوم بالربح وبالتصورات السابقة، هو أحد الأسباب في استمرار بعض الأمراض الاستوائية أصلًا، وهو أيضًا سياسة قصيرة النظر كما بينت التجربة.

ج- كان هناك تفاوت كبير في آثار كورنا الصحية والاجتماعية، ولم يتأثر الجميع بالمستوى نفسه. وبشكل عام كانت الآثار أكثر حدة في الدول التي لا تتوفر فيها أنظمة حماية اجتماعية. أو في تلك الدول التي لا توفر نوعية العناية نفسها لكل المواطنين كما حصل مع الوفيات المرتفعة جدًّا في مؤسسات رعاية المسنين. وكذلك كانت الآثار شديدة على العمال غير النظاميين واللاجئين والمهاجرين. وهو ما يطرح أولوية المساواة كقيمة ومبدأ أول في أي مسار تنموي.

ح- لم تعطِ الدول الكبرى والمتحكمة بالقرار العالمي إشارات قوية على أنها استخلصت الدروس الملائمة من انتشار الوباء. فمقابل كون الوباء عالميًّا وعولميًّا، وجدنا استجابات مجزأة وانفرادية من الدول المعنية معظم الأحيان. وبدل التضامن بين الناس والدول وجدنا تأخرًا فادحًا في حماية الدول النامية من انتقال الوباء إليها، ووجدنا استعارًا في الحروب التجارية والتنافس المرضي على إنتاج اللقاح بهدف الربح مرة أخرى، يترافق مع حملة على منظمة الصحة العالمية وتقاذف بالمسؤوليات. كما وجدنا تزايد الميول التسلطية والإعجاب بالدول التي فرضت أكبر قدر من القيود على الحريات الفردية والشخصية، واستخدمت التكنولوجيا على نطاق واسع لمراقبة تفاصيل الحياة اليومية للناس، بما يوحي بتوجه نحو استخدام هذه الوسائل لاعتبارات لا علاقة لها بالصحة راهنًا ومستقبلًا.

هذه بعض الأسئلة والدروس المستفادة، وهي كلها تصب على الأقل في تأكيد الحاجة إلى نموذج تنموي جديد يقوم على احترام منظومة الحقوق بشكل كامل ومتسق، معززًا بمنظومة قيم وباعتبار البعد القيمي/الثقافي في صلب مفهوم التنمية دون أي انتقاص. أبعد من ذلك، فإن بعض المفكرين يذهبون إلى الحاجة لإعادة النظر في مفهومنا نفسه للحياة والحضارة. وبهذا المعنى فإن عالم ما بعد كورونا يجب ألا يكون كما قبله على ان يتم التغيير في وجهة احترام الحقوق والمساواة والتضامن لا العكس.

6 - تمارين الهدف الثالث

للمدرب

لا يحل هذا الدليل محل الاجتهاد الشخصي للمدرب في اختيار أو تصميم ما هو مناسب من مضامين وتمارين مناسبة للتدريب الذي يقوم به. لذلك يتجنب الدليل تحديد قائمة محددة بشكل صارم ونهائي للتمارين المحتملة، ويشجع المدربين والمدربات على القيام بمجهود شخصي على هذا الصعيد، يمكن أن يتضمن دمج عناصر من أكثر تمرين مقترح، أو إضافة عناصر أخرى إلى التمارين متناسبة مع سير التدريب نفسه وحاجات واهتمامات المشاركين، ومستوى تفاعلهم، والمهام التي يقومون بها في عملهم.

الصحة والرفاهية للجميع: هدف التنمية المستدامة الثالث

التمرين الأول – أساسي، مجموعات عمل

مناقشة تجربة ميدانية لجمعية مرتبطة بالهدف الثالث

يستخدم المدرب دليل كوثر – أجفند – الشبكة العربية، ويختار المبادرة الميدانية التاسعة: "أنا أقرر في لبنان، والقرار قراري في السودان".

يوزع المدرب المشاركين على مجموعات عمل، ويطلب إليهم قراءة المبادرة، وتقييمها من منظور علاقتها ومساهمتها في تحقيق الهدف الثالث. يمكن للمدرب أن ينفذ هذا التمرين على مرحلتين:

يزود المدرب مجموعات العمل بالأفكار/الأسئلة التوجيهية الآتية:

1 - هل المبادرة ذات صلة قوية بالهدف؟

2 - هل هي على صلة مباشرة بمقصد محدد أو أكثر؟ ما هو؟

3 - هل هي على صلة بحق محدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟ ما هو؟

4 - ما هي نقاط القوة والضعف؟

5 - ما هي نقاط التشابه والاختلاف بين مبادرة لبنان ومبادرة السودان؟ اشرح لماذا؟

6 - ما هي المعيقات امام نجاح حملات تنظيم الأسرة في بلد ومجتمع ما؟ (أمثلة من البلدان المشاركة. تكتب المساهمة في هذا السؤال على ورقة مستقلة).

- المطلوب هنا أفكار محددة ومباشرة دون تحليل معقد.
- تعرض كل مجموعة النتائج التي توصلت إليها بالنسبة إلى الأسئلة الخمسة الأولى المذكورة أعلاه، ويدير المدرب النقاش بالشكل المناسب تلافيًا لتكرار الأفكار في عروض المجموعات (الاكتفاء بعرض أساسي من مجموعة واحدة وطلب إضافات عليها)، ثم يقوم بخلاصات عامة بناء على المادة المعروضة في الدليل.

يخصص المدرب وقتًا خاصًا لمناقشة وافية للعوامل المعيقة لنجاح حملات تنظيم الأسرة (السؤال السادس أعلاه). يطلب مداخلات من المشاركين من البلدان المختلفة ويعرض الأفكار أمام المشاركين، ويقارن بينها في جلسة مناقشة عامة.

التجربة موضوع التمرين موجودة في الدليل التدريبي حول المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 ودور المجتمع المدني والإعلام (ص. 46 – 47)، المتوفر على الرابط

الصحة والرفاهية للجميع: هدف التنمية المستدامة الثالث

التمرين الثاني – أساسي/متقدم، مجموعات عمل

السياسات المطلوبة لتحقيق المقصدين 7 و8: الصحة الإنجابية والتأمين الصحي

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو تحفيز المشاركين على التعرف إلى وضع النظام الصحي في بلدهم، والتفكير في السياسات والوسائل الأمثل من أجل تحقيق الهدف. والتمرين يطال مقصدين محددين هو المقصد السابع والمقصد الثامن من الهدف الثالث.

- يقسم المدرب المشاركين إلى مجموعات حسب البلدان التي يتنمون اليها، ويطلب إليه تنفيذ التمرين بشكل تطبيقي على بلدهم (أو البلد المحدد للمجموعة التي ينتمون إليها).
- يوزع المدرب على المجموعات الصيغة الإجمالية للهدف الثالث مع المقصدين السابع والثامن.
- الشكل 8: المقصدان السابع والثامن للهدف الثالث

الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

المؤشرات	المقصد
3-7	ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول علم 2030
3-8	تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة الجيّدة الفعالة الميسورة التكلفة.

يوزع المدرب على المجموعات الأسئلة التوجيهية الآتية:

انظر في وضع بلدك، وفي المقصدين 7 و8، وحاول التفاعل مع الأسئلة الآتية:

1 - حسب رأيك، وفي ضوء خصائص بلدك، ما هي شدة الترابط بين هذين المقصدين والهدف الإجمالي؟ وهل هناك علاقة سببية بين المقصدين وتحقيق الهدف الإجمالي؟

2 - ما هي درجة الأولوية للمقصدين بالنسبة إلى وضع بلدك، لجهة خصائص النظام الصحي، والحاجات الأكثر أهمية للمواطنين؟ هل لديك معطيات وأرقام تدعم رأيك؟

3 - من هي الفئات المعنية أكثر من غيرها بتحقيق هذين المقصدين (حدد الفئة السكانية وطبيعة المشكلة/النقص القائم)؟

4 - هل هناك سياسات أو برامج في بلدك لتحقيق هذين المقصدين؟ هل لديك رأي في فعاليتها؟

تتم محاولة الإجابة على هذه الأسئلة لكل مقصد على حدة.

تعرض المجموعات نتائج عملها ويدور نقاش عام.

للمدرب

أثناء تجواله على مجموعات العمل أن يختار عمل المجموعة الأكثر اكتمالًا، وان يخصص له العرض الأول الذي يجب أن يناقش بالتفصيل. ثم يتطلب إلى المجموعات الأخرى أن تعرض ما توصلت إليه حيث يجري التركيز على العناصر الجديدة أو المتمايزة عن نقاش المجموعة الأولى.

الصحة والرفاهية للجميع: هدف التنمية المستدامة الثالث

التمرين الثاني – أساسي/متقدم، مجموعات عمل

السياسات المطلوبة لتحقيق المقصدين 7 و8: الصحة الإنجابية والتأمين الصحي

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو تحفيز المشاركين على التعرف إلى وضع النظام الصحي في بلدهم، والتفكير في السياسات والوسائل الأمثل من أجل تحقيق الهدف. والتمرين يطال مقصدين محددين هو المقصد السابع والمقصد الثامن من الهدف الثالث.

يقسم المدرب المشاركين إلى مجموعات حسب البلدان التي يتنمون اليها، ويطلب إليه تنفيذ التمرين بشكل تطبيقي على بلدهم (أو البلد المحدد للمجموعة التي ينتمون إليها).

الشكل 6: أثر جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة

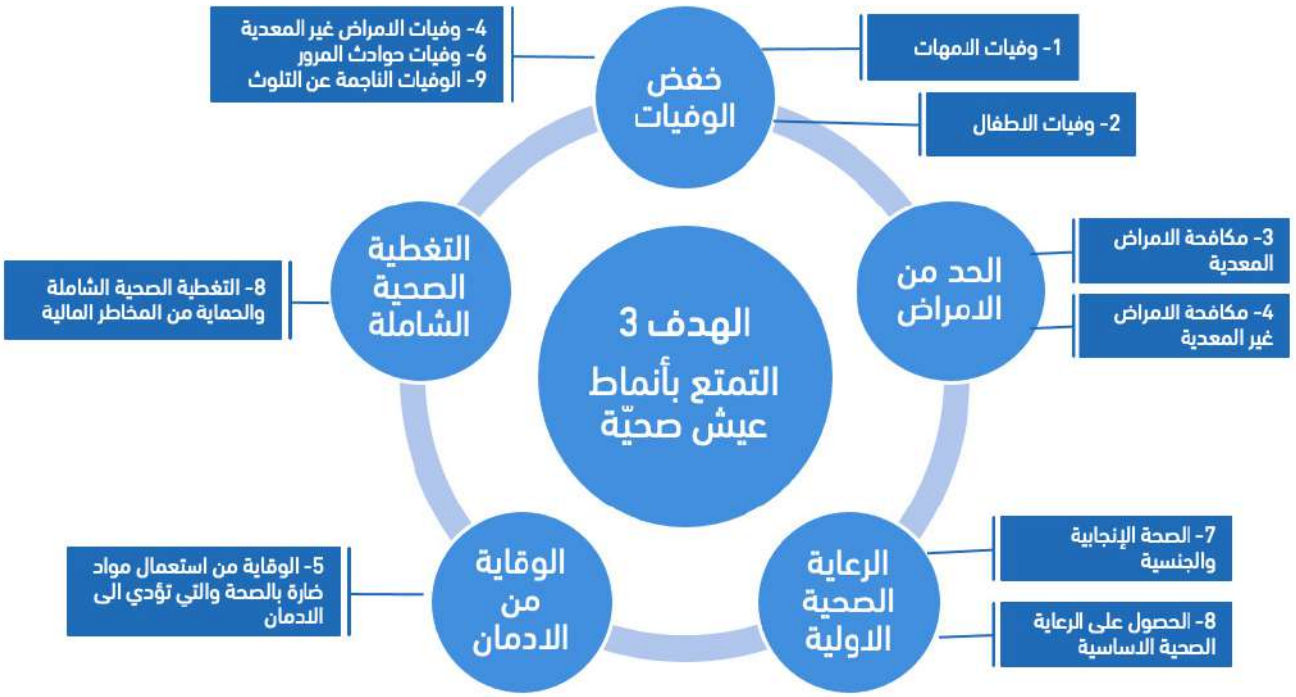

النموذج 1: المقاصد وأولويتها وطنيًّا

المقصد	درجة الأولوية في بلدك	قيمة المؤشر وطنيًّا	شرح
1			
2			
3			
4			
5			
6			
7			
8			
9			

النموذج 2: الأبعاد الفرعية للصحة والأولويات الوطنية

خفض الوفيات	الحد من الامراض	الرعاية الصحية الاولية	الوقاية من الادمان	التغطية الصحية والتامين الشاملين

يطلب إلى المشاركين أن يكتبوا في المستطيل الأبيض المشكلات والأولويات الأكثر أهمية في البلد والتي تندرج ضمن البعد الفرعي المحدد، سواء كان ذلك مطابقا للمقاصد المحددة في الاجندة العالمية او إعادة صياغتها بما يتناسب مع واقع بلدهم. وللمشاركين أن يقترحوا استبدال أو تعديل أو إضافة ما يرونه مناسبًا حسب أولويات بلدهم.

- تعرض كل مجموعة نتائج عملها وتقدم شرحًا مترابطًا عن النظام الصحي في بلدها والأولويات.
- تدور مناقشة عامة، ويستخلص المدرب الاستنتاجات المناسبة في ضوء العروض والمقارنات.

الصحة والرفاهية للجميع: هدف التنمية المستدامة الثالث

التمرين الرابع – متقدم، مجموعات عمل

تحليل آثار وباء كورونا في البلد المعني

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو تحفيز المشاركين على القيام بتمرين عقلي ونقدي لآثار وباء كورونا الاجتماعية والاقتصادية على البلد المعني.

يقسم المدرب المشاركين إلى مجموعات حسب البلدان التي يتنمون اليها، ويطلب إليهم تنفيذ التمرين بشكل تطبيقي على بلدهم (أو البلد المحدد للمجموعة التي ينتمون إليها). والتمرين هو عبارة عن ملء الجدول الآتي بالمعطيات والأفكار عن آثار كورونا في البلد المعني.

المجموعات تعرض، والمدرب يدير النقاش العام ويستخلص الاستنتاجات، والمشترك والمختلف

النموذج 3: آثار كورونا الاجتماعية والاقتصادية

قطاع النشاط الاقتصادي	% من القوى العاملة	% من الناتج المحلي	الأثر الاقتصادي	الأثر الاجتماعي	ملاحظات

جدول آثار كورونا الاجتماعية والاقتصادية

ملاحظات:

1 - اختر قطاعات النشاط الاقتصادي الأكثر في بلدك مع التركيز على الأكثر أهمية، وضرورة التنوع في الاختيار.

2 - حاول أن تحصل على مساهمة القطاع في القوى العاملة والناتج المحلي بما يساعد على تقييم الأثر الاجتماعية والاقتصادي.

3 - قيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي باستخدام المستويات الآتية: أثر مرتفع، مرتفع إلى متوسط، متوسط، متوسط إلى منخفض، منخفض (يمكن استخدام الألوان هنا).

4 - في الخانة الأخيرة اشرح كيف ولماذا توصلت إلى هذه التقييم.

4
التعليم
الجيد

1 - شرح الهدف

ينص الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على "ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع"، و"أيقونته" باللون الأحمر، وتلخص الهدف على النحو الآتي: "التعليم الجيد"، وهو تلخيص جزئي للهدف، إلا أنه لا يناقض مضمونه.

الربط بين التعليم والتنمية والقيم، مدخل لا بد منه من أجل التحويل المجتمعي المنشود. ولا يكفي تحقيق المساواة الكمية في معدلات الالتحاق (لاسيما بين الجنسين، وهو محقق في معظم البلدان)، بل لا بد أن يشمل ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وبعض الفئات المهمّشة الأخرى الأكثر عرضة للإقصاء من الحق في التعليم (الفقراء جدًّا، الأرياف النائية، البدو وجماعات الرحّل، المحرومون من الجنسية، اللاجئون...الخ).

في المقاربة المتّبعة في هذا الدليل، يعتبر الهدف 4 الخاص بالتعليم، المكون الرئيسي في البعد الثقافي المقترح (انظر الشرائح التمهيدية في الدليل)، أكثر من اعتباره قطاعًا اجتماعيًّا. فهدف التعليم الرئيسي هو تكوين المعرفة ومنظومة القيم، وإعمال الحق في المعرفة قبل أن يكون التأهيل لسوق العمل. إن ما يميز المقاربة التنموية هو هذه النظرة المتكاملة إلى التعليم ودوره في عملية التحويل المجتمعي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة وترسيخ قيم حقوق الإنسان.

في هذا السياق، فإن التحول القيمي والثقافي الذي يشكل مكونًا أساسيًّا للتنمية يشمل ثلاثة مكونات قيمية رئيسية هي: المساواة (بما فيها المساواة بين الجنسين) والتضامن؛ والاستدامة؛ وثقافة السلم والحقوق. وهو لا يتحقق ما لم يتم إصلاح النظام التعليمي بشكل جذري وشامل، بما في ذلك:

- تغيير النظرة إلى المناهج وإدماج بعض الحقوق والمساواة بشكل عضوي فيها؛
- تغيير أساليب التعليم إلى الأساليب الناشطة التي تعزز التفكير العلمي والنقدي؛
- إدخال بُعد الاستدامة وحماية الحياة على كوكبنا في المناهج والممارسة؛
- مراجعة النظرة التراتبية إلى التخصصات في العلوم الطبيعية والإنسانية والآداب؛
- تجاوز الفصل المضرّ بين المسار الأكاديمي والمهني؛
- إعادة النظر في فلسفة تنظيم المدرسة والجامعة والمؤسسات التعليمية لجعلها أكثر انفتاحًا وتفاعلًا مع الحياة والمجتمع، بدل محاصرة الطلاب ضمن أسوار مغلقة؛
- تطوير مقاربة جديدة لدور المدرّسين والأساتذة في ظل الثورة المعرفية والتكنولوجية الحالية، وابتكار صيغ جديدة متناسبة مع عالمنا المعاصر ومتطلباته؛
- الاستجابة السريعة والملائمة للحالات الطارئة وتكييف أساليب التعليم معها، كما هي الحال مع جائحة كورونا؛
- التفاعل الإيجابي مع فكرة التعلُّم مدى الحياة، ومع مسألة تعدد وسائط ومصادر المعرفة والتكامل بينها وبين التعليم المؤسسي.

لذلك فإن إصلاح النظام التعليمي والمؤسسات التعليمية سوف يأتي في صيغة مبادرات مبتكرة وغير مألوفة، ومن خارج السياق التقليدي المتداول، تضع النظام التعليمي ومؤسساته في قلب المنظومة المجتمعية - الثقافية الشاملة، وليس بمعزل عنها.

بهذا المعنى، فإن الهدف الرابع للتنمية المستدامة تجاوز بشكل نوعي الهدف الثاني من أهداف الألفية الذي اقتصر على تحقيق تعميم التعليم الابتدائي للجميع، وهو هدف شديد التواضع ولا يشمل سوى بعد واحد. وتتميز الصيغة الجديدة التي يتضمنها الهدف الرابع للتنمية المستدامة، بتوسيع نطاق الوصول إلى المؤسسات التعليمية، ليشمل مرحلة الروضة (قبل الابتدائي) والمستويات الثانوية والمهنية للجميع، مع ضمان نوعية التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين وحسب مستوى المعيشة وشمول الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم الدامج. كما أنه يشدد على التعليم المستمر مدى الحياة، وعلى أن يضمن الحصول على المهارات والمعارف الضرورية للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في التنمية.

لتوضيح الانتقال من الهدف الثاني للألفية إلى الهدف الرابع للتنمية المستدامة، يمكن للمدرب استخدام الشريحة الآتية:

الشكل 1: الهدف الرابع، التعليم بين أهداف الألفية وأجندة 2030

الهدف 4 في أجندا 2030: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

لتعليم في اهداف الألفيّة:

الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

حصل تحول كبير في الهدف الخاص بالتعليم في اهداف التنمية المستدامة مقارنة بأهداف الالفية. في السابق كان الهدف ومقاصده يقتصر على الحد الأدنى المتعلق بتوفير التعليم الأساسي ومحو الامية، وهو الحد الأدنى المتلائم مع أولويات الدول الأقل نموا. لذلك اعتبرت كثير من الدول ان الهدف في صيغته العالمي لا يعنيها.

هدف التنمية المستدامة الرابع، وسّع نطاق الهدف السابق ليشمل كل مراحل التعليم، وعمقه ليشمل نوعية التعليم والمضامين، واعتمد منظور الحقوق. وبذلك فهو صالح لجميع البلدان التي سوف تجد فيه مقاصد متلائمة مع أولوياتها الوطنية ومستوى تطورها وخصائص نظامها التعليمي.

للمدرب

التعليم (واستطرادًا الهدف الرابع للتنمية المستدامة) مسألة شعبية (بمعنى وجود انطباع شائع عند الناس بقدرتهم على التفاعل والتعامل مع مسائل التعليم، باعتبارها مسألة قابلة للفهم، انطلاقًا من أن غالبية كبيرة من الأفراد قد عاشت هذه التجربة وتملك فكرة عن مشاكلها وعما هو مطلوب لتحسين التعليم، ولو كانت ضبابية. وهذه نقطة قوة لا بد للمتدخلين التنمويين وللمدرب من الاستفادة منها من أجل دفع النقاش وتعميقه وتحفيز المشاركة في إبداء الرأي. وللنجاح في ذلك، على المدرب أن يعمل وفق استراتيجية متكاملة بمحورين: الأول هو التأكد من أن تكون المناقشة والأفكار المتداولة في التدريب "حيّة" وقريبة من التجربة المعاشة للمشاركين (وعموم الناس)؛ والثاني هو التقدم بأفكار مبتكرة لمقاربة موضوع الحق في التعليم وتطويره داخل المؤسسات وخارجها من أجل تجاوز المقاربات التقليدية التي فقدت بريقها لكثرة التكرار.

إحدى الصعوبات التي يواجهها المدرب هنا هي النظرة السائدة إلى (قطاع) التعليم، باعتباره قطاعًا اجتماعيًّا، في حين أن التعليم يتعلق أساسًا بالمعرفة والقيم والسلوكيات، وبما يعتبر تأهيلًا مجتمعيًّا للمشاركة في سوق العمل وفي الحياة العامة والخاصة. إلا أن البعد الثقافي غالبًا لا ينظر إليه على أنه بعد أو مكون له استقلالية ذاتية في مفهوم التنمية، وهو ما ينطبق على أجندة 2030 ومجالاتها الخمسة الكبرى التي تستثني المجال المعرفي/الثقافي على نحو ما تم عرضه في الوحدة الأولى من هذا الدليل. ونقترح على المدرب أن يراجع هذه الوحدة، لاسيما ما يتعلق بالبعد المعرفي/الثقافي الوارد فيها، والإشارة إلى هذه الإشكالية أثناء التدريب لأخذها بالاعتبار أثناء التحليل والتطبيق.

من ناحية أخرى، على المدرب أن يلحظ أيضًا أن النظريات التربوية الحديثة تتجاوز بشكل واضح النظرة التقليدية للتعليم وللمدرسة والمؤسسات التعليمية. وقد حصل تطور كبير على مستوى النظريات التربوية ونظريات التعليم والتعلّم، لم تترجم بعد بالقدر الكافي في التعليم المؤسسي، بما في ذلك في الدول المتقدمة، فكيف بالنسبة إلى الدول النامية ومنها بلداننا العربية التي لا تزال مناهج وأساليب التعليم فيها أقرب إلى أساليب "القرون الوسطى"، حيث التلقين والأوامر الإدارية واستخدام العنف وترسيخ مبدأ الطاعة والابتعاد عن الفكر النقدي...الخ. ومن الضروري أن يعي المدرب ذلك، وأن يحفز على التفكير غير التقليدي، وإن لم نصل بعد إلى الأجوبة المكتملة عن هذه الأسئلة بعد، إلا أن التفكير فيها مرغوب فيه وممكن في ما يخص التعليم، وأجندة 2030، والهدف الرابع للتنمية المستدامة يساعد في هذا المجال، بما في ذلك على الربط بين التعليم والتحول الثقافي والقيمي المطلوب في اتجاه التنمية وحقوق الإنسان والاستدامة.

الهدف ومقاصده

قبل الولوج إلى تفاصيل المقاصد (ومؤشراتها) بشكل إفرادي، لا بد من التذكير بأهمية النظرة المدمجة إلى الهدف، في ضوء الغاية الإجمالية التي تشير إليها أجندة 2030 وخلفيتها الحقوقية. وتعبر الفقرة 25 من وثيقة أجندة 2030 (في الإعلان الذي يسبق عرض الأهداف والمقاصد) عما يفترض أن يحققه سعينا إلى تطوير التعليم، بما هو إعمال الحق في التعليم. وتنص الفقرة 25 على ما يأتي:

"25 - ونلتزم بتوفير تعليم جيد في جميع المستويات - الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم الجامعي، والتعليم التقني، والتدريب المهني - على نحو يشمل جميع الأشخاص وينصفهم. فالناسُ بصرف النظر عن هويتهم من حيث نوع الجنس أو العمر أو الانتماء العرقي أو الإثني، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمهاجرون، وأبناء الشعوب الأصلية، والأطفال والشباب، ولا سيما الذين يعيشون في أوضاع هشة، كلّهم ينبغي أن يستفيدوا من فرص التعلّم مدى الحياة، بما يساعدهم على تحصيل المعارف والمهارات الضرورية لانتفاعهم بالفرص المتاحة لهم ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية مشاركة كاملة. وسنسعى جاهدين إلى تهيئة بيئة ينشأ فيها الأطفال والشباب، فتغذيهم بما يلزمهم لإعمال حقوقهم وتحقيق قدراتهم على وجه تام، فيصبحون بذلك مَددًا يعين بلداننا على جني ثمار المكاسب الديمغرافية، ويشمل ذلك إقامة مدارس آمنة وتوثيق وشائج المجتمعات المحلية والأسر".

هذه الفقرة تظهّر التوجهات الجديدة والغاية الاجمالية، بما في ذلك جعل التعليم المؤسسي جزءا من مسار التعلُّم مدى الحياة، إضافة إلى الربط بين التعليم (ومؤسساته) وبين المجتمع المحلي والاسرة، بما يؤشر ضمنا إلى وجهة التطور والإصلاح المرغوب فيهما. وانطلاقًا من هذه الغاية الاجمالية المعبّر عنها في هذا النص، يمكن النظر إلى المقاصد الافرادية بشكل تكاملي مع الهدف نفسه ومع مسار التحول التنموي، وتحديد معاني وتوجهات السياسات المطلوبة بشكل أكثر دقة.

الإطار1: ملخص الهدف الرابع للتنمية المستدامة

الهدف 4

يتكون الهدف الرابع من 7 مقاصد نتيجة و3 مقاصد سياسات.

تتوزع مقاصد النتيجة على 5 محاور: أولها ضمان التعليم للجميع، والثاني يركز على المهارات والتأهيل لسوق العمل، والثالث عن المساواة في الحق في التعليم لاسيما بين الجنسين، والرابع عن محو الأمية، والخامس عن المناهج ومضمون العملية التعليمية التنموي.

أما مقاصد السياسات/الوسائل الثلاثة فتنص على 3 مستلزمات لتحقيق الهدف الرابع: أولها بناء المرافق التعليمية الدامجة؛ والثاني هو توسيع فرص التعليم الجامعي والمهني للدول الأقل نموًّا؛ والثالث هو الاهتمام بزيادة عدد وكفاءة المعلمين. وثمة بعد دولي في هذه المقاصد، إذ يجب اعتبارها من ضمن أولويات مساعدات التنمية للدول النامية، لاسيما الأقل نموًّا.

يعرض الإطار الآتي النص الحرفي للهدف الرابع:

الإطار2: النص الحرفي الرسمي للهدف الرابع ومقاصده

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

4-1 ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، ما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030

4-2 ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030

4-3 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030

٤-4 الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030

4-5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030

4-6 ضمان أن تلمّ نسبة كبيرة من الشباب والكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

4-7 ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك جملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

٤-أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع

٤-ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020

٤-ج الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030

الجدول 1: الهدف الرابع، مقاصد النتائج

الهدف الرابع: مقاصد النتائج	
4 - 1	ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، ما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.
4 - 2	ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030.
4 - 3	ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول علم 2030.
4 - 4	الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030
4 - 5	القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول علم 2030.
4 - 6	ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030
4 ـ 7	ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك جملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

الجدول أعلاه يعرض النص الحرفي لمقاصد النتائج السبعة، ويمكن للمدرب أن يختار الشكل البصري الذي يتضمن إعادة توزيع/تجميع المقاصد السبعة ضمن خمسة محاور هي بمثابة أبعاد فرعية للعملية التعليمية، وبما يسهّل التحليل وعدم إغفال أي بعد رئيسي. والمحاور الخمسة هي: ضمان التعليم، توافر المهارات، المساواة، محو الأمية، تطوير المناهج. وترتبط بكل محور مقاصد محددة بشكل مباشر أو عضوي، مع التأكيد على الترابط الإجمالي بينها، بما في ذلك مقاصد الوسائل. وسوف يجري التعليق على كل مقصد ودلالاته لاحقاً.

الشكل 2: الهدف الرابع، مقاصد النتائج

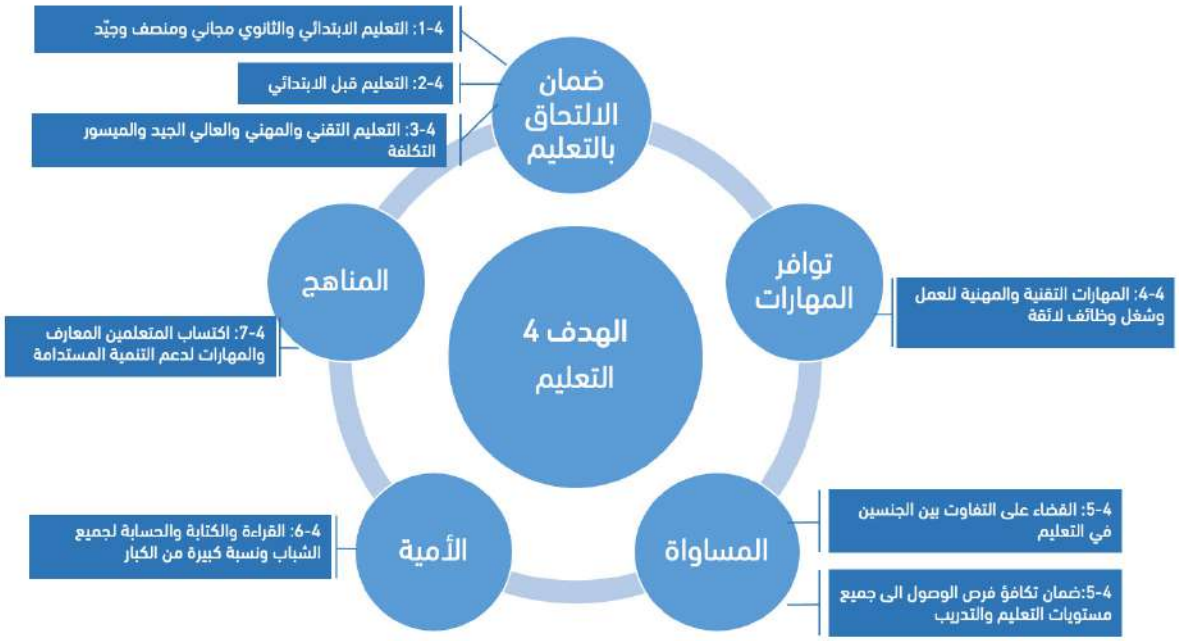

أما مقاصد الوسائل والسياسات، فيمكن للمدرب أن يستخدم الجدول والشكل البياني التاليين. ونلفت النظر إلى أن هذه المقاصد بالغة الأهمية، ولها طابع ملموس ومباشر، سواء بالنسبة إلى الالتزامات الدولية لمساندة الدول النامية، أو بالنسبة إلى السياسات والبرامج الحكومية الوطنية التي لا بد من وضعها لتوفير التعليم والحق في المعرفة للجميع.

الجدول 2: الهدف الرابع، مقاصد الوسائل/السياسات

الهدف الرابع: مقاصد الوسائل/السياسات	
4 - أ	بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع.
4 ـ ب	الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعملية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2030.
4 ـ ج	الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.

الشكل 3: الهدف الرابع، مقاصد الوسائل/السياسات

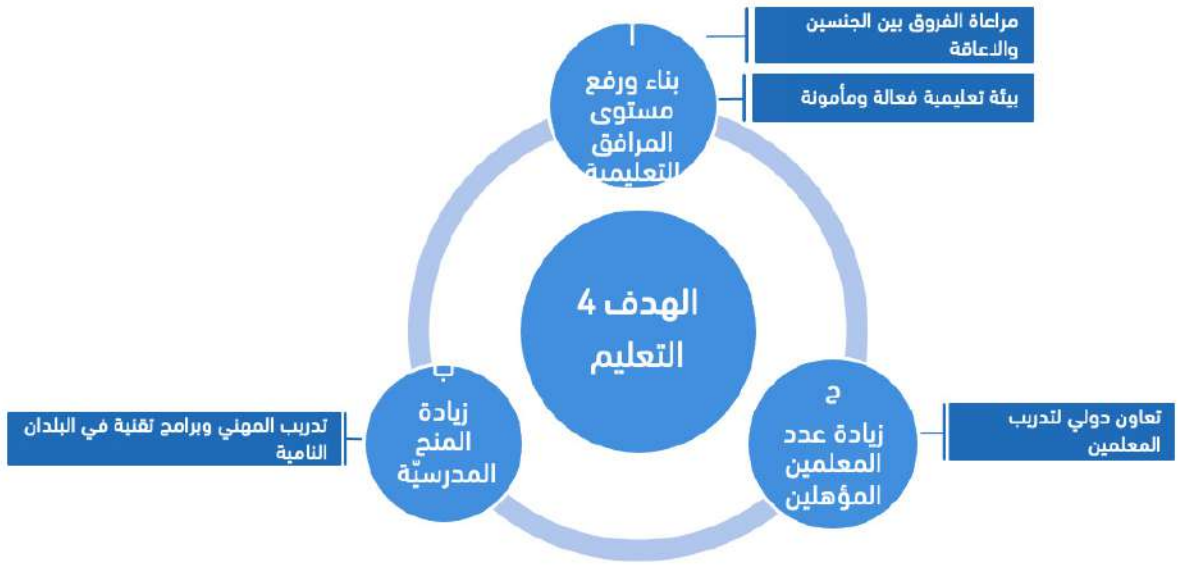

2. نقد الهدف الرابع

كما في حالة الصحة، حصل تطور نوعي في تناول الهدف الخاص بالتعليم في أجندة 2030 مقارنة بأهداف الألفية. ففي هذه الأخيرة كان الهدف يقتصر على محو الأمية وتعميم التعليم الابتدائي للجميع، وهي مقاصد (أو أهداف) كانت تنطبق على حزمة من الدول الأقل نموًّا (ولا تزال)، حيث إن معظم الدول النامية والمتقدمة كانت قد بلغت نسبة تغطية تقارب 100% في الالتحاق بالتعليم الابتدائي، واعتبرت نفسها – بمعنى ما – غير معنية بهذه المقاصد بالتحديد، وبعضها قام بوضع أهداف وطنية أكثر تقدمًا مثل تعميم الالتحاق على المستوى الأساسي أو الثانوي، أو التركيز على نوعية التعليم، أو غير ذلك.

ويشكل الهدف الرابع للتنمية المستدامة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، تحولًا نوعيًّا سواء لجهة التوسع الأفقي في المسائل التي يغطيها، أو الذهاب أكثر في العمق من حيث نوعية الإنجاز المطلوب ومداه. وبهذا المعنى فهو هدف صالح لكل الدول، الأقل نموًّا والنامية والمتقدمة، مع تفاوت في الأولويات في ما بينها. كما أن هذه الصياغة الجديدة للهدف أكثر انسجامًا مع مقاربة حقوق الإنسان (الحق في المعرفة والحق في التعليم)، وفيها تحول هام في عدم حصره بمن هم في سن الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، ليشمل مسألة التعليم مدى الحياة، إلى جانب ارتباط أكثر وضوحًا مع الأهداف والمقاصد ذات المضمون الاقتصادي أو الثقافي/القيمي.

وبهذا المعنى يعبر الشكل المرفق عن الترابط بين الهدف الرابع والأهداف الأخرى للتنمية المستدامة:

الشكل 4: ترابط الهدف الرابع مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى

إن مضمون الهدف الرابع متى نُظر إليه في كليته أو في مكوناته، هو على ترابط قوي بعدد من الأهداف الأخرى: أولها الهدفان العاشر (المساواة) والخامس (المساواة بين الجنسين) وهو ترابط من مدخلين: الأول هو تحقيق المساواة بين الجميع (بما في ذلك هنا الأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم من الفئات المستثناة عادة) والمساواة بين الجنسين في التعليم؛ والثاني هو أن تسهم المؤسسات التعليمية والمناهج في تعزيز قيم المساواة والدمج والتنوع والمساواة بين الجنسين وتغيير السلوكيات ذات العلاقة. كما هو مرتبط بالهدف الثامن (الاقتصاد) حيث إن التأهيل للنشاط الاقتصادي والعمل المنتج وتوفير المهارات المناسبة لذلك هو من ضمن وظائف التعليم. كما أن الهدف الرابع يشدد على مساهمة التعليم في ترسيخ قيم الاستدامة (الأهداف 12 و13 و14 و15 وغيرها)، وبناء السلم والتضامن (الهدف 16). وأخيرًا فإن مقاصد الوسائل تتضمن موجبات واضحة على المجتمع الدولي في ما خص دعم التعليم في الدول النامية، وهو ما يعني الترابط المباشر مع الهدف 17.

ويمكن الذهاب أبعد من ذلك في تفصيل الترابطات المشار إليها على مستوى المقاصد على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول 2: الهدف الرابع، مقاصد الوسائل/السياسات

الهدف	المقصد	الشرح
الهدف 5	1-5: القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء الهدف نفسه: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها	القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء تحديدًا، يتطلب التساوي بين الرجال والنساء في كل مندرجات الحق في التعليم وفي المعرفة: من الالتحاق في كل مراحل التعليم، إلى نوعية التعليم، أو تجهيز المدارس، إلى الاختصاصات، إلى مرحلة التعلُّم مدى الحياة لاسيما لكبار السن. كما أنه يعني أن يُسهم التعليم، سواء من خلال الممارسات والسلوكيات داخل المؤسسات التعليمية أو من خلال المناهج، في التصدي للمرتكزات الثقافية للتمييز ضد النساء.
الهدف 10	2-10: تمكين وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للجميع.... 3-10: ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج...	تحقيق الهدف والمقاصد المحددة يشمل التعليم أيضًا، ذلك أن اللامساواة في التعليم تعني اللامساواة في الحق في المعرفة، إضافة إلى كون ذلك من الأسباب المؤدية إلى عدم التكافؤ في الفرص والنتائج، إضافة إلى أن الحرمان أو الانتقاص من الحق في التعليم يؤدي إلى التهميش والإقصاء.
الهدف 8	6-8: الحد من نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل...	الالتحاق في التعليم للشباب هو النشاط المتناسب مع عمرهم ومع دورهم في المجتمع. والهدف الثامن هنا يلحظ أن يكون الشباب ملتحقين بالتعليم أو التدريب أو العمل (ضمن القوانين وشروط العمل اللائق)، باعتبار التعليم (والعمل) هو آلية للاندماج الاجتماعي (والاقتصادي).
الهدف 13	3-13: تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشريّة للتخفيف من تغيّر المناخ	يشمل هذا المقصد هنا بشكل ضمني مجمل الأهداف البيئية وكل ما يتعلق بالاستدامة. والمقصد المحدد يشير مباشرة إلى دور التعليم في التغيير القيمي والسلوكي حفاظًا على الاستدامة (والسلوك الصديق للبيئة)، وهو يقع مجددًا في صلب مسألة تطوير المناهج، والتحول في مقاربة مؤسسات التعليم وجعلها أكثر تفاعلًا مع العالم المعاصر ومع المجتمع وقضاياه، كما يلفت إلى أهمية الممارسات والسلوكيات داخل الفضاء المؤسسي نفسه.

الهدف 16	16-1: الحد من جميع أشكال العنف 16-6: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة 16-7: اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات	كل هذه المقاصد أيضًا ذات صلة بالتعليم ومؤسساته. فالعنف المدرسي ظاهرة متفشية، وكذلك الحاجة إلى نمط إدارة جديد وتفاعلي وشفاف للمؤسسات التعليمية أمر ضروري. أضف إلى ذلك أن المناهج والممارسات داخل المؤسسة التعلّمية يجب أن تساهم بقوة في تعميم قيم الحقوق والتضامن والسلم.

للمدرب

الهدف من التفصيل في الترابطات على مستوى الأهداف أو المقاصد، هو التشجيع على تجاوز المقاربة التقليدية للتعليم التي تحصره في مسائل محدودة غالبًا ما تتعلق بالتعليم نفسه، أو بالتأهيل لدخول سوق العمل. فهذا التفصيل يوضح دور التعليم في التحول المجتمعي وفي التنمية بما هي مسار عام للتطور المجتمعي، كما أنها تساهم في لفت النظر إلى أن المسألة تتعلق أيضًا بالحق بالمعرفة والتعلّم الدائم المرافق لدورة الحياة وتشمل كل الأعمار، ولا تقتصر على فئة عمرية معينة.

وما يجب لفت النظر إليه، هو أن التركيز الغالب على التعليم المؤسسي في مختلف المراحل، يترافق أحيانًا مع تهميش أو إغفال للحق في المعرفة والتعلّم مدى الحياة التي تشمل تطويرًا جوهريًا في الهدف الرابع للتنمية المستدامة مقارنة بأهداف الألفية. وبالتالي فإن إغفال هذا الجانب وعدم شموله بالعرض والتحليل أثناء التدريب يعني إغفال بعد أساسي من أبعاد الهدف الرابع والمقاربة الحقوقية، ويفترض بالمدرب أن يتنبّه له.

نقطة أخرى تتطلب اهتمامًا خاصًا هي التعرف بدقة إلى الفئات المستثناة من الحق في التعليم أو التي تشملها الفجوات التعليمية الكمية أو النوعية أكثر من غيرها. على سبيل المثال الأشخاص ذوو الإعاقة هم غالبًا من أكثر الفئات حرمانًا من التعليم عمومًا أو من التعليم الدامج (حيث يتم عزلهم في مؤسسات خاصة بهم). كما ثمة مشكلة مع فئات أخرى (الفتيات الريفيات في بعض البلدان، أو البدو، أو اللاجئين، أو فاقدي الأوراق الثبوتية...الخ)، ومن الضروري أن يلتفت المدرب إلى هذه الفئات، وأن يحاول مع المشاركين التعرف إلى الفئات الأكثر تهميشًا في مجال التعليم، والتركيز على هذه الفئات أثناء اقتراح السياسات.

في هذا السياق، يمكن للمدرب أن يذكر أمثلة تدعم هذه المقاربة مأخوذة من واقع البلدان العربية (أو البلدان المعنية المشاركة في التدريب) وتشجيع المشاركين على تقديم أمثلة أخرى استنادًا إلى تجاربهم ومعارفهم

مراجعة المقاصد

مع التذكير بأهمية المقاربة المندمجة والنظر إلى كل هدف بشكل كلي بكامل عناصره وترابطاته، يلخص الجدول التالي العناصر الأكثر أهمية في مراجعة مقاصد الهدف الرابع:

الجدول 4: العناصر الأكثر أهمية في مراجعة مقاصد الهدف الرابع

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع	
4-1 ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030	العناصر المتضمَّنة في هذا المقصد متعددة، فهو يجب أن يشمل الجميع (بنات وبنين) من دون أي استثناء من أي نوع آخر، وأن يغطي المرحلتين الابتدائية والثانوية (وضمنًا مرحلة الروضة إذا ما تم عطفه على المقصد التالي)، وأن يكون هذا التعليم مجانيًّا، ومنصفًا (لا يميز بين شخص وآخر) وبنوعية جيدة. كما أن المقصد يشدد على أن يترجم كل ذلك في النتائج العملية الملائمة والفعالة التي يحققها التعليم. إن الإخلال بأي عنصر من هذه العناصر يعني الإخلال بتحقيق المقصد نفسه. ولا يصح هنا أن نعتبر التساوي في الالتحاق بمثابة تحقيق للمقصد برمّته بمعزل عن نوعية التعليم ومدى تجسيد ذلك في الحياة العملية.
4-2 ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030	هذا المقصد مشابه للمقصد السابق، إنما ينطبق على مرحلة الطفولة المبكرة و"التعليم" ما قبل الابتدائي. وهذه المرحلة (الروضة) تعتبر أساسية من النماء المعرفي والنفسي للطفل، وهي تؤهله للدخول في التعليم الابتدائي، ولها تأثير حاسم على مستواه الإدراكي وقدرته على الإنجاز في المراحل اللاحقة. الفكرة هنا هي أن مرحلة الطفولة المبكرة والروضة أساسية، وهي كانت غير ملحوظة في الصيغ السابقة للهدف الخاص بالتعليم، وغالبًا ما تكون نسب الالتحاق بالروضة متدنية بمقدار الثلث أو النصف (وأحيانًا أكثر) عن الالتحاق بالتعليم الابتدائي.
4-3 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030	هذا المقصد هو توسيع أفقي وعمودي للمقصد الأول، إذ يشير أيضًا بالتسمية إلى التعليم المهني والتقني والتعليم العالي، على أن يتوفر ذلك للجميع، نساءً ورجالًا، وبالنوعية عينها. المقاصد الثلاثة الأول والثاني والثالث تتعلق كلها بالبعد الفرعي نفسه، مع اختلاف المراحل وأنواع التعليم.
4-4 الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030	المقصد يتعلق بالمهارات الخاصة بالتأهيل لسوق العمل. هو أحد وظائف النظام التعليمي. يتضمن المقصد إشارة إلى الوظائف اللائقة (وهذه نقطة هامة)، والأعمال الحرة. ما يجب التنبّه له بالنسبة إلى هذا المقصد هو عدم فهمه على أنه محصور بالتعليم/التدريب التقني/المهني، بل يجب النظر إليه باعتبار أن وظيفة النظام التعليمي أيضًا هي توفير المهارات من كل نوع للجميع، بما في ذلك ما يؤهل لدخول سوق العمل. أما نقطة الفصل بين المسارات الأكاديمية والتقنية/المهنية فهي مسألة أخرى تتعلق بالنظرة إلى إصلاح التعليم سيجري تناولها لاحقًا.

4-5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030	هذا المقصد عن المساواة في التعليم. ذكر المقصد التفاوت بين الجنسين، والتكافؤ في الفرص لجميع الفئات في كل المستويات، مع تخصيص الأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والأطفال في أوضاع هشة. يجب إيلاء عناية خاصة للتعليم الدامج للأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك للقيام بجهد وطني لتحديد الفئات المحرومة من هذا الحق بشكل عياني في كل بلد، والتأكد من احترام حقوقهم بالحصول على تعليم جيد في كل المستويات.
4-6 ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030	المقصد عن محو الأمية، ويشمل الجميع من كل الأعمار. المقصد يشير إلى القراءة والكتابة والحساب، أو ما يعتبر الأمية الوظيفية (لا الأمية القرائية فقط)، وهذه يمكن تحديدها بشكل مرن حسب الخصائص الوطنية ضمن المبادئ العامة للحق في التعليم.
4-7 ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك جملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030	هذا المقصد يتعلق بالمناهج وأساليب التدريس. فهو يشمل المعارف والمهارات (التي تكتسب أيضًا بالممارسة أثناء التعليم). ويحدد المقصد المحاور الرئيسية للمضامين والقيم المرغوب بها: التنمية المستدامة واحترام البيئة، حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين، ثقافة السلام، المواطنة العالمية، التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة. هذا المقصد يقع في صلب الوظيفة الثقافية للتعليم ودوره في التحول القيمي وتغيير السلوكيات. كما أنه يشير إلى وجهة محددة بوضوح لإصلاح المناهج وأساليب التدريس والمناخ المدرسي والجامعي. هذا المقصد هام جدًا من أجل إعادة الاعتبار إلى الوظيفة المجتمعية التحويلية للتعليم.
4-أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع	هذا أول مقاصد الوسائل/السياسات. يتطلب ضمان الحق في التعليم، وتوفر مرافق تعليمية بالكمية والنوعية الكافية من أجل استيعاب التلامذة والطلاب، وتوفير شروط التعليم الملائمة وتحقيق النتائج المرجوة. هذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى الدول النامية، ولاسيما الدول الأقل نموًّا، حيث إن عدم توفر العدد الكافي من المدارس والصفوف هو أحد الأسباب الأكثر أهمية في تدني الالتحاق بشكل عام أو في بعض الأوساط والمناطق. إلا أن المقصد يطال أيضًا الدول الأخرى وخياراتها بمقدار ما لا تتوفر العناصر الأخرى التي يشير إليها: مثلًا أن تكون المؤسسات التعليمية مراعية للفروق بين الجنسين، وهو يعني ضمنًا أن تكون مختلطة؛ وأن تكون دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وأن تكون بيئة المدرسة آمنة وخالية من العنف...الخ. في كل بلد يجب تحديد نوع المشاكل المادية التجهيزية والمتعلقة بخيارات السياسات في التعليم، وأن توضع الأهداف المحددة الضرورية والسياسات الملائمة لبلوغها.

4-ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة الأقل نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2030	هذا المقصد عالمي، وهو يتعلق بمسؤولية الدول المتقدمة في توفير المنح الدراسية بالأعداد الكافية للاستجابة لحاجات الدول الأقل نموًّا في مجال التعليم. وقد حدد الأفق الزمني لتحقيق هذا الهدف بعام 2020، أي يفترض أن يكون محققًا. نقطة أخرى، الهدف يذكر على وجه التحديد اختصاصات معينة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبرامج الهندسة والعلوم، وهذه هامة جدًا وثمة نقص فادح فيها في البلدان النامية والأقل نموًّا. مع ذلك فإنها تحمل انتقاصًا من أهمية الاختصاصات الأخرى مثل علوم الاجتماع والاقتصاد والفنون وغير ذلك من العلوم الإنسانية التي تحتاج إليها الدول النامية بالقدر نفسه، وأحيانًا أكثر. ومع كون هذا الهدف عالميًّا، إلا أنه لا يعفي الحكومات الوطنية من اتخاذ إجراءات من أجل ضمان وصول الأكثر فقرًا في بلدانها إلى هذه الاختصاصات وغيرها.
4-ج الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030	هذا المقصد أيضًا له طابع دولي وهو أن تتضمن مساعدات التنمية زيادة عدد المعلمين المؤهلين وتطوير مؤهلاتهم. إلا أنه في الوقت عينه هناك حاجة كبيرة في عدد غير قليل من الدول يجب الاستجابة لها من خلال السياسات الوطنية أيضًا. وهو ما يطرح أكثر من مسألة: أولها، تغيير النظرة الدونية إلى مهنة التعليم، وترجمة ذلك في تحسين رواتب ومستوى معيشتهم. وثانيها، من خلال السياسات الوطنية لزيادة مؤهلاتهم بما يتناسب مع نظريات التنمية الحديثة ومتطلبات التعليم في ظل العولمة والتطور التكنولوجي، وخصائص البلد المعني في آن.

للمدرب

التمعن في هذا التحليل والقيام بتحليل شخصي للمقاصد (والمؤشرات على ما سيأتي لاحقًا)، أمر ضروري للتمكن من المعرفة النقدية العميقة للهدف بشكل كلي. وهو ما يجب أن ينطبق على كل الأهداف. وللمدرب أن يقرر الشكل المناسب لعرض ذلك على المشاركين في التدريب، ومستوى التعمق والتفصيل المناسبين لهدف التدريب، وإطلاع المشاركين على اهتماماتهم واحتياجاتهم. ويمكن في هذا الصدد أن يقتصر الأمر على تقديم مثل أو نموذج عن مقصد أو أكثر (حسب مجال الاهتمام الرئيسي للمشاركين)، أو التوسع إلى عرض كل المقاصد (يصح ذلك في حال كان المشاركون من الأشخاص المعنيين بالتخطيط الوطني مثلًا). كما يمكنه أن يقوم بذلك في شكل عصف ذهني أو تمرين عمل مجموعات.

3. مؤشرات الهدف الرابع

للمدرب

أن يستعين بالتقديم الذي سبق عرضه في الهدف الأول عن المبادئ العامة، ثم ينتقل إلى عرض مؤشرات الهدف الثالث.

الهدف الرابع مع مقاصده والمؤشرات

يعرض الجدول التالي مقاصد الهدف الرابع والمؤشرات المقترحة لقياسها، مع ملاحظات تفصيلية على المؤشرات. وقد قمنا باختصار جزئي للمقاصد لاسيما أنها وردت في صيغتها الكاملة في أكثر من مكان.

الجدول 5: مقاصد الهدف الرابع والمؤشرات المقترحة لقياسها

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع		
4-1 ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة...	4-1-1 نسبة الأطفال والشباب: (أ) في الصف الثاني/ الثالث؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في '1' القراءة، '2' الرياضيات، بحسب الجنس 4-1-2 معدل إكمال مراحل التعليم الابتدائي، والأساسي، والثانوي.	يقيس هذا المؤشر نوعية التعليم من خلال قياس نسبة العلامات المطلوبة في القياسات الدولية للقراءة والرياضيات في السنوات الدراسية المحددة في المؤشر. يعطي هذا المؤشر فكرة عن مستوى المعارف المقارن بين الدول. المؤشر نوعي أساسًا، والتعبير عنه كمي بمعنى نسبة التلامذة الذين يحصّلون المستوى المطلوب. المؤشر جزئي ولا يغطي مجمل عناصر المقصد. مؤشر كمي يقيس نسبة التلامذة الذين يكملون التعليم الابتدائي والأساسي (المتوسط) والثانوي من أصل إجمالي الذين التحقوا في بداية المرحلة. يقيس هذا المؤشر الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، ونسبة التسرب من التعليم في كل مرحلة من المراحل. وهذا المؤشر أكثر أهمية من مؤشر الالتحاق البسيط. المؤشران المقترحان لا يقيسان مجانية التعليم، وهو ما يمكن قياسه بشكل نوعي من خلال التحقق من السياسات ومن النظام التعليمي، والتثبّت من صحة النتائج من خلال وسائل قياس أخرى (من ضمنها المسوحات) ومقاطعة المعلومات.

4-2 ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي...	4-2-1 نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يسيرون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلُّم والرفاه النفسي، بحسب الجنس 4-2-2 معدل المشاركة في التعلُّيم المنظَّم (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، بحسب الجنس	المؤشر هنا هو عبارة عن دليل مركب من 20 عنصرًا/بيانًا بويحسبه اليونيسف. وهو يقيس وضع الطفل في ثلاثة مجالات: الصحة والتعلُّم والحالة النفسية. ويجب على الطفل بين 24 و59 شهرًا مقسمة إلى فئات عمرية فرعية، أن يستوفي عددًا معينًا من هذه العناصر (بين 7 و15 حسب الفئة العمرية الفرعية). المؤشر هو دليل إذن، وهو صعب الحساب وطنيًّا، ودلالته ملتبسة بسبب تعدد مكوناته. المؤشر كمي ويقيس نسبة الالتحاق بصف الروضة الذي يسبق مباشرة الصف الأول الابتدائي. غالبًا ما يكون "التعليم" ما قبل الابتدائي سنتين، والمؤشر يقيس السنة الأخيرة في المرحلة. وهذا مؤشر هام لأن الالتحاق بالروضة له تأثير هام نسبيًّا على مستوى الإنجاز في التعليم الابتدائي. وهو صالح في معظم الدول ذات مستوى التنمية المتوسط وما دون.
4-3 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي...	هذا المؤشر يشمل فئتين عمريتين هما الشباب (15-24 سنة) والبالغون في سن العمل (25-64)، كما أنه يشمل الالتحاق بالمدارس وبأشكال من التعليم غير النظامي والتدريب. هو أكثر من مؤشر واحد، ومصدر البيانات في هذه الحالة هو المسوحات السكانية و/أو البيانات الإدارية. دقة البيانات وتوفرها في فترات زمنية متقاربة محدودان. وفائدة المؤشر كما هو مقترح بشكل مجمّع محدودة أيضًا.	4-3-1 معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً الماضية، بحسب الجنسلا يقيس المقصد بشكل مناسب كما يتضح من الاختلاف بين مضمون المقصد (التكافؤ بين الجنسين في التعليم المهني والجامعي الجيد والميسور) وما يعبر عنه المؤشر.

4-4 الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة ...	4-4-1 نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة	مؤشر مركب أيضًا. ثمة جدول من 11 مهارة تتعلق كلها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الحاسوب) تتراوح بين نسخ ملف، أو إرسال بريد إلكتروني، أو القيام بعمليات حسابية بسيطة، وصولًا إلى البرمجة. ويقيس المؤشر المركب هذا نسبة من استخدموا هذه المهارات خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. ملاحظتان رئيسيتان على هذا المقصد والمؤشر، الأولى هي انحيازه لصالح نوع محدد من التكنولوجيا (على أهميتها) وهي ذات دلالة محدودة من منظور التنمية. الملاحظة الثانية هي صعوبة القياس في الدول النامية وعدم ملاءمته مع الأولويات الوطنية في هذه البلدان.
4-5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة...	هذا ليس مؤشرًا. هو قائمة مؤشرات التعليم كلها معروضة بشكل مفصل حسب الجنس، وريف ومدينة، ومستويات الثروة، والإعاقة، والمتأثرين بالحرب والنزاع، وغيرها من الخصائص.	4-5-1 بيانات المساواة (أنثى/ذكر، وريفي/مُدُني، ومستوى الثراء من القاع إلى القمة ومؤشرات أخرى مثل حالة الإعاقة، والشعوب الأصلية، والمتضررين من النزاع متى أصبحت البيانات متوافرة) لجميع مؤشرات التعليم في هذه القائمة التي يمكن تصنيفها هذا النوع من "المؤشرات" يعبر عن الإرباك والتوسع غير المفهوم في مقاصد الأجندة والمؤشرات بما يتطلب جهدًا كبيرًا من الدول، مقابل مردود محدود، وهو لا يزيد شيئًا على حاجة البلدان التي يكون لديها نظام رصد متطور.
4-6 ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب ...	هنا مؤشران الأول لقياس الأمية القرائية، والثاني لقياس الأمية بمبادئ الحساب الأساسية. يتم تحديد المستويات وطنيًّا ضمن المعايير المحددة عالميًّا. يتم جمع هذه البيانات من خلال المسوحات السكانية وأحوال المعيشة، ولا يتوقع أن تكون دقيقة بالقدر الكافي.	4-6-1 النسبة المئوية للسكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتًا من الكفاءة في تصنيفات وظيفية تتناول (أ) الأمية، (ب) المهارات الحسابية، بحسب الجنس مسوحات الأمية تبقى هامة في البلدان النامية، لاسيما بالنسبة للفئات العمرية الكبيرة.

4-7 ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، ... بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة..	4-7-1 مدى تعميم '1' تعليم المواطنة العالمية و '2' التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الصعد في: (أ) السياسات التعليمية الوطنية، و (ب) المناهج الدراسية و (ج) تدريب المعلمين و (د) تقييم الطلاب	هذه مسائل نوعية يصعب قياسها بمؤشرات كمية. وقد يكون ثمة مبالغة في افتراض إمكانية قياس بسيط نسبيًّا من خلال مؤشر لمسائل من نوعية التنمية المستدامة، أو المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان... الخ، وأن يقاس في السياسات والمناهج وتدريب المعلمين وتقييم الطلاب.... هذه مهمة شبه مستحيلة. وتقييم مثل هذه المسائل يتطلب تحليلًا نوعيًّا من قبل أخصائيين وخبراء متعددي الاختصاصات، أكثر مما يمكن تحقيق ذلك بمؤشرات مباشرة.
4-أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع	1-أ- نسبة المدارس التي تحصل على: (أ) الطاقة الكهربائية؛ (ب) شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية؛ (ج) أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم؛ (د) هياكل أساسية وتجهيزات مكيفة للطلاب ذوي الإعاقة؛ (هـ) مياه الشرب الأساسية؛ (و) مرافق صحية أساسية غير مختلطة؛ (ز) مرافق أساسية لغسل الأيدي (وفق التعاريف الواردة في مؤشر توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)	هنا أيضًا نحن إزاء قائمة مؤشرات تتعلق بتوفر تجهيزات معينة، وتحسب نسب المدارس والمؤسسات التعليمية التي يتوفر فيها كل تجهيز. لسنا أمام مؤشر واحد بل أمام قائمة تحقق أو نظام رصد للمؤشرات التعليمية. قائمة المؤشرات هذه تقتصر على الجوانب المادية والتجهيزية، وهي لا تشمل مسألة البيئة الآمنة والخلو من العنف، وهذه من المسائل الهامة جدًا في بلداننا.
4-ب الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموًّا ... للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2030	1-ب- حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح بحسب القطاع ونوع الدراسة	المؤشر يتعلق بالمقصد بشكل مباشر. إلا أنه مؤشر مدخلات (حجم المساعدة الإنمائية المخصصة للمنح التعليمية). المؤشر غير كاف لأنه لا يوضح التناسب بين المساعدات المقدمة والحاجة الفعلية.
4-ج الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا ...	1-ج- نسبة المعلمين في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛ (ب) التعليم الابتدائي؛ (ج) التعليم الإعدادي؛ (د) التعليم الثانوي للذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظَّم للمعلمين (مثل التدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين	هو مؤشر مخرجات، ويستخدم لقياس فعالية السياسات التي يعبر عنها المقصد (أي زيادة عدد المعلمين المؤهلين بما في ذلك من خلال التعاون الدولي). إلا أن المؤشر لا يقيس مباشرة ملاءمة السياسات ولا فعالية التعاون الدولي مباشرة (مثلا المؤشر 4 ب 1 يقيس فعالية المساعدة الإنمائية بالنسبة للمنح الدراسية المقدمة من الخارج، وكان بالإمكان إضافة مؤشر مباشر من هذا النوع يتعلق بنسبة وتطور المساعدة الإنمائية لتطوير الكادر البشري في مجال التعليم).

العدد البسيط لمؤشرات الهدف الرابع هو أحد عشر مؤشرًا، إلا أن بعض هذه المؤشرات هي نفسها أدلة مركبة من عدد أكبر من المؤشرات/المتغيرات، كما أن الهدف يتطلب أن تعرض المؤشرات بشكل مفصل حسب الجنس أو العمر أو المنطقة الجغرافية والإعاقة والانتماءات الإثنية...الخ، ما يحيل مباشرة على ضرورة وجود نظام رصد متكامل للمؤشرات التربوية، وهذا أمر متوفر عموماً في معظم الدول على نحو أفضل مما هو متوفر بالنسبة إلى المجالات الأخرى. إلا أن ذلك يطرح إشكالية محددة هي هل أن مؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة يفترض أن تشمل مجمل مؤشرات الرصد التربوي في بلد معين؟

الجواب بالإيجاب عن هذا السؤال ليس عمليًّا من الناحية الواقعية. لذلك فإن التعامل مع المؤشرات يفترض أن يكون «ذكيًّا» smart بمعنى أن يكون لصانعي السياسات والمخططين دور أساسي في تحديد الأهداف الوطنية والأولويات بدرجة متقدمة من الدقة، وأن يصار استنادًا إلى ذلك اختيار المؤشرات الدولية الأكثر ملاءمة من القائمة الكاملة لمؤشرات الهدف الرابع، ومستوى التفصيل المتناسب مع الخصائص الوطنية، وأن يضاف إليها بعد ذلك أي مؤشرات أخرى تعبر عن المشكلات والفجوات الأكثر أهمية في الوضع التربوي في البلاد، والمؤشرات التي تعبر على النحو الأمثل عن الوسائل الواقعية لتحقيق الأهداف.

للمدرب

هذا النوع من المقاربة لاعتماد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة يمكن اعتماده بالنسبة إلى كل الأهداف في سياق مسار التكييف الوطني. والمثال الذي يرد هنا عن التعليم، هو لكون الموضوع ومؤشراته أقرب إلى المعرفة العامة للناس والمشاركين من غيره من الأهداف أو المسائل. لذلك يمكن للمدرب أن يطور تمرينًا تطبيقيًّا عن اختيار المؤشرات الخاصة بالهدف الرابع في البلدان المشاركة في التدريب ينفذه المتدربون.

4. التعليم والحقوق

الحق في التعليم

وفقًا للمعايير الدولية، فإن الحق في التعليم:

- هو حق شامل، اقتصادي واجتماعي وثقافي؛ كما أنه حق مدني وسياسيّ. على سبيل المثال، كثيرًا ما يكون من الأصعب على الأفراد الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة أن يجدوا عملاً، أو أن يشاركوا في نشاط سياسي أو أن يمارسوا حريتهم في التعبير. هو إذاً أداة من أجل تعزيز التنمية والعدالة الاجتماعية.

- هو حق تمكيني، فهو الأداة الرئيسية التي يمكن بها للكبار والأطفال المهمَّشين اقتصادياً واجتماعيًّا أن ينهضوا بأنفسهم من الفقر، وأن يعززوا قدرتهم على المشاركة في تقرير مصيرهم الشخصي ومسار تطور مجتمعاتهم. وللتعليم دور حيوي في تمكين المرأة، وحماية الأطفال من العمل الاستغلالي والذي ينطوي على مخاطر، وكذلك من الاستغلال الجنسي. وهو يساعد في الحد من الانتهاكات. إن انعدام فرص التعليم للأطفال، كثيرًا ما يزيد من تعرضهم لشتى أشكال انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى. على سبيل المثال، فإن الأطفال، الذين يعيشون حياة غير صحية في فقر مدقع، يكونون معرضين لعمل السخرة وغيره من أشكال الاستغلال. وفضلاً عن ذلك، هناك علاقة مباشرة مثلًا بين مستويات الالتحاق بالمدارس الابتدائية بالنسبة للبنات وانخفاض حالات زواج الأطفال. باختصار، إن الحق في التعليم يحد من انتهاكات حقوق الإنسان، وهي بدورها تحد من هذا الحق.

- يقتضي الوفاء بإعمال الحق في التعليم بمعزل عن أشكال الحكم أو النظم الاقتصادية. والشرط الوحيد هو أن يكون الحكم ديمقراطيًّا، وأن يتم احترام حقوق الإنسان كافة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى توفر الموارد، وحتى عندما يثبت أن الموارد المتاحة غير كافية، تظل الدولة ملزمة بالسعي لضمان التمتع بالحق في التعليم على أوسع نطاق ممكن.

- ويفترض الالتزام بالمبادئ الثلاثة الآتية من قبل جميع الحكومات والجهات المسؤولة عن إعمال الحق في التعليم:

- الإلزامية: لا يحق للآباء أو الأوصياء أو الدولة النظر إلى القرار المتعلق بإتاحة التعليم الابتدائي للطفل، كما لو أنه قرار اختياري، وعليهم واجب الالتزام به. ويمكن للدولة المعينة أن تضع حدًّا أعلى للتعليم الإلزامي يتناسب مع مستوى تطورها، إلا أنه لا يحق لها أن تلغي هذا الحق أو تتجاهله أو تضع عتبات أدنى للتعليم الإلزامي من المستوى الابتدائي.

- المجانية: إن طبيعة هذا المطلب لا يشوبها لُبس. إن فرض رسوم من جانب الحكومة أو السلطات المحلية أو المدرسة، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة الأخرى، تشكل عوامل مثبطة وحائلاً دون التمتع بالحق.

- الإعمال التدريجي: يجب توجيه خطة العمل نحو تأمين الإعمال التدريجي للحق في التعليم، لاسيما في ما يتجاوز الحدود الدنيا الموضوعة عالميًّا. ولا يجب استخدام الإعمال التدريجي للتهرب من المسؤوليات العامة أو الخاصة أو حرف الممارسات عن المسار الحقوقي.

الحق في التعليم في النصوص الدولية والإقليمية

في السنوات الأخيرة، اعتمدت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان من جميع أنحاء العالم في العام 2019 بمبادئ أبيدجان بشأن الحق في التعليم بعد ثلاث سنوات من المشاورات والتفكير والصياغة. وتسعى مبادئ أبيدجان إلى تعزيز الجهود المبذولة لضمان حماية حق كل فرد في التعليم في سياق المشاركة المتزايدة وغير المنظمة للجهات الخاصة في التعليم. «تقوم مبادئ أبيدجان بجمع الالتزامات القانونية للدول في وثيقة واحدة والتأكيد عليها، كما تم تطويرها للاستجابة للتأثيرات الضارة والواضحة التي غالباً ما تكون ناتجة عن التسويق التجاري للتعليم».

وقد ورد النص على الحق في التعليم في عدد من الوثائق والاتفاقيات الدولية أهمها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اعتمدت ودخلت حيّز النفاذ في العام 1969؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 12؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 18؛
- اتفاقية حقوق الطفل، المادتان 28 و29؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 10؛
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- اتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛
- اتفاقية اليونيسكو للقضاء على التمييز في التعليم؛
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة 17؛
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان المادة 41.

الإطار 3: المادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل والمادة 24 من اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة

اتفاقية حقوق الطفل، المادة 29:

توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجهًا نحو:

(أ) تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها،

(ب) تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة،

(ج) تنمية احترام الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته،

(د) إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين،

(هـ) تنمية احترام البيئة الطبيعية.

اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة المادة 24:

1. تسلّم الدول الأطراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم. ولإعمال هذا الحق دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص، تكفل الدول الأطراف نظامًا تعليميًّا جامعًا على جميع المستويات وتعلمًا مدى الحياة ...

2. تحرص الدول الأطراف في إعمالها هذا الحق على كفالة ما يأتي:

(أ) عدم استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من النظام التعليمي العام على أساس الإعاقة، وعدم استبعاد الأطفال ذوي الإعاقة من التعليم الابتدائي أو الثانوي المجاني والإلزامي على أساس الإعاقة؛ ....

(هـ) توفير تدابير دعم فردية فعالة في بيئات تسمح بتحقيق أقصى قدر من النمو الأكاديمي والاجتماعي، وتتفق مع هدف الإدماج الكامل.

3. تمكن الدول الأشخاص ذوي الإعاقة من تعلم مهارات حياتية ومهارات في مجال التنمية الاجتماعية لتيسير مشاركتهم الكاملة في التعليم على قدم المساواة مع آخرين بوصفهم أعضاء في المجتمع.

سمات التعليم من منظور الحقوق

المقاربة الحقوقية تعتبر التعليم منفعة عامة؛ لذلك هي تقف موقفًا متحفظًا (يميل إلى الرفض) لخصخصة التعليم، لأنها تعيد تصنيف التعليم من كونه منفعة عامة أو مجتمعية تقوم على مبدأين هما الديمقراطية وتكافؤ الفرص، إلى منفعة فردية.

كما تكرس المعايير الدولية مبدأي المساواة وعدم التمييز في التعليم. وفي عام 1960، اعتمدت اليونسكو اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم التي أقرت بالدور المحوري الذي يضطلع به التعليم في ضمان تكافؤ الفرص لأعضاء المجموعات العرقية والوطنية أو الإثنية كافة. وعرّفته بأنه عبارة عن « أي تمييز، أو استبعاد، أو حصر أو تفضيل على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الحالة الاقتصادية أو المولد». وإن أبرز الفئات والأشخاص المعرضين للإقصاء والتمييز هم: النساء والفتيات، الأشخاص ذوو الإعاقة، الأقليات الثقافية والإثنية واللغوية، مجتمعات الشعوب الأصلية، سكان الريف، اللاجئون\ات، المهاجرون\ات، الأشخاص المشردون داخليًّا، البدو والغجر والجماعات الرحالة، عديمو الجنسية...الخ.

وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، إن حظر التمييز هو تدبير فوري. فلا يخضع حظر التمييز لتنفيذ تدريجي، ولا لتوافر الموارد، بل ينطبق كلياً وفوراً على كل جوانب التعليم، ويشمل كل أسس التمييز المحظورة دولياً. في السياق عينه، أشارت المعايير الدولية إلى مبادئ أخرى، منها:

- مبدأ الإنصاف: لا يجب أن يكتفي بتحقيق المساواة بين الجميع في الالتحاق بالتعليم، بل أن يكفل لفرادى المتعلمين أن يحصلوا على الدعم الذي يحتاجون إليه للنجاح كل بحسب ظروفه. وينطوي الإنصاف في التعليم على الالتزام بعدم السماح لظروف الطلاب الشخصية والاجتماعية مثل الجنس أو الأصل العرقي أو الوطني، بإعاقتهم عن تلقّي التعليم.
- مبدأ الدمج والتنوع: إذ إن التعليم الشامل يهدف إلى ضمان أن يتعلم جميع المتعلمين معًا في بيئة ترحب بهم جميعًا وتوفر لهم الدعم بغض النظر عن خلفيتهم اللغوية والثقافية أو قدراتهم البدنية والعقلية، لاسيما الأشخاص ذوي الإعاقة. يعالج التعليم الشامل للجميع التمييز والتحيّز، ويُعلّم التسامح وتقدير التنوع، ويتطلّب الإدماج اعتماد نهج قائم على المشاركة.

المقرر الخاص وهيئات المعاهدات

اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين القرار 1998/33 المؤرخ 17 نيسان / أبريل 1998، الذي قررت فيه تعيين مقرر خاص لمدة ثلاث سنوات تركز ولايته على الحق في التعليم. ومهامه وأساليب عمله مشابهة لمهام وأساليب باقي المقررين الخاصين.

زار المقرر الخاص المعني بالتعليم عددًا من دول المنطقة بينها الجزائر عام 2015. يبين التقرير الخاص بالبعثة جهود الدولة لإعمال الحق في التعليم لناحية تحقيق التكافؤ بين الجنسين وتوفير الهياكل الأساسية الخاصة بالتعليم، فضلًا عن استعراضه للتحديات التي تواجهها في هذا السبيل لناحية ارتفاع نسب التسرب، اكتظاظ الصفوف، ضعف تكافؤ فرص ذوي الإعاقة في الحصول على التعليم وغيرها من المشكلات. أيضًا، تناول التقرير عددًا من التوصيات التي من شأنها حثّ الدولة على إعمال الحق في التعليم من بينها:

- اعتماد معايير الجودة لنظام التعليم ككل،
- وضع نظام وطني لتقييم ورصد المهارات المكتسبة بالفعل من قبل الطلاب،
- تحسين اختيار المعلمين وتدريبهم،
- تطوير الميزانية التي ستخصص للتعليم،
- جمع ومعالجة بيانات أكثر تقدمًا وموثوقية من أجل تمكين الرصد والتقييم المناسبين للنظام التعليمي،
- التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجعل الحق في التعليم قابلاً للإنفاذ في النظام القانوني المحلي،
- إدماج التدريب المهني في التعليم العام وتعزيز القيمة الخاصة بالتعليم والتدريب المهني من خلال حملات التوعية،
- اتخاذ تدابير اجتماعية وتعليمية للحفاظ على جميع الأطفال حتى سن 16 عامًا في المدرسة،
- تخصيص المزيد من الموارد البشرية والمالية من أجل وقف التدهور في تدريس الأمازيغية، بوصفها لغة وطنية.

هذا وقد سبق للمقرر الخاص زيارة تونس في العام 2012 والمغرب في العام 2008.

اضافة إلى المقرر الخاص، تهتم هيئات المعاهدات بقضايا الحق في التعليم، سواء من خلال قائمة المسائل، أو من خلال الملاحظات الختامية التي توجهها إلى الدول في معرض تقديم التقارير الدورية أو من خلال التعليقات العامة.

ومن الأمثلة على الملاحظات الختامية:

- مواصلة الاستثمار في تحسين نوعية التعليم في المدارس الحكومية من أجل منع التمييز على أساس الوضع الاجتماعي – الاقتصادي؛
- اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الأطفال، لا سيما الأطفال اللاجئين، إلى ترك المدرسة أو عدم الالتحاق بها، وتوجه انتباه الدولة إلى الالتزام بضمان إمكانية الالتحاق بالتعليم ومقبوليته وتوافره وقابلية تكييفه...؛
- ضمان الحق في التعليم الإلزامي المجاني للجميع ومواصلة جهودها الرامية إلى زيادة فرص حصول الأطفال اللاجئين وملتمسي اللجوء والأطفال عديمي الجنسية على التعليم، عن طريق إزالة الحواجز التي تحول دون ذلك، ومنها عدم كفاية المرافق والتمويل؛
- تعزيز الجهود المبذولة لرفع معدلات الاستمرار في الدراسة وخفض معدلات الانقطاع المبكر عنها...؛
- اتخاذ تدابير لرفع مستوى جودة التعليم بشكل عام، ولا سيما في المدارس العامة، وزيادة عدد المعلمين المؤهلين، بمن فيهم العاملون مع الأطفال ذوي الإعاقة؛
- تحديث المناهج الدراسية؛
- توصي اللجنة الدولة الطرف بتكثيف جهودها لمراجعة المناهج الدراسية والكتب المدرسية للقضاء على التصورات النمطية لأدوار المرأة المبنية على السلطة الأبوية؛
- توصي اللجنة الدولة الطرف بأن تحسّن تدريب المدرسين في مجالات شؤون الجنسين وحقوق المرأة والمساواة.

5. نقاط خاصة

التعليم والثقافة والحق في المعرفة

تتميز مقاربة هذا الدليل بالدعوة إلى التعامل مع التعليم، بما هو شأن معرفي وثقافي، بدل النظر إليه على أنه قطاع اجتماعي. لا ينفي ذلك وجود بعد اجتماعي واقتصادي في التعليم، إلا أن ذلك ليس سمته الأساسية إذا ما أردنا أن ننظر إلى التعليم من المنظور التنموي – الحقوقي. ونذكّر في هذا الصدد بتسمية "العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" حيث للحقوق الثقافية وجودها الذاتي غير المدمج في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد خصصت المادتان 13 و14 للتعليم، والمادة 15 للحقوق الثقافية، وذكرت عددًا منها مثل حق كل فرد في أن يشارك في الحياة الثقافية، والتمتع بفوائد العلم وتطبيقاته، وحماية المبدعين والعلماء والمخترعين (انظر العهد). أضف إلى ذلك أن دليل التنمية البشرية الشائع الاستخدام على نطاق واسع يشمل ثلاثة أبعاد: الاقتصادي (الناتج المحلي للفرد) والاجتماعي – الصحي (العمر المتوقع) والمعرفي (مستوى التعليم). أضف إلى ذلك الإشارات الثابتة إلى احترام التنوع الثقافي في كل أنواع السياسات حتى أكثرها "طبيعية" (انظر مثلًا الحق في الغذاء الذي سبق التطرق إليه في الهدف الثاني للتنمية المستدامة حيث إن احترام العادات الثقافية الغذائية للشعوب والأفراد هو مكون أساسي لهذا الحق وكذلك الأمر بالنسبة للصحة أو لأي شأن آخر).

بهذا المعنى، للمدرب أن يشجع المشاركين على التفكير بهذا الترابط بين التعليم ومجمل المجال المعرفي والثقافي، لاسيما في عصرنا هذا، حيث لم تعد المدرسة المصدر الوحيد للمعرفة، ولا التعليم هو المصدر الوحيد لتكوين الثقافة والقيم. وتشترك بتكوين شخصية الفرد وثقافته (والجماعات والشعوب) أطراف ومؤسسات أخرى، نذكر منها على سبيل المثال الأسرة، والمؤسسة الدينية، والإعلام بما هو تعبير عن الفضاء الوطني والفضاء المعولم الأكثر اتساعًا. وهذه ليست وحدها، إنما هي الأكثر تأثيرًا بشكل مباشر على الأفراد، لاسيما الأطفال والمراهقين داخل مؤسسة المدرسة التي هي بدورها مساهمة في هذه العملية.

في هذا السياق يمكن التأمل في المزيج القيمي- الثقافي الذي تقدمه كل مؤسسة في بلداننا بدءًا من العائلة (يغلب الطابع التقليدي) والمؤسسة الدينية (طابع تقليدي أو أصولي) أو الإعلام (كل أنواع المؤثرات والتوجهات التقليدية والأصولية والحديثة والعلمية والخرافية ...الخ)، وكيف يتفاعل ذلك في المدرسة وفي مضمون المناهج والأساليب التربوية، وكيف تتفاعل المدرسة والمناهج مع ثلاثي الأسرة – المؤسسة الدينية – الإعلام.

إن لحظ الدور المعرفي – الثقافي للتعليم يؤدي حكمًا إلى إيلاء أهمية أكبر لإصلاح المناهج وأساليب التعليم، وربط ذلك بمسار التنمية في البلد وبنوعية المشاكل والتحديات التي يواجهها (حرب، تطرف، هويات فرعية تغلب على الانتماء الوطني، ثقافة بطريركية – ذكورية، غياب أو ضعف التفكير النقدي أو التفكير العلمي....الخ).

المدرسة وإصلاحها، أي وجهة؟

ربطًا بالنقطة السابقة تطرح مسألة الوجهة المناسبة للإصلاح التربوي والتعليمي، وثمة تياران كبيران هنا يعكسان التقابل بين تيارين كبيرين في التنمية: الأول يغلّب مبدأ المنفعة والاقتصاد على ما عداهما؛ والثاني يغلّب مبدأ التضامن والمساواة وقيم حقوق الإنسان. التوجه الأول يعبَّر عنه في التعليم في أفكار من نوع أن وظيفة التعليم هي توفير المهارات اللازمة لسوق العمل، ويركز بشكل خاص على التطوير التكنولوجي مثلًا، وعلى التدريب المهني الموجه لتلبية احتياجات السوق، ويقلل من أهمية المعرفة الأفقية والثقافة العامة والعلوم الإنسانية. في حين أن التوجه الثاني يركز على الوظيفة المجتمعية للتعليم، وعلى المناهج وأساليب التعليم التي تتيح تكوين معرفة نقدية والتدرب على المشاركة في الحياة العامة وقيم الحقوق والمواطنية، والتعلّم مدى الحياة، ورفض أي تمييز بين تعليم للنخبة وتعليم للآخرين. والمقاربة الثانية هي المقاربة التنموية – الحقوقية.

إن إصلاح المنظومة التربوية لا يمكن أن يتم باعتماد وصفات موحدة وتقنية، بل إن التعليم (ومجمل وسائل إنتاج المعرفة ونشرها والتكوين الثقافي والقيمي غير المدرسة)، يجب أن تنطلق من تذليل المشكلات الفعلية التي تواجه أنظمة التعليم في البلد المحدد، وأن تقترح الإصلاحات التي تتناسب معها.

للمدرب

أن يشجع على التعرّف إلى هذه المشكلات والتفكير في وجهة الإصلاحات الخاصة بالبلدان التي ينتمي إليها المشاركون على امتداد جلسة التدريب، ويمكنه استخدام الشريحتين التاليتين لتحفيز مثل هذا النقاش.

الشكل 5: بعض اشكاليات أنظمة التعليم في البلدان العربية

بعض مشكلات التعليم في العالم العربي

شهدت المنطقة تطورا ملحوظا خلال السنوات السابقة بالنسبة لرفع نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والاساسي، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة ابزرها:

1. التسرب المبكر من الدراسة قبل انجاز المرحلة الثانوية (واحيانا الأساسية) لاسيما في الدول الأقل نموا، وفي الأرياف وبين الفئات الفقيرة في الدول الأخرى،
2. وجود فجوة بين الجنسين لا سيما في مراحل التعليم المتقدمة وفي الاختصاصات، ونقص في تمدرس الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل دامج،
3. كلفة التعليم تشكّل عائقاً امام اكمال التعليم، لبعض الفئات من المجتمع وخاصة الفقراء،
4. مستوى التعليم منخفض في البلدان العربية بحسب المعايير العالمية، سواءً في التعليم الأساسي او في تصنيف الجامعات،
5. تفاوت محسوس في نوعية التعليم بين الأغنياء والفقراء، وبين التعليم الخاص والعام (مع تفاوتات حسب البلدان).
6. التقليل من أهمية التعلم مدى الحياة وتعليم الكبار، واختزال مضمونه الى البدئيات وعدم جاذبيته وقلة فائدته وتكيفه مع احتياجاتهم وكرامتهم واستقلاليتهم.

الشكل 6: بعض توجهات إصلاح أنظمة التعليم في البلدان العربية

عناصر اصلاح أنظمة التعليم

1. تغيير النظرة الى المناهج وادماج بعد الحقوق والمساواة بشكل عضوي فيها؛
2. تغيير أساليب التعليم الى الأساليب الناشطة التي تعزز التفكير العلمي والنقدي؛
3. إدخال بعد الاستدامة وحماية الحياة على كوكبنا في المناهج والممارسة؛
4. مراجعة النظرة التراتبية الى التخصصات في العلوم الطبيعية والإنسانية والآداب؛
5. تجاوز الفصل المضرّ بين المسارين الأكاديمي والمهني؛
6. إعادة النظر في فلسفة تنظيم المدرسة والجامعة والمؤسسات التعليمة لجعلها أكثر انفتاحا وتفاعلا مع الحياة والمجتمع بدل محاصرة الطلاب ضمن اسوار مغلقة؛
7. تطوير مقاربة جديدة لدور المدرسين والأساتذة في ظل الثورة المعرفية والتكنولوجية الحالية وابتكار صيغ جديدة متناسبة مع عالمنا المعاصر ومتطلباته؛
8. الاستجابة السريعة والملائمة للحالات الطارئة وتكييف أساليب التعليم معها، كما هو الحال مع جائحة كورونا؛
9. التفاعل الإيجابي مع فكرة التعلم مدى الحياة، ومع مسالة تعدد وسائط ومصادر المعرفة والتكامل بينها وبين التعليم المؤسسي.

ما بعد كورونا

ترك انتشار جائحة كورونا أثرًا كبيرًا على التعليم في كل الدول من دون استثناء، مع تفاوت في الأثر السلبي بين بلد وآخر. وكانت الاستجابة الفورية لانتشار الوباء هي الإقفال التام أو الجزئي وتقييد التنقل والتجمع. وقد طال ذلك المؤسسات التعليمية التي تجمع بطبيعتها بين أعداد كبيرة من الأطفال والمراهقين والشباب، بما يجعل إمكانية العدوى أكثر احتمالًا. وتمثلت الاستجابة الأكثر شيوعًا للمؤسسات التعليمية في الانتقال الكلي أو الجزئي إلى التعليم عن بعد، باعتباره بديلًا من التواجد الجسدي وبأعداد كبيرة في المؤسسة.

يطرح ذلك عددًا من الأسئلة والمشكلات:

1 التفاوت واللامساواة: يشمل ذلك التفاوت في القدرات المادية بين البلدان على التعليم عن بعد، سواء لجهة توفير الأجهزة، والبنية التحتية المؤهلة لشبكات الاتصالات وسرعة الإنترنت وكلفته...الخ. ومثل هذا التفاوت قائم بين البلدان وداخل البلد الواحد بين الفقراء والأغنياء، أو بين العاصمة والمناطق الأخرى.

2 التفاوت في الخبرة: فبعض البلدان لديها تقاليد سابقة في استخدام الوسائل الإلكترونية في الحياة اليومية، بما في ذلك التعليم، خلافًا لبلدان أخرى. كما أن قدرات الأجهزة والمؤسسات والكوادر البشرية والإدارية متفاوتة بشدة، وهذا شرط ضروري لنجاح التجربة.

3 حدود التعليم عن بعد مقارنة بالتعليم المباشر: ثمة اختلاف كبير في النظر إلى حدود التعليم عن بعد، إذ يرى البعض أنه يمثل مستقبل التعليم الحقيقي، وأنه يوسع الآفاق المعرفية بشكل غير محدود بعض النظر عن جائحة كورونا. في حين يرى آخرون أن التعليم عن بعد فتح إمكانيات معرفية كبيرة جدًّا، إلا أنها لا تحل محل التواصل المباشر بين التلاميذ – الطلاب وبينهم وبين المعلمين – الأساتذة، وأن التعليم عن بعد غير كاف لبلورة الشخصية وتعزيز الكفاءات والمهارات الاجتماعية والمواطنية والتكوين النفسي والثقافي للمتعلمين. لذلك ينظر إلى التعليم عن بعد بصفته عنصرًا مكونًا ومتفاعلًا مع العناصر الأخرى التي تتضمن حكمًا التواصل البشري المباشر.

4 استشراف مستقبلي: إن دروس الكورونا، خلافًا لمن يرى المستقبل في زوال التعليم المباشر (الذي يحتاج حكمًا إلى تغيير جذري لاسيما التعليم المؤسسي منه) لصالح التعليم عن بعد، تذهب في الاتجاه المعاكس تمامًا. فما كشفته هذه الجائحة هو أنها متولدة أصلًا من أيديولوجية المنفعة والتضحية بكل شيء على مذبح الاقتصاد والربح والتكنولوجيا...الخ، وقد تبينت هشاشة هذا النمط الثقافي والحضاري في آن. لذلك فإن ما بعد كورونا سوف يشهد صراعًا قاسيًا بين من يريد إعادة الأمور إلى ما كانت عليه رغم تراكم الفشل المدوّي على كل صعيد، وبين من يشجع في المقابل التوجهات الإنسانية والاجتماعية التضامنية والعمل من أجل عالم جديد يتجاوز مبدأ المنفعة، الساعي إلى الهمينة على ما عداه. لذلك فإن التصور البديل والأكثر واقعية لمستقبل التعليم هو في المزج السليم والمتوازن بين قنوات التعلّم المباشرة والتعلّم عن بعد، وفي التركيز مجددًا على الدور التحويلي للتعليم في بناء العالم الجديد البديل وقيمه البديلة، وأيضًا في الانتقال من المدن العظيمة والأبنية الضخمة والمؤسسات التعليمية الكبيرة إلى ما هو أكثر تواضعًا وإنسانية وتآلفًا مع الطبيعة والإنسانية. لذلك فإن النموذج المستقبلي الأمثل لمؤسسات التعليم ربما كان العودة إلى مدرسة الحي أو القرية – البلدة ذات الحجم المتناسب مع محيطها، والمندمجة معه والأكثر إنسانية، لا التحول إلى المتعلم المنعزل أمام شاشة الحاسوب.

للمدرب

أن يشجع على مناقشة عامة لآثار كورونا في البلدان المعنية في صيغة عصف ذهني، وأن يطرح أسئلة مستوحاة من النقاط السابقة وغيرها على المشاركين. صيغة العصف الذهني هي الأكثر ملاءمة هنا، لأن هذه المسائل غير ناضجة بعد، وسوف يكون من الصعوبة تقديم اقتراحات ملموسة في ما يتعلق بها.

6. التمارين

للمدرب

لا يحل هذا الدليل محل الاجتهاد الشخصي للمدرب في اختيار أو تصميم ما هو مناسب من مضامين وتمارين مناسبة للتدريب الذي يقوم به. لذلك يتجنب الدليل تحديد قائمة محددة بشكل صارم ونهائي للتمارين المحتملة، ويشجع المدربين والمدربات على القيام بمجهود شخصي على هذا الصعيد، يمكن أن يتضمن دمج عناصر من أكثر تمرين مقترح، أو إضافة عناصر أخرى إلى التمارين متناسبة مع سير التدريب نفسه وحاجات واهتمامات المشاركين، ومستوى تفاعلهم، والمهام التي يقومون بها في عملهم.

التعليم الجيد والتعلُّم مدى الحياة: هدف التنمية المستدامة الرابع

التمرين الأول – أساسي، مجموعات عمل

تكييف الهدف الرابع وطنيًّا

للمدرب

يهدف هذا التمرين إلى تعميق الفهم النقدي للهدف الرابع من خلال الطلب إلى المشاركين الموزعين على مجموعات عمل، أن ينتجوا صيغة وطنية للهدف الرابع متناسبة مع وضع بلدهم. ويستخدم المدرب لهذا الغرض العرض المفصل للمقاصد، وتوزيعها على الأبعاد الفرعية المكونة للهدف. ويمكن اتباع هذا التمرين بتمرين ثانٍ يطال السياسات المناسبة، وثالث يطال المؤشرات للمشاركين في مستوى أكثر تقدمًا.

التمرين

1 يعرض المدرب على المجموعة كاملة الشرائح التي تتضمن جدول مقاصد النتائج، والشكل البياني الذي يتضمن المقاصد مع الأبعاد الفرعية، ويذكّر بمضمونها بشكل سريع، ويطلب منهم العودة إلى النص الكامل كلما احتاج الأمر.

الشكل 7: المقاصد مع الأبعاد الفرعية للهدف الرابع

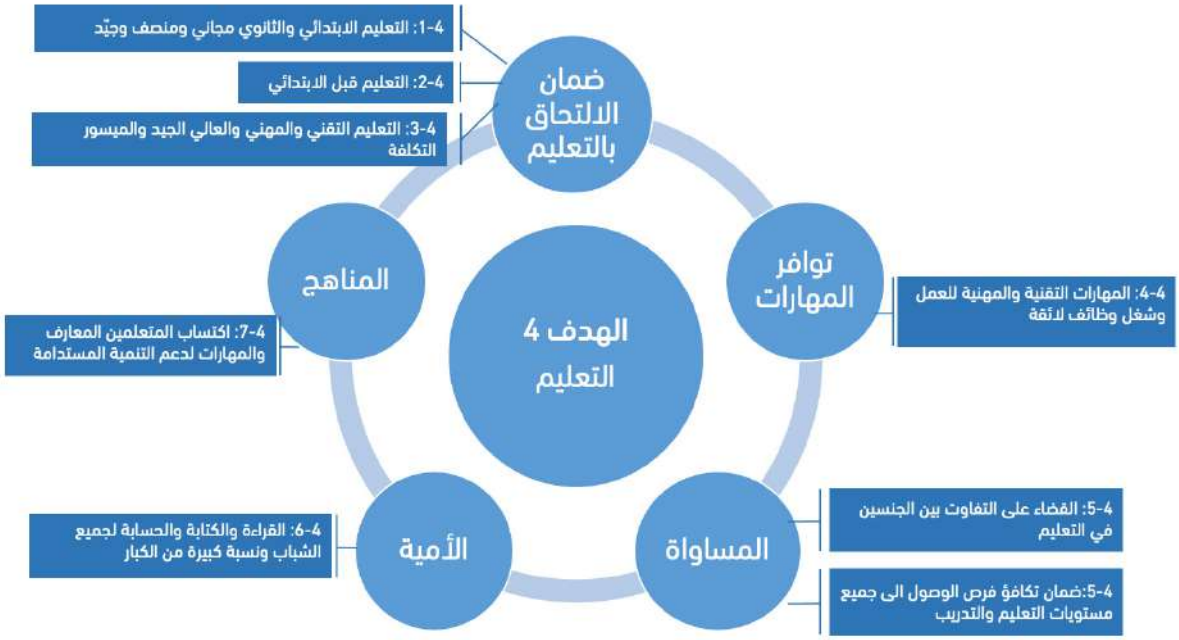

- يوزع المدرب المشاركين على مجموعات حسب البلدان ويطلب منهم تنفيذ التمرين مع تزويدهم بالأسئلة المساعدة. التمرين يقتصر على المراحل التعليمية الممتدة من الروضة حتى نهاية المرحلة الثانوية ولا يشمل المستوى الجامعي.

3 - الأسئلة المساعدة والخطوات:

أولاً: نظّم جدولًا بالأبعاد الفرعية الرئيسية لأهداف نظام التعليم في بلدك انطلاقًا من الأبعاد التالية، وأضف إليها أي أبعاد أو مسائل ذات صلاحية حسب رأي المجموعة. الأبعاد المقترحة المستوحاة من الهدف الرابع هي الآتية:

أ- الالتحاق بالتعليم في مختلف المراحل؛

ب- نوعية التعليم؛ التفاوت وعدم المساواة في التعليم؛

ت- المهارات والتأهيل للعمل؛

ث- المناهج وأساليب التدريس؛

ج- القيم والتأهيل المواطني والمجتمعي؛

ح- الأمية القرائية والوظيفية؛

خ- التعلُّم مدى الحياة (لاسيما للكبار)؛

د- أضِف أي أبعاد أخرى هامة في بلدك.

- ثانيًا: حاول أن تضع كل مقصد من مقاصد الهدف الرابع مقابل أحد هذه الأبعاد.
- ثالثًا: قيّم مدى ملاءمة كل مقصد لوضع بلدك ومدى استجابته للأولويات الوطنية.
- رابعًا: كيِّف المقصد أو اكتب مقصدًا جديدًا متناسبًا مع وضع بلدك.
- خامسًا: أعِد كتابة مقاصد الهدف الرابع الخاصة ببلدك (اقتصِر فقط على ما هو مناسب، واهمِل ما ليس أساسيًّا بالنسبة إلى وضع بلدك).

النموذج 1: مقاصد الهدف الرابع وأبعاده

البعد الفرعي	المقصد كما هو في الهدف الرابع	مدى الملاءمة والأولوية وطنيًّا	المقترح الوطني البديل أو تأكيد ملاءمة المقصد العالمي
الالتحاق			
النوعية			
التفاوت			
مهارات العمل			
مناهج وطرق التدريس			
القيم والسلوكيات			
الأمية			
التعلُّم مدى الحياة			
أخرى....			
أخرى....			

- تعرض كل مجموعة نتائج عملها.

التعليم الجيد والتعلُّم مدى الحياة: هدف التنمية المستدامة الرابع

التمرين الثاني – أساسي/متقدم، مجموعات عمل

تكييف الهدف الرابع وطنيًّا - السياسات

التمرين

1 يعرض المدرب على المجموعة كاملة الشرائح التي تتضمن جدول مقاصد الوسائل/السياسات، والشكل البياني الذي يتضمنها، ويذكّر بمضمونها بشكل سريع، ويطلب منهم العودة إلى النص الكامل كلما احتاج الأمر.

النموذج 1: مقاصد الهدف الرابع وأبعاده

الهدف الرابع: مقاصد الوسائل/السياسات	
4- أ	بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع.
4 – ب	الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعملية في البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2030.
4 – ج	الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.

- يوزع المدرب المشاركين على مجموعات حسب البلدان نفسها كما في التمرين الأول، ويطلب منهم تنفيذ التمرين مع تزويدهم بالأسئلة المساعدة. التمرين يشمل كل المستويات بما في ذلك المستوى الجامعي.

3 - الأسئلة المساعدة والخطوات:

انطلاقًا من نص المقاصد والشروحات والنقد الذي ورد في النص التدريبي، يطلب إلى المجموعة التفكير في وضع البلد الذي ينتمي إليه أعضاء المجموعة والسعي للإجابة عن الأسئلة والنقاط الآتية:

- هل تتوفر في بلدك المباني المدرسية والتجهيزات بالكمية الكافية لكل التلامذة؟
- هل تتوفر فيها الشروط المراعية للجنسين، وللأشخاص ذوي الإعاقة؟ من هي الفئات المستثناة في بلدك؟
- ما هي السياسات والتدخلات المطلوبة لسد النواقص: أمثلة حقيقية من بلدك؟
- ما هو مستوى الالتحاق الجامعي في بلدك؟
- هل هناك تكافؤ في الفرص في دخول الجامعة للجميع في بلدك؟ من هي الفئات التي تواجه صعوبة؟ وما هو السبب في عدم المساواة في الدخول إلى الجامعة؟

- هل فرص العمل متساوية لجميع الخريجين أم أن هناك تمييزًا بين الجامعات؟
- ما هي السياسات والتدخلات المطلوبة لمعالجة هذه المشكلات: أمثلة حقيقية من بلدك؟
- ما هو وضع الهيئات التعليمية (ما قبل الجامعية في بلدك): هل هي متوفرة بالعدد الكافي؟ هل هي مؤهلة؟ ما هي الثغرات بالنسبة إلى التأهيل؟
- هل تعتمد الأساليب الناشطة في التدريس أم لا يزال التدريس تقليديًّا؟
- هل مهنة التعليم مقيّمة جيدًا في بلدك؟
- ما هي السياسات والتدخلات لمعالجة الثغرات المتعلقة بالهيئة التعليمية: أمثلة حقيقية من بلدك؟

4 - للمدرب أن يلفت نظر المشاركين إلى أن التركيز يجب أن يكون على اقتراح السياسات والتدخلات المناسبة في البلد المعني، انطلاقًا من نص مقاصد السياسات في الهدف الرابع. وللمشاركين أن يضيفوا أي نقاط هامة بالنسبة إلى وضع بلدهم (على سبيل المثال إذا كان القصور ناجمًا عن الحرب وتدمير المدارس، يجب أن يضاف ذلك ويوضع في حجمه الفعلي في الوصف وفي اقتراح السياسات).

5 - تعرض كل مجموعة نتائج عملها. يمكن للمجموعة أن تختار الشكل المناسب لعرض نتائج عملها بما في ذلك جدول مشابه للجدول في التمرين الأول.

6 - يدير المدرب الحوار ويقارن النتائج.

التعليم الجيد والتعلُّم مدى الحياة: هدف التنمية المستدامة الرابع

التمرين الثالث: متقدم، مجموعات عمل

تكييف المؤشرات لقياس الإنجاز في التعليم

1 - يوزع المدرب المشاركين على مجموعات حسب البلدان نفسها التي نفذت التمرينين الأول والثاني، ويطلب منهم تنفيذ التمرين الثالثedu مع تزويدهم بالأسئلة المساعدة. التمرين يقتصر على المراحل التعليمية الممتدة من الروضة حتى نهاية المرحلة الثانوية ولا يشمل المستوى الجامعي.

2 - يطلب إلى كل مجموعة أن تستعيد الجدول الذي أعدته عن الهدف الرابع الذي جرى تكييفه حسب الخصائص الوطنية.

3 - يطلب إلى كل مجموعة أن تراجع الجدول الخاص بالمؤشرات (مؤشرات مقاصد النتائج فقط)، وتفكر في دلالاتها بالنسبة إلى بلد أعضائها، وأن يقيّموها بناء على ذلك، وأن يختاروا ما هو ملائم ومنسجم مع المقاصد الوطنية.

4 - استكمال الجدول بإضافة عمود بالمؤشرات الملائمة من الصيغة الأصلية للهدف، وإضافة أي مؤشرات بديلة أو معدلة ملائمة للخصائص الوطنية

النموذج 2: الهدف الرابع الوطني مع مؤشراته

البعد الفرعي	المقصد المناسب وطنيًّا كما توصلت إليه المجموعة سابقًا	مدى ملاءمة المؤشر العالمي	المؤشر المقترح (يمكن أن يكون نفسه المؤشر العالمي أو مؤشرًا بديلًا)
الالتحاق			
النوعية			
التفاوت			
مهارات العمل			
مناهج وطرق التدريس			
القيم والسلوكيات			
الأمية			
التعلُّم مدى الحياة			
أخرى....			
أخرى....			

التعليم الجيد والتعلُّم مدى الحياة: هدف التنمية المستدامة الرابع

التمرين الرابع: أساسي/متقدم، مناقشة عامة

أي مدرسة؟

للمدرب

أن يطّلع على تقرير الفتاة العربية المراهقة – كوثر 3002 الفصل الخاص بالمدرسة، وعلى حقيبة كوثر التدريبية حول المراهقة – كوثر 4002. التمرين مأخوذ بتصرف من الحقيبة التدريبية لكوثر.

1 - ينفذ هذا التمرين في صيغة عصف ذهني ومناقشة عامة يديرها المدرب.

2 - يوزع المدرب هذا المقطع من كتاب ميشال فوكو، ويقرأ بشكل جماعي.

الإطار4: مقطع من كتاب ميشال فوكو

المدرسة، السجن، الثكنة

في كتابه "المراقبة والمعاقبة- ولادة السجن"، يكشف ميشال فوكو عن الخيط الجامع بين المدير والمدرسة والمستشفى والسجن والمشغل والثكنة العسكرية..؛ إنها جميعاً مؤسسات تقوم على التحكم بالجسد من خلال نظام من الانضباط الصارم المعزز بالعقوبات. تتشابه هذه المؤسسات لا في نظامها العلائقي وفلسفتها التربوية فحسب، بل حتى في هندستها المعمارية: غرف موزعة صفوفاً منظمة على جانبي ممرات مستقيمة؛ ساحات الاستراحة المسورة والمراقبة؛ المصطبة العالية التي تسمح بالرؤية الإجمالية لكل ما يجري ضمن القاعة أو الباحة؛ نظام الأمكنة المحدد وفق تراتبية ثابتة معروفة...الخ.

تقوم المدرسة بمراقبة تفاصيل "الأشياء الصغيرة" والتحكم بها كوسيلة للانضباط والسيطرة.

المصدر: ميشيل فوكو، من أماكن مختلفة الترجمة العربية المراقبة والمعاقبة - ولادة السجن؛ مركز الإنماء القومي، بيروت 1990.

3 - يعطي المدرب وقتًا للمشاركين لقراءة صامتة ومتمعنة في هذا النص (أو في مجموعات من مشاركَين أو ثلاثة في أماكنهم)، ويطلب إليهم استخراج الأفكار الرئيسية.

4 - يطلب المدرب إلى المشاركين أن يبدوا رأيهم في مدى انطباق الوصف الوارد في النص على المدارس في البلدان التي ينتمون إليها.

5 - يطلب المدرب إلى المشاركين أن يقترحوا أفكارًا لوجهة إصلاح المدرسة والأنظمة التعليمية، ويدير النقاش مستوحيًا الأفكار التي يتضمنها النص التدريبي، ويلفت إلى توافقها أو اختلافها مع الهدف الرابع.

5
المساواة بين
الجنسين

1 - شرح الهدف

ينص الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة على "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"، و"أيقونته" باللون الأحمر، وتلخص الهدف على النحو الآتي: "المساواة بين الجنسين"، وهو تلخيص سليم لمضمون الهدف على اعتبار ان المساواة تتضمن التمكين ايضا.

تحضر المساواة بين الجنسين في كل الأجندات التنموية منذ عقود، وثمة إجماع على وضعها من ضمن الأولويات الأكثر أهمية في جدول الأعمال التنموي على مختلف المستويات. ولا تختلف أجندة 2030 عن هذا التوجه، وقبلها أهداف الألفية الإنمائية والعدد الكبير من المؤتمرات والوثائق والنصوص والآليات الحقوقية التي تشكل منظومة حقوق الإنسان في العالم.

وتنبع أهميتها الاستثنائية من كونها تختزل بشكل مكثف معظم المشكلات التنموية والحقوقية على مستوى السياسات والمؤسسات، كما على مستوى الثقافة والعلاقات الاجتماعية. لذلك تقع قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صلب عملية التحول المجتمعي الشامل. ويُعتبر هذا أكثر أهمية في بلداننا العربية حيث يغلب الطابع الأبوي والذكوري على الهياكل والعلاقات السياسية وعلى المؤسسات والعلاقات الاجتماعية والثقافة والإيديولوجيات.

الإطار1: المساواة بين النساء والرجال وتمكين المرأة في نص وثيقة أجندة 2030

تتكرر الإشارة إلى المساواة بين النساء والرجال وتمكين المرأة مرات كثيرة في نص الأجندة. وقد وردت الفقرة الخاصة بذلك (الفقرة 20) في المقطع الثالث من القسم الخاص بخطة التنمية المستدامة في نص وثيقة الأجندة، وهي تسبق التعهدات الأخرى كلها وتأتي مباشرة بعد المقطعين الأول والثاني اللذين يتحدثان عن الخطة بشكل عام (الفقرة 18) والالتزام بمنظومة حقوق الإنسان (الفقرة 19). وتعبر الفقرة 20 الواردة هنا عن الالتزام العام بالنتائج المطلوب بلوغها في هذا المجال، وأهمية المساواة بين الجنسين بالنسبة إلى تحقيق مجمل الأهداف التنموية. وتنص الفقرة 20 على ما يأتي:

"وسوف يسهم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة إسهاما حاسما في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع الأهداف والغايات. فلا سبيل إلى تحقيق كامل الإمكانات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة إذا ظل نصف البشرية محروما من التمتع بكامل حقوق الإنسان والفرص الواجبة له. إذ يجب أن تتمتع النساء والفتيات بالمساواة في فرص الحصول على التعليم الجيد والموارد الاقتصادية وفرص المشاركة السياسية، فضلا عن المساواة مع الرجال والفتيان في فرص العمل وتولي القيادة وصنع القرار على جميع المستويات. وسوف نعمل من أجل إحداث زيادة كبيرة في الاستثمارات التي تهدف إلى سد الفجوة بين الجنسين وتعزيز دعم المؤسسات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وسيتم القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، عن طريق أمور منها إشراك الرجال والفتيان. فالتعميم المنتظم للمنظور الجنساني في تنفيذ الخطة أمر بالغ الأهمية."

يجب أن ننظر إلى قضية المساواة بين الجنسين في مستوياتها الثلاثة كلها:

- أولًا بصفتها قضية وهدفًا قائماً بذاته، وهو ما يعبر عنه الهدف الخامس للتنمية المستدامة؛
- ثانيًا بصفتها قضية مدمجة في مجمل أجندة 2030 وفي الأبعاد والأهداف الأخرى، حيث إن أي تصور تنموي لأي قطاع يجب أن يلحظ البعد الجنوسي (الجندري) بما هو مبدأ مدمج في الرؤية والتخطيط والتنفيذ، ولحظ ذلك في وسائل الرصد والقياس والمؤشرات؛
- ثالثًا بصفتها معيارًا كليًّا وإجماليًّا لنجاح التنمية بشكل عام، حيث إنه لا يمكن القول إننا حققنا تقدمًا إجماليًّا في مسار التنمية البشرية المستدامة إذا كان التمييز بين النساء والرجال قائمًا وقويًّا أو هو إلى توسع. ففي هذه الحال يكون الفشل في التقدم على طريق المساواة الجنوسية بمثابة فشل في التنمية كلها.

يمثل الهدف الخامس للتنمية المستدامة تغيّرًا نوعيًّا مقارنة بهدف الألفية الثالث الذي كان يقتصر على مقصد وحيد هو تحقيق المساواة في التعليم. وقد اعتبر الهدف الخامس أن المساواة في التعليم مشمولة بالهدف الرابع للتنمية المستدامة (التعليم للجميع)، فالتفت إلى عناصر هامة كانت مغفلة، لاسيما ما يتصل بالعنف الممارس ضد النساء، والتمكين الاقتصادي والسياسي للنساء، والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة. والأكثر أهمية هو أنه شدد من خلال مقاصد السياسات على آليات ووسائل تحقيق هذه الأهداف بشكل فعلي، ومن منظور حقوقي. وهو ما سوف يجري عرضه لاحقًا.

الجدول 1: الهدف الخامس للتنمية المستدامة مقارنة بهدف الألفية الثالث

أهداف الألفية	أجندة 2030
الهدف الثالث	الهدف الخامس
مقصد وحيد: تحقيق المساواة في التعليم	اعتبر المساواة في التعليم مشمولة بالهدف الرابع للتنمية المستدامة (التعليم للجميع)
	إضافة عناصر هامة: العنف ضد النساء، التمكين الاقتصادي والسياسي للنساء، والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة

لتوضيح الانتقال من هدف الألفية الثالث إلى الهدف الخامس للتنمية المستدامة يمكن للمدرب استخدام الشريحة الآتية:

الشكل 1: الهدف الخامس، المساواة بين الجنسين بين أهداف الألفية وأجندة 2030

الهدف 5 في أجندة 2030: « تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات »

الهدف 3 في اهداف الألفيّة: « تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة»

تتشابه صياغة الهدفين الثالث – الخامس الى حد كبير، حيث ان صياغة الهدف الخامس فيها تأكيد على الإنجاز (تحقيق المساوة بدل تعزيز المساواة)، وتشديد على شمول جميع النساء بما في ذلك الفتيات.

يمثل الهدف الخامس للتنمية المستدامة تحولا نوعيا مقارنة بهدف الالفية الثالث على مستوى مضمون الهدف ومقاصده، حيث ان هدف الالفية الثالث يقتصر على مقصد واحد هو المساواة في التعليم بين النساء والرجال، في حين ان الهدف الخامس للتنمية المستدامة اعتبر ان هدف المساواة في التعليم مشمول بالهدف الرابع للتنمية المستدامة، فالتفت الى عناصر هامة كانت مغفلة، لاسيما ما يتصل بالعنف الممارس ضد النساء، والتمكين الاقتصادي والسياسي للنساء، والادوار الاجتماعية داخل ا لأسرة. والأكثر أهمية هو انه شدد من خلال مقاصد السياسيات على آليات ووسائل تحقيق هذه الأهداف بشكل فعلي، ومن منظور حقوقي.

للمدرب

نظرًا لمحدودية عدد أيام التدريب، غالبًا لا يمكن عرض كل الأهداف بالتوسع الكافي، ويضطر المدرب إلى اختيار عدد محدود من أهداف التنمية المستدامة لعرضها بشكل مفصل مع اقتراح تمارين تطبيقية عليها. ويتوقف الاختيار على أهمية الهدف، واهتمامات واختصاصات المشاركين، وعلى غنى الهدف نفسه ومقاصده، بحيث يكون متعدد الأبعاد على نحو يمكنه من أن يكون موضع تأمل عميق وشامل ونقدي. ونلفت نظر المدرب إلى أن الهدف الخامس تنطبق عليه الشروط الثلاثة فهو هام وأساسي لاسيما في بلداننا؛ وهو مكوّن أساسي، فالمقاربة التنموية – الحقوقية لا يقتصر الاهتمام بها على الجمعيات النسوية والمؤسسات المعنية بقضايا المرأة، بل هي مكوّن مشترك لدى طيف واسع من المتدخلين التنمويين؛ كما أن الهدف نفسه غني بالأبعاد والمقاصد، ويتقاطع مع متطلبات التحول المجتمعي الشامل، سواء في المجال الاجتماعي (وهو محور أساسي في البعد الاجتماعي للتنمية) أو في المجال الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي. وبهذا المعنى يمكن للمدرب أن يعطي أهمية أكبر للتناول النقدي للهدف الخامس بما يجعل من التعامل معه بمثابة منهج قابل للتطبيق على الأهداف الأخرى.

ويتضمن النص التدريبي عن الهدف الخامس، نقاطًا وأفكارًا ذات طابع منهجي أو أكثر عمومية من البعد الجنوسي، يمكن استخدامها كمثال منهجي كما أشرنا منذ قليل، وسوف يلفت النص النظر إليها في حينه.

الهدف ومقاصده

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يجب النظر إلى الهدف الخامس – وكل هدف من أهداف التنمية المستدامة - بشكل كلي، وبالتزام أكثر قوة مما هو عليه الأمر بالنسبة إلى الأهداف الأخرى بسبب طبيعة الهدف وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فالمساواة كلية ولا تتجزأ، وكذلك التمكين، ولا بد أن تتحقق فعليا وبكافة عناصرها، كي نعتبر أن الإنجاز المطلوب قد تم. والهدف يقوم على ركيزتين هما المساواة (عدم التمييز) والتمكين، وهو ما يمكن استخلاصه بسهولة من صياغة الهدف نفسها.

تشمل مقاصد الهدف المحاور الآتية:

- الالتزام الواضح بإزالة كل أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان والممارسات الضارة، وهو ما يحقق ربطًا مباشرًا مع اتفاقية "السيداو" (القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة) وغيرها من القرارات المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء.
- تناول القضايا التقليدية بشكل أكثر تكاملًا، لاسيما المشاركة السياسية والاقتصادية والحقوق الإنجابية والصحية.
- إضافة مقصد خاص له أهمية نوعية عن الاعتراف بقيمة العمل الرعائي الذي تقوم به النساء في الأسرة، والإشارة إلى توفير متطلبات ذلك بما فيها تقاسم مسؤولية الرعاية داخل الأسرة. وهذا تطور نوعي يطال الثقافة.
- احتواء الهدف على مقاصد خاصة بوسائل التنفيذ، أي على توجهات للسياسات الواجب اتباعها من أجل تحقيق الأهداف. وثمة مقصدان هامان مترابطان هما المقصد (أ) الذي يدعو إلى إصلاحات اقتصادية لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في الميدان الاقتصادي، والمقصد (ج) الذي يدعو بوضوح إلى اعتماد السياسات والتشريعات التمكينية وغير التمييزية من خلال السياسات العامة، لا الاقتصار على البرامج والمشاريع والإجراءات المنفردة.

الإطار2: ملخص الهدف الخامس للتنمية المستدامة

الهدف 5

يتضمن هذا الهدف 6 مقاصد نتيجة، و3 مقاصد سياسات.

يشمل الهدف مكون المساواة وإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة، ومكون التمكين بمعناه الشامل. كما أن مقاربته حقوقية بامتياز. ويشمل الهدف الخامس قضايا متنوعة تتراوح بين الجانب التشريعي في إلغاء التمييز، إلى القضاء على العنف، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية والحقوق المرتبطة بها، وصولًا الى الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة؛ تليها مقاصد وسائل وسياسات تدفع باتجاه تغييرات تحويلية هامة اقتصادية وتشريعية.

أما النص الحرفي للهدف الخامس كما جاء في الأجندة فهو على النحو الآتي:

الإطار3: الناس الحرفي الرسمي للهدف الخامس للتنمية المستدامة ومقاصده

الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

5-1 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان

5-2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال

5-3 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)

5-4 الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني

5-5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة

5-6 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما

5-أ القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية

5-ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة

5-ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

للمدرب أن يختار طريقة عرض الأهداف والمقاصد، ويمكن اعتماد صيغة الجدول أدناه:

الجدول 2: مقاصد الهدف الخامس

الهدف الخامس: مقاصد النتائج	
5 - 1	القضاء على جميع أشكال **التمييز** ضد النساء والفتيات في كل مكان
5 - 2	القضاء على جميع أشكال **العنف** ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك **الاتجار بالبشر والاستغلال** الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال
5 - 3	القضاء على جميع **الممارسات الضارة**، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)
5 - 4	الاعتراف **بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر** والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني
5 - 5	كفالة مشاركة المرأة **مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص** المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة
5 - 6	ضمان حصول الجميع على **خدمات الصحة الجنسية والإنجابية** وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما

للمدرب

المربعات الصغيرة الحمراء والزرقاء في الجدول تشير إلى ركيزتين أو بعدين في بنية الهدف الخامس، هما المساواة (عدام التمييز) والتمكين. وهما بعدان مترابطان طبعًا، إلا أن بعض المقاصد ترتبط مباشرة بالمساواة (المقصد 1) وبعضها يرتبط بالتمكين (2 و3 و6)، وبعضها يتضمن البعدين معًا (4 و5). وهذه عناصر إضافية للتحليل يمكن للمدرب أن يستخدمها إذا وجد ذلك مفيدًا.

كما يمكن للمدرب أن يستخدم الشكل البصري التالي لعرض المقاصد، وهي مطابقة تمامًا لنص المقاصد كما وردت في الجدول أو في الإطار السابق.

الشكل 2: مقاصد الهدف الخامس

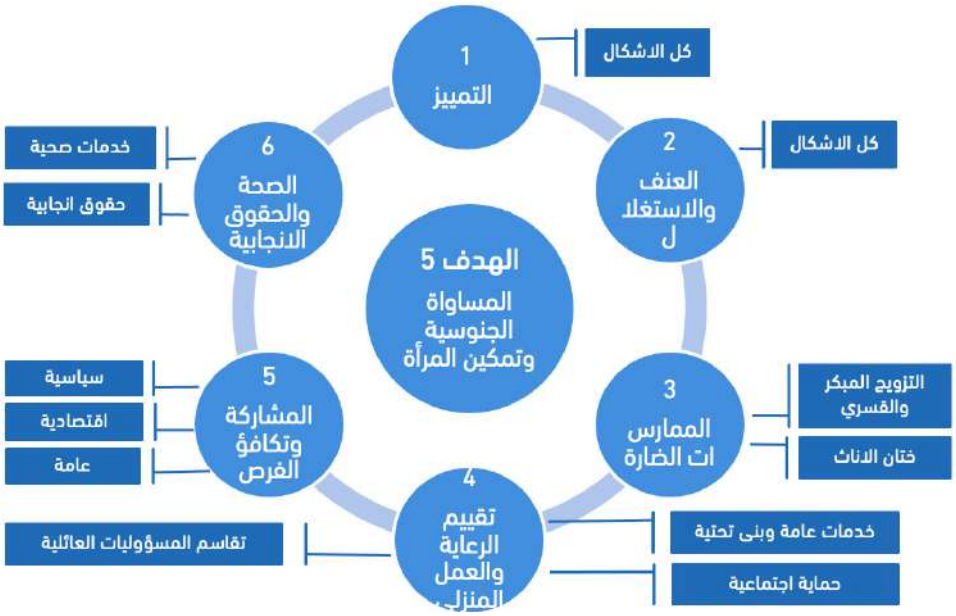

ويتضح من الجدول أو الشكل أن الهدف الخامس تعمّد التوسّع في القضايا التي يشملها، وحاول تغطية الأبعاد المختلفة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو ما كان ناقصًا في الهدف الثالث للألفية. كما أن المقاصد تضمنت تحديدًا واضحًا للمشكلات الأكثر أهمية وانتشارًا للفجوة بين النساء والرجال والتمييز بينهما، في المجالين العام والخاص (الأسرة)، وتطرق إلى مسائل محددة ذات أهمية مثل التزويج المبكر وختان الإناث مثلا ضمن الممارسات الضارة الأكثر انتشارًا، الا أنها ترد على سبيل المثال لا الحصر، ويمكن إضافة أي ممارسة ضارة أخرى شائعة في البلد المعني لكي تدرج ضمن السياسات الوطنية المطلوبة لتحقيق الهدف الخامس.

هذا بالنسبة إلى مقاصد النتائج، أما مقاصد الوسائل والسياسات فيمكن للمدرب أن يستعرضها أيضًا باستخدام الجدول أو الشكل أدناه:

الجدول 3: الهدف الخامس، مقاصد الوسائل/السياسات

الهدف الخامس: مقاصد الوسائل/السياسات	
5 - أ	القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقًا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنيّة.
5 – ب	تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة
5 - ج	اعتماد سياسات سلمية وتشريعات قابلة للتنفيذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

الشكل 3: الهدف الخامس، مقاصد الوسائل/ السياسات

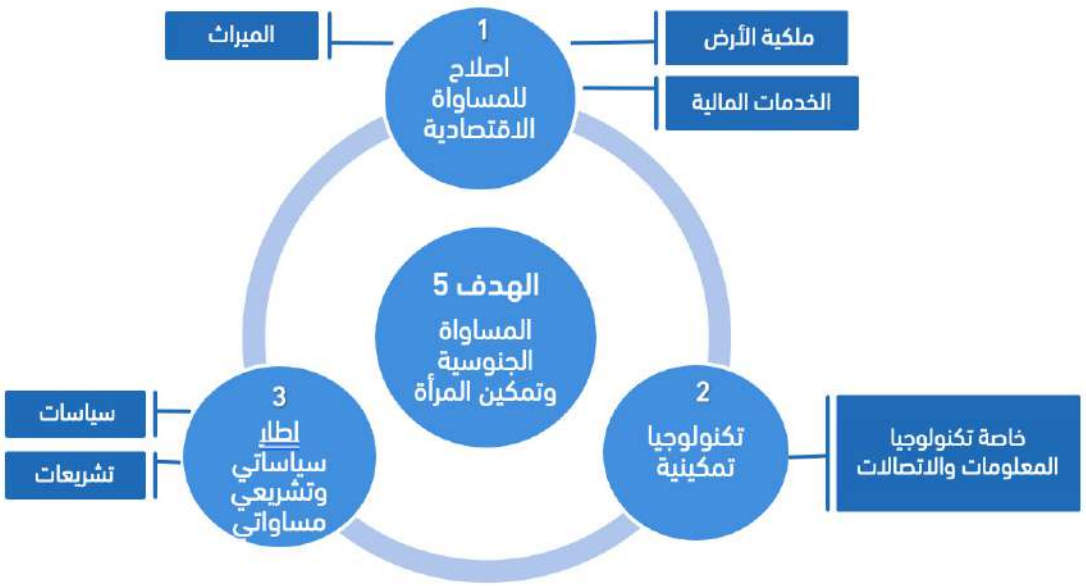

مقاصد السياسات بالغة الأهمية وهي مرتبطة عضويًّا وبقوة بتحقيق المقاصد والهدف الإجمالي، وهي تدفع باتجاه تحقيق المساواة والتمكين في آن. المقصد ب عن التكنولوجيا التمكينية على ضرورته، له طابع تقني مقارنة بالمقصدين أ و ج اللذين لهما طابع تحويلي ويشيران مباشرة إلى سياسات وتشريعات تساهم في تحقيق الهدف. ونلفت النظر أيضًا إلى أن المقصد أ ينص على «القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقًا متساوية في الموارد الاقتصادية» وهو الأساس، وأن ما يرد عن حق الملكية والميراث هو على سبيل المثال وليس حصريًّا، وبالتالي فإن المطلوب هنا ليس اتخاذ إجراء منفرد يتعلق بهذه المسائل أو غيرها، بل يتطلب إدخال تعديلات جوهرية على النظم الاقتصادية، بحيث توفر هذه النظم فرصًا متكافئة للنساء والرجال بحكم ديناميتها وبشكل دائم.

2. نقد الهدف الخامس

تمهيد

أول النقد يبدأ من تقييم الثغرات الأكثر أهمية في الهدف الثالث للألفية، وهو كما يأتي:

الجدول 4: الثغرات الأكثر أهمية في الهدف الخامس

هدف الألفية الثالث: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
المقصد	المؤشرات
القضاء على التفاوت التعليمي بين الجنسين في المراحل الابتدائية والثانوية على الأفضل مع حلول عام 2005، وفي كافة مراحل التعليم على أقصى حد عام 2015 . 2.3. حصة المرأة من العمل المأجور في القطاع غير الزراعي. 3.3. نسبة المقاعد البرلمانية التي تحتلها النساء.	1.3. نسبة الإناث إلى الذكور في كافة مراحل التعليم.

أما سبب اختيار البدء بتقييم الهدف الثالث للألفية فيعود إلى كون نقاط الضعف التي يشكو منها يمكن أن تشكل نقاط انطلاق لتحديد المواصفات البديلة المطلوبة في الهدف الجديد، وتقييم ما إذا كان الهدف الخامس للتنمية المستدامة يتمتع بها.

يتميز هدف الألفية الثالث بما يأتي:

1 -صياغة الهدف نفسه واضحة وطموحة، وقد احتفظ هدف التنمية المستدامة الخامس بالصياغة نفسها تقريبًا. وهي صياغة مناسبة تعبر عن الغاية النهائية المطلوب الوصول إليها، أي المساواة والتمكين.

2 - يقتصر الهدف الثالث على مقصد وحيد هو المساواة بين النساء والرجال في مختلف مراحل التعليم، ومع لحظ مؤشر القياس المعني مباشرة، فإن المقصد يفسَّر في هذه الحالة على أنه يقتصر على معدلات الالتحاق، ولا يشمل جوانب أخرى من العملية التعليمية.

3 - مؤشرات الهدف الثالث ثلاثة وهي مؤشرات تقليدية تشمل التحاق الإناث بالتعليم، وحصة المرأة من قوة العمل غير الزراعية، ونسبة النساء في التمثيل البرلماني. ويلاحظ أن المؤشرات تغطي مجالات لم ترد في المقصد الوحيد (المساواة في الالتحاق بالتعليم)، بل تجاوزته إلى مجالات أخرى هي جزء من المساواة وتمكين المرأة وتتصل بالهدف مباشرة لا بالمقصد.

لقد وردت في حينة ملاحظات عدة على هذا الهدف الذي اعتبر غير مرض من وجهة نظر المجتمع المدني والمنظمات النسوية والباحثين المستقلين. فالإنجاز المطلوب تحقيقه (المساواة في التعليم) محقق في غالبية الدول (باستثناء الدول الأقل نموًّا)، وهو ما جعلها تعتبر انها حققت المقصد والهدف في آن. ولم يتطرق الهدف إلى مسائل ساخنة

كثيرة أكثر أهمية في مجال المساواة والتمكين، كما أن مضمونه الحقوقي ضعيف. أما المؤشرات فهي مؤشرات تقليدية كمية ذات دلالة محدودة من وجهة نظر المساواة والتمكين الفعلي للنساء في المجتمعات، ولم تكن التجارب المقيّمة بمثل هذه المؤشرات مقنعة (مثلًا التمثيل البرلماني الذي بقي شكليًّا ودون أثر).

إلا أن نقاشنا يهدف إلى التمهيد لعرض ونقد الهدف الخامس للتنمية المستدامة، لذلك نتوقف عند ثلاث نقاط أساسية:

- النقطة الأولى هي غياب البعد الحقوقي في الهدف الثالث، وهي نقطة جوهرية، يفترض أن يلتزم بها الهدف الجديد، وهو ما حصل فعليًّا.

- النقطة الثانية وهي الطابع الجزئي للهدف واقتصاره على مقصد وحيد هو التعليم، في حين أن الهدف الجديد لا بد أن يشمل مختلف الأبعاد ذات العلاقة والأثر على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو أيضًا متحقق في الهدف الخامس للتنمية المستدامة على ما سيتضح في ما يأتي.

- والنقطة الثالثة هي ضعف الارتباط بين المقصد والهدف في هدف الألفية الثالث، لأن الفرضية الضمنية هي أن المساواة في الالتحاق بالتعليم هي مؤشر قوي على المساواة بين الجنسين وعلى تمكين النساء. إن تحقيق هذا المقصد يعني بدرجة كبيرة تقدمًا محسوسًا على طريق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهذه النقطة هامة على نحو خاص، لأنها تتصل بهيكل الأهداف (كل الأهداف) حيث لا بد للمقاصد أن تكون في علاقة ترابط سببي مع الهدف، لا مجرد تلازم عادي. وهذا معيار سوف نتحقق منه في الهدف الخامس للتنمية المستدامة. وقد تبين من التجربة السابقة أن التوسع في تعليم النساء ومساواتهم لا بل تفوقهم على الرجال في بعض البلدان في التعليم الجامعي مثلًا، لا يعبر عن تمكين اقتصادي ولا عن تحول في النظرة إلى مكانة المرأة في المجتمع، بل كان له دلالات أخرى. وهذا يفسر لماذا أسقطه هدف التنمية المستدامة الخامس من مقاصده التسعة، واعتبر أن المساواة بين الجنسين في التعليم تتحقق من خلال تعميم التعليم للجميع (الهدف الرابع)، وركز في المقابل على مجالات أخرى سوف يجري استعراضها واستعراض دلالاتها وعلاقتها بالهدف الإجمالي في ما يأتي.

الترابط بين الهدف الخامس والأهداف الأخرى

للمدرب

يمكن للمدرب أن يتناول الترابط بين الهدف الخامس والأهداف الأخرى للتنمية المستدامة على النحو الذي تم عرضه في الأهداف السابقة، تصميم أشكال بيانية مشابهة لم يتم عرضه فيها. إلا أن استعراض الهدف الخامس هنا سوف يخطو خطوة إضافية لعرض هذا الترابط بشكل أكثر تركيبًا يلحظ كون الهدف الخامس جزءًا من المكون/البعد الاجتماعي (الناس)، وكذلك الترابط بين الهدفين الخامس (المساواة بين الجنسين) والعاشر (المساواة) والتعامل معهما بصفتهما زوجًا مترابطًا (عقدا suxen)؛ ثم أخيرًا الالتزام بمسألة إدماج البعد الجنوسي (المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) في باقي الأهداف والمقاصد باعتباره مبدأ عامًّا كما المبادئ الأخرى (المساواة، التضمين، الاستدامة...ألخ).

سبق أن استعرض هذا الدليل المكونات/المجالات الخمسة في الوحدة الأولى التي قدم لها للأجندة وأهداف التنمية المستدامة. وقد ورد أن الهدف الخامس (أي مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) هو أحد مكونات البعد الاجتماعي للتنمية (أو مجال الناس كما في ديباجة أجندة 2030)، إلى جانب أهداف أخرى. من جهة ثانية فإن أهداف التنمية المستدامة تضمنت أيضًا هدفًا خاصًّا بالمساواة (بين البلدان وداخل كل بلد) بما هو هدف يتضمن مقاصد محددة، وبما هو مبدأ عام لا بد من لحظه في مجمل المسار التنموي (وهو أحد المبادئ الموجهة للتنمية كما سبق بيان ذلك). إن العلاقة بين الهدفين العاشر (المساواة) والخامس (المساواة بين الجنسين) هي علاقة عضوية وثيقة، وعلاقة الكل بالجزء، حيث إن الهدف العاشر يتضمن حكمًا المساواة بين الجنسين بما هي أحد تجليات المساواة العامة والعدالة، كما أن الهدف الخامس هو حالة خاصة من الهدف العاشر، حيث إن المساواة بين الجنسين هي أيضًا حالة خاصة وجوهرية في مبدأ المساواة بين الناس، يشبه ذلك وصف حقوق المرأة الإنسانية باعتبارها تخصيصًا لحقوق الإنسان. لذلك يجب إبقاء العلاقة العضوية بين الهدفين الخامس والعاشر في خلفية التفكير والتحليل، حيث إن ذلك من شأنه أن يعطي مصداقية وأهمية أكبر للهدف الخامس نفسه، مما لو جرى التعامل معه بشكل معزول عنه.

بناء على ذلك، يمكن تصور العلاقة المركبة والمتعددة المستويات للهدف الخامس مع المكون الاجتماعي ومع الأهداف الأخرى على النحو الذي يبينه الشكل الآتي:

الشكل 4: علاقة الهدف الخامس مع المكون الاجتماعي والأهداف الاخرى

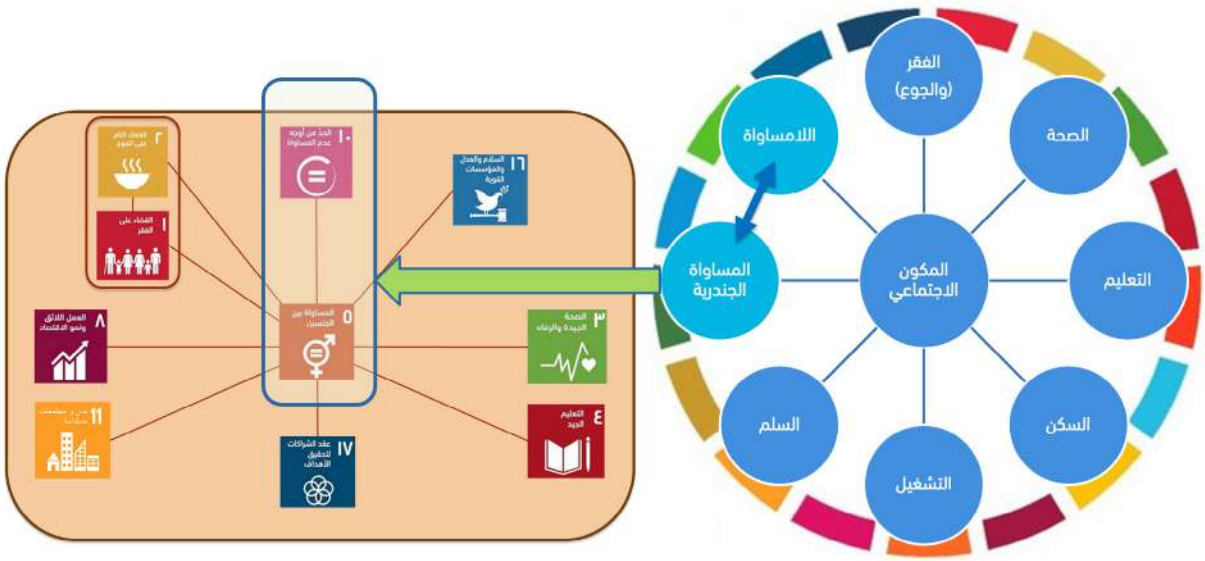

للمدرب

أن يتمعن في هذا الشكل ويستكشف الترابطات وشدتها، ثم استعراض الترابطات بين الهدف الخامس (أو الثنائي الخامس – العاشر) مع الأهداف الأخرى كما في جهة اليسار في الشكل أعلاه. وهذا أمر ضروري إذا كان المشاركون في مستوى معرفة متقدم لأجندة 2030، أو إذا كان المشاركون من الناشطين في الجمعيات النسوية أو الحقوقية التي تتمتع بمعرفة متقدمة في موضوع حقوق النساء والمساواة بين الجنسين أو المقاربة الجنوسية. كما يمكن للمدرب أن يختار الشكل البسيط لعرض الترابطات المشابهة لما سبق عرضه في الأهداف الأخرى.

لمزيد من التفصيل، يمكن أيضًا النظر في الترابطات بين الهدف الخامس وبين المقاصد المحددة في الأهداف المختلفة وعدم الاقتصار على الترابط على مستوى الأهداف العامة والأبعاد. وفي هذا الصدد، وفي ما يخص مسألة المساواة بين الجنسين، فإن الأمر يتجاوز حصر الأمر في هدف محدد ومقاصده، بل هو يتعلق بمسألة المساواة بين الجنسين بما هي مبدأ ومعيار للتنمية والسياسات. لذلك يتردد صدى النقاش بين اعتبار قضية المساواة بين الجنسين شأنًا قائمًا بذاته، وبين اعتبارها شأنًا تقاطعيًّا أو عرضيًّا يجب إدماجه في كل الأهداف والأبعاد والسياسات gender mainstreming. وبهذا المعنى يجب إعطاء معنى خاص للترابط هنا يحمل معه معنى إدماج البعد الجنوسي في الأهداف والمقاصد الأخرى.

ويبين الجدول أدناه هذا النوع من العلاقة بين علاقة ترابط عادية وبين إدماج المساواة الجنوسية في الأهداف والمقاصد الأخرى، ما يعني تكييف هذه المقاصد بما يحترم المساواة ويساهم في تحقيقها، ويلحظ ذلك في آليات الرصد ومؤشرات القياس.

الجدول 5: علاقة الهدف الخامس بالأهداف الأخرى

المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في الأهداف الأخرى	
الهدف 1	1-1 : القضاء على الفقر للناس أجمعين
	1-2 : حماية اجتماعيّة للجميع
	1-4: حق الوصول إلى الموارد الاقتصادية للجميع
الهدف 2	2-1: ضمان حصول الجميع على الغذاء
	2-2: معالجة الاحتياجات التغذوية للنساء الحوامل والمراضع
	2-3: مضاعفة الانتاجيّة الزراعيّة ودخل النساء
الهدف 3	3-7 : خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية
	3-8: تغطية صحية شاملة للجميع
الهدف 4	4-1: تعليم ابتدائي وثانوي مجاني وجيّد للجميع
	4-2: نوعية جيدة من النماء والرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة للجميع
	4-3: فرص الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي للجميع
	4-5: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم
	4-6: تعليم الكتابة والقراءة والحساب للجميع
	4-7: المعرفة والمهارات لجميع المتعلّمين لدعم التنمية المستدامة
الهدف 8	8-5: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع
	8-7: إنهاء الإتجار بالبشر

الهدف 10	10-2: تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع
	10-3: ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج
	10-4: اعتماد سياسات وتحقيق قدر أكبر من المساواة
الهدف 11	11-1: ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة
	11-2: توفير وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة ومستدامة مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء
	11-7: مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ولا سيما بالنسبة للنساء.
الهدف 16	16-1: الحد من جميع أشكال العنف
	16-3: ضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة
	السلم والحوكمة
	16-1: الحد من جميع أشكال العنف

يُلاحظ من الجدول أعلاه نوعان من الترابط والتفاعل، الأول هو حين يشترط المقصد أو الهدف أن يكون شاملًا للجميع، وهذا يعني شمول النساء حكمًا إلى جانب الرجال والفئات الأخرى، أي أن تكون مسألة المساواة الجنوسية مدمجة بشكل عضوي في الأهداف أو المقاصد المعنية. والنوع الثاني هو عندما يجري تخصيص النساء بحق أو خدمة أو إنجاز محدد خاص بهن.

3. مؤشرات الهدف الرابع

للمدرب

ما سبق عرضه كافٍ في دورة تدريب غير متخصصة في الجنوسة/الجندر. إلا أنه من المفيد جدًّا أن يكون المدرب على اطلاع واسع نسبيًّا على الأدبيات في هذا المجال، نظرًا لعدم إمكانية اعتباره شأنًا متخصصًا، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بل هو جزء من الثقافة العامة ومن الاهتمامات المشتركة لكل الفاعلين التنمويين. وبهذا المعنى يمكن للمدرب الاطلاع على بعض التقارير العالمية والعربية التي تتناول قضايا المساواة بين الجنسين بشكل أكثر تفصيلًا. ونقترح الاطلاع على الأقل على المواد الآتية:

- تقرير تنمية المرأة العربية 2019. المساواة بين الجنسين في أجندة 2030: دور المجتمع المدني والإعلام. كوثر، أجفند. تونس 2019.
- المساواة وتمكين المرأة في العالم العربي – من أهداف الألفية إلى أجندة ما بعد 2015: دليل مرجعي وتدريبي (جزءان). كوثر، اسكوا، unwomen؛ تونس 2013.
- إرشادات لإدماج منظور المساواة بين الجنسين في الاستعراضات الوطنية - اسكوا - 2019

مراجعة المقاصد

نستعرض في ما يأتي المقاصد الإفرادية للهدف الخامس، ونعلق عليها بشكل مباشر على النحو المبين في الجدول أدناه. ونلفت نظر المدرب هنا إلى أهمية التشديد على التعامل مع الهدف الخامس بشكل كلي وعدم اجتزاء مقاصده ورفض أي موقف انتقائي بحيث يتم اختيار أحد المقاصد أو أكثر، وإهمال الباقي. فهذا الهدف قائم على ركيزتين حقوقيتين هما المساواة (عدم التمييز) والتمكين، وكلاهما لا يقبلن التجزئة والانتقائية على نحو جلي. لذلك لا يمكن الزعم أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قد تحققا إذا كان هناك استثناء مقصود أو غير مقصود لأحد الأبعاد المعبر عنها في أحد المقاصد، بل إن التزام أي طرف بتحقيق الهدف يعني الالتزام غير الملتبس بتحقيق المقاصد كلها وأكثر، لا أحدها أو بعضها.

وإذا كان ذلك صحيحاً بالنسبة لكل أهداف التنمية المستدامة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن ذلك يصح على نحو أشد بالنسبة إلى الهدف الخامس، نظرًا إلى الميل الموجود واقعيًّا لاستثناء أبعاد ومكونات أساسية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بحجة الخصوصيات الثقافية، والتقاليد والعادات، وبحجة القوانين الوطنية التي قد تفسر على نحو يتعارض مع حقوق الإنسان ومع مبدأ المساواة. لا بل إن بعض الأطراف، لاسيما بعض الحكومات والتيارات الأيديولوجية الدينية على نحو خاص، تتحفظ أو ترفض فكر المساواة بين الجنسين أصلًا، وتفضل عدم استخدام تعبير المساواة، والأكثر تطرفًا يجاهر بذلك أيضًا. وإضافة تعابير مثل «وفق القوانين الوطنية» التي أضيفت إلى صياغة بعض مقاصد الهدف الخامس (غالبًا من قبل المتحفظين على المساواة بين الجنسين) تفسح بعض المجال لهذا الالتفاف على جوهر الهدف الخامس.

الجدول 6: مقاصد الهدف الخامس

الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	
5-1 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان	- هذا المقصد صلب البعد الحقوقي، وهو مقصد له طابع شامل ومرتبط بجوهر الغاية الإجمالية للهدف. فيه تأكيد على إلغاء أشكال التمييز دون استثناء، وبما يشمل جميع النساء دون استثناءات أيضًا، والإشارة إلى الفتيات بالتسمية سواء في الهدف أو في هذا المقصد لإزالة أي التباس في أن الأمر يشمل كل النساء أيًا كانت أعمارهن، حيث إن التمييز يبدأ في سن مبكرة، لذلك ذكر الفتيات بالتحديد لعدم إغفال حقوقهن أيضًا. - هذا المقصد يحقق ربطًا وثيقًا مع اتفاقية السيداو (القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة) وهو في جوهره دعوة إلى الالتزام بهذه الاتفاقية بكل تفاصيلها. - العلاقة بين المقصد وبين الهدف الإجمالي هي علاقة سببية وقوية ومباشرة.
5-2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال	- هذا المقصد له بعد حقوقي أيضًا، وهو أكثر وسيلة من وسائل التمكين أيضًا. وينص الهدف على رفض كل أشكال العنف، أي أنه لا يوجد هناك أي نوع من أنواع العنف يمكن تبريره، وذلك في المجالين العام والخاص على حد سواء، أي يشمل ذلك العنف الأسري وكل ما يندرج عمومًا ضمن ما يسعى البعض إلى تبريره بحجة أنه شأن خاص، أو بحجة الخصوصية الثقافية أو العادات والتقاليد والدين ما إلى ذلك. - إضافة إلى رفض العنف بكل أشكاله، هناك تخصيص للإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، وهما نوعان من العنف تتعرض لهما النساء بشكل غير متناسب (والأطفال أيضًا). - العلاقة بين هذا المقصد وبين الهدف الإجمالي قوية ومباشرة لاسيما مكون التمكين.

5-3 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث	- هذا المقصد هو نوع من التخصيص للمقصد السابق وهو يتعلق بالممارسات الضارة بما هي انتهاك لحقوق النساء الإنسانية وشكل من أشكال العنف الجسدي والمعنوي والاستغلال أو الإتجار الذي يتعرض له. - المقصد متصل أيضًا ببعد التمكين. الحالات المذكورة (تزويج الأطفال – غالبًا الطفلات، والتزويج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية) هي من ضمن الممارسات الضارة الأكثر شيوعًا والتي تتطلب إجراءات خاصة للقضاء عليها. وهي مذكورة على سبيل المثال لا الحصر. - العلاقة بين المقصد والهدف الإجمالي قوية ومباشرة لاسيما مكون التمكين. - هذا المقصد والمقصدان اللذان يسبقانه تضمنت صياغة قاطعة في ما خص النتيجة المطلوب بلوغها وهي القضاء على الظاهرات التي تتحدث عنها، أي التخلص نهائيًّا وبشكل فوري من هذه الظاهرات، وبشكل كامل. وهي صياغات أكثر تشددًا من المقاصد الأخرى في الهدف، وهو ما يشير إلى عدم إمكانية المساهمة في اجتزاء الإنجاز المطلوب في ما خص هذه المقاصد.
5-4 الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبًا على الصعيد الوطني	- هذا المقصد جديد وغير تقليدي وله أهمية نوعية لأنه يختص بالعلاقات والأدوار الاجتماعية والمساواة والتمكين داخل الأسرة نفسها. - هذا المقصد يستغرق كامل المدى الذي يعبر عنه الهدف العام في مكوني المساواة والتمكين على حد سواء، والعلاقة بين المقصد والهدف قوية ومباشرة وسببية أيضًا. - هذا المقصد يفتح نافذة على البعد الثقافي لكونه يتطرق إلى الثقافة والسلوكيات السائدة ضمن المجال الخاص، ويتعامل مع التصورات المجتمعية للأدوار المجتمعية ومع ثقافة الأفراد وسلوكياتهم. وله بعد تحويلي عميق الأثر في قاعدة المجتمع والعلاقات بين أفراده. - يتناول الهدف نقاطًا متعددة تحتاج إلى تفصيل لاحق: الاعتراف بأعمال الرعاية، ووسائل تحقيق المساواة وتحويل الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة نحو المزيد من المساواة من خلال إجراءات مادية (توفير الخدمات العامة والبنى التحتية) ومن خلال تحول علائقي وثقافي وسلوكي (تقاسم المسؤولية داخل الأسرة). - أخيرًا، تثير الإشارة إلى "حسبما يكون ذلك مناسبًا على الصعيد الوطني" إشكالية تتعلق باحتمال أن يجري استخدام هذه الإشارة للالتفاف على مضمون المقصد والتهرب من الالتزام بموجباته وموجبات الهدف الخامس.

5-5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة	- هذا المقصد يستغرق أيضًا كامل مدى الهدف الخامس لجهة مكوني التمكين والمساواة. - يتحدث المقصد عن المساواة في فرص المشاركة الكاملة والفعالة للقيادة على جميع المستويات. وصيغة النص تشير إلى مسؤولية الدولة على كفالة هذا الحق. - مساحة القرار هنا تشمل أيضًا السياسة والاقتصاد والحياة العامة. - العلاقة مع الهدف قوية ومباشرة وسببية، والمساواة في المشاركة هي آلية تمكين رئيسية.
5-6 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقًا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما	- هذا المقصد يتعلق بتمكين النساء بالدرجة الأولى، وهو يتناول نقاط تدرج بشكل تقليدي في مجمل السياسات والخطط الوطنية والدولية التي لها علاقة بالمرأة، تحديدًا خدمة الصحة الجنسية والإنجابية، ويذكر البيان الحقوق الإنجابية وهو ما يتجاوز الخدمات إلى تحرير إرادة المرأة وتمكينها من اتخاذ القرار في ما يتعلق بجسدها. وهذه نقطة أكثر حساسية وتثير اعتراضات في الأوساط المحافظة لاسيما في بلداننا. - العلاقة بين المقصد والهدف قوية ومباشرة وسببية، وتمكن النساء من اتخاذ القرارات المتعلقة بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية علامة تمكين أساسية تشمل المجالين العام والخاص، وتطال الثقافة السائدة والاعتراف بحرية الفرد بما هو حق إنساني أيضًا.
5-أ القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقًا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية	- هذا مقصد سياسات وهو في علاقة سببية مباشرة مع الهدف، لا بل هو من الوسائل الأكثر أهمية من أجل تحقيقه، وتحقيق معظم المقاصد السابقة. - المقصد تحويلي وينص على ضرورة تحويل الاقتصاد بحيث يكون للمرأة حقوق اقتصادية مساوية للرجل، ولا يتعلق الأمر هنا بإجراءات منفردة بل بتعديلات متسقة مع متطلبات إدماج البعد الجنوسي في السياسات الاقتصادية. - ينص المقصد على قضايا محددة على سبيل المثال لا الحصر مثل حقوق المليكة والتصرف في الأراضي والميراث...، وهي نقاط هامة لكن يجب أن تحجب العمل على تعديلات في النظريات والسياسات الاقتصادية. - النص على أن يجري ذلك وفقا للقوانين الوطنية يطرح إشكالية إذا كانت القوانين الوطنية غير منسجمة مع منظومة الحقوق.

-5ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة	- على الرغم من أهمية التكنولوجيا والمساواة في القدرة على استخدامها والاستفادة من نتائجها في تمكين المرأة، فإن هذا المقصد أقلّ أهمية من مقاصد السياسات الأخرى لاسيما أنه حصر الموضوع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (والمؤشر المختار لقياسه يعزز هذا التقدير كما سيرد لاحقًا). - يحمل هذا المقصد نوعًا من الانحياز الناجم عن تأثير قطاع الاتصالات والمعلومات وشركاته الكبرى في تمويل أنشطة الأمم المتحدة. - هو ضعيف الارتباط بالهدف.
-5ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات	- هذا المقصد يرتبط سببيًّا بالهدف، وهو صيغة عامة من المقصد -5أ. كما أنه يكرر مقاصد سابقة (المقصد الأول وغيره)، إلا أن وضعه ضمن مقاصد السياسات هو للتأكيد على التزام الحكومات باعتماد سياسات وتشريعات تحقق الهدف ومقاصده، أن تكون قابلة للإنفاذ، أي يشير إلى نوع من المسؤولية عن التنفيذ وإن كانت الصياغة لا تصل إلى حد الإلزام. كما أن صياغته عامة لتأكيد إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في مجمل السياسات والتشريعات وعدم اقتصارها على المجالات التي ورد ذكرها بشكل مباشر في المقاصد.

في ضوء الملاحظات على المقاصد الإفرادية الواردة في الجدول، نعود إلى التقييم الذي سبق أن عرضناه سابقًا للهدف الثالث من أهداف الألفية، للتحقق مما إذا كان الهدف الخامس للتنمية المستدامة قد تجاوز الثغرات الثلاث الرئيسية لهدف الألفية الثالث وهي الآتية:

1 - ضعف البعد الحقوقي

تجاوز الهدف الخامس للتنمية المستدامة هذه الثغرة حيث إن الالتزام بالمنظور الحقوقي واضح وقوي في الهدف، كما هو واضح في صياغة المقاصد (الأول والثاني والرابع والخامس)، وكذلك كما يمكن استخلاص ذلك من التشديد على ضرورة وضع وإنفاذ التشريعات والسياسات غير التمييزية (المقصدان أ و ج).

2 -الطابع الجزئي للهدف وإغفاله أبعادًا كثيرة ذات صلة بالمساواة بين الجنسين

نجح الهدف الخامس للتنمية المستدامة أيضًا في تجاوز هذه الثغرة حيث إن مقاصد الهدف تغطي معظم الأبعاد الرئيسية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولم يقتصر على مجال أو بعد واحد.

3 - ضعف الارتباط بين المقصد والهدف

معظم مقاصد الهدف الخامس على ارتباط قوي وسببي بالهدف، بمعنى أن تحقيق المقاصد يساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف الهام (المساواة والتمكين)، وهو ما لم يكن محققًا في هدف الألفية الثالث. وفي الجدول إشارة مباشرة إلى المقاصد التي هي على علاقة سببية بالهدف العام. وبهذا المعنى يمكن أن نرجح أن تحقيق المقاصد يؤدي بأرجحية كبيرة إلى تحقيق الهدف.

بهذا المعنى يمكن القول إن الجماعات النسوية الناشطة في المجتمع المدني وداخل المنظمة الأممية قد نجحت في فرض هذا التحول الهام في إدراج قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نحو متقدم نوعيًّا في أجندة 2030، مقارنة بأهداف الألفية. كما يمكن القول إن الهدف الجديد نجح في تجاوز الثغرات الكبرى التي ميزت الهدف السابق.

3. مؤشرات الهدف الخامس

للمدرب

أن يستعين بالتقديم الذي سبق عرضه في الهدف الأول عن المبادئ العامة، ثم ينتقل إلى عرض مؤشرات الهدف االخامس.

الهدف الخامس مع مقاصده والمؤشرات

يعرض الجدول الآتي مقاصد الهدف الخامس والمؤشرات المقترحة لقياسها، مع ملاحظات تفصيلية على المؤشرات. وقد قمنا باختصار جزئي للمقاصد لاسيما أنها وردت في صيغتها الكاملة في أكثر من مكان.

الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات		
1.5 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان	5-1-1 ما إذا كانت ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس	- هذا مؤشر نوعي، ويتم قياسه من خلال تقييم الإطار التشريعي والقانوني الوطني ومدى توافقه مع متطلبات المساواة وعدم التمييز. - يتم التقييم من خلال الإجابة بنعم أو لا على قائمة أسئلة (استمارة) مكونة من 45 سؤالاً تغطي المجلات المختلفة: الإطار القانوني العام، العنف ضد المرأة، التشغيل والاقتصاد، الأسرة والزواج. وتعطي علامة 1 للتشريع الإيجابي وصفراً للحالة المعاكسة. ويكون القياس بين صفر و100، وهو مجموع العلامات التي حصل عليها البلد نسبة إلى الإجمالي (45 علامة). - الاطلاع على الأسئلة ضروري لأنه يعطي فكرة واضحة عن المجالات التي يجب أن يشملها تقييم الإنجاز، وهو يساعد على فهم منطق الهدف ونطاقه والقضايا والخيارات التي يتضمنها. - ثمة مشكلة يمكن أن تنشأ إذا كان من يقوم بالتقييم منحازاً أو لا يملك المهارات الضرورية للقيام بذلك، أو إذا انفرد به طرف محدد دون مشاركة المعنيين لاسيما ممثلو الحركات النسوية والمجتمع المدني.

2.5 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال	5-2-1 نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللواتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، مصنفة بحسب شكل العنف والعمر	- المؤشر الأول يتعلق بالنساء والفتيات اللواتي كان لديهن عشير أو زوج وتعرضن لأي من أشكال العنف المذكورة من قبل هذا العشير أو الزوج خلال 12 شهرًا سابقة على المسح. - المؤشر الثاني مشابه للأول لكن مصدر العنف يمكن أن يكون أي شخص كان. - في الحالتين المؤشر مركب، وأنواع العنف متعددة، ويجب تفصيل البيانات حسب الفئات العمرية. - مشكلة هذا المؤشر في بلداننا على نحو خاص هي عدم دقته، إذ غالبًا لا يتم جمع البيانات اللازمة لحسابه، أو تجمع جزئيًّا، أو يكون هنا عدم تصريح عن هذا العنف من قبل المستجوبين. - للتسهيل يمكن اختيار مؤشر بسيط يشمل الجانب الأكثر أهمية وانتشارًا للعنف، واعتماده لقياس الإنجاز المطلوب وطنيًّا.
5-3 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث	5-2-2 نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللواتي تعرضن للعنف الجنسي من أشخاص غير العشير، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب العمر ومكان حدوث العنف	- المؤشر الأول هو عن تزويج المراهقات (15-18 سنة) وهن قاصرات قانونيًّا، مع العلم أن قوانين الزواج الوطنية يمكن أن تسمح بذلك ضمن شروط معينة أو دون شروط. - المؤشر هو نسبة النساء بين عمر 20 – 24 سنة حاليًّا اللواتي تزوجن أو جرى تزويجهن قبل بلوغهن سن الـ 18. أي أن المؤشر يقيس زواج/تزويج القاصرات في فترة 5 إلى 10 سنوات قبل المسح. وهي فترة قريبة من الزمن الحالي، واعتبرت أكثر أهمية ودلالة مما لو شمل القياس فترة زمنية أطول. ويتضمن هذا التحديد موقفًا ضمنيًّا يعتبر أنه كلما عدنا بالزمن إلى الوراء، كلما كان التزويج المبكر شائعًا ومقبولًا اجتماعيًّا وثقافيًّا، لذلك تم تحديد القياس ضمن فترة زمنية قريبة جدًّا من توقيت القياس. وهذه نقطة ضعف لاسيما في منطقتنا حيث إن ظاهرة الزواج المبكر تراجعت في مراحل تاريخية معينة ثم عادت إلى البروز مجددًا مع الحروب والنزاعات ومع تمدد التيارات الأصولية الدينية. - المؤشر له دلالة معبرة، ويفضل أن يتم تجديد الفترة المرجعية بما يتناسب مع تطورات وطنية أو إقليمية ذات تأثير على الظاهرة. - المؤشر الثاني يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية، وهو ظاهرة متفشية في عدد من الدول العربية والأفريقية. المؤشر بسيط وهو النسبة المئوية للنساء اللواتي تعرضن لهذا الانتهاك لحقوقهن. المؤشر مباشر ويرتبط بقوة المقصد المحدد.

5-4 الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبًا على الصعيد الوطني	5-3-1 نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل أن يبلغن 15	- المؤشر يقيس الوقت الذي تستغرقه الأعمال المنزلية (تحضير الطعام، التنظيف، غسل الثياب...) وأعمال الرعاية والإنتاج المخصصة للاستهلاك المنزلي حصرًا، غير مدفوعة الأجر، التي تقوم بها النساء في 24 ساعة. - المؤشر يدل على الأعباء المتراكمة على النساء ارتباطًا بتوزيع الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة بين النساء والرجال. - المؤشر هو قياس تقريبي وغير مباشر للعلاقات بين الجنسين داخل الأسرة، وهو يفترض أن تنعكس كل متطلبات التحول العلائقي والثقافي في عدد الساعات المخصصة للأعمال غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء (الفرضية أنه إذا توفرت خدمات وبنى تحتية وتوزيع أدوار عادل بين النساء والرجال، فإن عدد الساعات التي تصرفها النساء في الأعمال المنزلية والرعائية غير مدفوعة الأجر تتقلص. وهي فرضية صحيحة مبدئيًّا. - بيانات استخدام الوقت لا تجمع بشكل منتظم في كل البلدان، ويعني ذلك صعوبة حساب المؤشر. - ثمة مشكلة "فلسفية" في تعريف المؤشر وتحديدًا في استخدام مصطلح الأعمال المنزلية والرعاية غير مدفوعة الأجر، كأن المطلوب هو إخضاع هذه الأنشطة لمعايير السوق والاقتصاد في حين أن هذا ليس التفسير الأمثل من وجهة نظر حقوقية وتنموية.

5-5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة	و18 عامًا	- هي ثلاثة مؤشرات بسيطة هنا: نسبة النساء في البرلمانات، نسبة النساء في المجالس المحلية (وكلاهما سلطات منتخبة)، ونسبة النساء في المناصب الإدارية (معينات تعيينًا) والمقصود هنا المناصب الوسطى والعليا. - مؤشرات تقليدية ذات دلالة وتأثير عندما تتجاوز عتبات معينة. - في التجربة أن المشاركة العددية غير كافية وحدها لتقييم مستوى التمكين والمساواة الفعلية. يجب استكمال المؤشر الكمي هذا بمؤشرات تحليلية نوعية تكشف الأثر الفعلي لهذه المشاركة في مسار التنمية والمساواة وإعمال الحقوق. - يجب وضع هذا المؤشر في سياق أوسع لفهم دلالته (مثلًا ارتفاع التمثيل في فترة زمنية محددة قابل للتراجع عنه من قبل السلطة، أو بحكم نظام الكوتا في برلمانات غير مقررة).
5-6 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، ...	5-3-2 نسبة الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عامًا اللاتي خضعن لعملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية، بحسب العمر	- المؤشر الأول هو نسبة النساء اللواتي يتخذن قراراتهن بشكل مستقل ومستنير في ثلاث مسائل: الرعاية الصحية، استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وإمكانية رفض إقامة علاقة جنسية مع زوجها أو شريكها. - المؤشر هام وعلى صلة بالجانب الثقافي والاجتماعي. ثمة مشكلات في التصريح عن هذه المسائل بما يجعل قياسها غير دقيق في بلداننا. - هو مؤشر نوعي في جوهره وذاتي، أن حسابه يستند إلى رأي المستجوبة وتصورها في نهاية المطاف مهما كانت دقة الأسئلة المطروحة. - المؤشر الثاني نوعي وهو تقييم للتشريعات الوطنية. ويتم التقييم في أربعة مجالات هي رعاية الأمومة، خدمات تنظيم الأسرة، التربية الجنسية، الإيدز ولقاح الورم الحليمي، تتضمن 13 مؤشرًا بسيطًا، يتم الجواب عنها بنعم أو لا تفيد بتوفر تشريعات تكفل الحصول على الرعاية والمعلومات . - المؤشر مركب، وهو يقيس وجود عدم وجود التشريعات ولا يشمل ذلك طبيعة التشريعات ولا مدى إنفاذها.

-5أ القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقًا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي ...والميراث ... وفقًا للقوانين الوطنية	5-4-1 نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بحسب الجنس والعمر والمكان	- المؤشر الأول (بشقيه) هو مؤشر نتيجة يتضمن أ- نسبة المزارعين الذين لديهم حقوق مفصلة حسب الجنس، بما يسمح بمقارنة وضع الجنسين. وب – حصة النساء من إجمالي الحيازات الزراعية حسب نوع الحيازة. المؤشر مركب ويتطلب العودة إلى المعايير الموضوعة للحيازات الآمنة وأيضًا الفئات الفرعية ومقارنة وضع المرأة حسب حجم الملكية أو الحيازة ونوعها، حيث إن أهمية الحيازة تتفاوت حسب هذين المتغيرين ونوع الزراعة وطبيعتها. - المؤشر الثاني يطال بشكل خاص الإطار القانوني، بما في ذلك قوانين الإرث الرسمية أو الممارسات العرفية، لجهة كفالة حصول المرأة على حقوق متساوية في ملكية الأرض وحيازتها، بما يحيلها إلى قوانين الإرث الرسمية التي قد تكون تمييزية في هذا الجانب بشكل مباشر، وكذلك إلى العادات السائدة في حرمان النساء كليًّا أو جزئيًّا من توارث أو ملكية العقارات على اختلافها. - المؤشر نوعي، ويقيس وجود كفالة قانونية للمساواة في ملكية الأرض أو عدم وجود ذلك. - المؤشر معبر عن النتائج المتوخاة من المقصد، لكنه لا يقيس مباشرة طبيعة الإصلاحات المطلوب القيام بها، بل نتائجها المفترضة، وكذلك المؤشرات تركز على ملكية الأرض (وهذا هام) لكن المقصد أوسع ويتعلق بالموارد الاقتصادية بشكل عام.
ن-5ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، ...	5-5-1 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية	- المؤشر جزئي ويتعلق حصرًا بتكنولوجيات الاتصالات (نسبة حيازة هاتف نقال حسب الجنس) - المؤشر ضعيف الدلالة وغير معبر عن المقصد، وضعيف الارتباط بالهدف العام، وبتمكين المرأة.
-5ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ.. للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء ...	5-5-2 نسبة النساء في المناصب الإدارية	- يقيّم هذا المؤشر وجود سياسات وتشريعات سليمة وقابلة للإنفاذ تحقق المساواة من خلال تقييم وجود آليات لرصد المخصصات الحكومية المرصودة للمساواة. الموارد المالية هامة جدًا ومؤشر على الالتزام، لكن رصد المخصصات حسب الجنس معقد ومرن ويحتمل التوسع أو التقييد، كما أن رصد المخصصات لا يمثل سوى آلية جزئية – على أهميتها – في تقييم السياسات. - المؤشر مركب ويتضمن 3 معايير تحتوي على 13 سؤالًا عن مواصفات التشريع والآليات، ويفترض أن تكون الإجابات إيجابية على أكثر من نصف الأسئلة في كل معيار. - المؤشر جزئي، والتقييم الحقيقي يتطلب إطارًا تحليليًّا نوعيًّا تشاركيًّا.

لدى النظر في مؤشرات الهدف الخامس، نلاحظ تغييرًا هامًّا مقارنة بهدف الألفية الثالث، وهذا التغيير نابع من التغيير الهام الذي حصل في مضمون ومقاربة الهدف الخامس للتنمية المستدامة. مؤشرات الهدف الثالث للألفية من النوع الكمي والبسيط (نسب التحاق، مشاركة في النشاط الاقتصادي والمشاركة السياسية)، في حين أن مؤشرات الهدف الخامس أكثر تنوعًا وتعقيدًا. بعض المؤشرات بسيط ومباشر (نسبة ختان الإناث، نسبة زواج المراهقات...الخ)، إلا أن معظم المؤشرات معقد، وهو إما نوعي (وجود سياسات) أو مركّب (بدل المؤشر دليل مركب مع عدد كبير نسبيًّا من المتغيرات)، أو دلالته غير مباشرة وجزئية في التعبير عن التحول الفعلي المطلوب. وهذا ما يميز بشكل خاص المؤشرات الخاصة بالمقاصد الجديدة والهامة (العنف ضد المرأة، تغيير الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة، تغيير التشريعات...). بهذا المعنى علينا أن نأخذ بالاعتبار أن تقييم السياسات وقياس التقدم أكثر تعقيدًا وصعوبة مما يبدو للوهلة الأولى.

وفي مجال المساواة بين الجنسين على نحو خاص، فإن رصد التقدم وقياسه لا يمكن أن يقتصرا على المؤشرات، بما هي أدوات لا يمكن إلا أن تكون جزئية وتقريبية، لذلك فإن التقييم الفعلي للتقدم لا بد أن يستند إلى قاعدة عريضة من الأدلة والوقائع (الإحصائية وغير الإحصائية) وأن تستخدم هذه الأدلة في سياق تحليلي ضروري لكي نفهم طبيعة التحول والتقدم على طريق المساواة بين الجنسين. ونحن ندرك أن التفاوت والتمييز وتقسيم الأدوار الاجتماعية...الخ، هي من أقدم الظاهرات في تاريخ البشرية، ولا يمكن التعامل معها بشكل تقني حصرًا. بهذا المعنى، ومهما كانت المؤشرات المعتمدة مناسبة وذات دلالة قوية، فإن التقييم يطلب الذهاب أبعد من ذلك حتمًا.

4. الهدف الخامس: منظور الحقوق

القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات لا يمثل حقا أساسيًّا من حقوق الإنسان فحسب، بل هو أيضًا عامل حاسم في التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة. وقد ثبت مرارًا وتكرارًا أن تمكين النساء والفتيات له أثر مضاعف، ويساعد على دفع النمو الاقتصادي والتنمية في جميع المجالات. إن تناول موضوع حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والعدالة في المنطقة العربية لا يمكن فصله عن إصلاح نماذج التنمية، بما في ذلك إعادة التفكير الاقتصادي والاجتماعي وسياسات التنمية في الدول العربية. في هذا السياق، لا يمكن معالجة حقوق المرأة من خلال نهج مجزأ يركز على مجالات ومؤشرات محددة دون غيرها. من هنا أهمية دمج السياسات التي تتناول حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والعدالة في السياسات العامة وخطط الإصلاح والتدخلات الهادفة إلى بناء القطاعات الإنتاجية، وجهود القضاء على الفقر، ومساعي خلق فرص التوظيف اللائق والسعي إلى إعادة التوزيع وإصلاح التعليم ووضع سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة، وبناء السلم، وإنجاز الحلول المجتمعية والثقافية نحو الالتزام المتسق بمبادئ المساواة والتضامن والعدالة والاستدامة، ومجمل منظومة الحقوق.

المساواة بين الجنسين والنصوص الحقوقية

النصوص والاتفاقيات التي تتناول المساواة بين الجنسين وحقوق النساء كثيرة جدًّا، ونجد هذه المسألة حاضرة في كل البرامج التنموية العالمية والإقليمية والمحلية. يضاف إلى هذه النصوص العامة عدد غير قليل أيضًا من الاتفاقيات والمعاهدات والنصوص والمؤتمرات الدولية التي تختص بقضية المساواة بين الجنسين، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الآليات التي تسهر على إنفاذها.

أبرز المؤتمرات الدولية التي تناولت حقوق المرأة هي المؤتمر العالمي الأول للمرأة، المكسيك 1975، المؤتمر العالمي الثاني للمرأة في كوبنهاغن 1980، المؤتمر العالمي الثالث للمرأة نيروبي 1985 والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، بيجين 1995. إضافة إلى هذه المؤتمرات يمكن أن نذكر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي جاء فيه أن الحقوق الإنسانية للمرأة والطفلة غير قابلة للتصرف، كما أنها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية ولا تنفصل عنها. ويجمع الفاعلون التنمويون والحقوقيون راهنًا على اعتبار حقوق المرأة حقوقا إنسانية لا تنفصل عن حقوق الإنسان، بل هي مكون عضوي منها تنطبق عليها كل مبادئ ومعايير حقوق الإنسان.

إضافة إلى المؤتمرات، نصّ عدد من المواثيق الدولية على حقوق النساء ومن بينها:

- ميثاق الأمم المتحدة عام 1945؛
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948؛
- الاتفاقية المتعلقة بشأن الحقوق السياسية للمرأة الصادرة عام 1952؛
- الاتفاقية المتعلقة بشأن جنسية المرأة المتزوجة عام 1957؛
- الاتفاقية الخاصة بالرضا عن الزواج، الحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج عام 1962؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 (المادة 3)؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 (المادة 3)؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو "السيداو"/ "كوبنهاغن" عام 1979؛
- الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الصادر في العام 1993؛

- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام 2000؛
- اتفاقية حقوق الطفل صدرت عام 1989 ودخلت حيز النفاذ عام 1990؛
- اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة (الاتفاقيات رقم 110، 111، 156، 183، 189)؛
- أجندة المرأة والأمن والسلام التي اهتم بها مجلس الأمن الدولي منذ عام 2000 مع صدور القرار 1325 وما لحقه من قرارات.

التزامات الدول بالقضاء على التمييز ضد النساء

إن توقيع الدول على المعاهدات والاتفاقيات والانضمام إليها، يعني التزامها بالمعايير والموجبات التي تتضمنها وهي: موجبات الاحترام، والحماية، والتعزيز، والأعمال، واتخاذ التدابير المؤقتة. وفي حالة المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز، فإن ذلك يعني ما يأتي:

1. احترام حقوق المرأة، أي أنه لا يمكن للدول أو مؤسساتها القيام بأي عمل ينتهك حقوق المرأة. ويقضي الالتزام بالاحترام بأن تمتنع الدول الأطراف عن وضع قوانين أو سياسات أو أنظمة أو برامج أو إجراءات إدارية أو هياكل مؤسسية تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى حرمان المرأة من التمتع على قدم المساواة مع الرجل بحقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2. حماية حقوق المرأة، ويقضي الالتزام بالحماية بأن توفر الدول الأطراف الحماية للمرأة من التمييز على يد جهات فاعلة خاصَّة وأن تتخذ خطوات تهدف مباشرة إلى القضاء على الممارسات العرفية وسائر الممارسات التي تنحاز لمفهوم الدونية أو السمو لأي من الجنسين ولمفهوم الأدوار النمطية للرجل والمرأة.

3. تعزيز حقوق المرأة، وهو يطلب إلى الدول خلق ثقافة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين من خلال التوعية وبناء القدرات لجميع الأطر والهيئات المعنية بتنفيذ الاتفاقية.

4. إعمال حقوق المرأة، حيث يجدر بالدول اتخاذ الخطوات الإيجابية الرامية إلى ضمان تمتع المرأة والرجل بالحقوق على قدم المساواة بحكم القانون وفي الممارسة، وإنشاء المؤسسات وتأمين الظروف والتدابير التمكينية وبناء قدرات المرأة للمطالبة بحقوقها. يمكن أن تترجم الدول هذا الالتزام من خلال إدماج مبدأ المساواة في الدستور الوطني والقوانين الأخرى، إبطال القوانين التمييزية والأعراف والممارسات التمييزية، وضع آليات فعَّالة تمكِّن المرأة من الحصول على التعويض في حال انتهاك حقوقها، جمع البيانات لرصد مدى التقدم الفعلي لواقع المرأة، إدراج مصالح المرأة وحقها بالمساواة ضمن خطط التنمية الوطنية والاتفاقيات التجارية، إنشاء أجهزة وطنية للمرأة، مفوضة بتولي عملية الرصد وبناء القدرات من أجل تنفيذ الاتفاقية.

5. اتخاذ التدابير الخاصَّة المؤقتة، في الحالات التي تؤثر فيها أفعال التمييز بالمدى الطويل على المرأة بشكل خطير، قد يتطلب ذلك اتخاذ تدابير لا تعطي المرأة معاملة متساوية مع الرجل فحسب، بل معاملة تفضيلية من أجل تحقيق المساواة الفعلية.

الإطار4: توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييزضد المرأة

أوضحت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في توصيتها العامة رقم 33 بشأن لجوء المرأة إلى القضاء أن الالتزامات بعدم التمييز تقتضي من المحاكم ومؤسسات العدالة حماية حقوق المرأة والأمر بالانتصاف في حالة وقوع انتهاكات. وأكدت أن المحاكم والآليات القضائية النظامية وغير النظامية الأخرى ملزمة بحماية حقوق المرأة، بما في ذلك من خلال دعم حقوق المرأة المنبثقة عن المعاهدات الدولية، والمبادئ العامة للمساواة. لذلك، ينبغي أن تتمكن أي امرأة تتعرض لانتهاك حقوقها من التماس الانتصاف والعدالة عن طريق الآليات القضائية المستقلة والمحايدة. وعلى الدول أن تسعى "جاهدة إلى تقييم هيكل وتكوين السلطة القضائية من أجل ضمان تمثيل المرأة تمثيلًا كافيًا، ومن أجل تهيئة الظروف اللازمة لإعمال المساواة بين الجنسين داخل السلطة القضائية، وحتى يتسنى للقضاء خدمة هدف المساواة بين الجنسين من أجل تهيئة الظروف اللازمة لإعمال المساواة بين الجنسين داخل السلطة القضائية ويتسنى للقضاء خدمة هدف المساواة بين الجنسين".

الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة

نذكر ثلاث آليات دولية هي الآتية:

1 - اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييزضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة هي احدى هذه الهيئات ومهمتها رصد التقدم الذي تحرزه الدول الأطراف في المعاهدة، ومعالجة الصعوبات والعوائق التي تعترض تنفيذ المعاهدة، من خلال النظر في التقارير الدورية للدول الأطراف، وتلقي الشكاوى الفردية بموجب البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . أيضًا تعمل اللجنة على اعتماد تعليقات عامة تفسر أحكام المعاهدة. تغطي هذه التعليقات والتوصيات العامة مجموعة كبيرة من المواضيع، من التفسير الشامل للأحكام الموضوعية، إلى الإرشادات العامة بشأن المعلومات التي ينبغي تقديمها في تقارير الدول المتعلقة بمواد محددة تتضمنها المعاهدات .

الإطار5: تعليقات عامة صادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييزضد المرأة

يفيد الاطلاع على بعض التعليقات العامة الصادر عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لفهم سبل تنفيذ مقاصد الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة:

- التعليق العام رقم 21 يفيد في فهم جميع المسائل المتصلة بالتمييز ضمن الحيز الخاص أي الأسرة،
- بدوره التعليق العام رقم 23 يفيد في فهم قضية تعزيز المشاركة السياسية للنساء والتزامات الدول في هذا المجال،
- ولناحية قضايا العنف ضد المرأة فإن التعليقات رقم 12، 19 و35 تفيد في بلورة فهم كامل حول وسائل وإجراءات القضاء على العنف ضد المرأة،
- وفي ما يتعلق بالممارسات الضارة فمن المفيد الاطلاع على التعليق رقم 14 (ختان الإناث) والتعليق العام رقم 31 (تزويج الطفلات).

2 - المقررة الخاصة

قررت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في قرارها 1994/45 المعتمد في 4 آذار/ مارس 1994 تعيين مقرر خاص معني بالعنف ضد المرأة، بما في ذلك أسبابه وعواقبه.

في أحد تقاريرها، تشدد المقررة الخاصة على تأثير الثقافة على ظاهرة العنف ضد المرأة. وتعتبر المقررة أنه وعلى الرغم من حقيقة أن المجتمع الدولي قد اعترف بعالمية الحقوق، فإن سياسات الهوية والنماذج الثقافية النسبية تستخدم بشكل متزايد لتقييد حقوق المرأة على وجه الخصوص. وتُستخدم التفسيرات الأساسية للثقافة إما لتبرير انتهاك حقوق المرأة باسم الثقافة أو لإدانة الثقافات «الموجودة» بشكل قاطع باعتبارها بدائية بطبيعتها وعنيفة تجاه المرأة.

وفق هذا التقرير، تشكل الثقافة في جميع المناطق، مصدرًا رئيسيًا للأنظمة المعيارية المتنوعة والمتناقضة أحيانًا التي توفر الأساس المنطقي للأنماط المتنوعة لأدوار وهويات الجنسين، والتي تشير إلى علاقات القوة.

ويرجع ذلك بحسب التقرير، من ناحية، إلى حقيقة أن تعميق التفاوتات بين الأمم والجماعات والنساء والرجال، فضلاً عن هيكل القوة العالمية المستقطب، قد قلل من أهمية عالمية معايير حقوق الإنسان، بما يفسسح المجال اما بعض الاطراف أن تتحدى شرعية معايير حقوق الإنسان بشكل متزايد الخطابات الثقافية .

من ضمن ولايتها، زارت المقررة الخاصة عددًا من بلدان المنطقة، نذكر منها زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 2017، التي انتهت بعدد من التوصيات بينها:

- الإلغاء العاجل للأحكام التمييزية التي تجذر من العنف ضد النساء؛
- تعزيز الجهود لمكافحة القوالب النمطية الجنسانية التمييزية في المجتمع، بما في ذلك في وسائط الإعلام؛
- زيادة عدد مراكز الشرطة في المناطق السكنية واستمرار جهودها لتسهيل إبلاغ النساء الشرطة عن الحوادث؛
- تزويد الجهاز القضائي بتدريب متخصص بشأن العنف الجنساني؛
- تحسين قدرات النساء في الوصول إلى العدالة؛
- توفير عدد كافٍ من دور الإيواء المناسبة للنساء ضحايا العنف أو المعرضات لخطر العنف على المدى القصير والطويل؛
- إيلاء اهتمام خاص للنساء ذوات الإعاقة .

أيضًا يمكن أن نذكر زيارة السودان عام 2015 ، وقبلها زيارة الأردن عام 2011 ، وزيارة الجزائر عام 2010 ، إضافة إلى زيارة المملكة العربية السعودية عام 2008 .

3 - الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة

اعتمد مجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء، في دورته الخامسة عشرة عام 2010، القرار رقم 15/23 الذي يقضي بإنشاء فريق عامل، يُعنى بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة. وعبر إنشاء هذه الولاية، عبّر المجلس عن قلقه العميق حيال تعرّض المرأة أينما وُجدت إلى حرمان متعدّد الجوانب نتيجة القوانين والممارسات التمييزيّة، وعدم تحقيق المساواة في القانون والممارسة في أي من البلدان المختلفة حول العالم، ونتيجة عدم الوفاء بعد بالوعود بإلغاء القوانين التمييزيّة.

ويركز الفريق العامل على تحديد وجهات النظر وتعزيزها وتبادلها، بالتشاور مع الحكومات والفعاليات الأخرى، بشأن الممارسات السليمة المتصلة بإلغاء التمييز ضد المرأة في القانون. كما أنيط بالفريق أن يقيم حواراً مع الدول والفعاليات الأخرى حول القوانين التي لها تأثير تمييزي حيثما يخص الأمر المرأة.

من ضمن ولايته، قام الفريق بزيارة بعض بلدان المنطقة من بينها الكويت عام 2016 ، وتونس عام 2013 إضافة إلى زيارة المغرب عام 2012 .

الإطار6: تقرير زيارة فريق الأمم المتحدة إلى تونس عام 2013

تقرير زيارة فريق الأمم المتحدة إلى تونس عام 2013، اعتبر أن الدستور التونسي الجديد يُنظر إليه على أنه وسيلة لتصحيح المظالم وعدم المساواة في الماضي، وتأمين المكاسب الحالية وتعزيز العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة في تونس.

شدد الفريق على أهمية أن تكون المرأة الريفية جزءًا لا يتجزأ من الإصلاحات التاريخية التي تمر بها البلاد. ذلك أن النساء الريفيات يخرجن يومياً ويعملن كعاملات مؤقتات في الحقول الزراعية أو كخادمات منازل في المنازل الخاصة، ويقبلن ظروف عمل سيئة ومهينة، بأجر منخفض للغاية أو بدون أجر على الإطلاق.

وفق التقرير، بدون اتخاذ تدابير خاصة تستجيب للتهميش الخاص للنساء، لن تحقق تونس بالكامل تطلعاتها الثورية في الكرامة والحرية والعدالة.

5. نقاط خاصة: المرتكزات الثقافية للتمييز

نتناول في هذه الفقرة ثلاث مسائل فرعية:

أ- المساواة الجنوسية بما هي معيار للتنمية؛

ب- أهمية التصدي للمرتكزات الثقافية للتمييز؛

ت- التحفظات العربية على اتفاقية "السيداو".

أ- المساواة الجنوسية معيار للتنمية

يتعلق الأمر بما أطلقنا عليه المقاربة الثلاثية المستويات للتنمية، حيث إن كل بعد أو قضية رئيسية هي شأن/هدف قائم بذاته يتطلب تدخلات وسياسات لتحقيق الأهداف الخاصة التي تندرج تحته؛ كما هو

في الوقت عينه شأن يجب أن يدمج في كل الأبعاد الأخرى لكي نبلغ النتائج المتوخاة؛ وهو ثالثًا معيار النجاح الكلي في بلوغ الأهداف التنموية الكلية، إذ إن عدم تحقيق الأهداف الخاصة بهذا البعد المعين لا يعني عجزًا أو قصورًا في هذا البعد وحسب، بل هو عجز أو قصور أو فشل للتنمية في مجملها، لأن التنمية هي المحصلة الإجمالية للتقدم التنموي الحاصل في كل المجالات من دون استثناء.

الشكل 5: تمثيل بصري للمقاربة ثلاثية الأبعاد

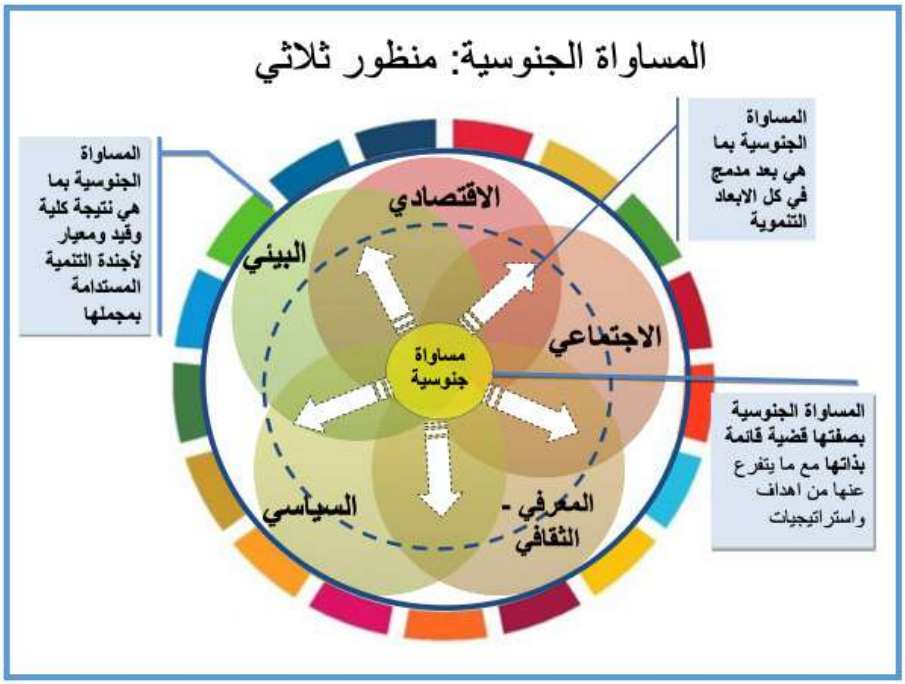

المصدر: تقرير تنمية المرأة العربية 2019

بكلام أكثر بساطة، لا يمكن القول إننا حققنا جوهر أهداف التنمية البشرية المستدامة إذا كنا تقدمنا اقتصاديًّا وبيئيًّا، وكان الفقر واللامساواة ما زالا منتشرين؛ كما لا يمكن القول إننا تقدمنا أشواطًا في مسيرة التنمية، فيما البيئة ملوثة والتغير المناخي يدق الأبواب.

وبالقدر نفسه لا يمكن القول إننا حققنا إنجازات كبيرة في التنمية، لكن لا يزال التمييز ضد النساء والتفاوت بين الجنسين يشكل أساسًا من أساسات سياساتنا ومجتمعاتنا. فالفشل هنا هو فشل كلي للتنمية، لأن التنمية هي حالة نوعية متكاملة لا تتجزأ عندما يتعلق الأمر بالأبعاد الكبرى الرئيسية، ولا يكفي إدراج الإنجاز في هذا القطاع أو المجال أو ذاك.

ينطبق ذلك بالتأكيد على مبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لاسيما في البلدان العربية. وبسبب الطابع الأبوي – الذكوري للأنظمة السياسية والعلاقات المجتمعية في بلداننا، فإذا أردنا تحديد معيار واحد لتقييم مستوى تطور مجتمعاتنا على طريق التنمية البشرية المستدامة، فإن مكانة المرأة في المجتمع هي المعيار الأكثر أهمية وتعبيرًا ودقة عن تطورنا الحضاري برمته وعن مستوى التنمية.

ب- التصدي للمرتكزات الثقافية للتمييز

تقدمت منظمات المجتمع المدني العربي إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018 بعدد من الرسائل/التوصيات من ضمنها توصية تدعو إلى "العمل على معالجة المرتكزات الثقافية للتمييز ضد النساء في مجتمعاتنا وفي السياسات العامة، وحمايتهن لاسيما في أوضاع الحروب والنزاعات، ومكافحة ثقافة العنف والإقصاء" . وقد اعتبرت منظمات المجتمع المدني أن إغفال البعد الثقافي من شأنه أن يضعف استراتيجيات تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن يجعل من التقدم المحقق في مجال محدد حالة منفرة ومعزولة عن سياق سياساتي ومجتمعي عام يعزز المساواة، وبالتالي يمكن الرجوع عنه أو إفراغه من مضمونه. كما أن لذلك أثرًا يتجاوز العلاقات بين الجنسين، ذلك أن "العقلية البطريركية – الذكورية الإقصائية... يتعدى تأثيرها النساء حصرًا، ويجعلها شأناً شاملًا لكل مجالات الحياة المجتمعية، بما في ذلك السياسية منها. فالثقافة البطريركية – الذكورية تقوم على إعلاء شأن مفاهيم القوة والسلطة والطاعة والهرمية، في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهي تقصي كل من تعتبره فئات وأفرادًا لا ينتمون إلى نواة السلطة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو لا يكونون في خدمتها..." . وبهذا المعنى فإن استراتيجيات تحقيق المساواة بين الجنسين في سياق تنموي حقوقي تتطلب عدم إغفال هذا الجانب، والربط بينه وبين الجوانب الأخرى التي تتكون منها هذه الاستراتيجيات وفق ثلاثة محاور رئيسية (غير حصرية) هي الآتية:

- "بعد السياسات العمومية: التمكين المعرفي والاقتصادي والاجتماعي، الحد من التمييز في مواقع صنع القرار، والأمن والموارد الطبيعية...الخ.
- بعد التشريعات والقوانين: قوانين الانتخابات والأحزاب والإعلام، العنف والتحرش، العمل الزراعي والمنزلي، المواءمة مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية...الخ.
- بعد العقليات والثقافات: التنميط في التربية والتعليم، علاقة السياسي بالديني، الثقافة البطريركية -الذكورية، الإعلام والتواصل...الخ" .

الإطار 7: فقرة 51 من تقرير اللجنة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة إلى الدورة الرابعة لمجلس حقوق الإنسان عام 2007

جاء في الفقرة 51 من تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة إلى الدورة الرابعة لمجلس حقوق الإنسان عام 2007، وهو مخصص لأوجه التقاطع بين الثقافة والعنف ضد المرأة (A/HRC/4/34) ما يأتي:

51- تتطور الثقافة استجابة لمختلف الاحتياجات والتطلعات الفردية والجماعية المتنافسة، ما يجعلها متنوعة وديناميكية. بيد أنه يمكن إضفاء الشرعية، في أي وقت محدد، على بعض تفسيرات الثقافة وفرضها على مجتمع ما أو مجتمع محلي. وكثيراً ما تتشابه تأكيدات التفسيرات المهيمنة للثقافة، في أطر ثقافية واجتماعية تبدو متنوعة، إلى درجة أنها (1) تفترض مسبقًا مجموعة من القيم والتقاليد الجامدة والمتجانسة التي تحكم حياة كيان مشترك؛ و(2) تعكس وتقوي علاقات السلطة المهيمنة والأبوية. وتتعارض هذه الخطابات الثقافية مع المعايير الثقافية العالمية، ولاسيما مبدأ حقوق الإنسان الملزم قانونًا الذي يقضي بعدم جواز الاحتجاج بالأعراف أو بالتقاليد أو بالاعتبارات الدينية لتبرير العنف ضد المرأة.

الشكل 5: تمثيل بصري للمقاربة ثلاثية الأبعاد

تتشابه هذه المشكلات في معظم الدول العربية، حيث إن الطابع الأبوي – الذكوري مشترك بينها رغم اختلال الأنظمة السياسية والتفاوت في الثورة والظروف الأخرى. مع ذلك، ومن الناحية العملية، لا بد من أن يجري العمل على استراتيجية متكاملة على مستويين: الأول إقليمي حيث يمكن أن تنشأ شبكات وائتلافات للتصدي لما هو مشترك على المستوى الثقافي والقيمي؛ والثاني وطني حيث لا بد أيضًا من تحديد مشكلات محددة وأولويات ملموسة والتصدي لها ووضع استراتيجيات لتجاوزها. ويشكل ذلك أحد المكونات الرئيسية للهدف الخامس للتنمية المستدامة ولأجندة 2030 برمتها، وهي أيضًا أكثر من ضرورية ومدخل لا يمكن تجاهله من أجل تحقيق المساواة والتمكين على حد سواء .

ت - عن التحفظات العربية على اتفاقية "سيداو"

نتطرق إلى التحفظات العربية على اتفاقية "سيداو" لكونها نموذجًا عن دور البعد الثقافي في الالتفاف أو رفض مبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أو تحويله إلى إجراءات جزئية وشكلية منزوعة الأثر التحويلي في المجتمع والثقافة والسياسة والمؤسسات.

تعرِّف اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 التحفظ بأنه: "إعلان من جانب واحد أيًّا كانت صيغته أو تسميته، تصدره دولة ما حين توقع معاهدة أو تصدقها أو تقبلها أو تقرها أو تنضم إليها مستهدفة به استبعاد أو تغيير الأثر القانوني لبعض أحكام المعاهدة في تطبيقها على تلك الدولة. يفهم به كذلك أنه إعلان كتابي يقدم من طرف إحدى الدول تعلن فيه رسميًّا أنها لا تلزم نفسها بجزء أو أجزاء بعينها من الاتفاقية". إن المادة 19 من اتفاقية فيينا تجيز للدول عند انضمامها إلى معاهدة ما إبداء تحفظات شرط ألا يكون أي تحفظ منها منافيًا لموضوع الاتفاقية وغرضها.

تجاوز عدد تحفظات الدول العربية على مواد وبنود اتفاقية "سيداو" كل تحفظاتها الأخرى على بقية الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان. وتمحورت هذه التحفظات على المواد الآتية:

- المادة (2): عن الإجراءات غير التمييزية، وتنص على التزام الدول بعدم التمييز وباتخاذ الإجراءات العملية التشريعية وغيرها لوضع حد للتمييز. والتحفظ على هذه المادة هو تحفظ على مبدأ المساواة والقضاء على التمييز نفسه، وهو جوهر الاتفاقية.

- المادة (7): عن الحياة العامة والسياسية ومشاركة المرأة في الانتخابات وفي الحكومة،

- المادة (9): عن الجنسية والتحفظ هو على حق الزوجة في منح الجنسية لأولادها عند الزواج من أجنبي،

- المادة (15): عن المساواة أمام القانون والشؤون المدنية وحرية اختيار المسكن،

- المادة (16): عن المساواة في الزواج والحياة الأسرية، والتحفظ هنا على اعتبار حقوق المرأة الزوجية في كل ما يتعلق بالأسرة والإنجاب والأولاد مساوية لحق الرجل،

- المادة (29): عن التحكيم بين الدول والرجوع إلى محكمة العدل الدولية، حيث إن الدول تحفظت على منح صلاحية للقانون الدولي في هذا المجال الذي يعتبر خاصًّا حسب وجهة نظر الدولة المتحفظة، وذلك استباقًا لإمكانية صدور أحكام لا يوافقون عليها.

قدمت بعض الدول تصريحات عامة عن الاتفاقية بررت فيها التحفظ، في حين قدمت دولٌ أخرى تبريرات تتعلق إما بتعارض الاتفاقية مع القوانين الوطنية أو تعارضها مع الشريعة الإسلامية، والذريعة الرئيسية هنا هي الخصوصية الاجتماعية والثقافية، والعادات والتقاليد، والتعارض مع الشريعة. جلّ هذه التحفظات غير قانوني وغير مقبول لأنها مخالِفة للمادة 19 من اتفاقية فيينا (قانون المعاهدات لعام 1969) التي وإن أجازت للدول عند انضمامها إلى معاهدة ما إبداء تحفظاتها، إلا

أنها اشترطت ألا يكون التحفظ منافيًا لموضوع الاتفاقية وغرضها، إضافة لكونها مخالِفة للمادة 28 من اتفاقية "سيداو"، التي تنص على أنه لا يجوز إبداء أي تحفظ يكون منافيًا لموضوع الاتفاقية وغرضها.

خلال السنوات الأخيرة بدأت بعض الدول سحب أو تعديل أو إعادة صياغة تحفظاتها على عدد من المواد. نذكر منها تونس، والمغرب وسلطنة عُمان والبحرين. على سبيل المثال، رفعت تونس جميع التحفظات عام 2014 ومع ذلك، فقد حافظت على إعلانها العام الذي يؤكد أنها لن تتخذ أي قرار تنظيمي أو تشريعي يخالف الفصل الأول من دستورها الذي ينص على أنها دولة حرة ومستقلة وذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها وأن نظامها جمهوري. بدورها فلسطين صادقت على الاتفاقية عام 2014 بدون أي تحفظات.

وفي كل حال تكشف طبيعة هذه التحفظات عن تشابه كبير بين الدول العربية، وعن مدى هيمنة الثقافة الأبوية – الذكورية على الفضاء السياسي والتشريعي.

6. تمارين الهدف الخامس

للمدرب

لا يحل هذا الدليل محل الاجتهاد الشخصي للمدرب في اختيار أو تصميم ما هو مناسب من مضامين وتمارين مناسبة للتدريب الذي يقوم به. لذلك يتجنب الدليل تحديد قائمة محددة بشكل صارم ونهائي للتمارين المحتملة، ويشجع المدربين والمدربات على القيام بمجهود شخصي على هذا الصعيد، يمكن أن يتضمن دمج عناصر من أكثر تمرين مقترح، أو إضافة عناصر أخرى إلى التمارين متناسبة مع سير التدريب نفسه وحاجات واهتمامات المشاركين، ومستوى تفاعلهم، والمهام التي يقومون بها في عملهم.

نقترح على المدربين الراغبين في التوسع في استخدام تمارين مبتكرة عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الاستعانة بالدليل المرجعي وكتاب التمارين "المساواة وتمكين المرأة في العالم العربي – من أهداف الألفية إلى أجندة ما بعد 2015: دليل مرجعي وتدريبي (جزءان). كوثر، اسكوا، nemownu؛ تونس 2013".

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: هدف التنمية المستدامة الخامس

التمرين الأول – أساسي، مجموعات عمل

مناقشة تجربة ميدانية لجمعية مرتبطة بالهدف الخامس

- يستخدم المدرب دليل كوثر – أجفند – الشبكة العربية، الموزع على المشاركين.
- يوزع المدرب المشاركين على مجموعات عمل، ويطلب إليهم الاطلاع على المبادرات الميدانية المدرجة ضمن هذا الهدف.
- يطلب المدرب من كل مجموعة أن تختار من بلدها أو تجربة فعلية قامت بها، مثلًا عن مشروع أو برنامج عمل قامت به الجمعية التي ينتمون إليها، أو قامت بها جهة وطنية أو محلية هم على اطلاع عليها. ويطلب إليها عرض عناصرها بشكل موجز، بالاستعانة بالأسئلة التوجيهية الآتية:

-هل ترتبط هذه التجربة بمقصد معين من مقاصد الهدف الخامس؟ أي مقصد هو؟

-أوضح كيفية الارتباط بالمقصد المعني، وهل التجربة مؤثرة في تحقيق الهدف العام للمساواة والتمكين؟

-ما هو المتوقع من التجربة، التركيز أكثر على التمكين أم المساواة أم الاثنين معًا؟

- ما هي محصلة هذه التجربة، هل حققت الأهداف؟ ما هي معايير التقييم؟

- إذا قدر لكم أن تقوموا بهذه التجربة مجددًا، ما الذي تغيرونه أو تعدلونه؟

- تعرض كل مجموعة النتائج التي توصلت إليها.
- يدير المدرب نقاشًا عامًّا ويقارن ويستخلص النتائج.

للمدرب

يمكن للمدرب أن ينفذ التمرين نفسه مع المشاركين، ولكن يطلب منه مراجعة ونقد التجارب الميدانية الواردة تحت الهدف الخامس للتنمية المستدامة في الدليل الموزع عليهم، وأن يحاولوا الإجابة عن الأسئلة نفسها وتقييم التجارب المعروضة من منظور نقدي بدل عرض تجارب جديدة.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: هدف التنمية المستدامة الخامس

التمرين الثاني – متقدم، مجموعات عمل

السياسات المطلوبة لتحقيق المقصد الرابع: المساواة والتمكين داخل الأسرة.

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو تحفيز المشاركين على التعرف إلى طبيعة علاقات القوة والشراكة داخل الأسرة والتفكير في خطة العمل المناسبة من أجل المساعدة على تعزيز التوازن في العلاقات وتوزيع الأدوار بين الرجال والنساء داخل الأسرة انطلاقًا من المقصد الرابع.

يوزع المدرب المشاركين على مجموعات حسب البلدان التي يتنمون إليها، ويطلب إليهم تنفيذ التمرين بشكل تطبيقي على بلدهم (أو البلد المحدد للمجموعة التي ينتمون إليها).

يطلب المدرب إلى المجموعات العمل وفق الخطوات الآتية:

1. قراءة متأنية للمقصد الرابع، والتأمل به ومعناه وارتباطه الهدف الخامس.
2. استخراج العناصر الرئيسية لما هو مطلوب (المحاور العامة) انطلاقًا من نص المقصد الرابع نفسه
3. تحديد المظاهر الأكثر أهمية وأكثر انتهاكًا للمساواة والتمكين في علاقة النساء والرجال في بلدك، مع لحظ التفاوتات حسب المناطق أو الفئات الاجتماعية (ريف وحضر، فقراء وأغنياء، عاملون وعاطلون عن العمل...الخ).
4. تحديد الفئة المعنية التي سوف تكون موضع التمرين (أي أنه يطلب مثلًا من المجموعة أن تحدد موضوع التمرين بدقة ضمن البلد، مثلًا ما هي السياسات المطلوبة في الريف، أو في فئات الطبقات الوسطى أو العشوائيات في المدينة، نظرًا لاختلاف الأوضاع ضمن البلد الواحد).
5. تحديد التحولات والتدخلات المطلوبة لتحقيق المقصد في صيغته الوطنية بالنسبة لهذه الفئة، والاستجابة للعناصر الرئيسية المحددة في السؤال الثاني أعلاه في ضوء خصائص البلد. المطلوب هنا هو وضع خطة عمل مصغرة لتحقيق المقصد الرابع في بلد المجموعة أو لفئة اجتماعية محددة في البلد.

- تعرض كل مجموعة النتائج التي توصلت إليها (خطة عمل تحقيق المقصد الرابع).
- يدير المدرب نقاشًا عامًّا ويقارن ويستخلص النتائج.
- على المدرب أن يختار العروض التي تقدمها المجموعات بحيث يتلافى التكرار، وأن يحرص على المناقشة العميقة للمضمون.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: هدف التنمية المستدامة الخامس

التمرين الثالث – أساسي/متقدم، مجموعات عمل

صياغة الهدف الخامس في ظروف البلد

يوزع المدرب المشاركين على مجموعات حسب البلدان التي يتنمون إليها، ويطلب إليهم تنفيذ التمرين بشكل تطبيقي على بلدهم (أو البلد المحدد للمجموعة التي ينتمون إليها).

يطلب المدرب إلى المجموعات العمل وفق الخطوات الآتية:

1. مراجعة نص الهدف الخامس ومقاصده بعناية.
2. تقييم كل مقصد من المقاصد لجهة أولويته وانطباقه على البلد المعني.
3. اقتراح الإبقاء أو إهمال المقصد.
4. اقتراح إعادة صياغة أو إضافة مقاصد جديدة؟
5. وضع الكل في صيغة هدف ومقاصد بصياغة خاصة من قبل المجموعة.

- تعرض كل مجموعة النتائج التي توصلت إليها (الجدول النهائي الذي يتضمن صياغة وطنية للهدف الخامس).
- يدير المدرب نقاشًا عامًّا ويقارن ويستخلص النتائج.
- على المدرب أن يختار العروض التي تقدمها المجموعات بحيث يتلافى التكرار، وأن يحرص على المناقشة العميقة للمضمون. يمكنه في هذا الصدد أن يختار عرضًا رئيسيًّا، ثم يطلب إلى المجموعات الأخرى أن تضيف أو تعدل أو تطور. وإذا كان المشاركون من بلد واحد أو بلدان متشابهة جدًّا في أوضاعها، يمكن التوصل إلى صياغة وطنية واحدة للهدف الخامس.

يمكن الاستعانة بالجدول أدناه لتنفيذ التمرين:

النموذج 1: صياغة الهدف الخامس في ظروف البلد

المقصد	تقييم الأولوية/ الملائمة للبلد	القرار: إهمال، تعديل، إبقاء	الصياغة الوطنية البديلة
5-1 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان			
5-2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال			
5-3 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث			
5-4 الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبًا على الصعيد الوطني			
5-5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة			
5-6 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقًا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما			
5-أ القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقًا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية			
5-ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة			
5-ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات			

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

1 - شرح الهدف

ينص الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة على: "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة"، و"أيقونته" باللون الأزرق الفاتح، وتلخص الهدف على النحو الآتي: "المياه النظيفة والنظافة الصحية"، وهو تلخيص غير مكتمل للهدف، إذ يغفل جانب الاستدامة التي تمثل بعدًا هامًّا في الهدف.

مقارنة مع ما كان عليه الأمر في أهداف الألفية الإنمائية، الجديد في مقاربة المياه والصرف الصحي طال النقاط الآتية:

- الانتقال من مقصد واحد في الهدف السابع من أهداف الألفية الذي يتناول البيئة بشكل عام، إلى هدف مستقل بذاته،
- الانتقال من هدف/مقصد ذي بعد واحد هو توافر خدمة المياه والصرف الصحي، إلى هدف مركب بأبعاد عدّة، يتعلق بتوفر الخدمة وإدارتها إدارة مستدامة.
- رفع مستوى الإنجاز المطلوب حيث المطلوب توفير الخدمة للجميع من دون استثناء (وكان هدف الألفية الإنمائي ينص على خفض نسبة السكان الذين لا تتوفر لهم المياه إلى النصف).

كما أن المقصدين المتعلقين بالسياسات تناولا التعاون الدولي في هذا المجال، بما في ذلك الجانب التكنولوجي (معالجة الملوحة وتحلية مياه البحر مثلًا)؛ ودعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

بهذا المعنى تصبح قضية المياه مركبة – وهي كذلك بطبيعتها – وتتقاطع مع الزراعة والأمن الغذائي والصحة والنظافة والحد من التلوث والاستدامة البيئية، كما أنها مرتبطة بالصناعة أيضًا وبقضايا متصلة بالسياسات مثل التوجهات نحو اعتبار المياه سلعة عامة وحقًّا من حقوق الإنسان، أو خصخصتها وتحويلها إلى سلعة تجارية. وهذا من الموضوعات الخلافية في الاتفاقيات التجارية الدولية، وفي السياسات الوطنية. يضاف إليها مشكلات المياه المشتركة العابرة للحدود (الأنهار مثلًا).

الشكل 1: مقارنة بين هدف التنمية المستدامة السادس والمياه والصرف في أهداف الألفية

الهدف 6 في أجندة 2030: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها أدارة مستدامة.

المياه والصرف الصحي في اهداف الألفيّة:

المقصد -7ج: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الى النصف بحلول العام 2015.»

مقارنة مع ما كان عليه الامر في اهداف التنمية للألفية، الجديد في مقاربة المياه والصرف الصحي في اجندة 2030 – الهدف 6، طال النقاط التالية:

الانتقال من مقصد واحد في الهدف السابع من اهداف الالفية، الى هدف مستقل بذاته،

الانتقال من هدف/مقصد ذو بعد واحد هو توافر خدمة المياه والصرف الصحي، الى هدف مركب وابعاد عدّة، يتعلق بتوفر الخدمة وادارتها إدارة مستدامة.

رفع مستوى الإنجاز المطلوب حيث المطلوب توفير الخدمة للجميع دون استثناء.

للمدرب

على المدرب أن يتجنب انحرافين في تناول موضوع المياه (والصرف الصحي) أثناء التدريب. الانحراف الأول هو التبسيط واعتبار الهدف يقتصر على توفر خدمتي المياه والصرف الصحي بالحد الأدنى فقط؛ والانحراف الثاني هو تناول الهدف من منظور بيئي حصرًا. وكما سيرد لاحقًا، فإن للهدف السادس أبعادًا عدة اقتصادية واجتماعية وصحية ... أيضًا، إلى جانب ما سبق ذكره.

الهدف ومقاصده

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن الهدف السادس متعدد الأبعاد:

- أولًا، هو يجمع بين خدمتين/مسألتين: الأولى هي المياه، بما هي مياه الشرب ومياه الاستخدام المنزلي، والمياه المخصصة للأنشطة الأخرى بما فيها الأنشطة الاقتصادية. والخدمة الثانية هي الصرف الصحي.

- ثانيًا، يتضمن بعدًا صحيًّا واضحًا سواء في متن النص حيث هناك أكثر من إشارة إلى النظافة الصحية والمياه المأمونة، والأمراض المنقولة بواسطة المياه؛ أو ما يمكن استخلاصه من الممارسة والخبرة والقواعد الصحية.

- ثالثًا، يتضمن بعدًا اقتصاديًّا حيث هناك إشارات واضحة إلى كلفة هذه الخدمات وضرورة تيسير الوصول إليها للجميع (وهذا أيضًا بعد اجتماعي)، وكذلك الارتباط المباشر بين المياه وبين الزراعة بما هي قطاع اقتصادي هام، وبإنتاج الغذاء.

- رابعًا، البعد البيئي بمكوناته المختلفة: التلوث، الإدارة المستدامة والهدر، والاستدامة بمعنى الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

- خامسًا، بعد خارجي يتعلق بالموارد المشتركة بأبعادها المائية المباشرة والبيئية والسياسية.

الإطار1: ملخص الهدف السادس للتنمية المستدامة

الهدف 6

يتضمن هذا الهدف 6 مقاصد نتيجة، ومقصدي سياسات.

يشمل هذا الهدف مسألة توفير مياه الشرب والاستخدام، وتوفر خدمة الصرف الصحي. وهو يجمع بين توفير هذه الخدمات للجميع بصفتها حقًّا، إضافة إلى الجانب الصحي (النظافة والتلوث)، والبيئي (معالجة المياه المبتذلة)، وحسن إدارتها بطرق مستدامة.

لحظ التفاوت لاسيما بين الريف والحضر أساسي هنا.

أما النص الحرفي للهدف السادس كما جاء في الأجندة فهو على النحو الآتي:

الإطار2: النص الحرفي الرسمي للهدف السادس للتنمية المستدامة ومقاصده

الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

6-1 تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030

6-2 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوّط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030

6-3 تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030

6-4 زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030

6-5 تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030

6-6 حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2020

6-أ تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030

6-ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي

للمدرب أن يختار طريقة عرض الأهداف والمقاصد، ويمكن اعتماد صيغة الجدول أدناه:

الشكل 2: مقاصد الهدف السادس

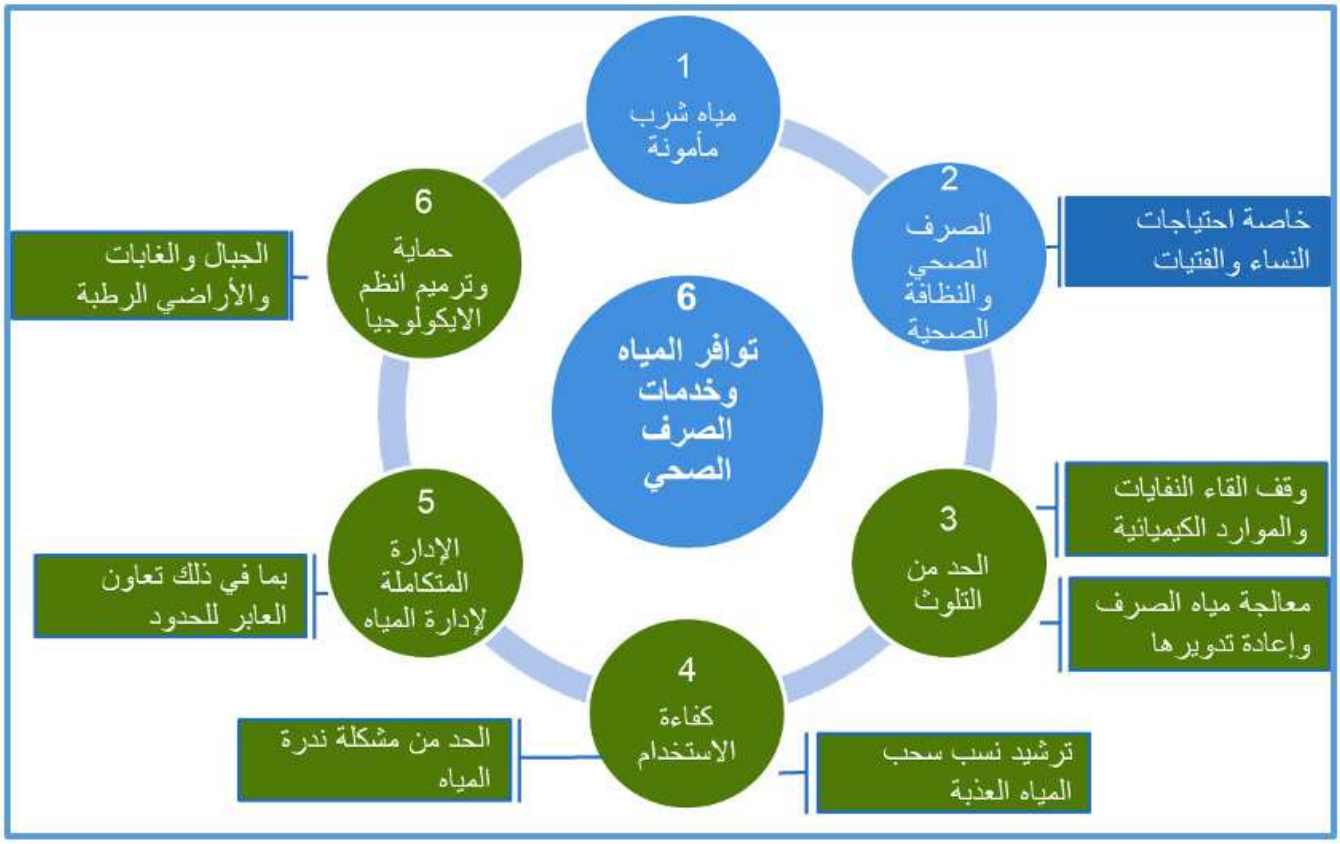

الجدول 1: مقاصد الهدف السادس

مقاصد الهدف السادس	
1 - 6	تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030.
2 - 6	تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوّط في العراء، وإيلا$ء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.
3 - 6	تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والموارد الكيميائية والموارد الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030.

6 - 4	زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول علم 2030.
6 - 5	تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030.
6 - 6	حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2030.

وفي الجدول والشكل أعلاه، استخدم اللون الأزرق في المقصدين الأول المتعلق بتوفير المياه والصرف الصحي بما هما خدمة ومرفق عام للجميع؛ في حين استخدم اللون الأخضر للمقاصد الأخرى للإشارة إلى المضمون البيئي القوي، بما في ذلك الجانب المتعلق بإدارة الموارد المائية.

أما بالنسبة إلى مقاصد الوسائل والسياسات، فهما اثنان: الأول له طابع بيئي ويغطي المستويين الوطني والعالمي (التعاون الدولي في المجال التكنولوجي وبناء القدرات، بما يشير إلى الاهتمام المولى عالميًّا "للموارد المائية" على النطاق العالمي)؛ والمقصد الثاني يتعلق بتعزيز المشاركة المحلية في إدارة الموارد المائية بما يحسّن الأداء.

الجدول 2: الهدف السادس، مقاصده ووسائله والسياسات

مقاصد الهدف السادس	
6 - أ	تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030.
6 – ب	دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

الشكل 3: الهدف السادس، وسائل التنفيذ

2. نقد الهدف السادس

تمهيد

لطالما ارتبطت المياه بالحياة نفسها. وفي عالمنا المعاصر لا يختلف الأمر عن ذلك، حيث إن المياه شرط للبقاء على قيد الحياة، إضافة إلى أنها ضرورية للصحة بالإيجاب (أي أن استهلاك المياه بكميات وافية هو شرط للصحة الجيدة)، وضرورية للصحة بالسلب (أي أن المياه الملوثة وغير المأمونة هي ناقل للأمراض ولخطر الوفاة). كما أنها مرتبطة بالرفاه سواء في ما يتعلق بالعيش داخل المنزل (توفر المياه داخل المنزل للاستخدام بشكل كاف مع توفر التجهيز الضروري) أو في ما يتعلق بالترفيه والتمتع بالحق في بيئة نظيفة في المجال العام.

من ناحية أخرى، ثمة مشكلة "ندرة" في المياه عالميًّا، وإن كانت هذه المشكلة أكثر حدة في المناطق الصحراوية والجافة أو شبه الجافة. يشدد الخبراء البيئيون على أن الضغط المائي يتزايد بسبب تزايد سكان الأرض من جهة أولى، ولكن أيضًا بسبب سوء استخدام المياه لا بمعنى الهدر والتسرب الناجم عن تهالك الشبكات فحسب، بل أيضًا بسبب سوء توزيع الاستهلاك على الفئات الاجتماعية وعلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي يستهلك بعضها كميات كبيرة من المياه الشحيحة في بعض البلدان (مثل الزراعة، أو حتى السياحة)، إضافة إلى عدم تساوي حصة الفرد من الاستهلاك بحسب مستوى الثروة أو معايير تمييزية أخرى (مثل فاقع على ذلك هو التفاوت في استهلاك المياه بين مواطني دولة الاحتلال الإسرائيلي والمواطنين الفلسطينيين....).

بهذا المعنى فإن الهدف السادس للتنمية المستدامة قد لحظ هذه الأبعاد كلها. إلا أن ذلك بمقدار ما يشكل نقطة قوة في صالح مضمون الهدف السادس وصياغته، فهو نقطة ضعف أيضًا. فالطابع المركب والمتعدد المستويات للهدف السادس يطرح إشكالية عملية في التعامل معه وتحقيق غايته الإجمالية بالنسبة للفاعلين التنمويين وبشكل متفاوت.

بالنسبة إلى الحكومات بما هي فاعل أول ورئيسي في صنع السياسات، وفي حال أرادت التعامل مع الهدف بشكل مباشر وكلي، فهذا يعني تلبية الحاجات المباشرة من المياه والصرف الصحي للسكان بنوعية جيدة وبشكل مستدام، ويعني أيضًا التصدي للمشكلات البيئية والسياسية التي لها طابع استراتيجي؛ وهذه الأخيرة أكثر تعقيدًا وتقع ضمن نطاق مسؤولية وزارات وجهات رسمية وطنية ودولية مختلفة تمامًا عن الجهات المعنية بتوفير الخدمة للمواطنين والجوانب المتصلة بها من سلامة المياه وحسن الإدارة. لذلك سوف يكون التمييز بين بعدين متمايزين في مضمون الهدف الخامس ضروريًّا من الناحية العملية، حيث يهتم الأول بتوفير الخدمة بما هي حق للمواطنين، في حين يهتم البعد الثاني بالجوانب البيئية والاستراتيجية، والتي يمكن أن تكون مكونات خطط واستراتيجيات وطنية في مجالات أخرى (العلاقات الخارجية أو المجال البيئي بالمعنى الشامل). والنص التدريبي يلفت النظر منذ البداية إلى هذا التمييز أثناء عرض المقاصد والتمييز بين المقصدين الأول والثاني، والمقاصد الأخرى التي لونت بالأخضر للإشارة إلى مضمونها البيئي، من دون أن يعني ذلك قطعًا كاملًا بين الفئتين.

الترابط بين الهدف السادس والأهداف الأخرى

للمدرب

في ضوء ما سبق، على المدرب أن يولي عناية خاصة للطبيعة المركبة للهدف السادس أثناء العرض والمناقشات والتمارين، وأثناء شرح الترابطات بين الهدف السادس والأهداف الأخرى للبعد المتصل بتوفير المياه والصرف الصحي للمواطنين. فالجوانب البيئية الكلية المتعلقة بالمياه يمكن أن تدرج من الناحية العملية ضمن مجالات أخرى في التخطيط والسياسيات الوطنية مثل البنى التحتية (الشبكات والهدر)؛ والحوكمة (الإدارة المتكاملة الداخلية)؛ والبيئة (دمج الجوانب البيئية المرتبطة بالمياه في الهدف السادس مع الهدف الخامس عشر عن البيئة البرية التي لا تنفصل عنها)؛ أو بالقضايا السياسية والاستراتيجية المرتبطة بالسياسة الخارجية (المسائل العابرة للحدود). إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود أبعاد بيئية وصحية وإدارية هي من متطلبات تحقيق المقصدين الأول والثاني على ما سوف يرد في ما يلي.

يتضمن الشكل أدناه عرض الترابطات بين الهدف السادس والأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، لاسيما بعض المقاصد المحددة ضمن هذه الأهداف التي لها ارتباط مباشر معه. كما يمكن التمييز بوضوح مقبول ضمن هذه الترابطات بين المستوى المتعلق بحصول الأفراد على الخدمة/الحق بالمواصفات المطلوبة (مثل الحق في الحصول على الخدمات (الهدف 1) وداخل المنزل (الهدف 11)، ومكافحة الأمراض المنقولة بالمياه (الهدف 3) أي الحق في مياه مأمونة، وأثر المياه على العلاقات والرفاه داخل الأسرة وفي المنزل (المقصد 4 من الهدف 5 أو الهدف 16...الخ)؛ أو ما هو أكثر ارتباطًا بالبعد البيئي (المقاصد 3 إلى 6 والمقصد -6أ؛ مثل الأهداف 12 و13 و15).

الشكل 4: ترابط بين الهدف السادس والأهداف الأخرى

الإطار3: الهدف السادس، علاقة المرأة بالمياه

المرأة والمياه

علاقة المرأة بالمياه وثيقة الارتباط بتوزيع الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء، وبالدور الرعائي للمرأة داخل الأسرة، وبالعمل الزراعي في البيئة الريفية. لذلك سوف نرى أن إدارة المياه من منظور تنموي محوره الإنسان، ومن منظور الاستدامة، له تأثير إيجابي على حياة جميع الأفراد والفئات الاجتماعية، كما يؤثر إيجابًا على مكانة المرأة وقدرتها على التمتع بحقوقها واستخدام وقتها على نحو أكثر حرية.

إن توفر المياه (وخدمات الصرف الصحي) للجميع داخل المسكن العائلي وبنوعية جيدة، من شأنه تحرير طاقات كثيرة تستهلك على جمع المياه أو تقنين استخدامها من قبل الأسرة، وهو أمر تتحمل تبعاته النساء بشكل خاص، بما في ذلك ظاهرة حرمان الفتيات من التعليم لجلب المياه لاسيما في المناطق الريفية التي ليس فيها شبكات مياه عامة موصولة إلى المنازل أو إلى أماكن مشتركة قريبة منها. كما أن الممارسات الزراعية المستدامة لاسيما في الحيازات الصغيرة والعائلية تقوم أيضًا على نمط حياة متمحور حول الماء، حيث يندمج دور المرأة بشكل عضوي مع العمل في الحقول وفي العمل المنزلي ومع استخدام وإدارة المياه. ومن شأن مشاركة المرأة من مواقع مقررة في إدارة المياه على النطاق المحلي، أن تساهم في تحسين الاستخدام المستدام والمتوازن لهذا المورد الهام، كما من شأنها الحد من النزاعات المحلية المتعلقة باستخدام المياه.

مراجعة المقاصد

تتبع مراجعة المقاصد في الهدف السادس أسلوبًا مغايرًا عن الأهداف السابقة، لتسهيل تفكيك الهدف واستخدامه من قبل الفاعلين غير الحكوميين، بما يساعد على تحديد الأولويات ومجالات التدخل بطريقة عملية. والعمود الثالث من الجدول يفصّل المعاني المباشرة للإنجاز المحدد المطلوب تحقيقه في كل مقصد.

الجدول 3: مقاصد الهدف السادس مع تفسيرها

الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة		
المقصد	**العناصر المكونة للمقصد**	**تفسير**
6-1 المياه	1. حصول الجميع على المياه 2. أن تكون مأمونة 3. كلفة ميسورة	100% من الناس موصولون إلى شبكات المياه الفعلية داخل المنازل ومتوفرة باستمرار مياه صالحة للشرب والاستخدام وغير ملوثة السعر/الكلفة في متناول الفئات الفقيرة
6-2 الصرف الصحي	1. حصول الجميع على خدمة صرف صح 2. اهتمام خاص بالنساء 3. اهتمام خاص بالمهمشين	100% من المساكن موصولون إلى شبكات الصرف الصحي الجيدة مراحيض خاصة مجهزة ومستقلة للنساء والفتيات في المؤسسات شمول الفئات المهمشة والمناطق النائية والعشوائيات بخدمات الصرف الصحي
6-3 التلوث	1 - نوعية المياه	وقف تلويث المياه من النشاط الاقتصادي واختلاط الشبكات
	2 - معالجة مياه المجاري وإعادة تدويرها	معالجة مياه الصرف الصحي لتلافي تلويث البيئة وإعادة استخدامها
6-4 الكفاءة	1 - كفاءة الاستخدام	الاستخدام الكفؤ في كل القطاعات وعدم الإسراف
	2 - السحب المستدام للمياه العذبة	ترشيد استخدام المياه العذبة بما يضمن استدامة التزود بالمياه وتجديد المخزون
	3 - ضمان الأمن المائي للأفراد	أن يحصل الأفراد لاسيما في المناطق الجافة على الكمية الضرورية من المياه
6-5 الإدارة المتكاملة	1 -الإدارة المتكاملة للمياه وطنيًّا	إدارة وطنية متكاملة مستدامة ومنسقة للموارد المائية في كل القطاعات (زراعة، صناعة، سياحة، استخدام منزلي...)

	2 -التعاون العابر للحدود	التعاون عبر الحدود في الأنهر والبحيرات والأحواض الجوفية المشتركة
6-6 حماية النظم البيئية	1 غابات وأراضٍ	الغابات والأراضي والزراعة
	2 الأنهار والبحيرات	حماية الأنهار والبحيرات من التلوث والاستخدام الجائر
	3 المياه الجوفية	حماية الأحواض الجوفية من التلوث والاستخدام الجائر

للمدرب

أن يقوم بمراجعة هذا الجدول قبل التدريب والتمعن فيه بشكل نقدي وبما يأخذ بالاعتبار المعاني المحددة المرتبطة بالبلد أو البلدان المشاركة في التدريب. وهذا الجدول سوف يستخدم لاحقًا في التمارين التطبيقية، حيث سوف يطلب إلى المشاركين في مجموعات العمل أن يحددوا الإنجازات المطلوبة الواردة في العمود الثالث حسب خصائص بلدانهم، كما سوف يطلب منهم اقتراح التدخلات المطلوبة للاستجابة لها في ضوء خصائص بلدهم أيضًا. لذلك على المدرب أن يأخذ ذلك بالاعتبار بشكل ضمني أثناء شرح المقاصد، بحيث يمهد بطريقة غير مباشرة للتمارين التي سوف يتضمنها التدريب.

من جهة أخرى، فإن هذه الطريقة من تفكيك المقاصد إلى إنجازات بسيطة نسبيًّا ومباشرة، يمكن تطبيقها على الأهداف الأخرى، حيث يمكن للمدرب إنتاج جداول من هذا النوع لهذه الأهداف، أو لبعض مقاصدها، لاسيما إذا كان المشاركون في التدريب من العاملين في نطاق محلي أو قطاعي، أو غير مسؤولين مباشرة أو مشاركين في التخطيط الوطني.

3. مؤشرات الهدف السادس

للمدرب

أن يستعين بالتقديم الذي سبق عرضه في الهدف الأول عن المبادئ العامة، ثم ينتقل إلى عرض مؤشرات الهدف السادس.

الهدف السادس مع مقاصده والمؤشرات

يعرض الجدول الآتي مقاصد الهدف السادس والمؤشرات المقترحة لقياسها، مع ملاحظات تفصيلية على المؤشرات. وقد قمنا باختصار جزئي للمقاصد لاسيما أنها وردت في صيغتها الكاملة في أكثر من مكان.

الجدول 3: مقاصد الهدف السادس مع تفسيرها

الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة		
6-1 ... حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة ...	6-1-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة	هو مؤشر تقليدي وكمي يقيس نسبة التغطية بخدمة مياه الشرب. المقصد ينص على ثلاث خصائص لهذه الخدمة هي: بشكل منصف، مأمونة، وميسورة التكلفة. المؤشر يقتصر على جانب الأمان (مياه مأمونة) أو صالحة للشرب بالمعنى الصحي (غير ملوثة)، فقط ولا يشمل الإنصاف ولا الكلفة، إلا بطريقة جزيئة وغير مباشرة. تعريف المياه المأمونة هو حسب معايير اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية، يعني توفر المياه داخل المنزل، أو باحته، أو في المساحات المشتركة في الأبنية، أو في أماكن عامة أو الينابيع أو المياه المعبأة، إلا أن الينابيع والآبار والمصادر العامة لا تعتبر مأمونة إلا إذا كانت محمية. ولا يتسنى دائمًا التحقق من ذلك. ما عدا الدول الأقل نموًّا وبعض المناطق الريفية النائية، يفترض في الدول ذات مستوى التنمية المتوسط أن يقتصر المؤشر على توفير المياه المأمونة داخل المنزل واستبعاد الحالات الأخرى إلا استثناءً. قياس تلوث المياه ضروري، وكذلك قياس عدد ساعات التغذية في المياه أساسي وليس الاتصال بالشبكات فقط، وغالبًا ما يتم الخلط بين الاتصال بالشبكة وبين الاستفادة من خدمات المياه. لذلك يجب تكييف المؤشرات حسب الوضع الخاص بالبلد المعني. موضوع الكلفة أيضًا أساسي، ومسألة توفر المياه من خلال الشبكات العامة أو اضطرار المواطنين إلى شراء مياه الشرب او الاستخدام، وهذه نقاط هامة في السياسات. يمكن إضافة مياه الاستخدام إلى هذا المقصد، أو ابقاؤه في المقصد الثاني، وذلك حسب الجهة التي تتولى توفير وإدارة مياه الشرب ومياه الاستخدام التي غالبًا ما تكون جهة واحدة.

6-٢ ... حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوّط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة...	6-٢-١ نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه	- مؤشر شائع الاستخدام أيضًا، ويعرف حسب معايير اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية. - الإدارة السليمة تشمل توفير خدمة الصرف الصحي وحمام مستقل للأسرة داخل المسكن مع مياه جارية، وأن يكون المنزل موصولًا إلى شبكة الصرف الصحي العامة، أو إلى حفرة صحية بمواصفات حد أدنى ضروري من التهوئة والتخلص منها بطريق سليمة. كما تشمل توفير مغاسل بالمياه الجارية واستخدام الصابون من أجل النظافة الشخصية. - المؤشر يجمع بين نسب توفير الخدمات المختلفة المشار إليها ضمن هذا المقصد بشكل مجمع. ومن الأهمية بمكان هنا قياس هذا المؤشر حسب المناطق الجغرافية لاسيما الأرياف والمدن، نظرًا للتفاوت الكبير نسبيًّا في توفر هذه الخدمات في الأرياف والمناطق النائية والمهمّشة. - المؤشر لا يقيس توفر هذه الخدمات بشكل مستقل للفتيات والنساء في الأماكن العامة، لاسيما المدارس، حيث لذلك أهمية خاصة.
6-3 تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمون بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي...	6-3-1 نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة 6-3-2 نسبة الكتل المائية الآتية من مياه محيطة ذات نوعية جيدة	- المؤشر الأول يشمل نسبة مياه الصرف الصحي الناجمة عن الاستخدام المنزلي وعن الصناعة والنشاط الاقتصادي أيضًا. وهو يقيس نسبة المياه التي تمت معالجتها بشكل آمن من الإجمالي. وهذا المؤشر مكمل للمقصد الثاني ومؤشراته. لا يقيس المؤشر نسبة المياه المعالجة التي يعاد استخدامها. والمؤشر بيئي بالدرجة الأولى، وصحي؛ كما يعكس كفاءة الإدارة. - المؤشر الثاني يقيس نسبة المياه غير الملوثة وذات النوعية الجدية من إجمالي كتل المياه الموجودة في البلد في الحالة الطبيعية. يشمل ذلك الأنهار، والينابيع، والبحيرات، والأحواض الجوفية. ويتم اختيار الكتل المائية الأكثر أهمية في البلد وقياس نسبة التلوث فيها من مختلف المصادر (كيميائي، بكتيريا...الخ) وفق معايير خاصة لكل فئة من الفئات (أنهار، مياه جوفية... الخ). المؤشر بيئي. - من منظور التركيز على الخدمة المباشرة للناس أكثر من الجانب البيئي الكلي، يمكن استخدام مؤشر لقياس مستوى تلوث مياه الشرب والاستخدام المنزلي، وهذا جانب مختلف عن قياس التلوث الإجمالي من منظور بيئي. وهو مؤشر صحي هام مرتبط بتوفير المياه المأمونة، وبالهدف الصحي (الأمراض المنقولة بواسطة المياه).

6-4 زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه...	٦-٤-١ التغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن 6-٤-٢ حجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة	- المؤشر الأول بيئي وهو دليل مركب مستند إلى عدد كبير من المتغيرات (التعريف والبيانات مجمعة عند منظمة الأغذية والزراعة الفاو). الدليل يقيس التغير في كفاءة استخدام المياه المعبر عنها في التغير بالقيمة المضافة المنتجة في القطاعات الاقتصادية المختلفة (زراعة، مناجم، صناعة، طاقة، خدمات..) مقابل كمية المياه المستخدمة في الإنتاج عبر الزمن. الدليل معقد جدًّا، ويجب أن يحسب من قبل الحكومة والأجهزة الرسمية بالتعاون مع المنظمات الدولية. وهو مؤشر كفاءة. - المؤشر الثاني بيئي أيضًا، لكن الطابع الغالب هو الاستدامة (الحفاظ على الموارد المائية لأطول فترة ممكنة) إلى جانب كونه مؤشر كفاءة بشكل غير مباشر. أيضًا صعوبة الحساب ومسؤوليته تقع على الحكومة، وهو نسبة المياه العذبة التي تم سحبها من إجمالي المياه العذبة المتوفرة في البلد. ويفترض أن تقوم الدولة المعنية بمسح شامل للمياه العذبة المتاحة، ومعدل تجددها. وبناء على ذلك، لا يجوز تجاوز تحديد عتبات في سحب المياه تجنبًا لاستنزافها واستخدامها الجائر. - المقصد يتضمن أيضًا تقليص عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه كهدف دولي، ويمكن النظر إليه بما هو هدف وطني أيضًا، حيث يمكن أن يكون هناك تفاوت في الاستهلاك الفعلي للمياه حسب المناطق أو الفئات الاجتماعية أو معايير أخرى (كما في فلسطين ودولة الاحتلال). وبهذا المعنى يمكن أن يكون هناك مؤشر خاص لقياس نسبة السكان الذين لا يتوفر لهم الحد الأدنى من الاستهلاك اليومي الضروري للمياه، وأن يكون الهدف الوطني هو ردم هذه الفجوة وتوفير المياه لهذه المناطق أو الفئات.

٦- 5تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود ...	6-5-1 درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر - 100) 6-5-2 نسبة منطقة حوض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تشغيلية للتعاون في مجال المياه	- المؤشر يقيس مستوى التقدم في الإدارة المتكاملة للموارد المائية بواسطة قيمة رقمية لدليل مركب تتراوح بين صفر و100% (إدارة متكاملة مستوفية كل الشروط). الدليل من تصميم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويتم حسابه بواسطة استمارة تتضمن 25 سؤالًا موزعة على أربعة مجالات (التشريعات، المؤسسات، الترتيبات الإدارية، والتمويل)، ويتم تصنيف البلدان حسب العلامات إلى ست فئات من حيث مستوى الاستجابة لمتطلبات الإدارة المتكاملة (منخفض جدًّا، منخفض، متوسط – منخفض، متوسط – مرتفع، مرتفع، مرتفع جدًّا). المؤشر/الدليل بيئي ويحسب وطنيًّا وفق معايير دولية. - المؤشر الثاني يختص بأحواض المياه العابرة للحدود. والمؤشر يقيس نسب هذه المياه التي تكون موضع ترتيبات تعاون مع الجهات الأخرى المعنية، نسبة إلى الإجمالي، ويعبر عنه بنسبة مئوية. يقاس من قبل الحكومات.
6-6 حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2020	6-6-1 نسبة التغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن	- المؤشر دليل بيئي مركب عن التغير الحاصل في نوعية المياه من منظور إيكولوجي. يشمل خمسة مؤشرات فرعية تشمل: مساحة المياه في النظام الإيكولوجي، نوعية المياه في البحيرات الطبيعية والاصطناعية، كمية الملوثات في الأنهار والبحيرات، نوعية المياه حسب المؤشر 6-3-2، نسبة المياه الجوفية ضمن المصادر المائية. والمؤشر يقيس التغير عبر الزمن. أيضًا الدليل مركب وتحسبه الحكومات.
6-أ تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال.	6-أ-١ مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي التي تعد جزءًا من خطة حكومية منسّقة للإنفاق	- مؤشر تقريبي لقياس مستوى التعاون الدولي في مجال المياه، ويتم قياسه في خلال احتساب نسبة مبالغ المساعدات الإنمائية الملحوظة في الموازنة والمخصصة للإنفاق المخطط له والمنسق في مجال المياه، كنسبة من إجمالي المساعدات الإنمائية المخصصة للمياه. - المقصد يذكر على سبيل المثال الأنشطة التي تعتبر ذات صلة. والمؤشر تقريبي. وهو مؤشر عن التعاون الدولي.

6-ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي	6-ب-١ نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة في ما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه والصرف الصحي.	- المؤشر يقيس المقصد على المستوى الدولي من خلال نسبة البلدان التي لديها مشاركة محلية في إدارة المياه. - على المستوى الوطني، يمكن القيام بهذا القياس من خلال احتساب نسبة النطاقات المحلية حسب التعريف الوطني (بلديات، جماعات) التي تستوفي عددًا من معايير المشاركة المحلية الفعالة في إدارة المياه محليًّا، نسبة إلى العدد الإجمالي للنطاقات المحلية.

4. الهدف السادس: منظور الحقوق

"حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي مستمد من الحق في مستوى معيشي لائق، ويرتبط ارتباطًا لا انفصام له بالحق في أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، فضلًا عن الحق في الحياة وفي الكرامة الإنسانية"

مجلس حقوق الإنسان

لكل فرد الحق في المياه. يُعد الماء عنصرًا أساسيًا للتمتع بحياة كريمة، وعاملًا حيويًا لإعمال العديد من الحقوق الأخرى، مثل الحق في الصحة والحياة والتمتع بمستوى معيشي لائق. ومع أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم يأت على ذكر هذا الحق صراحة، إلا أنه يُعد جزءًا أساسيًا لضمان إعمال الحق في مستوى معيشي لائق، وتعترف به مجموعة واسعة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي النظر إلى الماء على أنه سلعة عامة اجتماعية وثقافية لا على أنه سلعة اقتصادية بالدرجة الأولى.

المعايير الدولية

يرتب القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات محددة من الدول في ما يتعلق بسبل الحصول على مياه الشرب المأمونة، بحيث تكفل لكل شخص إمكانية الحصول على كمية كافية من مياه الشرب المأمونة للاستخدامات الشخصية والمنزلية. وتقتضي هذه الالتزامات أيضًا من الدول أن تكفل تدريجياً سبل الوصول إلى الصرف الصحي الملائم، بوصفه عنصراً أساسياً لكرامة الإنسان وخصوصيته، على أن تحمي أيضًا نوعية إمدادات مياه الشرب ومواردها.

عام 2006، اعتمدت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان مبادئ توجيهية لإعمال الحق في مياه الشرب والصرف الصحي . وتستخدم هذه المبادئ التوجيهية تعريف الحق في المياه الذي قدمته اللجنة، وتحدد الحق في الصرف الصحي بأنه حق كل شخص في الحصول على خدمة إصحاح مناسبة وآمنة من شأنها أن تحمي الصحة العامة والبيئة. وعام 2007 أجرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بناء على طلب من مجلس حقوق الإنسان، دراسة بشأن نطاق ومضمون التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بسبل الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي (A/HRC/6/3) وخلصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في هذه الدراسة إلى أن الوقت قد حان لاعتبار الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية حقًّا من حقوق الإنسان. وقد تزايد الاعتراف كذلك في المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان بالتزامات محددة في ما يتعلق بإمكانيات الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي، وذلك بصفة رئيسية كجزء من الحق في مستوى معيشة ملائم والحق في الصحة.

مضمون هذا الحق

يستخلص من مجمل المعايير الدولية المتعلقة بالحق العناصر الآتية:

1. يجب أن تكون إمدادات المياه لكل شخص كافية ومستمرة لتغطية الاستخدامات الشخصية والمنزلية، التي تشمل المياه لأغراض الشرب، وغسل الملابس، وإعداد الطعام، والنظافة الصحية الشخصية والمنزلية.

2. يتعين أن تكون المياه المستخدمة في الأغراض الشخصية والمنزلية مأمونة ومقبولة. ويجب أن تكون خالية من العناصر التي تشكل تهديداً لصحة الشخص. كما يجب أن يكون الماء مقبولاً من حيث اللون والرائحة والطعم لضمان ألا يلجأ الأفراد إلى بدائل ملوثة قد تبدو أكثر جاذبية.

3. يجب تأمين الوصول المادي إلى مرافق المياه والصرف الصحي وضمان أن تكون تلك المرافق على مسافة مأمونة في متناول جميع القطاعات السكانية، مع أخذ احتياجات الفئات الخاصة بالاعتبار، ومنها المعوقون والنساء والأطفال والمسنون.

4. يجب أن تكون تكلفة خدمات المياه في متناول الجميع. وينبغي ألا يُحرم أي فرد أو جماعة من الحصول على مياه الشرب المأمونة بسبب العجز عن دفع تكلفتها.

المقرر الخاص

أنشئت ولاية المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف في تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

يثير المقرر الخاص ضمن التقارير الدورية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان عديد القضايا ذات الصلة بالحق في المياه، من بينها على سبيل المثال، حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي للمشردين قسراً، ولا سيما المشردين داخليًّا واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والذين يعانون من ضعف الوصول إلى المياه والصرف الصحي، وهذه مسألة هامة جدا في بلداننا. مسألة أخرى تناولها المقرر الخاص وتتعلق بالتأثير طويل الأمد للمشاريع الضخمة على حياة الإنسان والاقتصاد والبيئة، التي غالبًا ما يكون لها آثار سلبية على التمتع بحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي، حيث يكون للاستخدام المكثف للأراضي اللازمة للتنفيذ والاستغلال الهائل لموارد المياه عواقب وخيمة على توافر المياه وجودتها، وبشكل عام، على طريقة وصول السكان إلى خدمات المياه والصرف الصحي . كما أشارت التقارير إلى أن العولمة والموجة النيوليبرالية وخصخصة استخراج وتعبئة وتوزيع المياه، أدت في كثير من الأحيان إلى إضعاف دور الدولة في توفير وتنظيم خدمات المياه والصرف الصحي. وفقًا لهذا التقرير يعتبر المقرر الخاص أن الانتشار الواسع لمقدمي الخدمات غير الرسميين وغير المنظمين الذين يعملون بدون ترخيص، هو من السمات الفريدة الأخرى لقطاع المياه والصرف الصحي. ونتيجة لذلك، قد لا يخضعون للمساءلة .

من ضمن زيارات المقرر إلى دول المنطقة، زيارة الأردن في العام 2014 والتي انتهت ببعض التوصيات الهادفة إلى حث الأردن على اتباع نهج شامل يربط بين الاحتياجات الطارئة للمياه والصرف الصحي واستراتيجية تنمية شاملة طويلة الأجل تضمن حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي لشعب الأردن على المدى الطويل. إضافة إلى إعطاء أولوية واضحة للمياه للاستهلاك البشري على الاستخدامات الأخرى، والاعتراف صراحةً بحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي والاستخدام .

5. نقاط خاصة: كيف نقارب الهدف السادس عمليًّا، ونقاط أخرى

تتناول هذه الفقرة ثلاث نقاط:

أولًا، استرجاع المقاربة الكلية المتمحورة حول الإنسان،

ثانيًا، مقاربة براغماتية للهدف السادس،

ثالثًا، أمثلة عن قضايا بيئية واستراتيجية.

أولًا، المقاربة الكلية المتمحورة حول الإنسان

الالتزام بالمقاربة التكاملية هو المنهج الأساسي في مقاربة القضايا التنموية، ومن ضمنها قضايا المياه والهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، وأن يكون الإنسان هو محور الاهتمام (نقطة الانطلاق والغاية النهائية). هذه المقاربة يجب أن تكون حاضرة في خلفية التفكير أثناء التحليل والتخطيط وكذلك أثناء التعامل التفصيلي مع المقاصد الإفرادية ورسم السياسات، واعتماد تدخلات ومشاريع عملية وتطبيقية لا يعني تغييب هذه الخلفية التكاملية. ويعرض الشكل أدناه شكلًا بصريًّا لما اعتبرناه مقاربة تكاملية محورها الإنسان، تغطي الجوانب الرئيسية (وليس كل الجوانب) لموقع المياه في مسار التنمية والحقوق.

الشكل 5: الزوايا الخمس للتعامل مع المياه

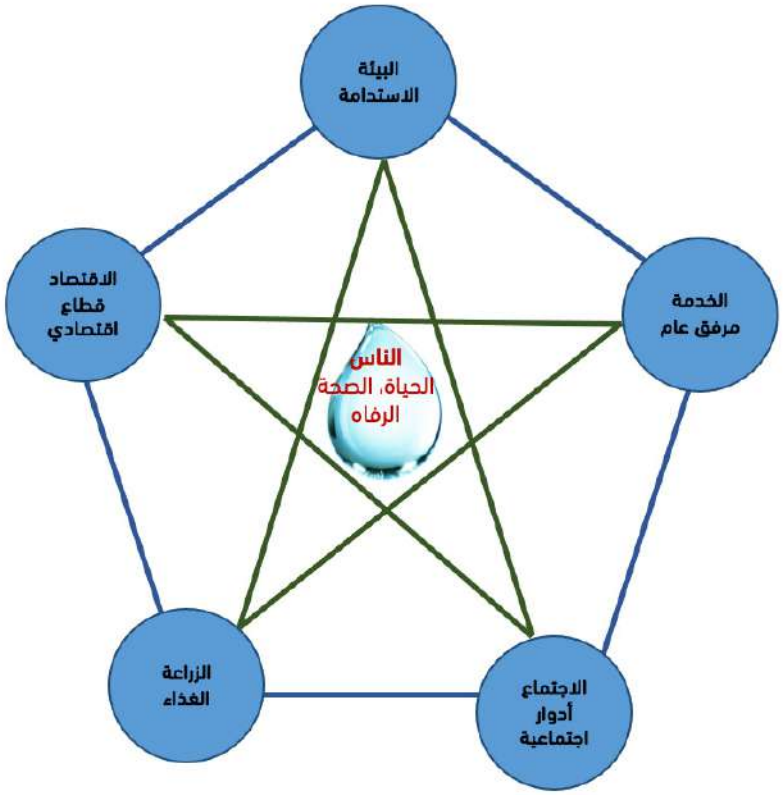

في هذا الشكل الإنسان (الجيل الحالي خصوصًا، والأجيال القادمة) هو محور الاهتمام، وتعني المياه بالنسبة إليه البقاء والحياة، والصحة، والرفاه. ويجري التعامل مع المياه من زوايا خمس:

1 هي خدمة عامة يجب أن تتوفر من خلال المرافق العامة، وبنوعية جيدة وبشكل مستمر. وهي تساهم في الحفاظ على الحياة والصحة والرفاه للفرد والأسرة بشكل مباشر.

2 إن توفُّر المياه والصرف الصحي داخل المنزل من شأنه أن يحرر قسمًا أساسيًّا من وقت أفراد الأسرة، لاسيما النساء والفتيات في المناطق الريفية غير الموصولة بشبكات، ويتيح لهن استخدام الوقت في أنشطة أخرى.

3 المياه مرتبطة بالزراعة التي يفترض أن تكون مستدامة، وأن تراعي أنماط الحياة والعمل الخاصة بصغار المزارعين وبالزراعة العائلية والتعاونية، التي غالبًا ما ترتبط بنمط معين لاستهلاك المياه. كما أن المياه مساهم أساسي في إنتاج الغذاء الذي يحافظ بدوره على الصحة من خلال التغذية الجيدة. أضف إلى ذلك أن الزراعة المستدامة لها – إضافة إلى أثرها البيئي على المياه – أثر اجتماعي أوسع في المجتمع المحلي وتوزيع الأدوار داخل الأسرة وخارجها، بما يقلص التفاوت واللامساواة، ويعزز قيم التعاون والتضامن الاجتماعي.

4 من جهة أخرى، فإن المياه شأن اقتصادي بثلاثة معانٍ: الأول هو مساهمته الأساسية في الزراعة بما هي قطاع منتج وتعتبر من مدخلات الإنتاج، وثمة أنماط إنتاج زراعية وأنواع مزروعات أو إنتاج حيواني شديدة الاستهلاك للمياه بما يمكن أن يؤثر سلبًا على إمكانية تلبية الاستهلاك البشري المباشر، حيث يعتبر أن توفر المياه للإنتاج النباتي أو الحيواني أكثر ربحية. والثاني هو الحصص التي تستهلكها قطاعات أخرى لاسيما الصناعة والطاقة والسياحة، وهو أيضًا يتوقف على الأنماط الاقتصادية السائدة التي يجب أن تقيّم وفق معيار استهلاك واستنزاف الموارد المائية إلى جانب معايير أخرى. والثالث هو تحول المياه نفسها، لاسيما مياه الشرب، إلى قطاع ربحي من خلال تخصيصه والانتشار الواسع لشركات تعبئة المياه الخاصة على حساب توفر المياه من خلال الشبكات العامة. وهذا ما يجعل قطاع المياه نفسه قطاعًا ربحيًّا تتنافس عليه الشركات العالمية.

5 الجانب البيئي الذي يطال بدوره المسائل الآتية:

a التلويث المباشر للمياه ومصادرها، بما يتسبب بالأمراض والأوبئة؛

b الهدر الناجم عن تهالك الشبكات، الأمر الذي يقلّص حصة الفرد من الاستهلاك الضروري حسب المعايير العالمية، إضافة إلى أن تهالك الشبكات مصدر تلوث شائع؛

c الإجهاد المائي الناجم عن عدم مراعاة متطلبات الاستدامة في إدارة المياه والموارد المائية سواء من خلال المبالغة في سحب واستهلاك المياه بما يتجاوز قدرتها على التجدد، أو إساءة اختيار وسائل تجميع المياه (السدود مثلًا في حالات كثيرة)، أو استهلاكها وفق أولويات خاطئة.

إضافة إلى ما سبق، هناك كل الإشكاليات التي لها طابع سياسي ودولي أو إقليمي، ما يتطلب معالجة خاصة. وكل ذلك لا يؤثر سلبًا على الجيل الحالي فحسب، بل هو يعرض الأجيال القادمة إلى مخاطر جدية في عدم توفر كميات المياه الكافية لهم، لاسيما مع النتائج المتوقعه للتغيّر المناخي.

ثانيًا، مقاربة براغماتية للهدف السادس

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ومن الناحية العملية، لا يمكن التعامل بالطريقة نفسها مع المقاصد المتعلقة بتوفير المياه بما هي حق وخدمة، المعبر عنها في المقصدين الأول والثاني. وتُعدّ المقاصد الأخرى التي لها طابع كلي وبيئي واستراتيجي التي تختص فعليًّا بمسؤولية الحكومات، جزءًا من استراتيجيات أخرى تتجاوز الهدف السادس نفسه. ويتضح هذا الأمر تحديدًا عندما يكون المعنيون بالتدريب من جمعيات المجتمع المدني والشبكات المدنية البيئية أو التنموية.

في هذه الحال، يُنصح بأن يركز التدريب والعمل على الجوانب التي يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورًا مباشرًا ومؤثرًا فيها، وإعطاء الأولوية للناس أفرادًا وأسرًا وفئات اجتماعية وجماعات محلية، والتركيز على المقصدين الأول والثاني في خطط عملهم وتدخلهم، وهو ما يعني إعادة صياغة الهدف السادس واختصاره من هذا المنظور، وإعادة صياغة المقاصد والمؤشرات على هذا الأساس، تمهيدًا لاقتراح التدخلات ووضع خطط عمل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، سواء ما يختص منها بالمناصرة، أو التمكين، أو الرصد، أو الضغط، من أجل تحسين الخدمة أو السياسات.

لا يعني ذلك إهمال الجوانب البيئية والاقتصادية، بل التركيز على ما يتصل مباشرة بالحق في المياه من منظور الأسرة والجماعات المحلية، أكثر من المسائل الكلية. وفي هذا الصدد يمكن استعادة جدول التعليق على المقاصد وتكييفه لأداء هذه الوظيفة.

وفي الجدول أدناه، جرى لحظ الأبعاد البيئية والصحية والإدارية من منظور المقصدين الأول والثاني ومن منظور الفرد – الأسرة – النطاق المحلي، وهو ما سوف يدل على أنواع السياسات والإجراءات المطلوبة لتحقيق الهدف والمقاصد المحددة، وهي بدورها ليست بسيطة ولا جزئية. على سبيل المثال، توفير المياه المأمونة يرتبط بالصحة، وله علاقة بالملوثات على اختلافها. والجانب المتعلق بالكلفة له علاقة بالخصخصة وبنظام التسعير، ونحن هنا في صلب السياسات الحكومية. ومقصد حماية النظم الإيكولوجية والإدارة المتكاملة يتجلى هنا في الحؤول دون تلوث البيئة المحيطة المباشرة وهي مسؤولية السلطات المحلية ومسؤولية المجتمع المحلي بجمعياته ومواطنيه أيضًا، وكذلك بالنسبة إلى الإدارة المتكاملة، فهي في هذه الحالة تتعلق بفعالية وشفافية إدارات المياه المعنية بتوفير الخدمة/ الحق وبضمان المشاركة المحلية في إدارة المياه محليًّا.

ثمة نقطة إضافية لا بد من لفت النظر إليها، لاسيما أنها على صلة مباشرة بعمل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وهي تتعلق بالتغير السلوكي المطلوب للحد من الهدر والاستجابة لمتطلبات الاستخدام الرشيد للموارد المائية والالتزام بمتطلبات الاستدامة. واتساقًا مع المقاربة البراغماتية، فإن المقصود هنا التعرف إلى السلوكيات والممارسات الفردية والأسرية في المجالين العام المحلي والخاص (داخل الأسرة) التي من شأنها أن تساهم في هدر المياه، وتحديد السلوكيات البديلة لترشيد الاستخدام من جهة الأفراد، ومن جهة الهيئات المحلية المعنية والمسؤولة عن المياه ضمن النطاق المحلي (بما في ذلك الممارسات الزراعية في الري على سبيل المثال)، واقتراح حملات التوعية والمناصرة لهذه الغاية. ويفترض أن يشكل ذلك أحد مكونات التدخل المتكامل ضمن النطاق المحلي.

هذه المقاربة سوف تسمح لمنظمات المجتمع المدني والفاعلين المحليين أن يضعوا خطط عمل للتدخل المباشر أو للمناصرة والضغط في نقاط محددة، كما سوف يسمح لهم بتحديد المشكلات الملموسة التي يعاني منها المواطنون في ما يخص مياه الشرب والاستخدام والصرف الصحي، وتحديد الأولويات والسياسات المطلوبة لوضع حد لها.

لا يغفل ذلك الجوانب الكلية والاستراتيجية، إلا أن لذلك وسائل ومجالات أخرى في الخطط التنموية، تتطلب مستوى مختلفًا من التعامل والتدخل.

الجدول 5: الهدف السادس ومقاصده من منظور الأفراد والأسرة والنطاق المحلي

الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة (الصيغة المختصرة من منظور الأفراد والأسرة والنطاق المحلي)		
المقصد	تفسير	السياسات والتدخلات المطلوبة
6-1 المياه	100% من الناس موصولون إلى شبكات المياه داخل المنازل ومتوفرة باستمرار	
	مياه صالحة للشرب والاستخدام وغير ملوثة	
	السعر/الكلفة في متناول الفئات الفقيرة	
6-2 الصرف الصحي	100% من المساكن موصولون إلى شبكات الصرف الصحي الجيدة	
	شمول الفئات المهمشة والمناطق النائية	
	معالجة مياه الصرف وعدم تلويث البيئة المحلية	
6-3 التلوث	وقف تلويث المياه من النشاط الاقتصادي واختلاط الشبكات	
	حماية الأنهار والينابيع المحيطة من التلوث والاستخدام الجائر	
6-4 الإدارة	خدمة فعالة في إدارات المياه المحلية	
	مشاركة مواطنية في إدارة المياه محليًّا	
6-5 السلوكيات	محاور التغيير السلوكي المواطني للحد من هدر الموارد المائية والمساهمة في الاستدامة	

ثالثًا، أمثلة عن قضايا بيئية واستراتيجية

ركز النص التدريبي على الجوانب العملية في الحق في المياه، إلا أن ذلك لا يعني إغفال الأبعاد الكلية التي يجب أن تكون حاضرة في خلفية التحليل. وفي بعض الحالات وبعض البلدان، فإن هذه القضايا تكون حاسمة طاغية، أو أن لها أهمية وأثرًا مباشراً على الجوانب العملية. وتشير هذه الفقرة إلى عدد من هذه القضايا، سواء ما له طابع عام مشترك بين كل البلدان (الخصخصة)، أو له أهمية خاصة في بلد أو بلدان معينة. ويقتصر العرض هنا على إشارات مكثفة إلى هذه القضايا، وحيث لها أهمية وضرورة، لا بد من التعمق فيها والتوسع في عرض تفاصيلها واقتراح السياسات ووسائل العمل المناسبة للتعامل معها.

1 - خصخصة المياه

التعامل مع المياه بصفتها سلعة تجارية وقطاعًا اقتصاديًّا، هو إحدى القضايا الأكثر أهمية وتعميمًا في معظم الدول في الوقت الراهن. وفي عقود سابقة، كان توفير المياه والصرف الصحي إلى جانب خدمات المرافق العامة الأخرى، يعتبر من واجبات الدولة حيث تعاملت معها بكونها سلعة عامة، ثم بصفتها حقًّا من حقوق الإنسان. وقد أتاح التطور التقني والعلمي بالانتقال إلى تزويد الناس بهاتين الخدمتين (المياه والصرف الصحي) من خلال الشبكات العامة بدور أساسي للدولة ومن منظور غير ربحي.

الا أن هيمنة التوجهات النيوليبرالية اعتبارًا من ثمانينيات القرن العشرين، دفعت الأمور في اتجاه معاكس، حيث تحول توفير المياه وتوزيعها إلى سلعة تجارية ربحية بامتياز بأشكال مختلفة، بالتلازم مع تراجع دور الدولة في هذا المجال، وتآكل الشبكات وقصور التمويل المطلوب من أجل إعادة تأهيلها أو توسيعها. وبدلًا من ذلك، برزت توجهات عدة:

- خصخصة كاملة أو جزئية للقطاع من خلال اقتحام الشركات الخاصة لهذه الخدمات بشكل موسع في كل مناطق العالم، الأمر الذي انعكس على تسعير الخدمات، وعلى العدالة في وصولها إلى جميع الفئات، ما عمّق التفاوت في التغطية وفي نوعية الخدمة، كما أدى ذلك إلى تقييد أو تعطيل الرقابة المواطنية والمشاركة المواطنية في إدارة قطاع المياه.

- الانتشار الكبير لشركات خاصة متفاوتة الحجم لتعبئة المياه وبيعها للمواطنين، وحصول بعضها على امتيازات طويلة الأجل لاستثمار المياه العذبة الصالحة للشرب لغايات تجارية فترات زمنية طويلة، بالتلازم مع تدهور الشبكات العامة ونوعية المياه التي توفرها. واللافت أنه تجري عملية تطبيع إعلامية ونفسية وثقافية لهذه الوضعية، حيث إن مياه الشرب تشترى من السوق (مياه معبأة) رغم التطور التكنولوجي الكبير الذي يفترض أن يجعل إيصال المياه ذات النوعية الجيدة إلى داخل المنازل من خلال الشبكات العامة، عملية أكثر سهولة مما كان عليه الأمر منذ خمسين عامًا. إلا أن العكس يحصل.

- الانتشار الواسع لخدمات مرتبطة بالمياه والصرف الصحي لتعويض تآكل الشبكات، أو الانقطاع في التغذية، أو تدهور النوعية. ويشمل ذلك شركات كبيرة وصغيرة الحجم، للتزود بمياه الاستخدام، أو تنظيف الحفر الصحية للصرف الصحي، أو بيع معدات التنقية...الخ، ما يولد أعباء جديدة على إنفاق الأسرة لقاء خدمات يفترض أن تتأمن من خلال القطاع العام بكلفة منخفضة ووفق منطق غير ربحي.

هذه المسائل وغيرها يجب أن تكون موضع دراسة وتقييم من قبل الفاعلين التنمويين، ومن جانب منظمات المجتمع المدني، لأنها تحولات تؤثر مباشرة على الحق في التزوّد بالمياه وبخدمة الصرف الصحي، وهي تقع في صلب الاهتمام العملي.

2 - فلسطين: المياه والحق في التنمية والحياة

في الحالة الفلسطينية لا يمكن الفصل بين الأبعاد العملية المرتبطة بالحياة اليومية وبين الأبعاد الاستراتيجية في مسألة المياه.

وفي هذا الصدد، شكلت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مصادر المياه وعلى التحكم بتوزيعه، إحدى النقاط الأساسية غير القابلة للتفاوض في اتفاقية أوسلو التي نتج عنها تكوين السلطة الفلسطينية. وفي حين جرى تصنيف المناطق التي تقع ضمن نطاق مسؤولية السلطة الفلسطينية (مبدئيًّا) إلى ثلاث مناطق مع إيكال صلاحيات ومسؤوليات لهذه السلطة متفاوتة بين منطقة وأخرى، فإن المياه بقيت تحت سيطرة الاحتلال بشكل شبه كامل بموجب اتفاقية السلام.

وكانت دولة الاحتلال قد سيطرت عام 1967، بعد احتلالها للضفة وقطاع غزة والجولان، على كل منابع المياه التي تغذي نهر الأردن، كما على الأحواض الجوفية المشتركة في كامل فلسطين التاريخية ومع الدول المجاورة. وقد أتاحت اتفاقية أوسلو عام 1993 لدولة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد المائية، ولم تلتزم بمضمون الاتفاق الموقع مع السلطة الفلسطينية بتمكين الفلسطينيين من حصة في الموارد المائية، رغم أنها كانت أقل مما ينص عليه القانون الدولي. وانتهى الوضع الحالي إلى أن سلطات الاحتلال تسيطر على ما يتراوح بين 85 و90% من الموارد المائية الجوفية والسطحية، تاركة بين 10 إلى 15% للفلسطينيين، الأمر الذي جعل استهلاك المواطن الفلسطيني يبلغ 73 ليتر ماء يوميًّا للفرد مقابل 300 ليتر لسكان دولة إسرائيل (الحد الأدنى الضروري يوميًّا هو 100 ليتر في اليوم). وفي حين يُحرم الفلسطينيون من مياه الشرب والاستخدام والري، يتم تخصيص هذه المياه للمستوطنات غير الشرعية، وتبيع دولة إسرائيل مياه البحر بعد تحليتها للفلسطينيين. أما الوضع في غزة فهو أكثر سوءًا، حيث إن 95% من مصادر المياه غير صالحة للاستخدام أصلًا، وكذلك لا قدرة لغزة على معالجة مخلفات الصرف الصحي التي غالبًا ما تلوّث البيئة بشكل مباشر.

في وضع من هذا النوع، لا يمكن التعامل مع قضية المياه في فلسطين بطريقة تقليدية، ولا يمكن فصل البعد السياسي – الاستراتيجي عن البعد الحياتي، وترتبط قضية الحق بالمياه في فلسطين بقضية الحق في التنمية، وحق تقرير المصير، بالدرجة نفسها لارتباطها بمتطلبات الحياة اليومية.

3 - الخليج: تحلية مياه البحر

بالنسبة إلى دول الخليج، يعتبر البعد البيئي شديد الأهمية وله أولوية على ما عداه. ويتجلى ذلك أولًا في الطبيعة الصحراوية الغالبة في هذه الدول الأمر الذي يشكل قيدًا خارجيًّا موضوعيًّا على توفر المياه بكميات كافية للسكان الذين يتضاعف عددهم بسبب العمالة الوافدة التي تفوق أعدادها عدد السكان المواطنين احيانا. ويتم سد الحاجة إلى المياه من خلال استيراد المياه المعبأة المخصصة للشرب، وكذلك من خلال تحلية مياه البحر بكميات كبيرة تستهلك بدورها كميات كبيرة من الطاقة (الكهرباء – النفط)، كما تشكل ضغطًا على ملوحة البحار المحيطة بهذه الدول.

في هذه الدول، يتجلى الرابط بين المياه والطاقة بصوره الأكثر وضوحًا، وكذلك تتجلى مشكلة شح المياه، الأمر الذي يجعل منها أيضًا أولوية من وجهة نظر متطلبات الحياة اليومية.

4 - الحروب: التلوث والحرمان

في الدول التي تعاني من الحروب، لاسيما الشاملة منها، تبرز مشكلات إضافية خاصة بالتزود بالمياه والصرف الصحي، كما هو الحال في سوريا أو ليبيا أو العراق أو اليمن أو لبنان. والمشكلات هنا من النوع الآتي:

- تدهور الشبكات، الأمر الذي يعطل التزود الفعلي بالمياه، وكذلك يؤدي إلى تلوث المياه أثناء نقلها. وفي كل هذه الدول تحصل انقطاعات كبيرة في التزود بالمياه، بما في ذلك حيث كان التزود بها قبل الحروب متوفرًا وحيث كانت الشبكات فعالة؛

- حالات التهجير والنزوح واللجوء الواسعة النطاق التي تكوَّن من نتيجتها تشكّل أعداد كبيرة من السكان الذين لا تتوفر لديهم خدمات الصرف الصحي ومياه الاستخدام ومياه الشرب. ويشكل هؤلاء الفئة السكانية الأكثر هشاشة وحرمانًا من الحق في المياه؛

- التدمير المقصود أو غير المقصود لمحطات المياه، واستخدام المياه كسلاح في الحروب الأهلية بين فرقائها، الأمر الذي يدفع ثمنه سكان المناطق المحاصرة، كما حصل في أكثر من بلد.

- تفكك أنظمة الدولة أو ضعفها، بما في ذلك أنظمة إدارة المياه ومراقبة نوعيتها، الأمر الذي يعني تلوث مصادر المياه، والحفر العشوائي للآبار، والاستخدام الجائر، وتوقف محطات التنقية ومحطات تكرير ومعالجة مياه الصرف الصحي...الخ.

- مشكلات إدارة (حوكمة) قطاع المياه تشكل أحد العناصر الأكثر أهمية في أزمات المياه أيضًا، سواء كان ذلك بسبب الحروب والنزاعات، أو بسبب عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، أو بسبب الفساد واعتماد سياسات مائية خاطئة، حتى في حال توفير المياه (على غرار ما يحصل في لبنان، بما في ذلك سياسة السدود الفاشلة والباهظة الكلفة والمدمرة للبيئة، إضافة إلى العجز عن معالجة تلوث المياه الذي يبلغ حدودًا غير مقبولة).

حسب خصائص كل بلد، يمكن أن تشكل بعض هذه المشاكل أولويات ملحة جدًّا لا بد من تحديدها أولًا، ثم وضع السياسات وخطط العمل الضرورية للتصدي لها.

5 - البعد الاستراتيجي الخارجي

لا يمكن إغفال هذا البعد الإقليمي لمشكلات المياه المشتركة بين أكثر من دولة. وفي المنطقة العربية ثمة حالتان حرجتان يمكن أن تتسببا بنزاعات دولية بين دول الأقاليم. الحالة الأولى هي حالة الخلاف الاثيوبي – السوداني – المصري على الحصص واستخدام مياه نهر النيل بمناسبة بناء سد النهضة في إثيوبيا الذي أدى إلى توترات قائمة راهنًا بين هذه البلدان، وهو خلاف مرشح للتوسع ما لم تنجح المفاوضات بين هذه البلدان في التوصل إلى حل مقبول حسب قواعد القانون الدولي. أما الحالة الثانية فهي حالة النزاع بين كل من سوريا والعراق من جهة، وبين تركيا التي تتحكم أيضًا بمياه نهري الفرات ودجلة وتعتبرهما نهرين وطنيين، الأمر الذي أدى إلى شح في المياه في سوريا والعراق وتراجع الزراعة، إضافة إلى مشكلات التلوث وتجفيف الأهوار (في العراق) التي لها أسبابها الأخرى أيضًا. وفي هذه الحالات، فإن الجانب الإقليمي المتعلق بمصادر المياه المشتركة بين الدول له أهمية كبيرة أيضًا، وهو أثّر ويؤثر على الزراعة وتوفر مياه الشرب والاستخدام، وعلى إنتاج الطاقة الكهربائية على حد سواء، أي على البيئة والحياة بشكل عام.

6. تمارين الهدف السادس

للمدرب

لا يحل هذا الدليل محل الاجتهاد الشخصي للمدرب في اختيار أو تصميم ما هو مناسب من مضامين وتمارين مناسبة للتدريب الذي يقوم به. لذلك يتجنب الدليل تحديد قائمة محددة بشكل صارم ونهائي للتمارين المحتملة. ويشجع المدربين والمدربات على القيام بمجهود شخصي على هذا الصعيد، يمكن أن يتضمن دمج عناصر من أكثر تمرين مقترح، أو إضافة عناصر أخرى إلى التمارين متناسبة مع سير التدريب نفسه وحاجات واهتمامات المشاركين، ومستوى تفاعلهم، والمهام التي يقومون بها في عملهم.

التمرين (التمارين) الخاص بالهدف السادس يركز على وضع تحليل حالة قطاع المياه في البلد المعني، وعلى تصميم خطة عمل خاصة بالمقصدين الأول والثاني من الهدف السادس.

توفير المياه والصرف الصحي وإدارتها المستدامة: هدف التنمية المستدامة السادس

التمرين الأول – أساسي/متقدم، مجموعات عمل

التعرف إلى المشكلات الكلية لقطاع المياه في البلد المعني

- يقوم المدرب بتوزيع المشاركين على مجموعات عمل حسب البلدان (او بلدان متشابهة أو متقاربة من حيث خصائصها المناخية والمائية). ويوزع عليهم نص الهدف السادس كاملًا.
- يطلب المدرب من مجموعات العمل أن تجيب عن الأسئلة الآتية كل في البلد الخاص بها:
- اقرأ قراءة متمعنة للهدف السادس، وفي ضوء ما تضمنه العرض التدريبي، حدّد الأبعاد الرئيسية لمشكلة المياه في بلدك (يتم استيحاء الأبعاد من الهدف السادس نفسه).
- بعد تحديد هذه الأبعاد، على المجموعة أن تقوم بتحديد المشكلات أو التحديات الكلية (المتعلقة بالسياسات العامة والعوامل البيئية أو المناخية أو الاقتصادية الكلية...الخ)، والتي تعتبر بمثابة عوامل خارجية مؤثرة على توفر المياه والصرف الصحي بالكمية والنوعية الجيدتين.
- تعرض المجموعة نتائج عملها.
- يدير المدرب النقاش بناء على عروض المجموعات، ويقوم بإعداد قائمة المشكلات والتحديات التي تشمل مجمل بلدان المنطقة.

- يمكن للمدرب أن يختار تنفيذ هذا التمرين في صيغة عصف ذهني للمشاركين كلهم، بحيث يكون بمثابة تمهيد وتحضير للتمرين الثاني الذي يكون في هذه الحالة التمرين الأول.

للمدرب

الهدف الرئيسي لهذا التمرين هو تحفيز المشاركين على التعرف إلى العوامل الخارجية seitilanretxe التي تؤثر على تمتّع المواطنين بالحق في المياه. والمطلوب هنا ليس التحدث عن مشكلات التزود بالمياه نفسها (النقص، الانقطاع، التلوث...الخ) بل هو التعرف إلى ما يمكن اعتباره بيئة مساعدة أو معيقة، أو ما أطلقنا عليه تسمية العوامل الخارجية أو الكلية orcam مثل عوامل بيئية، أو حروب، أو سياسات اقتصادية معينة مثل الخصخصة أو الفساد المستشري، أو الاحتلال والحروب ...الخ. وهذه العوامل سوف تساعد على وضع خطط العمل والتدخلات العملية التي يمكن القيام بها على الأرض. وعلى المدرب أن يحرص على أن يلتزم التمرين بهذا الهدف.

توفير المياه والصرف الصحي وإدارتها المستدامة: هدف التنمية المستدامة السادس

التمرين الثاني – أساسي/متقدم، مجموعات عمل

خطة عمل للمقصد الأول من الهدف السادس

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو توصل المجموعات إلى اقتراح حزمة تدخلات، أو عناصر خطة عمل وتدخلات من أجل تحقيق المقصد الأول من مقاصد الهدف السادس المتعلق بتوفير مياه الشرب والاستخدام المنزلي للأسر.

يوزع المدرب المشاركين على مجموعات حسب البلدان التي يتنمون إليها، ويطلب إليهم تنفيذ التمرين بشكل تطبيقي على بلدهم (أو البلد المحدد للمجموعة التي ينتمون إليها).

يطلب المدرب إلى المجموعات العمل وفق الخطوات الآتية:

1 قراءة متأنية للهدف السادس، وللمقصد الأول تحديدًا.

2 استخراج العناصر الرئيسية لما هو مطلوب (المحاور العامة) انطلاقًا من نص المقصد الأول نفسه.

3 تحديد المسائل الإضافية التي يجب إضافتها إلى المقصد وخطة العمل في ضوء خصائص البلد، على أن تقتصر على القضايا ذات الصلة مباشرة بتوفر المياه الآمنة بشكل مستمر للجميع.

4 الاستعانة بالجدول أدناه في تحديد الأهداف المحددة المطلوب إنجازها وخطة العمل لبلوغها.

5 التأكد من إضافة القضايا الخاصة بالبلد المعني، والتركيز على ملء العمود الرابع الخاص بالسياسات.

تعرض كل مجموعة النتائج التي توصلت إليها (خطة عمل تحقيق المقصد الرابع).

6 يدير المدرب نقاشًا عامًّا ويقارن ويستخلص النتائج.

7 على المدرب أن يختار العروض التي تقدمها المجموعات بحيث يتلافى التكرار، وأن يحرص على المناقشة العميقة للمضمون.

يمكن للمدرب أن يستخدم الشكل أدناه أيضًا بحيث يطلب إلى كل مجموعة أن تكثف خطتها في إكمال هذا الشكل، بحيث يقتصر على المقصد الأول من الهدف السادس حصرًا، وأن يقتصر على خمسة أهداف فقط.

النموذج 1: ربط خمس أهداف للمقصد الأول من الهدف السادس

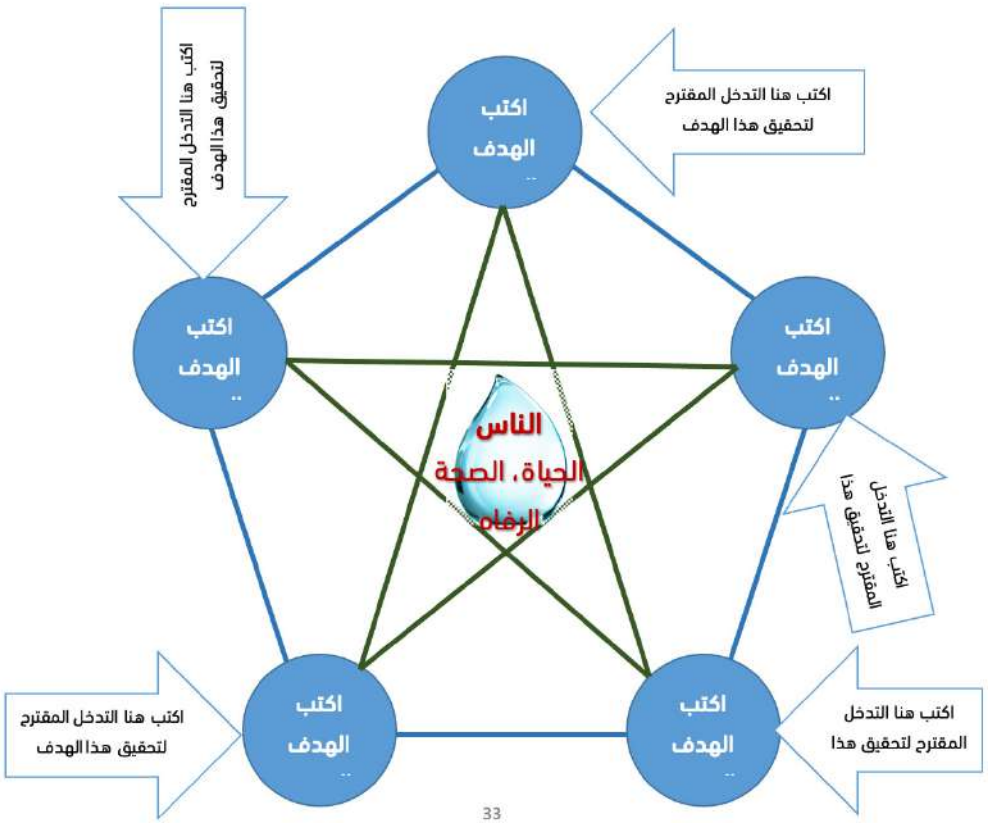

33

الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة (الصيغة المختصرة من منظور الأفراد والأسرة والنطاق المحلي)		
المقصد	تفسير	السياسات والتدخلات المطلوبة
6-1 توفر المياه	100% من الناس موصولون إلى شبكات المياه داخل المنازل ومتوفرة باستمرار	
	مياه صالحة للشرب والاستخدام وغير ملوثة	
	السعر/الكلفة في متناول الفئات الفقيرة	
	شمول الفئات المهمشة والمناطق النائية	
6-3 التلوث	وقف تلويث المياه من النشاط الاقتصادي واختلاط الشبكات	
6-4 الادارة	خدمة فعالة في إدارات المياه المحلية	
	مشاركة مواطنية في إدارة المياه محليًّا	
6-5 السلوكيات	محاور التغيير السلوكي المواطني للحد من هدر الموارد المائية والمساهمة في الاستدامة	

7 طاقة نظيفة
وبأسعار معقولة

1 - شرح الهدف

ينص الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة على: "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة"، و"أيقونته" باللون الأصفر الخردلي وتلخص الهدف على النحو الآتي: "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"، وهو تلخيص شبه مكتمل للهدف، حيث إن تعبير الطاقة النظيفة هو للإشارة إلى الجانب البيئي (والاستدامة)، في حين لا يتضمن التلخيص إشارة إلى نوع الطاقة المقصود (طاقة حديثة) وتوفرها الدائم، إلا أن ذلك مشمول ولو ضمنيًّا.

مقارنة مع ما كان عليه الأمر في أهداف الألفية الإنمائية، تُعتبر إضافة هدف عن الطاقة أمرًا جديدًا بالكامل، إذ لا توجد إشارة إلى ذلك في أهداف الألفية. وقد أتاح مثل هذه الإمكانية التوسع في عدد الأهداف (من ثمانية إلى سبعة عشر) إضافة إلى التوسع في الأهداف ذات الصلة بالبيئة تحديدا، الأمر الذي سمح بتخصيص هدف خاص عن الطاقة نظرًا لأهمية هذا الموضوع في الوقت الراهن مع أزمة الطاقة المتعددة الأوجه، سواء تقلبات سوق النفط (الإنتاج والأسعار) أو الأولوية التي ترتديها مسألة التغير المناخي في أجندة 2030، حيث تعتبر الطاقة عنصرًا أساسيًّا في المشكلة وفي الحل.

الشكل 1: مقارنة بين الهدف السابع من التنمية المستدامة وما كان عليه في أهداف الألفية

الهدف 7 في أجندة 2030: « ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة»

الحصول على الطاقة في أهداف الألفيّة:

لم تلحظ هذه المسألة في أي من اهداف الألفيّة ومقاصدها بشكل مباشر

الانتقال من هدف بيئي عام واحد في اهداف الالفية الى ستة اهداف بيئية وعدد كبير من المقاصد في اهداف التنمية المستدامة أتاح التوسع في تضمينها أهدافا بيئية متعددة تشمل مختلف الجوانب البيئية ومن ضمنها الطاقة.

تحتل مسألة توفير الطاقة الحديثة وكلفتها واستدامتها تحديا رئيسيا يواجه العالم، سواء بالنسبة الى الاسر والافراد (توافر الطاقة وكلفتها) ، وبالنسبة للاقتصاد، او بالنسبة الى الشأن البيئي العام لاسيما مع تزايد مخاطر التغير المناخي.

يلحظ الهدف ومقاصده هذه الابعاد كلها: الحقوق والرفاه والنمو الاقتصادي والاستدامة.

الهدف ومقاصده

تتضمن صياغة الهدف السابع أربع صفات للطاقة التي يجب توفرها للجميع: وهي أن تكون حديثة وموثوقة ومستدامة وبكلفة ميسورة. وموثوقة هنا ترجمة غير دقيقة لمفردة fiable – reliable والمقصود أنه يمكن الاعتماد على توفرها باستمرار وعند الحاجة. والعناصر الأخرى تتضمن أن تكون الطاقة حديثة (والمقصود هنا بالدرجة الأولى الكهرباء للاستخدام المنزلي العام، أو الغاز ونوع آخر من الوقود الآمن للطبخ)، ومستدامة (أي تراعي شروط الاستدامة والاستخدام الرشيد والمستدام وأن تكون طاقة نظيفة غير ملوثة حسب المعايير السائدة)، وأن تكون بكلفة ميسورة وهذا شرط من شروط توفرها للجميع.

وكما هي الحال في الهدف السادس عن المياه، فإن هذا الهدف يلحظ البعدين الخدماتي (الطاقة خدمة عامة تتوفر من خلال المرافق العامة وشبكات البنى التحتية)، والبيئي (الاستدامة والطاقة النظيفة ...الخ). كما يجب أن نضيف إلى هذا الهدف أن له بعدًا اقتصاديّا قويًّا نظرًا لما يشكله إنتاج وتوزيع الطاقة من نشاط اقتصادي استراتيجي شديد الأهمية من جهة أولى؛ وكونه من عوامل الإنتاج الرئيسية، لاسيما في الصناعة وقطاع النقل الحيوي بالنسبة إلى التجارة العالمية والسياحة، ومجمل النشاط الاقتصادي.

الإطار1: ملخص الهدف السابع

الهدف 7

يتضمن هذا الهدف ثلاثة مقاصد نتيجة، ومقصدي سياسات.

مقاصد النتيجة تتعلق بثلاثة أبعاد هي توفير خدمات الطاقة للجميع، وزيادة حصة الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة. أما مقصدا السياسات فيتعلقان بتطوير البحث العلمي ودعم الدول النامية بالبنى التحتية لإيصال الطاقة.

الهدف تجاهل الأبعاد السياسية أو الاقتصادية العالمية لمشاكل الطاقة رغم أنها عامل أساسي في السياسة الدولية، بما في ذلك الحروب.

الإطار2: النص الكامل للهدف السابع ومقاصده

الهدف 7 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

7 - 1 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030

7 - 2 تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030

7 - 3مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030

7 - أ تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030

7 - ب توسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقًا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام 2030

للمدرب أن يختار طريقة عرض الأهداف والمقاصد، ويمكن اعتماد صيغة الجدول أو الشكل أدناه:

الجدول 1: الهدف السابع ومقاصده

مقاصد الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	
7 - 1	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030.
7 - 2	تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030.
7 -3	مضاعفة المعدل العالمي للتحسين في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030.
7 - أ	تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتيّة للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030.
7 – ب	توسيع نطاق البنى التحتيّة وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وفقًا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام 2030.

الشكل 2: الهدف السابع ومقاصده

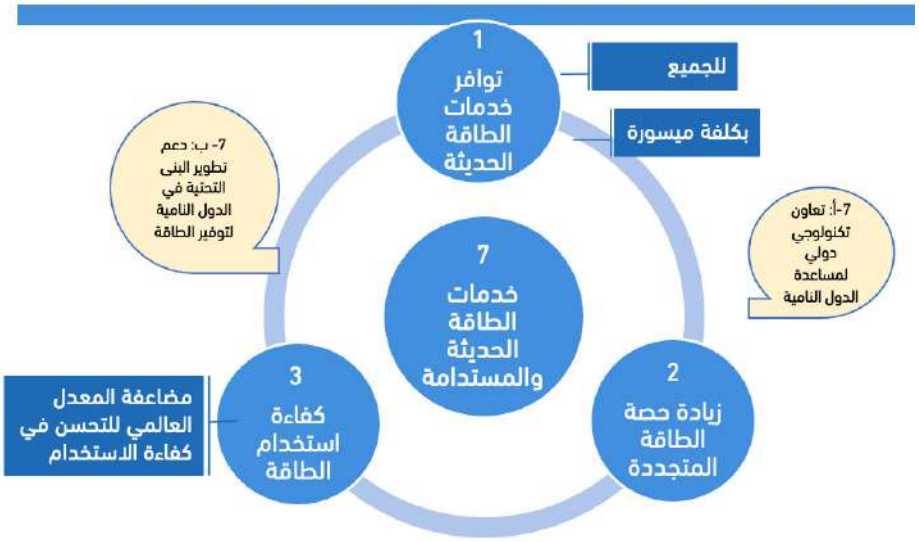

2. نقد الهدف السابع

الجوانب المغفلة في الهدف السابع

الهدف السابع ركز على قضايا الطاقة من منظور توفيرها وكفاءة استخدامها ومن منظور الاستدامة. إلا أنه أغفل جوانب تتصل بالأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع على المستوى العالمي، وكذلك الإقليمي والوطني. فالنفط والغاز سلعتان استراتيجيتان في الاقتصاد العالمي حتى إشعار آخر. ويعتبر التحكم بالإنتاج والتجارة والأسعار من العناصر الحاسمة في السياسة الدولية تصل إلى حد اندلاع الحروب من أجل ضمان السيطرة على منابع النفط والغاز أو ضمان طرق التجارة وسلامة الأنابيب. والمنطقة العربية مثل صارخ على ذلك.

كما أن هذه السلع توفر وسائل لتمويل السياسات الوطنية والإقليمية الريعية غالبًا، والتأثير في قرار الهيئات الإقليمية والدول المجاورة. ناهيك عن كون قطاع الطاقة – بما فيها الطاقة الكهربائية – مجالًا مربحًا لاستثمار الشركات العملاقة العالمية واستنزاف الموارد في البلدان النامية بالشراكة بين رأس المال العالمي والمحلي.

ترابط الهدف السابع مع الأهداف الأخرى

سبقت الإشارة إلى أن الطاقة وثيقة الارتباط بثلاثة مجالات كبيرة هي أولًا حياة الناس (الخدمات)، والبيئة، والاقتصاد. ويتجلى ذلك في الترابط بين الهدف السابع والأهداف والمقاصد الأخرى ضمن هذا التوزع المثلث. فنرى الترابط في الجانب الحياتي مع الأهداف 1 (الفقر – مقصد توفر الخدمات العامة للجميع من ضمنها الطاقة)، والخامس (المقصد الرابع على نحو خاص حيث إن توفير الطاقة النظيفة والحديثة يساهم في اختصار الوقت المستهلك على الأعمال المنزلية ويحسن نوعيتها ويتيح المزيد من الوقت للنساء والفتيات)، والحادي عشر (حيث الحق في السكن اللائق ومن ضمنه توفر الخدمات – بما فيها خدمات الطاقة الكهربائية وغيرها – ضمن المسكن). والترابط في الجانب الاقتصادي مع الهدفين الثامن والتاسع (والطاقة هنا هي محرك أساسي لعجلة الإنتاج، إضافة إلى كونها قطاعًا اقتصاديًّا منتجًا ومساعدًا في مجالات الإنتاج الأخرى، وهي مكون أساسي من شبكات البنى التحتية). والترابط في الجانب البيئي يتجلى في الارتباط المباشر مع الهدفين الثاني عشر عن التعامل المستدام والرشيد مع الموارد الطبيعية، ومن ضمنه الوقود الأحفوري، وهو مسألة حساسة من منظور الطاقة والاستدامة، وكذلك التصدي للتغير المناخي حيث إن مساهمة قطاع الطاقة كبيرة في مسار التغير المناخي والتصدي له من خلال التحول إلى الطاقة المتجددة والنظيفة (قليلة انبعاث ثاني أوكسيد الكربون). أخيرًا سوف نجد أيضًا الترابط مع الهدف 16 (الإدارة الجيدة للقطاع) والهدف 17 حيث موضوع الطاقة في مختلف أبعاده موضوع رئيسي في التعاون الدولي.

يوضح الشكل الآتي خريطة هذه الترابطات بشكل بصري.

الشكل 3: ترابط الهدف السابع مع الأهداف الاخرى

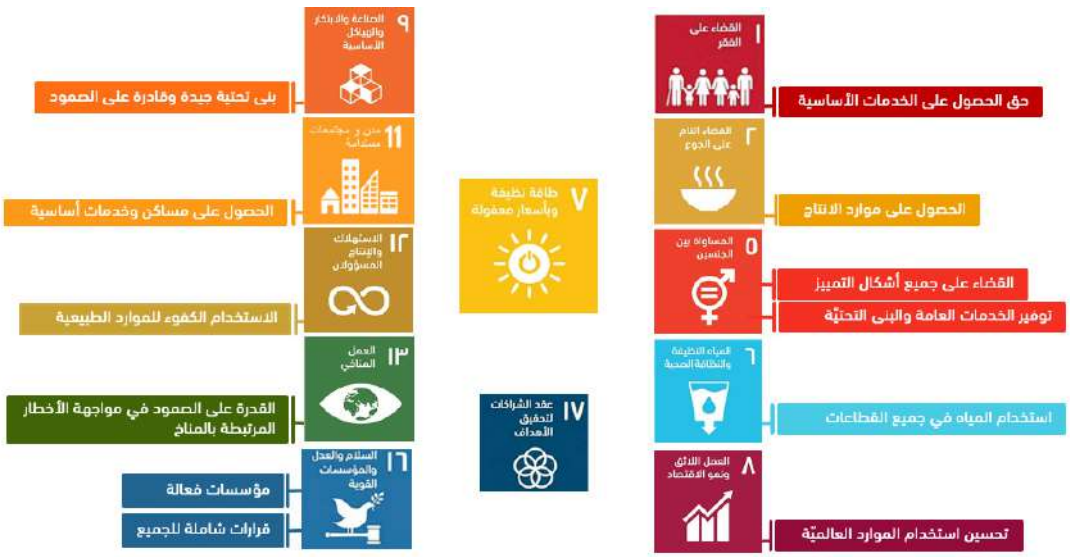

مراجعة المقاصد

تتبع مراجعة المقاصد في الهدف السابع أسلوبًا مشابهًا للهدف السادس حيث يتم تفكيك الهدف ومقاصده بما يسهل استخدامه من قبل الفاعلين غير الحكوميين من أجل تحديد الأولويات ومجالات التدخل بطريقة عملية. والعمود الثالث من الجدول يفصّل المعاني المباشرة للإنجاز المحدد المطلوب تحقيقه في كل مقصد.

ونلفت النظر إلى أن مقصدي السياسات/الوسائل في هذا الهدف يتعلقان بالشراكات الدولية ومصاغان بطريقة لا تخلو من التبسيط، وقد تم إغفالهما في الجدول التالي والتركيز على مقاصد النتيجة التي لها ارتباط مباشر بالمستوى الوطني وبعمل منظمات المجتمع المدني والفاعلين الوطنيين الحكوميين والمحليين.

للمدرب

يفسر الجدول أعلاه بشكل بسيط نسبيًّا العناصر المتضمنة في مقاصد النتائج الثلاثة في الهدف السابع بطريقة تمهد لاستخلاص نوع التدخلات الممكنة على النطاق المحلي أو الوطني في مجال توفير الطاقة للجميع وتحسين الكفاءة والاستدامة في هذا القطاع. وطبعًا يمكن إضافة أي عناصر أخرى لها أهمية في البلد المعني: أشرنا على سبيل المثال إلى سوء الإدارة والفساد في هذا القطاع في لبنان، أو استهلاك الطاقة في تحلية المياه في دول الخليج، أو عدم استغلال مصادر الطاقة المتجددة المتاحة، أو تدمير الشبكات بسبب الحروب والنزاعات أو عدم توفرها في مناطق نائية أو كلفتها...ألخ. للمدرب أن يحرص على تحفيز إضافة المشكلات الحقيقية للقطاع في البلدان التي ينتمي إليها المشاركون، وبما يحضر لتنفيذ التمارين المرتبطة بهذا الهدف.

الجدول 2: الهدف السابع ومقاصده مع التفسير

الهدف7 - مقاصد الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة		
المقصد	العناصر المكونة للمقصد	تفسير
7-1 الطاقة للجميع	حصول الجميع على الطاقة	100% من الناس موصولون إلى شبكات الكهرباء 100% تتوفر لهم مصادر الطاقة الأخرى من غاز ووقود سائل
	أن تكون مستمرة	عدم وجود انقطاعات
	أن تكون حديثة	كهرباء، غاز، وقود سائل آمن للاستخدام
	كلفة ميسورة	السعر/الكلفة في متناول الفئات الفقيرة
7-2 الطاقة المتجددة	1- زيادة حصة الطاقة المتجددة وطنيًّا	تحديد هدف وطني لنسبة الطاقة المتجددة من الشمس أو الرياح أو مصادر أخرى
7-3 كفاءة الاستخدام	1- كفاءة الاستخدام	وطنيًّا، استخدام أمثل للطاقة نسبة إلى الناتج المحلي أسريًّا وفرديًّا، سلوك رشيد في استهلاك الطاقة

3. مؤشرات الهدف السابع

للمدرب

أن يستعين بالتقديم الذي سبق عرضه في الهدف الأول عن المبادئ العامة، ثم ينتقل إلى عرض مؤشرات الهدف السابع.

الهدف السابع مع مقاصده والمؤشرات

يعرض الجدول التالي مقاصد الهدف السابع والمؤشرات المقترحة لقياسها، مع ملاحظات تفصيلية على المؤشرات. وقد قمنا باختصار جزئي للمقاصد لاسيما أنها وردت في صيغتها الكاملة في أكثر من مكان.

الجدول 3: الهدف السابع مع مقاصده ومؤشراته

الهدف 7 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة		
1.7 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030	7-1-1 نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء	مؤشر بسيط وتقليدي وهو يقيس نسبة السكان الذين لديهم وصول إلى الكهرباء نسبة إلى إجمالي السكان. في السابق كان يتم الاكتفاء بقياس نسبة الأسر – المساكن – السكان الموصولين إلى شبكة الكهرباء، لكن ذلك ليس كافيًا نظرًا لحصول انقطاعات متكررة، في حين يجب قياس توفر الكهرباء فعليًّا لا مجرد الاتصال بالشبكة. لا يحدد المقصد ولا المؤشر عدد ساعات التغذية بالكهرباء، وفي الحياة العصرية في زمننا الحالي فإن توفر الكهرباء يجب أن يكون بشكل مستمر. المؤشر لا يغطي الجوانب التي يتضمنها المقصد، ولا سيما التكلفة حيث إن المقصد يتطلب أن تكون الكلفة ميسورة، والمؤشر لا يغطي هذا الجانب.
	7-1-2 نسبة السكان الذين يعتمدون أساسًا على الوقود والتكنولوجيا النظيفين	هذا المؤشر يعرّف بنسبة السكان الذين يستخدمون وقودًا وتكنولوجيا نظيفين إلى إجمالي السكان، والمقصود بذلك نوع الوقود المستخدم في الإضاءة والطبخ والتدفئة ويعتبر غير نظيف استخدام الفحم غير المعالج والكاز – الكيروسين، أو الشمع في الإضاءة...الخ. وفي حال استخدمت وسائل غير نظيفة في أي من هذه الوظائف (تدفئة، إضاءة، طبخ) فإن الأسرة وأفرادها يعتبرون غير مستوفي الشروط.

7-2 تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة من مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030	7-2-1 حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة	المؤشر يقيس نسبة استخدام الطاقة المتجددة إلى إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة. والطاقة المتجددة متعددة المصادر مثل الطاقة الشمسية، الرياح، الوقود البيولوجي السائل أو الصلب، والطاقة المتولدة من النفايات... الخ. هو مؤشر استدامة. إلا أن المقصد لم يحدد نسبة الزيادة المطلوب تحقيقها (وصفها تحقيق زيادة كبيرة)، وهذا يعني أنه يجب تحديد الهدف الكمي المطلوب بلوغه في كل بلد حسب وضع البلد.
7-3 مضاعفة المعدل العالمي للتحسُّن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030	7-3-1 كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي	المؤشر يقيس كمية الطاقة المستهلكة في الاقتصاد لكل وحدة من المخرجات الاقتصادية، أي بمعنى آخر، كمية الطاقة المستهلكة نسبة إلى الناتج المحلي. وكلما كانت كمية الطاقة المستخدمة لإنتاج كمية أكبر من الناتج المحلي أقلّ، كلما كانت الكفاءة أكبر، والعكس صحيح. المؤشر اقتصادي، وهو يتأثر بطبيعة الاقتصاد والتكنولوجيا المستخدمة وكثافة استخدامها للطاقة، كما يتأثر بفعالية الإدارة.
7- أ تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030	7-أ-1 نسبة المساعدات الإنمائية الدولية إلى الدول النامية المخصصة للأبحاث ولتطوير إنتاج الطاقة المتجددة بما في ذلك النظم المختلطة (متجددة وتقليدية)	المؤشر يقيس نسبة المساعدات الإنمائية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية التي تخصص من أجل تعزيز البحوث والاستثمار بالبنى التحتية التي تستخدم الطاقة المتجددة من مختلف المصادر. وتتضمن البيانات التعريفية قائمة مفصلة بهذه المصادر. المؤشر دولي لأن المقصد دولي، وهو يقيس هذا النوع من المساعدات من إجمالي المساعدات الإنمائية. يمكن ترجمة هذا المقصد والمؤشر الدولي، إلى مقصد ومؤشر وطني يتعلق بحصة المساعدات الإنمائية للطاقة المتجددة من إجمالي المساعدات التي يحصل عليها البلد.
7- ب توسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقًا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام 2030	٧- ب-١ كمية الطاقة المنتجة في الدول النامية من معامل إنتاج تستخدم المصادر المتجددة مقيّمة بالوات للفرد watt per capita	مؤشر مستوى استخدام الطاقة المتجددة فعليًّا في الدول النامية مقاسًا بكمية الطاقة المتجددة المنتجة للفرد. المؤشر دولي، ويمكن قياسه وطنيًّا وربطه بمقصد وطني، وفي هذه الحالة يكون مشابها للمؤشر 1.2.7

4 - الهدف السابع ومنظور الحقوق

لا توجد نصوص خاصة بالحق في الطاقة في النصوص الأساسية لحقوق الإنسان. إلا أن علاقة قطاع الطاقة بحقوق الإنسان تشبه علاقة المياه بحقوق الإنسان، وإن كان هذا الأخير قد جرى تناوله بشكل أوفى.

الفكرة هنا هي أن الحق في الطاقة هو جزء من مستوى المعيشة اللائق والحق في الصحة والرفاه، لأن الطاقة (الكهرباء خصوصًا ومصادر الطاقة الأخرى) هامة بذاتها، وهي أيضًا وسيلة لتوفير مستوى المعيشة اللائق وعدد غير محدود من الخدمات الأخرى من انتقال إلى الرعاية الصحية وإلى الحقوق الأخرى التي لا يمكن تصور إعمالها بدون استخدام الطاقة.

من ناحية أخرى هناك جانب إضافي في موضوع الطاقة، حيث إن هذا القطاع هو من القطاعات الاقتصادية المفضلة لدى المستثمرين الأجانب والشركات العملاقة التي غالبًا لا تلتزم بالمبادئ التوجيهية للقطاع الخاص من منظور حقوق الإنسان، وهي غالبًا ما تنتهك هذه الحقوق سواء في المجال البيئي أو في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في الدول التي تستثمر فيها، بما في ذلك عدم احترام شروط العمل اللائق من قبل الشركات المستثمرة نفسها. وبهذا المعنى ثمة صلة مباشرة، ورصد ورقابة وضغط على هذه الشركات العاملة في هذا القطاع لكي تحترم حقوق الإنسان.

للمدرب

أن يستوحي ما جاء في الهدف السادس في مجال الحق في المياه من أجل تحليل موضوع الطاقة من منظور الحقوق، وإدراجة كحق متفرع عن الحق في مستوى معيشة لائق، وربطه بضرورة التزام الشركان بمبادئ حقوق الإنسان والمسؤولية البيئية والاجتماعية.

5. الهدف السابع: نقاط إضافية

يشكل موضوع الطاقة، بما هي سلعة استراتيجية، لاسيما النفط والغاز، مسألة إقليمية ووطنية بالغة الأهمية في البلدان العربية، سواء في منطقة الخليج، أو في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث اكتشاف حقول الغاز والنفط الأخيرة سوف يحفّز قيام تحالفات ونزاعات تتداخل في مصالح الدول على ضفتي المتوسط، مع العلم أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ومياهها الإقليمية التي تحوي حقول الغاز يزيد الوضع تعقيدًا. كما أنه يشكل شأنًا مؤثرًا بقوة في اقتصاديات الدول الأخرى المستوردة للنفط، ما يشكل عبئًا على موازناتها وضغطًا على ميزانها التجاري.

من جهة أخرى، وفي الدول العربية الأقل نموًّا على نحو خاص، أو التي خرجت لتوّها من حروب، أو لا تزال الحروب مشتعلة فيها، فإن توفير خدمات الطاقة لعموم السكان لا يزال أولوية. وفي بعض الحالات، فإن الفساد وسوء الإدارة قد يكونان من الأسباب المباشرة التي تؤدي أيضًا إلى عدم توفر الطاقة الكهربائية (أو غيرها) كما هو الحال في لبنان، حيث تعتبر مشكلة الكهرباء – الطاقة مشكلة هيكلية منذ توقف الحرب عام 1990، حيث لا تزال البلاد تشكو من انقطاعات كبيرة جدًّا في الطاقة الكهربائية من الشبكات العامة، رغم التمويل المستمر من القروض أو الموازنة العامة،

حيث إن تمويل قطاع الكهرباء مسؤول عن حوالي ثلث الدين العام أو أكثر، وقد بات إصلاح القطاع مطلبًا أولًا داخليًّا وخارجيًّا على حد سواء.

من جهة أخرى، فإن فعالية/كفاءة استخدام الطاقة (نسبة إلى الناتج المحلي) له أولوية في معظم الدول العربية، حيث الكفاءة منخفضة عمومًا بحكم طبيعة القطاعات الاقتصادية السائدة والتكنولوجيا المستخدمة. كما أن الطاقة المتجددة لا تزال محدودة الاستخدام رغم أنها متاحة وتشكل مخرجًا لكثير من مشكلاتنا البيئية والاقتصادية.

في هذا السياق، فإن البعد الإقليمي لقطاع الطاقة، وللهدف السابع في العالم العربي، لا بد أن يلقى اهتمامًا خاصًّا، بحيث لا يقتصر التعامل مع الهدف على المستويين الدولي والوطني، بل لا بد من تخصيص جهد موجه نحو بلورة أهداف إقليمية تصل إلى حد صياغة هدف سابع إقليمي له أهمية بحد ذاته، نظرًا لمساهمة المنطقة الكبير في إنتاج النفط والغاز عالميًّا، ولأهمية ذلك على المستوى الإقليمي وفي العلاقات بين البلدان، بما في ذلك علاقته الوثيقة بحروب المنطقة وبلدانها، في حين يمكن أن يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق التنمية إذا تم التعامل معه من منظور تنموي عادل.

وبشكل عام، فإن أهم القضايا التي يمكن إدراجها ضمن الأولويات الإقليمية في مجال الطاقة هي الآتية:

1. سد الثغرات في توفير الطاقة للجميع، وضبط كلفتها على الأسر والصناعات،
2. بناء شبكات بنى تحتية إقليمية تحقيقًا للتكامل الطاقي والمساهمة في تغطية حاجة البلدان من الطاقة الكهربائية الحديثة من خلالها،
3. إعطاء الأولوية لمعالجة مشكلات كفاءة استخدام الطاقة المستخدمة حاليًّا (الطاقة التقليدية)،
4. زيادة حصة الطاقة المتجددة من إجمال الاستهلاك،
5. ربط سياسات الطاقة بسياسات التصنيع وتطوير البنى التحتية،
6. تنفيذ السياسات من خلال تكامل بين السياسات الوطنية وسياسات ومشاريع إقليمية،
7. إنشاء مراكز أبحاث وتطوير إقليمية لقطاع الطاقة وتشجيع التكنولوجيات النظيفة.

للمدرب

النقاط المذكورة في هذه الفقرة يمكن استخدامها بما هي خلفية عامة للمدرب، وعرض خلاصاتها على المشاركين في التدريب بهدف إعطاء نكهة واقعية لمشكلات الطاقة في بلدان المنطقة، وتحفيز التفكير لدى المشاركين أثناء تنفيذ التمارين أو أثناء مناقشة أولويات الهدف السابع في ظروف بلدانهم.

6. تمارين الهدف السابع

للمدرب

لا يحل هذا الدليل محل الاجتهاد الشخصي للمدرب في اختيار أو تصميم مضامين وتمارين مناسبة للتدريب الذي يقوم به. لذلك يتجنب الدليل تحديد قائمة محددة بشكل صارم ونهائي للتمارين المحتملة، ويشجع المدربين والمدربات على القيام بمجهود شخصي على هذا الصعيد، يمكن أن يتضمن دمج عناصر من أكثر تمرين مقترح، أو إضافة عناصر أخرى إلى التمارين متناسبة مع سير التدريب نفسه وحاجات واهتمامات المشاركين، ومستوى تفاعلهم، والمهام التي يقومون بها في عملهم.

الطاقة الحديثة للجميع: هدف التنمية المستدامة السابع

التمرين الأول – أساسي، مجموعات عمل

مناقشة تجربة ميدانية لجمعية مرتبطة بالهدف الأول

يستخدم المدرب دليل كوثر – أجفند – الشبكة العربية، ويختار المبادرة الميدانية رقم 18: "قافلة شمس من النساء والشباب في المغرب".

يوزع المدرب المشاركين على مجموعات عمل، ويطلب إليهم قراءة المبادرة، وتقييمها من منظور علاقتها ومساهمتها في تحقيق الهدف االسابع.

يزود المدرب مجموعات العمل بالأفكار/الأسئلة التوجيهية الآتية:

1. هل المبادرة ذات صلة قوية بالهدف، وبأي مقصد على نحو أكثر تحديدًا؟
2. ما هي أهمية هذه المبادرة في تحسين مستوى معيشة الأسر والمواطنين؟
3. ما هي النتائج الواقعية المتوقعة من هذه المبادرة في حال نجاحها؟
4. ما هي أهمية حملات التوعية والتعبئة للمواطنين في نجاحها؟
5. اقترح مبادرة لها طابع محلي ويمكن لجمعية أو شبكة مجتمع مدني أن تقوم بها في بلدك؟

- المطلوب هنا أفكار محددة ومباشرة من دون تحليل معقد.
- تعرض كل مجموعة النتائج التي توصلت إليها، ويدير المدرب النقاش بالشكل المناسب تلافيًا لتكرار الأفكار في عروض المجموعات، ثم يقوم بخلاصات عامة بناء على المادة المعروضة في الدليل.

الطاقة الحديثة للجميع: هدف التنمية المستدامة السابع

التمرين الثاني – أساسي/متقدم، مجموعات عمل

التعرف إلى أولويات التدخل في قطاع الطاقة في البلد المعني

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو توصل المجموعات إلى اقتراح حزمة تدخلات، أو عناصر خطة عمل وتدخلات في مجال الطاقة، تغطي أهداف النتيجة الأول والثاني والثالث من الهدف السابع.

يوزع المدرب المشاركين على مجموعات حسب البلدان التي يتنمون إليها، ويطلب إليهم تنفيذ التمرين بشكل تطبيقي على بلدهم (أو البلد المحدد للمجموعة التي ينتمون إليها).

يطلب المدرب إلى المجموعات العمل وفق الخطوات الآتية:

1. قراءة متأنية للهدف السابع، ولمقاصد النتيجة الثلاثة تحديدًا.
2. استخراج العناصر الرئيسية لما هو مطلوب (المحاور العامة) انطلاقًا من نص هذه المقاصد.
3. تحديد المسائل الإضافية التي يجب إضافتها إلى المقاصد وخطة العمل في ضوء خصائص البلد، على أن تقتصر على القضايا ذات الصلة مباشرة بتوفّر الطاقة بشكل مستمر للجميع، وجوانب الكفاءة واستخدام الطاقة البديلة من منظور الأسر والأفراد والنطاق المحلي.
4. الاستعانة بالجدول أدناه في تحديد الأهداف المحددة المطلوب إنجازها وخطة العمل لبلوغها.
5. التأكد من إضافة القضايا الخاصة بالبلد المعني، والتركيز على ملء العمود الرابع الخاص بالسياسات.

تعرض كل مجموعة النتائج التي توصلت إليها (خطة عمل تحقيق الهدف السابع وطنيًّا).

6. يدير المدرب نقاشًا عامًّا ويقارن ويستخلص النتائج.
7. على المدرب أن يختار العروض التي تقدمها المجموعات بحيث يتلافى التكرار، وأن يحرص على المناقشة العميقة للمضمون.

النموذج 1: تحديد السياسات والتدخلات لتحقيق مقاصد الهدف السابع

الهدف7 - مقاصد الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة			
المقصد	**المكونات**	**تفسير**	**السياسات والتدخلات لتحقيق الهدف**
7-1 الطاقة للجميع	1- حصول الجميع على الطاقة	100% من الناس موصولون إلى شبكات الكهرباء	
		100% تتوفر لهم مصادر الطاقة الأخرى من غاز، وقود سائل	
	2- أن تكون مستمرة	عدم وجود انقطاعات	
	3- أن تكون حديثة	كهرباء، غاز، وقود سائل آمن للاستخدام	
	4- كلفة ميسورة	السعر/الكلفة في متناول الفئات الفقيرة	
7-2 الطاقة لمتجددة	1- زيادة حصة الطاقة المتجددة وطنيًّا	تحديد هدف وطني لنسبة الطاقة المتجددة من الشمس أو الرياح أو مصادر أخرى	
7-3 كفاءة الاستخدام	1- كفاءة الاستخدام	وطنيًّا، استخدام أمثل للطاقة نسبة إلى الناتج المحلي	
		أسريًّا وفرديًّا، سلوك رشيد في استهلاك الطاقة	
مقاصد أخرى			
مقاصد أخرى			

8 العمل اللائق
ونمو الاقتصاد

1 - شرح الهدف

ينص الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة على: "تعزيز النمو المطّرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع" و"أيقونته" باللون الأحمر الخمري وتلخص الهدف على النحو الآتي: "العمل اللائق ونمو الاقتصاد"، وهو تلخيص للبعدين الرئيسيين المكونين للهدف: البعد المتصل بالعمل اللائق، والبعد المتصل بالنمو الاقتصادي، دون تفصيل في خصائصهما بحكم الحاجة إلى التكثيف.

مقارنة مع ما كان عليه الأمر في أهداف الألفية الإنمائية، هناك تغيير جذري وكبير لا يتعلق بالهدف الثامن حصرًا، بما هو هدف منفرد، بل يتعلق بالأهمية الكبيرة التي تعطيها أجندة 2030 للبعد الاقتصادي في مجمل الأجندة وفي أهداف التنمية المستدامة، مقارنة بتناول هامشي وجزئي في أهداف الألفية الإنمائية، التي اقتصرت على مقصد يتعلق بالتشغيل، أضيف عام 2008 إلى الهدف الأول وأدرج التشغيل، بما هو آلية للحد من الفقر، بالإضافة إلى تناول البعد الاقتصادي الدولي في الهدف الثامن عن الشراكة الدولية من أجل التنمية الذي يقابل الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

أما في أجندة 2030 فالبعد الاقتصادي حاضر بقوة على أكثر من مستوى:

أ- على مستوى الديباجة والإعلان،

ب- على مستوى الأهداف التي لها طابع اقتصادي غالب مثل الهدفين الثامن والتاسع والثاني عشر والسابع عشر،

ت- على مستوى الحضور المتضمن في الأهداف والمقاصد الأخرى التي تفترض توجهًا اقتصاديًّا محددًا أو تدخلًا له طبيعة اقتصادية من أجل تحقيقها، لذلك هو فعليًّا حاضر بشكل أو بآخر في كل أهداف التنمية المستدامة.

يعود السبب في هذا التركيز إلى التحول في مقاربة أجندة 2030 نفسها، حيث إن أهداف الألفية الإنمائية كانت تقتصر على التعامل مع أولويات عالمية محددة وبسيطة صالحة بالدرجة الأولى للدول الأقل نموًّا والدول النامية، وتتعامل مع النتائج والآثار وليس مع أسباب المشكلات التنموية وعواملها الهيكلية، لذلك لم يكن هناك تركيز على البعد الاقتصادي – الذي يكمن غالبًا في الهياكل والآليات ويتسبب في قصور التنمية – ولم يكن لأهداف الألفية طابع تحويلي. اما أجندة 2030 فتحمل وظيفة "تحويل عالمنا" في تسميتها نفسها، وبناء على ذلك لا بد أن يحتل البعد الاقتصادي حيزًا بالغ الأهمية في هذه الأجندة، إضافة إلى التحول الذي تتضمنه في مقاربة البعد الاقتصادي نفسه، على ما سيجري توضيحه في سياق النص التدريبي.

يقارن الشكل أدناه مضمون الهدف الثامن مع المضمون المشابه في أهداف الألفية الإنمائية:

الشكل 1: مقارنة بين هدف التنمية المستدامة الأول وهدف الألفية الأول

الهدف 8 في أجندا 2030: «تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع»

النمو الاقتصادي والعمل في اهداف الألفيّة:

-1ب: «تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب»

تعزيز المكون الاقتصادي في اجندة 2030 وفي اهداف التنمية المستدامة يعتبر تطورا هاما مقارنة بأهداف الالفية.

اهداف الالفية احتوت على مقصد يتعلق بالتشغيل ضمن الهدف الأول الخاص بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، في حين ان المكون الاقتصادي حاضر بقوة في اهداف التنمية المستدامة، ولا يقتصر على الهدف الثامن بل يشمل اهدافا أخرى.

الهدف الثامن يقع في صلب مجال الازدهار وهو احد المجلات الكبرى الخمسة الواردة في دباجة اجندة 2030، كما هو في صلب المكون الاقتصادي لمفهوم التنمية نفسه.

صياغة المقصد 1 – ب من أهداف الألفية الإنمائية مشابهة لما جاء في الهدف الثامن في الجانب المتعلق بالعمل اللائق للجميع، وهو يرد هناك بما هو وسيلة للحد من الفقر من خلال العمل اللائق، في حين هو في الهدف الثامن أحد مكونين إلى جانب المكون المتعلق بالنمو الاقتصادي نفسه، مع تحديد مواصفات هذا النمو (انظر لاحقًا). كما أن الهدف الثامن – الاقتصادي يرد بشكل مستقل عن هدف القضاء على الفقر (والمساواة) رغم الترابط الشديد بينهما، إلا أن الهدف الثامن يشكل قلب المكون الاقتصادي في أجندة 2030 وفي أهداف التنمية المستدامة، وقلب مجال "الازدهار" (وهو أحد المجالات الخمسة الكبرى التي أشارت إليها ديباجة الأجندة.

الشكل 2: ارتباط الهدف الثامن بالمكون الاقتصادي

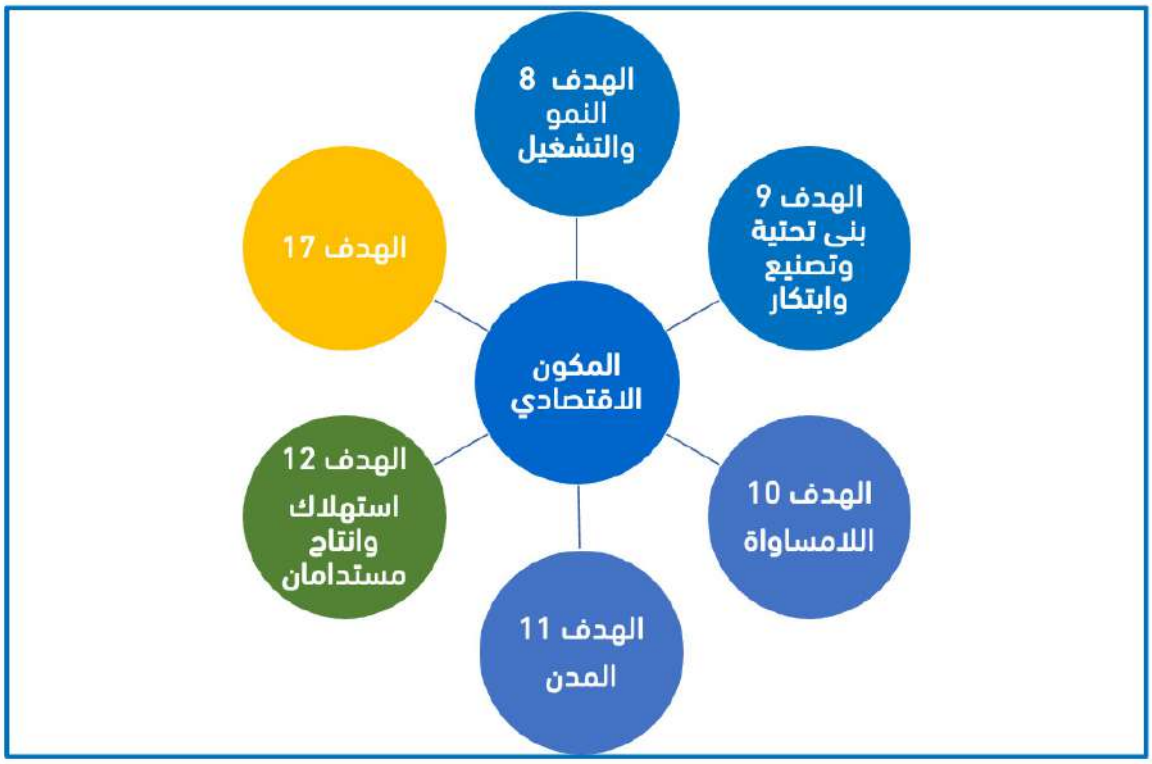

للمدرب

لا بد من التنبه منذ البداية إلى هذا التحول النوعي الذي أشير إليه في الفقرات السابقة. أهمية البعد الاقتصادي مرتبطة بالطابع التحويلي للأجندة ومعالجة أسباب المشكلات التنموية. كما أن مقاربة الأجندة للبعد الاقتصادي مختلفة عن المقاربة التقليدية للنمو الاقتصادي، ويجب ربطه بفكرة الازدهار التي سبق عرضها وشرحها في القسم الأول من هذا الدليل. وينصح المدرب بالعودة إلى الوحدة الأولى ومراجعة ما جاء فيها تحت عنوان مكون الازدهار الذي لا بد أن يشكل الخلفية النظرية لعرض ومناقشة الهدف الثامن (وغيره من الأهداف الاقتصادية أيضا).

الهدف ومقاصده

نشدد أولًا على أهمية تناول الهدف الثامن في سياق خلفيته الفكرية وربطه بفكرة الازدهار، حيث إن النمو الاقتصادي ليس مطلوبًا لذاته، بل بما هو وسيلة في خدمة رفاه الإنسان الفردي والجماعي، وأن يكون مشروطًا بالعدالة والمساواة (المسؤولية الاجتماعية) وباحترام متطلبات الاستدامة (أن يكون صديقًا للبيئة)، وبمعنى أوسع أن يحترم إطار حقوق الإنسان ويساهم في أعمال هذه الحقوق. الانطلاق من هذه الخلفية له تأثير مباشر على تناول المقصد الثامن وتحديد مضمونه والتعرف إلى غايته الكلية وأهدافه الوسيطة، كما أنه مؤثر في تحديد السياسات والتدخلات المناسبة لتحقيق غايته وأهدافه المعبر عنها بالهدف نفسه وبالمقاصد على نحو متسق مع أجندة 2030 ومنظور التنمية – الحقوق. ودون ذلك ثمة خطر للانزلاق إلى مقاربة النمو التقليدية السائدة في أوساط الاقتصاديين النيوليبراليين والانزياح عن المقاربة التنموية.

بعد ذلك يمكن الانتقال إلى تناول الهدف الثامن مع تفاصيل مقاصده ومؤشراته.

النص الكامل للهدف ومقاصده هو كما يأتي:

الإطار1: ملخص الهدف الثامن للتنمية المستدامة

الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

8-1 الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقًا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويًّا في أقل البلدان نموًّا

8-2 تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتّسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة العمالة

8-3 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية

8-4 تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيًّا، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقًا للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة

8-5 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030

8-6 الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020

8-7 اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والإتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025

8-8 حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة

8-9 وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030

8-10 تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها

8 - أ زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموًّا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموًّا

8 - ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020

النمو والعمل اللائق مكونان متساويا الأهمية

من الخطأ حصر هذا الهدف بالنمو الاقتصادي بالمعنى الضيّق، وهذا مخالف لفلسفة أجندة 2030 أصلًا. المكون المرتبط بالعمل واحترام متطلبات العمل اللائق يشكل نصف المقاصد كميًّا، علمًا أنه لا يمكن اجتزاء المقاصد والفصل بينها. وتتضمن المقاصد المشار إليها التأكيد على اعتماد سياسات تنموية، ومتطلبات العمل اللائق، والحد من البطالة، والقضاء على السخرة وعمل الأطفال، واحترام حقوق العمال المهاجرين لاسيما النساء منهم. كما أن عددًا من المقاصد يشدد على أهمية الفصل بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي، وهو ما يجعل احترام الطبيعة شرطًا عضويًّا للاعتراف بالطابع التنموي لخيار النمو الاقتصادي.

الشكل 3: مكوّنات الهدف الثامن

لدى النظر في صياغة الهدف نفسه، وكذلك نص المقاصد، يتبين أن الهدف يقوم على مكونين كبيرين الأول هو النمو الاقتصادي – ضمنه البعد البيئي (ويشمل المقاصد 1، 2، 4، 9، 10، -8أ)، والمكون الثاني هو العمل اللائق (ويشمل المقاصد 3، 5، 6، 7، 8، -8ب).

أبعد من ذلك، فإن صياغة الهدف ومفرداته تضع مواصفات محددة لكل من النمو والعمل. فالنمو الاقتصادي لا بد أن يكون مطّردًا (أو مستمرًّاsustained)، وشاملًا للجميع (تضمينيًّا inclusive) ومستدامًا (sustain-able). والعمالة (التشغيل) يجب أن تكون كاملة (لا بطالة) ومنتجة (أي توفر أجرًا كافيًا للمعيشة اللائقة) ولائقة (أي أن يتمتع العاملون بمزايا العمل اللائق من أجر عادل، وعقود عمل نظامية، وإجازات مدفوعة الأجر، وحماية اجتماعية وصحية، والحق في التنظيم النقابي، والحق في الترقي الوظيفي.... الخ).

هذه المواصفات تكوينية في مفهوم الازدهار في نمط النمو الاقتصادي لكي يعتبر اقتصادًا تنمويًّا.

كما في الأهداف الأخرى، يمكن للمدرب أن يختار طريقة العرض المناسبة حسب رأيه، وحسب مستوى التفصيل الذي سيعتمده في تناول الهدف، حيث إن الجدول يتضمن النص الحرفي للمقاصد وكل التفاصيل، خلافًا للشكل البصري الأكثر اختصارًا، مع العلم أن الشكل البصري يستعيد المقاصد كما وردت في النص الأصلي من دون اختزال. ويميز الجدول والشكل البصري بين المقاصد باستخدام اللون الأزرق من أجل تنسيب المقصد المعين إلى مكون النمو الاقتصادي، واللون الأخضر حيث يغلب الطابع الاجتماعي، مع التذكير دائمًا أن لا فصل قطعيًّا بين المكونين، وإنما إشارة إلى غلبة الاقتصادي أو الاجتماعي في المقصد المعني.

الجدول 1: الهدف الثامن، مقاصد النتيجة

الهدف الثامن: مقاصد النتائج	
8 - 1	الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقًا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويًّا في أقل البلدان نموًّا
8 - 2	تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتّسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة العمالة.
8- 3	تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية.
8- 4	تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيًّا، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقًا للإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة.
8 – 5	تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030.
8 - 6	الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020.

8 - 7	اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرقّ المعاصر والإتجار بالبشر وضمان حظر واستنصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.
8 - 8	حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة.
8 - 9	وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030.
8 – 10	تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها.

الشكل 4: الهدف الثامن، مقاصد النتيجة

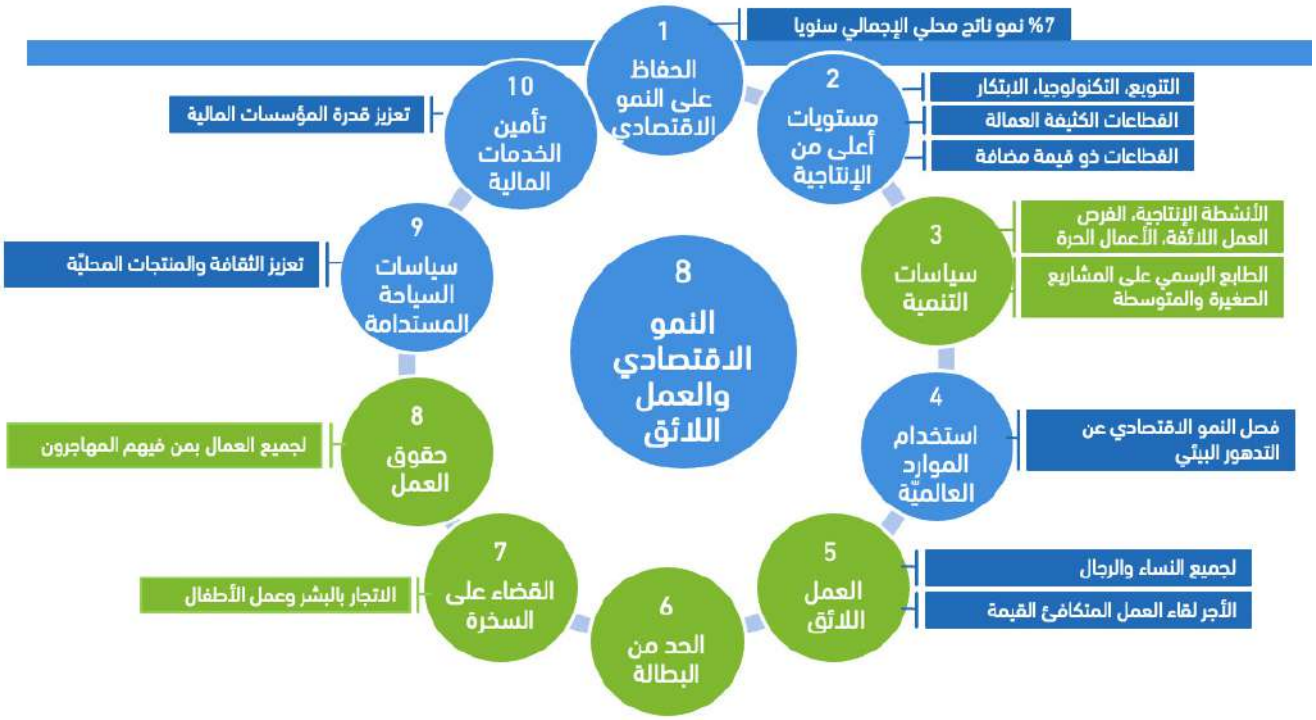

أما مقاصد السياسات فهي اثنان، الأول له علاقة بالنمو الاقتصادي، والثاني بالتشغيل. ويلخصهما الجدول والشكل أدناه.

مراجعة المقاصد

كما سبق بيان ذلك، البنية الثلاثية لكل هدف تعني تعدد مستوياته، وتحيل إلى علاقة محددة بينها، حيث إن المقاصد يفترض أن تكون شديدة الارتباط بالهدف نفسه الذي يدل على النتيجة النهائية المرجوة، ويفترض ضمناً أن تكون هناك علاقة سببية بين المقاصد والهدف. فالمقاصد هي – كما سبقت الإشارة الى ذلك – إما أهداف وسيطة أو فرعية، وإما وسائل لبلوغ الهدف النهائي. وأثناء التخطيط الوطني والتدخل، لا بد من القيام بتحليل عياني للهدف ومقاصده يحترم المنهجية التنموية والتكوين العام للهدف، ويتلاءم مع الخصائص الوطنية، من أجل التعرف إلى هذه الترابطات والتمكن من تحديد الأولويات والقيام بعملية تكييف وطني للمقاصد (والمؤشرات على ما سيأتي لاحقًا) لكي نحقق الفعالية وبلوغ النتيجة المرجوة.

الجدول 2: الهدف الثامن، مقاصد السياسات

الهدف الثامن: مقاصد السياسات/الوسائل	
8 - أ	زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموًّا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموًّا.
8 – ب	وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 0202.

الشكل 5: الهدف الثامن مقاصد السياسات

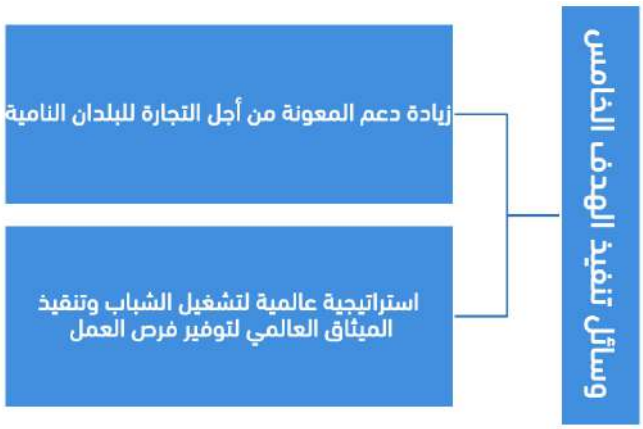

لكن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن كلا مقصدي السياسات يتعلق بالبعد الدولي (مساعدات التنمية لتعزيز التجارة، واستراتيجية عالمية لتشغيل الشباب) أكثر من تعلقه بالسياسات الوطنية. وفي واقع الأمر، فإن متطلبات البيئة الاقتصادية الدولية المساعدة على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية خصوصًا، مذكورة على نحو أكثر تفصيلًا في الهدف 17 وفي وثائق أخرى منها خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية.

2. نقد الهدف الثامن

نقاط قوة ونقاط ضعف

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن إضافة البعد الاقتصادي بشكل قوي ومفصل نسبيًّا إلى أهداف التنمية المستدامة، شكل أحد التحسينات الجوهرية في أجندة 2030 مقارنة بأهداف الألفية الإنمائية. وقد أشرنا إلى أن نص الهدف الثامن – صياغته وتكوينه – أعطى أهمية متساوية لبعدي النمو الاقتصادي والتشغيل الكامل واللائق. كما أنه لجهة الخصائص التي اشترط توفرها، ركز على البعد البيئي (الاستدامة وفك الارتباط بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي) والبعد الاجتماعي أي يكون الاقتصاد تضمينيًّا ويساهم في تحقيق المساواة والقضاء على الفقر.

ويلاحظ في هذا الصدد أن الخاصية التضمينية inclusiveness ذكرت مباشرة في نص الهدف (نمو اقتصادي شامل للجميع – وهي تعريب inclusive التي نستخدم تعبير تضمين وتضميني بدلاً منها – إلا أن هذا الحضور المباشر للبعد التضميني الذي يتصل مباشرة بهدف تعزيز المساواة (والقضاء على الفقر) لم يكن له الحضور المتوقع في نص الأهداف التي اكتفت بالتركيز على التشغيل وخصائصه (وهذا أمر هام جدًّا)، في حين لم تحضر فكرة التضمين مباشرة بشكل متسق، بل جرى ذكر بعض الفئات المحددة من السكان أو العاملين (الشباب، العمال المهاجرين) في حين تم إغفال أي ذكر مباشر للعمل غير النظامي (غير المهيكل) الذي يشكل اليوم نسبة كبيرة من القوى العاملة لاسيما في الدول النامية، والتي تبلغ في الدول العربية ما يتراوح بين 50% و75% من القوى العاملة فيها.

وكان المفترض مثلًا أن يلحظ المقصد الأول هذا الأمر (النمو الاقتصادي)، إلا أنه اكتفى بأن اقتصر تعريف النمو الاقتصادي وقياسه على الناتج المحلي، الأمر الذي يوحي بحصر الهدف مجددًا ضمن المقاربة الاقتصادية التقليدية. أما الأهداف الخاصة بالعمل والتشغيل، فقد أشارت إلى فئات سكانية وفئات من العاملين والعمل بشكل محدد في كل هدف (الشباب، السخرة وعمل الأطفال، العمال المهاجرون...) وهذا هام وضروري، لكن تم إغفال ذلك العمل غير النظامي والقطاع الاقتصادي غير المهيكل بما هما خاصيتان هيكليتان في الاقتصاد العالمي والعولمة الراهنة، وفي الاقتصادات الوطنية على حد سواء، وأن الطابع التحويلي لأجندة 2030 كان يفترض التعامل بشكل مباشر وأكثر وضوحًا مع هذه الظاهرة والديناميات التي تولدها وليس مجرد التعاطي السكوني مع نتائجها بالنسبة إلى هذه الفئة أو تلك، دون التصدي للتغيير الهيكلي المطلوب في النسق الاقتصادي نفسه.

أخيرًا، فإن بعض مقاصد الهدف الثامن قابلة للدمج أو الاختصار سواء ضمن الهدف نفسه أو مع مقاصد مشابهة في الأهداف الأخرى (على سبيل المثل تشابه بين المقصد 8-6 (عمل الشباب) وبين المقصد 9-ب في الهدف التاسع، لا بل ثمة تشابه كبير بين الهدفين الثامن والتاسع سوف يجري عرضه في النص الخاص بالهدف التاسع).

للمدرب

من المفيد للمدرب الاطلاع على ما جاء عن الهدف الثامن في تقرير المجلس الدولي للعلوم: مراجعة مقاصد أهداف التنمية المستدامة – منظور علمي على الرابط

ترابط الهدف الثامن مع الأهداف الأخرى

يمكن تناول ترابط الهدف الثامن مع الأهداف الأخرى على مستويات ثلاثة:

- المستوى الأول

هو الترابط بين الهدف الثامن بما هو ممثل للبعد الاقتصادي مع الابعاد الأخرى، لاسيما البعدين الاجتماعي والبيئي. وقد تمت الإشارة إلى ذلك في تقديم الهدف. وأهمية ذلك تكمن في كون نمط النمو الاقتصادي (ضمنًا الهدف الثامن) يعتبر بمثابة وسائل تنفيذ وتحقيق للهدف الاجتماعي المتمثل بالدرجة الأولى في القضاء على الفقر وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، والهدف البيئي المتمثل بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحد من االتلوث والتصدي للتغير المناخي والتدهور البيئي من خلال المساهمة الحاسمة في التحول إلى أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة. ومن الناحية الواقعية واستنادًا إلى المسار التاريخي للعقود (والقرون السابقة) فإن نمط النمو الاقتصادي كان المساهم الأكبر في ديناميات الاستقطاب الاجتماعي والاقتصادي واللامساواة، وعن التدهور البيئي. لذلك يجب لحظ هذه المسؤولية دائمًا أثناء التعامل مع الهدف الثامن ومقاصده. وعلينا أن نضيف إلى البعدين الاجتماعي والبيئي مسؤولية نمط النمو الاقتصادي على البعد الثقافي أيضًا، ذلك أن نمط النمو الاقتصادي السائد منذ عقود (أو قرون) يتحكم به مبدأ المنفعة وقانون الربح والمنافسة، الأمر الذي يشجع على السلوك الاستهلاكي المبذّر خدمة لزيادة الإنتاج والتجارة (أثر مباشر على الاستدامة)، كما أنه يشجع على تعميم مبدأ التنافس المنفلت على دوائر الحياة الاجتماعية والثقافية بدلًا من قيمة التضامن والتعاون. فكل هذ الجوانب الاجتماعية والبيئية والقيمية وثيقة الارتباط بالاقتصاد ونمط النمو الذي يمكن أن يؤدي أدوارًا سلبية أو إيجابية ربطًا بنمط النمو المعتمد. وما يدعو إليه الهدف الثامن (تحقيق الازدهار في نهاية المطاف كما سبق تحديده)، هو التحول من النمط السابق إلى نمط تنموي تتوفر فيه الخاصية الأساسية المتمثلة بمحورية الإنسان وبكون الاقتصادي وسيلة لا غاية قائمة بذاتها.

- المستوى الثاني

هو الترابط العام بين الهدف الثامن والأهداف الأخرى من أهداف التنمية المستدامة الـ 17. وقد سبقت الإشارة إلى أن الأهداف كلها مترابطة بشكل متشابك من دون أن ينفي ذلك إمكانية التمييز بين ترابطات أكثر مباشرة وأكثر قوة بين حزمة من الأهداف. وفي هذا الصدد فإن الترابط قائم بين ما يمكن أن نعتبره أهدافًا اقتصادية أو يغلب عليها الطابع الاقتصادي والتي تجمع الهدف الثامن مع الأهداف الأخرى لاسيما الأهداف الآتية: 1 و2 و7 و9 و11 و12 و13 و17.

الشكل 6: ترابط الهدف الثامن مع الأهداف الأخرى

اللون البرتقالي للدلالة على مضمون اجتماعي قوي. والأخضر للدلالة على مضمون بيئي. واللون المائل إلى البني (الهدف 11) الهدف الخاص بالمدن له طابع شامل لمختلف الأبعاد. في ما الأزرق للدلالة على مضمون اقتصادي مباشر.

- المستوى الثالث

هو الترابط الأكثر تفصيلًا مع المقاصد أو القضايا الفرعية المتضمنة في الأهداف الأخرى. ويكشف الشكل أدناه هذه الترابطات وفق الأسلوب نفسه المعتمد في الأهداف الأخرى.

الشكل 7: ترابط الهدف الثامن مع المقاصد أو القضايا الفرعية المتضمنة في الأهداف الأخرى

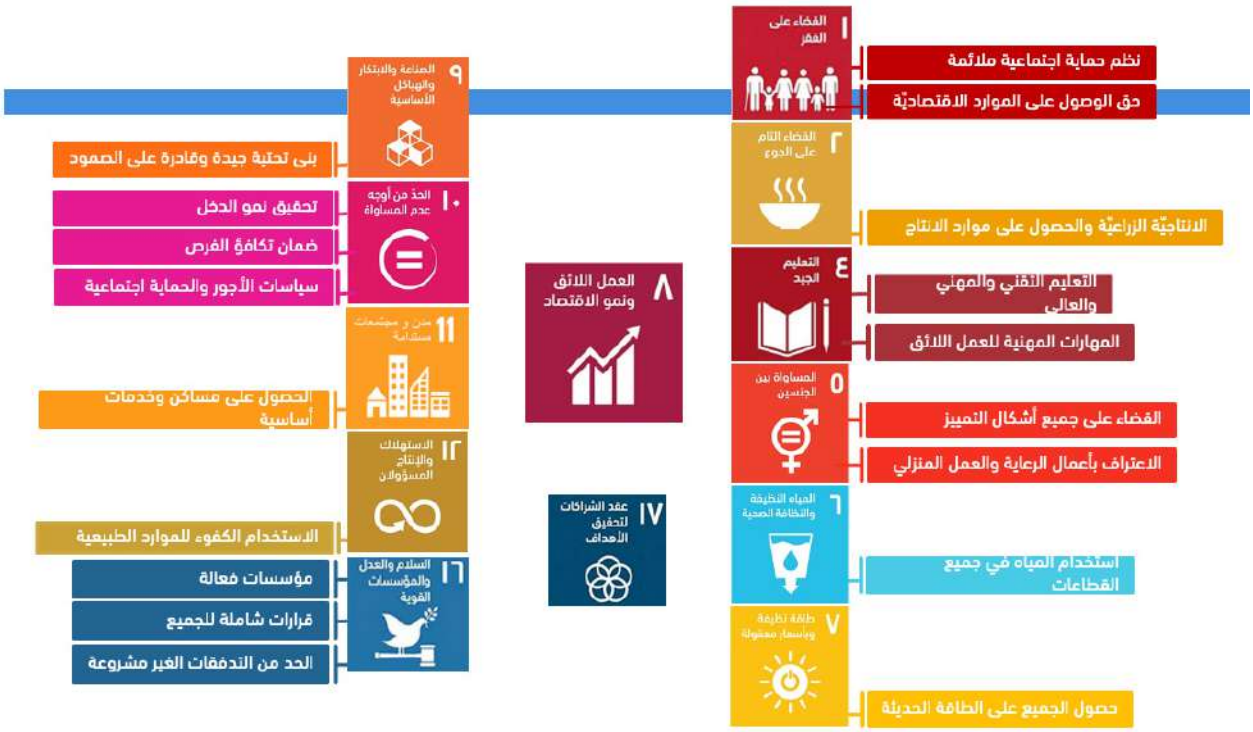

لا ينفي ذلك وجود ترابطات مع الأهداف والمقاصد الأخرى طبعًا، إلا أن ما أتى في الشكل هو الأكثر أهمية بشكل عام. ونشير على وجه التحديد إلى الترابط مع الهدف 16 سواء في شقه المتعلق بالحروب والنزاعات وأثرها المباشر على الاقتصاد؛ أو الشق المتعلق بالحكومة الرشيدة والإدارة الشفافة ومكافحة الفساد وما إلى ذلك من النقاط المؤثرة في النشاط الاقتصادي والتي سيتم التطرق اليها في سياق النص وعند تناول الهدف 16.

مراجعة المقاصد

يتضمن الجدول التالي عرضًا لمقاصد الهدف الثامن مع تعليقات على كل مقصد بشكل منفرد.

للمدرب

يمكن للمدرب أن يلاحظ أن مستوى التناول النقدي للهدف الثامن ومقاصده أكثر تشددًا من الأهداف الأخرى، والسبب في ذلك هو أهمية المقصد والبعد الاقتصادي في بلوغ النتائج المرغوب بها في مجمل الأجندة. كما أن ذلك يعود إلى كون معظم الفاعلين التنمويين ينظرون إلى الشأن الاقتصادي كأنه اختصاص حكومي أو اختصاص الخبراء الاقتصاديين حصرًا، ولا يولونه اهتمامًا فعليًا في مجال عملهم (الاجتماعي أو البيئي أو السياسي – الحوكمة أو حتى الثقافي) إذ يعتبرونه معطى قائما يتعاملون مع نتائجه ويقومون ببعض الرصد والمتابعة والنقد الخارجي له أغلب الأحيان. والتشديد على البعد الاقتصادي والهدف الثامن (والأهداف الاقتصادية الأخرى) هو لكسر هذه الصورة النمطية وسد الفجوة المعرفية وتعزيز القدرة على ممارسة النقد من منظور التنمية وحقوق الإنسان، ومن منظور المجالات الأخرى للتنمية، وعدم إهمال مساهمة الجميع في التأثير في الخيارات الاقتصادية لاسيما الكلية منها.

الجدول 3: عرض لمقاصد الهدف الثامن مع تعليقات على كل مقصد

الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	
8-1 الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقًا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويًّا في أقل البلدان نموًّا	- الترجمة العربية للمقصد غير دقيقة، فما ترجم بأنه النمو الاقتصادي الفردي مقصود به حصة الفرد من النمو الاقتصادي per capita. - يكتفي هذا المقصد بالمقاربة التقليدية للنمو الاقتصادي التي تعرفه وتقيسه من خلال الناتج المحلي القائم (الخام) gross domestic product ، وهو مفهوم إشكالي ولا يعبر بشكل مرضٍ عن طبيعة النمو الاقتصادي المرغوب به من منظور التنمية التي تولي عناية لطبيعة النمو ونتائجه وآثاره على الناس والبيئة، وهي كلها أمور مطلوبة من منظور الهدف الثامن وأجندة ٢٠٣٠. - من ناحية أخرى فإن المقصد لم يحدد نسبة النمو في الناتج المحلي للفرد المطلوب من الدول وترك ذلك للظروف الخاصة لكل بلد، إلا أنه كسر هذا التوجه بأن طلب من الدول الأقل نموًّا أن تحقق معدل نمو في حصة الفرد من الناتج المحلي يبلغ ٧٪ سنويًّا على الأقل، وهذا مطلب غير واقعي لاسيما أنه وفقًا لنص المقصد المطلوب الحفاظ على هذا المستوى لعدد من السنوات وإن لم يحدد هذا العدد.
8-2 تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة	- المقصد يطلب تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية، ولا يحدد نسبتها أيضًا. وهو يفترض أن يتحقق ذلك من خلال التنويع الاقتصادي والتكنولوجيا والابتكار، مع التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية (وهذا يتفق مع زيادة الإنتاجية) والقطاعات الكثيفة العمالة (القصد هنا غير واضح، هل المقصود استخدام التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية من أجل تقليص حجم العمالة في هذه القطاعات، ام إجراء تحول في طريقة التعامل مع القطاعات الكثيفة العمالة بحيث يتم تطوير تكنولوجيات مبتكرة تحسن من إنتاجيتهم وظروف عملهم دون قذفهم إلى البطالة. هذا غير واضح في المقصد، إذ غالبًا ما تعني الإنتاجية تحسنًا في الإنتاج مقابل قوة عمل أقل. - المقصد لا يتضمن أيضًا أي تحديد أو اقتراح لإنجاز كمي مطلوب بلوغه، ويلفه الغموض على هذا المستوى، إذ يكفي أن تتحقق زيادة في الإنتاجية كي يعتبر المقصد محققًا، مع افتراض تحديد مستوى التقدم المطلوب وطنيًّا.

3-8 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية	- هذا المقصد واسع ومتعدد المكونات وصياغته عامة غير محددة ويفتقد إلى معايير لتقييم التقدم في بلوغه. - هو يتعلق بتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية أي هو يعطي النمو الاقتصادي هدفًا من خارجه (التنمية) ويحدد ضمنًا المطلوب بالبنود الآتية: - دعم الأنشطة الإنتاجية، بدلًا من الأنشطة غير المنتجة وغير المولدة لقيمة مضافة (وهذا يعني أولوية الصناعة والزراعة والخدمات المنتجة)، - زيادة فرص العمل اللائق، أي النمو الاقتصادي الذي يولد هذه الفرص بمعدلات أعلى، كما يشمل ذلك الأجر اللائق والتنظيم النقابي والحماية الاجتماعية...الخ. أي أن هذا يطرح إشكالية العمل غير النظامي (منظور العمل) والقطاع غير المهيكل (منظور الاقتصاد)، ولا يوجد في المقصد وفي الهدف أي تعامل حقيقي مع هذه النقطة بما يعني أن ما ذكر هنا سيبقى على الأرجح دون سياسات عملية لتحقيقه، - التشجيع على مباشرة الأعمال الحرة، وهذا يجب أن يكون اختيارًا شخصيًّا حرًّا للأفراد ولا يعني أبدًا حكما قيميًّا يجعل من العمل لحسابه الخاص أعلى شأنًا من أشكال العمل الأخرى، وهذا أيضًا يعيدنا إلى مسألة القطاع غير المهيكل، حيث إن غالبية المشاريع من هذا النوع هي مشاريع صغيرة الحجم وفي القطاع غير المهيكل، - سياسات تشجع على الإبداع والابتكار.... وهو كلام مكرر ولا يعني شيئًا محددًا، وغالبًا ما يربط بالتكنولوجيات الحديثة بدل أن يربط بإيجاد حلول مبتكرة وقليلة الكلفة لمشكلات الحياة الفعلية في الدول النامية، - سياسات تشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك توفير الخدمات المالية لها... وهذه مقاربة غير تنموية لاسيما فكرة التحويل الطوعي أو القسري للمؤسسات الصغيرة غير المهيكلة إلى مؤسسات مهيكلة وهو أمر غير واقعي أيضًا لأن التوسع في القطاع غير المهيكل والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر لاسيما الهامشية منها، إنما هو نتيجة النسق الاقتصادي السائد وتوجه عولمي نيوليبرالي مفروض على أصحاب هذه المشاريع للهروب من موجبات الاقتصاد المهيكل المنحازة في غير صالحهم والتي ليس لديهم قدرة على الإيفاء بها. أي أن هذه النقطة تذهب في حقيقة الأمر في اتجاه فرعي لا يتلاءم بالكامل مع متطلبات التنمية الاقتصادية التضمينية.
4-8 تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيًّا، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقًا للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة	- جوهر المقصد هنا هو في فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، أي أننا أمام مقصد له طابع بيئي ويتعلق بالاستدامة، ويتم ذلك من خلال التزام بالإطار العشري بشأن الاستهلاك والإنتاج. - صياغة المقصد أيضًا عامة وغير محددة، وبلوغ الهدف يتم من خلال تحسين الكفاءة في استخدام المواد العالمية استهلاكًا وإنتاجًا. ولا يوجد تحديد لطبيعة التقدم المطلوب ومستواه ووسائل تقييمه. - الإحالة إلى الإطار العشري يجب أن لا تحل محل تحديد نقاط ومستويات محددة مطلوب بلوغها.

8-5 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030	- هذا المقصد والثلاثة التي تليه هي عن العمل اللائق. ينص المقصد على تحقيق العمالة الكاملة التي تفترض أن معدل البطالة هو صفر، كما تفترض أن توفير العمل للجميع نساء ورجالًا يجب أن يكون عملًا منتجًا وتتوفر فيه مواصفات العمل اللائق. وهذا هدف مستحيل التحقق بشقيه: العمالة للجميع حيث إن النسق الاقتصادي عاجز عن توفيره لا بل إن البطالة مكون عضوي منه؛ والثاني عدم إمكانية توفير العمل اللائق لجميع العاملين، حيث إن التوسع في العمل غير النظامي وغير المحمي والتوسع في القطاع غير المهيكل هو خاصية هيكلية للنسق الاقتصادي السائد عالميًا، ولا توجد مؤشرات على أي إرادة للتحول عنه. - يذكر المقصد على وجه التخصيص إيجاد فرص العمل اللائق للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، ويشير إلى تكافؤ الأجر بين النساء والرجال. وهذه نقاط تقع من ضمن التضمين والبعد الاجتماعي، إلا أنها لا تلغي التحفظات السابقة عن استحالة تحقيق الهدف وعدم اتساقه مع النسق الاقتصادي السائد، وتحققه مشروط بحصول تغير نوعي وهيكلي فيه.
8-6 الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020	- تخصيص لفئة الشباب، بتوفير فرص العمل. - لا ينص على انجاز كمي يجب تحديده، والصياغة عامة مبهمة. - مطلوب تحقيق هذا المقصد بحلول عام 2020 أي يفترض أن يكون قد تحقق. ولكن ما هو المقدار الذي يعتبر "الحد بدرجة كبيرة" من بطالة الشباب؟ وهل تحقق فعلًا؟ وأي تبعات في حال لم يتحقق؟
8-7 اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والإتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025	- المقصد يتعلق بحالات خاصة من العمل القسري مثل السخرة وعمل الأطفال، وصولًا إلى تجنيد الأطفال في الحروب والنزاعات. - هذه انتهاكات لحقوق الإنسان وعلى الأرجح ليس مكانها في هذا الهدف على الرغم من أهمية البعد الاجتماعي في الهدف الثامن وضرورة أن يكون موجودًا. إلا أن تحديد هذه النقاط على هذا النحو يتجاوز طبيعة الهدف ويعتبر إلحاقًا غير ضروري، حيث يمكن التعامل معها في أهداف أخرى، أو ضمن أطر منظومة حقوق الإنسان وآلياتها.
8-8 حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة	- أيضًا مقصد مختص ببيئة العمل وهي أحد شروط العمل اللائق (توفير السلامة والأمان في أمكنة العمل)، أيضًا مع تخصيص للعمال المهاجرين وبخاصة المهاجرات، والعاملين في الوظائف غير المستقرة وهي تعبير غير واضح تمامًا ويمكن أن يعني العاملين غير النظاميين، ومن الأفضل استخدام هذا المصطلح لو كان هو المقصود. - الصياغة عامة أيضًا ولا تحدد ما هو المقصود تمامًا بحماية الحقوق، وهو ما يمكن أن يتضح من المؤشرات المختارة لتقييم الإنجاز في هذا المقصد.
8-9 وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030	- المقصد يطلب وضع سياسات لتعزيز السياحة المستدامة (أي السياحة البيئية ويمكن أن تضم إليها السياحة الثقافية كما يفهم من سياق المقصد). تخصيص السياحة هنا من بين القطاعات الأخرى ليس له تفسير سوى أن الهدف الثاني تطرق إلى الزراعة، والهدف التاسع إلى الصناعة والبنى التحتية. مع ذلك يبقى هذا المقصد مقحمًا بمعنى ما على الهدف الثامن. - لا يذكر المقصد معايير أو خصائص معينة للسياسات التي تعتبر معززة للسياحة المستدامة، ولا كذلك المقصود من تعزيز الثقافة والمنتجات المحلية إلا من منظور تجاري – سياحي حيث تباع المنتجات إلى السياح.

8-10 تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها	- تناول النظام المالي هنا مجتزأ ولا يلحظ الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الكلي ومتطلبات العدالة وإعادة التوزيع (ما يحقق الربط مع الهدف 10)، ويقتصر على توفير الخدمات المصرفية وتوسيع نطاقها. - الصياغة أيضًا غير محددة، إذ أن النص يتحدث عن تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات ... (المفردات المعلمة بالأسود التي تشير كلها إلى إمكانيات واحتمال لا إلى أمر محقق)،
8-أ زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموًّا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموًّا	- هدف دولي يتعلق بالمعونة الدولية من أجل التجارة للبلدان النامية. إذا عطفنا ذلك على ممارسات سابقة يكون المقصود بناء قدرات البلدان النامية على التفاوض للدخول في النظام التجاري العالمي (منظمة التجارة العالمية)، لا تعديل آليات التجارة العالمية لتكون أكثر عدالة. - أيضًا الصياغة ملتبسة: زيادة دعم المعونة من أجل التجارة... دون تحديد هدف كمي محدد.
8-ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020	- هذا المقصد هو عبارة عن كلام عام مكرر يذكر بالتزامات سابقة تتعلق باستراتيجية عالمية لتشغيل الشباب يفترض أن تتحقق بحلول عام 2020. أي يفترض أنها تحققت. فهل هذا هو الواقع؟ ولماذا؟

3. مؤشرات الهدف الثامن

للمدرب

أن يستعين بالتقديم الذي سبق عرضه في الهدف الأول عن المبادئ العامة ثم ينتقل إلى عرض مؤشرات الهدف الثاني.

الهدف الثامن مع مقاصده والمؤشرات

يعرض الجدول التالي مقاصد الهدف الثامن والمؤشرات المقترحة لقياسها، مع ملاحظات تفصيلية على المؤشرات.

الجدول 4: مقاصد ومؤشرات الهدف الثامن مع تعليق على المؤشرات

الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع		
8-1 الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقًا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويًّا في أقل البلدان نموًّا	8-1-1 معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	- هو من أكثر المؤشرات استخدامًا في قياس النمو الاقتصادي رغم الملاحظات الكثيرة عليه سواء لجهة الدلالة أم الملاحظات الفنية. - من ناحية الدلالة، لا يعتبر الناتج المحلي القائم تعبيرًا دقيقًا عن الثروة المنتجة في بلد ما: هناك تعدد في مناهج الحساب ينتج عنها تفاوتات هامة في معدلات نمو الناتج المحلي. كما أنه لا يعبر عن طبيعة النمو الاقتصادي وخصائصه ولا عن التوزيع والتفاوت حيث مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي هو متوسط وطني يخفي غالبًا تفاوتًا هامًّا وهو لا يقيس مستوى معيشة الناس ولا دخلهم الحقيقي. أي هو مؤشر تقريبي لا أكثر وغالبًا ما يكون تفاوتًا محسوسًا بين نتائج القياسات الكلية (الناتج المحلي) ونتائج مسوحات الأسرة التي هي أكثر تعبيرًا عن واقع معيشة الأسرة. - من ناحية الدلالة أيضًا، وعلى المستوى الكلي، وجهت انتقادات كثيرة لهذا المؤشر، حيث إنه لا يأخذ بالاعتبار الاستنزاف الحاصل في الموارد الطبيعية أو التدهور البيئي. ويمكن أن يرد ذلك بصفته إنتاجًا للثروة بما يزيد من قيمة الناتج المحلي، إلا أنه من منظور تنموي يمكن أن يعتبر استنزافًا وخسارة للثروة بدل العكس. كما أن هذا المفهوم لا يلحظ المساهمة التي يقدمها العمل الرعائي والأعمال المنزلية التي تساهم فيها النساء بالدرجة الأولى، فلا تدخل في الحسابات الوطنية رغم أنها تشكل جزءًا من الثروة المنتجة في البلاد. وقد قدمت اقتراحات مباشرة في هذا الصدد من أجل لحظ إدماج التدهور البيئي أو العمل الرعائي في حساب هذا المؤشر. - اعتماد مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي يعني أنه يجب قسمة القيمة الإجمالية للناتج المحلي في سنة محددة على عدد السكان المقيمين في السنة نفسها، ثم يجب قياس هذا النمو مقارنة بالسنة السابقة بالأسعار الثابتة لعام 2015 التي هي سنة الأساس لأهداف التنمية المستدامة. وثمة نقطة إضافية يمكن أن تقلل من دقة القياس هنا تتعلق بتقدير عدد السكان في البلدان التي مضى وقت طويل على إجراء آخر تعداد سكاني فيها، أو في البلدان التي تزيد فيها نسبة الوافدين على المواطنين، كما هو حال بعض دول مجلس التعاون الخليجي حيث ثمة إبهام في ما إذا كانت الأرقام المنشورة عن حصة الفرد من الناتج المحلي قد لحظت العدد الكامل للمقيمين من غير المواطنين في هذه البلدان أم لا. - المؤشر المقترح هو لنسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي لسنة واحدة، في حين أن المقصد ينص على تحقيق معدل نمو مرتفع لعدة سنوات متتالية دون أن يحدد هذا العدد، ذلك أنه يمكن أن يحقق أي بلد – لسبب أو لآخر – نموًّا مرتفعًا في الناتج المحلي في سنة محددة، إلا أن الأثر التنموي والاقتصادي المطلوب لا يتحقق إلا إذا كان معدل النمو المرتفع مستقرًّا لعدد من السنوات (لنقل ثلاث أو خمس سنوات مثلًا). والمؤشر لا يلحظ ذلك بل يتكل على التحليل والتقييم اللاحق للقياس. وكان بالإمكان مثلًا اعتماد مؤشر متوسط معدل النمو في حصة الفرد في الناتج المحلي في السنوات الخمس الأخيرة، وفي هذه الحالة فإن تحقيق الهدف المطلوب في الدول النامية 7% سيكون أكثر استحالة.

8-2 تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة	8-2-1 معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	- مقياس الإنتاجية يقاس هنا بحجم الناتج المحلي مقسومًا على عدد العاملين الإجمالي في البلاد في سنة محددة (بدل عدد السكان). والفكرة هي أن الإنتاجية ترتفع كلما زاد حجم الإنتاج للعدد نفسه من العاملين. - الملاحظات السابقة عن دلالة ودقة مؤشر الناتج المحلي القائم تبقى صالحة هنا. كما أن معدل الإنتاجية هو متوسط وطني لكل فئات العاملين في كل القطاعات، في حين أن الزيادة في الإنتاجية قد تكون محققة في قطاعات معينة دون غيرها، لاسيما مع وجود حصة هامة للعمل غير النظامي وللقطاع غير المهيكل التي غالبًا لا تساهم في زيادة الإنتاجية، لذلك فإن القياس هو متوسط وطني وقياس تقريبي كما هي الحال دائمًا. - المقصد يشير إلى دور التكنولوجيا في زيادة الإنتاجية، وهذه قد تلعب الدور الأول في زيادة الإنتاجية وطنيًّا بالترافق مع المزيد من البطالة مثلًا، أو مع تشديد شروط الاستغلال للعاملين. لا يلحظ المؤشر هذه الاحتمالات.
8-3 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية	8-3-1 نسبة العمالة غير الرسمية إلى إجمالي العمالة، بحسب القطاع والجنس	- يحتوي المقصد مسألتين، الأولى هي العمل اللائق مقابل العمل غير النظامي، والثانية تتعلق بإضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر وإدماجها في النظام المالي. هاتان مسألتان مختلفتان، والمؤشر المقترح يقيس الظاهرة الأولى فقط. - المؤشر يقيس نسبة العاملين غير الرسميين (المقصود غير النظاميين) إلى إجمالي العاملين حسب القطاع وحسب الجنس. والمقصود بالقطاع التمييز بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، إذ إن القطاع الزراعي يتميز بحصة كبيرة من العمل غير النظامي ومن شأن ذلك أن يكون محجوبًا في حال اقتصر الأمر على المتوسط العام. كما أن الأمر نفسه ينطبق على النساء والرجال، حيث إن رصد الواقع على امتداد العالم يشير إلى حصة أكبر للنساء في العمل غير النظامي. - العمل غير النظامي يدل على غياب أو عدم توفر كل متطلبات العمل اللائق، وحسب التعريف المعتمد لهذا المؤشر يعبر "عمال غير نظاميين" عن الفئات الأربع الآتية: العاملون لحسابهم الخاص والمستخدمون في القطاع غير المهيكل؛ - العاملون لحسابهم الخاص الذين ينتجون حصرًا للاستهلاك الذاتي؛ المساعدون العائليون؛ العاملون غير النظاميين في القطاع المهيكل أو غير المهيكل (أي عاملون بدون عقود، أو بدون حماية، لا يخضعون لقانون العمل، لا يدفعون ضرائب ... الخ). - المؤشر هام وله دلالة كبيرة. إلا أن الهدف والمقاصد لم تول عناية مباشرة مخصصة للعاملين غير النظاميين بما هم انعكاس لخصائص هيكلية في الاقتصاد (العالمي والوطني) كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

8-4 تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيًّا، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقًا للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة	8-4-1 الأثر المادي ونصيب الفرد من الأثر المادي ونصيب الناتج المحلي الإجمالي من الأثر المادي 8-4-2 الاستهلاك المادي المحلي ونصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي ونصيب الناتج المحلي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي	- هذا المؤشر (الأول) مركب وهو ثلاثة مؤشرات وليس مؤشرًا واحدًا: الأثر المادي، وحصة الفرد منه، وحصة الأثر المادي المحلي من إجمالي الأثر المادي. اذن ثلاثة مؤشرات. - الأثر المادي يعبر عن إجمالي المواد الأولية التي جرى استهلاكها في بلد ما من أجل تلبية متطلبات الإنتاج والاستهلاك للمقيمين فيه. - يحسب الأثر المادي بجمع معادل المواد الأولية في السلع المستوردة زائدًا قيمة المواد الأولية المستخرجة في البلد، مطروحًا منها قيمة المواد الأولية المستخرجة في البلد التي جرى تصديرها إلى الخارج (أي أنها لم تستهلك محليًّا). - هناك قائمة محددة بالمواد التي تدخل في الحساب. - المؤشرات تحسب القيمة الإجمالية للأثر المادي، وحصة الفرد منه، وحصة الأثر المادي المحلي من إجمالي الأثر المادي (مؤشر تبعية واعتماد على الخارج أو العكس بلد مصدّر للمواد الخام). - المؤشر الثاني، هو نفسه المؤشر الأول، لكن يقتصر على الأثر المادي المحلي، وهو أيضًا ثلاثة مؤشرات. - حساب المؤشرين معقد ويتم على المستوى الوطني واستنادًا إلى قاعدة البيانات الدولية وبمساعدات الجهات الدولية التي تجمع هذه البيانات (UNEP).
8-5 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030	8-5-1 متوسط الدخل في الساعة للنساء والرجال العاملين، بحسب الوظيفة والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة 8-5-2 معدل البطالة، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة	يقيس المؤشر الأول عنصرًا واحدًا من عناصر المقصد المتعلق بالعمالة المنتجة أي التي يقابلها أجر مناسب وعادل، لكن دون تحديد معايير لذلك. غالبًا ما يكون في البلد المعين قانون بتعيين الحد الأدنى للأجر للعمل بدوام كامل، يمكن أن يعتبر معيارًا، إلا أن هذا الحد الأدنى للأجور نفسه قد يكون دون خط الفقر الحقيقي، أي لا يؤدي وظيفته في توفير الحياة اللائقة. القياس هو الأجر بالساعة لاعتباره أكثر دقة لقياس التفاوت حسب خصائص معينة (الجنس، العمر، الإعاقة)، وذلك بسبب التفاوت في ساعات العمل بين العاملين والتي يمكن لمتوسط الدخل الشهري أو الأسبوعي أن يحجبها. إلا أن ذلك في المقابل يضعف دلالة الأجر على مستوى المعيشة الذي يتوقف في نهاية المطاف على إجمالي الدخل المحقق للأسرة المرتبطة بدورة الاستهلاك الحقيقية. المؤشر الثاني عن البطالة هو لقياس عنصر آخر من المقصد وهو العمالة الكاملة. والتعريف الدولي للبطالة يعتبر أن شخصًا عمل لساعة واحدة خلال الأسبوع السابق للتحقيق الميداني غير عاطل عن العمل. وهذا قياس جزئي جدًّا وغير معبر عن المضمون الحقيقي للمقصد. إن فكرة العمالة الكاملة تعني أولًا أن يكون هناك عمل للجميع، وتعني ثانيًا أن تكون فرصة العمل نفسها كاملة لا أن تكون عملًا جزئيًّا سواء كان عملًا موسميًّا أو بعدد ساعات عمل أقل مما يعتبره القانون الدوام الكامل. لا ينطبق ذلك على الحالات التي يختار فيها الشخص نفسه العمل لساعات محددة، لكن الحالة الأكثر شيوعًا أنها حالة مفروضة. نسبة البطالة لا تقيس هذه الظاهرة. أي أن المؤشر جزئي هنا. المؤشران لا يقيسان العنصر الثالث المذكور في المقصد وهو العمل اللائق. وهذا أيضًا نقص.

8-6 الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020	8-6-1 نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب	- هذا المؤشر تقليدي وشائع الاستخدام. الفرضية هي أن الشباب من عمر ١٥ – ٢٤، يفترض إما أن يكونوا يتابعون تعليمهم، أو يعملون، أو يتدربون. ومن لا ينتمي إلى هذه الفئات الثلاث فهو في حالة بطالة أو هو مستبعد من الأنشطة والآليات المجتمعية المتناسبة مع عمره وهذه ظاهرة سلبية. وهذا المفهوم - يختصر بالانكليزية بـ NEET – يحاول أن يتجاوز نسبيًّا مفهوم البطالة لدى فئة الشباب إلى مفهوم أكثر مرونة وقدرة على التعبير عن واقعهم. - المقصد والمؤشر طبعًا لا يحددان ما هي النسبة التي تعتبر مقبولة أو التي لا تعتبر كذلك، ولا ما هو الإنجاز المفترض بلوغه عام 2020 (وقد بلغنا هذا التاريخ).
8-7 اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والإتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025	8-7-1 النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم، بحسب الجنس والعمر	- مؤشر تقليدي وشائع الاستخدام. يلتزم المؤشر بالفئة العمرية المحددة في اتفاقية حقوق الطفل حيث يعتبر طفلًا كل من لم يبلغ الثامنة عشرة. - يحسب المؤشر بنسبة الأطفال العاملين ضمن الفئة العمرية 17-5 إلى إجمالي الأطفال ضمن هذه الفئة. وكلما زادت النسبة اعتبر ذلك مؤشرًا سلبيًّا. - هناك ازدواجية بين هذا المؤشر ومؤشر الشباب السابق، إذ إن الفئة العمرية 17-15 (ثلاث سنوات) تعتبر هنا من ضمن الأطفال الذين يجب أن لا يعملوا؛ في حين هي تقاس ضمن فئة الشباب في المؤشر السابق ويمكن أن يعملوا. أما من الناحية القانونية فيجب التمييز بين تفضيل عدم عمل الأطفال تحت عمر 18 سنة، وبين تحريم عمل الأطفال قانونًا دون 15 سنة (في معظم الدول وحسب المعايير الدولية). وكلما كان البلد أكثر تطورًا واحترامًا لحقوق الطفل، وكلما كانت سنوات الدراسة الإلزامية أكثر عددًا، كلما تقلص هامش التضارب هنا. - المؤشر يقيس عمل الأطفال ولا يقيس الجوانب الأخرى الواردة في المقصد، الذي توسع بما يتجاوز البعد الاقتصادي، في حين أن المؤشر أكثر التصاقًا بالبعد الاقتصادي.

8-8 حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة	8-8-1 التواتر في معدلات إصابات العمل المميتة وغير المميتة، بحسب جنس المهاجرين ووضعهم 8-8-2 زيادة في الامتثال لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استنادًا إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، بحسب الجنس ووضع المهاجرين	- المؤشر الأول يقيس مستوى السلامة في بيئة العمل من خلال قياس نسبة حوادث العمل، مفصلة حسب وضعية العمال (مهاجرون، عمل غير مستقر)، بما يسمح بتقدير وجود تساهل في إجراءات السلامة في قطاعات معينة تلجأ إلى العمالة المهاجرة أو العمالة غير النظامية. المؤشر يقيس السلامة ولا يقيس حماية حقوق العمال بالسلامة، أي هو قياس تقريبي، يمكن أن يستكمل بمعرفة كيف يتم التعامل مع هذه الحالات سواء لجهة الوقاية أو لجهة العلاج وحقوق العاملين بعد حصول الحوادث. كما أن السلامة لا تقاس ولا تقتصر على الحوادث المميتة وغير المميتة – وهي حالات متطرفة – بل ثمة مسائل أخرى لا تقل أهمية (التهوئة مثلًا، شروط الوقاية الأخرى لاسيما في ظل كورونا على سبيل المثال). - المؤشر الثاني يحاول قياس مدى الامتثال باتفاقيات منظمة العمل الدولية في مجال العمل اللائق وحماية حقوق العمال. المؤشر هو عبارة عن دليل مركب ومعقد، وهو مكون من عشرات المتغيرات والمعايير والأسئلة الكمية والنوعية التي يجب توفير إجابة عنها ثم حساب رقم إجمالي يتراوح بين صفر و10، وكلما كان الرقم قريبًا من الصفر كلما كان التزام الدولة بالمعايير المعنية أفضل (يتم رصد الانتهاكات وتعطى علامة 1 في حال كان هناك انتهاك وصفر في حال عدم وجود انتهاك). - حساب المؤشر معقد جدًّا وتقوم به منظمة العمل الدولية.
8-9 وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030	8-9-1 الناتج المحلي الإجمالي للسياحة المباشرة كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ومن معدل النمو	- المؤشر هو مؤشران في واقع الأمر، الأول يقيس مساهمة القطاع السياحي من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل مساهمة الناتج المحلي قيمة السلع والخدمات المنتجة محليًّا والسلع المستوردة من الخارج والمخصصة لتلبية استهلاك السياح الأجانب في البلد المعني. والثاني يقيس مساهمة القطاع السياحي في نسبة نمو الناتج المحلي. - المؤشر لا يقيس جوهر المقصد الذي يتعلق بالسياحة البيئية والثقافية واستهلاك منتجاتها المحلية.

8-10 تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها	8-10-1 عدد فروع المصارف التجارية وأجهزة الصرف الآلي لكل 100 000 نسمة من البالغين 8-10-2 نسبة البالغين (15 سنة فأكثر) الذين لهم حساب مصرفي أو حساب في مؤسسة مالية أخرى أو لدى مقدم خدمات مالية متنقلة	- المؤشر الأول هو مؤشران: الأول عدد فروع المصارف التجارية لكل 100 ألف بالغ، والثاني هو عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 100 ألف بالغ. - المؤشران يقيسان عرض الخدمات المالية ومدى انتشارها. لكنهما لا يقيسان القدرة الفعلية على الاستفادة من هذه الخدمات، ولا مدى ملاءمة شروط هذه المؤسسات التي قد تكون غير عادلة (مثلا معدلات الفوائد المرتفعة، أو التشدد في الضمانات...الخ). وفي كل حال هما جزئيان. - المؤشر الثاني يقيس نسبة البالغين الذين لديهم حساب مصرفي مستقل أو مشترك، بما في ذلك الحساب المتنقل باستخدام الهاتف النقال (صيغة موجودة في بعض البلدان). تم تحديد الفئة العمرية بـ 15 سنة فأكثر (يمكن لمن هم دون الـ 18 أن يكون لديهم حساب مصرفي انشأه لهم أشخاص بالغون قانونيًّا مثل الأهل غالبًا). - المؤشران يقيسان مستوى عرض واستخدام الخدمات المالية، ولا يقيسان شروطها ومساهمتها في التنمية أو في النمو الاقتصادي.
8-أ زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموًّا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموًّا	8-أ-1 المعونة من أجل الالتزامات	- مؤشر كمي يقيس نسبة المعونة الدولية المخصصة لدعم التجارة وبناء القدرات في هذا المجال. المؤشر يعبر عن المقصد، الا أن دلالته التنموية والاقتصادية محدودة جدًّا.
8-ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020	8-ب-1 وجود استراتيجية وطنية متطورة ومفعلة لتشغيل الشباب، سواء كانت مستقلة أم جزءًا من استراتيجية تشغيل وطنية	- مؤشر نوعي يعكس وجود استراتيجية وطنية متطورة ومفعلة لتشغيل الشباب. يتم تقييم وضع البلد من قبل منظمة العمل الدولية وتصنف الدول وفقًا لما يأتي: لا معلومات، صفر إذا لم يكن لديها استراتيجية، واحد إذا كانت بصدد إعداد استراتيجية، اثنان إذا كان لديها استراتيجية معتمدة أصولًا، وثلاثة إذا كانت استراتيجيتها مفعلة واقعيًّا. - البيانات مجمعة لدى منظمة العمل الدولية، والقياس يقتصر على وجود الاستراتيجية لا على مضمونها.

4. الهدف الثامن: منظور الحقوق

الفقرات التالية تتناول الهدف الثامن من منظور الحقوق من زاويتين متناسبتين مع تكوينه، الأولى تتعلق بالنمو الاقتصادي، والثانية تتعلق بالحق في العمل والعمل اللائق، وسوف يجري تناولهما تباعًا.

أولًا، النمو الاقتصادي وحقوق الإنسان

لا تفرض المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان عمومًا التزامات قانونية مباشرة على مؤسسات الأعمال، وتقع بالتالي المسؤولية القانونية والإنفاذ عن انتهاك الشركات للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على عاتق القانون الوطني إلى حد كبير . وقد أظهرت التجربة أن الشركات ومؤسسات الأعمال يمكن أن تنتهك حقوق الإنسان، بل إنها لا تولي اهتمامًا كافيًا لهذا الاحتمال وكيفية الحد منه.

أدَّى تنامي دور وتأثير الشركات ومؤسسات الأعمال التجارية على مختلف مجالات الحياة المجتمعية إلى حوار بخصوص أدوار هذه الجهات الفاعلة ومسؤولياتها في ما يتعلق بحقوق الإنسان وإلى وضع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ضمن خطة الأمم المتحدة. وتوفر الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية نقاطًا مرجعية أساسية للشركات في هذا المجال. كما تعد الشراكات مع قطاع الأعمال جزءًا أساسيًا من استراتيجية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يجب أن يكون احترام حقوق الإنسان حجر الزاوية عند تصور دور الأعمال التجارية في السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كمعيار متفق عليه عالميًا للدول والشركات لضمان ألا تأتي الأعمال التجارية والاستثمار على حساب حقوق الإنسان.

تؤكد أجندة 2030 أن قطاع الأعمال شريك رئيسي للأمم المتحدة والحكومات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتحدث الهدف 17 بشكل خاص عن تنشيط الشراكات لهذه الغاية، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما أن كلًّا من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا تشيران صراحة إلى المبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان الخاصة بالقطاع الخاص، والحاجة إلى حماية الحقوق في سياق خصوصية مساهمات القطاع في حل تحديات التنمية المستدامة.

إن الأهداف، التي وافق عليها قادة العالم كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تتصور إقامة شراكات بين القطاع الخاص والحكومات كجزء من الجهود المبذولة لحل تحديات التنمية في العالم. ومع ذلك، ما لم تكن هذه المساهمات التجارية مبنية على المساءلة واحترام حقوق الإنسان، فإن القطاع الخاص يخاطر بتقويض التنمية المستدامة بدلاً من دعمها.

مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

هذه المبادئ التوجيهية هي نتاج ست سنوات من البحث والمشاورات المكثفة شاركت فيها الحكومات والشركات وجمعيات الأعمال والمجتمع المدني والأفراد والجماعات المتضررة والمستثمرون وغيرهم في جميع أنحاء العالم.

تسلط المبادئ التوجيهية الضوء على الخطوات التي ينبغي للدول اتخاذها لتعزيز احترام الأعمال التجارية لحقوق الإنسان. صادق عليها مجلس حقوق الإنسان بالإجماع في حزيران/يونيو 2011. وشكَّلت هذه المبادئ التوجيهية أول المعايير العالمية من أجل منع تعرض حقوق الإنسان لتأثيرات سلبية مرتبطة بنشاط تجاري والتصدي لها، وهي لا تزال تمثل الإطار المعترف به دولياً من أجل تشجيع المعايير والممارسات في ما يتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

تقوم هذه المبادئ التوجيهية على الاعتراف بما يأتي:

1. التزامات الدول القائمة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وأعمالها؛

2. دور المؤسسات التجارية بوصفها هيئات متخصصة من المجتمع تضطلع بمهام متخصصة، ويُطلب منها الامتثال لجميع القوانين المعمول بها وحماية حقوق الإنسان؛

3. الحاجة إلى تحصين الحقوق والالتزامات بسبل انتصاف مناسبة وفعالة عندما تُنتهك.

تنطبق هذه المبادئ التوجيهية على جميع الدول وجميع المؤسسات التجارية، سواء كانت وطنية أو شركات عالمية عبر وطنية، بغض النظر عن حجمها وقطاعها وموقعها وملكيتها وهيكلها.

وينبغي أن تُفهم المبادئ التوجيهية على أنها كل متكامل غير قابل للتجزئة، وأن تُقرأ، منفردة أو مجتمعة، من منظور خدمتها لغايتها المتمثلة في تعزيز المعايير والممارسات المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان من أجل تحقيق نتائج ملموسة للأفراد والمجتمعات المتأثرة، ومن ثم أيضاً الإسهام في عولمة مستدامة اجتماعياً. ولا ينبغي قراءة أي شيء في هذه المبادئ التوجيهية على أنه ينشئ التزامات قانونية دولية جديدة، أو يحد أو يقوّض أي التزامات قانونية قد تكون أخذتها أي دولة على عاتقها أو قد تكون خاضعة لها بموجب القانون الدولي في ما يتعلق بحقوق الإنسان.

كما أن هذه المبادئ التوجيهية يجب أن تُنفذ بطريقة غير تمييزية، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق واحتياجات الأفراد المنتمين إلى جماعات أو فئات سكانية قد تكون معرضة لخطر مضاعف بأن تصبح مستضعفة أو مهمشة، وكذلك للتحديات التي يواجهها هؤلاء الأفراد، ومع المراعاة الواجبة لمختلف المخاطر التي قد تهدد النساء والرجال من منظور جنوسي يلحظ الأدوار الاجتماعية لكل منهما.

موجبات الحكومات

وفق هذه المبادئ، يجب على الدول أن تحمي من انتهاك حقوق الإنسان داخل إقليمها و/أو ولايتها القضائية من جانب أطراف ثالثة، بما فيها المؤسسات التجارية. ويقتضي ذلك اتخاذ خطوات مناسبة لمنع هذا الانتهاك والتحقيق فيه والمعاقبة عليه والانتصاف منه من خلال سياسات وتشريعات وأنظمة وأحكام قضائية فعالة. كما على الدول أن تعلن بوضوح توقعها من جميع المؤسسات التجارية المقيمة في إقليمها و/أو ولايتها القضائية أن تحترم حقوق الإنسان في كل عملياتها.

بالتوازي، ينبغي للدول، عند الوفاء بواجبها في الحماية، أن تقوم بما يأتي:

1. إنفاذ القوانين التي يكون الهدف منها، أو الأثر المترتب عليها، هو طلب أن تحترم المؤسسات التجارية حقوق الإنسان، وأن تقيّم دورياً مدى كفاية هذه القوانين وتسد أي ثغرات؛

2. كفالة ألا تكون القوانين والسياسات الأخرى التي تنظم إنشاء المؤسسات التجارية وعملياتها الجارية، مثل قانون الشركات، مقيّدةً لاحترام الأعمال التجارية لحقوق الإنسان بل مُمكنة من ذلك؛

3. تقديم إرشادات فعالة إلى المؤسسات التجارية عن طريقة احترام حقوق الإنسان في جميع عملياتها؛

4. تشجيع المؤسسات التجارية على الإبلاغ عن طريقة معالجة آثارها على حقوق الإنسان، ومطالبتها بذلك عند الاقتضاء.

في سياق متصل، تتخذ خطوات إضافية للحماية من انتهاكات حقوق الإنسان من جانب المؤسسات التجارية التي تملكها الدولة أو تسيطر عليها، أو التي تتلقى دعماً وخدمات ملموسة من وكالات بوسائل منها، عند الاقتضاء، طلب العناية الواجبة لحقوق الإنسان. كما تمارس الرقابة الكافية من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عندما تتعاقد مع المؤسسات التجارية أو تسن لها تشريعات من أجل تقديم خدمات قد تؤثر على التمتع بحقوق الإنسان.

في الحروب والنزاعات

أما على مستوى دعم حماية الأعمال التجارية لحقوق الإنسان في المناطق المتأثرة بالنزاع، وبما أن خطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يتضاعف فيها، ينبغي للدول أن تساعد في كفالة ألا تشارك في هذه الانتهاكات المؤسسات التجارية العاملة في تلك السياقات، وذلك بوسائل منها:

- المشاركة مع المؤسسات التجارية في مرحلة مبكرة قدر الإمكان لمساعدتها في تحديد ومنع وتخفيف ما تنطوي عليه أنشطتها وعلاقاتها التجارية من مخاطر متصلة بحقوق الإنسان؛
- تقديم المساعدة الكافية إلى المؤسسات التجارية لتقييم ومعالجة مخاطر الانتهاكات المضاعفة، وإيلاء اهتمام خاص للعنف القائم على أساس الجنس والعنف الجنسي على السواء؛
- حرمان المؤسسات التي تشارك في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وترفض التعاون في معالجة الوضع، من الحصول على الدعم والخدمات العامة؛
- كفالة فعالية سياساتها وتشريعاتها وأنظمتها وتدابير إنفاذها الحالية في معالجة خطر مشاركة الأعمال التجارية في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

من المهم وفقًا لهذه المبادئ أن تعمل الدول على تحقيق اتساق السياسات، بحيث تكفل وعي الإدارات والوكالات وغيرها من المؤسسات الحكومية التي تحدد شكل الممارسات المتبعة في الأعمال التجارية بالتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان ومراعاتها لها عند وفائها بولاياتها المختلفة، بوسائل منها تزويدها بما يلزم من المعلومات والتدريب والدعم.

واجبات الشركات

على مستوى الشركات التجارية، على هذه الأخيرة أن تحترم حقوق الإنسان، وهذا يعني أن تتجنب انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالآخرين، وأن تعالج ما تقع فيه من آثار ضارة بهذه الحقوق. تحيل المبادئ التوجيهية مسؤولية المؤسسات التجارية عن احترام حقوق الإنسان إلى حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، وهذا يعني التزامها بالحد الأدنى بالحقوق المعرب عنها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والمبادئ المتعلقة بالحقوق الأساسية المنصوص عليها في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

توازياً، تتطلب المسؤولية عن احترام حقوق الإنسان أن تقوم المؤسسات التجارية بما يأتي:

- أن تتجنب التسبب في الآثار الضارة بحقوق الإنسان أو المساهمة فيها من خلال الأنشطة التي تضطلع بها، وأن تعالج هذه الآثار عند وقوعها؛
- أن تسعى إلى منع الآثار الضارة بحقوق الإنسان التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بعملياتها أو منتجاتها أو خدماتها في إطار علاقاتها التجارية، حتى عندما لا تسهم هي في تلك الآثار.

هذا، وتنطبق مسؤولية المؤسسات التجارية عن احترام حقوق الإنسان على جميع المؤسسات بغض النظر عن حجمها وقطاعها، وسياق عملياتها، وملكيتها، وهيكلها. ومع ذلك، قد يختلف حجم ومدى تعقيد الوسائل التي تعتمدها المؤسسة للوفاء بهذه المسؤولية بحسب هذه العوامل وبحسب شدة الآثار الضارة بحقوق الإنسان التي تخلفها المؤسسة.

إن الوفاء بالمسؤولية عن احترام حقوق الإنسان، يعني أن تكون لدى المؤسسات التجارية سياسات وعمليات تتلاءم مع حجمها وظروفها، تشمل ما يأتي:

- التزام في سياستها العامة بالوفاء بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان؛
- بذل العناية الواجبة بحقوق الإنسان من أجل تحديد كيفية معالجة آثارها الضارة بحقوق الإنسان، والحيلولة دون حدوثها، والتخفيف من حدتها وتوضيح كيفية معالجتها؛
- معالجة أي آثار ضارة بحقوق الإنسان، تحدثها أو تسهم فيها؛
- الالتزام الفعلي بالنقاط الآتية:

1. الامتثال لجميع القوانين المعمول بها واحترام حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، أياً كان مكان عملها؛
2. التماس سبل احترام مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دولياً عندما تجد نفسها أمام مقتضيات متعارضة؛
3. معالجة خطر التسبب أو الإسهام في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان باعتبارها قضية امتثال للقانون أياً كان مكان عملها.

آليات متابعة المبادئ التوجيهية للقطاع الخاص

أ. المفوضية السامية لحقوق الإنسان

تؤدي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عدة أدوار في ما يتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. تقوم المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتوجيه والتدريب في ما يتعلق بتعميم مبادئ الأمم التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتنفيذها. ويعني ذلك تقديم المشورة والأدوات والتوجيهات؛ ودعم بناء القدرات بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لكل الجهات صاحبة المصلحة على المستوى الوطني. ومنذ عام 2014، تنفّذ المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشروعاً رئيسياً بعنوان مشروع المساءلة والانتصاف الرامي إلى تعزيز المساءلة والوصول إلى سبل الانتصاف في الحالات التي تتورط فيها الأعمال التجارية في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

ب. الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال

عام 2005، تبنت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قراراً يطالب "الأمين العام بتعيين ممثل خاص بشأن قضية حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال". كلف القرار الممثل الخاص بالعمل على تحديد وتوضيح معايير مسؤولية الشركات ومساءلتها للشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في ما يتعلق بحقوق الإنسان؛ وتجميع خلاصة وافية لأفضل ممارسات الدول والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال.

ج. الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية في ما يتعلق بحقوق الإنسان

أنشأ مجلس حقوق الإنسان الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال (المشار إليه أيضًا بالفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان) عام 2011 (القرار 17/4). ويتألف الفريق العامل من خمسة خبراء مستقلين من مناطق جغرافية تمّت فيها مراعاة التوازن على مستوى التمثيل. وجدَّد المجلس ولاية الفريق العامل في عام 2014 (القرار 26/22) و(القرار 35/7) عام 2017.

وكما نصَّ القرار 17/4، تقوم ولاية الفريق العامل على ما يأتي:

- تشجيع نشر المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتنفيذها بشكل فعال وشامل: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"؛
- تحديد الممارسات الجيدة والخبرة المكتسبة بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية؛
- دعم الجهود الرامية إلى تشجيع بناء القدرات واستخدام المبادئ التوجيهية؛
- القيام بزيارات قطرية والإسراع في تلبية الدعوات الموجهة من الدول؛
- مواصلة استكشاف الخيارات وتقديم التوصيات من أجل تعزيز الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة المتاحة للأشخاص الذين تضرَّرت حقوقهم الإنسانية بفعل نشاطات الشركات، بما في ذلك المتواجدون منهم في مناطق النزاع؛
- إدخال منظور جنساني في كل مجالات عمل الولاية وإيلاء اهتمام خاص بالأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة للغاية، خصوصًا الأطفال؛
- إقامة حوار منتظم ومناقشة المجالات الممكنة للتعاون مع الحكومات وكل الجهات الفاعلة ذات الصلة؛
- تقديم تقرير سنوي إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة.
- كما طلب المجلس من الفريق العامل في قراره 35/7 إيلاء الاعتبار الواجب لتنفيذ المبادئ التوجيهية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

د. المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان

أنشأ مجلس حقوق الإنسان المنتدى التابع للأمم المتحدة في عام 2011، وهو أكبر تجمع عالمي للأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويتم عقد مؤتمره الذي يستمر على مدى ثلاثة أيام سنويًا في جنيف، ويجري عادةً في تشرين الثاني/نوفمبر.

يشكل المنتدى منصة عالمية رئيسية لأصحاب المصلحة من أجل "مناقشة الاتجاهات والتحديات القائمة في مجال تنفيذ المبادئ التوجيهية وتشجيع الحوار والتعاون بشأن القضايا المرتبطة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان". والمنتدى مفتوح أمام الدول ومؤسسات ورابطات الأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني ونقابات العمال والضحايا والأكاديميين والطلاب والإعلام وغيرهم من الجهات المعنية.

هـ. مجلس حقوق الإنسان

أولى مجلس حقوق الإنسان قضية التجارة وحقوق الإنسان أهمية كبيرة من خلال عديد القرارات التي صدرت عنه في هذا الصدد . ففي عام 2018، صدر قرار عن المجلس خاص بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تحسين آلية المساءلة وسبل الانتصاف، دعا إلى تحسين المساءلة وحصول الضحايا على سبل الانتصاف في حال ضلوع مؤسسات أعمال تجارية في عمليات انتهاكات حقوق الإنسان . وفي قرار آخر تحت العنوان عينه صدر عام 2016، شدد على أهمية ضمان فعالية الآليات

القضائية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، كما دعا إلى أن توفر الدول آليات غير قضائية للتظلم تكون فعالة ومناسبة، كجزء من نظام انتصاف شامل، كما طلب القرار من الدول بذل العناية الواجبة لتوفير الوسائل التشريعية والقضائية والإدارية الكفيلة بحصول المتضررين على سبل الانتصاف الفعالة .

والجدير بالذكر أن مسؤولية الدول لا تقتصر على نطاق حدودها الوطنية، بل تتخطى ذلك إلى خارج الحدود عندما يكون لأعمالها أثر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دول أخرى. بالإضافة إلى ذلك فإن مسؤولية الدول تشمل أيضًا مسؤوليتها عن أعمال المنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص التي تقع ضمن نطاق مسؤوليتها والتي عليها الالتزام بالمبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان الخاصة بالأعمال التجارية. وقد جاء تفصيل ذلك في "مبادئ ماستريخت المتعلقة بالالتزامات الخارجية للدول في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" عام 2011 .

الشكل 8: المادتان 12 و13 من مبادئ ماستريخت

12. انعقاد مسؤولية الدولة عن سلوك الجهات الفاعلة غير الحكومية مسؤولية الدولة تمتد إلى: (أ) القيام بأفعال أو الامتناع عن أفعال تصدر عن جهات فاعلة غير حكومية بناء على تعليمات، أو

تحتإشارفأورقابةالدولة،وأيضا؛ (ب) القيام بأفعال أو الامتناع عن أفعال تصدر عن الأشخاص أو الهيئات التي ليست أجهزة حكومية

كالشركات ومؤسسات الأعمال الأخرى، في حال تمكينها من قبل الدولة بممارسة مهام السلطة الحكومية، شريطة أن يتصرف هؤلاء ا الأشخاص أو الكيانات بتلك الصفة في الحالة المعينة.

13.الالتزام بتجنب إلحاق الأذى

يجب على الدول أن تتخلى عن القيام بأفعال أو الامتناع عنا ًفعال، يمكن أن تخلق خطر حقيقيا من شأنه تعطيل أو إضعاف التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خارج ولايتها الإقليمية. وتنعقد

مسؤولية الدول عندما يكون هذا التعطيل أو الإضعاف من الأمور المتوقعة الحدوث كنتيجة لتصرفاتها.

إن عدم اليقين بشأن الآثار المحتملة لا يشكل مبر ار لمثل هذا السلوك.

ثانيًا، الحق في العمل اللائق

لكل فرد الحق في العمل. ويعد هذا الحق أساسًا لإعمال حقوق الإنسان والتمتع بحياة كريمة. يشمل هذا الحق إتاحة الفرصة لكل فرد لكسب رزقه عن طريق أداء عمل يختاره أو يرتضيه بحرية. وإن الدولة ملزمة لدى الإعمال التدريجي لهذا الحق بضمان تقديم الإرشاد والتوجيه في مجال التعليم المهني والفني، فضلًا عن اتخاذ التدابير الملائمة لتهيئة بيئة ملائمة تُعزز فرص العمالة المنتجة. ويتعين على الدول أيضًا أن تكفل عدم ممارسة التمييز في ما يتعلق بجوانب العمل كافة.

والحق في التمتع بظروف عمل عادلة ومرضية هو حق لكل شخص، من دون تمييز من أي نوع. وتوضح الإشارة إلى «كل شخص» أن هذا الحق ينطبق على جميع العاملين في جميع الأطر، بصرف النظر عن الجنس والعمر ووجود إعاقة؛ وعلى العاملين في القطاع غير الرسمي والعاملين المهاجرين والعاملين من الأقليات الإثنية وغيرها من الأقليات والعاملين المنزليين والعاملين لحسابهم الخاص والعاملين الزراعيين والعاملين اللاجئين والعاملين بلا أجر.

ويشمل ذلك الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية والحقوق النقابية ذات الصلة من جهة ثانية. لذلك ينبغي للدول أن تلتزم بكفالة الأجور العادلة، واحترام مبدأ الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي القيمة. كما ينبغي ضمان حصول العمال على الحد الأدنى للأجور الذي يكفي لتأمين مستوى معيشي لائق لهم ولأسرهم. علاوة على ذلك، لا بدّ أن يتمتع العاملون بظروف عمل آمنة وصحية لا تمس الكرامة الإنسانية. ويجب تحديد عدد ساعات معقولة من العمل للموظفين إلى جانب تمتعهم بالراحة وأوقات الفراغ والحصول على إجازات دورية مدفوعة الأجر. كما يحق للعاملين التشارك في ما بينهم وممارسة التفاوض الجماعي من أجل تحسين ظروف العمل وتعزيز مستويات المعيشة، كما يحق لهم تكوين النقابات والانضمام إلى نقابات من اختيارهم، ويحق للنقابات إنشاء الاتحادات الوطنية والدولية، وحق الإضراب مكفول للعاملين شريطة أن لا يتعارض مع القوانين الوطنية .

المعايير الدولية

تناولت المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في العمل. ويعلن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في العمل بمعناه العام في المادة 6، ويتناول بوضوح البعد الفردي للحق في العمل بالاعتراف في المادة 7 بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، ولا سيما بظروف عمل تكفل السلامة. ويتم تناول البعد الجماعي للحق في العمل في المادة 8 التي تنص على حق كل شخص في تكوين النقابات وفي الانضمام إلى النقابة التي يختارها، فضلًا عن حق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية.

الى جانب الإعلان والعهد، اعترفت صكوك عالمية وإقليمية عديدة من صكوك حقوق الإنسان بالحق في العمل منذ اعتماد الجمعية العامة للعهد في عام 1966. فعلى الصعيد العالمي، ورد ذكر الحق في العمل في الفقرة 3(أ) من المادة 8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وفي معظم النصوص والوثائق الأخرى .

بدورها اهتمت منظمة العمل الدولية منذ العام 1919 بالحق في العمل ووضعت معايير العمل الدولية. هذه الأخيرة هي الأدوات القانونية التي وضعتها الهيئات التأسيسية لمنظمة العمل الدولية (الحكومات وأرباب العمل والعمال) التي تحدد المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وقد حددت منظمة العمل الدولية ثماني اتفاقيات على أنها أساسية. وتعد معايير العمل الدولية أدوات أساسية للدول والحكومات تساعدها في صوغ تشريعات العمل والسياسات الاجتماعية وتنفيذها بما يتماشى مع المعايير المقبولة دوليًّا من خلال إعلان منظمة العمل الدولية في شأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته، والذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي عام 1998.

وضمن المجموعة الواسعة من الحقوق في العمل، التي وضعتها معايير منظمة العمل الدولية، تعترف المنظمة والمجتمع الدولي بالحرية النقابية والإقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية والقضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو

الإلزامي والقضاء الفعلي على عمل الأطفال والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة، باعتبارها المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وهذه الفئات الأربع من المبادئ والحقوق مكرسة في دستور منظمة العمل الدولية.

قدمت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 18 إرشادات مفصّلة للدول بشأن التزاماتها باحترام الحق في العمل وحمايته والوفاء به . وفقًا لهذا التعليق، الحق في العمل هو حق شخصي يتمتع به كل فرد وهو في نفس الوقت حق جماعي. ويشمل الحق في العمل جميع أشكال العمل، الحر منه أو المأجور على حد سواء.

الإطار2: عدم التمييز كأحد أبرز معايير الحق في العمل

يشكل عدم التمييز أحد أبرز معايير الحق في العمل، وقد تناولته منظمة العمل الدولية في اتفاقية التمييز في الاستخدام والمهنة رقم 111 للعام 1958. وفقًا للاتفاقية، يشمل المفهوم أي تمييز أو استبعاد أو تفضيل يتم على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الاجتماعي، ما يؤدي إلى إبطال أو إضعاف تكافؤ الفرص أو المعاملة في التوظيف أو المهنة. وتنص الاتفاقية على إمكانية توسيع قائمة الأسباب المحظورة، وقد توسعت هذه الأسباب لتشمل التمييز على أساس فيروس نقص المناعة الحقيقي أو المتصور، والعمر، والإعاقة، والجنسية، والتوجه الجنسي، والهوية الجنسانية، إضافة إلى أمور أخرى. وقد تناولت معظم الصكوك الصادرة عن المنظمة في فترات حديثة.

الحق في العمل لمجموعات معينة

يتطلب إعمال الحق في العمل وعدم التمييز، توفر شروط عمل عادلة خاصة بفئات محددة من العاملين/ات:

النساء العاملات:

لا يزال التقدم المحرز غير مرضٍ بقدر كبير على صعيد المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في سياق حقوق العمل مثل: الحواجز غير المرئية التي تعيق الترقي الوظيفي، والفجوة في الأجور، وتقسيم العمل على أساس الجنس، وعدم تقييم العمل الرعائي واعتباره غير منتج، وتنظيم العمل والدوام وتوفير الخدمات التي تخفف عبء الأعمال المنزلية والتوزيع المتساوي للأعباء على الرجال والنساء داخل الأسرة.

العاملون الشباب والعاملون كبار السن

حيث ينبغي حماية جميع العاملين من التمييز على أساس السن، وألا يتعرضوا لتمييز في الأجور أو في ظروف العمل، وأن يحظوا بفرص متساوية في الترقية استنادًا إلى خبرتهم ودرايتهم الفنية وأن يستفيدوا من برامج الإعداد للتقاعد.

العاملون من الأشخاص ذوي الإعاقة

الذين يحتاجون أحيانًا إلى تدابير محددة ليتمتعوا بالحق في شروط عمل عادلة ومرضية على قدم المساواة مع الآخرين. وينبغي إلا يُعزل العاملون ذوو الإعاقة في ورش عمل منفصلة، وأن تيسّر لهم بيئة عمل يسهل الوصول إليها وأن يتمتعوا بالحق في مكافأة متساوية مع غيرهم في العمل ذي القيمة المتساوية.

العاملون غير النظاميين في القطاع غير المهيكل أو المهيكل

ويشكّل هؤلاء نسبة كبيرة من القوة العاملة في العالم، لكنهم كثيراً ما يُستبعدون من الإحصاءات الوطنية والحماية القانونية والدعم والضمانات، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم تعرضهم للمخاطر. ويتعين على الدول اتخاذ خطوات من أجل إلحاق هذه الفئة من العاملين بالإعمال التدريجي للحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، أسوة بغيرهم.

العاملون المهاجرون

لا سيما غير المسجّلين منهم، وهم عرضة للاستغلال ولأداء ساعات عمل طويلة والحصول على أجور غير منصفة والعمل في بيئات خطرة وغير صحية. ويتزايد معدّل تعرضهم للمخاطر بسبب ممارسات العمل المخالفة للأصول التي تمنح صاحب العمل سيطرة كاملة على وضع إقامة العامل المهاجر أو تربطه بصاحب عمل محدد.

العاملون المنزليون

وتشكّل النساء الأغلبية الساحقة من هذه الفئة. وينتمي كثير من العاملين المنزليين إلى أقليات إثنية أو قومية، أو إلى فئة المهاجرين. وغالبًا ما يكونون معزولين ويسهل استغلالهم ومضايقتهم، ويتعرّضون في بعض الحالات، ولا سيما في حالة العاملين المنزليين الذين يقيمون مع مستخدميهم، إلى ظروف عمل شبيهة بالرقّ.

العاملون الزراعيون

الذين يتعرضون لحرمان اجتماعي واقتصادي شديد، وللعمل القسري وانعدام أمن الدخل، ويتعذر عليهم الحصول على الخدمات الأساسية. وفي بعض الأحيان، يُستبعدون رسمياً من نُظُم العلاقات الصناعية والضمان الاجتماعي. وفي الغالب، لا يُعترف بالعاملات الزراعيات، ولا سيما من يعملن في المزارع الأسرية، وبالتالي لا يحق لهن الحصول على أجر لقاء عملهن، أو التمتع بالحماية الاجتماعية أو الانضمام إلى التعاونيات الزراعية، أو الاستفادة من القروض والائتمانات وغير ذلك من التدابير الرامية إلى تحسين ظروف العمل. ويتعين على الدول الأطراف أن تسنّ قوانين وسياسات تكفل تمتع العاملين الزراعيين بمعاملة مرضية لا تقل عن المعاملة التي تتمتع بها الفئات الأخرى من العاملين.

العاملون اللاجئون

بسبب الحروب والنزاعات أو لأسباب أخرى، ويكونون عرضة للاستغلال والتمييز وإساءة المعاملة في مكان العمل، وأن يتقاضوا أجوراً أقل من أجور المواطنين، وأن يؤدوا ساعات عمل أطول وفي ظروف عمل أخطر.

الإطار3: العمل مقابل الغذاء

تلجأ بعض المنظمات الدولية او الوطنية في الدول التي تمر في حالات نزاع او فيها اعداد من اللاجئين او النازحين، الى تصميم مشاريع تدخل محلية تحت عنوان توليد فرص العمل للسكان المحليين. تتخذ هذه المشاريع أحيانا صيغة اشغال عامة محلية او اعمال ترميم وتأهيل بنى تحتية او مبان...الخ، حيث يجري توفير سلة غذائية للسكان المحليين الراغبين في المشاركة في المشروع. مثل هذه الصيغة لا تتوافق مع منظور الحقوق مهما كانت النوايا حسنة. وفي مشاريع من هذا النوع فإن الذي يقوم بالعمل يجب ان يحصل على مقابل مادي لائق - أجر - متناسب مع العمل الذي يقوم به، وان يكون له حرية الاختيار في استخدام هذا المقابل بالشكل الذي يراه مناسبا.

التزامات الدول

الدول مُلزمة بمراعاة الحق في العمل عن طريق جملة أمور من بينها حظر السخرة أو العمل الإجباري، وعدم حرمان أحد من الحق في تكافؤ الفرص في الحصول على عمل لائق أو تقييد هذا الحق، ولا سيما بالنسبة إلى المحرومين والمهمشين من أفراد ومجموعات، وكذلك السجناء أو المحتجزين، وأفراد الأقليات والعمال المهاجرين. والدول ملزمة، بصفة خاصة، بواجب مراعاة حق المرأة وحق الشباب في إمكانية الحصول على عمل لائق، وعليها أن تتخذ، بالتالي، ما ينبغي من تدابير لمكافحة التمييز، وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص في إمكانية الحصول على عمل. وقد شددت أجندة 2030 على ذلك ونص الهدف الثامن صراحة عليه.

على الدول أن تنشئ نظاماً فعالاً من مفتشيات العمل، بالاشتراك مع الشركاء الاجتماعيين، لرصد كفالة جميع جوانب الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية لجميع العاملين، وأن تملك سلطة دخول أماكن العمل بحرية ودون إشعار مسبق، وأن تقدّم توصيات بشأن الوقاية من المشاكل أو معالجتها، وأن تيسّر وصول الضحايا إلى العدالة. كما ينبغي أن تحدد الدول مؤشرات ومعايير لرصد أعمال الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية.

5. نقاط اهتمام خاصة

تتناول هذه الفقرة عددًا من النقاط ذات الصلة بالبعد الاقتصادي والهدف الثامن للتنمية المستدامة لها أهمية وتتصل بأبعاد اجتماعية أو بيئية وتسجل أحياناً مع بعض الأفكار السائدة التي تفتقر إلى الدقة والتي يتم التعامل معها كأنها حقائق وبديهيات.

1. في تعريف الاقتصاد التضميني

نستخدم هنا مصطلح التضميني (من تضمين) بدلًا من مصطلح inclusive الشائع الاستخدام في الأدبيات التنموية وفي أجندة 2030 (ورد استخدام مصطلح inclusive 40 مرة في نص أجندة 2030، واستخدم النص العربي للأجندة تعبيرَ "شامل للجميع"، أو "يشمل الجميع" أو ما يشبهه من العبارات للتعبير عن المعنى). وغالبًا ما يستخدم الاقتصاد التضميني أو النمو التضميني للإشارة إلى الاقتصاد/النمو الذي تستفيد منه قاعدة عريضة من الفئات الاجتماعية والأفراد، في مقابل اقتصاد القلة أو احتكار فوائد النمو من قبل فئات محدودة العدد.

نلفت النظر إلى أنه في وثيقة "المستقبل الذي نريد للجميع" ـ تقرير إلى الأمين العام الصادر عام 2012 عن الفريق العامل على تحضير أجندة ما بعد 2015 ـ استخدم معدو التقرير مصطلح التنمية الاقتصادية الشاملة (أي التضمينية) inclusive economic development بدل تعبير النمو الاقتصادي عندما أرادوا تحديد المكون الاقتصادي في الإطار المفاهيمي للتنمية (الرابط في الهامش).

الشكل 9: وثيقة "المستقبل الذي نريد للجميع"

وهذا التحول من مصطلح/مفهوم النمو الاقتصادي إلى مصطلح/مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر اتساقًا مع المقاربة التنموية حيث إنه لا يتعامل مع الخصائص المطلوب توفرها في الاقتصاد بما هي صفات إضافية، بل بما هي مكونات عضوية هي التي تنقلنا من مفهوم النمو الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية، وإضافة خاصية التضمين هنا تكون أكثر اتساقًا مع المفهوم. ونعتبر أن استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية أكثر ملاءمة من استخدام مصطلح النمو الاقتصادي للإشارة إلى المساهمة الاقتصادية في التنمية البشرية المستدامة، وأكثر شمولًا واتساعًا منه.

بغض النظر عن هذه النقطة، فإن وصف الاقتصاد أو النمو بالتضميني يعني توفر سمات معينة في الاقتصاد، ويمكن تقديم تعريف للاقتصاد التضميني يعبر عنه الشكل التالي:

الشكل 10: تعريف الاقتصاد التضميني

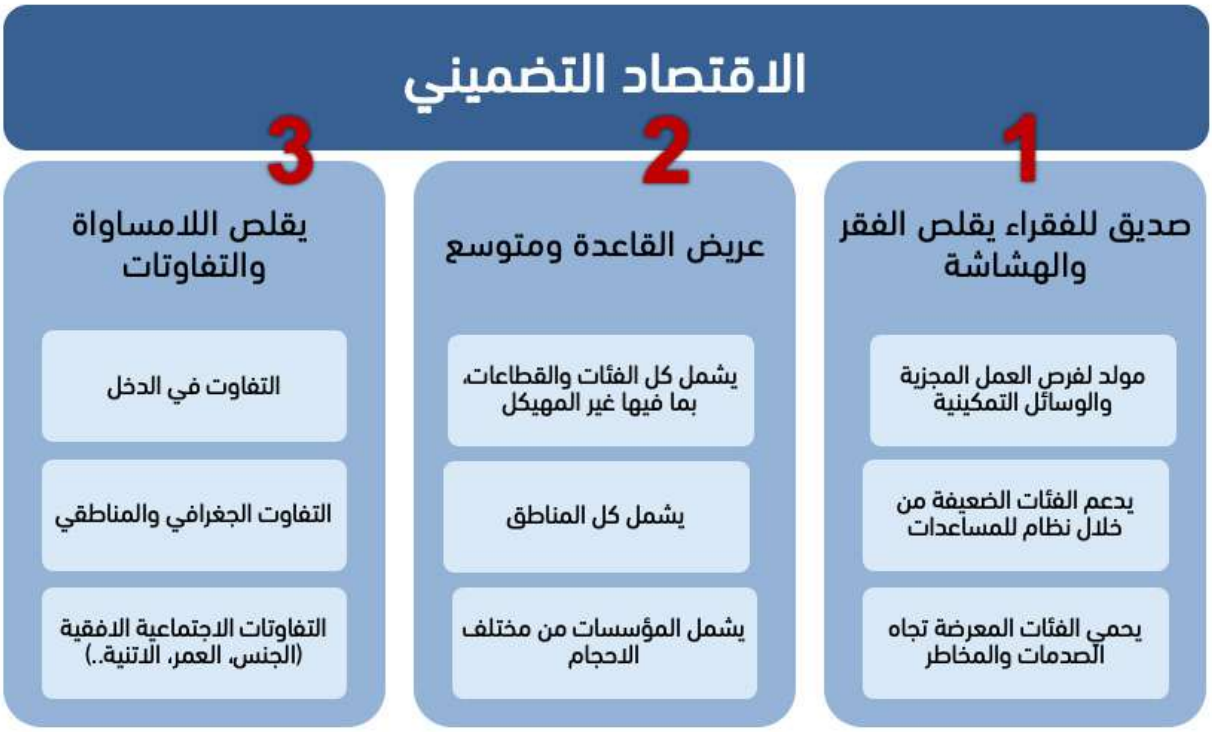

التعريف المقترح يركز على الديناميات، فالاقتصاد يعتبر تضمينيًّا إذا كانت الديناميات الغالبة في عمله هي ديناميات صديقة للفقراء، تقلص التفاوت، وتضمن قاعدة عريضة ومتوسعة من المساهمين فيه والمستفيدين من عوائده. أي أن الاقتصاد لا يمكن أن يعتبر تضمينيًّا إذا اقتصر الأمر على إجراءات تعويضية وبرامج وتدخلات من نمط شبكات الأمان ومساعدة الفئات الفقيرة والمهمشة، إذا كانت الديناميات والقواعد التي تحكم اشتغاله وعمله في مجالي الإنتاج والاستهلاك استقطابية وقاعدتها ضيقة. فالتضمين يجب أن يكون الخاصية الرئيسية للنسق الاقتصادي لا مجرد إجراء ثانوي وتعويضي خارجي على آلياته العضوية.

2. البعد الجنوسي وتقييم العمل الرعائي

نقطة الاهتمام الثانية هي البعد الجنوسي لخيار النمو الاقتصادي وفقًا لمنطق الاتساق المطلوب بين الهدف 8 والهدفين 5 و10. يجب أن تزال كل أسباب التمييز بين النساء والرجال في هذا المجال، لا على المستوى التوزيعي وحسب، بل على مستوى فلسفة الاقتصاد الوطني وسبل القياس ومؤشراته للحظ هذا البعد. ويقع في صلب ذلك التوجه نحو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتعزيز وتقييم اقتصاد الرعاية. المقصد الرابع من الهدف الخامس يتعامل مع هذا البعد، ومجمل الهدف العاشر بما هو مبدأ ناظم للحياة المجتمعية والخطط التنموية وجوهر منظومة الحقوق.

المقصد الرابع من الهدف الخامس يدعو إلى تدخلات تلحظ طرفي العلاقة بين النساء والرجال داخل الدائرة الأسرية والدائرة العامة في المجتمع وفي سوق العمل. وفي هذا الصدد هو ينص على ضرورة توفير البنى التحتية والمرافق المساعدة التي تسهل عمل المرأة (دور حضانة، دوامات مرنة، وسائل نقل.... الخ) أي كل ما يخفف العوائق المرتبطة بالرعاية والتي من شأنها أن تعيق الانخراط في سوق العمل؛ كما يدعو من جهة ثانية إلى توزيع الأعباء بشكل متكافئ بين النساء والرجال داخل الأسرة في أعمال الرعاية والأعمال المنزلية لا أن تلقى بكاملها أو معظمها على النساء. وهذه مسائل هامة.

الا أن ثمة مستوى ثالثًا لا يزال غائبًا، وهو المتعلق بالنظرية الاقتصادية نفسها، وبتقييم العمل الرعائي والأعمال المنزلية (غير مدفوعة الأجر) التي تقوم بها النساء. ثمة أكثر من اتجاه في التعامل مع هذه النقطة، منها على سبيل المثل أن يجري لحظ العمل الرعائي والمنزلي في الحسابات الوطنية وفي الناتج المحلي من خلال تقييم هذا العمل بمقابل نقدي يدرج في الحسابات الوطنية. كما جرى تركيز سابق في هذا الصدد على ما يسمى الموازنات الجنوسية (الجندرية) أو الحساسة للأدوار الاجتماعية للنساء والرجال، وهو ما يغطي جانب الإنفاق العام من قبل الدولة. وهذه كلها أفكار مفيدة دون شك، إلا أنها لا تزال ضمن المنطق الاقتصادي السائد نفسه، ولم تتحرر منه.

فوفق هذا المنطق فإن القيمة العليا والحاسمة هي قيمة الأشياء في السوق، لذلك تجري محاولة تقييم رعاية الأم لطفلها بمقابل نقدي، ويوصف العمل المنزلي بأنه غير مدفوع الأجر بما يوحي أنه يجب تقدير قيمة هذا الأجر وابتكار طريقة لكي تحصل النساء عليه. إلا أن ثمة مقاربة أخرى نقيضة لا تعطي للاقتصاد قيمة ذاتية عليا بل تنظر إليه بما هو وسيلة لتحقيق الرفاه، وبناء عليه فإن المصطلحات والقياسات الاقتصادية هي جزئية، لاسيما قياس الناتج المحلي القائم. والسعي إلى تحويله إلى قياس شامل لمجمل أنشطة المجتمع، هو توجه مسدود الأفق وخاطئ من الناحية المنهجية. لذلك فإن الاتساق المفهومي والنظري من المنظور الجنوسي – الحقوقي – التنموي إنما يتطلب أيضًا تجاوز النظريات الاقتصادية التقليدية، وإعادة الاقتصاد إلى وضعه الطبيعي بما هو دائرة فرعية إلى جوانب دوائر أخرى من الحياة المجتمعية غير القابلة للاختزال في مفاهيم الاقتصاد وأدواته وقياساته. والبعد الجنوسي هو أحد المداخل الهامة التي يجب أن تدفع بهذا الاتجاه.

3. الشباب وسوق العمل والبطالة

نتناول نقطتين محددتين هما تعريف البطالة، وبطالة الشباب بشكل خاص.

بالنسبة إلى تعريف البطالة، هناك دائمًا شعور عند عامة الناس أن نسب البطالة المصرح عنها هي أقل من الواقع، وهذا الانطباع صحيح بشكل عام ويعود إلى تعريف البطالة المعتمد دوليًا والذي تلتزم به أجهزة الإحصاء الوطنية. فشروط اعتبار الشخص عاطلًا عن العمل هي الآتية:

- أن يكون في الفئة العمرية 64-15 سنة،

- أن يكون لم يعمل ولو ساعة واحدة لقاء أجر خلال الفترة المرجعية (غالبًا هي أسبوع أو أسبوعان سابقان على إجراء المسح الميداني)،
- أن يكون يبحث فعليًّا عن عمل وعلى استعداد أن يعمل إذا ما عرض عليه ذلك.

ينتج عن ذلك أن شخصًا ما ضمن العمر المناسب، لا يعمل منذ سنوات ويئس من البحث عن عمل، وأجاب عن السؤال الذي طرح عليه لا يبحث عن عمل، لا يعتبر عاطلًا عن العمل. أو أن شخصًا ما قام بعمل عابر ولو لمدة ساعة واحدة خلال الأسبوع السابق لا يعتبر عاطلاً عن العمل. كما من شأن ذلك أن يؤدي في ظروف مجتمعاتنا إلى اعتبار الغالبية الساحقة من النساء ربات المنازل خارج القوى العاملة (لأنهن لا يبحثن عن عمل أو أن المحقق لا يسألهن أصلًا، وبالآتي لا يدخلن في حساب نسبة البطالة، فتأتي هذه الأخيرة متدنية. لذلك فإن الأجهزة الإحصائية تلجأ أحيانًا إلى اعتماد تعريف مرن، كأن تتساهل في شرط البحث عن عمل (أي أنها تأخذ بالاعتبار) ما تسميه البطالة اليائسة؛ أو أن بعضها يضيف إلى البطالة مفهوم العمالة الناقصة أو الجزئية...الخ، وهو ما يؤدي إلى نسب بطالة أعلى وأقرب إلى الواقع. وبشكل عام، فإن التعريف الدولي للبطالة أكثر صلاحية في الدول ذات الاقتصاد المتقدم والمهيكل، لاسيما التي تملك أنظمة تسجيل للعاطلين عن العمل تشكل أساس حصولهم على تعويضات البطالة، وهو لا يتلاءم تمامًا مع خصائص النشاط الاقتصادي والعمل في الدول النامية.

من جهة أخرى، فإن التوسع المتزايد في الاقتصاد غير المهيكل وفي العمل غير النظامي، يضيع الحدود بين العمل والتبطل، ما يجعل نسب البطالة أقل دلالة مما يتوقع. وفي هذه الحالة، فإن استخدام مؤشر معدل البطالة بشكل حصري للدلالة على مشكلات الاقتصاد وسوق العمل يكون مجتزأً وغير معبر عن خصائص سوق العمل ومشكلاته، إذ لا بد من استخدام حزمة من المؤشرات المتكاملة لكي تكون لدينا صورة أكثر وضوحًا تسمح بتقييم وضع التشغيل وتحديد السياسات الملائمة. ومن هذه المؤشرات (إلى جانب البطالة):

- نسبة الناشطين اقتصاديًّا إلى إجمالي السكان، وهو يتيح التعرف إلى معدل الإعالة الاقتصادية،
- نسبة معدل النشاط الاقتصادي حسب الجنس والعمر،
- معدلات البطالة حسب الجنس والعمر التي يمكن أن تبين الفوارق النسبية بين الفئات وتكشف عن بعض خصائص الاقتصاد وسوق العمل بما يتجاوز المتوسط العام،
- نسبة العمل غير المهيكل،
- متوسط الأجر، والأجر الوسيط.... وما الذي يشكله الحد الأدنى للأجور من خط الفقر الحقيقي،
- الحماية الاجتماعية للعاملين.... الخ.

النقطة الثانية خاصة بالشباب وسوق العمل وتتعلق تحديدًا بالفكرة الشائعة عن أن أحد أسباب بطالة الشباب الأكثر أهمية هو عدم تطابق مخرجات التعليم مع حاجات سوق العمل. هذا الرأي واسع الانتشار ويكاد لا يخلو أي بحث عن البطالة وبطالة الشباب تحديدًا من ذكره كسبب رئيسي وأحيانًا وحيد. والمعالجات المقترحة تكون في ضوء ذلك تعديل النظام التعليمي والتركيز على التعليم المهني والإكثار من دورات التأهيل للشباب لكي يدخلوا سوق العمل.

مع تأكيد الحاجة الماسة إلى تطوير الأنظمة التعليمية لاسيما في البلدان العربية، وحتى عالميًّا حيث إن ظاهرة ضعف الارتباط بين التعليم والعمل هو ظاهرة عالمية، فإن هذا لا يمثل إلا جانبًا واحدًا من الحقيقة. من الضروري الالتفات إلى

الجانب الثاني المتمثل في خصائص الاقتصادات الوطنية نفسها (نتحدث بشكل خاص عن البلدان العربية) التي تكمن المشكلة فيها أكثر مما تكمن في أنظمة التعليم (أو بالقدر نفسه على الأقل)، حيث إن الاقتصادات لا تولّد فرص العمل اللائق، وغالبًا بسبب توسع القطاع غير المهيكل وغيره من الخصائص الاقتصادية، فإن سوق العمل الوطنية غير صديقة للقوى العاملة الوطنية، وتميل إلى استقدام أعداد كبيرة من القوى العاملة المهاجرة وغير الماهرة في الخدمات الهامشية وبعض القطاعات الأولية، وإلى تصدير القوى العاملة الوطنية إلى الخارج ارتباطًا بالتفاوت بين البلدان في مستوى المعيشة وأسعار الصرف وخصائص أخرى. وبهذا المعنى، فإن الاقتصاد الوطني لا يولّد سوى فرص عمل محدودة لذوي الكفاءات العالية، فنراهم يهاجرون لهذا السبب؛ كما نرى الاقتصادات الوطنية تولد فرص عمل هامشية وغير نظامية يتم توفير العاملين فيها من العمالة المهاجرة من بلدان أقل نموًّا من البلد المعني لتعظيم الربح، والوجه الآخر لهذه الظاهرة هو تصدير القوى العاملة الوطنية ذات المهارات المتدنية أو المتوسطة إلى الخارج للتحول بدورها إلى قوى عاملة مهاجرة في دول أكثر تطورًا من بلدها الأصلي. وفي هذه العملية دور التعليم والنظام التعليمي غير مباشر، وهذه الظاهرة مرتبطة بكون سوق العمل هي سوق إقليمية وعالمية أكثر مما هي وطنية، ولا يمكن فهم ديناميات التشغيل والبطالة والأجور ما لم نأخذ ذلك بالاعتبار. وبالتالي يتطلب الأمر نوعًا مختلفًا من التدخلات له علاقة بالأنماط الاقتصادية الوطنية والإقليمية، أي جانب الطلب على العمل، إلى جانب العمل على إصلاح نظم التعليم (وقبل ذلك) أي جانب عرض العمل.

4. السياسات المالية والبعد الدولي

أثناء تناول البعد الاقتصادي في التنمية يجب عدم إغفال البعد المالي والسياسات الضريبية بشكل خاص ودورها في إعادة توزيع الثروة والدخل. فهذه النقاط لها أهمية كبيرة لاسيما في ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والمساواة وتحول النمو الاقتصادي إلى تنمية اقتصادية تضمينية. وسوف يجري التطرق إلى هذه النقاط في الهدف العاشر (المساواة).

أما الجانب الدولي والإقليمي، فهو أيضًا مهم وله أثر اقتصادي واجتماعي وتنموي مباشر، سواء لجهة ما يتعلق بالعولمة وآثارها وما تشكل من ضغط على حيز السياسات الاقتصادية الوطنية؛ أو في الجانب الإقليمي وهو يعتبر أيضًا بالغ الأهمية في المنطقة العربية التي تعتبر من أقل مناطق العالم لجهة التكامل الإقليمي. وهذا أيضًا سوف يجري التطرق إليه في الهدف 17 وفي مكون الشراكة.

للمدرب

ان يأخذ كل هذه المسائل المشار إليها أعلاه بالاعتبار، وأن يعزز معرفته ببعض المعطيات والإحصاءات بهذا الصدد (بطالة، هجرة، عمل غير نظامي...الخ) عن البلدان التي ينتمي إليها المشاركون في التدريب واستخدام ذلك حسب ما يلزم أثناء التدريب، لتعميق البحث وتحفيز التفكير النقدي، والمساهمة في توجيه مقترحات السياسات وبرامج التدخل في الاتجاه الصحيح.

6. تمارين الهدف الثامن

للمدرب

انلا يحل هذا الدليل محل الاجتهاد الشخصي للمدرب في اختيار أو تصميم ما هو مناسب من مضامين وتمارين مناسبة للتدريب الذي يقوم به. لذلك يتجنب الدليل تحديد قائمة محددة بشكل صارم ونهائي للتمارين المحتملة، ويشجع المدربين والمدربات على القيام بمجهود شخصي على هذا الصعيد، يمكن أن يتضمن دمج عناصر من أكثر تمرين مقترح، أو إضافة عناصر أخرى إلى التمارين متناسبة مع سير التدريب نفسه وحاجات واهتمامات المشاركين، ومستوى تفاعلهم، والمهام التي يقومون بها في عملهم.

النمو الاقتصادي التضميني والعمل اللائق: هدف التنمية المستدامة الثامن

التمرين الأول – متقدم، مجموعات عمل

الاقتصاد التضميني: صيغة وطنية

الشكل 11: الخصائص الثلاث الرئيسية للاقتصاد التضميني

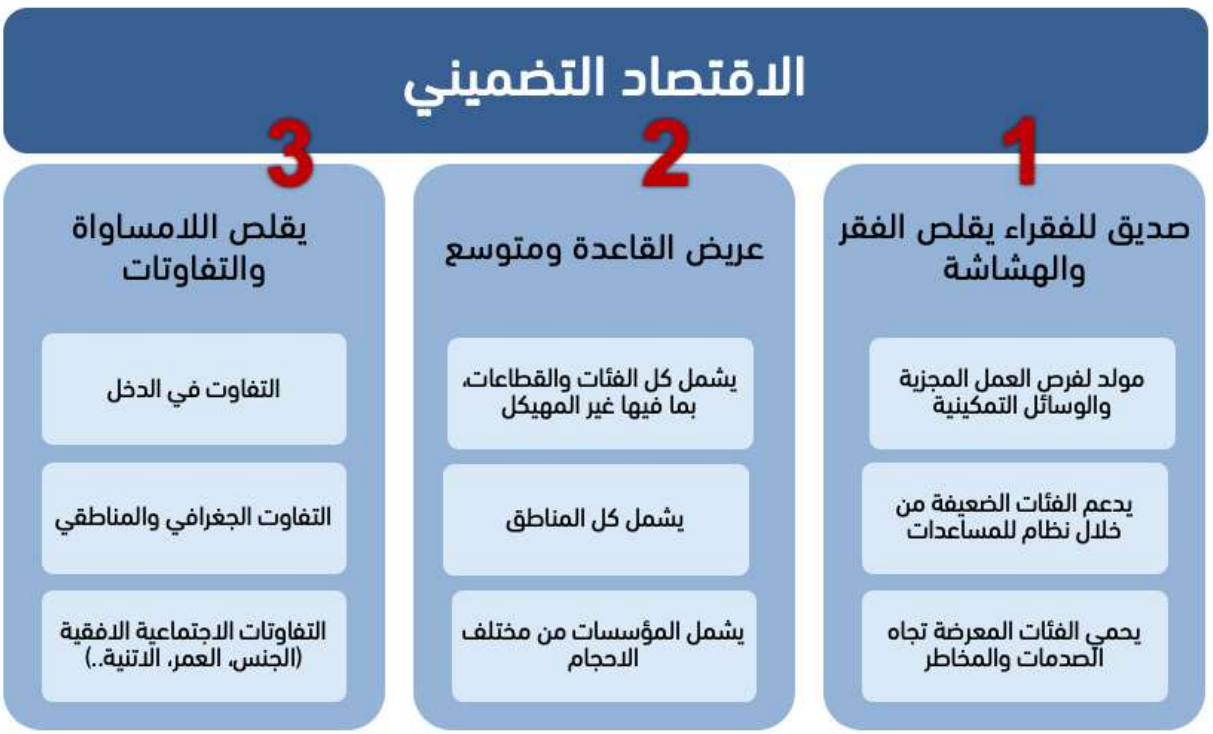

الهدف من هذا التمرين هو محاولة تحديد مواصفات الاقتصاد التضميني في صيغه الوطنية في البلدان التي ينتمي إليها المشاركون.

يوزع المدرب المشاركين على مجموعات عمل حسب البلدان، ويطلب اليهم العودة إلى تعريف الاقتصاد التضميني الوارد في النص وشروحاته. ثم يطلب إلى كل مجموعة تحديد عناصر الاقتصاد التضميني الممكن في بلدهم باستخدام الجدول أدناه.

في حال كان المشاركون من بلد واحد، يمكن توزيعهم إلى مجموعات حسب الخصائص الثلاث الرئيسية للاقتصاد التضميني كما في الشكل، وأن تعمل كل مجموعة على حدة. وفي هذه الحالة يعدل المدرب الجدول بما يتناسب مع ذلك.

تعرض المجموعات نتائج العمل، ويدير المدرب النقاش ويقترح خلاصات.

النموذج 1: الخصائص الوطنية للاقتصاد التضميني المحتمل

خصائص الاقتصاد التضميني		وصف واقع الحال	تدخلات مقترحة
صديق للفقراء ويقلص الفقر والهشاشة	مولّد لفرص العمل اللائق وتمكيني		
	يوفر حماية اجتماعية شاملة		
	يعوّض على الفقراء والمهمّشين ويوفر حماية إضافية لهم		
	أخرى:.....		

عريض القاعدة ومتوسع	يشمل كل الفئات بما فيها القطاع غير المهيكل		
	يشمل كل المناطق		
	يشمل كل المؤسسات من كل الأحجام		
	أخرى:		
يقلص اللامساواة والتفاوت	التفاوت في الدخل وإعادة التوزيع		
	التفاوت الجغرافي والقطاعي		
	التفاوت الاجتماعي الأفقي (الجنس، العمر، العرق...)		
	أخرى:		

النمو الاقتصادي التضميني والعمل اللائق: هدف التنمية المستدامة الثامن

التمرين الثاني – أساسي/متقدم، مجموعات عمل

الحق في العمل اللائق – الفئات الخاصة

- الهدف من التمرين هو التعرف التفصيلي إلى انتهاك الحق في العمل والعمل اللائق في البلدان التي ينتمي إليها المشاركون، وتحديد الجهات المسؤولة عن إعمال الحقوق، ودور الجهات التي يمثلها المشاركون.
- يوزع المدرب المشاركين حسب البلدان، وإذا كان المشاركون من بلد واحد، يوزع الفئات المذكورة في الجدول على المجموعات ويدل الجدول على هذا الأساس.
- يطلب إلى كل مجموعة القيام بما يأتي:

- الاستعانة بالنص التدريبي لاسيما القسم الخاص بالحق في العمل والعمل اللائق، وما ذكر من أمثلة عن انتهاكات هذ الحق بالنسبة لبعض الفئات،

- التفكير بوضع البلد المعني، حذف أي فئة من الفئات المذكورة إذا لم يكن هناك تمييز بحقها، وإضافة أي فئة أخرى هناك تمييز ضدها في البلد،

- لحظ وجود تمييز قانوني أم لا (مثلًا يشمل قانون العمل هذه الفئة أم لا؟ هل هناك استثناءات من قوانين الحماية الاجتماعية أو الخدمات...الخ)؟ هل هناك تمييز واقعي في الممارسة؟ ...الخ.

- تعبئة الجدول أدناه حيث يتم في العمود الثاني تحديد وذكر أهم الانتهاكات لحق العمل أو ظروف العمل التي تتعرض لها الفئة المقابلة بشكل واضح ومفهوم للقارئ. ويخصص العمود الثالث لتحديد من هي الجهات التي تتحمل المسؤولية عن إنفاذ الحقوق ومعالجة المشكلات وإزالة التمييز. وفي العمود الأخير تتم إضافة أفكار بصدد ما الذي يمكن للجهة التي تمثلونها القيام به لإنصاف هذه الفئات (ملاحظة، لا يقصد هنا الجهة بالمعنى الضيق بل بالمعنى العام: مثلًا مجتمع مدني – حتى لو لم تكن جمعيتك لا تعمل مباشرة في هذا الميدان، أو إذا كنت تعمل في الحكومة أو منظمة دولية فما هي مسؤولية الحكومة أو المنظمة الدولية ولو كان ذلك من اختصاص وزارة أخرى، أو منظمة أخرى. أو ما هي مسؤولية وسائل الإعلام إذا كنت عاملًا في الإعلام أو صحافيًا؟ أو ما هو دور مجتمع البحث والجامعات؟...الخ).

- بعد إنجاز العمل تقدّم كل مجموعة عرضًا عن نتائج عملها.
- يدير المدرب النقاش ويقترح خلاصات.

النموذج 2: الانتهاكات لحق العمل والعمل اللائق في البلدان المعنية

الفئة من العاملين	تحديد انتهاكات الحق في العمل اللائق	الجهة/الجهات المسؤولة عن إعمال الحق	ما الذي يمكن للجهة التي تمثلها القيام به؟
النساء العاملات			
العاملون الشباب			
العاملون من الأشخاص ذوي الإعاقة			
العاملون غير النظاميين			
العاملون المهاجرون			
العاملون المنزليون			
العاملون الزراعيون			
العاملون اللاجئون			
العاملون كبار السن			

9

الصناعة والابتكار
والهياكل
الأساسية

1 - شرح الهدف

ينص الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة على: "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار"، و"أيقونته" باللون البرتقالي وتلخص الهدف على النحو الآتي: "الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية"، وهو تلخيص وصفي محايد لمضمون الهدف.

مقارنة مع أهداف الألفية الإنمائية، هذا الهدف جديد ولم يكن ملحوظًا. وتشكّل إضافة هدف خاص عن البنى التحتية والتصنيع متوافقة مع تضمين أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة مكونًا اقتصاديًّا قويًّا، وهذا لم يكن قائمًا في أهداف الألفية. كما أن إضافة هدف خاص يأتي في سياق التوسع في عدد الأهداف والمقاصد أيضًا.

الهدف مركب – كما الأهداف الأخرى – ونصه يحتوي على أبعاد اقتصادية وبيئية وأخرى خدماتية مرتبطة بحياة الناس اليومية. وهو يتضمن مقاصد خاصة بالبنى التحتية الوطنية والإقليمية، والتصنيع، إضافة إلى الابتكار أي ما يتصل بالبعد المعرفي والبحث والتطوير والتكنولوجيا.

شكل 1: مقارنة بين الهدف التاسع من التنمية المستدامة وما ورد في أهداف الألفية

الهدف 9 في أجندة 2030: «إقامة بنى تحتيّة قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار».	بنى تحتية والصناعة في أهداف الألفيّة:
إضافة هدف خاص عن البنى التحتية والتصنيع متوافق مع تضمين اجندة 2030 واهداف التنمية المستدامة مكونا اقتصاديا قويا، وهذا ما لم يكن قائما في اهداف الالفية. كما ان إضافة هدف خاص بالبنى التحتية يأتي في سياق التوسع في عدد الأهداف والمقاصد أيضا. الهدف مركب ويشمل مقاصد خاصة بالبنى التحتية الوطنية والإقليمية، والتصنيع، والابتكار أي ما يتصل بالبعد المعرفي والبحث والتطوير والتكنولوجيا. ويمكن مقاربة الهدف بالاولوية من منظور اقتصادي او من منظور بيئي.	لم تلحظ هذه المسألة في أي من اهداف الألفيّة ومقاصدها بشكل مباشر

الهدف ومقاصده

سبقت الإشارة أعلاه إلى الطابع المركب للهدف نفسه وهو ما تعبر عنه الصياغة نفسها، التي تحتوي ثلاثة عناصر مع تحديد الخصائص المطلوبة في كل منها، يلخصها الجدول التالي الذي يعرض حرفية نص الهدف بطريقة تظهر عناصره المكونة:

الجدول 1: الهدف التاسع ومقاصده

العنصر المكون	الصفات/الخصائص	ملاحظات
1- إقامة بنى تحتية	قادرة على الصمود	العنصر الأول هو عن البنى التحتية (طرقات، شبكات كهرباء، مياه، صرف صحي، اتصالات...)، وهي أساسية لتوفير خدمات للمواطنين. أما الصفات المطلوبة فهي أن تكون قادرة على الصمود، أي ذات نوعية جيدة ولديها قدرة على الصمود في وجه العوامل الطبيعية والكوارث، وهي أحد معاني الاستدامة، كما أنها دلالة على فعالية الإنفاق.
2- وتحفيز التصنيع	المستدام والشامل للجميع	العنصر الثاني هو تحفيز التصنيع بما هو أحد القطاعات الاقتصادية الأساسية المولّدة للقيمة المضافة ولفرص العمل. وقد نص الهدف على صفتين أساسيتين هما الاستدامة (البعد البيئي) وأن يكون تصنيعًا شاملًا للجميع (أي تضمينيًّا، وهنا البعد الاجتماعي)، وهاتان السمتان تردان في مجمل الأهداف وعلى نحو أكثر تحديدًا، تردان في الهدف الثامن المخصص للنمو الاقتصادي الذي يعتبر التصنيع من مكوناته الرئيسية.
3- وتشجيع الابتكار.		الإشارة إلى الابتكار هنا تحيل إلى الجانب المعرفي وإلى البحث العلمي، وهو مبدئيًّا لا يقتصر على الصناعة، وروده هنا يثير التساؤل. وهذا العنصر مرتبط بالهدف الرابع عن التعليم من حيث المبدأ والمنطق، وقد سبقت الإشارة إلى الإطار المحسن لمفهوم التنمية الذي يتضمن أيضًا البعد المعرفي – الثقافي وهو المكان المنطقي لموضع الابتكار والبحث العلمي.

الإطار1: ملخص الهدف التاسع

الهدف 9

يتكون الهدف التاسع من 5 أهداف نتيجة و3 أهداف سياسات. وهو يغطي 3 محاور أولها يتعلق بالبنى التحتية الكفؤة والمستدامة، والثاني يتعلق بتحفيز التصنيع، والثالث بالابتكار والتكنولوجيا. أما أهداف الوسائل/السياسات فهي تتعلق كلها بالتعاون الدولي ودعم البلدان النامية في مجالات التجارة والتكنولوجيا والبرنامج العالمي لتشغيل الشباب.

الإطار2: النص الحرفي للهدف التاسع ومقاصده

الهدف 9 - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

9-1 إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.

9-2 تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموًّا.

9-3 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.

9-4 تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيًّا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقًا لقدراتها.

9-5 تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير

9-أ تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية

9-ب دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى

9-ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموًّا بحلول عام 2020

ومن أجل عرض المقاصد، يمكن للمدرب أن يعتمد صيغة الجدول أو الصيغة البصرية التي تختصره:

الجدول 2: مقاصد النتائج للهدف التاسع

الهدف التاسع: مقاصد النتائج	
9 - 1	إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سبل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.
9 - 2	تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموًّا.
9- 3	زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.
9- 4	تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيًّا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقًا لقدراتها.
9 – 5	تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير.

الشكل 2: مقاصد النتائج للهدف التاسع

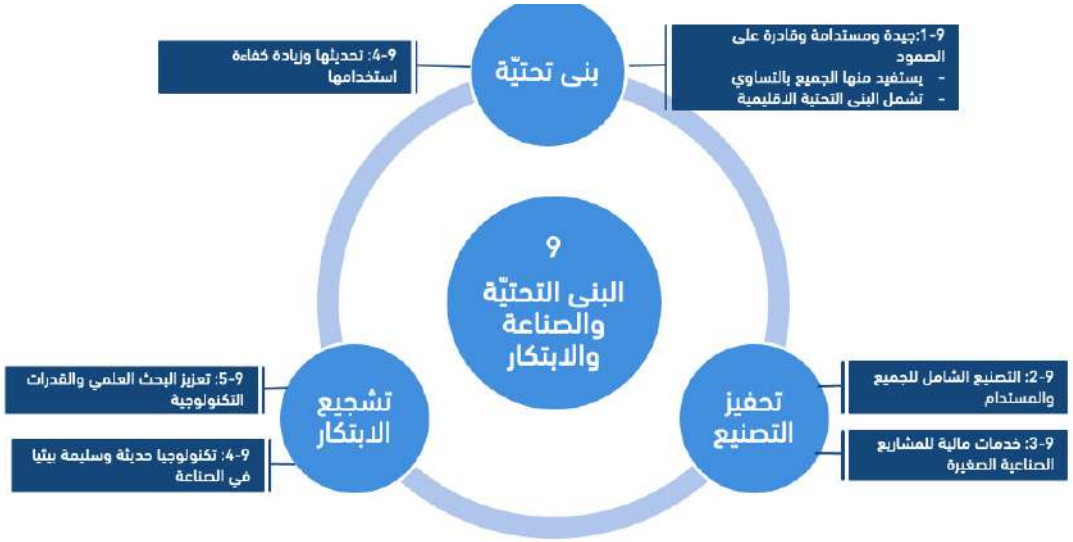

الجدول 3: الهدف التاسع، مقاصد الوسائل والسياسات

الهدف التاسع: مقاصد الوسائل/السياسات	
9 - أ	زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموًّا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموًّا.
9 – ب	وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول 2020.
9 - ج	تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموًّا بحلول عام 0202.

الشكل 3: الهدف التاسع، مقاصد الوسائل والسياسات

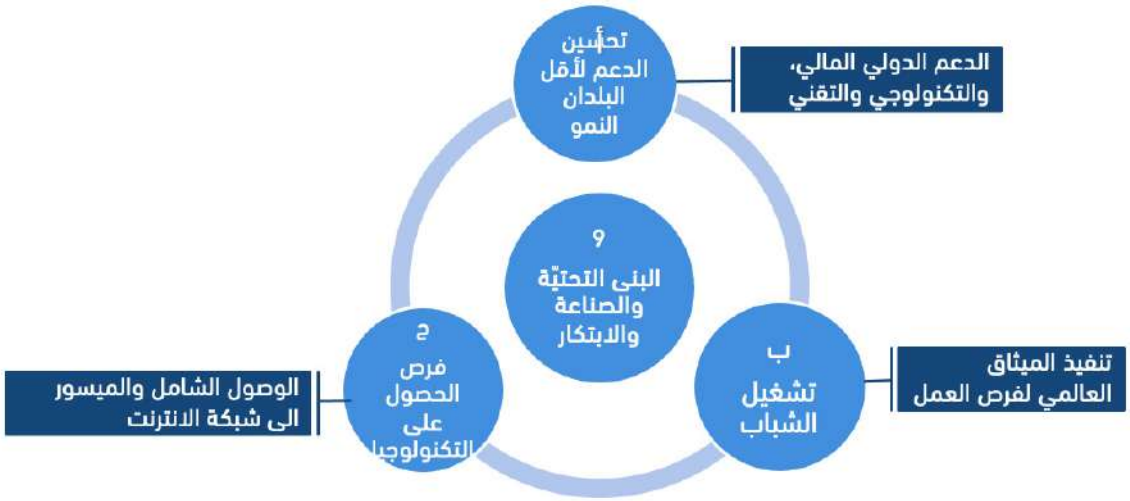

2. نقد الهدف التاسع

نقاط قوة ونقاط ضعف

يصعب إيجاد نقاط قوة فعلية في هذا الهدف سواء لجهة ضرورته كهدف مستقل، أم لجهة الصياغة والمضمون المعبر عنه في المقاصد (والمؤشرات لاحقًا). وفي هذا السياق، ثمة وجهة نظر تعتبر أن الهدف في مجمله كان بالإمكان دمجه في الهدف الثامن واختصاره إلى أحد مقاصد هذا الأخير أو مقصدين: البنى التحتية اللازمة للنمو الاقتصادي والتنمية، والتصنيع/الصناعة بما هي مكون اقتصادي هام للنمو والتنويع الاقتصادي والاقتصاد التضميني، وهذه كلها لها أساس في الهدف الثامن. إلا أن تخصيص هدف خاص بالبنى التحتية ربما يجد أساسه في كون الاستثمارات في البنى التحتية تشكل راهنًا مجالًا مفضلًا للاستثمار الأجنبي بشكل خاص، وللشراكات بين القطاعين العام والخاص نظرًا لما تمثله من حجم كبير من التمويل الاستثماري ومن الأرباح التي تعود في معظمها للشركات.

من ناحية أخرى ثمة نقطة ضعف أخرى تتمثل في كونها تجميعًا لأمور مختلفة من المفضل عدم جمعها في هدف واحد، أي البنى التحتية، والتصنيع، والابتكار والبحث العلمي، إذ ثمة قدر من الافتعال في مثل هذا الجمع.

ومن ناحية ثالثة، فإن مقاصد هذا الهدف تتميز بكونها ذات صياغة عامة ومبهمة وغير قابلة للتحديد الدقيق والقياس، كما أن المقاصد غير مكمّمة ومعبر عنها بتعابير غامضة (تحسين، تعزيز، زيادة فرص، بنى تحتية ذات نوعية جيدة وموثوقة ومستدامة...الخ). وقد تضمن تقرير المجلس الدولي للعلوم نقدًا مباشرًا وقويًا لهذا الهدف في هاتين النقطتين الأخيرتين.

للمدرب

من المفيد للمدرب الاطلاع على ما جاء عن الهدف التاسع في تقرير المجلس الدولي للعلوم: مراجعة مقاصد أهداف التنمية المستدامة

ترابط الهدف التاسع مع الأهداف الأخرى

بحكم تكوينه الثلاثي يمكن أن نرصد ترابطًا مباشرًا بين الهدف التاسع وبين المكونات والأهداف التالية لحزمة الأهداف المستدامة وأجندة 2030:

- الترابط المباشر الأول هو بين الهدف التاسع والأهداف الاقتصادية لاسيما الهدف الثامن (والحادي عشر - المدن والثاني عشر – أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة). فالبنى التحتية شرط أساسي للنمو الاقتصادي، وهي نفسها قطاع اقتصادي واستثماري مربح. والترابط أيضًا مع الهدف 11 حيث إن المدن هي مقر أساسي للنشاط الاقتصادي والتصنيع والبنى التحتية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الهدف 12 المتعلق بالاستدامة وهي أيضًا من متطلبات الهدف التاسع.

- الترابط المباشر الثاني هو بين الهدف التاسع والأهداف البيئية (6 و7 و11 و12 و13 و14 و15) حيث إن البنى التحتية

والصناعة مساهم أساسي في استهلاك الموارد الطبيعية وفي انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، لذلك تضمن الهدف التاسع التزامات مباشرة في مجال الاستدامة لتلافي الأضرار البيئية المباشرة أو البعيدة المدى التي يمكن أن تتسبب بها البنى التحتية أو عمليات التصنيع.

- الترابط المباشر الثالث هو بين الهدف التاسع والأهداف الاجتماعية المعلقة بتوفير الخدمات للجميع (الهدف 1، 2، 5، 6، 7، 11)، وهذا الشق أيضًا حاضر في الهدف التاسع حيث إن الخدمات لا يمكن أن تتوفر دون شبكات البنى التحتية ولا التنمية الريفية والزراعية يمكن أن تتحقق دون شبكات المواصلات والاتصالات، ولا السكن اللائق...الخ.

للمدرب

يمكن للمدرب أن يحضر بنفسه شبكة الترابطات بين الهدف التاسع والأهداف والمقاصد المحددة فيها على النحو الذي تضمنته الفصول الخاصة بالأهداف الأخرى من هذا الدليل. وفضلنا أن نقوم بعرض الترابطات بطريقة مختلفة في هذا الهدف، وهذا أيضًا قابل للتكرار في الأهداف الأخرى حسب الحاجة، وحسب ما يراه المدرب ضرورياً أو أكثر فائدة.

مراجعة المقاصد

يتضمن الجدول التالي عرضًا لمقاصد الهدف التاسع مع تعليقات على كل مقصد بشكل منفرد.

للمدرب

انسجامًا مع الملاحظة السابقة التي رجحت شيئًا من الافتعال في وجود هدف مستقل للبنى التحتية والصناعة والابتكار، فإن جدول مراجعة المقاصد الإفرادية سوف يأخذ بالاعتبار هذه الملاحظة ويتضمن العمود الخاص بالملاحظات إحالات إلى مقاصد مشابهة بما يشير إلى ازدواجية غير مفهومة تمامًا. وللمدرب أن يراجع بدقة هذا الجدول قبل التدريب من أجل التمكن من الأمثلة الواردة في التعليقات، وإدخال التعديلات عليها حسبما يراه مناسبًا لضرورات التدريب وبما ينسجم مع قناعاته أيضًا.

الجدول 4: مقاصد الهدف التاسع مع تعليقات

الهدف 9 - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار	
9-1 إقامة هياكل أساسية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة	- الصياغة واسعة ومتعددة المكونات: بنى تحتية جيدة، ومستدامة، وقادرة على الصمود، وتدعم التنمية، الرفاه، التكلفة الميسورة.... الخ. - فيها تكرار مع الهدف الأول (الخدمات العامة للجميع) ومع الهدفين السادس (المياه والصرف الصحي) والسابع (الطاقة)، فكأن المقصد يكرر في صيغة عامة ما جاء في صيغة محددة في أهداف أخرى. - يلفت النظر الإشارة المباشرة إلى الشبكات الإقليمية والعابرة للحدود. وهذه مسألة قائمة بذاتها مستقلة عن الجوانب الأخرى في المقصد، وتتعلق بالتكامل الإقليمي وبالشراكات الدولية والإقليمية. - لا يوجد إنجاز كمي يمكن قياسه هنا.
9-2 تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموًّا	- التصنيع موضوع مستقل عن البنى التحتية ولا يفترض أن يرد هنا، وكان بالإمكان أن يرد في الهدف الثامن، وكل ما ورد فيه عن النمو والإنتاجية وما إلى ذلك يشمل الصناعة بما هي قطاع اقتصادي أساسي. - لا يوجد أيضًا إنجاز كمي محدد لكي يتم قياس التقدم، والصياغة عامة جدًّا (تحقيق زيادة كبيرة... وبما يتماشى مع الظروف الوطنية....).
9-3 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق	- يكرر تقريبًا ما جاء في المقصد 8-38 الذي يتحدث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلها (صناعية وغير صناعية) وضرورة إفادتها من الخدمات المالية. وهذا أيضًا تكرار. - لا يوجد إنجاز كمي قابل للقياس (زيادة فرص عمل... كم؟ وبأي نسبة؟).
9-4 تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيًّا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقًا لقدراتها	- تكرار لما جاء في المقاصد 8-2 و8-3 و8-4 خصوصًا وكلها تتحدث عن التكنولوجيا وكفاءة استخدام المواد والاستدامة وعدم التلويث. تكرار أيضًا. - لا يوجد إنجاز كمّي قابل للقياس (تحسين... تحديث.... زيادة كفاءة...).

9-5 تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير	- أيضًا تكرار نسبي لما جاء في المقاصد المشار إليها في الفقرة السابقة. البحث العلمي مقحم في الهدف. - المقصد تضمن إضافات تتعلق بالإنفاق على البحث العلمي والكوادر البشرية، لكن أيضًا دون تحديد عتبات يجب بلوغها أو عدم النزول تحتها.
9-أ تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموًّا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية	- كل موضوع الدعم المالي والفني يرد في الهدف الثامن، وفي الأهداف البيئية، وكذلك في الهدف ١٧.. ما يرد هنا (وفي أهداف أخرى) هو تكرار لما يرد بشكل خاص في الهدف ١٧.
9-ب دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتيه من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى	أيضًا صياغة عامة عن تطوير التكنولوجيات المحلية والابتكار في البلدان النامية، دون أي تحديد ملموس لما هو مطلوب، بما يبقيه كلامًا عامًّا.
9-ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموًّا بحلول عام 2020	الملاحظة السابقة نفسها، صياغات عامة وتخصيص الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على غيرها من التكنولوجيات، وهذا أمر غير مبرر من منظور أولويات الدول النامية.

3. مؤشرات الهدف التاسع

للمدرب

ان يستعين بالتقديم الذي سبق عرضه في الهدف الأول عن المبادئ العامة ثم ينتقل إلى عرض مؤشرات الهدف الثاني.

الهدف الثامن مع مقاصده والمؤشرات

يعرض الجدول التالي مقاصد الهدف التاسع والمؤشرات المقترحة لقياسها، مع ملاحظات تفصيلية على المؤشرات.

الهدف 9 - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار		
9-1 إقامة هياكل أساسية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة	9-1-1 نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول 9-1-2 عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل	- المؤشر الأول يهدف إلى قياس نسبة سكان الأرياف الذين يمكنهم الوصول إلى شبكة الطرق ضمن نطاق 2 كلم، على أن تكون طرقًا صالحة للاستخدام في كل الفصول. يتم قياس هذا المؤشر باستخدام بيانات النظم الجغرافية، ويمكن أن لا تكون دقيقة ومتغيرة أو لا تلحظ نوعية الطرق بطريقة دقيقة. - المؤشر الثاني هو مؤشرات عدة في الواقع. إذ يجب قياس عدد الكيلومترات التي يقطعها الأفراد، أو عدد أطنان البضائع المشحونة حسب نوع وسيلة النقل، أي الطيران، الطرق البرية وأيضًا مفصلة حسب السيارات والباصات والدراجات النارية وسكك الحديد. بالنسبة إلى الطرق البحرية تقتصر فقط على أطنان البضائع. مصدر هذه البيانات دوليًّا هو عدد من المنظمات الدولية المعنية، ويمكن توقع أنها غير متوفرة فعليًّا لدى معظم أجهزة الإحصاء الوطنية. - المؤشران لا يعبران عن المقصد. هذا الأخير يشمل البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود (لا مؤشر لقياس ذلك)، كما أن المؤشرات لا تقيس النوعية ولا درجة الموثوقية ولا الاستدامة والقدرة على الصمود. من ناحية أخرى، المؤشران أيضًا لا يقيسان ربط البنى التحتية مع متطلبات التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، ولا الكلفة الميسورة، ولا توفرها على قدم المساواة للجميع. باختصار، المؤشران تقليديان وجزئيان ولا يصلحان لقياس مضمون المقصد.

9-2 تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموًّا	9-2-1 القيمة المضافة من الصناع التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبحسب نصيب الفرد 9-2-2 العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة	المؤشر الأول يقيس مساهمة الصناعة في الناتج المحلي من خلال قياس نسبة القيمة المضافة المنتجة في القطاع الصناعي إلى إجمالي القيمة المضافة المنتجة في الاقتصاد المحلي. كما زادت النسبة كلما كانت مساهمة الصناعة أكبر. يتم قياس الأسعار الثابتة لعام 2015. - المؤشر الثاني يقيس نسبة مساهمة القوى العاملة الصناعية من إجمالي القوى العاملة. المؤشران الأول والثاني معًا يعطيان فكرة عن حجم القطاع الصناعي ومساهمته الاقتصادية وفي الوظائف في بلد معين، وهما مؤشران متكاملان. المقصد يطلب تعزيز التصنيع الشامل، أي يفترض أن تتحقق زيادة في مساهمة الصناعة في الناتج المحلي وفي القوى العاملة ويصفها أنها يجب أن تكون زيادة كبيرة، لكن لا يضع أي عتبة كمية لذلك. وبالتالي فإن قياس التقدم يقتضي توفر أمرين: الأول توفر المؤشرين المشار إليهما لأكثر من سنة بحيث يمكن قياس التقدم أو التراجع المحقق؛ والثاني هو وجود هدف كمي وطني على الأقل يحدد حسب ظروف كل بلد، لقياس التقدم نسبة إليه. المؤشرات المقترحة يجب معالجتها إحصائيًّا وتحليليًّا كي تكون صالحة لقياس الإنجاز، وهذا يجب أن يتحدد وطنياً لأن حجم القطاع الصناعي يختلف بين بلد وآخر، وكذلك توفر الموارد الطبيعية والبشرية المؤهلة، فلا يمكن أن تكون الأهداف الكمية نفسها.
9-3 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق	9-3-1 نسبة الصناعات الصغيرة الحجم من مجموع القيمة المضافة من الصناعات 9-3-2 نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان	- المؤشر الأول يقيس نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة من إجمالي مساهمة القطاع الصناعي، وأهمية الصناعات الصغيرة هي في فرص العمل التي تخلقها رغم أنها لا تستوفي شروط العمل اللائق دائمًا، أكثر مما هي في حجم مساهمتها في الناتج المحلي. - المؤشر الثاني يقيس نسبة الصناعات الصغيرة التي تستفيد من الخدمات المالية من إجمالي الصناعات الصغيرة في البلد. وهذه يكون لديها قدرة على الاستمرار أكثر ترجيحًا، كما يمكن أن تكون أقرب إلى كونها من مؤسسات القطاع المهيكل. - المشكلة في هذين المؤشرين تتعلق بتقييم المشاريع الصغيرة ودورها ودلالة وجودها في اقتصاد معين، وثمة الكثير من الأيديولوجيا هنا. فما هي النسبة المناسبة للمشاريع الصغيرة في اقتصاد ما؟ وهل يجب العمل على زيادتها؟ أم العمل على زيادة فرص حصولها على التمويل وهو ما يشير إليه المقصد، وفي هذه الحالة نزيد من فرص استمرارها في العمل. كما أن ما يسمى مشاريع صناعية صغيرة الحجم غير متفق عليها في كل البلدان، فهل هي فئة المؤسسات التي يعمل فيها من 1 إلى 9 أفراد، أم أقل من ذلك أو أكثر؟ ذلك أن الأجهزة الإحصائية الوطنية تحدد عتبات مختلفة لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، بما يجعل المقارنات الدولية صعبة. - في كل الحالات، المؤشران من النوع التقليدي، وهما أيضًا لا يقيسان مباشرة الزيادة في فرص التمويل؛ كما أن المقصد لم يحدد عتبات أو سقوفًا كمية يتم القياس نسبة إليها.

9-4 تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيًّا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقًا لقدراتها	9-4-1 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة	المؤشر بيئي وكذلك المقصد. وكفاءة استخدام الطاقة هي مؤشر على الكفاءة التكنولوجية للصناعات الوطنية، ويتم قياسها بانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المنتجة في الصناعة. المؤشر هو نفسه المستخدم في الهدف السابع (كفاءة استخدام الطاقة) مطبقًا على الصناعة. وترد صيغة أخرى مشابهة أو متممة لهذا المؤشر في أهداف بيئية أخرى. أيضًا لا يوجد هدف كمي يجب بلوغه، كما أن انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون هي مؤشر جيد، إلا أنه لا يختزل كل ما هو مطلوب لتحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات، ثمة جوانب أخرى مطلوبة أيضًا لا يشملها المؤشر.
9-5 تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير	9-5-1 الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 9-5-2 العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة	مؤشر نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي مؤشر تقليدي مستخدم على نطاق واسع. كلما زادت النسبة كلما اعتبر أن البلد المعني يهتم بالبحث العلمي. المؤشر هو مؤشر مدخلات، أي أنه لا يعبر عن النتائج والكفاءة في استخدام هذا التمويل ولا أثره على الاقتصاد والمجتمع. وفي كل حال، النسب في الدول النامية متدنية جدًّا والمؤشر قليل الدلالة في التعبير عن وضع البلدان النامية وفي المقارنة في ما بينها، ولا يطال إذا كان البحث والتطوير – إن وجد - يركز على أولويات البلد الحقيقية أم على أجندات عالمية. مؤشر عدد العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة هو أيضًا مؤشر تقليدي وشائع الاستخدام، وهو يعبر عن القدرات البشرية في مجال البحث في البلد المعين. يتم جمع البيانات من خلال المسوحات، وقد لا تكون البيانات دقيقة. من ناحية أخرى، من هو المقصود بالعاملين في البحث والتطوير؟ في الدول النامية المعيار غير واضح، ويستبعد أن يكون هناك التزام فعلي بذلك، اذ يفترض بمن ينطبق عليه التعريف أن يكون مساهمًا فعليًّا في إنتاج معرفة جديدة أو في تطوير علمي أو تكنولوجي حقيقي.
9-أ تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموًّا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية	9-أ-1 مجموع الدعم الدولي الرسمي (المساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى التدفقات الرسمية الأخرى) للهياكل الاساسية	مؤشر تقليدي كمي يقيس حصة المساعدة الإنمائية المخصصة للبنى التحتية من إجمالي المساعدة الإنمائية. هو مؤشر مدخلات ودلالته محدودة من منظور النتائج الفعلية المحققة. الهدف دولي.

9-ب دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى	9-ب-1 نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة	المؤشر يقيس نسبة مساهمة الصناعات التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي. كلما كانت هذه النسبة أعلى كلما كان ذلك يعني أن الصناعة تستخدم تكنولوجيات متقدمة، وهذا إيجابي. المقصد دولي مبدئيًّا لأنه يتحدث عن دعم تطور التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية.... إلا أن المؤشر وطني ولا يقيس المساهمة الدولية. المقصد يشير إلى التكنولوجيا المحلية والابتكار والتنويع الاقتصادي، والمؤشر لا يقيسها أيضًا. بشكل عام، المؤشر جزئي ولا يقيس مضمون المقصد.
9-ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموًّا بحلول عام 2020	9-ج-1 نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا	المؤشر يقيس نسبة السكان الذين يقعون ضمن نطاق تغطية شبكات الهاتف المحمول، أيا كان مستواها التكنولوجي، بغض النظر عما إذا كانوا مشتركين في الشبكة أم لا. أي أنه مؤشر نظري لوجود إمكانية نظرية لاستخدام الشبكة. المؤشر يبدو تجارياً أكثر من أي شيء آخر، وهو يقيس مدى انتشار الشبكات. المؤشر لا يعبر عن المقصد، فهذا الأخير يتضمن تحقيق (فعليًّا لا نظريًّا) زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشبكات الإنترنت (ولا يقتصر على الهاتف المحمول)، كما ينص على أن يكون الوصول إلى هذه التكنولوجيا ميسورًا... المؤشر لا يعبر عن ذلك.

4. الهدف التاسع: منظور الحقوق

للمدرب

لا يتضمن هذا الفصل الخاص بالهدف التاسع فقرات عن منظور الحقوق لعدم وجود نصوص وحقوق مخصصة للبنى التحتية والصناعة. يمكن للمدرب أن يستعين هنا بما جاء في هذا الصدد في الهدف الثامن (المبادئ التوجيهية التي أصدرتها الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان في قطاع الأعمال التجارية)، وكذلك ما جاء في الهدف السادس (المياه والصرف الصحي) والسابع (الطاقة) نظرًا لتطابقهما مع ثلاثة ميادين رئيسية للبنى التحتية.

5. البنى التحتية والتصنيع: نقاط إضافية

للمدرب

الملاحظات التي تضمنها العرض للهدف الثامن، باعتباره توسعًا غير ضروري، لا يقلل من أهمية هذا القطاع، لاسيما الجمع بين البنى التحتية والتصنيع والبحث العلمي والابتكار. وهذه النقطة الأخيرة كانت موضع تناول في الهدف الرابع. على المدرب أن يلحظ اهتمامات المشاركين في التدريب ومجالات عملهم، حيث يمكن التركيز على أحد الأبعاد الثلاثة التي يتضمنها الهدف:

- إذا كان مجال الاهتمام اقتصاديًّا، يمكن للمدرب أن يركز على هذا الجانب في الهدف التاسع سواء تناوله بشكل مستقل، أو إدماج مضمونه بالهدف الثامن، وهو الأفضل على الأرجح نظرًا لطبيعة عمل المشاركين لاسيما منظمات المجتمع المدني (ما عدا حالة أن يكون المشاركون من المقاولين مثلًا).
- إذا كان مجال الاهتمام بيئيًّا، يمكن للمدرب أن يركز على هذا الجانب وإعطاء الأولوية لعناصر الاستدامة والأثر البيئي، وأيضًا يمكن إدراجه أثناء تناول أهداف أخرى لها طبيعة بيئية وتتطلب التعامل مع البنى التحتية (السادس والسابع مثلًا)، أو تناول الصناعة من منظور بيئي ضمن الهدفين الثاني عشر والثالث عشر، إضافة إلى الهدف الثامن.
- إذا كان مجال الاهتمام اجتماعيًّا أو له صلة بالتنمية المحلية، فإن التركيز يتم على الجانب المتصل بالخدمات وكلفتها ونوعية الخدمة وتوفرها دون انقطاع، كما يمكن أن يرتبط بذلك موضوع الإدارة المحلية والخصخصة بما هي مؤثرة على الكلفة والنوعية.

عن ضرورة التكييف الوطني

يصعب تحديد مقاصد ومتطلبات موحدة لهذا الهدف لكل البلدان بدرجة أعلى من الأهداف السابقة. فعدا عن القول بالمبادئ العامة (الاستدامة وشمول الجميع والنوعية الجيدة والكلفة المقبولة) تتوقف الصيغ والمضامين العملية للهدف التاسع – لاسيما البنى التحتية – على وضع كل بلد ومستوى البنى التحتية فيه وعلى أنماط الإدارة والنظام الاقتصادي فيه. كما تتوقف على وضع البلد إذا كان في حالة سلم أو حالة حرب. لذلك من الضروري جدًّا القيام بتحليل عياني لوضع البلد من أجل تقدير أهمية هذا القطاع وموقعه من الوضع الراهن ومن الخطط المستقبلية.

وتشكل حالة البلدان التي تعرضت إلى تدمير شديد في البنى التحتية والمنشآت، والتي تحتاج إلى عمليات إعادة بناء وإعمار واسعة، بما في ذلك تهيئة البنى التحتية والبيئة السكنية لعودة الأهالي إلى سكن المناطق التي تعرضت للتدمير وتهجر أهلها بسبب الأعمال العسكرية. وفي ظل النقص في الموارد وتراكم المشكلات والضعف المؤسسي في مراحل ما بعد الحرب أو النزاع، لا بد من وسائل مبتكرة وتشاركية تجعل من المواطنين فاعلين أساسيين في هذه العملية.

إن عملية إعادة الإعمار وتهيئة البنى التحتية والمساكن والمنشآت ليست عملية فنية، بل إن المنظور التنموي يشجع على جعل هذه العملية تشاركية ولها وجه إنساني بحيث يساهم السكان أنفسهم في عملية إعادة التأهيل والإعمار لمناطق سكنهم نفسها. ويساعد ذلك على الشعور بالملكية والمحافظة على المنشآت والمرافق العامة، كما أنه يحول الناس من متلقين سلبيين إلى فاعلين ومساهمين في نهوض بلادهم، بما في ذلك أن يكون ذلك إحدى وسائل توفير متطلبات العيش من خلال العمل لا من خلال الاعتماد على المساعدات. كما أن مثل هذه العملية لا تقتصر بالضرورة على عقود المقاولات الضخمة للشركات، بل يمكن أن تكون بدورها مجالًا للمبادرة وللابتكار من خلال استخدام وسائل بسيطة وشعبية في ذلك الأمر الذي يمكن للشباب أن يلعبوا فيه دورًا أساسيًّا، كما أنه يتيح للنساء أيضًا أن يشاركن بفعالية في

هذه العملية، وبالتملك الجماعي لجميع السكان نساءً ورجالًا لمكان عيشهم.

هذا المجال يمكن أن يكون مفتوحًا على المبادرات التعاونية والتضامنية، كما على الابتكار والتطوير سواء على مستوى الدولة كلها والمشروعات الكبرى، أو على المستوى المحلي من خلال إيجاد حلول قليلة الكلفة من أجل تأهيل البنى التحتية وإقامة المشروعات الصغيرة من أجل تحفيز الاقتصاد المحلي وفي خدمة التنمية، وجعل البنى التحتية والمنشآت مؤهلة لاستخدام الجميع لاسيما كبار السن والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقات. وإذ تقع إعادة بناء أو تأهيل البنى التحتية والمرافق العامة في صلب هذه العملية، تبرز هنا أهمية البعد الاجتماعي الذي يجب إدماجه مسبقًا وبشكل عضوي في المسار منذ بدء عملية التخطيط وصولًا إلى مراحل التنفيذ الأخيرة.

نقطة أخرى تبرز هنا أيضًا تتعلق بآليات التنفيذ، إذ غالبًا ما سوف تفرض توجهات اقتصادية نيوليبرالية من قبل الدول المانحة والشركات العالمية التي سوف تتهافت على الحصول على عقود إعادة تأهيل البنى التحتية. إن معايير اختيار الأولويات هنا وشروط التعاقد لها طابع سياسي ونفعي نظرًا لحجم الاستثمارات والأرباح المتوقعة، وهذه نقطة يجدر بالحكومات أن تأخذها بالاعتبار وكذلك منظمات المجتمع المدني، حتى القطاع الخاص الوطني يجب أن يهتم بذلك لأن آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو التمويل الأجنبي الخالص للاستثمار في المشاريع الكبرى، قد تحمل معها تحكمًا كاملًا للشركات الأجنبية بهذا القطاع لسنوات طويلة (عقود) بما لا يكون دائمًا في صالح الاقتصاد الوطني ولا في صالح المواطنين لاسيما المناطق الريفية والمهمشة والمواطنين الفقراء.

التعاون الإقليمي

أشار الهدف التاسع إلى الشبكات الإقليمية ضمن المقصد الأول بشكل عابر. هذا الأمر شديد الأهمية بالنسبة إلى البلدان العربية حيث مستوى التكامل الإقليمي متدن وتتأرجح قيمة التجارة البينية بين الدول العربية حول نسبة 10% فقط من إجمالي التبادل التجاري للبلدان العربية.

الحاجة إلى التكامل الإقليمي بين البلدان العربية لا تقتصر على شبكات البنى التحتية وحدها، وهناك اهتمام جزئي بهذا الجانب في قطاع المواصلات، شبكة الطرق البرية وشبكة القطارات. ولكن حتى هنا التقدم بطيء ودون المستوى المطلوب، ولا بد من أن يتطور ويتوسع ليشمل أيضًا اتفاقات متطورة للتكامل في مجالي النقل البري والبحري، وفي مجال شبكات الطاقة الكهربائية (وهي موضوع اهتمام بدأ مؤخرًا)، وأيضًا في مجال شبكات الاتصالات. لكن بالإضافة إلى ذلك، لا بد من تكامل إقليمي فعلي في مجال التصنيع، وفي مجال البحث العلمي، لأن ذلك يشكل السبيل الوحيد من أجل توفير شروط مادية واقتصادية، إنتاجية وتسويقية ومعرفية، لتوفير الكتلة الحرجة التي تسمح بالتصنيع والإنتاج العلمي. وهذه لا بد أن تكون من أولويات الأجندة التنموية الإقليمية.

للمدرب

أن يأخذ بالاعتبار النقاط الواردة أعلاه، وغيرها من القضايا التي يمكن أن تكون لها أهمية خاصة في بلد أو مجموعة بلدان (سبقت الإشارة مثلًا إلى أهمية الإدارة – الفساد في أزمة الكهرباء في لبنان... إلخ)، وأن يستخدمها على النحو المناسب في التدريب، سواء تم تخصيص حيز مستقل للهدف التاسع أو أدمج في أهداف أو أبعاد أخرى.

يمكن للمدرب أن يجد بعض الإحصاءات ذات الصلة في دليل الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي أعدته الشبكة العربية والمتاح على الرابط

10 الحدّ من أوجه عدم المساواة

1 - شرح الهدف

ينص الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة على: "الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها" و"أيقونته" باللون الأحمر الأرجواني (فوشيا)، وتلخص الهدف على النحو الآتي: "الحد من أوجه عدم المساواة"، وهو تلخيص للهدف دون تفصيل أن المقصود المساواة داخل البلدان وبين البلدان. التلخيص يعبر عن الهدف.

لم تتضمن أهداف الألفية هدفًا أو مقصدًا خاصًّا عن اللامساواة. إلا أن المؤشر الثالث للمقصد الأول من الهدف الأول (القضاء على الفقر المدقع والجوع)، المؤشر 3-1: يقيس "حصة أفقر خمس من السكان من الاستهلاك القومي". وهو قياس غير مباشر للامساواة، وإن كان مجتزأً.

أي أن اللامساواة كانت مسألة فرعية مرتبطة بالقضاء على الفقر المدقع، ولم تكن مسألة قائمة بذاتها.

مشكلة اللامساواة كانت قائمة دائمًا، وتفاقمت منذ هيمنة التوجه الاقتصادي النيوليبرالي في مطلع الثمانينيات، وهو ما شكل إحدى الخلفيات الأكثر أهمية لإنتاج مفهوم التنمية البشرية نفسه وإصدار التقرير الأول للتنمية البشرية عام 1990، الذي ظهّر هذه اللامساواة على الصعيد العالمي خصوصًا (وقد ظهر على غلاف تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1992 – شكل توزيع الناتج المحلي العالمي حسب مستويات المعيشة لسكان العالم). إلا أن اللامساواة لم تحظ بالاهتمام المطلوب نظرًا لتبعات ذلك على النماذج الاقتصادية المعتمدة عالميًّا التي لا توجد رغبة – لدى أصحاب القرار - في تغييرها. لذلك لم نجد انعكاسًا لهذه الظاهرة في أهداف الألفية رغم حضورها في مؤتمرات سابقة (لاسيما مؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام 1995 ومجمل وثائق الهيئات المعنية بحقوق الإنسان).

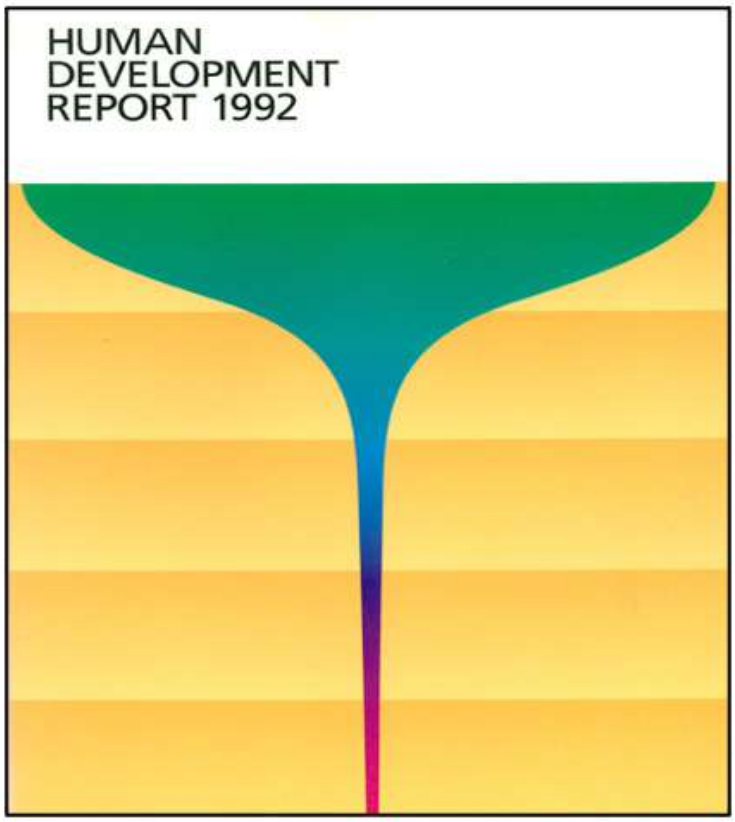

من ناحية أخرى، فإن أهداف الألفية كانت قائمة أولويات عالمية تركز على الدول الأقل نموًّا وعلى مشكلاتها التنموية، لذلك ركزت على الفقر المدقع والجوع؛ كما أن طابع أهداف الألفية العام وفي الممارسة، لم يكن تحويليًّا، لذلك لم تحظَ ظاهرة اللامساواة بالأولوية فيها.

إلا أن التحولات التي عرفها العالم بين 2000 و2015، بما في ذلك تزايد اللامساواة على المستوى العالمي داخل البلدان، واقترابها من مستويات ما كانت عليه عشية الحرب العالمية الأولى، استجابت له المنظمة الأممية بالتشديد على الطابع التحويلي للأجندة الجديدة، وعلى أن تشمل الأجندة كل الدول مهما كان مستوى التنمية فيها. وفي هذا الصدد شهدنا التحول في مقاربة الفقر، والتركيز على البعد الاقتصادي – الازدهار، والاستدامة. ويأتي التركيز على اللامساواة أيضًا في هذا السياق، لاسيما نظرًا لارتباطها بنمط النمو الاقتصادي وبظاهرة الفقر – الإفقار وسبل القضاء عليه.

يقارن الشكل أدناه مقاربة اللامساواة بين أهداف التنمية المستدامة وأهداف الألفية:

الشكل 1: مقارنة بين هدف التنمية المستدامة العاشر وهدف الألفية في ما يتعلق باللامساواة

الهدف 10 في أجندة 2030: «الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها»	
اللامساواة في اهداف الألفيّة: لا يوجد هدف او مقصد خاص عن اللامساواة في اهداف الالفية. ثمة إشارة غير مباشرة في المؤشر الثالث للهدف الأول وهو: حصة افقر خمس من الاستهلاك القومي.	
يعتبر إضافة هدف خاص عن المساواة/اللامساواة في اهداف التنمية المستدامة تطورا نوعيا مقارنة باهداف الالفية. يعود ذلك أولا الى تفاقم تركز الدخل والثروة في العالم خلال فترة اهداف الالفية. كما ان ذلك يأتي في سياق العمل على صياغة اجندة تحويلية، وشاملة لكل البلدان بما يتجاوز التعامل مع الفقر المدقع واشكاله التي تتركز بشكل خاص في الدول الأقل نموا، الى تناول ظاهرة الفقر بتجلياتها النسبية أيضا وفي كل البلدان، والربط بينها وبين اللامساواة.	

الهدف ومقاصده

ينص الهدف على "الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها"، وهو يتضمن 7 مقاصد نتيجة تغطي اللامساواة الوطنية والعالمية، و3 مقاصد سياسات تركز على المستوى العالمي وتشمل المعاملة التفضيلية للدول النامية، والمساعدات الإنمائية والاستثمار في الدول النامية، وخفض تكاليف تحويلات المهاجرين إلى الدول النامية التي هي مصدر رئيسي لدخل الأسر في هذه البلدان.

ما يجب التنبه له هو وجود تمايز هام بين المستويين الوطني (داخل البلدان) والدولي (بين البلدان) لجهة الأطراف المعنية والمسؤولة عن التصدي لهذه الظاهرة، ولجهة السياسات والآليات الملائمة لتحقيق الهدف. فعلى المستوى الداخلي تقع المسؤولية الأولى على الفاعلين الوطنيين، لاسيما الحكومات، بالإضافة إلى أثر العولمة

والعوامل العالمية في التأثير على هامش السياسات وعلى وجهتها؛ في حين أن المسؤولية بالنسبة إلى اللامساواة العالمية تقع على الأطراف القوية والمقررة عالميًّا، سواء كانت حكومات (فردية، أو مجتمعة - مجموعة السبع، مجموعة العشرين، الاتحادات الإقليمية...الخ)، أم شركات خاصة عملاقة (الشركات العابرة للحدود/القوميات)، أو المنظمات الدولية (لاسيما الأمم المتحدة) أو المؤسسات المالية الدولية وما يدور في فلكها (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، بنوك الاستثمار الدولية، المنتدى الاقتصادي العالمي - دافوس... الخ).

في سياق تناول الهدف العاشر، سوف نميز بشكل واضح بين المستويين الوطني والدولي، مع تركيز أكبر على الجانب الوطني من دون إغفال البعد الآخر، حيث سيتم تخصيص فقرات خاصة لكل من البعدين.

النص الكامل للهدف العاشر ومقاصده هو كالآتي:

الإطار1: الهدف العاشر ومقاصده

الهدف 10 - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها

10-1 التوصل تدريجيًّا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030

10-2 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030

10-3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد

10-4 اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيًّا

10-5 تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات

10-6 ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات

بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة

10- أ تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموًّا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية

10- ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نموًّا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لخططها وبرامجها الوطنية

10-ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030

يتضمن الإطار أعلاه النص الحرفي للهدف الثامن مع كامل مقاصده (دون المؤشرات التي تعرض في فقرات خاصة لاحقة). وقد ميزنا بالألوان حيث إن المقاصد الأربعة الأولى (4-1) تتعلق باللامساواة داخل البلدان؛ والمقاصد باللون الأزرق (مقاصد النتائج من 5 إلى 7، ومقاصد السياسات/الوسائل الثلاث) تتعلق كلها بالمستوى الدولي أو العالمي.

يمكن للمدرب استخدام الشكل ادناه لعرض الهدف ومقاصده، ويميز الشكل بوضوح بين المقاصد التي تتعلق باللامساواة الداخلية، وعددها أربعة، والمقاصد التي تتعلق باللامساواة على المستوى العالمي (3 مقاصد نتيجة، و3 مقاصد سياسات/وسائل).

الشكل 2: المقاصد التي تتعلق باللامساواة على الصعيد الداخلي والمستوى العالمي

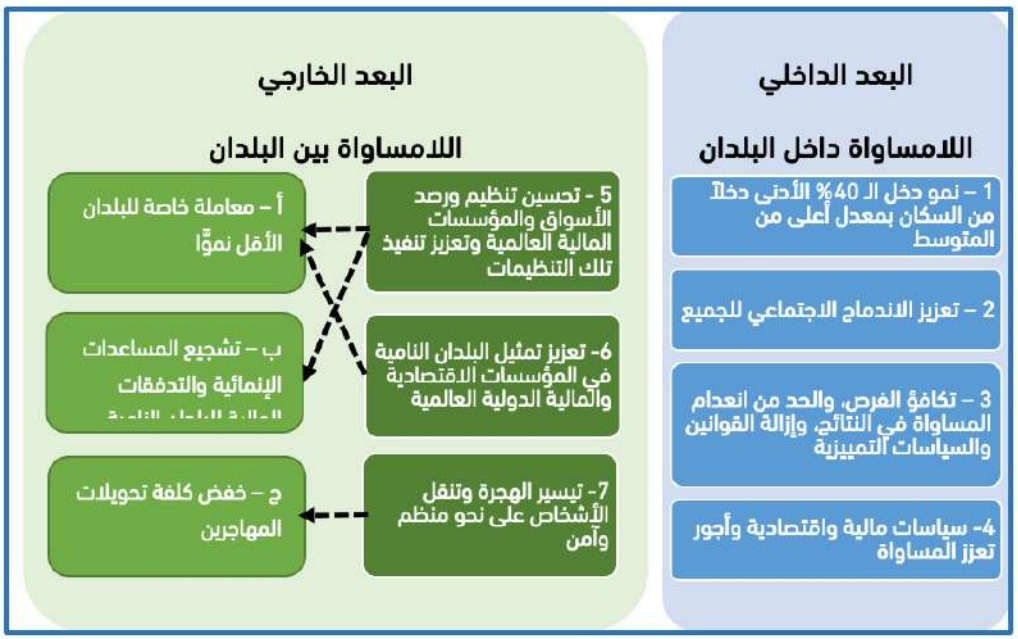

في الشق الخارجي أو اللامساواة على المستوى الدولي، ما يلفت النظر هو أن مقاصد السياسات هي وسائل لتحقيق مضمون المقاصد 4 و5 و6 المختصة بالبعد الدولي. فالمقصد الخامس يدعو إلى تحسين أداء الأسواق والمؤسسات المالية الدولية، ويقابلها في مقاصد السياسات المقصدان 10 – أ و10 – ب (معاملة تفضيلية للدول الأقل نموًّا، وتشجيع المساعدات الإنمائية والاستثمار في الدول النامية)، والمقصد السادس ينص على تحسين تمثيل الدول النامية في المؤسسات المالية (هو يتقاطع مع المقصد 10 – أ)، والمقصد السابع يتعلق بالعمال المهاجرين، وكذلك المقصد 10 – ج.

أما في ما يخص اللامساواة داخل البلدان، أو الشق الداخلي. فيمكن أن نرصد وجود 4 مقاصد تغطي 4 أبعاد فرعية للامساواة هي الآتية:

1. تقليص المساواة من خلال تحسين مستوى معيشة الفئات الأقل دخلًا (المقصد 1)؛
2. الاندماج الاجتماعي لجميع الفئات (المقصد 2)؛
3. تعزيز المساواة بمعناها المباشر في تكافؤ الفرص والنتائج ورفض التمييز (المقصد 3)؛
4. سياسات تعزز المساواة في مختلف الجوانب الاقتصادية (المقصد 4).

للمدرب

أن يستخدم إن شاء الجداول أو الأشكال البسيطة لعرض الهدف ومقاصده، كما في الأهداف الأخرى. ويمكنه القيام بذلك بنفسه. وفي الشكل أعلاه، فضلنا التقدم خطوة إلى الأمام لمساعدة المدرب على عرض الهدف ومقاصده بشكل منطقي يميز بين البعدين الخارجي والداخلي، ويظهر الترابط بين المقاصد المتعلقة باللامساواة الدولية في مقاصد النتائج ومقاصد السياسات على حد سواء.

2. نقد الهدف العاشر

تمهيد – للمدرب والمتدرب

الهدف العاشر له طبيعة خاصة. فهو أحد الأهداف الخمسة التي لها طابع تحويلي مباشر والتي تعبّر عن مسارات تغيير في النموذج التنموي وفي السياسات (الأهداف 5، 8، 10، 12، 13، 16) التي سبقت الإشارة إليها في الوحدة الأولى للدليل.

والمساواة هي مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان (المادة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "يولد جميع الناس أحرارًا متساوين في الكرامة والحقوق")، تتلازم فيه الحرية مع المساواة دون فصل بينهما، وهي مساواة في الكرامة والحقوق لا مساواة في الظلم أيا كانت أشكاله. كما أن المساواة مبدأ أساسي مكون لمفهوم التنمية (البشرية المستدامة) – انظر الوحدة الأولى عن مفهوم التنمية – ومعيار أساسي لتقييم توافق السياسات مع مفهوم التنمية – الحقوق، وتقييم الإنجازات المحققة بما في ذلك وفق أجندة 2030 التي تشدد في كل مندرجاتها على أن تشمل الجميع ولا تستثني أحدًا، وهذا معيار وارد أيضًا في كل أهداف التنمية المستدامة من دون استثناء.

فالمساواة وفق هذا الفهم هي مبدأ عام ويجب التعامل معه على هذا الأساس، كما أنها في الوقت عينه هدف محدد يتطلب تحقيق مقاصد بعينها محددة في متنه. كما أنه على ترابط عضوي مع الهدف الخامس عن المساواة بين الجنسين – التي هي حالة خاصة من مبدأ المساواة العام، بالإضافة إلى أنه كل مرة يرد في أي هدف من أهداف التنمية المستدامة تعبير "الجميع" للإشارة إلى الإنجاز المطلوب تحقيقه، فإن ذلك يحيل إلى مبدأ المساواة وإلى معيار المساواة في تقييم الإنجاز نفسه.

لذلك سوف نلحظ في النص التدريبي بعض الاختلاف والانتقال المتكرر من الجانب النظري (المبدأ) إلى الجانب المتعين (التطبيقي)، وكذلك بعض الاختلاف في ترتيب الفقرات، حيث سوف ينتقل مباشرة إلى شرح المقاصد ودلالاتها قبل الانتقال إلى التحليل النقدي.

مراجعة المقاصد

يتضمن الجدول الآتي مراجعة مفصلة لدلالات المقاصد العشرة التي يتكون منها الهدف العاشر.

الهدف 10 - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها	
10-1 التوصل تدريجيًّا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030	يختص المقصد باللامساواة داخل البلد الواحد. يتعلق هذا المقصد بتعزيز المساواة من خلال رفع مستوى معيشة السكان الأقل دخلًا، والمحددين هنا بشريحة الـ 40% الأدنى دخلًا في البلد المعين. وينص المقصد على أن يتحقق نمو في دخل الأفراد في هذه الفئة من السكان بنسبة أعلى من المتوسط الوطني. وهو ما يعتبر في بعض الأدبيات "نموًّا صديقًا للفقراء". ويدعو المقصد إلى التوصل إلى ذلك بشكل تدريجي، ولا يحدد أي إجراء فوري لإعادة التوزيع، ولا المدى الزمني لبلوغ ذلك، ولا النسبة المطلوب بلوغها. هذا المقصد يتعامل فقط مع الشريحة الدنيا لتوزيع الدخل، دون غيرها، ولا يشمل الفئات الأخرى، ويُقصَد به تقليص الفجوة بين شرائح فئات الدخل، إلا أنه في التطبيق ضعيف التأثير على الشرائح العليا، لأن التحسن في دخل الـ 40% الأقل دخلًا قد يكون على حساب الفئات الوسطى لا الفئات العليا. وهذا أقرب إلى التحقق استنادًا إلى خبرة العقود الأخيرة عالميًّا.
10-2 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030	يختص المقصد باللامساواة داخل البلد الواحد المقصد عن الاندماج المجتمعي، وهو يشمل الاندماج الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، للجميع دون استثناءات. ما يلفت النظر هنا أن المقصد لا يتحدث عن الاندماج الاجتماعي فحسب، بل يشمل أيضًا الاقتصاد (توفر فرص العمل اللائق التي توفر أو تعزز المكانة المجتمعية للعامل)، وكذلك الاندماج السياسي (توفر آليات وفرص المشاركة السياسية والمجتمعية في الحياة العامة على مختلف المستويات). أيضًا ما يجب التنبه له هو أن هذا المقصد لا يتعلق حصرًا بالفئات المهمشة أو التي تعاني من أشكال من الإقصاء لسبب أو لآخر، والتي يتم تعدادها غالبًا (الأشخاص ذوو الإعاقة مثلًا، أو المسنون، أو الأقليات، أو اللاجئون...الخ)، بل يقارب موضوع الاندماج المجتمعي من منظور الحق وبحيث يشمل الجميع من دون استثناء ولا يقتصر على إجراءات خاصة بفئة دون غيرها.

10-3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد	يختص المقصد باللامساواة داخل البلد الواحد هذا المقصد عن المساواة بالمعنى المباشر أو التكافؤ، وهو يشمل ثلاثة مستويات كما جاء في النص: تكافؤ الفرص (وهو يتعلق بالتشريعات والآليات والمؤسسات، وتوفر القدرات الأساسية – مثلاً التعليم والصحة – على قدم المساواة بين الجميع)؛ والحد من انعدام المساواة في النتائج (أي أن النتائج المتقاربة أو المتساوية وعدم وجود فجوات كبيرة بين الناس والفئات في النتائج المحققة) يعتبر مقياسًا للنجاح وتقييم مستوى اللامساواة؛ وإزالة القوانين والسياسات التمييزية، والنص هنا قاطع لجهة إزالتها، والتمييز هو آلية من آليات اللامساواة، وهو حالة خاصة من اللامساواة أيضًا.
10-4 اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيًّا	يختص المقصد باللامساواة داخل البلد الواحد. المقصد يقع في صلب المساواة الاقتصادية. وهو يركز على السياسات المولدة للامساواة الاقتصادية. يعدد المقصد ثلاث فئات من السياسات: السياسات المالية (السيات الضريبية من ضمنها)، وسياسات الأجور، والحماية الاجتماعية. وتشكل السياسات الثلاث حزمة مترابطة ومتآزرة في تحقيق ردم فجوة اللامساواة الاقتصادية بشكل تدريجي.
10-5 تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات	المقصد يختص باللامساواة العالمية. ينص المقصد على تحسين تنظيم ورصد الأسواق العالمية والمؤسسات المالية العالمية. وهو اعتراف ضمني بأن الأسواق والمؤسسات المالية في وضعيتها الراهنة لا تحقق الهدف الخاص بتعزيز المساواة، لا بل إنها تزيد الفجوة بين الدول (والفئات)، أبعد من ذلك، فإن النتائج المحققة فعليًّا تفيد أن هذه الآليات تزيد من اللامساواة في العالم.
10-6 ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات	المقصد يختص باللامساواة الدولية في المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية في الجمعية العامة للأمم المتحدة لكل دولة كبيرة أو صغيرة صوت واحد، من دون أن يعني ذلك عدم جود آليات أخرى للسيطرة على قرار الأمم المتحدة أو التأثير فيها (مثل حق الفيتو مثلاً، أو قدرة الدول القوية على ترغيب أو ترهيب الدول النامية). إلا أنه في المؤسسات المالية الدولية (لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) يكون للدولة المعنية عدد أصوات متناسب مع حصتها – أسهمها في رأسمال المؤسسة. أي أن القدرة التصويتية للدول الغنية تفوق بكثير القدرة التصويتية للدول النامية. وهذا أحد أسباب الانحياز لصالح الدول القوية والشركات العملاقة في السياسات الاقتصادية الدولية. ويدعو المقصد إلى تحسين تمثيل البلدان النامية في هذه المؤسسات بما يحسن قدرتها على التأثير في القرارات.

10-7 تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة	هذا المقصد يتعلق بالمستوى الدولي أيضًا. الهجرة الدولية تشكل ظاهرة بالغة الأهمية ولها مضاعفات متعددة على الدول المصدرة والدول المستقبلة. وثمة اتفاقيات دولية تنظم الهجرة وحقوق المهاجرين وواجباتهم. وفي العقدين الأخيرين، ولأسباب اقتصادية – سياسية مركبة، وبفعل توسع الهجرة على نحو كبير، فقدت الدول القدرة على ضبطها وتنظيمها واستيعاب آثارها. فاتجهت الدول المستقبلة للهجرة (لاسيما أوروبيا في منطقتنا) إلى وضع سياسات تقييدية متزايدة بمبررات مختلفة، الأمر الذي انعكس سلبًا على حقوق المهاجرين، وعلى الدول النامية التي ينتمي إليها هؤلاء، إضافة إلى مشكلات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في البلدان المستقبلة. المقصد يدعو إلى تحسين إدارة الهجرة الدولية، وتيسير انتقال الأشخاص بشكل منظم وآمن، بدل الوضعية الحالية التي تتميز بزيادة كبيرة في الهجرة غير النظامية، وما ينتج عنها من مشاكل ومآس إنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان. لا يتضمن المقصد تحديدًا واضحًا لما هو مطلوب، وصياغته عامة وضبابية.
10- أ تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموًّا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية	هذا مقصد وسائل وسياسات، وهو مختص بالوضع الدولي. ينص المقصد على الالتزام بمبدأ المعاملة التفضيلية للدول الأقل نموًّا، في التبادلات التجارية العالمية. هذا المقصد كأنه إحدى وسائل تنفيذ المقصد 5-10. يفترض المقصد ضمنًا أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية عادلة ومناسبة للدول النامية، وهذه نقطة خلافية، إذ إن وجهات نظر أخرى تعتبر أن قواعد عمل منظمة التجارة العالمية وتوجيهاتها منحازة لصالح دول الشمال الصناعية المتقدمة والشركات العملاقة، ولا تكفي كأساس لتحقيق العدالة في التعامل مع الدول النامية.
10- ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نموًّا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقًا لخططها وبرامجها الوطنية	هذا مقصد وسائل وسياسات، وهو مختص بالوضع الدولي. ينص المقصد على تشجيع الدول المانحة على تقديم الدعم للدول النامية من خلال المساعدات الإنمائية الرسمية مستخدمًا تعبيرًا مخففًا (تشجيع)، ومن خلال التدفقات المالية الأخرى (منها الاستثمار الأجنبي المباشر). وهذا الأخير لا يتم غالبًا في شروط مناسبة للدول النامية، ويكون مصدرًا لاستغلال الدول النامية وانتهاك الحق في التنمية ما لم يلتزم بشروط معينة. هذا المقصد كأنه إحدى وسائل تنفيذ المقصد 5-10.
10- ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030	هذا مقصد وسائل وسياسات، وهو مختص بالوضع الدولي وتحديدًا بالهجرة الدولية. ينص المقصد على خفض كلفة تحويلات العمال المهاجرين إلى أقل من 3%، وهو أمر جيد ومحدد، لكن هذا لا يطال عدالة الأجر الذي يحصلون عليه، ولا مجمل شروط العمل غير الإنسانية والقيود القانونية والواقعية التي يشكو منها هؤلاء، وبالتالي لا يتضمن هذا المقصد أي تغيير جوهري في شروط عملهم وحياتهم في البلدان التي هاجروا إليها. هذا المقصد كأنه إحدى وسائل تنفيذ المقصد 7-10.

للمدرب

التعرف إلى تفاصيل مضمون المقاصد ودلالاتها أمر ضروري في كل الحالات، إلا أنه في حالة الهدف العاشر على نحو خاص أكثر أهمية، نظرًا لأن ذلك ضروري للتمكن من المعرفة النقدية والعميقة لهذا الهدف، بما يعزز القدرة على التعامل مع هدف المساواة بما هو مبدأ ناظم للمسار التنموي برمته. وفي هذا الصدد، فهو يساعد على فهم الترابطات بين المقاصد نفسها، وعلاقتها بالهدف الإجمالي، وبمنظومة الحقوق، وبمفهوم التنمية كله، إضافة إلى الترابطات مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، كما سيتضح في الفقرات التي تلي.

الإطار2: المساواة الأفقية والمساواة العمودية

المساواة الافقية والمساواة العمودية

المساواة مبدأ شامل، كما هو ظاهرة حقيقية مركبة تشمل تجليات متعددة للامساواة بعضها عمودي (التفاوت الاجتماعي في الثروة والدخل)، وبعضها أفقي (التفاوت بين الفئات الاجتماعية) وأكثرها أهمية – لاسيما في منطقتنا – اللامساواة بين النساء والرجال، واللامساواة المناطقية، وبين الفئات العمرية (الشباب وكبار السن) وبعض الفئات الأخرى (أشخاص ذوو إعاقة، اللاجئون والنازحون، الأشخاص المحرومون من الجنسية أو وثائق قانونية...الخ)، وكل أشكال التمييز والتهميش التي يتعرض لها من يعتبرون "أقليات" عرقية أو دينة أو طائفية، أو حتى أقليات على أساس ميولهم الشخصية وخياراتهم السياسية...الخ.

اللامساواة العمودية تولد أشكالًا أخرى من اللامساواة الأفقية، ولا يمكن عزل الواحدة عن الأخرى. ويجب إيلاؤها أهمية خاصة لارتباطها بالنموذج الاقتصادي المعتمد (عالميًّا وفي البلد الواحد) الذي يعتبر مصدرًا رئيسيًّا مولدًا للامساواة. ولا بد من الحذر من أي محاولة لتمييع التعامل مع هذا البعد للامساواة بحجة توسيع المقاربة والتحليل.

الهدف العاشر يتعلق بكل أنواع اللامساواة، وهو في صلب منظور الحقوق. لذلك، يرتبط الهدف العاشر بقوة بالهدفين 1 و2 (الفقر) و8 (النمو الاقتصادي) و5 (المساواة بين الجنسين). وتشجع أجندة 2030 على التعامل مع الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين) باعتباره أيضًا حالة خاصة من الهدف العاشر (المساواة الشاملة). كما أن الهدف 10 وثيق الارتباط بالهدف 16 الذي يتعلق بحقوق الإنسان السياسية والمدنية والحق في الحياة، وبالمساواة في المشاركة بالقرار والحياة السياسية على مختلف المستويات. بالإضافة إلى ذلك، ومع اعتبار مبدأ الاستدامة بما هو مبدأ شامل أيضًا، فإن مفهوم المساواة بات يشمل أيضًا المساواة بين الأجيال، أي بالاستدامة بمعناها الشامل (الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية...)، وبذلك هو يرتبط أيضًا بالأهداف البيئية والمساواة ضمن الجيل الواحد وبين الأجيال في العيش في بيئة سليمة وصحية، والحق المتساوي في الإفادة من الموارد الطبيعية. ويشكل الانتقال من مفهوم المساواة ضمن الجيل الواحد إلى المساواة بين الأجيال، تطورًا نظريًّا هامًّا في مقاربة المساواة لا يمكن إغفاله من منظور التطور الحضاري.

اللامساواة في قلب المكون الاجتماعي لأجندة 2030

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن المساواة هي مبدأ شامل للتنمية ولحقوق الإنسان ولأجندة 2030. لا بد من لحظ هذه المستويات كلها في مقاربتنا للهدف العاشر. في هذه الفقرة نشير إلى موقع الهدف العاشر في أجندة 2030 وفي المكون الاجتماعي للأجندة.

وفي هذا الصدد، وبالعودة إلى فلسفة الأجندة (لاسيما كما عبرت عنها الديباجة والإعلان)، وبالعودة إلى المقاربة التي سبق تفصيلها في الوحدة الأولى من هذا الدليل التدريبي، فإن المساواة تتجلى بصفتها المبدأ الحاكم لمجمل الأجندة انطلاقًا من خاصيتها الأولى باعتبارها أجندة حقوقية مرجعيتها منظومة حقوق الإنسان وفي صلبها مبدأ المساواة وعدم التمييز، كما يتجلى في الشعار العام الإجمالي لأجندة 2030 بتحقيق تنمية لا تستثني أحدًا (LNOB – Leaving No One Behind) التي تعرَّب عادة "ألّا يتخلف أحد عن الركب"، أو "لا نترك أحدًا في الخلف")، والتي تشكل التعبير الصريح لالتزام الأجندة بمبدأ المساواة نظريًّا وعمليًّا. والترجمة العملية للالتزام العملي هي في تشديد الأهداف الـ 17، كلها من دون استثناء، على شمول الجميع وفي جميع المقاصد، على ما سنرى.

من ناحية أخرى، وكما أن مبدأ المساواة هو أيضًا من المبادئ الخمسة لمفهوم التنمية نفسه، فهو على وجه التخصيص يؤشر إلى الغاية النهائية للمكون الاجتماعي للتنمية على نحو خاص، كذلك يمكن اعتبار مبدأ المساواة مبدأً ناظمًا، وهدفًا، وأثرًا نهائيًّا للمكون الاجتماعي، أو مجال الناس في أجندة 2030، والذي يشمل حزمة من أهداف التنمية المستدامة الوثيقة الترابط في ما بينها، ومن ضمنها الهدف العاشر – المساواة. ويظهر الشكل المرفق حزمة الأهداف هذه ومن ضمنها الهدف العاشر.

الشكل 3: موقع الهدف العاشر في المكون الاجتماعي للأجندة 2030

ترابط الهدف العاشر مع مقاصد الأهداف

يمكننا النظر في التجليات التفصيلية لحضور مبدأ وهدف المساواة في أجندة 2030 من خلال رصد الترابطات مع المقاصد الواردة في مختلف الأهداف. وسوف نلاحظ نوعين من الترابطات، بعضها له علاقة بمبدأ المساواة نفسه ويعبر عنه أحيانًا بإضافة وصف "شمول الجميع" أو "إفادة الجميع" في نص المقصد، أو في صيغة تخصيص بلدان معينة (بلدان نامية أو أقل نموًّا أو الدول الجزرية الصغيرة)، أو فئات معينة (الفقراء، الأشخاص ذوو الإعاقة، اللاجئون...) وهذا التخصيص يشير مباشرة إلى فئات تعاني من الحرمان أو اللامساواة. ويتطلب تحقيق المساواة سد الفجوات بين أوضاعها وأوضاع باقي الفئات، وتمكينها من المشاركة على قدم المساواة، وبمعنى ما تشكل أوضاعها أحد معايير التقدم نحو المساواة في البلد المعني.

وكما نلاحظ من الشكلين الآتيين، فإن هذا الترابط المباشر للهدف العاشر، يشكل الأهداف السبعة عشر كلها من دون استثناء، وهو ما يؤكد ضرورة التعامل معه بصفته مبدأ وهدفًا محددًا في آن.

الشكل 4: ترابط الهدف العاشر مع مقاصد الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة

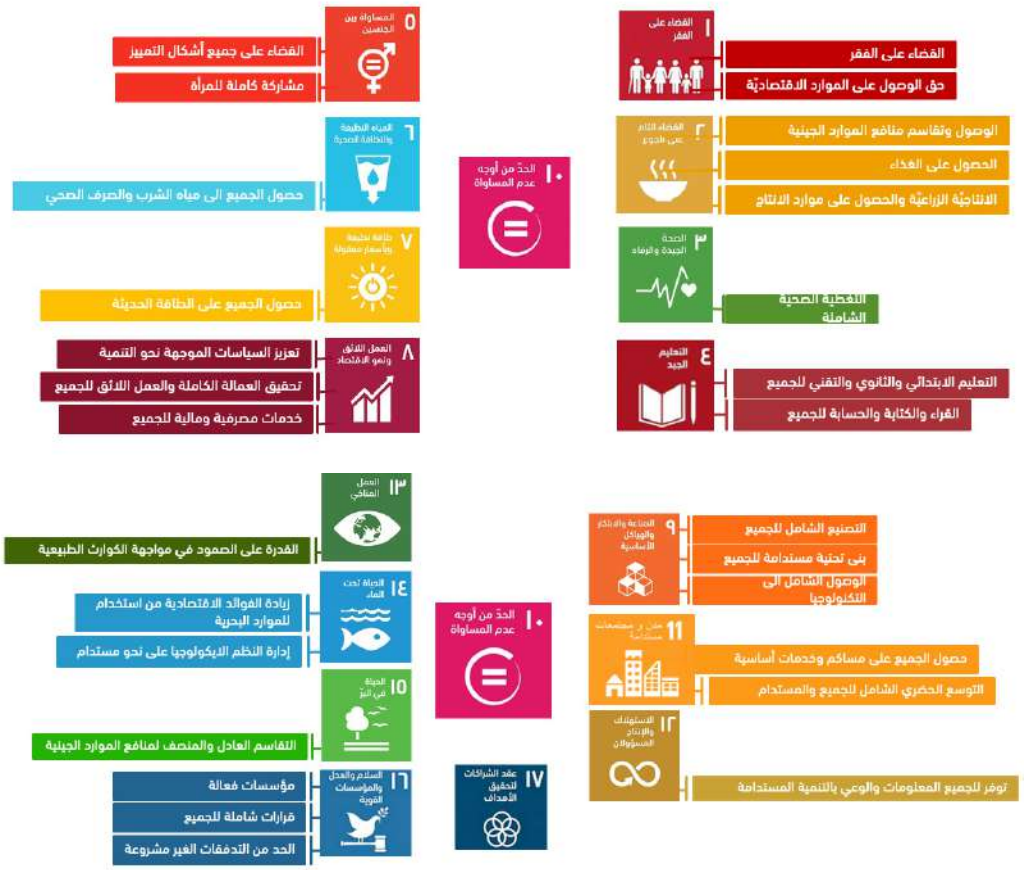

الفهم المتكامل للهدف 10 – المساواة داخل البلد الواحد

سبقت الإشارة إلى أن الهدف 10 يدعو إلى الحد من اللامساواة على مستويين، الأول داخل البلد الواحد؛ والثاني هو اللامساواة بين البلدان. نخصص الفقرات التالية لتناول اللامساواة داخل البلد الواحد، على أن يجري تناول اللامساواة بين البلدان في فقرات لاحقة.

تغطي المقاصد 1 إلى 4 من الهدف العاشر اللامساواة داخل البلد الواحد. وكما هي منهجية هذا الدليل ومتطلبات التحليل والتدخل التكاملي، لا بد من النظر إلى هذه المقاصد في كليتها وترابطها العضوي، بصفتها مكونات محتملة لسياسة أو استراتيجية وطنية واحدة لتحقيق مستويات أعلى من المساواة داخل البلد. ولا بد أن تكون الصورة الكلية حاضرة في التحليل وفي تصميم السياسات، وفي التفاصيل المتعلقة بتداخلات أو مشاريع محددة على حد سواء.

ما الذي تقوله لنا المقاصد الأربعة مجتمعة، وكيف تساهم مجتمعة في تحقيق الهدف العاشر (أي المساهمة في الحد من اللامساواة داخل البلد الواحد).

سبق أن أشار هذا النص في فقرة سابقة (شرح الهدف) إلى أنه «في ما يخص اللامساواة داخل البلدان، أو الشق الداخلي. فيمكن أن نرصد وجود 4 مقاصد تغطي 4 أبعاد فرعية للامساواة هي الآتية:

1. تقليص المساواة من خلال تحسين مستوى معيشة الفئات الأقل دخلًا (المقصد 1)؛
2. الاندماج الاجتماعي لجميع الفئات (المقصد 2)؛
3. تعزيز المساواة بمعناها المباشر في تكافؤ الفرص والنتائج ورفض التمييز (المقصد 3)؛
4. سياسات تعزز المساواة في مختلف الجوانب الاقتصادية (المقصد 4).

يلخص الشكل الآتي هذه الأبعاد الفرعية/المقاصد الأربعة بما يعطي صورة كلية لمداخل العمل لتحقيق الهدف المطلوب إنجازه.

الشكل 5: الأبعاد الفرعية لتحقيق الهدف العاشر

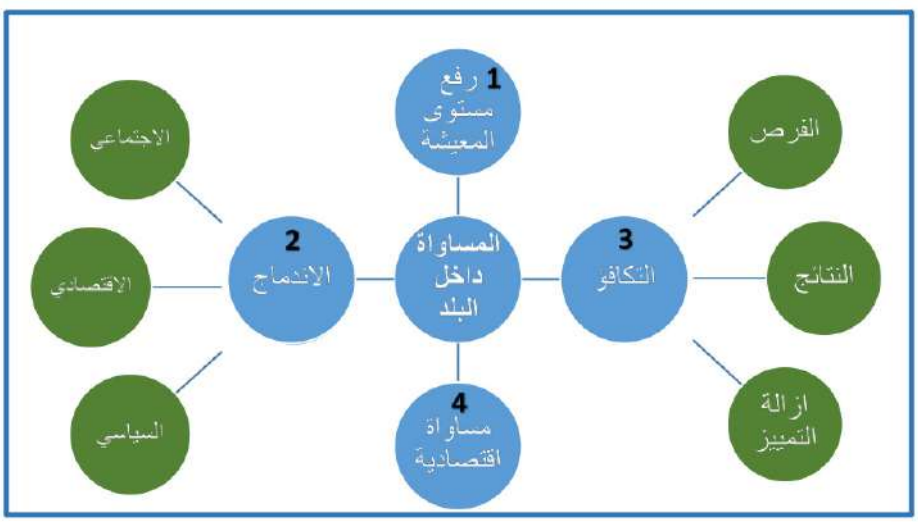

تشكل هذه المقاصد الأربعة ما يمكن اعتباره مداخل للعمل، ومكونات للسياسات والاستراتيجيات الوطنية المطلوبة من أجل الحد من اللامساواة.

- المدخل الأول – المقصد الأول يقود إلى الهدف الأول (القضاء على الفقر بكل أشكاله)، وإلى رفع مستوى معيشة المواطنين لاسيما شرائح الدخل الدنيا. الصيغة المقترحة هي لردم فجوة التفاوت في الثروة والدخل من خلال تحقيق معدلات نمو في حصة الفرد من الناتج المحلي لشريحة الأربعين بالمئة الأقل دخلًا، معدلات تزيد عن المتوسط الوطني. وبغض النظر عن الصياغة والتعبير عنها من خلال مؤشر حصة الفرد من الدخل الوطني، فإن المقصود هو رفع مستوى معيشة الشرائح الاجتماعية الدنيا من خلال زيادة دخلهم الحقيقي، بما في ذلك من خلال سياسات مكافحة الفقر بكل مكوناتها.

- هذا المدخل لا يكفي طبعًا، وهو يتكامل بشكل عضوي مع المدخل – المقصد الرابع المتعلق بالمساواة الاقتصادية، وهو ما يقودنا إلى الهدف الثامن حيث المقاصد تنص على النمو التضميني، وعلى توفير العمل اللائق للجميع، وعلى اعتماد سياسات مالية وضريبية تساهم فعليًّا في إعادة التوزيع بشكل عادل وفي تقليص اللامساواة. بالربط بين المدخلين الأول والرابع، يكون الهدف العاشر قد تناول معالجة الفجوات الاجتماعية بشكل مباشر، بما هي فجوة قائمة واقعيًّا في اللحظة المعنية، وتناول في الوقت نفسه الآليات الأكثر أهمية المولدة لهذه الفجوات أو التي تعيد إنتاجها، أي النموذج الاقتصادي والسياسات الاقتصادية والمالية.

- المدخل – المقصد الثاني هو الاندماج المجتمعي لجميع السكان افرادًا وفئات. وفي هذا الصدد فإن المقصود حسب نص الهدف العاشر – المقصد الثالث هو الاندماج الاقتصادي (لاسيما من خلال المشاركة في النشاط الاقتصادي، ومن خلال تقييم العمل المنزلي والرعائي، ومن خلال شروط العمل اللائق التي تعطي للعامل مكانة اجتماعية لا توفرها البطالة أو الأعمال الهامشية). كما ينص المقصد على الاندماج الاجتماعي حيث لا تعتبر أي فئة اجتماعية ذات مكانة أقل، أو تنتقص من حقوقها وتؤدي إلى الإقصاء أو التهميش أو النبذ أو إلى العيش في وضعية دونية أو وضعية تبعية (على سبيل المثال التمييز ضد النساء أو بعض الفئات منهن المطلقات أو ربات الأسر، أو عدم تمكين المسنين من الاعتماد على الذات بسبب قصور إجراءات الحماية الاجتماعية وتوفير مصادر الدخل، أو الأشخاص ذوو الإعاقة). كما أن الاندماج الاجتماعي يشمل أيضًا فئات أخرى مثل الأقليات العرقية أو الدينية، أو اللاجئين، أو الأشخاص ذوي الميول الجنسية المغايرة لما هو سائد...الخ. أخيرًا فإن الاندماج يشمل أيضًا الاندماج السياسي الذي يتحقق من خلال توفير آليات وفرص المشاركة المتكافئة في الحياة السياسية في نظام ديمقراطي، من خلال المشاركة الوطنية أو القطاعية أو المحلية، وممارسة الحقوق السياسية والمدنية من دون قيود أو استثناءات...الخ. أي باختصار، لا يقتصر الاندماج الاجتماعي هنا على التفسير التقليدي الذي يحصره في فئات معينة، كما لا يحصره في البعد الاجتماعي بالمعنى الضيق، بل يشمل كل الناس وكل المستويات والأبعاد. وهذا أمر هام جدًّا في فهم مدى الهدف العاشر.

- المدخل – المقصد الثالث هو المتعلق مباشرة بالتكافؤ أو المساواة بمعناها الضيق. ويشير المقصد إلى ثلاثة معانٍ للتكافؤ، الأول هو التكافؤ في الفرص والآليات، وهذا أمر هام جدًّا. إلا أن ذلك لا يكفي، والمقاربة التي تعتبر مسؤوليةَ أصحاب الواجبات تقتصر على توفير تكافؤ الفرص والباقي المتروك للجهد الفردي لا يعبر تمامًا عن مقصد الهدف العاشر في أجندة 2030. فهذا الأخير ينص أيضًا على التكافؤ أو المساواة في النتائج، أي أنه يفترض أن تكافؤ الفرص يجب أن يشكل الآليات والهياكل وعدم وجود لامساواة هيكلية في «خط الانطلاق» من شأنها أن تجعل من وحدة الآليات وخلوها من تمييز شكلي غير فعالة ومضللة بحكم اللامساواة الأصلية التي تحول دون التكافؤ الحقيقي (مثلًا مهما كان النظام التعليمي عادلًا في المرحلة الابتدائية، فإذا كان التلميذ لم يلتحق بالتعليم ما قبل الابتدائي – الروضة، فإن فرصه بالتعلم سوف تكون بالتأكيد أقل من فرص من أكمل مرحلة الروضة). لذلك فإن وجود تفاوتات كبيرة في النتائج المحققة بين الأفراد أو الفئات (بشكل خاص) يعبر عن جود لامساواة هيكلية وعن عدم تكافؤ حقيقي في الفرص.

وبهذا المعنى، تعتبر المساواة أو التكافؤ في النتائج بمثابة معيار لتكافؤ الفرص والآليات. أخيرًا، فإن المقصد ينص صراحة على المساواة أمام القانون وفي القوانين، من هنا النص على إزالة القوانين والتشريعات التمييزية التي تعتبر مولدة للتفاوت واللامساواة، كما أنها تعبير عن اللامساواة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما في مجال الحقوق السياسية والمدنية. والتشديد على الجانب التشريعي والقانوني وتنقيته من التمييز، تشكل ضمانة إضافية لكبح الآليات المولدة للامساواة، وضمانة لقدرة الذين تنتهك حقوقهم في القدرة على الدفاع عنها.

اللامساواة بين البلدان: ما العمل؟

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يدعو الهدف العاشر إلى الحد من اللامساواة بين البلدان وداخل البلد الواحد. وقد سبق التوضيح أن المقاصد 1 إلى 4 تغطي اللامساواة داخل البلد الواحد، في حين أن المقاصد الستة الأخرى، بما فيها مقاصد السياسات/الوسائل الثلاثة تغطي الجانب الدولي. وقد خصصنا الفقرات السابقة للتوسع في الجانب الوطني، وهو الأكثر أهمية بالنسبة إلى الفاعلين التنمويين الوطنيين، لاسيما منظمات المجتمع المدني. ونخصص الفقرات التالية لتناول البعد الدولي للامساواة بشكل مكثف.

الشكل 5: الأبعاد الفرعية لتحقيق الهدف العاشر

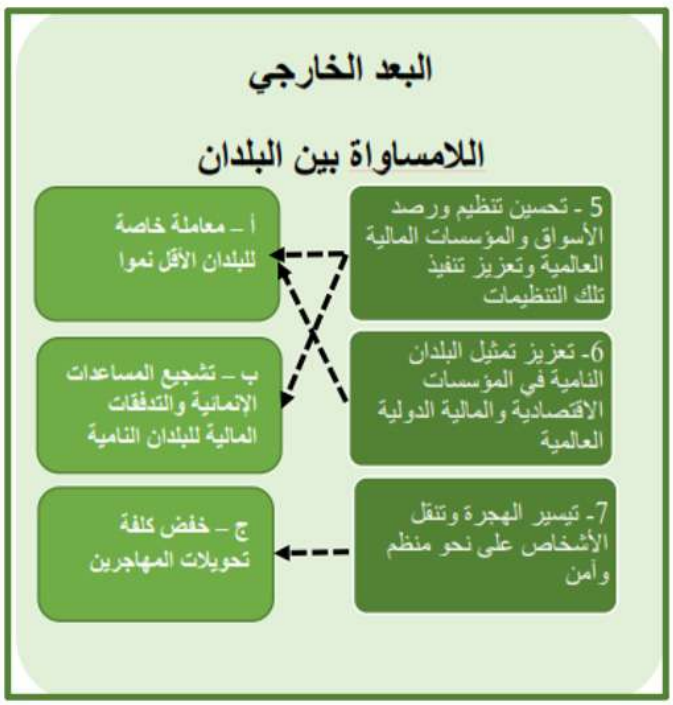

يعرض الشكل المرفق المقاصد المعنية، وهي في جوهرها ثلاثة مقاصد (5 و6 و7)، إذ إن المقاصد الأخرى (مقاصد السياسات) هي تعبيرات مباشرة عن وسائل تنفيذ الأولى لا أكثر. وتتعلق هذه المقاصد – أيضًا كما سبقت الإشارة إلى ذلك – بعمل الأسواق المالية والمؤسسات المالية العالمية، وتمثيل البلدان النامية في المؤسسات المالية العالمية بشكل خاص، وكلفة تحويل أموال المهاجرين. فكيف يمكن التعامل معها من قبل الفاعلين التنمويين الحكوميين وغير الحكوميين؟

الحكومات الوطنية معنية بشكل مباشر باتخاذ إجراءات على المستوى الوطني من أجل الالتزام بموجبات المقصد 7 المتعلق بتيسير الهجرة على نحو منظم وآمن، سواء كانت دولة منشأ، أو عبور، أو مقصدًا للهجرة. وبشكل عام، فإن الرصيد الدولي من التشريعات والاتفاقيات المتعلقة بالهجرة الدولية وبحقوق المهاجرين والعمالة الوافدة، يتوفر فيه حد مقبول من احترام حقوق هؤلاء والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان. إلّا أننا نواجه مشكلتين هنا، الأولى هي في عدم المصادقة على هذه الاتفاقيات (وهذه حال عدد من الدول العربية) أو عدم الالتزام بموجباتها رغم المصادقة عليها. أما المشكلة الثانية فهي وضع سياسات جديدة غير متوافقة مع الاتفاقيات الدولية لا بل معادية للمهاجرين أحيانًا، لا سيما من قبل الدول المستقبلة للمهاجرين – في منطقتنا الاتحاد الأوربي بشكل خاص وفي دول أخرى مثل الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة فإن ما يطبق هو السياسات والإجراءات بما يفقد الاتفاقيات الدولية مفعولها.

والدول العربية هي دول مستقبلة للمهاجرين (وأيضًا اللاجئين)، بما في ذلك العمالة المهاجرة من دول عربية أخرى، كما هي دول عبور (لاسيما شمال أفريقيا)، ودول مصدرة للمهاجرين إلى مختلف مناطق العالم. وبشكل عام فإن

الرصيد القانوني للدول العربية ضعيف جدًّا، بما في ذلك عدم الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، واعتماد ما يعرف بنظام "الكفالة" بما يقرب وضعية العاملين الوافدين من وضعية العبودية الحديثة، وشروط استخدامهم بتعريف الإتجار بالبشر.

هذه النقاط يمكن أن تشكل مجال عمل لمنظمات المجتمع المدني والنقابات. وما تجدر الإشارة إليه، أن النقابات العمالية على نحو خاص، تركز بشكل عام على حقوق العمال النقابيين في القطاع المهيكل من حاملي جنسية البلد المعني، في حين أنها قليلة الاهتمام عمومًا بالعمال غير النظاميين، وبالعمال الوافدين أو اللاجئين. وهي تغض النظر عن أوضاعهم الصعبة وعن التمييز الذي يعانون منه. وهذا يعني أنهم يتساهلون مع اجتزاء الهدف العاشر، وإهمال المقصد السابع تحديدًا.

أما لجهة رصد عمل الأسواق والمؤسسات المالية الدولية وتحسين تمثيل الدول النامية في المؤسسات العالمية (المقصدان 5 و6)، فهو أيضًا مجال عمل أكثر تعقيدًا، يتعلق بالحكومات، ويتعلق أيضًا بشبكات منظمات المجتمع المدني الإقليمية، لاسيما التي تعمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق بشكل عام، والتي تولي عناية للبعد الدولي للتنمية (النظام الاقتصادي العالمي، اتفاقيات التجارة والاستثمار، الديون، شروط الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية...الخ). وهذه قضايا بالغة الأهمية تساهم في زيادة الفجوة بين الشمال والجنوب (أو تقلصها)، وتشكل أيضًا عامل ضغط على السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بما يزيد اللامساواة (أو يقلصها). هذه المسائل يمكن أن تكون موضع اهتمام منظمات مجتمع مدني وطنية متخصصة، ولكن هي بالتأكيد من المجالات التي يجب أن توليها الشبكات الإقليمية عناية أكبر. وفي تقييمات سابقة لوضع منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية وطنيًّا وإقليميًّا، يسجل وجود ضعف في هذه الجوانب، مع وجود عدد محدود من الشبكات التي تتعاطى بهذه المسائل؛ كما وجدت هذه التقييمات أن ثمة حاجة إلى بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في هذه المجالات، وهو ما يقع في صلب الهدف العاشر – البعد العالمي.

3. مؤشرات الهدف العاشر

لمزيد من التعرّف إلى الهدف العاشر، يتضمن الجدول أدناه عرضًا نقديًّا للمؤشرات المعتمدة دوليًّا في قياس مقاصد الهدف العاشر، تتضمن تعليقات عن نقاط القوة ونقاط الضعف، ومدى ملاءمة المؤشرات وتعبيرها عن المقاصد والهدف.

للمدرب

أن يستعين بالتقديم الذي سبق عرضه في الهدف الأول عن المبادئ العامة ثم ينتقل إلى عرض مؤشرات الهدف الثاني.

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها		
10-1 التوصل تدريجيًّا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو إلى أدنى ٤٠ في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام ٢٠٣٠	10-1-1 معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى 40 في المائة من السكان ومجموع السكان	وجهت انتقادات كثيرة إلى هذا المؤشر لكونه يختص بشرائح الدخل الدنيا ولا يشمل تركز الثروة في أعلى هرم الدخل والثروة، لذلك اعتبر منحازًا وغير ملائم لقياس اللامساواة. يتطلب المؤشر القيام بحساب معدل نمو الدخل أو الاتفاق لشريحة الـ 40% الأدنى دخلًا أو إنفاقًا من السكان، وحساب المتوسط الوطني، ثم مقارنة القيمتين. وتعتبر الوضعية منسجمة مع متطلبات المقصد عندما يكون معدل النمو للشريحة الدنيا أعلى من المتوسط الوطني (القياس ليس لحصة هذه الشريحة من الدخل، بل لمعدل النمو السنوي لحصتها من الدخل، مقارنة بالمعدل السنوي لنمو حصة الفرد من الدخل على المستوى الوطني). تحسب هذه القيم من الحسابات الوطنية التي تقوم بها أجهزة الإحصاء أو الوزارات المختصة (المالية، أو التخطيط). والمؤشر ترك الأمر مفتوحًا لاحتمال قياس معدل نمو الإنفاق أو الاستهلاك، حسب ما هو متاح. ولم يحدد المقصد نسبة الزيادة المطلوبة في معدل نمو حصة الشريحة الأدنى مقارنة بالمتوسط لكي يعتبر المقصد محققًا. يجب قياس هذا المؤشر بشكل متكرر لكي يمكن رصد اتجاه تطوره وتقييم آثاره على اللامساواة.

10-2 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030	10-2-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من متوسط الدخل، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة	هذا مؤشر لقياس الفقر النسبي معتمد في الدول المتقدمة. خط الفقر النسبي يعبر عن جانب من توزيع الدخل أو الثروة في البلد المعني. إلّا أنه، كما المؤشر السابق يختص بالشريحة الدنيا، أي بالفقراء، ولا يشمل مجمل السكان. يتم حساب المؤشر من خلال مسوحات موازنة الأسرة. ويجب تفصيله حسب العمر والجنس ووضعية الإعاقة، وبالتالي هو يسمح بالمقارنة بين هذه الفئات والمتوسط الوطني، أي يسمح بقياس التفاوت واللامساواة بين الفئات الفقيرة أصلًا حسب هذا المعيار. هو فعليًّا قياس للفقر النسبي، أكثر مما هو قياس للامساواة. المؤشر لا يعبر إطلاقًا عن المقصد. المقصد يدعو إلى تعزيز الاندماج المجتمعي في حين المؤشر هو قياس للفقر النسبي ويفترض مسبقًا أن الفقراء غير مندمجين في المجتمع، وأنهم يعتبرون مندمجين في المجتمع إذا زاد دخلهم أو إنفاقهم عن 50% من المتوسط الوطني، وهذا غير صحيح. من ناحية ثانية، المقصد يتحدث عن الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ولجميع الفئات الاجتماعية، وهذا المؤشر لا يقيس ذلك. المؤشر غير ملائم للمقصد.
10-3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد	10-3-1 نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصيًّا لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهرًا السابقة بناء على خلفيات تمييزية محظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان	المقصد يتحدث عن تكافؤ الفرص، وردم الفجوة في النتائج، وإزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية...الخ، فيما المؤشر يقيس التقييم الذاتي للمواطنين إذا كان لديهم شعور بأنهم تعرضوا شخصيًّا لممارسات تمييزية خلال السنة الفائتة. المؤشر عام ويعطي فكرة عامة عن الشعور بوجود تمييز، وهو غير محدد بموضوع معين أو بفئة معينة. وهو مؤشر غير ملائم وغير معبر عن المقصد. مع الإشارة إلى أن المقصد نفسه مركب ومتعدد المكونات – فرص، نتائج، قوانين - ولا يمكن قياسه من خلال مؤشر واحد.

10-4 اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيًّا	10-4-1 حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية 10-4-2 الأثر التوزيعي للسياسات الضريبية	مؤشر حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي مؤشر شائع الاستخدام، وغالبًا ما يستخدم بالمقارنة مع حصة الأرباح أو الفوائد والريوع (أو غير ذلك من التقسيمات). والخلل في غير صالح حصة العمل يعبر عن لامساواة في التوزيع الأولي بين الفئات الاجتماعية في غير صالح العامل والموظفين والذين يتقاضون أجرًا. المؤشر مناسب لقياس أحد أوجه اللامساواة الكلية في المجتمع المعبرة عن لامساواة بين الطبقات/الفئات الاجتماعية. لكن من نقاط ضعفه الفنية هو عدم تغطيته الكافية للعمل غير المهيكل والأعمال غير المصرّح عنها والتي قد لا تلحظها الحسابات الوطنية أو مسوحات الأوضاع المعيشية للأسر بالقدر الكافي. القياس يشمل الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية وهو ما يشكل الصلة المباشرة مع المقصد الذي ينص على تعزيز الحماية الاجتماعية. المؤشر الثاني عن الأثر التوزيعي للسياسات المالية يحسب بما هو الفرق بين مؤشر جيني لحصة الفرد من الدخل قبل وبعد الاقتطاع الضريبي. الفكرة هنا هي أنه كلما كانت وظيفة إعادة التوزيع للنظام الضريبي متقدمة وذات تأثير كبير، كلما كانت قيمة مؤشر جيني لدخل الفرد بعد الاقتطاع الضريبي أقل مما قبله، وبالتالي فإن السياسات المالية والضريبية تساهم أكثر في تقليص الفجوات وتحقيق المساواة. هناك مشكلات فنية في دقة المعلومات عن الدخل والضرائب لا سيما في الدول النامية، وكذلك ثمة حدود فنية أيضًا لمؤشر جيني نفسه. المؤشران يغطيان جانب التوزيع الأولي (حصة العمل من الناتج المحلي) وجانب إعادة التوزيع (أثر الضرائب)، ولكن المقصد لا يتضمن أي عتبات أو مستويات كمية للقيم المطلوب بلوغها.
10-5 تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات	10-5-1 مؤشرات السلامة المالية	هي مؤشرات للسلامة المالية على المستوى الدولي. عددها 7 تشمل معدل الرأسمال الأساسي إلى إجمالي الأصول، والمعدل نسبة إلى الأصول الخطرة، ومعدل عائد الأصول، ونسبة القروض المتعثرة غير القابلة للتحصيل...الخ. صندوق النقد الدولي هو المسؤول عن هذا المؤشر، ويتم جمع بياناته من النظم المصرفية على المستوى الوطني. ليس هناك ما يشير إلى أن معايير السلامة المعتمدة دوليًّا شديدة الدلالة في يتعلق باللامساواة بين البلدان.
10-6 ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات	10-6-1 نسبة عضوية البلدان النامية وحقوقها في التصويت في المنظمات الدولية	هذا المؤشر مكون من قسمين الأول هو نسبة البلدان النامية في عضوية المنظمات الدولية إلى إجمالي الدول الأعضاء؛ والثاني هو نسبة حقوق البلدان النامية في التصويت من إجمالي حقوق التصويت. مؤشر دولي. وهو يشمل 11 منظمة ومؤسسة عالمية، من ضمنها الأمم المتحدة (3 هياكل تابعة للأمم المتحدة من ضمنها الجمعية العمومية ومجلس الأمن)، بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية – ضمنه البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنوك التنموية (البنك الأفريقي، الآسيوي، أميركا اللاتينية). يتم حساب نسب عضوية الدول النامية أو قدرتها التصويتية لكل مؤسسة بشكل مستقل. الفعالية والتأثير على القرارات الدولية لا تتوقف حصرًا على العضوية وحقوق التصويت، نظرًا لوجود آليات أخرى للتأثير على القرارات وفرض التبعية على الدول النامية، من دون أن يقلل ذلك من أهمية جوهر ما يدعو إليه المقصد لجهة تعزيز التمثيل في هذه المؤسسات بما يعنيه من تحسين القدرة على التأثير على قراراتها.

10-7 تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة	10-7-1 تكاليف التوظيف التي يتحملها الموظف كنسبة من الإيرادات السنوية في بلد المقصد 10-7-2 عدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة متسمة بحسن الإدارة 10-7-3 عدد الأشخاص الذين اختفوا وماتوا أثناء مسار هجرتهم الدولية 10-7-4 نسبة السكان اللاجئين حسب بلد الجنسية الأصلية	المؤشر الأول يقيس نسبة الكلفة الاجمالية من كل نوع، بما في ذلك تكاليف السفر، التي دفعها العامل المهاجر فعليًّا للحصول على الوظيفة في بلد آخر، نسبة إلى إجمالي الأجر الفعلي السنوي الذي تقاضاه لقاء هذا العمل. الأجر الفعلي يحسب على أساس الأجر الفعلي للشهر الأخير مما تقاضاه العامل في الوظيفة الأولى التي عمل فيها في بلد الاستقبال، محسومًا منه الاقتطاعات للتأمينات الاجتماعية والضرائب والرسوم. هذا المؤشر يقيس التناسب بين الكلفة والعائد من العمل في الخارج. وهو يسمح بمقارنات بين الدول لجهة كلفة الحصول على العمل فيها. المؤشر الثاني هو مؤشر مركب ونوعي، يختص بشروط عملية الهجرة واستقبال المهاجرين في الدول المضيفة، ويتم قياسه من خلال قائمة أسئلة عددها الإجمالي 30 سؤالًا، تغطي ستة مجالات هي: الالتزام بحقوق العمال المهاجرين، وجود سياسة حكومية للهجرة متكاملة وموحدة على مستوى الحكومة، وجود شراكات وتعاون مع الأطراف المعنية خارج دولة الاستقبال، الالتزام بتحقيق أثر اجتماعي واقتصادي إيجابي، المرونة في إجراءات الاستجابة للهجرة القسرية في وضعية الازمات، وجود إدارة سليمة لهجرة آمنة ومنظمة. المؤشر الثالث يقيس عدد المهاجرين الذين فقدوا أو ماتوا خارج حدود بلدهم أثناء عملية الهجرة إلى بلد آخر. الوفيات أو الاختفاء يفترض أن تحصل حصرًا خلال عملية السفر بعد مغادرة بلد المنشأ وقبل الوصول إلى بلد المقصد. تجمع هذه البيانات دوليًّا من قبل المنظمة الدولية للهجرة. المؤشر الرابع يقيس نسبة السكان اللاجئين حسب بلد الجنسية الأصلية، وهو يدل على شدة العوامل الطاردة في البلد المعني. هذه المؤشرات مجتمعة تعطي صورة عن الجوانب المتعددة للهجرة الدولية متى أخذت مجتمعة، وتكون لها دلالة أكبر عندما تجمع بشكل متكرر بحيث يمكن رسم اتجاهات التطور، وربطها بأحداث أو سياسات معينة. إلا أن الهجرة الدولية تبقى ظاهرة واسعة جدًّا، ومعقدة، وتقييم وضع الهجرة والمهاجرين يتطلب جهدًا تحليليًّا ورصدًا واقعيًّا للانتهاكات والسياسات والممارسات، يصعب التقاطها من خلال المؤشرات البسيطة، أو من خلال السجلات الرسمية ونص القوانين والسياسات بمعزل عن التطبيق، كما هي عرض لتغيرات بحكم التطورات السياسية. الأثر على اللامساواة العالمية هامشي.
10- أ تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموًّا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية	10- أ-1 نسبة بنود التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نموًّا والبلدان النامية المتمتعة بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية	يحسب هذا المؤشر من قبل الدول المتقدمة التي تستورد من الدول الأقل نموًّا، وهو يقيس نسبة الواردات الآتية من الدول الأقل نموًّا والدول النامية المعفية من الرسوم الجمركية إلى إجمالي الواردات من هذه الدول. يقيس هذا المؤشر مدى التزام الدول المتقدمة المستوردة للسلع بمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، لاسيما الدول الأقل نموًّا. وبياناته تجمع من قبل المؤسسات الدولية المختصة (منظمة التجارة العالمية، الأونكتاد UNCTAD، مركز التجارة الدولية). المقصد والمؤشر ضعيفا الدلالة على كبح الآليات المولدة للامساواة العالمية.

10- ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نموًّا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقًا لخططها وبرامجها الوطنية	10- ب-1 مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (على سبيل المثال المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الأخرى)	هو مؤشر يخدم أكثر من مقصد في أكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة، وشائع الاستخدام. يقيس مجموع التدفقات المالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وفق ثلاث فئات: مساعدات التنمية الرسمية، مساعدات التنمية الأخرى، الاستثمار الأجنبي. يتم جمع وعرض البيانات بشكل مفصل حسب البلدان المانحة والمتلقية، وحسب نوع التدفق المالي. وهذه البيانات تجمع لدى لجنة المساعدات التنموية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD-DAC. هذه البيانات تعطي فكرة عن التدفقات المالية وعن التزام الدول المانحة بتعهداتها تجاه الدول النامية، إلا أن دلالة الأرقام محدودة ولا تؤدي إلى أثر إيجابي بالضرورة. كما أن هذه المؤشرات والمقصد عمومًا، ضعيف الارتباط بالهدف الداعي إلى الحد من اللامساواة على المستوى الدولي لأن أثر التدفقات على اللامساواة هامشي، وهو غير مؤثر على آليات الاستقطاب العالمية، لا بل إن بعضها يساهم في توليد اللامساواة الدولية أو يثبتها ويعمقها.
10- ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030	10- ج-1 تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحوّلة	يقيس هذا المؤشر الكلفة التي يدفعها العامل المهاجر لإرسال مبالغ نقدية إلى بلده الأصلي الذي هاجر منه. والمبلغ المرجعي هو كلفة إرسال ما يعادل 200 دولار أميركي. وحسب المقصد، يجب أن تكون هذه الكلفة أقل من 3%. ويقوم البنك الدولي بجمع هذه البيانات. أيضًا هذا المؤشر الهام من وجهة نظر العمال المهاجرين لتخفيف الأعباء عليهم، إلا أن ارتباطه بكبح اللامساواة العالمية وردم الفجوة بين البلدان وبين الشمال والجنوب هامشي، وهو لا يطال شروط العمل والأجور وغير ذلك من الجوانب الهامة.

4. الهدف العاشر: المساواة وعدم التمييز منظور حقوق الإنسان

للمدرب

مفهوم المساواة فلسفي أساسًا، وتعريف المساواة وربطها بحزمة المفاهيم الأخرى يتفاوت حسب اختلاف الاتجاهات الفكرية والنظرية.

من الناحية العملية، يتداخل مفهوم المساواة مع مفاهيم أخرى أو يتقاطع معها مثل التفاوت، والعدالة، والعدالة الاجتماعية، وعدم التمييز... وغيرها، إلا أن هذه المفاهيم هي الأكثر تداولًا واستخدامًا في أوساط العاملين في المجال التنموي – الحقوقي. ومن الضروري للمدرب – والمتدرب أن يلحظ ذلك، وأن يدرك أنه يجري أحيانًا كثيرة الانتقال من مفهوم إلى آخر بشكل تلقائي وغير واعٍ في النص الواحد. وما لم نكن في مجال الفلسفة أو الفكر النظري الصرف، فإن هذا الانتقال يكون مفهومًا ومقبولًا عمومًا، مع ضرورة العمل على الالتزام بالدقة في الاستخدامات واحترام التمايز في الدلالات قدر الإمكان.

وعندما يتعلق الأمر بالنصوص الحقوقية ومنظومة حقوق الإنسان، فإن فكرة المساواة تظهر في صيغة ثنائي المساواة – عدم التمييز على نحو خاص. لذلك من الطبيعي أن الفقرات التالية سوف تركز على عدم التمييز بما هو أحد تجليات مبدأ المساواة.

تمهيد

«يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق». هذه الكلمات القليلة الشهيرة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 تمثل المقدمة المنطقية الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان. غير أن الكفاح من أجل المساواة وضد التفاوت والتمييز لا يزال يمثل نضالًا يوميًّا لملايين البشر في مختلف أنحاء الكرة الأرضية. وكان ميثاق الأمم المتحدة قد أكد «من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره» من دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

المعايير الدولية

تمثل المساواة أمام القانون والحماية المتساوية التي يكفلها القانون ورفض أي شكل من أشكال التمييز، مبدأً أساسياً وعاماً يتعلق بحماية حقوق الإنسان. وعلينا أن نشير هنا إلى أن التفسير الصحيح للتساوي أمام القانون يعني تطبيق القانون على الجميع (المساواة أمام القانون) بالإضافة إلى عدم وجود نصوص تمييزية ضد فئة من الناس أو أفراد ووضعيات معينة في القانون نفسه (المساواة في القانون).

يقوِّض التمييز إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية لنسبة كبيرة من سكان العالم. فالنمو الاقتصادي، في حد ذاته، لم يؤدِّ إلى تنمية بشرية مستدامة ولا إلى إنفاذ الحقوق، إذ لا تزال شعوب بكاملها ومجموعات أو فئات سكانية وأفراد كثيرون يصطدمون بجدار اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بسبب سياسات غير عادلة وغير تضمينية أو بسبب أشكال مترسخة من التمييز مزمنة أو مستجدة أو طارئة.

بعض الاتفاقيات لا تعَرِّف تعبير «التمييز» ولا تشير إلى الأفعال التي تشكل تمييزاً وهي تكتفي بدعوة الدول إلى عدم التمييز فقط. فالفقرة 1 من المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تلزم كل دولة طرف باحترام الحقوق المعترف بها في العهد وبضمان هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والخاضعين لولايتها، دون

أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب. والمادة 26 لا تخول جميع الأفراد التمتع بالمساواة أمام القانون والتمتع بحماية القانون على قدم المساواة فحسب، وإنما تحظّر أيضًا أي نوع من أنواع التمييز بمقتضى القانون وتكفل لجميع الأفراد حماية واحدة وفعالة ضد التمييز أيا كان مصدره.

في السياق عينه، إن الفقرة 2 من المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تُلزم كل دولة طرف «بأن تضمن جعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد بريئة من أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب». ويُقر العهد، في جميع مواده، بمبدأي المساواة وعدم التمييز. فالديباجة تشدد على «ما لجميع أعضاء الأسرة البشرية ... من حقوق متساوية وثابتة». ويُقر العهد صراحةً بحقوق «كل فرد» في التمتع بمختلف الحقوق المنصوص عليها في العهد ومنها، على سبيل المثال، الحق في العمل، والحق في ظروف عمل عادلة ومواتية، والحق في ممارسة الحريات النقابية، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في مستوى معيشي كافٍ، والحق في الصحة والتعليم وفي المشاركة في الحياة الثقافية.

بدورها تنص اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الاتفاقيات الخاصة بفئات اجتماعية محددة، على إزالة التمييز بحق هذه الفئات. وتنص على الالتزامات المحددة التي تضمن تكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق لهذه الفئات.

اتفاقيات خاصة

بالإضافة إلى الالتزام العام بالمساواة وعدم التمييز الذي يرد في الاتفاقيات الدولية المشار إليها في الفقرة السابقة، فإن بعض الاتفاقيات تطرقت بشكل محدد إلى أنواع محددة من التمييز وعرّفتها تعريفًا محددًا. فالمادة الأولى من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تعرّف هذا الأخير بأنه أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة.

وبالمثل، تنص المادة الأولى من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن «التمييز ضد المرأة» يعني أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، وبصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.

نطاق المفهوم

التزام الدولة المعنية بضمان ممارسة الحقوق على قدم المساواة ودون تمييز من أي نوع يتطلب التصدي للتمييز في مختلف أشكال تجليه باعتباره انتهاكًا لمبدأ المساواة في الحقوق. ويشكل ذلك:

أ- التمييز الشكلي/القانوني: أي التمييز في النصوص القانونية والتشريعات ونصوص السياسات، ويتطلب ضمان خلو دستور الدولة وقوانينها ووثائق سياساتها من التمييز لأسباب محظورة. مثلًا، ينبغي ألّا تحرم القوانين النساء من الاستفادة على قدم المساواة مع الرجال من استحقاقات الضمان الاجتماعي استناداً إلى حالتهن الاجتماعية؛

ب- التمييز الموضوعي أو المتحقق واقعيًّا: التصدي للتمييز الشكلي (في النصوص) وحده لن يكفل المساواة على أرض الواقع. إذ غالبًا ما تتعرض فئات معينة إلى تمييز واقعي في الممارسة وفي التطبيق بما يتجاوز النصوص نفسها أحيانًا كثيرة. لذلك لا يكفي النص على المساواة وعدم التمييز في النص، بل يجب أن يترجم ذلك في التطبيق العملي من خلال النتائج المتحققة بالفعل. ويتطلب القضاء على التمييز في الواقع العملي إيلاء العناية الكافية لمجموعات الأفراد التي تعاني من تحيّز مزمن أو مستجد، كما يجب على الدول أن تعتمد على الفور التدابير الضرورية للحيلولة دون نشوء الظروف والمواقف التي تسبب أو تديم التمييز.

ت- التمييز المباشر: يحدث عندما يلقى شخص من الأشخاص معاملة أقل حظوة من غيره في ظروف مماثلة لداعٍ يتعلق بأحد الأسباب المحظورة؛ كالحالة التي يعتمد فيها التوظيف في مؤسسات تعليمية أو ثقافية على الآراء السياسية لطالبي العضوية أو المستخدَمين، أو عرقهم أو دينهم أو وجود إعاقة لا تؤثر على أداء العمل أو الوظيفة. ويشمل التمييز المباشر كذلك أفعالاً أو حالات امتناع عن أفعال تخلّف ضرراً لأحد الأسباب المحظورة.

ث- التمييز غير المباشر: يحيل إلى قوانين أو سياسات أو ممارسات تبدو محايدة في ظاهرها، ولكنها تُخلّف أثراً غير متناسب على ممارسة الحقوق لأسباب تمييز محظورة. إن اشتراط تقديم شهادة الميلاد من أجل التسجيل في المدرسة مثلًا قد يميّز ضد أقليات عرقية أو ضد أشخاص من غير المواطنين لا تتوفر لديهم تلك الشهادات أو رُفض منحهم إيّاها.

ج- التمييز البنيوي: التمييز ضد بعض المجموعات على نحو شائع ومستمر يترسخ بعمق في السلوك والتنظيم الاجتماعيين، وكثيرًا ما ينطوي على تمييز مُسلَّم به أو غير مباشر. وقد يتمثل التمييز البنيوي في القواعد القانونية أو في السياسات أو الممارسات أو المواقف الثقافية السائدة، سواء في القطاع العام أو الخاص، التي تضع عراقيل نسبية أمام بعض المجموعات وتمنح امتيازات لمجموعات أخرى.

ح- التمييز المتعدد: يواجه بعض أفراد أو مجموعات من الأفراد التمييز لأكثر من سبب محظور، كالنساء المنتميات إلى أقليات عرقية أو دينية. ولذلك التمييز التراكمي أثر فريد ومحدد على الأفراد وهو يستدعي بحثاً وعلاجاً محدّدين.

أسباب التمييز المحظورة

أسباب التمييز المحظورة وفق المعايير الدولية هي «العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب». ويعني إدراج عبارة «غير ذلك من الأسباب» أن هذه القائمة قابلة للاستكمال وأنه يمكن إضافة أسباب أخرى إلى هذه المجموعة، وفي السنوات الأخيرة غالبًا ما يذكر أيضًا العمر، وضعية الهجرة واللجوء، والإعاقة، والميول الجنسية أو الشخصية...الخ.

ونتناول في الفقرات التالية بعض الأمثلة عن التمييز ضد فئات محددة على سبيل المثال لا الحصر.

ينصح بالاطلاع على التعليق العام رقم 18 الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

والتعليق العام رقم 20 الصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

أ. التمييز ضد المهاجرين

أشار إعلان ديربان إلى أن كراهية الأجانب التي تمارس ضد غير المواطنين، لا سيما المهاجرين، تشكل أحد المصادر الرئيسية للعنصرية المعاصرة. وكثيرًا ما يتعرض المهاجرون للتمييز ضدهم في الإسكان أو التعليم أو الصحة أو العمل أو الضمان الاجتماعي. وتعتبر هذه قضية عالمية تؤثر على بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان الوصول. وكثيرًا ما يُحتجز المهاجرون الذين يصلون إلى بلد جديد بطريقة مخالفة للقواعد، وضحايا الإتجار بالبشر الذين تستوقفهم الشرطة في مراكز إدارية أو في السجون. ورغم أن الحرمان من الحرية ينبغي أن يكون ملجأً أخيرًا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن المهاجرين كثيرًا ما يحتجزون كإجراء روتيني وبدون ضمانات قضائية صحيحة. وكثيرًا ما تفتقد مراكز احتجاز المهاجرين المكتظة إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية أو الغذاء الكافي أو الإصحاح أو مياه الشرب المأمونة وتفتقد إلى مرافق صحية منفصلة للرجال والنساء. وبالمثل، هناك ميل متزايد إلى تجريم المخالفات التي يرتكبها المهاجرون وهو ما أسفر في بعض الحالات عن انتهاكات صريحة لحقوق المهاجرين.

واليوم، تتمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تعوق اندماج المهاجرين وحصولهم على حقوق الإنسان على قدم المساواة في المجتمعات المضيفة في المشاعر والممارسات التمييزية المعادية للمهاجرين. وكثيرًا ما تتوطد تلك المشاعر والممارسات بواسطة التشريعات واللوائح والسياسات التي تهدف إلى تقييد تدفق المهاجرين، على نحو ما يشهد عليه الميل المتزايد لتجريم الهجرة غير النظامية، وكذلك التوسع المتنامي لتيارات سياسية وأيديولوجية تربط بين الهجرة والجريمة والإرهاب. وقد زادت الأزمة الاقتصادية العالمية والبطالة المتزايدة من تفاقم تلك الاتجاهات. ولذلك فإن معالجة التصورات السلبية عن المهاجرين في المجتمعات المضيفة يعتبر عنصرًا رئيسيًّا في اندماجهم ويعزز مساهمتهم في التنمية. وتعالج صكوك دولية شتى، وعلى وجه الخصوص، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، قضية التمييز وتوفر إرشادًا بشأن ضمانات حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إن عددًا كبيرًا من الدول العربية لم تنضم إلى هذه الاتفاقية.

ب. التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة

كثيرًا ما يعيش الأشخاص ذوو الإعاقة على هامش المجتمع، محرومين من بعض خبرات الحياة الأساسية. ولدى هؤلاء الأشخاص قليل من الأمل في الالتحاق بالمدارس والحصول على عمل، وامتلاك بيوت تخصهم، وتكوين أسرة وإنجاب الأطفال، وإقامة حياة اجتماعية أو التصويت في الانتخابات العامة. واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تمثل استجابة المجتمع الدولي لتاريخ طويل من معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة من التمييز والإقصاء والتجريد من الصفات الإنسانية. وفي البلدان العربية لا تزال الخلفية الطبية – الرعائية هي السائدة في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تسود مقاربة العزل وفصلهم عن بقية المجتمع بحجة توفير العناية المتخصصة لهم، وهذا شكل من أشكال التمييز وانتهاك للحقوق. وقد وقع عدد تاريخي من البلدان على الاتفاقية وبروتوكولها اللذين اعتمدا في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2006 ودخلا حيز النفاذ في أيار/ مايو 2008.

ت. التمييز ضد الأقليات

تضم جميع بلدان العالم فعليًّا بين سكانها أقليات وطنية أو عرقية، لغوية ودينية، غالبًا ما تتعرض لانتهاكات ومعاملة تمييزية. ويشكل هذا النوع من التمييز ظاهرة خطيرة في البلدان العربية حيث هناك تعدد كبير نسبيًّا في الانتماءات العرقية والإثنية والدينية والطائفية، ولا تتوفر غالبًا الأطر القانونية والمؤسسية لضمان ممارسة حقوقهم، إضافة إلى معوقات أيديولوجية أو ثقافية واجتماعية تحول دون اندماجهم الكامل في المجتمع بما يؤدي إلى انتهاك حقوقهم لا بل النظر إليهم كأنهم مصدر خطر على الوحدة الوطنية أو القومية في بعض الحالات.

وتتمثل النقطة المرجعية الرئيسية للمجتمع الدولي بشأن حقوق الأقليات في الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية الذي اعتمدته الجمعية العامة في 1992. ويتضمن الإعلان قائمة بالحقوق التي تُمنح للأشخاص المنتمين إلى أقليات، بما في ذلك الحق في التمتع بثقافاتهم وباعتناق وممارسة دياناتهم

وباستخدام لغاتهم. ويعيد الإعلان تأكيد حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات في التمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقًا لمبادئ عدم التمييز والمساواة أمام القانون وفي الممارسة. ومن بين المبادئ الرئيسية للإعلان حماية الوجود، وتعزيز وحماية الهوية، والحق في المشاركة الفعالة.

ث - التمييز القائم على الدين أو المعتقد

يواجه الكثير من أفراد الجماعات الدينية أو العقيدية في حياتهم اليومية تمييزًا في حقوقهم السياسية أو في نفاذهم إلى التعليم العمومي أو الخدمات الصحية أو الوظائف العمومية. ويتوجب على الدول في هذا الصدد أن تمتنع عن التمييز ضد الأفراد أو الجماعات على أساس دينهم ومعتقداتهم، وهي مطالبة بأن تمنع مثل هذا التمييز، بما في ذلك ما تقوم به أطراف خارجة على سلطة الدولة، ويجب عليها أن تتخذ خطوات لكي تكفل، عمليًّا، لكل شخص على أراضيها أن يتمتع بجميع حقوق الإنسان من دون تمييز من أي نوع كان. وفي بعض الحالات تنص الدساتير نفسها على شروط دينية لتولي المناصب العليا في السلطة.

ج - التمييز القائم على الميول الجنسية والهوية الجنسية

إن الاتجاهات الراسخة بعمق المعادية للمثليين وكراهية مغايري الهوية الجنسية، والتي كثيرًا ما تكون مجتمعة مع الافتقاد إلى الحماية القانونية اللازمة ضد التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، تعرض الكثير من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية من جميع الأعمار لانتهاكات فظيعة لحقوقهم الإنسانية. حيث يجري التمييز ضدهم في سوق العمل وفي المدارس وفي المستشفيات، وتعمد أسرهم إلى إساءة معاملتهم والتبرؤ منهم. ويتعرضون دون غيرهم للاعتداءات البدنية والعقوبات القضائية، وصولًا إلى القتل في بعض الحالات المتطرفة.

نطاق التزامات الدول

من موجبات الدول بموجب هذه المعايير الدولية حظر التمييز أمام القانون أو فيه أو في الواقع، في أي ميدان تحكمه وتحميه سلطات عامة من خلال استعراض وتنقيح التشريعات، حسب الاقتضاء، لضمان امتثال هذه التشريعات امتثالاً تاماً لمقاربات حقوق الإنسان، وكذلك عبر كفالة ألّا تنطوي أي تدابير متخذة في أي مجال على تمييز من حيث الغرض أو الأثر.

بالإضافة إلى الامتناع عن الأفعال التمييزية، ينبغي للدول الأطراف أن تتخذ تدابير ملموسة ومدروسة ومحددة الأهداف لضمان القضاء على التمييز في ممارسة الحقوق المنصوص عليها في العهد. ويشمل ذلك – بشكل عام المجالات الآتية:

أ- التشريعات

إن اعتماد تشريعات تتصدى للتمييز أمر لا غنى عنه لحماية حقوق الإنسان. لذلك، تشجِّع هيئات المعاهدات الدول على اعتماد تشريعات محددة تحظر التمييز في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تدعو إلى مراجعة القوانين كافة بشكل منهجي وتعديلها، عند الضرورة، لضمان ألّا تشكل تمييزاً أو تؤدي إلى تمييز، شكلاً أو موضوعاً، في ما يتعلق بممارسة الحقوق.

ب - السياسات والخطط والاستراتيجيات

ينبغي للدول أن تضمن وضع استراتيجيات وسياسات وخطط عمل وتنفيذها بقصد التصدي لكل من التمييز الشكلي

والتمييز الموضوعي على يد أطراف فاعلة من القطاعين العام والخاص في ما يتعلق بحقوق الإنسان. وينبغي أن تراعي السياسات الاقتصادية، كمخصصات الميزانية وتدابير تنشيط النمو الاقتصادي، الحاجة إلى ضمان التمتع الفعلي بالحقوق على قدم المساواة ودون تمييز. كما يفترض إدماج تدريس مبادئ المساواة وعدم التمييز في نظام التعليم الشامل المتعدد الثقافات الرسمي وغير الرسمي بغية تفكيك مفاهيم التفوق أو الدونية المبنية على أسباب محظورة، تشجيع الحوار والتسامح بين مختلف فئات المجتمع، إضافة إلى اتخاذ تدابير وقائية مناسبة لتفادي ظهور مجموعات مهمّشة جديدة.

ت - القضاء على التمييز البنيوي

على الدول أن تتبع نهجاً نشطاً من أجل القضاء على التمييز البنيوي وأن تنظر في استخدام حوافز تشجع الأطراف الفاعلة من القطاعين العام والخاص على تغيير مواقفها وسلوكها تجاه أفراد ومجموعات من الأفراد يواجهون التمييز البنيوي، أو تعاقبها في حال عدم امتثالها. وكثيرًا ما تكون برامج التوعية بالتمييز البنيوي واعتماد تدابير صارمة لمكافحة التحريض على التمييز خطوات ضرورية.

ث - المساءلة وسبل الانتصاف

ينبغي أن تنص التشريعات والاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية على آليات ومؤسسات تتصدى بفعالية للطبيعة الفردية والبنيوية للضرر الذي يخلّفه التمييز لا سيما في ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتم ذلك من خلال سلسلة إجراءات من ضمنها تعزيز دور القضاء والمحاكم وتشكيل هيئات مستقلة حسب الحاجة للبت في الشكاوى فوراً بنزاهة واستقلالية، وأن تعالِج الانتهاكات المدعى حدوثها، بما فيها فعل أو تقصير أطراف فاعلة خاصة. وينبغي أن تُخوَّل لهذه المؤسسات كذلك سلطة توفير وسائل انتصاف فعالة، كالتعويض، وجبر الضرر، ورد الحق، ورد الاعتبار، وتقديم ضمانات بعدم التكرار والاعتذار العلني، وينبغي للدول الأطراف أن تكفل تنفيذ هذه التدابير تنفيذاً فعالاً.

ج - التدابير الايجابية

يتطلب تحقيق مبدأ المساواة أحياناً أن تتخذ الدول إجراءات إيجابية للتقليل من الظروف التي تتسبب أو تساعد في إدامة التمييز التي تحظره الاتفاقيات. ويجوز أن تنطوي هذه الإجراءات على منح الجزء المعني من السكان نوعاً من المعاملة التفضيلية في مسائل محددة لفترة ما بالمقارنة ببقية السكان (المثل الأكثر شيوعًا هو نظام الكوتا النسائية في الأنظمة الانتخابية، أو نظام الكوتا للأشخاص ذوي الإعاقة في الوظائف).

5. اللامساواة: نقاط إضافية

نخصص الفقرات التالية من أجل إضافة بعض المواد المعرفية المفيدة ذات الصلة بالمساواة/اللامساواة، والتي يمكن أن تساعد المدرب على تنفيذ التدريب على نحو أفضل، والتفاعل مع أسئلة المشاركين، وإثارة نقاش محفز في هذا المجال.

1. في تعريف اللامساواة وقياسها

مع اعتراف العالم بشكل صريح بأن اللامساواة مشكلة عالمية أولى، وعائق أساسي أمام التنمية وحقوق الإنسان؛ ومع اعتبار اللامساواة والفقر واحدة من ثلاث تحديات كونية كبرى تهدد العالم المعاصر، كما جاء في الإعلان الذي تتضمنه أجندة 2030؛ ثم مع إضافة هدف خاص عن اللامساواة في أهداف التنمية المستدامة؛ كل ذلك حفز على فتح النقاش مجددًا في تعريف المساواة، والسعي إلى تقديم مفهوم

– تعريف لها على قدر من الشمولية، وقادر على التفاعل الإيجابي مع منظومة المفاهيم التنموية الأخرى.

تمثلت إحدى المحاولات الحديثة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2019، الذي تضمن إطارًا مفهوميًّا لتعريف المساواة بما هي ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد أيضًا. ويعبر الشكل التالي بشكل بصري مكثف عن ذلك:

الشكل 7: الإطار المفهومي للامساواة - تقرير التنمية البشرية 2019

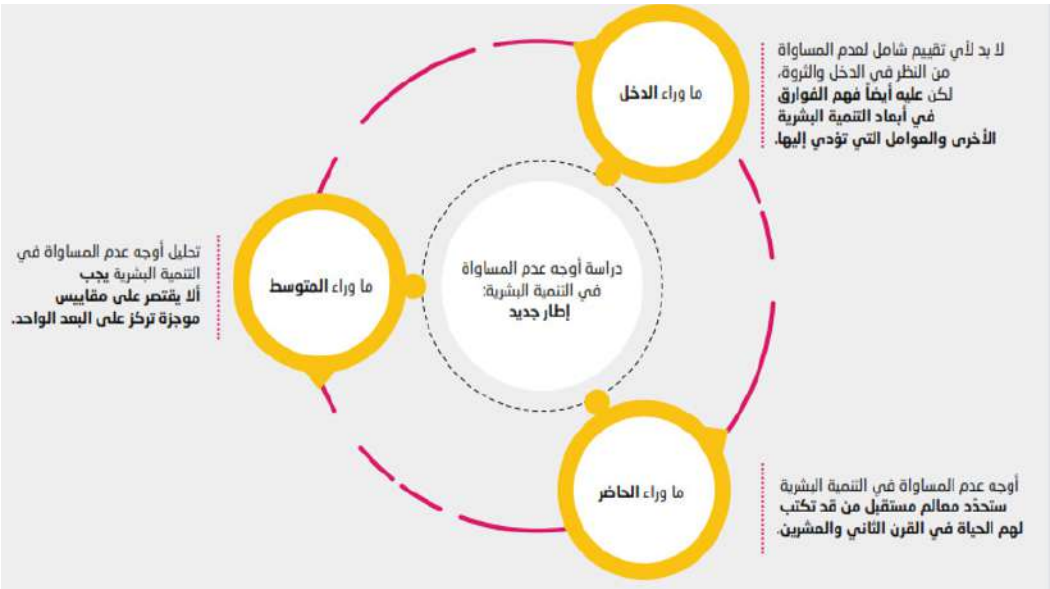

يعتبر هذا الإطار أن دراسة عدم المساواة من منظور التنمية البشرية يعني:

- أولًا، عدم اقتصار اللامساواة على الدخل والثروة (أي على ما أسميناه التفاوت العمودي) حيث إن هذا التفاوت على أهميته الكبيرة لا يختزل كل أبعاد اللامساواة التي تشمل أبعادًا أخرى غير مرتبطة بالدخل بالضرورة، وهو ما أسميناه التفاوتات الأفقية، كاللامساواة بين الجنسين مثلًا، أو حسب العمر، أو حسب الانتماء العرقي أو الإثني...الخ. وبهذا المعنى، فإن اللامساواة تعرَّف باعتبارها ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد، ولا بد من لحظ ذلك في التعريف وفي التحليل والمعالجات.

- ثانيًا، عدم الاكتفاء بالمتوسطات أثناء تقييم التقدم التنموي وأثناء عرض المؤشرات الإحصائية التي تظهر ذلك. وهذا شأن تقني في جانب منه، إلا أنه يعني أن المتوسطات والمؤشرات الموجزة لا تكفي لرصد ظاهرة اللامساواة. فمن جهة أولى لا يجب الاكتفاء بقياس يغطي بعدًا واحدًا ويهمل الأبعاد الأخرى؛ ومن جهة ثانية لا يمكن الاكتفاء بتقييم الإنجاز بناء على المتوسط الوطني، بل يجب تفصيل المؤشر حسب الفئات الاجتماعية المختلفة، مثل مستوى الدخل، والجنس، والعمر، ومكان السكن والإقامة، ووضعية اللجوء، والإعاقة...الخ. وهذا بالذات ما يمكّن من رصد اللامساواة التي تحجبها المتوسطات البسيطة، وهو ما يمكن أن يرشد السياسات الهادفة إلى تقليص اللامساواة.

- ثالثًا، عدم إغفال البعد الزمني وحقوق الأجيال القائمة، أي لحظ أي سياسات أو إجراءات أيضًا من شأنها أن تؤسس للامساواة في القدرة على ممارسة الحقوق وسد الاحتياجات بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة. وهذا بعد الاستدامة الذي يحتل أهمية كبيرة في الفكر التنموي المعاصر. وبهذا المعنى، فإن الإطار المفهومي المقترح، يشدد على تحقيق العدالة ضمن الجيل الواحد، والعدالة بين الأجيال على حد سواء. وقد سبق لأدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحديدًا، أن ربطت عضويًا بين الحاضر والمستقبل، إذ شددت أنه يجب العمل على استدامة ما يستحق الاستدامة، أي أننا يجب أن لا نعمل على استدامة الظلم والسياسات المؤدية إلى اللامساواة مثلًا.

في الممارسة العملية، يجب التنبّه إلى احتمال الوقوع في إحدى الأخطاء الآتية:

أ- بالنسبة إلى اللامساواة العمودية والافقية، والبعد الواحد أو تعدد الأبعاد: ما من شك أن اللامساواة ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد (كما الفقر، وكثير من الظاهرات الاجتماعية). مع ذلك يجب التنبّه إلى عدم استغلال ذلك لتمييع التصدي للاختلالات في النظام الاقتصادي على المستويين العالمي والوطني، وتضييع مسؤولية التفاوت العمودي هذا عن توليد تفاوتات أخرى، ومن هنا أهميته الكبيرة وطابعه الهيكلي. وثمة من يعمل على إضعاف فكرة الحاجة إلى إجراء تحويل نوعي في الأنساق الاقتصادية سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الوطني. وفي هذا الصدد، لا يسعنا – على سبيل المثال – القول إن أجندة 2030 تستخدم بشكل تبادلي ومتكرر مصطلحات المساواة، واللامساواة، والتفاوت، والعدالة، والعدل...الخ، الا أنها لم تستخدم حتى مرة واحدة مصطلح العدالة الاجتماعية الذي يحيل حكمًا على ضرورة تغيير الأنظمة الاقتصادية باعتباره المسبب الأول لانعدام العدالة الاجتماعية، وهي صيغة أخرى للمساواة (بمعنى ما)؛ وليس ذلك من قبيل الصدفة. لذلك لا بد من التنبه لذلك.

ب- بالنسبة إلى مسألة العدالة بين الأجيال: ثمة خطر الانزلاق أيضًا إلى تفسير خاطئ وتبسيطي لهذه النقطة، بحيث نحمل – على سبيل المثال – المسؤولية للجيل الحالي عن تبديد حقوق الأجيال القادمة أو تلويث الموارد والطبيعة المستقبلية. ووفق هذه النظرة يجري النظر إلى الجيل الحالي كأنه كتلة متراصة واحدة متساوية المسؤولية بين أعضائها. وهذا خاطئ تمامًا، ويناقض مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتفاوتة. فمن يملك القوة والقدرة والقرار باستخدام الموارد وتحديد الأنماط الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك، هو المسؤول بالدرجة الأولى عن الإضرار بحقوق الأجيال القادمة لأنه يصنع السياسات، بما في ذلك يخلق السلوك الاستهلاكي التبذيري الذي يسود مجتمعات العالم المعاصر، والذي يجذب إليه مئات ملايين المواطنين بشكل لا واعٍ. لذلك فإن المسؤولية ضمن الجيل الحالي هي مسؤولية متفاوتة، تتحدد في ضوء علاقات القوة والتأثير.

في ضوء ما سبق وما سبقه، ومع التأكيد على صوابية المقاربة الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2019، فإن الإطار المفهومي الثلاثي الأبعاد (ما وراء الدخل، ما وراء المتوسط، ما وراء الحاضر) يغفل بعدًا رابعًا هامًّا أيضًا هو البعد المكاني (الوطني والعالمي) أي ما يصح وصفه بـ»ما وراء الحدود»، إذ إن للامساواة بعدها الوطني، وبعدها الدولي أيضًا. وهذا الأخير لا يقل أهمية عن الأول، وقد تضمنه الهدف العاشر بشكل صريح، إذ نص على الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها، وهو ما سبق بيانه في الفقرات السابقة. وبهذا المعنى يجب إضافة هذ البعد أيضًا إلى الإطار المفهومي لدراسة اللامساواة من منظور مفهوم التنمية البشرية، ليصبح على النحو الآتي:

الإطار3: دراسة اللامساواة من منظور التنمية البشرية والحقوق

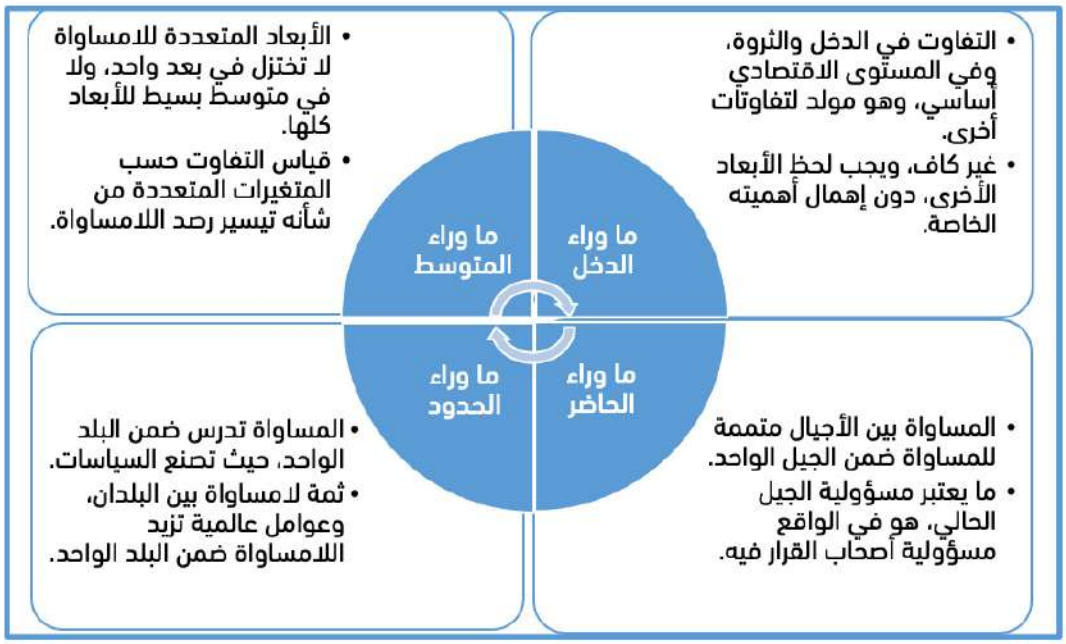

إن التشديد على البعد الدولي للامساواة واعتباره بعدًا رئيسيًّا رابعًا في الإطار المفهومي المقترح، نابع من الإقرار بالبعد الدولي للتنمية، وبالطابع الكوني لحقوق الإنسان، وهو ما يجب أن ينسحب على دراسة اللامساواة أيضًا. من جهة ثانية، إن الشكل الراهن للعولمة المتحققة بالفعل في صيغتها النيوليبرالية، قد قلصت إلى حد كبير حيز السياسات المتاح للدول والحكومات الوطنية لرسم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية، من خلال تحكم مراكز القوى العالمية بعمل المؤسسات المالية الدولية، وسيطرتهم على الأسواق، وتحكمهم بالاستثمارات والمعونات والتجارة الدولية...الخ، وهذا يعني أن الدول النامية (وحتى الدول الأخرى) قد فقدت إلى حد كبير قدرتها على اتخاذ قرار مستقل وهي في وضعية استتباع للأطراف المتحكمة بالعولمة والاقتصاد العالميين، ومعلوم أن جانبًا أساسيًّا من الفقر – الإفقار واللامساواة والتهميش وانعدام العدالة، له مصدر عالمي بالتأكيد. لذلك لا يمكن دراسة اللامساواة داخل بلد معين دون دراسة أثر العوامل العولمية فيه كذلك.

الإطار4: دراسة اللامساواة من تطوير اليونيسكو

مداخل أخرى لدراسة اللامساواة

- لافقية والرأسية
- بين الأجيال
- الفرص والنتائج
- الكونية والوطنية (قطاعية، محلية)

أي دراسة تبقى منقوصة ودون هدف واضح ما لم تكن اللامساواة عنصرا في نظري مرتبط بمفهوم العدالة إطار والحقوق والتنمية

2. معطيات إحصائية عالمية وإقليمية ووطنية

للمدرب

نستعرض في ما يأتي عددًا من الرسوم البيانية ذات الصلة باللامساواة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، مع تعليقات عليها. الهدف هو تزويد المدرب، وعبره المشاركين في التدريب، بمعطيات رقمية تظهر حجم اللامساواة الخطير جدًّا في عالمنا المعاصر. كما يمكن للمدرب أن يستخدم هذه الرسوم البيانية مع تعليقاتها لإدارة عصف ذهني أو نقاش من خلال مجموعات عمل، أو تحويلها إلى تمارين أخرى، تستخدم أثناء الجلسة التدريبية. الرسوم البيانية متفاوتة من حيث التعقيد، ويمكن للمدرب أن يستخدم الرسم البياني الذي يتناسب مع مستوى معرفة المشاركين.

أ – توزيع الثروة في العالم

يصدر مركز الدراسات في المصرف السويسري كريديه سويس credit suisse، تقريرًا سنويًّا بعنوان تقرير الثروة العالمي global wealth survey يضمّنه بيانات عن توزيع الثروة في العالم حسب شرائح الثروة والبلدان وغير ذلك. الشكل أدناه من تقرير عام 2021. الشكل إلى اليمين يقول إن 55% من السكان البالغين في العالم من الفئة التي تقل ثروتهم الإجمالية عن 10 آلاف دولار (يشمل ذلك الدخل، والمدخرات، والأصول بما في ذلك الأصول العقارية – المنزل المخصص للسكن مثلًا)، يملكون حوالي 1.3% من إجمالي ثروة العالم. في حين أن أقل من 1.1% من البالغين الذين تزيد ثروتهم عن مليون دولار يملكون .845% من ثروات العالم. وهذا وحده كافٍ لكي يظهر حجم التفاوت واللامساواة على الصعيد العالمي. إلا أن الدخول في تجزئة هذه الفئة العليا نفسها (أي الواحد بالمئة) تظهر أيضًا لامساواة كبيرة في الثروة داخلها أيضًا وهو ما يظهره الهرم الثاني إلى يسار الشكل.

الإطار5: توزيع الثروة في العالم حسب شرائح الثروة والبلدان

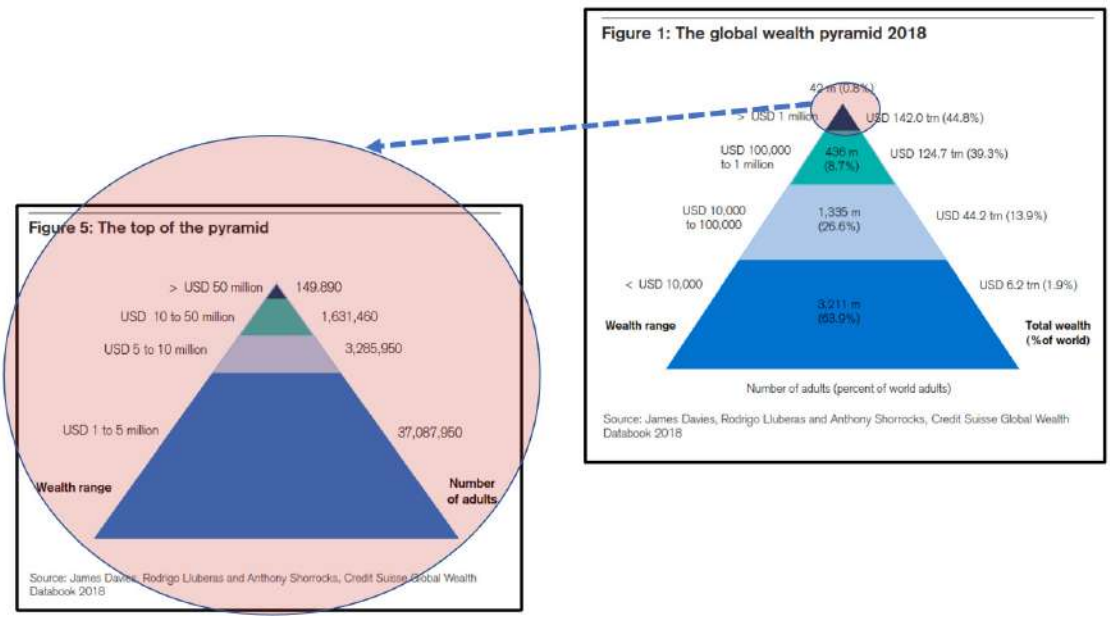

نقترح على المدرب وعلى المشاركين أن يطلعوا على التقرير لمزيد من التفاصيل. كما أن التقرير وقواعد البيانات المنشورة على موقع المصرف، تتضمن جداول تفصيلية بتوزيع الثروة حسب البلدان.

البيانات تقريبية حتمًا، لاسيما بالنسبة إلى الدول النامية. كما أن التقرير يشير إلى الدول التي تعتبر بياناتها أكثر دقة من غيرها. مع ذلك فإن التقرير يعطي صورة موضوعية عن تراكم الثروة في عالم اليوم، عالم الـ 1%، أو 0.1% الذين يحتكرون السطلة والمال.

ب – الشمال والجنوب: هل تتسع الفجوة أم تضيق؟

لا يكفي أن نقيس اللامساواة أو التفاوت في اللحظة المعينة، بل يجب تجاوز ذلك من أجل رصد وقياس اتجاه التطور والجواب على السؤال الآتي: هل إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع أو تضيق مع الزمن ومع زيادة الإنتاج والنمو؟

لقد سبق لمجتمع التنمويين أن أثبتوا بما لا يدع مجالا للشك أن المزيد من النمو لا يعني بالضرورة وفي كل الظروف مزيدًا من التنمية. وعلى نحو أكثر تحديدًا، فإن النمو يمكن أن يكون منحازًا بحيث إن عائد النمو لا يتوزع بشكل عادل على الجميع، وبل إن القلة يمكن أن تحتكر القسم الأكبر من الثروة المنتجة على امتداد السنوات. وإذا غلبت ديناميات الاستقطاب، فإن الفجوة سوف تزداد مع الزمن، وهو ما يعني أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية على اختلافها تولد التفاوت، أو أنها لا تنجح في تقليصه على الأقل.

الشكل ـ البيان أدناه مأخوذ من كتاب توماس بيكتي «رأس المال في القرن الحادي والعشرين»، وهو يظهر أن الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب تتسع مع الزمن ولا تتقلص، على الرغم من زيادة الناتج المحلي العالمي، والتطور التكنولوجي، وزيادة الإنتاجية....الخ، حيث إن نمو حصة الفرد من الناتج المحلي تزيد في الدول المتقدمة بمعدلات أعلى مما هو عليه في الدول النامية، الأمر الذي يعمق الفجوة بين العالمين.

الشكل 8: الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب

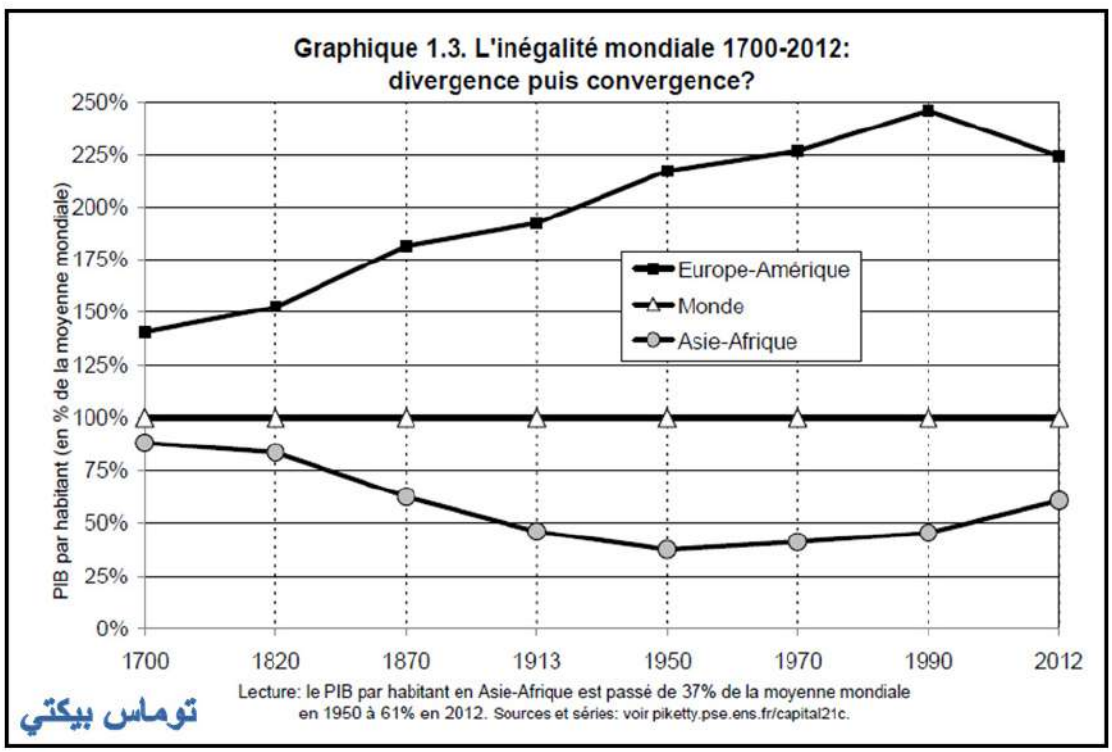

وبناء على قياسات بيكتي، فإن اللامساواة بلغت ذروتها في التسعينيات مع العولمة النيوليبرالية، وأن مستوى اللامساواة في عصرنا الراهن، بات قريبًا من مستوياته قبل الحرب العالمية الأولى، أي أنه استنزف كل التقدم الحاصل خلال فترات الازدهار في ظل دولة الرعاية بعد الحرب العالمية الثانية.

شكل بيكتي يُظهر تطور اللامساواة بين البلدان، مقابل اللامساواة في اللحظة المعنية التي يظهرها الشكل المأخوذ من تقرير الثروة العالمي.

ج – الأغنياء والفقراء: من يُثري على حساب من؟

الشكل السابق تناول اللامساواة بين البلدان، ولكن هل الاتجاه نفسه بالنسبة إلى الأفراد؟

الشكلان الآتيان مأخوذان من تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016)، ومن كتاب برانكو ميلانوفيتش عن اللامساواة في العالم.

في الشكل الأول – تقرير التنمية البشرية لعام 2016 – يستعيد الرسم الذي صدر على غلاف تقرير التنمية البشرية لعام 1992 الذي يظهر توزيع الناتج المحلي العالمي حسب شرائح السكان. والشكل الحالي يتضمن مقارنة لتوزيع الناتج المحلي القائم حسب فئات السكان العشرين من الأكثر فقرًا إلى الأفضل حالًا بين عامي 1998 و2008.

يمثل اللون الأخضر الداكن التغير الحاصل في حصة كل شريحة من شرائح فئات الدخل من الثروة المنتجة خلال السنوات

العشر، ويظهر أن الجزء الأكبر من الثروة يتركز في الشريحة العليا من التوزيع (الـ 1% الأكثر غنى) في حين يسجل إنخفاض واضح في حصة العشرية الثامنة (وهي تمثل طبقات وسطى) التي تدهور وضعها مقارنة بالفئات الأخرى. أي أن هذا الشكل يظهر أن التفاوت في الثروة بين الأفراد أيضًا يتوسع، كما هي عليه الحال بين البلدان.

الشكل 9: التفاوت في الثروة بين الأفراد

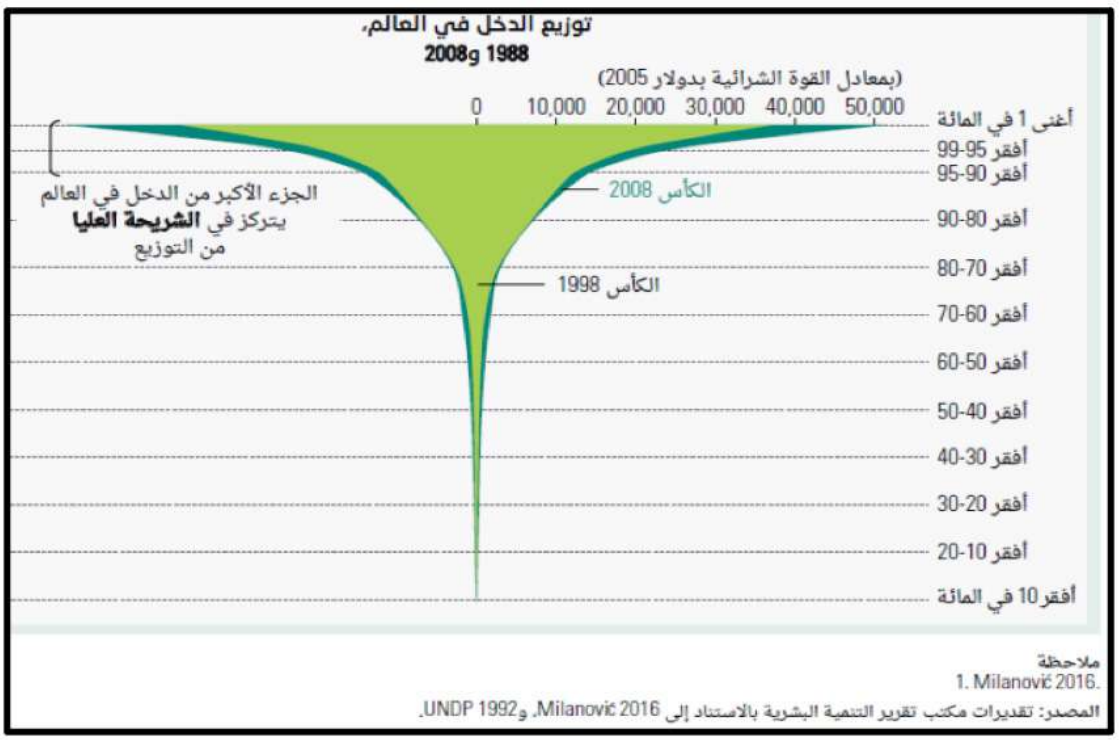

يمكننا الشكل الذي يلي من فهم التغير بشكل أكثر وضوحًا من خلال تحويل الشكل السابق إلى الأصل الذي استخدمه ميلانوفيتش والمعروف باسم شكل الفيل elephant shape، وهو صيغة بصرية مختلفة للتوزيع السابق نفسه بين عامي 1988 و2011. ويتبين من الجدول أن فئتين من الأفراد استفادتا أكثر من غيرهما من الثروات المنتجة خلال الفترة المشار إليها على النحوالآتي: الأكثر استفادة هم الـ1% في أعلى هرم توزيع الدخل، وهم في الدول المتقدمة الغنية أصلًا؛ والفئة الثانية هي الفئات الوسطى في الدول الصناعية الجديدة لاسيما الصين (والهند والبرازيل). في حين أن الفئة التي تدهور وضعها وتراجعت حصتها هي الطبقات الوسطى في الدول المتقدمة التي تآكلت حصتها تحت ضغط تركز الثروة لدى الأغنياء جدًّا في بلدانها، ونتيجة انتقال الأعمال والثروات إلى البلدان الصناعية الناهضة بقوة كما في الصين. ومعنى ذلك، أن اللامساواة داخل البلدان الصناعية قد ازدادت بشكل واضح مقارنة بباقي بلدان العالم.

الشكل 10: اللامساواة داخل البلدان الصناعية

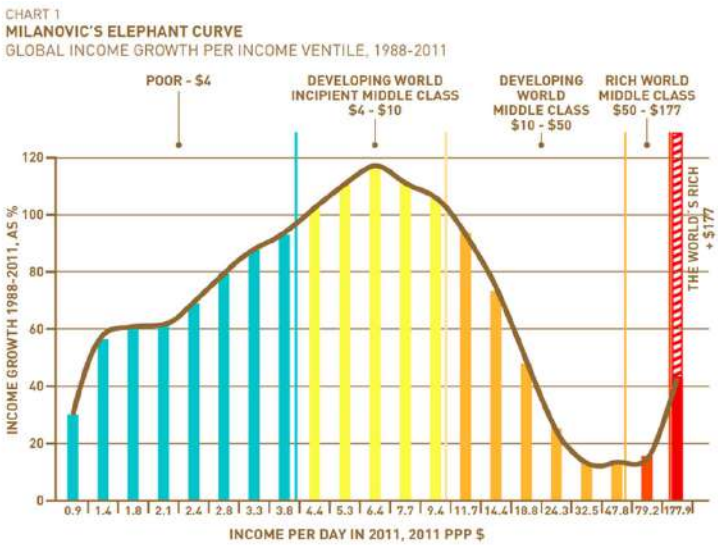

- اعتبار العالم كله وحدة تحليل، والتعامل مع توزيع الداخل العالمي كأنه وتوزيع دخل ضمن بلد/مجتمع واحد.
- توزيع الثروة العالمية – شكل الفيل
- حدود الدلالة، ومقدار الدقة.
- الفائدة بالنسبة الينا.

د – اللامساواة في الدول الأوروبية

الشكل الذي يلي مأخوذ من تقرير التنمية البشرية لعام 2019، وهو يشكل تأكيدًا إضافيًّا لخلاصات ميلانوفتيش بالنسبة إلى مسار اللامساواة في الدول الصناعية المتقدمة. والشكل أدناه يقيس توزع عائد النمو في الفترة الممتدة بين 1980 و2017 حسب فئات الدخل. ويبين أن فئة الـ 40% الأقل دخلًا استفادت من 13% من النمو خلال الفترة المشار إليها، في حين أن الـ 1% الأكثر غنى وثروة استفادوا بالقدر نفسه. ولا يلاحظ اختلاف هام في تطور حصة الفئات الوسطى مقارنة بالفئات الفقيرة. ولعل هذه المقارنة تذكرنا تحديدًا بالمقصد الأول من الهدف العاشر التي تنص على ضرورة أن تنمو حصة الـ 40% الأقل دخلًا من السكان بمعدلات أعلى من المتوسط الوطني، إلّا أننا نرى هنا مساراً معكوسًا تمامًا حيث إن تركّز الثورة شديد جدًّا لصالح الـ 1% الأغنياء.

الشكل 11: توزع عائد النمو بين 1980 و2017 حسب فئات الدخل

بين عامي 1980 و2017، ارتفع الدخل بعد الضرائب بحوالي 40 في المائة لدى أفقر 80 في المائة من السكان الأوروبيين، مقابل أكثر من 180 في المائة لدى أغنى 0.001 في المائة

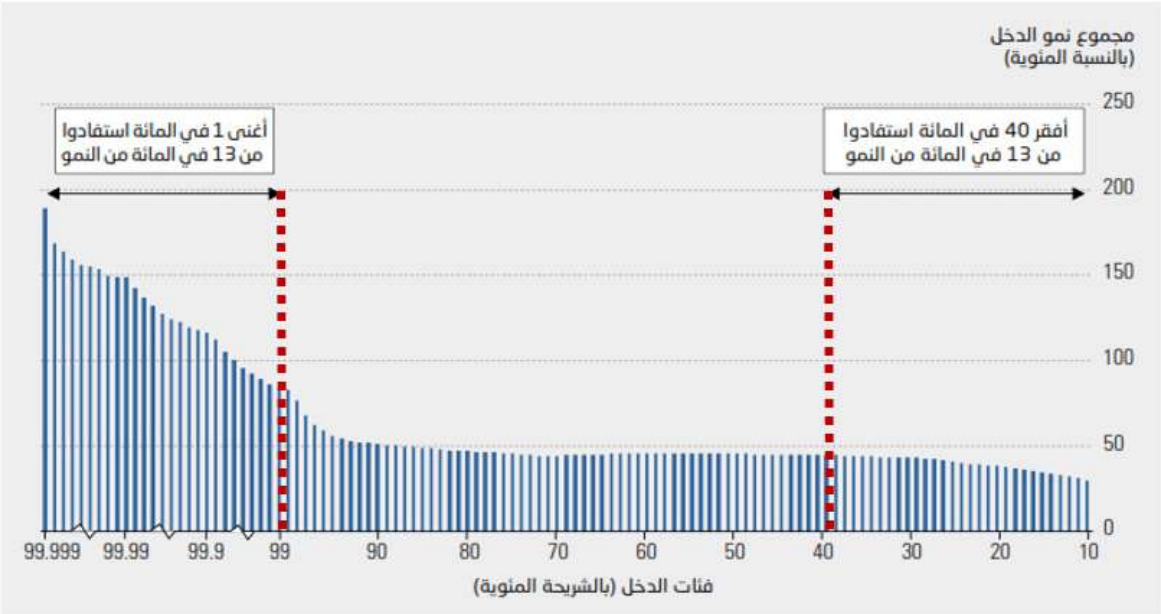

ملاحظة: يتغيّر المقياس في المحور الأفقي بعد الشريحة المئوية التسعين. وقد تغيّرت فئات الدخل بين عامي 1980 و2017، وبالتالي لا تمثل التقديرات التغيّرات مع مرور الوقت في دخل الأفراد.

المصدر: Blanchet, Chancel and Gethin (2019) :World Inequality Database (http://WID.world).

هـ - هل الدول العربية أكثر مساواة؟

على امتداد عقود، ساد اعتقاد أن الدول العربية أفضل حالًا من مناطق أخرى من العالم لجهة نسب الفقر، ولجهة مؤشرات اللامساواة، وأن توزيع الثروة في الدول العربية أكثر عدالة من السائد. وكانت تقارير الدولة تنشر أرقامًا ومؤشرات وتحاليل تدعم هذا الاعتقاد. إلا أن الأبحاث الأخيرة في مجال اللامساواة على المستوى العالمي بينت خطأ هذا الاعتقاد، وقد كشفت دراسات بيكتي وفريق عمله على نحو خاص أن المنطقة العربية هي أكثر مناطق العالم تركزًا للثروة، وأكثر مناطق العالم لامساواة.

وحسب تقرير اللامساواة في العالم لعام 2022، فإن تقديرات اللامساواة في المداخيل على المستوى الإقليمي في الأعوام من 1995 إلى 2021، تبيّن أن موقع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو على رأس قائمة تركّز الثروة واللامساواة في العالم حيث بلغ نصيب الشريحة العشرية الأعلى 58% من إجمالي الدخل القومي في حين هي 36% في اوروبا (أنظر الشكل أدناه)» . وكان تقرير اللامساواة في العالم الصادر عام 2018 قد توصّل الى النتيجة نفسها، حيث إن مستوى اللامساواة في المنطقة العربية يوازي مستواه في أكثر البلدان الإفرادية لامساواة في العالم مثل البرازيل و جنوب إفريقيا.

الشكل 12: اللامساواة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - مقارنةً مع أقاليم وبلدان أخرى 2021

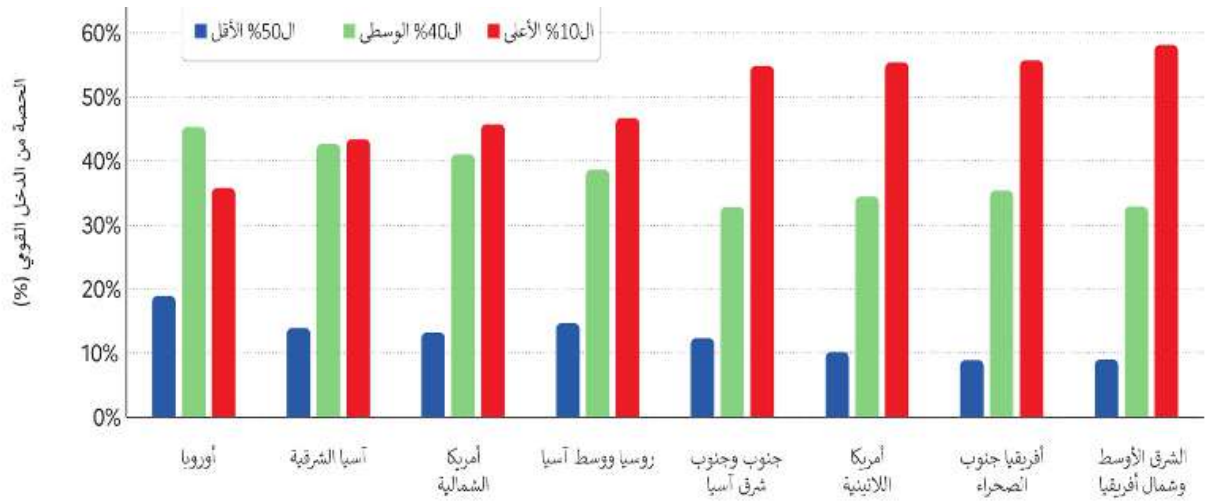

المصدر: تقرير اللامساواة في العالم 2022

و – المستوى الوطني: عن تركز الودائع في لبنان

التفاوتات الشديدة يمكن لحظها على المستوى الوطني. وسبقت الإشارة إلى أن تقرير الثروة العام يتضمن جداول تفصيلية على مستوى البلدان أيضًا يمكن الاطلاع عليها.

المصادر الوطنية يمكنها تأكيد ذلك أيضًا، لا بل إنه يمكن أن تكشف عن تفاوتات كبيرة جدًّا متى تم الدخول في تفاصيل القطاعات المختلفة. وفي مناخ الحراك الشعبي الشامل الذي اندلع في لبنان في 17 تشرين 2019، وبفعل الأزمة التي يمر بها القطاع المصرفي واحتجاز ودائع اللبنانيين، كشفت تفاصيل كانت محجوبة عن المواطنين في ما يتعلق بتركز الودائع المصرفية وهي أحد تجليات اللامساواة الكبيرة في الثروة في لبنان.

يبين الشكل التالي توزع الودائع في لبنان (حسب عدد الحسابات المصرفية) بحسب حجم الوديعة. ويتبين أن 62% من الحسابات (أي الأشخاص تقريبًا) الذين يملكون أقل من 3 آلاف دولار في كل حساب، تمثل 62% من إجمالي المودعين يملكون 0.5% من إجمالي الودائع؛ في حين أن 1% من المودعين الذين يملك كل منهم حسابًا يزيد عن مليون دولار، يملكون 46% من إجمالي الودائع.

الشكل 13: توزع الودائع في لبنان حسب الفئات

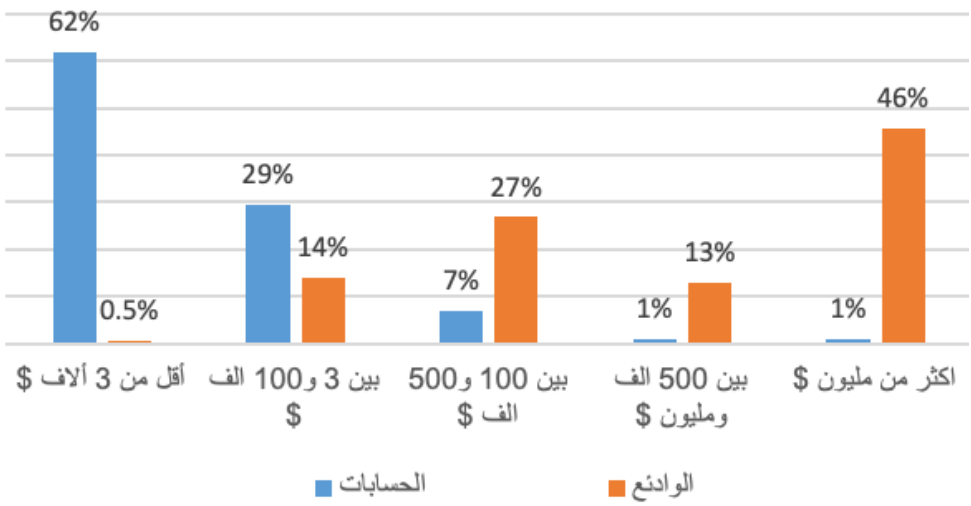

من جهة أخرى فإن الدخول في تفصيل تركز الودائع ضمن الفئة العليا (الـ 1% الذين تزيد ودائعهم عن مليون دولار) تظهر أيضًا تركزًا إضافيًّا للثروة ضمن التركز الأصلي، حيث إن عددًا محدودًا جدًّا من المودعين حيث إن 26 شخصًا فقط من إجمالي المودعين (الـ 1%) الذين يزيد عددهم عام 2020 عن 280 ألفًا، يملكون وحدهم 3.8% من إجمالي الودائع في المصارف اللبنانية (أي ما قميته 5.8 مليارات دولار). وإذا وسعنا المروحة لتطال الحسابات التي تزيد قيمتها عن 10 ملايين دولار، فإن 1029 شخصًا يمثلون 0.03 من إجمالي المودعين يملكون 25.7 مليار دولار، تمثل 17% من إجمالي الودائع في المصارف. وإذ يضيق المجال للتوسع أكثر من ذلك، فإن التفاوت نفسه نلحظه بالنسبة إلى توزع التسليفات حسب حجم القرض، بالإضافة إلى الخلل في التوزيع الجغرافي للتسليفات (المناطق الأكثر حرمانًا حصصها منخفضة جدًّا لا تزيد عن 10% من إجمالي التسليفات) وكذلك الخلل القطاعي حيث حصة القطاعين الزراعي والصناعي أيضًا منخفضة مقارنة بقطاعي الخدمات والعقارات.

الشكل 14: توزع الحسابات والودائع في لبنان

ز- كورونا واللامساواة – تقرير أوكسفام

أصدرت منظمة أوكسفام عام 2020 تقريرًا بعنوان مكافحة اللامساواة في زمن كورونا: دليل الالتزام بمكافحة اللامساواة، وهو تقرير تحليلي يتبنى منظور التنمية والحقوق، ويقيّم وضعية اللامساواة في البلدان ويقارن في ما بينها بوساطة دليل الالتزام بمكافحة اللامساواة، وهو دليل متعدد الأبعاد مصمم بشكل يتيح تقييم السياسات.

من خلال رصد المعطيات الموضوعية، توصل التقرير إلى وجود ارتباط قوي بين مستوى اللامساواة في بلد ما، ومدى شدة الآثار الصحية والاقتصادية السلبية لجائحة كورونا، ومدى كفاءة السلطات الحكومية في مكافحتها. وقد تبين أن الجائحة قد عمقت اللامساواة، وأدت إلى آثار أكثر حدة على النساء وعلى الفقراء والفئات الضعيفة مثل المسنين وكذلك على الأقليات العرقية.

وجرى تصميم دليل لرصد مدى التزام الحكومات بمكافحة اللامساواة يغطي ثلاثة أبعاد رئيسية (الإنفاق العام، والضرائب، وحقوق العمل)، مع أبعاد فرعية ومؤشرات، من شأنه توفير نظرة إجمالية على وضعية المساواة والمقارنة بين الدول (الشكل التالي يوضح تصميم الدليل. نورد هذا التصميم للإشارة إلى وجود قياسات مركبة تتجاوز دليل جيني Gini In-dex الشائع الاستخدام والأحادي البعد. والدليل المقترح من قبل أوكسفام يقيس التزام الحكومات ومدى فعالية السياسات، أي أنه أكثر صلاحية للاستخدام من قبل منظمات المجتمع المدني في تصميم حملات المناصرة من أجل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية).

الشكل 15: دليل لرصد مدى التزام الحكومات بمكافحة اللامساواة

ومثل هذا الدليل يسمح بتقييم أكثر موضوعية (رغم وجود ثغرات أو نقص في البيانات أحياناً، لأن لا وجود لدليل مثالي)، وهو غير منحاز لصالح الدول الغنية كما بعض الأدلة الأخرى. ويظهر تطبيق هذا الدليل على 12 دولة عربية الترتيب الآتي لمدى التزام السياسات الحكومية بمكافحة المساواة، حيث إن دولاً غنية مثل عُمان والبحرين تأتي في مراتب متأخرة مقارنة بالدول الأخرى. (انظر الجدول أدناه).

أما لجهة السياسات المطلوبة لمكافحة اللامساواة فإن التقرير يرفع ثلاث توصيات:

1. دعوة الحكومات إلى الالتزام الجدي بوضع سياسات للحد من اللامساواة عملاً بالهدف العاشر للتنمية المستدامة أركانه أربعة:

- انفاق محفز على المساواة لصالح الفئات والمناطق الأكثر حرماناً،
- إصلاح ضريبي لتعزيز وظيفة إعادة التوزيع من خلال التركيز على الضرائب المباشرة على الدخل والثروة وأن تكون تصاعدية (بلد الضرائب غير المباشرة والضريبة على الاستهلاك VAT)،
- رفع أجور ومداخيل العمال انطلاقًا من شروط العمل اللائق،
- بناء نظام حماية اجتماعية على أساس الحق، يشمل الجميع، لاسيما الفئات الأكثر هشاشة.

2. تحسين جمع البيانات التفصيلية التي تتيح رصد كافة أشكال اللامساواة واستخدامها بشكل فعال في التحليل وفي رسم السياسات.

3. التعاون الوطني – الدولي، بين الحكومات والمنظمات الدولية من أجل مواجهة جائحة كورونا والحد من اللامساواة اليوم وفي المستقبل، بما في ذلك من خلال إجراءات توزيع اللقاح على الجميع من دون تمييز، ومعالجة مشكلة الديون، والاختلالات في النظام الاقتصادي العالمي وانحيازه لصالح الأغنياء والأقوياء والشركات العالمية العملاقة.

الجدول 3: ترتيب الدول بحسب التزام السياسات الحكومية بمكافحة المساواة

الدولة	الدرجة/ الخدمات العامة	التصنيف/ الخدمات العامة	الدرجة/ الضرائب	التصنيف/ الضرائب	الدرجة/ العمالة	التصنيف/ العمالة	الدرجة الإجمالية	التصنيف الإقليمي لمؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة
تونس	0.36	**94**	0.81	**10**	0.64	**60**	0.68	**1**
الأردن	0.41	**80**	0.59	**70**	0.62	**64**	0.60	**2**
الجزائر	0.37	**91**	0.76	**18**	0.47	**99**	0.59	**3**
جمهورية اليمن	0.19	**131**	0.79	**13**	0.40	**110**	0.50	**4**
جيبوتي	0.22	**123**	0.85	**5**	0.28	**127**	0.48	**5**
جمهورية مصر العربية	0.24	**117**	0.55	**87**	0.48	**98**	0.45	**6**
لبنان	0.31	**105**	0.44	**117**	0.49	**95**	0.43	**7**
الأراضي الفلسطينية المحتلة	0.33	**98**	0.23	**149**	0.65	**58**	0.42	**8**
المغرب	0.33	**103**	0.36	**137**	0.47	**101**	0.40	**9**
عُمان	0.30	**108**	0.24	**148**	0.22	**138**	0.23	**10**
البحرين	0.33	**102**	0.00	**158**	0.27	**131**	0.16	**11**
موريتانيا	0.36	**92**	0.54	**90**	0.40	**108**	0.46	**12**

للمدرب

جرى التوسع في الجانب المعرفي والتحليلي للهدف العاشر أكثر مما حصل بالنسبة للأهداف الأخرى، نظرًا لأن هذا الهدف جديد على الأجندات التنموية، ونظرًا لأهميته التي سبق تبيانها لاسيما كون المساواة تشكل مبدأ أساسيًّا من مبادئ حقوق الإنسان ومفهوم التنمية وأجندة 0302، إضافة إلى كونه هدفًا خاصًّا مع مقاصد ومؤشرات.

على المدرب أن يستخدم هذه المواد بشكل متناسب مع اهتمامات المتدربين ومستوى معارفهم، ومن الضروري تحفيزهم على جهد بحثي ومعرفي خاص من أجل تعميق معرفتهم بواقع اللامساواة في العالم، وفي بلدهم على نحو خاص من خلال البحث الشخصي، والاطلاع على الدراسات والتقارير المتاحة، والتعاون مع الباحثين المستقلين والجامعيات والصحافيين المتخصصين.

كما للمدرب أن يختار الطريقة الأمثل لتصميم التمارين أو تنفيذها بما يحقق هذا الهدف.

6. الهدف العاشر: التمارين

للمدرب

لا يحل هذا الدليل محل الاجتهاد الشخصي للمدرب في اختيار أو تصميم ما هو مناسب من مضامين وتمارين مناسبة للتدريب الذي يقوم به. لذلك يتجنب الدليل تحديد قائمة محددة بشكل صارم ونهائي للتمارين المحتملة، ويشجع المدربين والمدربات على القيام بمجهود شخصي على هذا الصعيد، يمكن أن يتضمن دمج عناصر من أكثر تمرين مقترح، أو إضافة عناصر أخرى إلى التمارين متناسبة مع سير التدريب نفسه وحاجات واهتمامات المشاركين، ومستوى تفاعلهم، والمهام التي يقومون بها في عملهم.

الحد من اللامساواة: هدف التنمية المستدامة العاشر

التمرين الأول – أساسي ومتقدم

عصف ذهني عن واقع اللامساواة

- نقترح على المدرب أن يستخدم الأشكال البيانية التي جرى عرضها في الفقرة: -2 معطيات إحصائية عالمية وإقليمية ووطنية، تحت عنوان نقاط إضافية من أجل تنفيذ تمارين عصف ذهني.
- على المدرب اختيار الأشكال المناسبة التي تتعلق بمجال اهتمامهم وبمستوى معارفهم، وبما ينسجم مع برنامج التدريب وأهدافه. ويمكن تنظيم التمرين إما في صيغة عصف ذهني مشترك لجميع المشاركين (يعرض الشكل البياني، ويحضر المدرب سؤالًا افتتاحيًا أو سؤالين ويطلق النقاش)، ويتولى إدارة النقاش ووضع استخلاصات. كما يمكن للمدرب أن يستخرج أشكالًا بيانية مشابهة أخرى عن أوضاع البلدان التي يتنمي إليها المشاركون وينظم العصف الذهني على أساسها.
- يمكن تنفيذ التمرين بصيغة عمل مجموعات، بحيث تكلف كل مجموعة بمناقشة أحد الأشكال، انطلاقًا من أسئلة يحضرها المدرب، وتعرض كل مجموعة النتائج التي توصلت إليها، ويدير المدرب النقاش ويضع الخلاصات.

الحد من اللامساواة: هدف التنمية المستدامة العاشر

التمرين الثاني – أساسي ومتقدم

تحديد أوجه اللامساواة الأكثر أهمية على مستوى البلد: عمل مجموعات

الهدف من هذا التمرين هو الانتقال من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي ومحاولة فهم التجليات الأكثر أهمية للامساواة في البلد المعين، واقتراح أفكار لتوجيه السياسات والتدخلات المطلوب القيام بها من أجل الحد منها.

يقوم المدرب بتوزيع المشاركين على مجموعات بحسب البلدان (في الدورات الإقليمية)، ويطلب إلى كل مجموعة، أن تستخدم الجدول أدناه من أجل تحديد الملامح الأكثر حدة وأهمية للامساواة في الأبعاد الخمسة للتنمية، وأن يقترحوا في العمود الثالث أفكاراً عامة عن تدخلات للحد منها.

للمدرب أن يوضح أن المطلوب هو تحديد تجليات محددة ومحدودة (لا تزيد عن اثنين أو ثلاثة في كل مجال)، وأن تكون الأفكار عن التدخلات واضحة وعامة من دون تفاصيل.

بعد تعبئة الجدول وفق الأبعاد الخمسة للتنمية، يمكن للمجموعة أن تضيف نقاطاً أخرى تراها هامة ولا تعتبر أنه يمكن إدراجها ضمن الابعاد الخمسة المذكورة في الجدول. ويمكن وضع هذه الأفكار في المستطيل المستقل بعد الجدول.

في حال لم يكن هناك عدد كاف من كل بلد لتشكيل مجموعة، يمكن جمع بلدين أو ثلاثة بلدان متجاورة أو يعتقد المشاركون أنها متشابهة لتنفيذ التمرين.

النموذج 1: الملامح الأكثر حدة وأهمية للامساواة في الأبعاد الخمسة للتنمية

البعد	مجالات التفاوت المحددة	التدخل المقترح
البعد الاقتصادي		
البعد الاجتماعي		
البعد البيني		
البعد المعرفي - الثقافي		
البعد السياسي: السلم والحوكمة		

تجليات أخرى للامساواة في البلد

تعرض كل مجموعة نتائج عملها.

يدير المدرب النقاش، ويستخلص نقاط التشابه والاختلاف، ويقوم بالربط مع المادة التدريبية.

الحد من اللامساواة: هدف التنمية المستدامة العاشر

التمرين الثالث – أساسي ومتقدم

تحديد أوجه اللامساواة الأكثر أهمية حسب الأبعاد: عمل مجموعات

عندما يكون المشاركون في التدريب من بلد واحد، أو عندما يكون التدريب إقليميًّا، إلا أن تركيز التدريب على الموضوعات والأبعاد أكثر من البلدان، يمكن تنفيذ تمرين مشابه للتمرين السابق مع الاختلافات الآتية:

- يتم توزيع المشاركين إلى خمس مجموعات حسب الأبعاد الخمسة للتنمية،

- يطلب إلى كل مجموعة أن تحدد التجليات الأساسية للامساواة التي تتطلب المعالجة في البعد المحدد، مع الإشارة إلى التدخلات المقابلة، واقتراح المؤشرات المناسبة لقياس التقدم.

- بالنسبة إلى المؤشرات، يمكن الاستغناء عنها إذا وجد المدرب أن المشاركين غير قادرين على التعامل معها. وفي حالة التمرين الأساسي ليس المطلوب تحديد المؤشرات في صيغته الإحصائية التقنية، بل يمكن الاقتصار – اذا لم تتوفر معارف إحصائية لدى المشاركين – بتحديد مضمون المؤشر المطلوب استخدامه لقياس التقدم.

- يمكن لمجموعات العمل أن تستعين بالجدول التالي لتنفيذ التمرين بحيث يكون لكل مجموعة سطر أفقي من الجدول لتعبئته وعرضه.

المجموعة الأولى

النموذج 2: التجليات الأساسية للامساواة التي تتطلب المعالجة في البعد الاقتصادي

البعد	تجليات اللامساواة	التدخلات المقترحة	المؤشرات المقترحة
البعد الاقتصادي			

المجموعة الثانية

النموذج 3: التجليات الأساسية للامساواة التي تتطلب المعالجة في البعد الاجتماعي

البعد	تجليات اللامساواة	التدخلات المقترحة	المؤشرات المقترحة
البعد الاجتماعي			

المجموعة الثالثة

النموذج 4: التجليات الأساسية للامساواة التي تتطلب المعالجة في البعد البيئي

البعد	تجليات اللامساواة	التدخلات المقترحة	المؤشرات المقترحة
البعد البيئي			

المجموعة الرابعة

النموذج 5: التجليات الأساسية للامساواة التي تتطلب المعالجة في البعد السياسي

البعد	تجليات اللامساواة	التدخلات المقترحة	المؤشرات المقترحة
البعد السياسي			

المجموعة الخامسة

النموذج 6: التجليات الأساسية للامساواة التي تتطلب المعالجة في البعد المعرفي/الثقافي

البعد	تجليات اللامساواة	التدخلات المقترحة	المؤشرات المقترحة
البعد المعرفي/الثقافي			

- تقوم كل مجموعة بعرض نتائج عملها،

- يدير المدرب النقاش، ويعيد تركيز الجدول بأبعاده الخمسة في جدول واحد من خلال النقاش العام بناء على نتائج عمل المجموعات.

- يربط المدرب النتيجة بالمادة التدريبية، ويشير إلى العناصر غير الناقصة أو الإضافية في النتيجة التي تم التوصل إليها.

الحد من اللامساواة: هدف التنمية المستدامة العاشر

التمرين الرابع – أساسي ومتقدم

تكييف وطني للهدف العاشر: عمل مجموعات

- الهدف من هذا التمرين هو تعميق الفهم النقدي للهدف العاشر، والقيام بتمرين تطبيقي على تكييف الهدف العاشر حسب أوضاع كل بلد.

- التمرين يركز تحديدًا على اللامساواة داخل البلد، أي على المقاصد 1 إلى 4 من الهدف العاشر.

- يتم توزيع المشاركين على مجموعات حسب البلدان الافرادية، أو البلدان المتشابهة أو المتجاورة. ويمكن في كل حال أيضًا للمدرب أن يتجاوز التوزيع حسب البلدان ويقوم بالتوزيع حسب المقاصد الإفرادية أو الأبعاد الفرعية المتكاملة التي يعبر عنه كل مقصد.

- يتم تنفيذ التمرين بالاستعانة بالشكل البصري الذي يلخص الصورة الإجمالية للمقاصد الأربعة التي تضمنها النص التدريبي. والتمرين هو عبارة عن قيام كل مجموعة بوضع القضايا التي تشكل تجليات اللامساواة التي تطلب المعالجة بالأولوية حسب التصميم الذي يتضمنه الشكل، والذي يغطي المقاصد الأربعة.

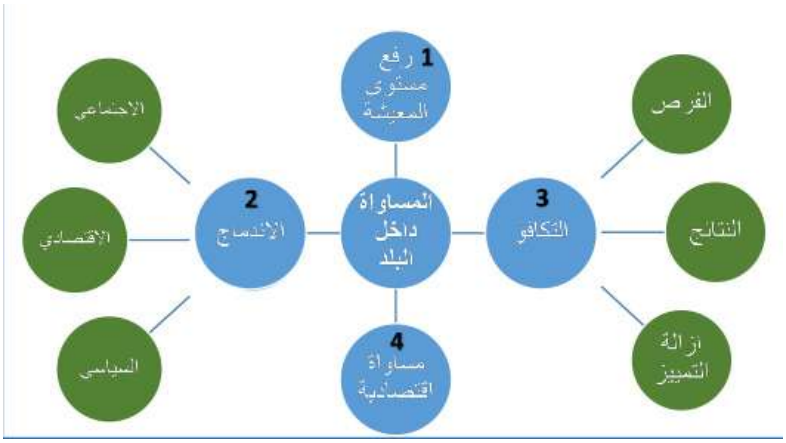

- يمكن للمدرب أن يقسم المجموعات حسب المقاصد ويطلب إلى كل مجموعة أن تتوسع في ما هو مطلوب لكل مقصد على حدة، في حين أن تقسيم المجموعات لتغطية كل الأبعاد يتطلب بعض الاختصار. ويعود اختيار الصيغة إلى المدرب.

- تعرض كل مجموعة نتائج عملها.

- يدير المدرب المناقشة ويصوغ صورة مكتملة عن النتيجة التي تم التوصل إليها من خلال إدماج نتائج عمل المجموعات كلها، ويمكن تحويل ذلك – من خلال النقاش العام – إلى صيغة وطنية للمقاصد الأربعة الأولى من الهدف العاشر.

- من أجل تنفيذ التمرين يمكن الاستعانة بالتصميم الآتي:

تمرين التكييف الوطني للمقاصد 1 إلى 4 من الهدف العاشر

تحديد الأولويات الأكثر أهمية في مقصد أو نقطة فرعية في المقصد في الخانات المقابلة.

النموذج 7: الأولويات الأكثر أهمية في مقصد أو نقطة فرعية

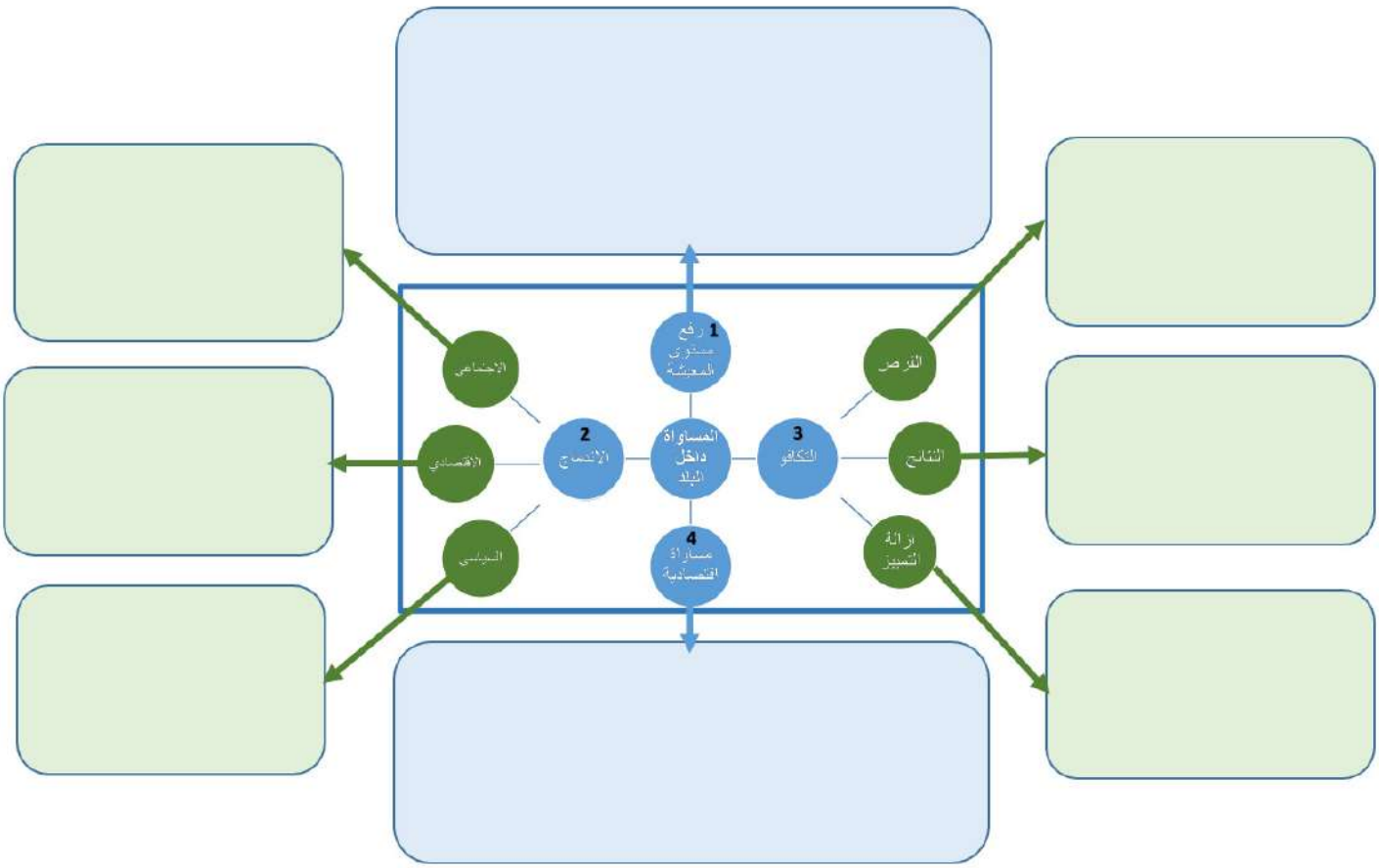

الحد من اللامساواة: هدف التنمية المستدامة العاشر

التمرين الرابع – أساسي ومتقدم

تعميق الفهم النقدي للمساواة والمفاهيم الشقيقة: عصف ذهني - عمل مجموعات

للمدرب

يهدف هذا التمرين إلى تحفيز التفكير النقدي وتجاوز المسلمات في ما يخص مفهوم المساواة والمفاهيم الشقيقة مثل العدالة والإنصاف وغيرهما. الغرض منه هو تحليل الخطاب الشائع والاستخدام التبسيطي للمفاهيم. وهو يستخدم لهذه الغاية سلسلة من الرسوم شائعة الاستخدام كنقطة انطلاق للتفكير.

يمكن تنفيذ التمرين بأسلوب العصف الذهني في المجموعة الكاملة، أو بتوزيع الرسوم المختلفة على مجموعات عمل حيث يطلب إلى كل مجموعة التعليق ونقد إحدى الصور، ثم العودة إلى النقاش العام في المجموعة الكاملة.

الرسم الأول: المساواة والانصاف

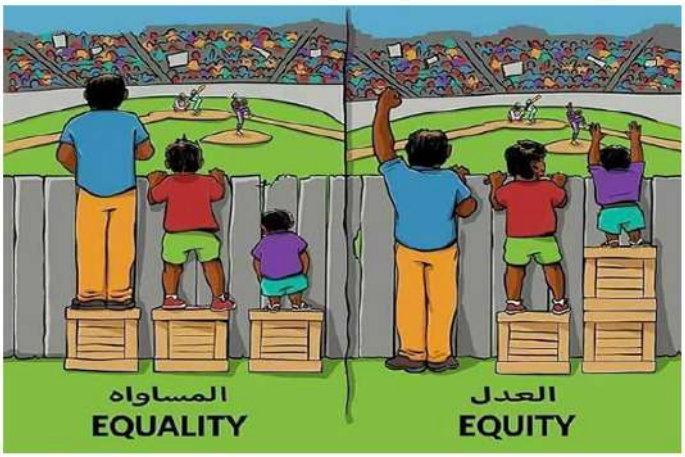

ملاحظة هامة: بالنسبة إلى الرسومات الثلاثة الأولى، من الضروري أن توزع كل صورة على مجموعة مستقلة، وألا تطّلع كل مجموعة على الرسمين الآخرين إلّا عند العرض من قبل المجموعات في الجلسة العامة.

- تعطى المجموعة الأولى هذا الرسم، ويطلب إليها شرح مضمونه، والاختلاف بين الإنصاف والمساواة حسب منطق الرسم. ثم التعليق ونقد الرسم ومضمونه، وإبداء أي وجهة نظر مؤيدة أو مختلفة مع مضمونها.

- أثناء المناقشة على المدرب أن يتفاعل مع عمل المجموعة، وأن يلفت النظر إلى عدم دقة الترجمة (equity هي الإنصاف لا العدل)، ويجب عدم ذكر الملاحظة مسبقاً لأعضاء المجموعة لإعطائهم الفرصة لاكتشاف ذلك بأنفسهم.

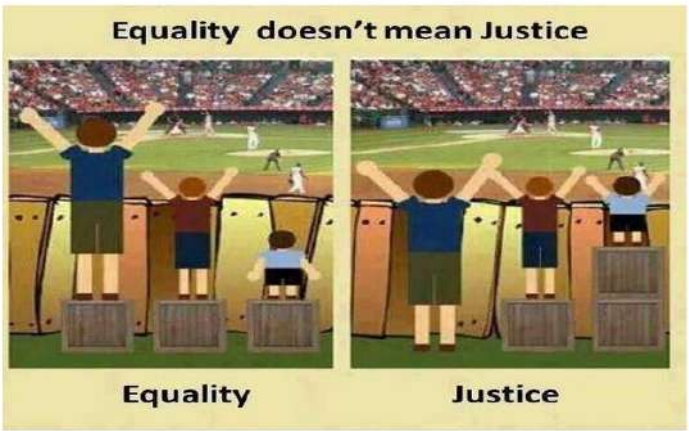

الرسم الثاني: المساواة والعدالة

- تعطى المجموعة الثانية هذا الرسم، ويطلب إليها ترجمة المصطلحات إلى العربية، وشرح مضمونها، والاختلاف بين العدالة والمساواة حسب منطق الرسم. ثم التعليق ونقد الرسم ومضمونه، وإبداء أي وجهة نظر مؤيدة أو مختلفة مع مضمونها.

الرسم الثالث: المساواة والإنصاف والتحرر

تعطى المجموعة الثانية هذا الرسم:

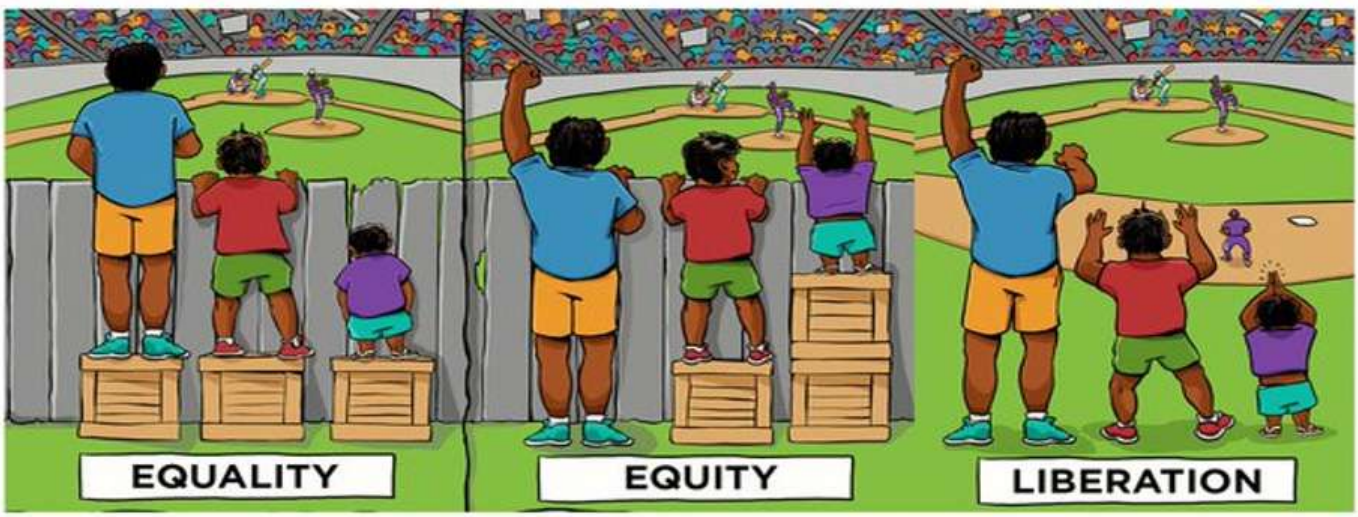

يطلب إلى المجموعة ترجمة المصطلحات إلى العربية، وشرح مضمونها، والاختلاف بين العدالة والمساواة حسب منطق الصورة. ثم التعليق ونقد الصورة ومضمونها، وإبداء أي وجهة نظر مؤيدة أو مختلفة مع مضمونها.

للمدرب

بعد انتهاء عروض المجموعات الثلاث – ويجبذ عدم فتح نقاش واسع بعد كل عرض ما عدا استيضاحات محددة فقط – يدير المدرب نقاشًا يشارك فيه الجميع يطال العناصرالآتية:

- التحقق من المصطلحات المستخدمة، وتوضيح أي دلالة متمايزة لكل منها،

- لحظ الاختلاف بين الرسمين الأول والثالث من جهة (مساواة، إنصاف) والرسم الثاني (مساواة، عدل أو عدالة)، ولفت النظر إلى استخدام مفهومين الإنصاف والعدل/العدالة لتحديد المفهوم المتعلق بأحد مكونات الرسم.

- لفت النظر إلى عدم الوقوع في التحليل التبسيطي: مفاهيم العدالة والإنصاف والمساواة.... هي مفاهيم عميقة ومركبة، ولا يمكن اختزالها في أمثلة تبسيطية من هذا النوع:

- ما نحن إزاءه في هذه الرسومات (الأول والثاني) أبسط من المساواة والعدالة، وهو يتعلق بتقديم حجم ونوع المساعدة (الدعم) نفسها لأشخاص باحتياجات مختلفة، لذلك لا نحصل على النتيجة المرجوة. في أحسن الحالات يتعلق الأمر بعلاقة المدخلات بالمخرجات، مع عدم احترام الحاجات والخصائص المميزة للمعنيين.

- في الرسم الثالث، الجديد هنا أنه يجب التفكير بشكل خلاق، وعدم الاكتفاء بالبقاء في أسر التفكير التقليدي. وفي المثل المعروض، بدل تقديم المساعدة، سواء كانت متساوية أو غير متكيفة حسب الحاجات، فإن الحل الفعلي هو في التصدي لأسباب "اللامساواة في تلبية الحاجات أو الحصول على الخدمات"، والسبب في هذه الحال يتعلق بوجود جدار يحجب الرؤية عن الناس (وقد يكون كلفة عالية للدخول إلى الملعب لا تتوفر للجميع). وبناء عليه يكون البديل هو في إزالة هذا العائق.

- يمكن للمدرب أن يدير نقاشًا في هذا الصدد، وأن يقدم أمثلة أخرى، أو يطلب من المشاركين أن يقدموا أمثلة أخرى من الحياة الواقعية في بلدانهم.

الرسم الرابع: تكافؤ الفرص

يوزع على المجموع الشكلين التاليين:

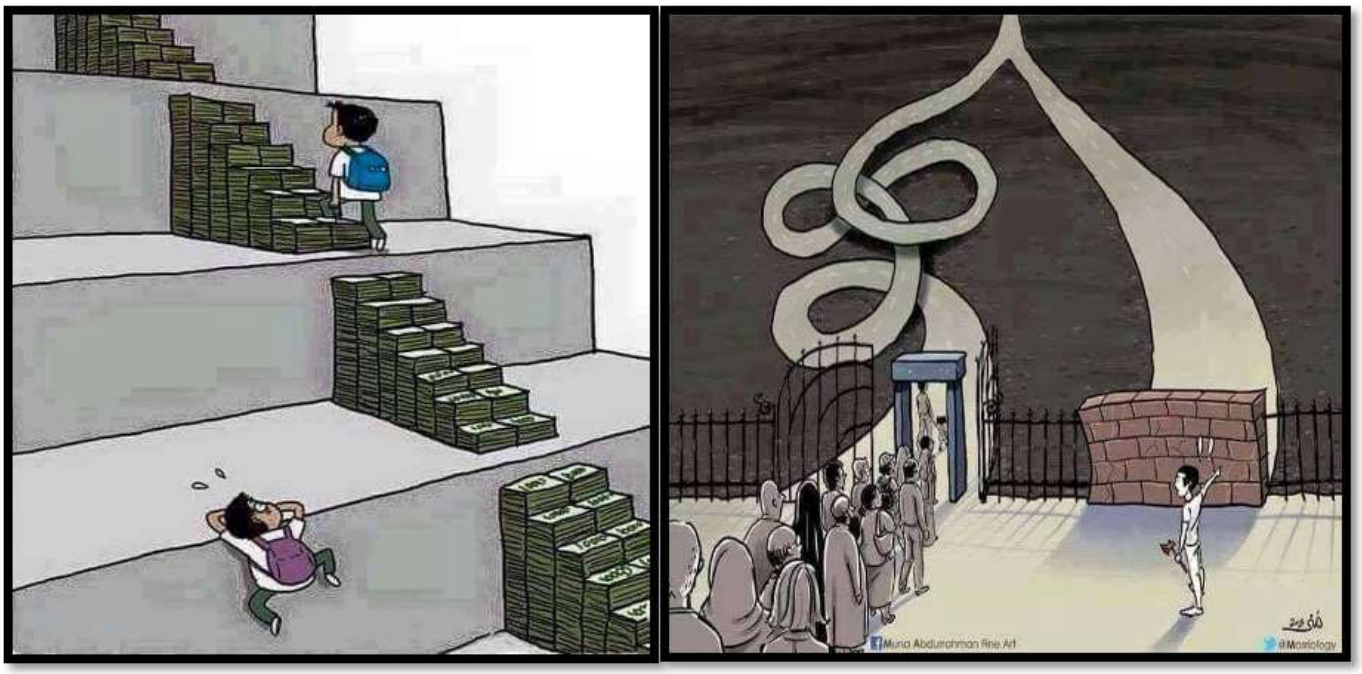

- يطلب إلى المجموعة التعليق على هذين الرسمين، وإبداء الرأي في مضمونهما، وعن أي مكون من مكونات اللامساواة يتحدث هذان الرسمان، وما هو المشترك والمختلف فيهما، ويمكن أن يطلب إلى المشاركين تقديم أمثلة أخرى من بلدانهم تحمل الدلالة نفسها لما جاء في الرسمين.

- بعد عرض المجموعة لنتيجة عملها، يقوم المدرب بإدارة المناقشة، ويقوم بعملية الربط مع مفهوم اللامساواة ومع أجندة 2030 والهدف العاشر. يستعين المدرب بالأفكار الرئيسية الآتية:

- الرسمان يتعلقان بتكافؤ الفرص،
- الرسم إلى اليمين يتعلق بتكافؤ الفرص بمعنى اعتماد القواعد والآليات نفسها للجميع وعدم وضع عقبات وفي وجه بعض الفئات أكثر من الفئات الأخرى.
- الرسم إلى اليسار يتعلق بتكافؤ الفرص بمعنى عدم التساوي بين الناس في نقطة الانطلاق، التي تجعل من لديه رصيد سابق من القدرات والإمكانيات غير الناجمة عن جهده الخاص بل ورثها أو وفرت له من خارج جهده، سوف يكون بمقدوره أن يحقق نتائج أفضل ممن لا تتوفر له هذه القدرات أو الموارد الموروثة، ولو بذل جهدًا مضاعفًا لبلوغ الأهداف.

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

1 - شرح الهدف

ينص الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة على :"جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، و"ايقونته" باللون الخردلي، وتلخص الهدف على النحو الآتي: "مدن ومجتمعات محلية مستدامة"، التلخيص يركز على الاستدامة (استدامة المدن) هو أحد مكونات الهدف الحادي عشر ولا يعبر عنها كلها؛ كما أن الترجمة العربية لمصطلح communities إلى مجتمعات محلية (واطلاق صفة مستدامة عليها) غير موفق ومعناه ملتبس. التلخيص لا يعبر بشكل ناجح عن الهدف.

خصصت أجندة 2030 هدفا خاصا للمدن، وهو امر لم يكن ملحوظا في أهداف الألفية التي احتوت حصراً على مقصد واحد من الهف السابع (الخاص بالبعد البيئي) تضمن العمل على تحسين مستوى معيشة سكان العشوائيات. وقد اتى تخصيص المدن بهدف خاص ضمن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بسبب تنامي أهمية المدن ودورها سواء لجهة ما تمثله ضمن سكان العالم (ومعظم البلدان)، كما لجهة أهميتها الاقتصادية كدافع للنمو الاقتصادي والعولمة، كما لجهة مساهمتها في التلوث والفقر واللامساواة ومعدلات الجريمة والحروب... وما إلى ذلك.

هذا الهدف، كغيره من الأهداف له طابع مركب، لا بل إن له طابعًا أكثر تركيبًا نظرًا لطبيعته الخاصة، كما سيتضح لاحقًا، وهو تجاوز بشكل نوعي ما جاء في المقصد 7 – د من أهداف الألفية لكونه تضمن مقاصد تتعامل مع مختلف جوانب الحياة المجتمعية في المدن وفي كل مجالات التنمية من منظور حقوقي، ولا يختص فقط بتحسين مستوى معيشة سكان العشوائيات الذي يعتبر أحد مكونات القضاء على الفقر.

يقارن الشكل أدناه بين مقاربة أجندة 2030 ومقاربة أهداف الألفية لوضع المدن في الأجندتين:

الشكل 1: مقارنة بين هدف التنمية المستدامة الحادي عشر ومقاربة أهداف الألفية لوضع المدن

الهدف 11 في أجندة 2030: «جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة».

المدن في أهداف الألفيّة: المقصد -7 د: «ان يكون قد تحقق بحلول عام 2020، تحسن ملموس في حياة 100 مليون نسمة على الأقل من سكان الاحياء الفقير»

الهدف 11 جديد على جدول اعمال أجندة 2030 ويرتكز على مفهوم المدينة التي تكفل حياة صحية وبيئات للعمل اللائق، وتوفر بنية تحتية للخدمات الأساسية، مثل المياه النظيفة والصرف الصحي وإدارة النفايات وغيرها. كذلك، تماشياً مع المبادئ الأساسية للتنمية البشرية المستدامة – ينبغي أن تكون المدينة في حالة توازن مع النظم البيئية والاجتماعية والاقتصادية مجتمعة، وان تكون آمنة وتضمينية توفر بيئة صالحة للحياة للجميع دون تمييز، في اطار نظام حوكمة فعال وتشاركي.

في اهداف الالفية، ورد ما يتقاطع مع جانب من الهدف 11 الجديد، وهو يتعلق بتحسين حياة سكان العشوائيات في المدن، في مقصد واحد من اصل 4 مقاصد مكونة للهدف السابع المعني بتوفير أسباب بقاء البيئة.

الهدف ومقاصده

سبقت الإشارة أعلاه إلى الطابع المركب للهدف 11 وهو ما تعبر عنه الصياغة نفسها، حيث استخدمت أربع مفردات لوصف ما يجب أن تكون عليه المدن (والمستوطنات البشرية) هي: التضمين (شاملة للجميع)، والأمان، والقدرة على الصمود، والاستدامة، وهي مجتمعة تعكس مضمون الهدف ومكوناته، كما يبين ذلك الشكل المرفق. ويعني التضمين أن تكون المدن (والمستوطنات البشرية) مهيأة ومسهّلة لحياة الجميع من دون استثناء (سكن وعمل وترفيه وتنقل...)؛ وأن يتوفر الأمان الشخصي والمجتمعي والفئوي لجميع السكان؛ وأن تكون مدنًا قادرة على الصمود وعدم تحول أي صدمة طبيعية أو بشرية فيها إلى كارثة لا يمكن تجاوز آثارها؛ وأخيرًا أن تكون مستدامة بمعنى أن تكون بيئة صحية صالحة للعيش فيها لجهة التلوث والمشكلات البيئية الراهنة فيها، أو لجهة شروط عيش الأجيال اللاحقة.

الشكل 2: الطابع المركب للهدف الحادي عشر

الإطار1: ملخص الهدف الحادي عشر للتنمية المستدامة

الهدف 11

يتضمن هذا الهدف 7 مقاصد نتيجة و3 مقاصد سياسات. ويمكن توزيع مقاصد النتيجة على 4 مكونات هي التضمين، والأمان، والقدرة على الصمود، والاستدامة.

مقاصد السياسات تشدد على الروابط بين المدينة ومحيطها ومع الريف؛ وعلى أهمية التخطيط التكاملي للتطوير الحضري بما في ذلك التحسب للمخاطر والكوارث، والإدارة الكلية للمجال المديني.

لإطار2: النص الحرفي الرسمي للهدف الحادي عشر للتنمية المستدامة ومقاصده

الهدف 11 - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

11-1. ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030

11-2. توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030

11-3. تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030

11-4. تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي

11-5. التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030

11-6. الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030

11-7. توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030

11-أ. دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية

11-ب. العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططًا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

11-ج. دعم أقل البلدان نموًّا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية

(التشديد منّا وليس في أصل النص، وهو يلفت النظر إلى المضمون الرئيسي في المقصد)

ومن اجل عرض المقاصد، يمكن للمدرب أن يعتمد صيغة الجدول أو الصيغة البصرية التي تختصره

الجدول 1: مقاصد هدف الحادي عشر

11 - 1	ضمان حصول الجميع على مساكن **وخدمات أساسية** ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، **ورفع مستوى الأحياء الفقيرة**، بحلول عام 2030
11 - 2	توفير إمكانية وصول الجميع إلى **نظم نقل مأمونة** وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030
11 -3	تعزيز **التوسع الحضري** الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على **تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية** في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030
11- 4	تعزيز الجهود الرامية إلى **حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي**
11 – 5	التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب **الكوارث**، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030
11 - 6	لحد من **الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن**، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030
11 - 7	توفير سبل افادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول اليها ولاسيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بحلول عام 2030

© Copyright 2014 ESCWA. All rights reserved. No part of this presentation in all its property may be used or reproduced in any form without a written permission

شاملة آمنة قادرة على الصمود مستدامة

للمدرب

المربعات الملونة في الجدول أعلاه (مقاصد الهدف الحادي عشر) هي للإشارة الى العنصر الرئيسي من ضمن العناصر المكونة الأربعة التي تعبر عنه المقصد، وهي تستند الى الترابط البسيط انطلاقا من الصياغة اللغوية. على سبيل المثال، في كل مرة ورد في صياغة المقصد لفظ شمول الجميع، تم استخدام المربع الأحمر الذي يرمز للتضمين؛ وفي كل مرة كان هناك ما يتصل بالبعد البيئي والاستدامة تم استخدام المربع الأخضر الذي يرمز للاستدامة...الخ. من ناحية أخرى، للمدرب أن يلاحظ أيضا أن الكلمات المعلمة بالأسود في الجدول، تدل على المضامين أو المسائل التي يغطيها المقصد، أي السكن والخدمات في المقصد الأول مثلا، أو النقل في المقصد الثاني...الخ. يمكن للمدرب أن يستخدم هذه التفصيل أو الاستغناء عنه حسب مستوى اهتمام المشاركين في التدريب ومجال عملهم.

يمكن للمدرب أن يختار طريق بديلة لعرض الأهداف انطلاقا من المكونات الأربعة للهدف التي سبقت الإشارة اليها، وفي هذه الحالة، يمكن استخدام الشكل الذي يلي الذي ينطلق من المكونات الأربعة، ويوزع المقاصد وفق ارتباطها الأساسي مع احدها (انظر الشكل أدناه).

الشكل 3: المقاصد موزعة حسب المكونات الرابعة للهدف الحادي عشر.

شاملة	• 11 -1 : حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية • 11-2: وصول الجميع الى نظم نقل مأمونة • 11 -3: التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام • 11-7: استفادة الجميع من مساحات خضراء
آمنة	• 11-1: مساكن آمنة • 11-2: نظم نقل مأمونة • 11 -7: توفير مساحات خضراء وعامة آمنة
قادرة على الصمود	• 11-5: خفض الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة من الكوارث الطبيعية • 11-6: الحد من الأثر البيئي
مستدامة	• 11-2: وصول الجميع الى نظم نقل مأمونة ومستدامة • 11-3: التوسع الحضري الشامل والمستدام • 11-4: حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي • 11-6: الحد من الأثر البيئي

الشكل 4: مقاصد النتيجة ومقاصد السياسات في الهدف الحادي عشر

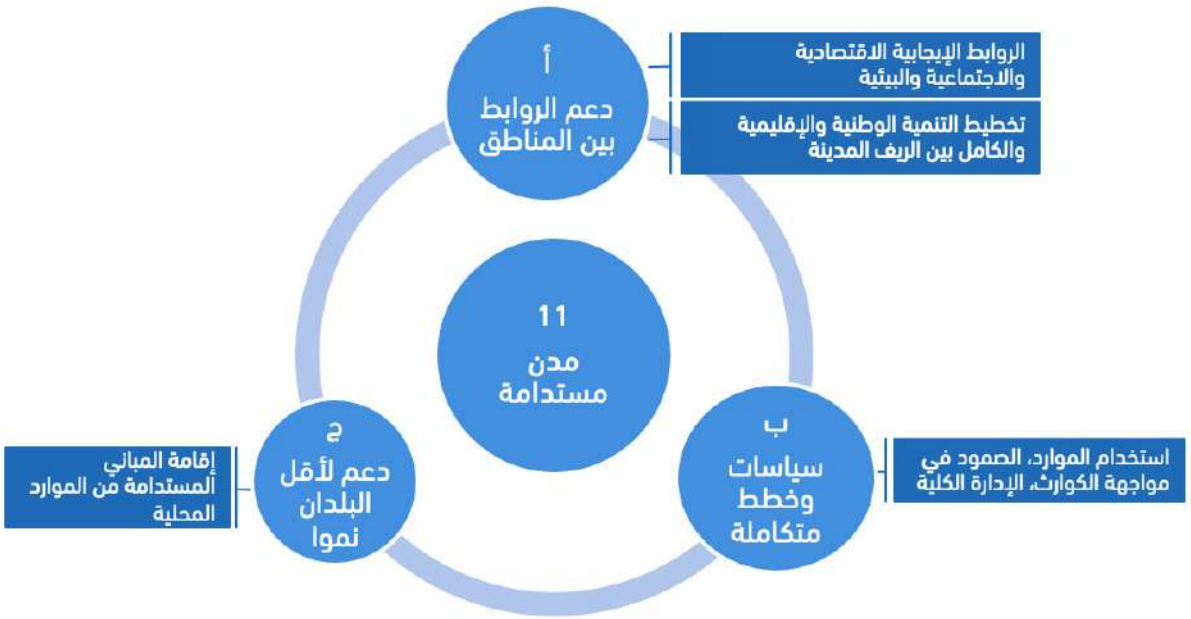

اما مقاصد السياسات الثلاثة فهي تتعلق بالتخطيط التنموي الذي يعزز الروابط الإيجابية بين المدن ومحيطها وبين الريف؛ واعتماد خطط للإدارة تعزز القدرة على تجاوز الكوارث والصمود في وجهها؛ ودعم البلدان الأقل نموًّا في إنشاء المباني المستدامة باستخدام المواد المحلية. وهي تعتبر وثيقة الارتباط بالمقصدين 3 و5 من مقاصد النتيجة في الهدف 11.

يلخص الشكل التالي كلًّا من مقاصد النتيجة ومقاصد السياسات في الهدف 11 بشكل تفصيلي مع الالتزام الحرفي بنص الهدف نفسه. واستخدم اللون الأخضر للمقاصد التي لها طابع بيئي – اقتصادي أكثر وضوحًا (مكوّنا الكوكب والازدهار)، في حين استخدم اللون الأزرق للمقاصد التي لها طابع اجتماعي وثقافي (مكون الناس)، واللون البرتقالي ميز نقطة فرعية تتعلق بالمشاركة (المكون السياسي – السلم، الهدف 16). كما يبين الشكل مقاصد السياسات وعلاقتها المباشرة مع المقصد الثالث (والخامس).

وللمدرب أن يستخدم هذا الشكل بما هو تلخيص شامل على قدر من التفصيل للهدف 11 ومقاصده، مع تفصيل المكونات الفرعية للمقاصد نفسها، استنادًا إلى النص الحرفي للهدف ومقاصده.

الشكل 5: الهدف الحادي عشر، مقاصد السياسات مع تفصيل المكونات الفرعية

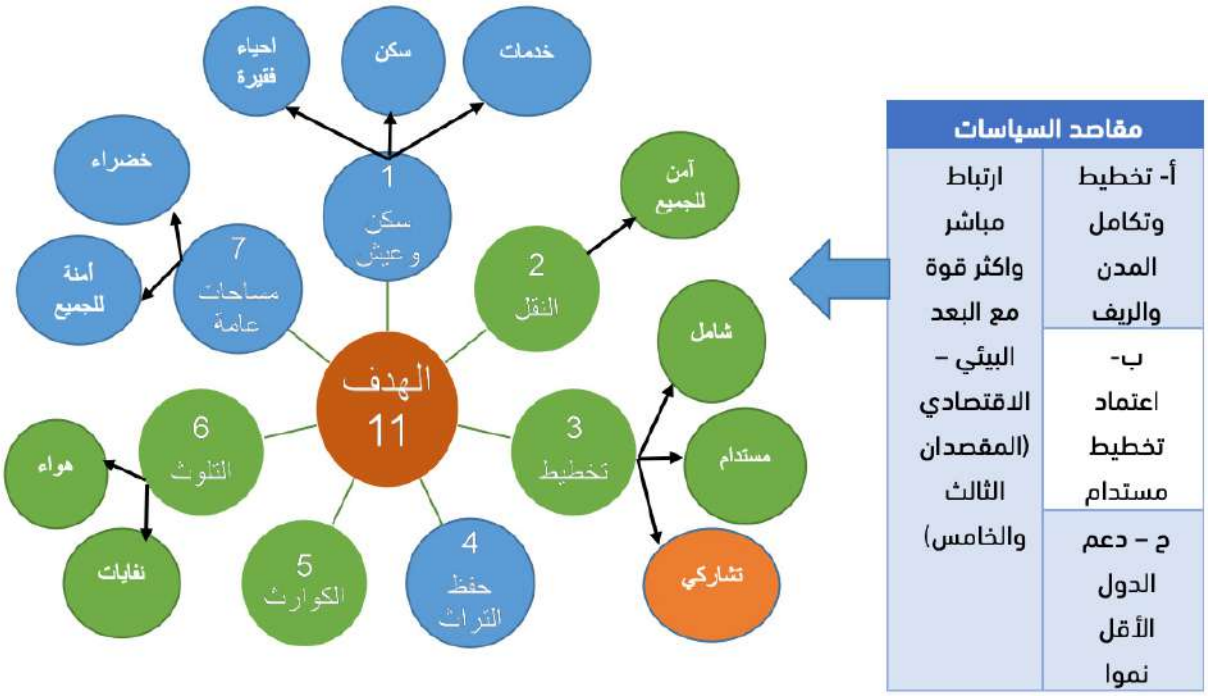

للمدرب

الهدف 11 كما يدل عليه نصه الحرفي، يشمل المدن و"المستوطنات البشرية"، أي كل أشكال التجمعات السكنية الأخرى التي هي من صنع الإنسان والتي يسكنها سواء كانت مدنًا كبيرة أم صغيرة، أو بلدات، أو قرى، أو مخيمات لجوء، أو أي شكل من أشكال المأوى الذي يتخذه الناس من أجل سكنهم الدائم أو المؤقت. وفي كل هذا النص، ما يرد بخصوص المدن وما ينطبق عليها يفترض أن ينطبق أيضًا على القرى والبلدات والمخيمات (أي على كل أشكال المستوطنات البشرية) وإن لم يذكر ذلك بشكل مفصل في كل مرة.

أما التركيز على المدن أكثر من غيرها، فنظرًا لأهميتها ودورها المؤثر، ولكونها تضم التجمعات السكانية الأكثر عددًا. كما أنها الأكثر تعقيدًا من بين أشكال المستوطنات البشرية الأخرى. لذلك عندما نستطيع التعامل معها بنجاح، فهذا يعني أنه يمكننا أن نقوم بذلك في المستوطنات الأصغر حجمًا، والأقل تعقيدًا. إلا أنه من الناحية العملية، لا بد من ملاحظة أن هذا الأمر يضعف حضور الأرياف وخصائصها، وكذلك مخيمات اللجوء، أو السكان الرحل...الخ، في أجندة 2030.

2. نقد الهدف الحادي عشر

نقاط قوة ونقاط ضعف

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، على الرغم من الطابع المركب لهذا الهدف، إلا أنه يبقى جزئيًّا لكونه يهمل فعليًّا المناطق الريفية والأشكال الأخرى من المستوطنات البشرية غير المدن، لاسيما غير النظامية منها (مثل مخيمات اللجوء، وتجمعات البدو والرحل، وحتى البلدات الصغيرة والقرى إلى حد كبير). وهو ينظر إلى كل أنواع المستوطنات البشرية من منظور المدن، وهو منظور لا يمكن إغفال تأثره بإعطاء أولوية للدائرة الاقتصادية إنتاجًا واستهلاكًا أكثر مما يمكن اعتبارها مقاربة تنموية – حقوقية شاملة.

من جهة أخرى، ثمة نقاط ضعف أخرى تتعلق بمكونات الهدف كما عبرت عنه المقاصد التي تضمنها. وهنا يمكن الإشارة بشكل خاص إلى ملاحظات المجلس العالمي للعلوم على المقاصد من منظور علمي وأبرزها ما يأتي:

- وجود تفاوتات كبيرة جدًّا بين المدن على المستوى العالمي، وعلى مستوى البلد الواحد، وتفاوتات بين المدن وبين المستوطنات البشرية الأقل حجمًا، وهو ما يؤدي إلى صعوبة كبيرة في تعميم المقاصد ومؤشرات القياس على مختلف البلدان والمدن والمستوطنات؛

- إهمال البعد المؤسسي، أي الحوكمة المحلية وأهمية المشاركة المواطنية فيها، وهو بعد لا يرد إلا بشكل جانبي في المقاصد (والهدف) على الرغم من أنه يعتبر راهنًا ركنًا أساسيًّا من مفهوم الحق في المدينة؛

- عدم ذكر موضوع اللامساواة في المدن، على الرغم من أنها ظاهرة فاقعة بحيث إن المدينة الواحدة هي عدة مدن في واقع الأمر. والمقاصد تتطرق إلى مسألة العشوائيات والفقر، إلا أن ظاهرة اللامساواة مختلفة وأكثر شمولًا، وهي أكثر حضورًا في المدن على نحو خاص؛

- تغييب مؤشرات الاتصالات والمعلومات لجهة توفرها ونوعيتها وتعميمها وكلفتها، مع العلم أنها أساسية في المدن؛

- ضعف المكون الثقافي في الهدف والاكتفاء بإشارة إلى حفظ التراث العالمي. وهذا أمر غير كافٍ، وهو لا يشمل التراث الوطني أو المحلي، كما أنه لا يشمل كل ما يتصل بالثقافة والفنون والترفيه في المدن والمستوطنات الأخرى، التي تعتبر من عناصر الحياة المدنية الرئيسية، كما أنه حق أساسي من حقوق الإنسان (هذه النقطة لم تتضمنها ملاحظات المجلس الوطني للعلوم).

الجديد في الهدف الحادي عشر

الهدف 11 هو هدف من نوع خاص. فالمدن هي عالم صغير، والهدف 11 هو في جوهره وفي تنوعه أجندة 2030 كاملة لكن ضمن نطاق أصغر هو المدينة. الأبعاد المتضمنة في الهدف ومقاصده تشمل تقريبًا كل أبعاد العملية التنموية وتتقاطع مع مجالات الأجندة والأهداف الـ 17.

فلسفة الهدف وبناؤه يقومان على فكرة التضمين والتكامل وهما مبدآن رئيسيان في الأجندة. ونرى أن المقاصد:

- تشمل بعد الناس (الاجتماعي) لجهة شمول الجميع والحق في السكن والخدمات ومكافحة الفقر من خلال رفع مستوى الأحياء الفقيرة؛

- وهو يشدد أيضًا على الجانب البيئي (الكوكب) لجهة حسن إدارة الموارد الطبيعية ومعالجة تلوث الهواء وإدارة النفايات؛

- كما يشمل البعد الاقتصادي (الازدهار) والحرص على سلامة الترابط بن المدينة والريف والمحيط في إطار خطط التنمية المتكاملة؛

- ويطال البعد الثقافي (وإن جزئيًّا) من خلال التشديد على الحق في التمتع بالتراث الثقافي؛

- ويركز الهدف على الجانب المتصل بالحوكمة (السلم والشراكة) لأنه من أكثر الأهداف وضوحًا في اعتباره الحوكمة المحلية الرشيدة من شروط بناء المدن التضمينية والمستدامة.

- أخيرًا هو أكثر الأهداف تبنيًا للمقاربة الدامجة لجهة تشديده على أن تكون المدينة صديقة للنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

عندما نريد العمل على تحقيق هذا الهدف كاملًا، يجب أن نضع نصب أعيننا أننا بصدد بلورة أجندة تنمية شاملة مصغرة لا تستثني أي بعد من الأبعاد ولا أي فئة من الفئات.

معيار النجاح: المدينة والناس

أحد معايير نجاح هذا الهدف هو أن تكون المدينة بيئة آمنة ودامجة لكل ساكنيها، لاسيما سبع فئات: فقراء المدن، والنساء، والأطفال، والمسنون، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، واللاجئون والنازحون والعمال الوافدون. ودور المجالس البلدية/المحلية والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والنقابات أساسي في هذا المجال، حيث يجب أن تكون شريكة فعالة في منظومة الحوكمة المحلية في المدينة. كما أن لها دورًا كبيرًا ومباشرًا في العمل القاعدي ضمن الأحياء وفق منطق التنمية المحلية التي يجب عدم اعتبارها مقاربة صالحة للمجتمعات الريفية حصرًا.

موقع المرأة حاسم هنا من أجل ضمان مشاركة وإدماج الفئات الأخرى. إن مشاركة النساء في العمل المحلي في الأحياء وعلى مستوى المدينة، يكاد يكون شرطًا إلزاميًّا إذا أردنا تعزيز التماسك الاجتماعي في الأحياء، ومشاركتها تعني إمكانية شمول المسنين والأطفال والأسر بكل أعضائها بشكل تكاملي في حياة المدينة، وهذا لا يتحقق إذا اقتصرت المشاركة والقرار على الرجال وحدهم.

موقع الشباب في المدينة أو القرية لا يقل أهمية في الاتجاهين: الأول أن تكون المدينة أو البلدة أو القرية جذابة للشباب وتستجيب لتنوع اهتماماتهم الثقافية والفنية والرياضية حيث توافر المساحات والمؤسسات للتفاعل وممارسة الاهتمامات والهوايات. والثاني أن تكون مكانًا للتجديد والابتكار في مجال العمل والإنتاج في مؤسسات التعليم، بحيث يمكن للشباب أيضًا أن يساهموا في تطور المدينة أو البلدة التي يقيمون فيها ويعززون ديناميات التقدم إلى الأمام. والمدن أو التجمعات السكنية أو الضواحي أو العشوائيات التي لا تتوفر فيها ديناميات تضمينية وتقدّمية، تولّد ظاهرات العنف والتهميش والتفكك الأسري والاجتماعي والبطالة الهيكلية، أو ظاهرات النزوح والهجرة إلى مناطق أكثر جاذبية. (المصدر: كوثر)

ترابط الهدف 11 مع الأهداف الأخرى

على غرار الأهداف الأخرى، يمكن رصد وتحليل الترابط بين الهدف 11 والأهداف الأخرى، وسوف نجد أنه يرتبط بها كلها. ويمكن للمدرب أن يحضر شكلًا توضيحيًّا أو جدولا يظهر ذلك. إلا أن طريقة أخرى يمكن أن تكون أكثر فائدة في حالة الهدف 11، وهو ربط الهدف بالمكونات الخمسة للديباجة انطلاقًا مما ورد في الفقرة السابقة (الجديد في الهدف الحادي عشر)، تنسيب المقاصد الواردة فيه إلى هذه الأبعاد، وعبرها إلى الأهداف المرتبطة بها إذا احتاج الامر إلى تفصيل الترابط.

وفي هذا الصدد يمكن إنتاج عرض للمقاصد وفق شكل مشابه لعرض المقاصد حسب مكونات الهدف، ولكن وفق أبعاد التنمية الخمسة، ومجالات الديباجة هذه المرة.

الشكل 6: توزع مقاصد الهدف الحادي عشر حسب ترابطها مع مكونات التنمية

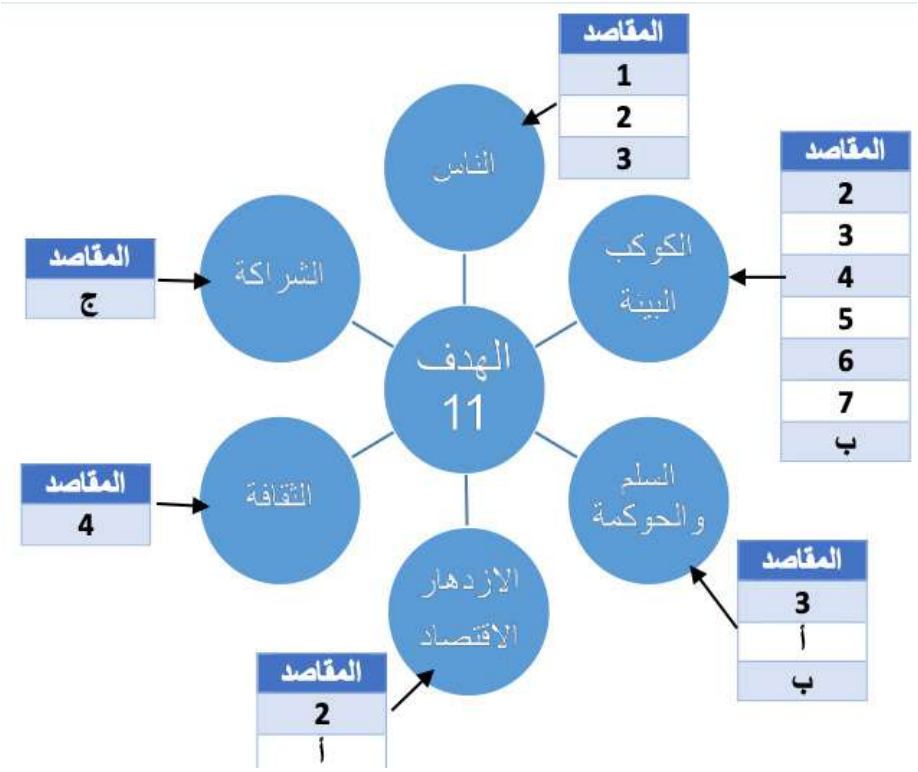

للمدرب

يمكن استخدام هذا الشكل لعرض الترابطات بين الهدف ومقاصده وأبعاد التنمية ومجالات أجندة 0302 المقابلة لها. الشكل يورد ارقام المقاصد للاختصار والتبسيط (مقاصد النتيجة والسياسات)، ويمكن للمدرب التوسع بحيث يضيف إلى الشكل الأهداف المعنية بكل بعد/مجال حسب ما يراه مناسبًا. على سبيل المثال، المقاصد المرتبطة بالبعد الاجتماعي – الناس، تعني الترابط مع الهدف الأول، والثالث، والخامس، والسادس، والسابع...الخ. وكذلك المقاصد المرتبطة بالبيئة تعني الترابط مع الأهداف التي تقع ضمن هذا المكون وهكذا. كما يمكن تحويل البحث عن الترابط على تمرين وفق هذا السياق المعروض هنا – أي استكمال الشكل بإضافة الترابط مع الأهداف أو المقاصد الأخرى المتضمنة في كل مكون

مراجعة المقاصد

يتضمن الجدول التالي عرضًا لمقاصد الهدف الحادي عشر مع تعليقات على كل مقصد بشكل منفرد. يشرح الجدول كل مقصد ودلالاته، ويشير إلى بعض الثغرات حيث وجدت، لاسيما لجهة الملاءمة وإمكانية الاستخدام من قبل الفاعلين المحليين بشكل خاص، باعتبارها محور الاهتمام بالنسبة إلى هذا الهدف.

للمدرب

استخدام هذا الجدول بمستوى التفصيل الذي يراه مناسبًا لخصائص المشاركين وهدف التدريب، مع الاهتمام بتقديم أمثلة من واقع البلدان التي ينتمي إليها المشاركون قدر الإمكان.

الهدف 11 - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة		
المقصد	العناصر المكونة للمقصد	تعليق
11-1 الحق في السكن	حصول الجميع على مسكن	يتعلق المقصد بمجمله بالحق في السكن، عناصره الثلاثة الأولى تتعلق بالمسكن الفردي، والعنصر الرابع يتعلق بالأحياء الفقيرة/ العشوائية. صياغة المقصد عامة وغير ملتبسة لجهة التأكيد على الحق، كما أنه شامل لمختلف أبعاد الموضوع. ينص على توفر الخدمات داخل المسكن، وهي عادةً المياه والكهرباء والصرف الصحي (على الأقل)، وهذا يتقاطع مع الأهداف الأخرى (1، 6، 7، 9..)، ويحدد خط أساس هو توفر الخدمات داخل المسكن وهذا ما يجب لحظه في الأهداف الأخرى كمعيار لتوفر الخدمة. تأكيد على أن تكون الكلفة متيسرة وفي متناول الجميع (على صلة بالفقر والاقتصاد). الجانب الخاص برفع مستوى الأحياء الفقيرة أتى عامًّا وغير محدد، ويفترض أن نقيس مضمون التحسينات المطلوبة على مواصفات السكن الواردة في المقصد. بشكل عام الصياغة لم تحدد أهداف كمية واضحة مطلوب الالتزام بها، ويشكل ذلك المقصد بكل عناصره.
	أن تتوفر فيه الخدمات	
	أن تكون كلفته متيسرة	
	رفع مستوى الأحياء الفقيرة	

11-2 نظم النقل المأمونة للجميع	1- وصول الجميع إلى وسائل النقل الآمن	الهدف يتعلق بالحق بالنقل بما هو من الحقوق والحاجات الأساسية في العصر الراهن. يفترض بالنقل أن يكون آمنًا، أي أن يكون منظمًا بقوانين ومعايير تتعلق بوسائل النقل، وبالسلامة الطرقية، وبالأمان أثناء التنقل في كل الأوقات وكل المناطق وكل الفئات. أن يكون بمتناول الجميع لجهة توفره وأن يكون دامجاً، وأن تكون كلفته متاحة. وهذا يعزز الإشارة إلى النقل العام باعتباره الخيار الملائم، لاسيما إذا لحظنا أيضًا صفة الاستدامة المنصوص عليها في المقصد. هناك تشديد خاص في المقصد على ضمان الانتقال الآمن للنساء، وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة الذين غالبًا لا تكون وسائل النقل مجهزة لخدمتهم. وهذه نقاط هامة في بلداننا. الصياغة أيضًا عامة ولم تحدد أهدافًا كمية، إلا أن صياغة المقصد، كما المقصد السابق، منسجمة مع مقاربة الحقوق حيث تعتبر أن النقل (والسكن) يجب ضمانه للجميع (أي هو حق).
	2- الكلفة الميسورة ومن خلال النقل العام	
	3- اهتمام خاص بالنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمهمشين	
11-3 تخطيط حضري تضميني	1- ضبط التوسع الحضري ليكون تضمينيًّا ومستدامًا	في شقه الأول ينص المقصد على النتيجة المرغوب بها أي أن يكون التوسع الحضري شاملًا للجميع ومستدامًا، وهذا يعني مواصفات ومعايير محددة يجب الالتزام بها وإن لم ينص عليها، ولكن يمكن اشتقاقها من أدبيات أخرى. في شقه الثاني يشدد المقصد على الإدارة التشاركية والمتكاملة للمدن والمستوطنات البشرية. يعني ذلك شمول الحوكمة/الإدارة/السلطات المحلية بمضمون المقصد والهدف عمومًا، ويشمل ذلك المدن وكل أنواع المستوطنات البشرية الأخرى. المقصد نوعي، ولا يتضمن تحديد إنجازات كمية محددة.
	2- أداة تشاركية ومتكاملة للمدن والمستوطنات البشرية	
11-4 الحفاظ على التراث	تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي	المقصد صياغته عامة وغير محدد (تعزيز الجهود)، لكنه ينص على حماية التراث الثقافي والطبيعي. وهذا عنصر ثقافي وبيئي في آن. المقصد يحدد أن التراث المطلوب الحفاظ عليه هو التراث العالمي، وهذا جزئي، ويجب أن تشمل الحماية كل أشكال التراث العالمي والوطني والمحلي أيضًا. يهتم المقصد بالتراث وهو جانب جزئي من الثقافة، في حين يفترض أن تشمل مواصفات المدن والمستوطنات البشرية عناصر تتعلق بالثقافة والترفيه والفنون بما هي أنشطة راهنة وتشكل مكونًا رئيسيًّا من مكونات المدن والمستوطنات البشرية.

11-5 تقليل اضرار الكوارث	تقليل الخسائر البشرية للكوارث تقليل الخسائر الاقتصادية للكوارث لا سيما الفقراء	- الصياغة عامة جدًّا لجهة المضمون، ولجهة عدم وجود معايير محددة لقياس التقدم. وفي كل حال الموضوع نوعي. - هذا المقصد لا يقدم جديدًا سوى أنه موجه إلى السلطات الوطنية والمحلية المعنية لاعتماد سياسات وقائية واستجابات مناسبة للكوارث وهو أساسًا أحد مكونات التخطيط المتكامل والمستدام.
11-6 الحد من تلوث المدن	الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك... نوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها...	- صياغة عامة أيضًا للحد من التلوث في المدن بشكل عام، وهو يتقاطع مع الأهداف البيئية الأخرى في الأجندة. - هناك تخصيص لنوعين من التلوث: تلوث الهواء وإدارة النفايات البلدية (وإن كان لا يقتصر عليها). التحديد مفيد هنا لأنهما مشكلتان رئيسيتان في كل المدن في كل مستويات التنمية وكل البلدان.
11-7 مساحة خضراء وأماكن عامة للجميع	توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع... لا سيما النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة ...	المقصد يحدد بعض المواصفات المرغوب بها في المدن، وتحديد المساحات الخضراء والأماكن العامة. لا جديد في هذا المقصد. يجب توفرها للجميع، والمقصد يذكر تحديدًا النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، ويذكر الأطفال والمسنين، أي أنه يلحظ كل الفئات العمرية. وهذا يجب أن يشكل كل ما يتعلق بالأهداف التنموية عمومًا، وهو تفصيل لتعبير شمول الجميع التي تتكرر كثيرًا في الأجندة وفي أهداف التنمية المستدامة.
11- أ تكامل المدن والريف	دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المدن والمناطق المحيطة ... الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية	هذا أول مقاصد السياسات، وله طابع نوعي ويتعلق بالتخطيط الشامل على المستوى الوطني. يضع المقصد المدن ضمن إطارها الجغرافي الأشمل، واستخدم تعبير روابط إيجابية العام، بدل تعبير التكامل مثلًا أو غيره مما يوحي بترابط أشد وانتساب مشترك إلى التخطيط العمراني الشامل. يمثل هذا المقصد تعويضًا جزئيًّا وغير كاف على ضعف المكون الريفي أو شبه الحضري في الهدف نفسه، وفي أجندة 2030.
11 – ب مدن تعتمد التخطيط	بحلول 2020 ... زيادة عدد المدن التي تعتمد تخطيطًا متكاملًا وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع 2030	مقصد سياسات. روحية هذا المقصد عالمية، أي نسبة المدن والمستوطنات الملتزمة بتوجهات إطار سنداي للتعامل مع الكوارث. أيضًا لا يوجد مستوى محدد للإنجاز المطلوب عالميًّا، والمقصد – كما إطار سنداي – إطار معقد وشامل، وهناك تفاوت كبير في قدرات الدول على الالتزام به، لاسيما الدول النامية والأقل نموًّا على وجه التحديد. المقصد تكرار وتأكيد على التزامات في أجندات أخرى تتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية، وهو في كل حال يحيل إليها.
11 – ج دعم الدول الأقل نموًّا	دعم أقل البلدان نموًّا، .. من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية	مقصد سياسات، ومقصد عالمي أيضًا وهو بمثابة التزام على الدول المانحة والمتقدمة لدعم الدول الأقل نموًّا. وينص الهدف على موضوع الدعم المجدد وهو إقامة المباني المستدامة... باستخدام المواد المحلية. الصيغة عامة وغير محددة، ولا يوجد ما يمكن استخدامه من أجل المساءلة على مدى الالتزام. الصياغة تكرار لصياغات مماثلة تتعلق بالدعم في مجالات مختلفة، ولا يوجد في التجارب السابقة مؤشرات على التزام الدول المانحة بالوفاء بها.

3. مؤشرات الهدف الحادي عشر

للمدرب

أن يستعين بالتقديم الذي سبق عرضه في الهدف الأول عن المبادئ العامة، ثم ينتقل إلى عرض مؤشرات الهدف السابع.

الهدف الحادي عشر مع مقاصده والمؤشرات

يعرض الجدول التالي مقاصد الهدف الحادي عشر والمؤشرات المقترحة لقياسها، مع ملاحظات تفصيلية على المؤشرات. وهذه الفقرة مخصصة للتدريب المتقدم أو المتخصص اذا كان الجانب الإحصائي من ضمن اهتمامات المشاركين.

الجدول 3: مقاصد ومؤشرات الهدف الحادي عشر

الهدف 11 - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة		
11-1 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030	11-1-11 نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة	مؤشر وطني يمكن قياسه على مستوى المدينة. وهو من مؤشرات الفئة الأولى (أي تعريفه معروف وبياناته متوفرة). هو مؤشر مركب يفترض أن يغطي ثلاث فئات هي: سكان الأحياء الفقيرة في المدينة، وسكان الأحياء أو المستوطنات غير الرسمية أو غير النظامية (مخيمات، تجمعات صفيح، أحياء أو تجمعات غير قانونية...الخ)، والسكان الذين يسكنون في منازل غير لائقة بغض النظر عن أماكن سكنهم. يفترض بناء المؤشر على ما هو معدل السكان الذين يسكنون في أحياء فقيرة أو عشوائيات غير نظامية ومساكن غير لائقة من حيث المواصفات المادية من جهة، مع معدل السكان الذين تزيد كلفة السكن لديهم عن حد معين. يحسب المؤشر الأول على أساس عدد من المواصفات المحددة (انظر الجدول أدناه)، في حين يحسب المؤشر الخاص بالسكن غير اللائق على أساس مؤشر إضافي هو كلفة السكن التي يجب أن لا تتخطى 30% من إجمالي دخل الأسرة. وهذا المؤشر لتغطية الجانب الذي يتعلق بالكلفة المتيسرة المشار إليه في المقصد. خلافًا لما يبدو أن المؤشر سهل الحساب، فهو معقد ومركب، وغالبا أيضًا ما لا تكون بعض عناصره متاحة على مستوى المدن والبلدات والمستوطنات البشرية في البلد المعني، لاسيما البلدان النامية. وإذا كان مخصصًا للعمل على المستوى المحلي لا بد من تبسيط المؤشر وطرق القياس. المؤشر ملائم مبدئيًّا وقابل للاستخدام الوطني والمحلي إذا جرى تكييفه حسب خصائص البلد أو المدينة. وكان من الأفضل تفصيله إلى مؤشرات منفصلة لوضع الأحياء والعشوائيات، ولخصائص المسكن، وكلفة السكن.

11-2 توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030	11-2-1 نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة	هو مؤشر وطني وعلى مستوى المدينة أيضًا، وهو من مؤشرات الفئة الثانية (التعريف محدد لكن البيانات لا تتوفر بالنسبة لكل البلدان). المؤشر يتعلق بتوفر النقل العام، والشروط المطلوب توفرها هي الآتية: أن تكون محطة التوقف على مسافة نصف كلم من مكان السكن، أن تكون وسيلة النقل العام مؤهلة لنقل الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم من الفئات، أن يكون تكرار وصول وسيلة النقل مناسبًا في وقت الذروة، أن تكون وسيلة النقل مريحة وكذلك أن يكون محيط محطة التوقف آمنًا. هذا المؤشر يجب حسابه لكل الفئات الاجتماعية كل على حدة. هناك عناصر أخرى واردة في المقصد ويجب لحظها أيضًا: الكلفة الميسورة، والاستدامة، وهذا يجعل حساب المؤشر أكثر تعقيدًا. المؤشر مناسب مبدئيًّا. وهو يقيس النقل العام فقط، ولا يشمل المدن التي ليس فيها نقل عام، أو التي تعتمد على وسائل نقل أخرى (السرفيس، التاكسي..) حيث يصبح عنصر الكلفة أكثر أهمية. أيضًا هو مؤشر مركب، وقد لا تتوفر بياناته في معظم المدن في البلدان النامية.
11-3 تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030	11-3-1 نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني	مؤشر هو عبارة عن معدل مؤشرين يتم قياسهما على مستوى المدينة. هو مؤشر من الفئة الثانية. المؤشر الأول هو معدل استهلاك الأرض الذي يقيس نسبة التوسع المديني في فترة زمنية محددة؛ والثاني يقيس معدل النمو السكاني في المدينة. ويحسب المؤشر النهائي لقياس المقصد من خلال قسمة نسبة التوسع (استهلاك الأرض) إلى نسبة النمو السكاني. والمفترض أن يكون استهلاك الأرض متناسبًا مع نمو السكان (دراسات عالمية لـ 120 مدينة، أظهرت أن توسع المدن كان ثلاثة أضعاف نمو السكن في هذه المدن). مؤشر استهلاك الأرض يشمل أيضًا الغابات والأراضي الزراعية. سوف تكون هناك مشكلة في حساب المؤشر عندما يكون النمو السكاني في المدن يساوي صفرًا، أو عندما يكون هناك تناقص في السكان (هناك مدن أو بلدان ينزح عنها سكانها إلى مناطق أو مدن أخرى). المؤشر معقد وغير ملائم، لاسيما للاستخدام المحلي على مستوى المدن والبلدات.
	11-3-2 نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويُدار بطريقة ديمقراطية	أيضًا مؤشر من الفئة الثانية، وهو مؤشر وطني وعالمي لأنه يقيس نسبة المدن التي تتيح مشاركة المجتمع المدني إلى إجمالي المدن. من أجل استخدامه على مستوى المدينة يجب تكييفه بحيث يتحول إلى تقييم لمستوى مشاركة المجتمع المدني في إدارة المدينة. هذا المؤشر يغطي جانب المشاركة الوارد في المقصد، هو مؤشر نوعي (انظر الجدول أدناه). وهذا الجانب قابل للاستخدام المحلي من قبل منظمات المجتمع المدني والفاعلين المحليين لتقييم المشاركة، وبعد تكييفه إذا اقتضى الأمر.

11-4 تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي	11-4-1 مجموع النفقات (القطاعان العام والخاص) التي أنفقت للحفاظ على نصيب الفرد من الدخل وحماية وحفظ التراث الثقافي والطبيعي، بحسب نوع التراث (الثقافي والطبيعي والمختلط وتحديده من قبل مركز التراث العالمي) ومستوى الحكم (وطني وإقليمي، ومحلي/بلدي)، ونوع الإنفاق (إنفاق تشغيلي/ استثمار) ونوع التمويل المقدم من القطاع الخاص (تبرعات عينية، ومن القطاع الخاص غير الربحي، وبرامج الرعاية)	المقصد من الفئة الثانية. المؤشر غير ملائم لأنه مؤشر يتعلق بالمدخلات (الموازنة المخصصة لحفظ التراث) وهذا لا يعني أن الهدف قد تحقق. صياغة المؤشر مضطربة حيث يراد قياس الإنفاق حسب نصيب الفرد، ونوع التراث، ومستوى تخصيص الانفاق (مركزي أو محلي)، ونوع الانفاق، ونوع التمويل...الخ. وهذا غير ممكن ومخالف لقواعد تصميم المؤشرات. يمكن استبداله محليًّا بمؤشر أكثر بساطة، ويشمل التركيز على التراث الوطني والمحلي أكثر من حصر المقصد بالتراث العالمي. يقترح أن تصمم الجهات المحلية المعنية، مؤشرًا خاصًّا لتقييم وضع النشاط الثقافي بشكل عام في المدينة (مثلًا، توفر على مسرح، قاعات سينما، متحف، معارض فنون، ندوات...، بالإضافة إلى مواقع أثرية أو تراثية.... وتقييم مدى مشاركة المواطنين في الأنشطة وزيادة هذه الأماكن مثلًا. يجب أن يشكل ذلك بصيغة مبسطة أيضًا، توفر الأنشطة الثقافية في البلدات والقرى بما يتناسب مع حجمها وتقاليدها. المؤشر المقترح غير صالح، وغير محدد.
11-5 التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030	11-5-1 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين نتيجة للكوارث لكل 100 000 شخص	مؤشر من الفئة الثانية، مكرر مع المؤشر 1-5-1 (المقصد الخامس من الهدف الأول). وهو من الفئة الثانية. بياناته غير متاحة غالبًا بالنسبة لكل المدن، واستخدامه محدود على المستوى المحلي. يمكن الاكتفاء بالمستوى الوطني بالنسبة لهذا المؤشر.
	١١-٥-٢ الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وتعطيل الخدمات الأساسية نتيجة للكوارث	أيضا مؤشر من الفئة الثانية. وهو مؤشر عالمي (وكذلك المقصد) غير ملائم للاستخدام المحلي، ويجب تعديل المقصد من أجل استخدامه وطنيًّا لأنه مخصص لقياس إجمالي الخسائر من الكوارث. غير ملائم ويمكن الاستغناء عنه، بما في ذلك عالميًّا.

11-6 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030	11-6-1 نسبة النفايات الصلبة للمدن التي تُجمع بانتظام ومع تفريغها نهائيًّا بقدر كاف من مجموع النفايات الصلبة للمدن، بحسب المدينة	المؤشر من الفئة الثانية، وهو صالح للاستخدام على المستوى المحلي إلى جانب المستوى الوطني. ويتوقف ذلك على توفر البيانات في المدينة أو البلدة والقرية المعنية. المؤشر يحسب بما هو نسبة النفايات الصلبة التي يتم جمعها (جانب كمي) بشكل منتظم (جانب نوعي يتعلق بالتكرار اليومي لجمع النفايات)، والتي تتم إدارتها ومعالجتها بشكل ملائم في أماكن مخصصة لذلك (أي هذا جانب نوعي يتعلق بمعالجة النفايات سواء لجهة إعادة التدوير أو التخلص منها بشكل علمي وغير ضار). مؤشر هام وملائم، وقابل للرصد من قبل الفاعلين المحليين ومنهم المجتمع المدني. ويمكن للمراصد الحضرية أن تقوم به، مع إجراء التكييف الضروري.
	11-6-2 المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة 2.5 والجسيمات من الفئة 10) في المدن (المرجَّح حسب السكان)	المؤشر من الفئة الأولى، لكنه فعليًّا قد لا يكون متوفرًا في كل المدن والبلدان، إذا لم تتوفر وسائل لرصد تلوث الهواء، وهو عملية غير معقدة مبدئيًّا، ويمكن للمراصد الحضرية، أو لفاعلين تنمويين أن يقوموا به مع الاستعانة بالخبرات المتاحة وطنيًّا. تلوث الهواء هام جدًّا في المدن، ويمكن اختيار الملوثات الشائعة في المدن أو البلدات المعنية، غالبًا تلوث عوادم السيارات مثلًا، أو أحيانًا أنواع خاصة من التلوث الناجم عن تواجد مصانع معينة، أو ملوثات خاصة (بما في ذلك مكبات النفايات العشوائية أو حرق النفايات...الخ)، وكذلك أنواع خاصة من التلوث المرتبطة بالحرب والنزاع والذخائر.

11-7 توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030	11-7-1 متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تمثل فضاء مفتوحًا للاستخدام العام للجميع، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة	مؤشر فئة ثانية. يتطلب حساب هذا المؤشر القيام بعدد من الخطوات مثل تحديد نطاق المدينة الجغرافي، تحديد تعريف للمساحات الخضراء والأماكن العامة وقياس مساحتها (وهي تشمل الحدائق، والمنتزهات، والساحات...الخ)، وكذلك حساب المساحة المخصصة للطرق التي يمكن اعتبارها مساحات عامة. حساب المؤشر هو جمع المساحات العامة المفتوحة، مع المساحات المخصصة للطرقات، مقسومة على إجمالي المساحة المبنية في المدينة. حساب هذا المؤشر يتطلب وسائط تقنية ونظامًا للمعلومات الجغرافية. أيضًا يجب تفصيله حسب العمل والجنس والإعاقة، دون توضيح طريقة القيام بذلك. مؤشر معقد وغير ملائم للرصد المحلي، ومن الممكن تصميم مؤشر أكثر تكيفًا مع وضع المدينة المعنية.
	11-7-2 نسبة ضحايا التحرش البدني أو الجنسي بحسب العمر والجنس ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة ومكان حدوثه خلال الاثني عشر شهرًا السابقة	مؤشر فئة ثانية، يهدف إلى تقييم مستوى الأمان في الأماكن العامة من خلال رصد نسبة التعرض للتحرش البدني أو الجنسي في الأماكن العامة في المدينة. يحسب بجمع نسبة الذين تعرضوا للتحرش الجنسي، مع نسبة الذين تعرضوا للتحرش البدني، إلى إجمالي سكان المنطقة المعنية. وفي البيانات التعريفية تفاصيل أخرى للشرح. فيه تكرار من مؤشرات مشابهة في الهدف الخامس (للنساء) المقصد 2، المؤشرين الأول والثاني؛ وكذلك تكرار مع المقصد الأول المؤشرين الثالث والرابع. إضافة إلى كونه مؤشرًا مكررًا، هناك صعوبة في الحصول على البيانات. على المستوى المحلي، يمكن التفكير بمؤشرات أكثر سهولة لقياس الأمان.
11- أ دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المدن والمناطق المحيطة بالمدن والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية	11- أ-1 نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي تنفذ خططًا إنمائية مدنية وإقليمية، وتدمج التوقعات السكانية والاحتياجات من الموارد، بحسب حجم المدينة	مؤشر فئة أولى (مؤشر مؤقت). هو مؤشر نوعي وعالمي. يمكن أن يتحول إلى مؤشر وطني، نسبة المدن التي لديها تخطيط مناسب من إجمالي المدن. وعلى مستوى المدينة الواحدة يمكن أن يكون المؤشر هو توفر مواصفات وخصائص معينة في تخطيط المدينة المعنية. هناك شروط نوعية للتخطيط المطلوب: أن يكون مستجيبًا للنمو السكاني، أن يحقق التكامل الإقليمي والمكاني، وأن يضمن توسع الحيز المالي. المؤشر نوعي ومركب، ويتطلب تقييمًا معقدًا، وفيه تكرار مع المقصد الثالث ومؤشريه

11- ب العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططًا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030	11- ب-1 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشيًا مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030	مؤشر فئة ثانية، وهو مؤشر عالمي ونوعي. البيانات التعريفية لهذا المؤشر تحيل على تقرير كبير عن المؤشرات الإحصائية لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث الذي يفصل خصائص استراتيجيات الحكومات للحد من مخاطر الكوارث. معقد وغير ملائم للاستخدام المحلي.
	11-ب-2 عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث	مؤشر فئة ثانية، وهو مؤشر عالمي ونوعي. المؤشر هو نسبة البلدان التي لديها خطط وطنية ومحلية للحد من الكوارث، والإطار المرجعي هو إطار سنداي أيضًا. غير ملائم للاستخدام المحلي.
11-ج دعم أقل البلدان نموًّا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية	11-ج-1 نسبة الدعم المالي المخصص المقدم إلى أقل البلدان نموًّا لتشييد وتجديد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد باستخدام مواد محلية	لم تصنف اللجنة الإحصائية الدولية هذا المؤشر، ودعت إلى بذل جهد إضافي من أجل التوصل إلى مؤشر بديل مناسب ويكون قابلًا للقياس.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن هذا الهدف يتضمن 15 مؤشرًا، ثلاثة منها فقط من مؤشرات الفئة الأولى (أي التي لديها تعريف واضح وبياناتها متاحة)، في حين أن 11 مؤشرًا هي من الفئة الثانية (أي يتوفر لها تعريف واضح ولكن بياناتها غير متوفرة بشكل منتظم أو في كل الدول)، ومؤشر أخير لا توجد عنه معلومات وتذكر وثيقة البيانات التعريفية للمؤشرات الصادرة عن اللجنة الإحصائية أنه لا بد من البحث عن مؤشر بديل (مؤشر المقصد 11 --ج). وبشكل عام فإن عدم توفر البيانات بالنسبة لمؤشرات الفئة الثانية (وهي 11 من اصل 15) يعني بالدرجة الاولى الدول النامية، لاسيما أن المؤشرات هذه يجب أن تحسب على أساس المدينة أو المستوطنات البشرية كافة (أو الأساسي منها على الاقل) على المستوى الوطني، وهذا غالبًا غير متاح. لذلك فإن رصد التقدم بهذا الهدف سوف يقتصر فعليًا على 3 مؤشرات فقط من اصل 15، وحتى هذه المؤشرات الثلاثة قد لا تكون متاحة بالمواصفات العلمية المطلوبة في الدول النامية، أو على مستوى المدينة المعنية بالرصد.

المؤشرات أيضًا لها طابع مركب ومكوناتها متعددة، وهي تجمع بين الجانبين الكمي والنوعي في مؤشر واحد. وهذا يزيد الأمر صعوبة. على سبيل المثال، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن المؤشر 1-1-11، وهو من الفئة الأولى، يتطلب جمع متغيرات كثيرة وحساب متوسطها، وهو مرة أخرى قد لا يكون متاحًا بالنسبة إلى كل المدن وفي كل الظروف. وقسم من هذه المعلومات التي يجب معها رصد نسبة السكان في الأحياء الفقيرة أو المساكن غير اللائقة تتطلب لحظ المتغيرات الواردة في هذا الجدول:

الجدول 4: معايير تعريف الأحياء الفقيرة والعشوائيات والسكن غير الملائم

معايير تعريف الأحياء الفقيرة والعشوائيات والسكن غير الملائم			
	مستوطنات بشرية غير قانونية/ عشوائية	أحياء فقيرة	السكن غير الملائم
الوصول إلى المياه	X	X	X
الوصول إلى الصرف الصحي	X	X	X
مساحة سكن كافية، كثافة الأشغال		X	X
مواصفات البناء الهيكلية، واستدامة المسكن وموقعه	X	X	X
الملكية الآمنة (القانونية)	X	X	X
الكلفة المتيسرة			X
الوصول إلى المسكن			X
الملاءمة الثقافية			X

المصدر: البيانات التعريفية لأهداف التنمية المستدامة – اللجنة الإحصائية

من ناحية أخرى، فإن بعض المؤشرات النوعية قد تكون قابلة للأستخدام بسهولة اكبر من قبل الفاعلين المحليين، وبالتالي هي ملائمة وواقعية على الرغم من تصنيفها في الفئة الثانية، مثل جدول قائمة التحقق الخاصة بمشاركة المجتمع المدني في إدارة المدينة، أي في الحكومة المحلية، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية المقترحة في الجدول أدناه:

الجدول 4: معايير تعريف الأحياء الفقيرة والعشوائيات والسكن غير الملائم

السؤال	أعارض بشدة (1)	أعارض (2)	أوافق (3)	أوافق بشدة (4)
هل هناك هياكل لمشاركة المجتمع المدني في التخطيط الحضري، بما في ذلك وجود اتفاقيات مباشرة معه توفر مشاركة منتظمة وديمقراطية؟				
هل هناك هياكل لمشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرار بشأن إعداد الموازنة لها طابع مباشر ومنتظم وديمقراطي؟				
هل هناك هياكل تتيح للمجتمع المدني أن يشارك في التقييم وإبداء الرأي بشأن الأداء الخاص بإدارة المدينة لها طابع مباشر ومنتظم وديمقراطي؟				
هل تشجع هذه الهياكل على مشاركة المرأة، والشبان والشابات، و/أو الفئات المهمشة الأخرى؟				

المصدر: المصدر: البيانات التعريفية لأهداف التنمية المستدامة – اللجنة الإحصائية

وفي هذه الحالة، فإن الجانب المتعلق بالإدارة التشاركية (المؤشر 2-3-11) قابل للاستخدام السهل نسبيًّا من قبل الفاعلين المحللين (منظمات المجتمع المدني بشكل خاص) من اجل تقييم مستوى المشاركة المحلية، مع إمكانية تكييف الأسئلة للتناسب مع خصائص البلد أو المدينة.

بشكل عام، أن إمكانية رصد التقدم في تحقيق الهدف 11 على المستوى الوطني، يتطلب أن تقوم الجهات الوطنية المعنية بعملية تكييف وتعديل للمؤشرات المقترحة (وضمنا للمقاصد التي يتم تبنيها في التخطيط الوطني) بحيث تكون ملائمة ومتاحة. كما رصد التقدم على مستوى مدينة أو بلدة أو قرية أو أي شكل من أشكال الموئل من قبل الفاعلين المحليين، يتطلب مستوى اعلى من التكييف والابتكار ويشدد على السهولة والقدرة على جمع البيانات أو القيام بالرصد بشكل متكرر ودون كلفة كبيرة.

4. الهدف الحادي عشر ومنظور الحقوق

سبقت الإشارة إلى أن الهدف الحادي عشر يغطي مختلف مجالات التنمية وأبعادها، وانه يمكن النظر إليه بصفته أجندة 2030 مصغرة على مستوى المدينة. ويعني ذلك أن مجمل منظومة الحقوق يجب أن تكون محترمة في هذا الهدف الذي يختص بالمدينة بما هي حيز جغرافي تتكثف فيه الحياة المجتمعية بمختلف نواحيها وأنشطتها.

ألا أنه يمكن تخصيص هذا الهدف بنقطتين نتطرق إليهما في ما يلي تتعلقان بمنظور الحقوق، الأولى هي الحق في السكن الذي يعتبر من الحقوق الأساسية من حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والنقطة الثانية تتعلق بمفهوم الحق في المدينة.

أ- الحق في السكن اللائق

يُعتبر السكن أساس الاستقرار والأمان للفرد والأسرة، ولأهميته هذه يجب النظر إليه بصفته حقّا لا بصفته سلعة اقتصادية أو تجارية تخضع لقواعد السوق.

لقد تمَّ الاعتراف بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام 1948 والمادة 1-11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966. ومنذ ذلك الحين، اعترفت معاهدات دولية أخرى في مجال حقوق الإنسان أو أشارت إلى الحق في السكن اللائق أو بعض عناصره، مثل حماية منزل الفرد وخصوصيته.

وينطبق احترام الحق في السكن اللائق على كل الدول، لأنها صدَّقت جميعها على واحدة على الأقل من المعاهدات الدولية التي تشير إلى الحق في السكن اللائق والتزمت بحمايته من خلال إعلانات أو خطط عمل أو وثائق ختامية لمؤتمرات دولية. وتتوفر معاهدات وإعلانات دولية مختلفة تشير إلى الحق في السكن اللائق.

أكدت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الحق في السكن اللائق لا ينبغي أن يفسر تفسيرًا ضيقًا ، بل ينبغي النظر إليه على أنه الحق في العيش في مكان معيّن بأمان وسلام وكرامة. ويشمل العناصر التالية:

- حماية الفرد من عمليات الإخلاء القسري ومن تدمير وهدم مسكنه تعسفًا؛

- حق الفرد في عدم التعرض للتدخل التعسفي في مسكنه وحياته الخاصة وشؤون أسرته؛

- حق الفرد في اختيار محل إقامته وفي تحديد مكان عيشه وفي حرية التنقل.

العناصر الأساسية للحق في السكن اللائق

السكن اللائق لا يقتصر على توفر أربعة جدران وسقف، بل إن شروط السكن ومواصفاته هي شرط أساسي لاعتباره لائقًا بالإنسان. ولكي يكون السكن لائقًا، يجب أن يستوفي، في حده الأدنى، المعايير الآتية:

- ضمان الحيازة: لا يكون السكن لائقًا إذا كان القاطنون فيه لا يتمتّعون بدرجة من ضمان الحيازة توفّر لهم الحماية القانونية من عمليات الإخلاء القسري والمضايقات وغيرها من التهديدات.

- توفر الخدمات والتجهيزات والمرافق والبنية التحتية: لا يكون السكن لائقًا إذا كان القاطنون فيه يفتقرون إلى مياه الشرب المأمونة، أو الصرف الصحي الملائم، أو الطاقة للطهي، أو التدفئة، أو الإنارة، أو وسائل تخزين الأغذية، أو التخلص من النفايات.

- القدرة على تحمل الكلفة: لا يكون السكن لائقًا إذا كانت كلفته تحرم القاطنين فيه من حقوقهم الأخرى وأن يتم توفير السكن على حساب التمتع بها مثل الحق في الصحة أو التعليم أو غيرها.

- الصلاحية للسكن: لا يكون السكن لائقًا إذا لم يضمن السلامة الجسدية أو يوفر مساحة كافية متناسبة مع عدد أفراد الأسرة، وحماية من البرد والرطوبة والحر والمطر والريح وغيرها مما يهدد الصحة، ومن المخاطر الهيكلية.

- الموقع: لا يكون السكن لائقًا إذا كان معزولاً عن فرص العمل، وخدمات الرعاية الصحية، والمدارس، ومراكز رعاية الأطفال، وغيرها من المرافق الاجتماعية، أو إذا كان في مناطق ملوثة أو خطرة.

- الملاءمة من الناحية الثقافية: لا يكون السكن لائقًا إذا لم يحترم التعبير عن الهوية الثقافية ويأخذها في الحسبان.

وسوف نجد أن صيغة الهدف الحادي عشر قد لحظت تقريبًا كل هذه العناصر، وهي ما يجب الاستناد إليه أثناء تقييم مدى الالتزام بهذا الهدف – الحق.

ب . الحق في المدينة

لا يقتصر الهدف الحادي عشر على الحق في السكن فحسب، بل يشمل أيضًا حقوقًا أخرى لها صلة بالمجال المديني أو المجال العام الذي تشكله المستوطنة البشرية المعنية. وهذا واضح من خلال تنوع المقاصد وشمولها أبعادًا تختص بالفرد، وأخرى بالجماعات والفئات، وثالثة تختص بالمدينة كلها وبالبلاد بشكل عام. وفي هذا الصدد، وأمام تنامي دور المدن وتطور التنظيم المجتمعي، دخل في التداول مفهوم "الحق في المدينة" مقترحًا من قبل بعض المفكرين والباحثين في النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي. ومع مطلع الألفية الثانية تطور هذا المفهوم وجرى التعبير عنه في صياغة ميثاق عالمي للحق في المدينة كان للمنتديات الاجتماعية في العام دور أساسي في بلورته:

وضع الميثاق العالمي للحق في المدينة ، ثلاثة مبادئ توجيهية لمفهوم الحق في المدينة:

- أولًا، الممارسة الكاملة للمواطنة: حيث إن تحقيق جميع مبادئ حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وكذلك ما يقابلها من مسؤوليات، هو ضمانة لتحقيق الكرامة والرفاه الجماعي لجميع الناس، في ظل أوضاع متساوية، ومنصفة وعادلة، فضلًا عن الاحترام الكامل للإنتاج الاجتماعي للموئل.

- ثانيًا، الإدارة الديمقراطية: تتألف المدينة من بناء جماعي مع أطراف وعمليات متعددة. ومن الضروري ضمان الحق في المشاركة في تنفيذ السياسات العامة في المدينة من خلال الهياكل والآليات التي تضمن المشاركة المباشرة والممثلة لمختلف شرائح السكان في إنشائها، وتعريفها، والإشراف عليها، مع التركيز على دعم استقلالية الإدارات المحلية العمومية والتنظيمات الشعبية، وتعزيز كفاءتها وشفافيتها ومساءلتها أمام سكان المدينة.

- ثالثاً، الوظيفة الاجتماعية للملكية بالحضر والمدن: تتمتع المصالح ذات الاهتمام المشترك، لاستخدام الحيز أو الفضاء الحضري على نحو عادل اجتماعيًّا، ومتوازن بيئيًّا، بالأولوية على حق الفرد في الملكية. فجميع المواطنين لهم الحق بالمشاركة في تطوير واستخدام وصيانة الملكية الحضرية ضمن معايير ديمقراطية للعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. لذا، ينبغي على إدارة المدينة وسياسات الحكم أن تدعم العدل والإنصاف الاجتماعي في استخدام الملكية.

لا توجد اتفاقيات أو معاهدات دولية تتعلق بالحق في المدينة. مع ذلك فإن هذا المفهوم الذي يعبر عنه الميثاق له أهمية كبيرة لأنه يوفر إطارًا شاملًا للنظر إلى الحقوق في المدينة باعتبارها كلًّا مترابطًا (الحق في المدينة لا حقوق متفرقة في المدينة)، وهذا يعني النظر إلى المدينة بصفتها كائنًا اجتماعيًّا لا بد أن يتمتع بخصائص الاتساق والتوازن من منظور الإنسان الفرد والمجتمع، بالتلازم مع المنظور البيئي (بمعناه الشامل). ويمكن لهذا المهفوم – الإطار أن يستخدم بما هو إطار تحليل وتخطيط وعمل لمنظمات المجتمع المدني والفاعلين المحليين ضمن نطاق المدينة، وكذلك بالنسبة إلى السياسات الوطنية والتخطيط لاستخدام الأراضي بشكل مستدام.

5. الهدف الحادي عشر: نقاط إضافية

نركز في هذه الفقرة على نقطة واحدة تتعلق بمنهجية تكييف الهدف الحادي عشر من أجل استخدامه من قبل الفاعلين المحليين بشكل متقدم، انطلاقًا مما سبقت الإشارة إليه في الفقرات السابقة وهو أن الهدف مصمم أساسًا للمستوى العالمي ونسبيًّا للمستوى الوطني، أكثر مما هو للمستوى المحلي.

ثمة مستويان لتكييف هذا الهدف محليًّا، الأول من ضمن الهدف نفسه (هو المستوى الأول)، وإعادة صياغة الهدف بشكل متقدم من أجل استخدامه بما هو إطار للتدخل المتكامل على مستوى المدينة (المستوى الثاني المتقدم)، مع العلم أن الثاني لا ينفي الأول، وإنما يرتقي به إلى مستوى الكلي.

التكييف من المستوى الأول

مراحل التكييف هنا تبدأ من استعراض المقاصد والمؤشرات كما جاءت في الهدف العالمي، ثم القيام بعملية استبعاد مقاصد معينة لعدم ملاءمتها، أو تعديلها، أو إضافة مقاصد جديدة. ويفضل أن تكون أكثر اختصارًا وأن يتم تلافي التكرار. كما يجب أن تكون متناسبة وملائمة للمدينة أو النطاق المحلي المعني: من الطبيعي أن يتوقع أن تكون المقاصد أكثر تنوعًا في العاصمة والمدن الكبيرة، مقارنة بالبلدات أو القرى، أو بمخيمات اللاجئين مثلًا. لذلك يجب الانطلاق أولًا من تحديد النطاق وطبيعته، وإجراء عملية التكييف بناء على ذلك (مثلًا، في القرى والبلدات الصغيرة ومخيمات اللاجئين، لا يوجد نظام نقل عام... وفي أحسن الحالات قد تكون هناك حافلة تنقل السكان المحليين من وإلى المدينة القريبة، لذلك قد لا ينطبق ما يتعلق بالنقل العام أو ينطبق جزئيًّا).

لذلك يتم التعاطي مع مسار التكييف وفق التسلسل المقترح في النص:

1. تحديد النطاق وطبيعته،
2. استعراض المقاصد العالمية،
3. استبعاد ما هو غير ملائم كليًّا،
4. الإبقاء على ما هو مناسب من دون تعديل،
5. تعديل ما هو مناسب جزئيًّا،
6. إضافة ما هو ضروري من منظور محلي،
7. اقتراح مؤشرات إذا توفرت معارف تسمح بذلك.

(يتضمن ملحق التمارين تمرينًا توضيحيًّا خاصًّا بذلك)

التكييف المتقدم للهدف الحادي عشر

في هذا المستوى يتم التعامل مع الهدف 11 بشكل كلي باعتباره أجندة 2030 مصغرة، أي يجري تصميم أجندة تنموية متكاملة من منظور المدينة أو البلدة أو القرية. مثل هذا التكييف المتقدم يكون أكثر ملاءمة للتطبيق على العاصمة والمدن الكبيرة لكونها تستغرق مجمل أبعاد التنمية والأهداف والمقاصد المرتبطة بها بشكل أكثر وضوحًا. وتتم مقاربة الموضوع بشكل مركب انطلاقًا من ثلاثة مصادر:

- المصدر الأول هو الهدف الحادي عشر في تكوينه الكلي سواء لجهة مكوناته الأربعة (التضمين، الأمان، الاستدامة، القدرة على الصمود)، أو انطلاقًا من المكونات الخمسة للتنمية (أو ما يقابلها من مجالات أجندة 2030 المذكور في الديباجة) وهي أكثر شمولًا: الأبعاد الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، والثقافية، والحوكمة.
- المصدر الثاني هو مجمل أجندة 2030، أيضًا انطلاقًا من مجالات/أبعاد التنمية والأجندة، وما يرتبط بها من أهداف تندرج تحتها وبما هي تفصيل لهذه الأبعاد والمجالات. وهذه المقاربة أكثر انسجامًا مع المصدر الأول.
- المصدر الثالث هو أي خطط أو استراتيجيات وطنية تتعلق بالتخطيط الحضري، أو بالمدينة المعنية.

في هذا المستوى من التكييف يجري تحليل الأهداف والمقاصد المؤشرات، وإعادة تجميعها في أبعاد متسقة. ثم إعادة صياغة الهدف الحادي عشر من جديد بما يتلاءم مع المدينة المعنية، ويستخدمه الفاعلون المحليون بما هو إطار سياساتي للمدينة في صيغة تشبه أجندة 2030 لكن على مستوى المدينة. وتتضمن هذه الأجندة التنموية للمدينة أبعادًا (هي نفسها أبعاد التنمية) وأهدافًا ومقاصد ومؤشرات، تتم بلورتها بشكل علمي.

ويمكن أن يلحظ في أي تخطيط تنموي، أو متابعة وتقييم، على مستوى المدينة عناصر متعددة، مثل مقارنة وضع المدينة مع المتوسطات الوطنية في المؤشرات الرئيسية والهامة، ووضع أهداف كمية لإنجازها بناء على ذلك. كما يمكن رصد مساهمة المدينة في تحقيق الأهداف الوطنية؛ وكذلك رصد التفاوتات داخل المدينة بما هي مكون أساسي من التخطيط والأهداف. يقدم الجدول التالي مثلًا توضيحيًّا على منهجية التفكير والخطوات المطلوبة. وسوف تجري إضافة تمرين خاص بهذه المنهجية في نهاية العرض.

للمدرب

للمدرب أن يتوسع في التعرف على منهجية العمل هذه، ويمكن عدم الاكتفاء بالمقاصد والمؤشرات المقترحة في أهداف التنمية المستدامة، والاستئناس بقائمة المؤشرات الخاصة بمنظمة الموئل. وكذلك التعرف إلى الخطوات التفصيلية لاستخدام هذه المنهجية في التكييف وإعادة إنتاج الأهداف المقاصد على مستوى المدينة. ولهذه الغاية يمكن للمدرب مراجعة الورقة المعنونة "مراجعة المؤشرات الحضرية ومؤشرات الألفية من منظور المدينة" التي تتضمن أمثلة تطبيقية على أهداف الألفية الإنمائية، والتي يمكن استخدامها جزئيًّا أو إعداد أمثلة مماثلة عن أهداف التنمية المستدامة. (الورقة متاحة على الرابط

. توسيع القاعدة المعرفية للمدرب ضرورية من أجل تمكينه من التعامل مع مسار عملية التكييف والتمارين التي سوف ينفذها المدربون، لاسيما تمارين التكييف المتقدمة. وله أن يحدد كيفية الاستخدام ومستوى التعمق بعملية التكييف حسب اهتمامات المشاركين.

البعد	الهدف/ المقصد	مؤشر مقترح (نوعي أو كمي)			التفاوت في المدينة	الإنجاز المطلوب
الناس البعد الاجتماعي	الفقر	نسبة الفقر حسب الدليل الوطني	القيمة	القيمة	وصف التفاوت بين الأحياء	مثلاً، خفض نسبة الفقر لتصل إلى المستوى الوطني بتاريخ...
	اللامساواة	معدل حصة أعلى 10% إلى أدنى 10% من الدخل				
	السكن اللائق	نسبة الأسر في مساكن مكتظة (أكثر من 3 أشخاص للغرفة)				
	توفر الخدمات	نسبة المساكن التي لا تتوفر فيها مياه وصرف صحي وكهرباء مجتمعة				
	الدمج	نسبة المدارس الدامجة				
الكوكب البعد البيئي	التلوث	- تلوث الهواء - معالجة النفايات الصلبة				
	المساحات العامة	- توفر مساحات عامة وحدائق				
	دمار بسبب الحرب	- نسبة أحياء أو تجمعات سكنية مدمرة أو متضررة بشدة				
الازدهار الاقتصاد						

6. الهدف الحادي عشر: التمارين

للمدرب

لا يحل هذا الدليل محل الاجتهاد الشخصي للمدرب في اختيار أو تصميم ما هو مناسب من مضامين وتمارين مناسبة للتدريب الذي يقوم به. لذلك يتجنب الدليل تحديد قائمة محددة بشكل صارم ونهائي للتمارين المحتملة، ويشجع المدربين والمدربات على القيام بمجهود شخصي على هذا الصعيد، يمكن أن يتضمن دمج عناصر من أكثر تمرين مقترح، أو إضافة عناصر أخرى إلى التمارين متناسبة مع سير التدريب نفسه وحاجات واهتمامات المشاركين، ومستوى تفاعلهم، والمهام التي يقومون بها في عملهم.

المدن التضمينية والمستدامة: هدف التنمية المستدامة الحادي عشر

التمرين الأول – أساسي، مجموعات عمل

التعرف إلى ترابطات الهدف الحادي عشر مع الأهداف الأخرى

للمدرب

الهدف من هذا التمرين التعرف إلى الترابطات بين الهدف الحادي عشر والأهداف الأخرى للتنمية المستدامة مع توسط الأبعاد/المجالات الخمسة. هذه الطريقة بمقاربة الترابطات تحفز المشاركين على التعامل مع الأهداف والمقاصد بما هي حزمة مترابطة ضمن بعد واحد، وتحترم أيضًا التزام الطابع المركب والشامل للهدف الحادي عشر.

يوزع المدرب المشاركين على خمس مجموعات (حد اقصى) حسب الأبعاد الخمسة الواردة في الشكل أدناه (يمكن دمج الشراكة مع البعد الاقتصادي). ويطلب اليهم تنفيذ التمرين باتباع الخطوات الآتية:

1.قراءة متأنية للهدف الحادي عشر، لاسيما الفقرات المتعلقة بالتربط بين الهدف 11 والأهداف الأخرى.

2.تحديد المدينة أو المستوطنة البشرية التي سوف يطبق عليها التمرين، وكتابة ذلك في عنوان التمرين مع شرح عن خصائص المدينة أو المستوطنة البشرية المختارة (يجب أن يكون الاختيار حقيقيًّا ويطال مدينة أو بلدة أو قرية أو .... في البلد الذي ينتمي إليه المشارك).

3.تحديد الترابطات مع الأهداف الأخرى مع تجميعها حسب الأبعاد الخمسة، ما يعني تنسيب الأهداف (و/أو المقاصد حسب هذه الأبعاد).

4. في الفقرة الخاصة بالترابطات في النص التدريبي نموذج عن الترابطات مع إشارة بالأرقام إلى الأهداف. في هذا التمرين يجب اعتبار النموذج الوارد في المحاضرة مثلًا غير ملزم، كما يجب أن تتم تسمية الأهداف والمقاصد بمضمونها لا بالأرقام الدالة عليها.

5. يطلب إلى كل مجموعة أن تكتب نصًّا سرديًّا (خطيًّا أو شفهيًّا) تشرح فيه خياراتها بشكل واضح.

6. تعرض كل مجموعة النتائج التي توصلت إليها.

7. يدير المدرب نقاشًا عامًّا ويقارن ويستخلص النتائج ويرسم خارطة الترابطات الكاملة بناء على عمل المجموعات.

النموذج 1: ترابط الهدف الحادي عشر مع الأبعاد الخمسة لأجندة 2030

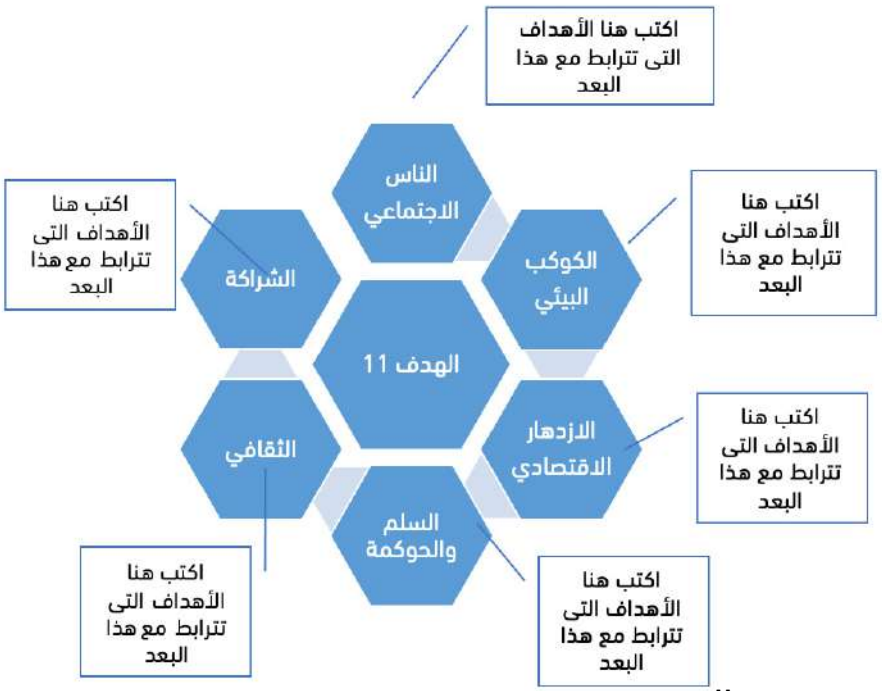

طريقة ثانية في تنفيذ التمرين

يمكن تنفيذ التمرين بطريقة مختلفة. في الصيغة السابقة كلفت كل مجموعة بدراسة الترابطات في بعد محدد وشرح خياراتها. في الصيغة الثانية يتم توزيع المجموعات حسب البلدان، ويطلب إلى كل مجموعة أن تحدد الترابطات في كل الأبعاد، دون نص سردي. ويحرص المدرب على أن تطبق المجموعة الأولى التمرين على العاصمة أو مدينة كبيرة، والثانية على بلدة أو مدينة صغيرة، والثالثة على قرية؛ والرابعة على مخيم للاجئين، والخامسة على ضاحية عشوائية.... الخ.

تنفيذ التمرين بهذا الشكل يتيح التعرف إلى الأشكال المختلفة للترابطات في مختلف فئات المستوطنات البشرية، ويمكّن من اكتشاف المشترك والمختلف بينها.

المدن التضمينية والمستدامة: هدف التنمية المستدامة الحادي عشر

التمرين الثاني – أساسي، مجموعات عمل

تقييم مدى ملاءمة المقاصد العالمية لوضع المدينة المعنية

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو القيام بعملية تقييم أولية لمدى ملاءمة المقاصد العالمية لوضع المدينة أو القرية أو المخيم ... في البلد المعني. هو تمرين لنقد الهدف ومقاصده وتكييفه بشكل أولي.

1. يحدد المدرب للمشاركين نوع المدينة أو المستوطنة البشرية مسبقًا لكل مجموعة لكي تنفذ التمرين وتطبقه عليها. ويجب أن يشمل ذلك على الأقل العاصمة أو مدينة كبيرة في البلد؛ وقرية؛ وضاحية عشوائية؛ وبحسب ظروف البلد يمكن أن ينفذ التمرين على مخيم لاجئين، أو جماعة من البدو الرحل...الخ.

2. بعد أن يحدد المدرب لكل مجموعة المدينة أو التجمع السكاني (يجب أن يكون حقيقيًّا ومن البلد المعني للمشاركين في المجموعة، أو أحد المشاركين فيها)، ويجب على المشاركين أن يحصروا النقد والمراجعة وتقدير الملاءمة أو عدمها من منظور المدينة أو النطاق المحدد بشكل أقرب ما يكون إلى الدقة والواقعية.

3. تستخدم مجموعة العمل الجدول التالي لتنفيذ التمرين.

4. لا يفترض بالمجموعة التوسع بالشرح، بل عرض الموقف باقتضاب وبشكل مباشر، والتركيز على الأساسيات، حيث إن المطلوب هو تحويل الهدف الحادي عشر إلى صيغة واقعية ومختصرة عن الهدف العالمي.

5. تعرض كل مجموعة النتائج التي توصلت إليها.

6. يدير المدرب نقاشًا عامًّا ويقارن ويستخلص الدروس التي تظهر التفاوت في عملية التقييم والتكييف حسب اختلاف النطاق المعني.

الهدف 11 - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة		
المقصد	العناصر المكونة للمقصد	الموقف من الملاءمة والبدائل إن وجدت
11-1 الحق في السكن	1- حصول الجميع على مسكن أن تتوفر فيه الخدمات أن تكون كلفته متيسرة رفع مستوى الأحياء الفقيرة	هل المقصد ملائم؟ (*) هل لديك اقتراح بمقصد بديل على مستوى المدينة؟ (**)
11-2 نظم النقل المأمونة للجميع	1- وصول الجميع الآمن إلى وسائل النقل 2- الكلفة الميسورة ومن خلال النقل العام 3- اهتمام خاص بالنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمهمشين	
11-3 تخطيط حضري تضميني	1- ضبط التوسع الحضري ليكون تضمينيًّا ومستدامًا 2- أداة تشاركية ومتكاملة للمدن والمستوطنات البشرية	
11-4 الحفاظ على التراث	تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي	
11-5 تقليل أضرار الكوارث	تقليل الخسائر البشرية للكوارث تقليل الخسائر الاقتصادية للكوارث لا سيما الفقراء	
11-6 الحد من تلوث المدن	الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك... نوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها...	
11-7 مساحة خضراء وأماكن عامة للجميع	توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع... لا سيما النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة ...	

11- أ تكامل المدن والريف	دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المدن والمناطق المحيطة .. الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية	
11 – ب مدن تعتمد التخطيط	بحلول 2020 ... زيادة عدد المدن التي تعتمد تخطيطًا متكاملًا وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع 2030	
11 – ج دعم الدول الأقل نموًّا	دعم أقل البلدان نموًّا، .. من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية	

(*) الجواب عن سؤال الملاءمة يكون من ضمن الخيارات الآتية:

- ملائم ولا داعي للتعديل؛

- غير ملائم إطلاقًا ويجب عدم الأخذ به؛

- ملائم جزئيًّا ويجب تعديله؛

(**) عندما يكون المقصد غير ملائم جزئيًّا أو كليًّا، على المجموعة أن تقترح التعديل المناسب، أو أن تقترح إضافة أي مقصد بديل يكون ملائمًا للنطاق المعني (مثلًا، لا معنى للحديث عن التخطيط التكاملي في مخيم للاجئين والتكامل الاقتصادي، في حين موضوع الأمن والعلاقة مع المجتمع المضيف أساسية؛ في قرية صغيرة لا يوجد نقل عام داخل القرية، ويكون تلوث الهواء غير أساسي...الخ). ومن الطبيعي أن تكون النتائج مختلفة باختلاف المدن والنطاقات المحلية المعنية.

المدن التضمينية والمستدامة: هدف التنمية المستدامة الحادي عشر

التمرين الثالث – أساسي، مجموعات عمل

التكييف الأولي العام لمقاصد الهدف 11 على مستوى المدينة أو النطاق المعني

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو القيام بعملية تكييف للهدف الحادي عشر ليتلاءم مع المدن والمستوطنات البشرية في البلدان التي ينتمي إليها المشاركون. الشكل المساعد مشابه تماما للشكل في التمرين الأول مع استبدال الترابطات بالأهداف المحددة للمدينة. يمكن تنفيذ هذا التمرين بعد التمرين الثاني، وهو نوع من تلخيص له، أو يمكن تنفيذه بدل التمرين الثاني.

1. يحدد المدرب للمشاركين نوع المدينة أو المستوطنة البشرية مسبقًا لكل مجموعة لكي تنفذ التمرين وتطبقه عليها. ويجب أن يشمل ذلك على الأقل العاصمة أو مدينة كبيرة في البلد؛ وقرية؛ وضاحية عشوائية؛ وبحسب ظروف البلد يمكن أن ينفذ التمرين على مخيم لاجئين، أو جماعة من البدو الرحل...الخ.

2. بعد أن يحدد المدرب لكل مجموعة المدينة أو التجمع السكاني (يجب أن يكون حقيقيًّا ومن البلد المعني للمشاركين في المجموعة، أو أحد المشاركين فيها)، ويجب على المشاركين أن يحصروا النقد والمراجعة وتقدير الملاءمة أو عدمها من منظور المدينة أو النطاق المحدد بشكل أقرب ما يكون إلى الدقة والواقعية.

3. تستخدم مجموعة العمل الشكل التالي لتنفيذ التمرين.

4. لا يفترض بالمجموعة التوسع بالشرح، بل عرض الموقف باقتضاب وبشكل مباشر، والتركيز على الأساسيات، حيث إن المطلوب هو تحويل الهدف الحادي عشر إلى صيغة واقعية ومختصرة عن الهدف العالمي.

5. تعرض كل مجموعة النتائج التي توصلت إليها.

6. يدير المدرب نقاشًا عامًّا ويقارن ويستخلص الدروس التي تظهر التفاوت في عملية التقييم والتكييف حسب اختلاف النطاق المعني.

النموذج 1: ترابط الهدف الحادي عشر مع الأبعاد الخمسة لأجندة 2030

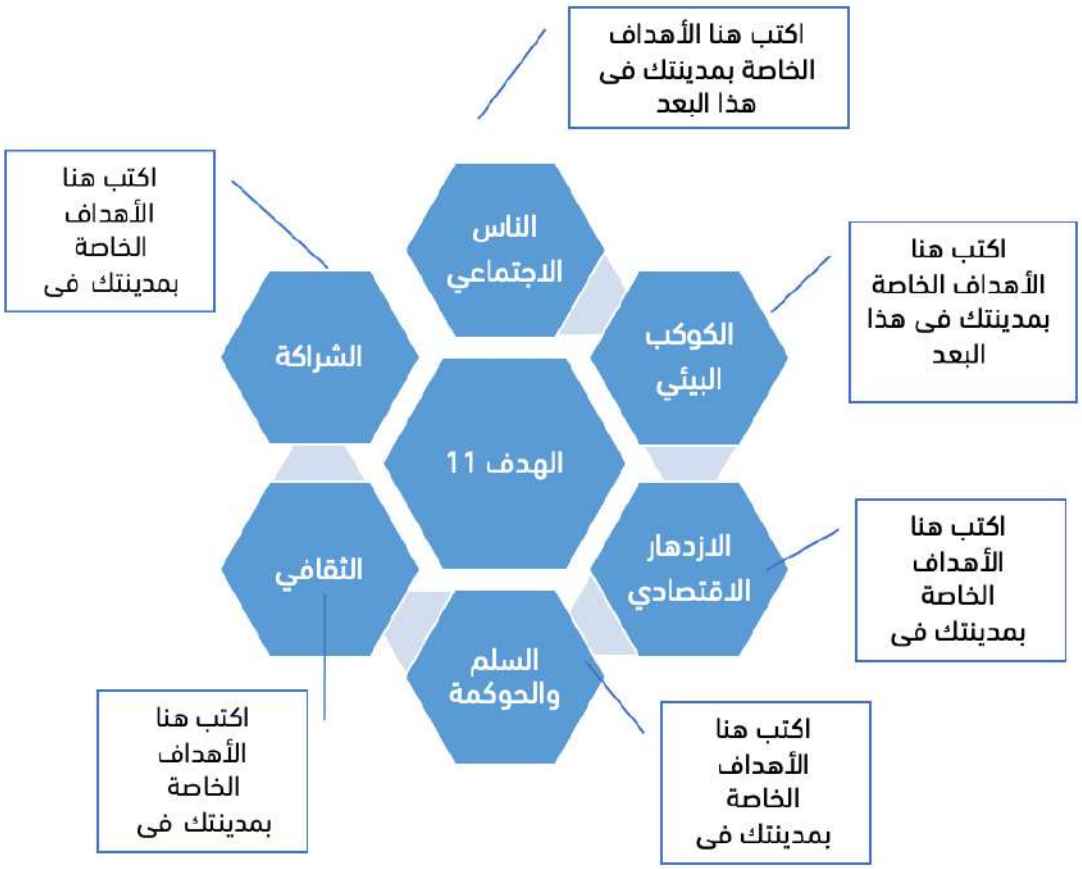

المدن التضمينية والمستدامة: هدف التنمية المستدامة الحادي عشر

التمرين الرابع - متقدم، مجموعات عمل

التكييف الأولي العام لمقاصد الهدف 11 على مستوى المدينة أو النطاق المعني

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو تمكين المشاركين من القيام بعملية تكييف متقدمة للهدف الحادي عشر، تسمح لهم بإعادة إنتاجه، والمساعدة على اقتراح خطة عمل تشمل كل أبعاد العملية التنموية على مستوى المدينة. هذا التمرين متقدم، ويتطلب أن يكون المشاركون على درجة من المعرفة والخبرة، والقدرة على التحرر من حرفية نص الهدف الحادي عشر. كما يتطلب أن يكون المشاركون على معرفة جيدة بأوضاع المدينة أو القرية أو ...الخ، التي يطبقون التمرين عليها.

1. يتم تشكيل خمس مجموعات عمل، مجموعة لكل بعد من الأبعاد من المشاركين، ويستحسن أن يكونوا متنوعين من حيث البلدان والاهتمامات.

2. ينفذ هذا التمرين بهدف صياغة أهداف ومقاصد محددة في كل بعد من الأبعاد الخمسة، وبما يتجاوز الصياغة العالمية للمقاصد. فالهدف العالمي ليس فصلًا على أساس المدينة من أجل التدخل المحلي، في حين أن التمرين ينفذ من وجهة نظر الفاعلين المحليين.

3. تنفيذ المجموعة التمرين في البعد المخصص لها وتقترح الأهداف والمقاصد لفئتين من المستوطنات البشرية، المدن، والبلدات الصغيرة والقرى. ويمكن إعداد جدولين الأول للمدينة الكبيرة، والثاني للبلدة الصغيرة أو القرية).

4. أثناء تنفيذ التمرين، ينطلق المشاركون في مجموعة العمل من خبراتهم ومعرفتهم لواقع المدن والقرى في بلدهم، ولكن يتم إعداد الجدول على أساس مدينة نموذجية، أو بلدة/قرية نموذجية من خلال مناقشات المجموعة.

5. على مجموعة العمل الاستفادة من كل ما جاء في العرض، ومن بعض تقارير منظمة الموئل (مصدر متوفر على موقع الشبكة) من أجل استكمال الجدول.

6. المخرج النهائي للتمرين، بعد المناقشة وتجميع نتائج عمل المجموعات، هو جدول شامل لمختلف الأبعاد والأهداف والمقاصد المحتملة التي يمكن استخدامها في إنتاج نوع من أهداف تنمية مستدامة مصغرة للمدينة أو القرية، بحيث يمكن للفاعلين المحليين استخدام هذا الجدول لكتابة هدف 11 خاص بهم، أو حتى أهداف تنمية مستدامة مصغرة للمدينة.

7. تعرض مجموعات العمل نتائج عملها، ويدير المدرب المناقشة ويقوم بتجميع عناصر الجدول الكاملة، ويحرص على إضافة أي أبعاد أو أهداف ومقاصد أخرى توصل إليها العمل وهي من خارج التصنيف المعتمد للأبعاد الخمسة.

النموذج 4: جدول شامل بالأهداف والمقاصد الخاصة بالمدينة أو القرية التي يمكن اعتمادها محليًّا

البعد	الهدف/ المقصد	مؤشر مقترح (نوعي أو كمي)	المتوسط الوطني	متوسط المدينة	التفاوت في المدينة	الإنجاز المطلوب
الناس البعد الاجتماعي	الفقر					
	اللامساواة					
	السكن اللائق					
	توفر الخدمات					
	الدمج					
	أخرى...					
الكوكب البعد البيئي	تلوث الهواء					
	النفايات					
	المساحات العامة					
	دمار بسبب الحرب					
	ازحام السير					
	أخرى					
الازدهار الاقتصاد	بنى تحتية - طرقات					
	تبادل اقتصادي مع المحيط					
	معدل النشاط الاقتصادي					
	أخرى					
الحوكمة	وجود سلطة محلية منتخبة					
	مشاركة المواطنين والمجتمع المدني					
	احترام القانون والحريات					
	أخرى					
الثقافة	وجود أنشطة ثقافية					
	وجود مسرح ودور سينما					
	أخرى					
قضايا أخرى						

ملاحظة: مجموعة العمل تعمل على تحديد مضمون العمود الثاني، أي تحديد القضايا والمسائل التي يجب أن تدرج ضمن الهدف المحلي، وما يرد هنا هو أمثلة على المضمون العام وأقرب إلى مضمون الهدف منه إلى المقاصد. المجموعة يجب أن تحدد المضمون على نحو أكثر دقة، في صيغة قريبة من صيغة المقاصد أكثر مما هي الأهداف العامة. ليس المطلوب قائمة طويلة، بل تحديد واقعي للمسائل والأهداف الفعلية التي يجب العمل على تحقيقها في المدينة أو القرية. النقاط الأخرى (المؤشرات والإنجازات) تحدد أثناء التنفيذ العملي في الحياة الفعلية، ويمكن للمدرب أن يخصص بعض الوقت من أجل ملء الاعمدة المتقابلة في أحد الأبعاد لتقيد مثل على العمل اللاحق.

12

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

1 - شرح الهدف

ينص الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة على "ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة"، وتوجزه "الايقونة" البنية اللون الخاصة به بالعبارة التالية: "الاستهلاك والإنتاج المسؤولان"، وهو تلخيص غير موفق للهدف حيث تمَ استبدال خاصية الإستدامة المُلازمة لأنماط الاستهلاك والإنتاج بوصف المسؤولية – الاستهلاك والإنتاج المسؤولان بدل المستدامان – وهذه صفة غامضة ضعيفة الدلالة مقارنةً بالمتطلبات الملازمة والواضحة للاستدامة. وفي ذلك إضعاف لمعنى الهدف وشروط تحقيقه.

نقطة أخرى تلفت الإنتباه، وهي أن صياغة الهدف تُقدم الاستهلاك على الإنتاج، وفي ذلك ما قد يوحي بإعطاء أهمية أكثر وتحميل مسؤولية أكبر للنمط الأول (الإستهلاك) مقارنةً بالنمط الثاني (الإنتاج). هذا الأمر من شأنه أن يلقي معظم التبعات على السلوكيات الفردية أو العامة للمواطنين باعتبارهم مستهلكين، وليس على المتحكمين بعجلة الإنتاج نفسها. وهذه أيضاً نقطة هامة إذ إن أنماط الإستهلاك السائدة راهناً، لاسيما في ظل العولمة، ليست انماطاً تلقائية ناجمة عما يفترض أن يكون تطوراً طبيعياً لأنماط حياة الناس وسلوكياتهم.فنمط الحياة الاستهلاكي نفسه مفروض من قبل المتحكمين بإنتاج السلع والخدمات، وبوجود فائض منها يجب تسويقه بغرض الربح وعلى نطاق واسع. وعلى هذا الأساس يوّلد نمط الإنتاج السائد حاجات استهلاكية بشكل قصدي بغرض تسويق وبيع منتجاته، وهو بالتالي يتحمل المسؤولية الكبرى في إيجاد نمط الاستهلاك السائد ويُشجّع على انتشاره. لذا، كان من الأجدى أن تُقدم صيغة الهدف الإنتاج على الاستهلاك (أي: ضمان وجود أنماط انتاج واستهلاك مستدامة بدلاً من الصيغة الحالية.) وفي كل حال، فإن رسم السياسات يتطلب التركيز على تحويل أنماط الانتاج غير المستدامة، وتجنُب اقتصار التدخلات على التشديد الأحادي على تغيير السلوكيات الإستهلاكية من خلال التوعية مثلاً، كما يتطلب التخفيف من التركيز على تغيير وتحويل أنماط الإنتاج نفسها، وما يرافقها من آليات تسويق جماهيرية تفضي إلى انتشار السلوكيات الاستهلاكية غير المستدامة.

من جهة أخرى، لم تتضمن أهداف الألفية هدفاً مماثلاً لهدف التنمية المستدامة الثاني عشر، ويعود ذلك إلى كون المسائل البيئية قد وردت كلها في هدف واحد هو الهدف السابع، الأمر الذي حال دون التوسع وإمكانية تخصيص هدفٍ خاص يتعلق باستدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك. وفي هذا الصدد، فإن إضافة الهدف الثاني عشر للتنمية المستدامة يُعبّر عن تحوّلٍ وتقدمٍ هامين في أجندة 2030. فالاستدامة مبدأ أساسي من مبادئ مفهوم التنمية، ومُكون عضوي من مُكوناتها. وقد كان لتقرير برونتلاند 1987 (مستقبلنا المشترك) الذي أطلق مفهوم التنمية المستدامة، ثم لقمّة الأرض الأولى عام 1992 في ريو دي جانيرو (وقمم المتابعة الأخرى وصولاً إلى قمة ريو زائد 20 عام 2012) الدور الحاسم في تركيز الاهتمام العالمي والوطني على أهمية الاستدامة والمشكلات البيئية الوجودية لاسيما مشكلة التغيّر المناخي. وقد نتج عن ذلك أن الأجندة الجديدة – أجندة 2030 – لم تكتف بالتعامل مع الاستدامة بما هي مبدأ موجه للتنمية، بل خصصت هدفاً خاصاً من أهداف التنمية المستدامة يضمن إعداد وتنفيذ سياسات وإجراءات تتعلق بتحويل أنماط الإنتاج والاستهلاك بما يتوافق مع متطلباتها بشكل واقعي متحقق وعملي (بما في ذلك وقف مسار التغيّر المناخي الراهن – الهدف 13 للتنمية المستدامة). وهذا يعني تحويل الاستدامة إلى أهداف ومقاصد محددة واعتماد سياسات واستراتيجيات لتحويل الاقتصاد بقطاعيه الإنتاجي والاستهلاكي، وهو أمر لم يكن على هذا النحو من التركيز والوضوح في الأجندات التنموية المشتركة كما هو في أجندة 2030.

لتوضيح التحوّل الذي عبّر عنه الهدف 12 للتنمية المستدامة مقارنةً بأهداف الألفية الإنمائية والأجندات المشتركة السابقة، يُمكن للمدرب استخدام الشريحة التالية:

الشكل 1: مقارنة بين هدف التنمية المستدامة الثاني عشر وهدف الألفية السابع

الهدف 12 في أجندة 2030: «ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة».

استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك:

لم تلحظ هذه المسألة في أي من اهداف الألفيّة ومقاصدها بطريقة مباشرة

الاستدامة مكون ومبدأ أساسي في مفهوم التنمية وفي اهداف الالفية كما في اهداف التنمية المستدامة. الاستدامة متضمنة في مجمل اهداف الالفية من هذا المنظور، وفي الهدف البيئي (السابع)، لاسيما المقصد عن دمج مبادئ التنمية المستدامة في الخطط والبرامج.

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاهداف التي تضمنتها، توسعت في المكون البيئي الذي اقتصر على هدف واحد في اهداف الالفية ليتحول الى 6 اهداف مخصصة للبعد البيئي وعدد اكبر من المقاصد في الأهداف الاخرى، وهو ما أتاح تخصيص هدف خاص لاستدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك.

الهدف 12 هو أيضا استجابة لمخاطر التغير المناخي المتزايدة، وهو هدف عالمي واقليمي ووطني بامتياز.

للمدرب

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن فكرة الاستدامة ليست جديدة، وكذلك الفكرة القائلة بضرورة تحويل أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة السائدة. وتتمثل الأهمية هنا أولاً في نقل الاستدامة من حيز المبادئ العامة الناظمة للتنمية، إلى حيّز الأهداف التي تتطلب وضع خطط تنفيذية وسياسات لتحقيقها، والتي تتمثل هنا في طلب التزام واضح بتحويل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة. والأمر الثاني هو أن هذه النقاط كانت في السابق محصورة في الأجندات التنموية البيئية (قمة الأرض – ريو، وأجندة 21، والتقارير البيئية بالدرجة الأولى) في حين أنها باتت ترد الآن في أجندة 2030 كهدف تنموي مشترك وعام له أولوية على الصعيد الكوني. كما أنه من أكثر الأهداف راديكالية، له طابع تحويلي شديد الوضوح، ويطال العمود الفقري للنظام العالمي في مكونه الاقتصادي تحديداً، الأمر الذي يجري تجنبه أو الالتفاف عليه في الأهداف الأخرى. وبهذا المعنى، للمدرب أن يتنبه إلى هذا الطابع الهام لهذا الهدف، وإلى مضمونه التحويلي والاقتصادي بالدرجة الأولى، واعتباره هدفاً تنموياً جوهرياً عاماً، وهدفاً اقتصادياً أيضاً قبل أن يكون هدفاً بيئياً بالمعنى الضيق. هذه النقطة يجب تكون حاضرة في خلفية تفكير المدرب.

كما للمدرب أن يراجع المواد التدريبية والعروض المتعلقة بالبُعد الاقتصادي – مُكوّن الازدهار في الحزمة التدريبية الكاملة، حيث سيجد أن الهدف 12 حاضر بقوة بصفته أحد العناصر الرئيسية في المُكون الاقتصادي في أجندة 2030.

الهدف ومقاصده

يتضمن الهدف الثاني عشر ثمانية مقاصد نتيجة وثلاثة مقاصد سياسات.

يتضمن الإطار التالي النص الحرفي للهدف الثاني عشر كما ورد في الوثيقة الرسمية:

مقاصد النتيجة الثمانية موزعة على 3 محاور على النحو المبين في الشكل أدناه:

أ- ما يتصل بنمط الاستهلاك المستدام،

ب- ما يتصل بنمط الإنتاج المستدام،

ج - الإجراءات المشتركة التي تتكامل مع مقاصد السياسات.

يُمكن للمدرب أن يستخدم هذا الشكل المختصر، أو الجدول المُفصّل الوارد أدناه.

الشكل 2: الهدف الثاني عشر، مقاصد النتيجة

الجدول 1: الهدف الثاني عشر، مقاصد النتيجة

12 - 1	تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البدان النامية وقدرتها
12 - 2	تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفوء للموارد الطبيعية، بحلول علم 2030
12 -3	تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الامداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد ، بحلول عام 2030.
12- 4	تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للموارد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من اطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل الى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الانسان والبيئة، بحلول عام 2020.
12 – 5	الحد بدرجة كبيرة من انتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030
12 - 6	تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وادراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها
12 - 7	تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية
12 -8	ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وانماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030.

© Copyright 2014 ESCWA. All rights reserved. No part of this presentation in all its property may be used or reproduced in any form without a written permission

استهلاك مستدام انتاج مستدام

صياغة معظم الأهداف تقنية، إلا إن بعضها يتصل مباشرة بمعالجة أسباب سيطرة أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة (لاسيما المقصد الأول) التي لا بد أن تكون لها الأولوية بحكم الطبيعة التحويلية للأجندة التي تتجلى بشكل قوي في هذا الهدف. ويُلاحظ في الهدف تناول دور الشركات، والسياسات الاقتصادية، وضرورة تحويل الوعي ومنظومة القيم، وهذه نقاط بالغة الاهمية.

أما مقاصد السياسات، وتعتبر من وسائل التنفيذ، فهي ثلاثة. أولها يتعلق بالتكنولوجيا وتطويرها في وجهة الاستدامة؛ والثاني يتعلق بالسياحة المستدامة؛ والثالث الأكثر أهمية يتعلق بترشيد إعانات الوقود الأحفوري (وهي توصية دائمة في وصفات المؤسسات المالية الدولية).

يُمكن للمدرب استخدام الشكل البياني المختصر التالي، أو الجدول المفصل أدناه:

الشكل 3: الهدف الثاني عشر، مقاصد السياسات

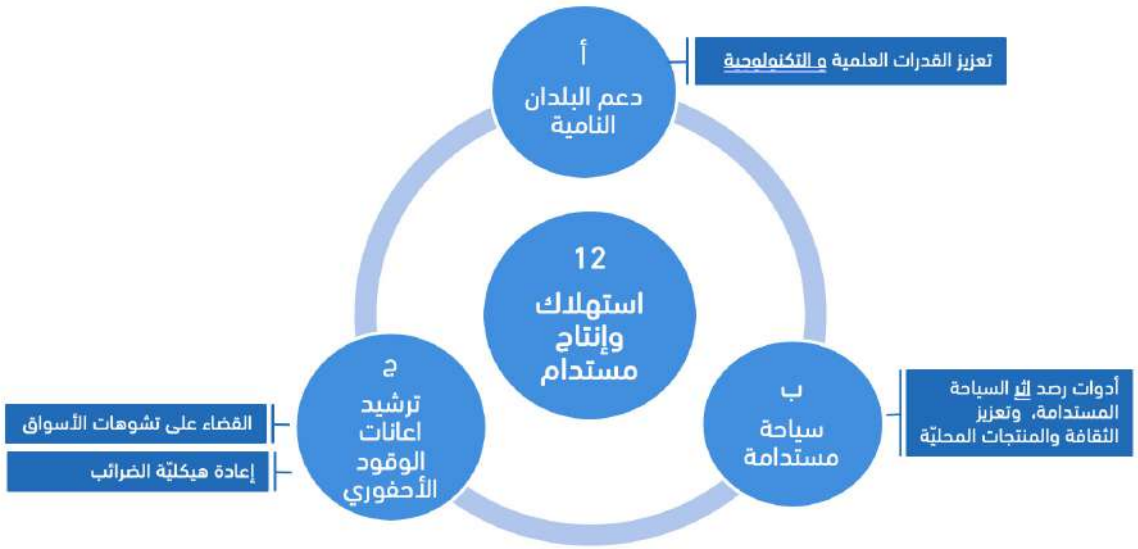

الهدف الثاني عشر: مقاصد السياسات	
12 - أ	دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة
12 – ب	وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، في التنمية المستدامة.
12 - ج	ترشيد اعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعي في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل الى أدنى حد من الآثار الضارة الي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.

ويلاحظ أن المقصد -12ج المتعلق بترشيد إعانات الوقود الأحفوري قد تمت صياغته بشكل موسع وهو بمثابة مدخل لتناول مسألة القضاء على تشوهات الاسوق وإعادة هيكلة الضرائب، وإشارة إلى أهمية حماية البلدان النامية والفقراء. هذا المقصد مرتبط أيضاً بممارسات الشركات الكبرى (المقصد 6-12).

بشكل عام تبقى المقاربة هنا جزئية ومجزأة مقارنة بالبُعد التحويلي والكُلي الخطير الذي يُعبر عنه هذا الهدف الذي لا يمكن إطلاقاً الفصل بين مكوناته. حيث إن التدابير الجزئية قاصرة عن توفير شروط تحققه، وأن التوجه السليم هو في التوسع في فهم مضمون المقاصد والسياسات انطلاقاً من الغاية النهائية.

2. نقد الهدف الثاني عشر

تتناول هذه الفقرة ترابطات الهدف 12 العامة والتفصيلية مع المكونات والأهداف والمقاصد وفق ثلاثة مستويات على النحو المبين أدناه.

الهدف 12: المستوى الأول، الترابط مع المُكونات الكبرى

يعتمد المجتمع المدني التنموي والحقوقي نظرة تكاملية وتحويلية إلى هذا الهدف، ويرفض تجزئته وتحويله إلى سلسلة إجراءات تقنية. وينسجم ذلك تماماً مع تقرير برونتلاند (مستقبلنا المشترك – 1987) ومع توجهات قمم الأرض بدءاً من ريو 1992 إلى ريو20+ عام 2012.

وفي هذا الصدد، نلفت الانتباه إلى أن التصنيف الشائع للهدف الثاني عشر ضمن الأهداف البيئية بشكل حصري هو تصنيف خاطئ لسببين رئيسيين:

- **السبب الأول:** أن الهدف يتعلق بالاستدامة لا بالبيئة. والاستدامة مبدأ أساسي من مبادئ التنمية وأجندة 2030، وهو يتعلق بكافة جوانب التنمية من دون استثناء ولا يقتصر على البعد البيئي حصراً. ولا بد من التنبه دائماً إلى التمييز بين الاستدامة بشكل عام، وبين الاستدامة البيئية التي هي تخصيص للأولى.

- **السبب الثاني،** أن الهدف ينص مباشرة ودون أي التباس إلى تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج بحيث تستجيب لمتطلبات الاستدامة بما هي تعبير عن لحظ الرؤية البعيدة المدى، وتحقيق العدالة بين الأجيال، وعدم انتهاك حقوقها لصالح الأجيال الحالية، وكذلك الالتزام بالعدالة داخل الجيل الواحد حيث إن الأنماط العادلة وحدها تستحق الاستدامة كي لا تتحول إلى استدامة للظلم واللامساواة. وبهذا المعنى فإن الهدف الثاني عشر له مضمون اقتصادي مباشر- (إنتاج وتبادل)، واجتماعي (مساواة داخل الجيل الواحد وبين الأجيال، وبين مختلف مراحل حياة الجيل الواحد أيضاً)، وسياسي (تغيير في علاقات القوة داخل مراكز القرار بين الأطراف)، وثقافي – قيمي – سلوكي لما يتطلبه أيضاً من تغيير في منظومة القيم وفي السلوكيات.

ما تجدر الإشارة اليه أيضاً، هو أن النمط الاقتصادي المهيمن عالمياً (ووطنياً) الذي يستنزف الكوكب والأفراد هو من بين الأسباب الأكثر أهمية التي أدخلت الحضارة البشرية في دوامة انحدارية بما يؤدي إلى تهديد الحياة على الكوكب على نحو ما حذرت منه أجندة 2030. إن هيمنة فلسفات المنفعة والربح، وتضخم دائرة المصالح الاقتصادية على حساب المجتمع وحقوق الانسان والطبيعة، عوامل تتلازم مع تصاعد هيمنة الدول الكبرى على منظومة الحكومة السياسية والاقتصادية للعالم المعاصر، ومع تضييق هامش التنوع والتعدد، ومحاصرة حيز السياسات الوطنية، وإطلاق يد الشركات العالمية العملاقة، بما فيها الشركات المالية من خلال اتفاقيات التجارة والاستثمار وغيرها، في التحكم بمواد البشرية من دون مساءلة حقيقية، وهو ما يهدد الاستدامة.

باختصار، إن الهدف الثاني عشر هو هدف اقتصادي، واجتماعي، وثقافي، وسياسي، وبيئي بمستوى الأهمية نفسها، وحصره في بُعد دون آخر فيه خطأ كبير من شأنه أن يُحرَف الانتباه عن جوهره الفعلي، ويُضيَع السياسات المطلوبة لتحقيقه.

يُلخص الشكل التالي الأبعاد المختلفة للهدف الثاني عشر:

الشكل 4: الأبعاد المختلفة للهدف الثاني عشر

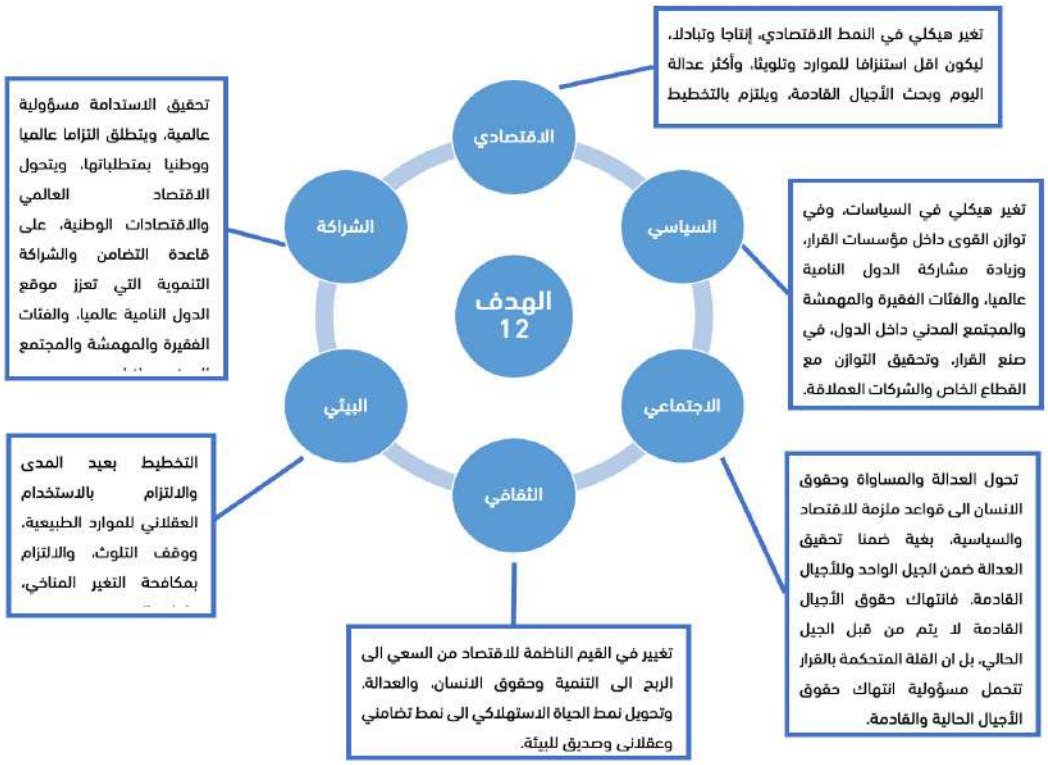

للمدرب

على المدرب أن يلفت الانتباه إلى طبيعة الهدف 12 وإلى الخطأ الشائع بتصنيفه هدفاً بيئياً بالدرجة الأولى، وإلى التمييز بين الاستدامة كما ترد في الهدف وبين الاستدامة البيئية. فالأهمية الكبرى هنا هي للطابع المتكامل والشامل للهدف 12، وإن معيار تقييم النجاح هو بالدرجة الأولى في مدى تغيير المضمون الاقتصادي بحيث يتم تحويل أنماط الإنتاج والاستهلاك الراهنة، والتي تعني في جوهرها الابتعاد عن نموذج العولمة النيوليبرالية وتجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية، في آن.

تشديد

في ضوء ما سبق عرضه في الفقرة السابقة، فإن أول مستوى من مستويات التعرف إلى ترابطات الهدف الثاني عشر هو ارتباطه العضوي والمباشر بمختلف أبعاد التنمية الخمسة، ومجالات أجندة 2030 الخمسة على النحو الذي يُبينه الشكل أعلاه. هذا هو الترابط الأكثر أهمية الذي يجب أن لا يغيب عن البال أثناء الغوص في تفاصيل الهدف والترابطات على المتسويات الأخرى مع مستوى أهداف التنمية المستدامة أو مقاصدها. فهذا الهدف – كما سبقت الإشارة الى ذلك – هو هدف تحويلي كُلي وشامل، ولا يُمكن تقييم التقدم في الالتزام بمتطلباته إلّا بمقدار النجاح في تحويل أنماط الحياة السائدة في مختلف المجالات. بعد التشديد على هذه النقطة يُمكن الانتقال إلى دراسة الترابطات في المستويات الأخرى.

الهدف الثاني عشر: المستوى الثاني من االترابط مع الأهداف

يتعلق هذا المستوى بالترابط الكُلي أو الجزئي مع أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها. ونقطة الانطلاق هنا هو ما سبق عرضه لجهة الترابط الإجمالي مع الأبعاد/المجالات، والتوسّع إلى ربط كل بُعد/مجال بعدد من الأهداف (أو المقاصد) التي تندرج عموماً ضمن البُعد المعني (بالدرجة الأولى).

وفي هذا الصدد سوف نجد ترابطاً قائماً بين الهدف 12 وهدف آخر إما بشكل كلي، أو بشكل جزئي (أحد مكوناته) او بأحد مقاصده أو بعضها، وذلك بحكم الطبيعة المركبة للهدف المعني الذي يجعله مدرجاً ضمن أكثر من بُعد/مجال في بعض الحالات.

الهدف الثاني عشر – كما سبقت الإشارة إلى ذلك - له طبيعة شاملة لكل أبعاد التنمية الخمسة بالإضافة إلى مُكون الشراكة المعني بشكل خاص بالمستوى الدولي، وهذا يعني أنه مرتبط بكل أهداف التنمية المستدامة الـ 17 من دون استثناء مع بعض التفاوت في شدة الترابط وطبيعته ومداه.

يُوضح الشكل أدناه هذه الترابطات مع الأهداف المجمعة على أساس انتسابها إلى الأبعاد/المجالات الكبرى.

- في البعد الاقتصادي، الترابط هو: مع الأهداف 2 (الزراعة المستدامة بما هي قطاع اقتصادي، واستقرار الأسواق والأسعار)؛ والهدفين 6 و7 بما هما أيضاً قطاعين اقتصاديين مع أهمية الطاقة البديلة؛ والهدفين 8 (النمو الاقتصادي) و9 (البنى التحتية) لإرتباطهما بشكل مباشر بأنماط الإنتاج المطلوب تحويلها وهو في صلب الهدف ؛ والهدف 11 لجهة موقع المدن في النشاط الاقتصادي وفي خلق أنماط حياة استهلاكية ومُعقدة؛ والهدف 17 المتعلق بالنظام الاقتصادي العالمي وهو مصدر التهديد الرئيسي للإستدامة.
- في البعد السياسي، الترابط المباشر هو مع الهدفين 16 و17 اللذين يتعلقان بتوازن القوى وتشكُل السلطات والمؤسسات وطنياً ودولياً، وتحقيق الهدف 12 يتطلب هنا تغييرات في توازن القوى بما يُقلّص سلطة الأطراف المستفيدة من نمط الإنتاج والاستهلاك الحالي، لاسيما النُخب السياسية والاقتصادية المسيطرة، والشركات العالمية العملاقة المتحكمة بالاقتصاد العالمي وبالاقتصادات الوطنية (وإن بشكل نسبي).

الشكل 5: ترابط الهدف الثاني عشرمع أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها

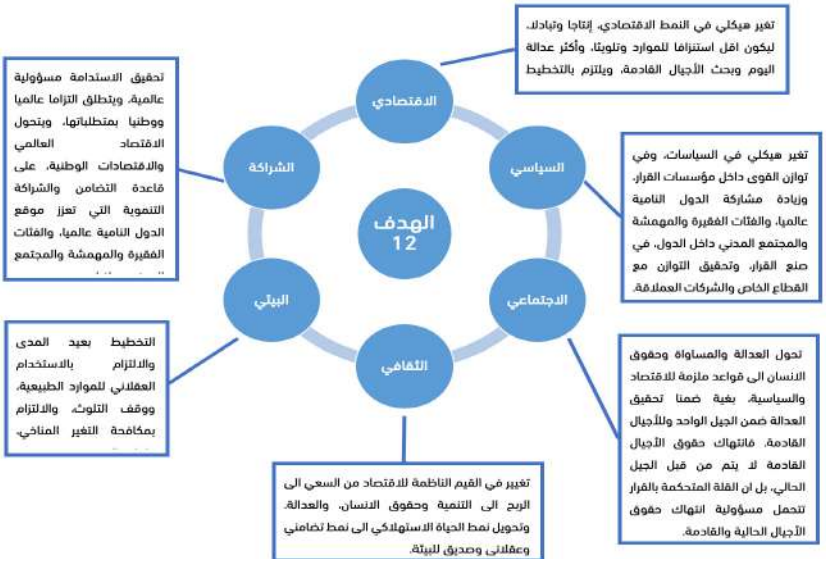

- في البعد الاجتماعي، يشمل الترابط بالدرجة الأولى الأهداف 1 (الفقر) و2 (الجانب المتعلق بالجوع ودعم صغار المزارعين) والثالث (الصحة) والخامس (المساواة بين الجنسين)، و8 (المُكون المتعلق بالعمل اللائق) و11 (التضمين والحق في السكن)، و16 (السلام والأمان لكل الناس)، بالإضافة إلى الهدف 10 (المساواة) الذي يُشكّل جوهر الهدف 12 والخيط الجامع لكل الترابطات مع الأهداف الأخرى. فالهدف 12 هو عن العدالة والمساواة بين الأجيال، وبالتالي فهو لا بد أن يبدأ من نقطة العدالة والمساواة ضمن الجيل الواحد، ومن هنا طابعه الاجتماعي وترابطه مع حزمة الأهداف التي تختص بالفقر والحماية الاجتماعية والمساواة والتضمين وعدم استثناء أحد لاسيما الفئات المهمشة.

- في البعد الثقافي، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن الإستدامة هي قيمة وثقافة، ونمط حياة وسلوك، فتحقيق أنماط انتاج واستهلاك مستدامة يتطلب تحولاً جوهرياً في منظومة القيّم والقواعد المُوجِهة للنشاط الاقتصادي والسلوك الفردي والجمعي على حد سواء. لذلك سوف نرى أنه مرتبط بشكل قوي أيضاً بالهدف 4 (التعليم حيث تتشكل وتتعمم المعرفة والثقافة)، والهدفين 5 و10 (المساواة بين الجنسين والمساواة بشكل عام)، وما يرد على الإبداع، وأخيراً ما يتطلبه تحقيق الأمان والسلام من تحول ثقافي نحو قيّم حقوق الانسان والتضامن بين الأفراد ضمن الجيل الواحد وبين الأجيال التي هي في أساس تحقيق الهدف.

- في البعد البيئي، الترابط قائم مع الأهداف 2، 6، 7، 9، 11، 13، 14، 15؛ لاسيما المكونات البيئية المباشرة في بعض مقاصدها. والأمر يتعلق هنا بتوفير الشروط المادية التي تتيح للأجيال القادمة التمتع بحقوقها من خلال الحفاظ على الموارد المشتركة بين الأجيال وعدم تلويثها أو تبديدها بسبب سياسات غير عقلانية وغير مستدامة. والترابط على أشده مع الهدف 13 (التصدي للتغير المناخي) حيث التغيّر المناخي هو أثر كلي لأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وكبح مسار التغيّر المناخي (الهدف 13) مشروط سببياً بالنجاح في التحول إلى أنماط انتاج واستهلاك مستدامة (الهدف 12)، والعلاقة بينهما هي علاقة الوسيلة (الهدف 12) بالغاية (الهدف 13) بما هي العمود الفقري للمسار البعيد المدى للتحولات المطلوبة والتي تشمل مجمل المكونات والأهداف التنموية.

- في مُكون الشراكة، الترابط مباشر مع الهدف 16 الذي يُركز على السلم (الحروب مصدر أساسي لتدمير الموارد وتدمير المجتمعات والمؤسسات وتهديد مباشر وعميق لحقوق الأجيال القادمة، وكذلك غياب الديمقراطية والمؤسسات التضمينية والسياسات الفعالة)؛ ومع الهدف 17 لاسيما ما يتصل بالنظام الاقتصاي العالمي الذي تتحكم به الدول القوية والشركات العملاقة والمؤسسات المالية الدولية، والذي يتحمل مسؤولية أولى في فرض نمط الإنتاج والاستهلاك على دول العالم وشعوبها من خلال آليات العولمة وطبيعتها النيوليبرالية والأمنية.

الهدف الثاني عشر: المستوى الثالث (التفصيلي) من الترابط مع المقاصد

في هذا المستوى يُمكن الانتقال إلى تناول الترابط التفصيلي بين الهدف 12 وأهداف محددة ومقاصدها المعنية مباشرة. وهذه الخطوة ضرورية عندما يكون المطلوب وضع السياسات أو اقتراح التدخلات أو الانتقال إلى التنفيذ. وفي هذا الصدد، ومن الناحية العملية والوظيفية، فإن تنفيذ هذه الخطوة ضمن كل بُعد أو مُكون تكون أكثر سهولة، ويكون لها طابع عملي، لاسيما إذا كان المتدخل متخصصاً أو ناشطاً في مجال معين. كما تجدر الإشارة إلى أن تناول الترابطات والتخطيط للتدخل العملي، يتفاوت بين المنظور البيئي مثلاً، والمنظور الاجتماعي أو الاقتصادي وبالعكس. ويتحدد المنظور هنا بناءً على مجال اهتمام الجهة المتدخلة أو التي تقوم بالتحليل سواء كانت جهة رسمية أو منظمة مجتمع مدني أو مجموعة بحثية متخصصة أو حتى باحث فرد.

في ما يلي مثال عن تحليل الترابطات بشكلٍ مُفصّل من منظور بيئي:

في الشكل أدناه، صيغة محددة للترابطات بين الهدف 12 وأهداف التنمية الأخرى من منظور يغلب عليه الجانب البيئي (وهو أحد الأبعاد الرئيسية المكونة للهدف 12 ولا يختزلها كلها). لذلك سوف نرى تركيزاً على أهداف دون غيرها، وتركيزاً على مقاصد دون غيرها أيضاً، بما ينسجم مع منظور القائم بالتحليل وهو منظور بيئي.

الشكل 6: ترابط الهدف الثاني عشر مع الأهداف والمقاصد الأخرى من منظور بيئي

للمدرب

يعكس الشكل أعلاه مقاربةً محددة تخدم وجهة نظر ومقاربة صاحبها. منظورها بيئي من دون أن يعني ذلك عدم وجود صيغ وأولويات أخرى ضمن المنظور البيئي نفسه. لذلك هي مثال توضيحي لا أكثر. من جهة أخرى، المثال الحالي يتحدث عن الترابطات من المنظور البيئي، ويُمكن للمدرب أن يختار منظوراً آخر وأن يعدّ شكلاً بيانياً وجدولاً تفصيلياً (كالذي يلي) من منظور آخر اجتماعي أو اقتصادي مثلاً، وذلك ربطاً باهتمامات المشاركين في التدريب. هذا المثال لا يحل محل الجهد الذاتي للمدرب. ويمكنه استخدام شكل بياني أو جدول (انظر أدناه) حسب ما يراه مناسباً.

الجدول 3: الترابطات التفصيلية بين الهدف الثاني عشر والأهداف والمقاصد الأخرى من منظور بيئي

الاستهلاك والإنتاج في الأهداف الأخرى – جدول الترابطات من منظور بيئي	
الهدف	المقصد
الهدف 2 القضاء على الجوع	2-4: ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النُظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديد وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030.
الهدف 4 التعليم	4 -7: ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة
الهدف 6 المياه والصرف الصحي	6 4-: زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول علم 2030.
الهدف 7 الطاقة	7-3: مضاعفة المعدل العالمي للتحسين في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030.
الهدف 8 النمو الاقتصادي والعمل	8-4: تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجياً، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقاً للإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة. 8-9: وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030.
الهدف 9 بنى تحتية، وصناعة وابتكار	9 –4: تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها.

الهدف 11 مدن مستدامة	الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030
الهدف 13 التصدي لتغيّر المناخ	2-: إدماج التدابير المتعلقة بتغيّر المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني 13 – 3: تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغيّر المناخ، والتكيّف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.
الهدف 14 الحياة تحت الماء	14-2: إدارة النُظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها 14 4-: تنظيم الصيد على نحو فعال وإنهاء الصيد غير القانوني وغير المُبلغ عنه وغير المُنظم وممارسات الصيد المدمّرة
الهدف 15 الحياة في البرّ	15-1: ضمان حفظ وترميم النُظم الإيكولوجية البرّية والنُظم الأيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدمتها
	15-5: اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوّع البيولوجي، والقيام، بحلول 2020، بحماية الأنواع المهدّدة ومنع انقراضها.
الهدف 16 مجتمعات مسالمة ومؤسسات فعالة	16-5: الحد من الفساد 16-6: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة 16-7: ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع

يُمكن للمدرب أن يُعّد جدولاً مشابهاً من منظور مختلف، كما يُمكن أن يُعّد تمريناً يطلب فيه من المشاركين في التدريب إعداد جدول مماثل انطلاقاً من الشكل العام للترابطات الوارد في المستوين الأول والثاني.

3- الهدف الثاني عشر: مراجعة المقاصد والمؤشرات

تدمج هذه الفقرة بين مراجعة المقاصد ومراجعة المؤشرات من باب الاختصار، ونظراً لأهمية المؤشرات في توضيح مضمون المقاصد أيضاً. ويُلخص الجدول التالي مجمل المقاصد والمؤشرات مع التعليق عليها انطلاقاً من الخلفية التحليلية التي سبق عرضها في الفقرات السابقة.

للمدرب

للمدرب أن يختار استخدام مثل هذا الجدول بالطريقة الملائمة حسب اهتمامات المشاركين. ويُمكن أن يكتفي بعرض ومناقشة المقاصد والتعليق عليها، أو التوسع إلى تناول المؤشرات أيضاً، كلها أو بعضها. وفي العمود الثالث إلى اليسار، يرد أولاً التعليق العام على المقصد، ثم يليه التعليق على المؤشر أو المؤشرات التابعة للمقصد المعني.

الجدول 4: الهدف الثاني عشرمع المقاصد والمؤشرات والتعليق عليها

الهدف 12 - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة`		
12-1 تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها	12-1-1 عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو التي أدمجت تلك الخطط في سياساتها الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية	- هذا المقصد له طابع عام، وهو الأكثر تعبيراً عن الهدف في مجمله وفي مختلف أبعاده، وأكثر ارتباطاً به. الإطار العشري أُقر عام ٢٠١٢ وكان من المفترض أن يغطي الفترة حتى عام ٢٠٢٢. - المؤشر هو عدد البلدان التي لديها خطط عمل لهذا الإطار، أو ما يوازيه. مثل هذا المؤشر صالح على المستوى الدولي، إلا أن له طابعاً شكلياً إذ إن وجود الخطة لا يعني بالضرورة سلامتها وتنفيذها، ولا تعبر بالضرورة عن التقدم الفعلي في تنفيذ المقصد.

12-2 تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030	12-2-1 الأثر المادي ونصيب الفرد من الأثر المادي ونصيب الناتج المحلي الإجمالي من الأثر المادي 12-2-2 الاستهلاك المادي المحلي ونصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي ونصيب الناتج المحلي الإجمالي من الاستهلاك المادي المحلي	- المقصد هو تخصيص للمقصد السابق من منظور استخدام الموارد الطبيعية. له طبيعة بيئية واقتصادية، حيث البيئة الطبيعية هي هنا موارد تُستخدم في الإنتاج والاستهلاك. - المؤشر الأول: الأثر المادي يعني إجمالي استعمال المواد الخام من قبل السكان في بلدٍ ما، وهو يشمل مجموع استعمال الكتلة الحيوية، والوقود الأحفوري والمعادن، والمواد المنجمية غير المعدنية. والأثر المادي في بلدٍ ما هو مجموع هذا الاستهلاك من مواد داخل البلاد، أو مستوردة، مصدرة للاستهلاك في الخارج. ويُحسب كأثر مادي إجمالي، وحصة الفرد من الأثر المادي، ونسبة إلى الناتج المحلي. - المؤشر الثاني: يعبر عن جزء من الأثر المادي الذي يخصص للاستهلاك الداخلي، أي أنه لا يشمل ما يتم تصديره إلى الخارج. - حساب المؤشرين معقد في الدول النامية، إذ غالباً ما لا تتوفر البيانات أو لا توضع بتصرف المجتمع المدني والعموم.
12-3 تخفيض نصيب الفرد من النفايات/المخلفات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030	12-3-1 المؤشر العالمي لخسائر الأغذية	- المقصد أيضاً منظوره بيئي أساساً ويختص بخفض النفايات/المخلفات الغذائية سواء على المستوى التفصيلي من قبل الأسر أو في أماكن البيع بالتجزئة، أو في مراحل الإنتاج المختلفة بما في ذلك النقل. - ارتباط المقصد بالاستدامة محدود وفرعي، وهو يتعلق بجانب سلوكي، وبتحسين شروط الإنتاج وعمليات الإمداد. والمقصد حدد إنجازاً كمياً هو خفض النفايات/المخلفات والخسائر في الأغذية إلى النصف. - المؤشر في حقيقة الأمر مؤشران، الأول هو النفايات/ المخلفات الغذائية، والثاني هو الخسائر او الهدر الغذائي أثناء عملية الإنتاج والنقل. - يتم قياس المؤشر عالمياً من خلال استبيان يُرسل إلى الدول الأعضاء ويرصد الخسائر المرتبطة بالإنتاج، وأيضاً بحسابات ومعدلات إقليمية لنسب النفايات/المخلفات الغذائية من إجمالي النفايات الصلبة، وهي تقديرات واسقاطات للنسب الإقليمية المحسوبة عالمياً.

12-4 تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020	12-4-1 عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية، التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة	- المقصد بيئي أيضاً ويختص بالتلوث الناجم عن النفايات الكيميائية بشكل خاص، وكل النفايات. وصياغة المقصد عامة وغير محددة (التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة...) ويُفترض أن يكون هذا المقصد قد أُنجز عام ٢٠٢٠. وهو مقصد جزئي. - المؤشر أيضاً تعداد للدول التي وقعت الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد (وعددها خمسة اتفاقيات) والتي تفي بتعهداتها لجهة توفير المعلومات المطلوبة حسب هذه الاتفاقيات. وما هو مطلوب غالباً هو تعيين نقطة الاتصال لمتابعة الاتفاقية، وإعداد تقارير، وإرسال معلومات عن المواد وعمليات الإتجار بها أو نقلها. فقط ما يتعلق ببروتوكول مونتريال (المواد المسببة لتلف طبقة الأوزون) يتضمن إجراءات محددة. - بشكل عام المؤشر ضعيف الدلالة.
	12-4-2 نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ونسبة النفايات الخطرة المُعالجة، بحسب نوع المُعالجة	- المؤشر مؤشران في واقع الامر: أولاً مؤشر نصيب الفرد من النفايات الخطرة. وثانياً مؤشر نسبة النفايات الخطرة المُعالجة، على أن تكون هذه النسب بحسب نوع المُعالجة. أما تعريف النفايات الخطرة فهو يتم استناداً إلى أحد ملحقات اتفاقية بازل المعنية بالموضوع، على أن يضاف إلى القائمة أي مواد أخرى تم تصنيفها مواداً خطرة حسب التشريعات الوطنية.
12-5 الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030	12-5-1 معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها	- أيضاً مقصد بيئي، ويتعلق تحديداً بالتلوث والنفايات. يطلب المقصد خفض انتاج النفايات ولا يحدد نسبة معينة. ويشمل خفض انتاج النفايات بأي وسائل، مع المُعالجة وإعادة التدوير والاستعمال. أيضاً مقصد جزئي. - المؤشر مؤشران أيضاً: الأول هو نسبة وهو معدل إعادة التدوير، ولا تحدد نسبة يجب بلوغها، علماً أن الأمثل هو إعادة تدوير كل النفايات التي يمكن تدويرها. والثاني هو عدد الاطنان المعاد تدويرها، وهو يعبر عن الحجم المطلق، ودلالاته ضعيفة لتوضيح التقدم المحقق.
12-6 تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها	12-6-1 عدد الشركات التي تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة	- المقصد يتعلق بمسؤولية القطاع الخاص في الالتزام بمتطلبات الاستدامة، لاسيما الشركات، ويخص الشركات الكبيرة وعبر الوطنية التي لها الإسهام الأكبر في انتهاك متطلبات الاستدامة. وهو مقصد غير بيئي بالمعنى الضيق، وقوي الارتباط بالهدف العام نفسه. - لغة المقصد ضعيفة: تشجيع الشركات على ....، وكذلك الإيحاء كأن المطلوب هو إدراج معلومات عن الاستدامة في تقاريرها أكثر من الالتزام الفعلي بها. - المؤشر يعزز الطابع غير الملزم، وهو مؤشر عن عدد الشركات (والأصح نسبة الشركات) التي تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة (لا تلك التي تلتزم بمتطلبات الاستدامة).

12-7 تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية	12-7-1 عدد البلدان التي تُنفذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشراء العمومي المستدام	- المقصد غير واضح تماماً وهو يدعو إلى تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة وفقا للأولويات الوطنية، ولا يتضح ما هو المقصود فعلياً بذلك. المقصد مُبهم وضعيف الارتباط بالهدف العام، وكأنه مفتعل. - المؤشر أيضاً ضعيف، وهو تعداد للبلدان التي لديها خطط عمل متعلقة بالشراء العمومي المستدام – أياً كان المقصود بذلك. وهو مؤشر ضعيف الدلالة أيضاً. ولا توجد تفاصيل في البيانات التعريفية لهذا المقصد.
12-8 ضمان أن تتوافر للأفراد في كل مكان المعلومات ذات الصلة والتوعية بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030	12-8-1 مدى تعميم مراعاة '1' تعليم المواطنة العالمية و'2' التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التثقيف بتغير المناخ) في الأنشطة الرئيسية في (أ) السياسات التربوية الوطنية، (ب) المناهج الدراسية، (ج) تدريب المعلمين، (د) وتقييم الطلاب	- المقصد يتناول الجانب المتعلق بالحصول على المعلومات وبنشر ثقافة الاستدامة بمختلف الوسائل. الا إن المقصد يُركز مرة أخرى على الجانب البيئي من الاستدامة (العيش في وئام مع الطبيعة)، وهذا جزئي. والوصول إلى المعلومات وتطوير الوعي أمر مهم، غير إن الصياغة لا توحي بمضمون جذري متناسب مع الهدف. - المؤشر المختار متعدد المجالات ويقتصر على الجانب السلوكي ونشر الوعي بين المواطنين. وهو يشمل تعليم المواطنة العالمية، والتنمية المستدامة وتغيّر المناخ، في السياسات التربوية والمناهج وتدريب المعلمين وتقييم الطلاب.... وتقييم ذلك يتطلب جهداً نوعياً ومتعدداً غير متاح غالباً.
12-أ دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدماً نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة	12-أ-1 كمية الدعم المقدم إلى البلدان النامية في البحث والتطوير من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين والتكنولوجيا السليمة بيئياً	- المقصد تقليدي حيث إن معظم المقاصد تتضمن صياغات مشابهة تدعو إلى تعزيز قدرات البلدان النامية. ولا يخرج المقصد عن هذا السياق من الصياغات والتمنيات العامة. - المؤشر تقليدي أيضاً وهو مؤشر مدخلات عن حجم الدعم المقدم للبلدان النامية والمخصص من أجل الاستدامة والتكنولوجيا السليمة بيئياً. هذا ضعيف الدلالة من الناحية العملية، وهو تكرار جزئي لمؤشرات مشابهة تتعلق بالدعم المخصص للدول النامية، أي ذلك الجزء المخصص للاستدامة على صعوبة وضبابية ذلك.
12-ب وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، في التنمية المستدامة	12-ب-1 عدد السياسات والاستراتيجيات أو خطط العمل المُنفذة في مجال السياحة المستدامة المُتفق على أدوات رصدها وتقييمها	- المقصد تكرار جزئي أيضاً لجوانب محددة تتعلق بالسياحة المستدامة التي يصفها بأنها توفّر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية...الخ. وهي أيضاً شأن جزئي وتخصيص للسياقات العامة وهو أيضاً ضعيف الدلالة بالهدف العام. - المؤشر المختار لهذا المقصد تقليدي ومشابه لمؤشرات أخرى، وهو تعداد للسياسات وخطط العمل التي تعتمد أدوات محاسبية نموذجية لقياس أثر السياحة المستدامة، وهذا أيضاً ضبابي وضعيف الدلالة. وحساب هذا المؤشر يتطلب اعتماد أدوات محاسبية وحساب ١١ جدولاً محاسبياً نموذجياً.

12-ج ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المُسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقاً للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، ...، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء ...	12-ج-1 مقدار إعانات الوقود الأحفوري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج والاستهلاك) وكنسبة من مجموع النفقات الوطنية على الوقود الأحفوري	- المقصد يتعلق بواحدة من المسائل المتداولة في الأدبيات التنموية في ما يخص البُعد البيئي وهو ترشيد الإعانات للوقود الأحفوري. ويطال ذلك سياسات الدعم وضبط الاستهلاك والضرائب. وما يطرح هنا هو تكرار لوصفة عامة لا تأخذ بعين الاعتبار بالقدر اللازم الاختلافات بين البلدان، ولا الأبعاد المتعددة لسياسات الدعم وتسعير المحروقات وتوفر البدائل. - المؤشر هو مؤشران في واقع الامر، الأول هو مقدار الإعانات للوقود لكل وحدة من الناتج المحلي؛ والثاني هو نسبة إعانات الوقود إلى مجموع النفقات الوطنية على الوقود الاحفوري. - لا يُحدد المقصد أو المؤشر مقدرات كمية لما هو مناسب، ومثل هذا المقدار الموحد للجميع غير موجود أصلاً.

تقييم اجمالي للمقاصد من منظور تحويلي

سبقت الإشارة في فقرة سابقة إلى إن صياغة المقاصد لها طابع مجزأ ومتخصص وتقني بشكل غالب، في حين أن الهدف له طابع تحويلي وكُلي وعناصره المُكونة يُفترض أن تكون شديدة الترابط في ما بينها. وفي ضوء العرض التفصيلي السابق للمقاصد والمؤشرات والتعليق عليها (أنظر الجدول السابق) يُمكن اختصار التقييم الإجمالي للمقاصد على النحو الوارد في الجدول التالي:

الجدول 5: التقييم الإجمالي لمقاصد الهدف الثاني عشر من منظور دوره التحويلي

البُعد الفرعي الذي يعبر عنه المقصد	المقاصد المعنية	عدد المقاصد	تعليق
مقصد مُركّب وشامل	1	1	هو المقصد الأول الذي ينص على الالتزام بالإطار العشري للتنمية المستدامة، وله طابع شامل والأكثر ارتباطاً بالهدف العام. الطابع التحولي قوي.
بيئي عام	2	1	إدارة الموارد الطبيعية، مقاربة بيئية عامة بما هي موارد عامة الطابع التحويلي متوسط القوة.
بيئي محدد - نفايات	3، 4، 5	3	شأن بيئي متخصص يتعلق بالتلوث – النفايات انتاجاً ومُعالجة. الطابع التحويلي ضعيف.
اقتصادي	6، أ، ج	3	له صلة بالسياسات الاقتصادية والدعم الدولي، ومضمونه أقرب إلى التكيف مع السياسات وتخفيف الضرر. الطابع التحويلي ضعيف.
إداري، تنظيمي	7، 8، ب	3	محاسبة ومعلومات وشراء عمومي. مقاصد تقنية وطابعها التحويلي ضعيف.

يُبيّن هذا الجدول أن المقصد الأول فقط له طابع كُلي وتحويلي قوي وواضح، وهو ليس مقصداً عادياً لكونه يدعو إلى الالتزام بالإطار العشري للاستهلاك والإنتاج المستدام الذي أقر عام 2012، والذي هو أجندة متكاملة. وبقدر ما إن هذه المقصد مهم، إلّا إنه في نهاية المطاف ليس مقصداً يتضمن إنجازاً محدداً، بل هو أجندة عمل متكاملة كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وسوف نتطرق إلى هذا الإطار في الفقرة الخاصة بالنقاط الإضافية.

ما عدا ذلك، ثمة طابع تحويلي نسبي في المقصد الثاني الداعي إلى إدارة الموارد الطبيعية بشكل كفؤ، إلّا إن باقي المقاصد قابلة للتحقق بالاكتفاء بتكييف السياسات السائدة وتعديلها في الجزئيات لإزالة التطرفات الضارة بالاستدامة بشكل فادح (وهو أمر حصل سابقاً مثل تقليص استخدام المواد التالفة لطبقة الأوزون)، او إجراءات اقتصادية ومالية جزئية (رفع الدعم عن الوقود الأحفوري وهي وصفة قد يكون لها اضراراً أخرى على معيشة الناس لا يلحظها المقصد)، أو ادخال تحسينات إدارية ومحاسبية (أدوات محاسبية لقياس أثر السياحة المستدامة).

باختصار، إن قائمة المقاصد الواردة في الهدف 12 لا تؤدي فعلياً إلى تحقيق الهدف، وهي تغلب جوانب تقنية أو اجرائية بيئية أو اقتصادية، ضعيفة مقارنة بالطابع الراديكالي للهدف 12 نفسه.

4 - الهدف الثاني عشر: منظور الحقوق

تتطور مقاربة حقوق الانسان وحزمة الحقوق التي تتضمنها لمواكبة التحولات التي تحصل في العالم وتطور الفكر نفسه، مثلها مثل أي نتاج فكري ومجتمعي آخر. وفي هذا السياق تمت بلورة حُزمة الحقوق السياسية والمدنية، ثم حُزمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، واغتنت مضامينها من خلال البحث والممارسة. كما برزت الضرورة للتعامل مع فئة من الحقوق تتجاوز الأفراد إلى الجماعات والشعوب والبشرية كلها، وتتجاوز النطاق الوطني إلى حدود الكوكب كله أحياناً، وتتخطى الزمان الحالي لتمتد إلى الحقوق المستقبلية لأجيال لم تولد بعد. وهذه الفئة الأخيرة من الحقوق (الجماعية والعابرة للحدود والزمن) تُعرف تحت مسمى الحقوق التضامنية.

يمثل "مشروع إعلان الحق في التضامن" وثيقة مُعبّرة عن المستوى الراهن للنقاش العالمي في هذه الحقوق ضمن آليات حقوق الانسان والأوساط المعنية في الأمم المتحدة وخارجها، وهو عمل بدأ العمل عليه بشكل ممنهج اعتباراً من العام 2004. وتُشير الفقرة 55 من تقرير الخبيرة المستقلة أن الديباجة تعكس "كامل نطاق القانون الدولي القائم على التضامن الدولي، وأضافت إشارات محددة إلى القانون الدولي الإنساني، وقانون اللاجئين، وقانون تغيّر المناخ، وقانون العمل وغير ذلك من المجالات التي تحظى بالاهتمام العالمي، فضلاً عن المعاهدات والمواثيق الإقليمية". كما تنص الفقرة 67 على إن" الحق في التضامن الدولي أداةٌ قوية يُتصدى بها لأسباب الفقر الهيكلية، ولعدم المساواة وتحديات عالمية أخرى من جُملتها الآثار الضارة لتغيّر المناخ على حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يُعدُّ ذاك الحق أساسياً في بناء دعم عالمي لتنظيم العولمة تنظيماً عادلاً، ولاتخاذ ترتيبات أكثر إنصافاً في مجال التجارة والاستثمار والتمويل والمعونة والديون الخارجية ونقل التكنولوجيا والملكية الفكرية والهجرة والعمل والبيئة" .

وتشمل هذه الحقوق التضامنية على سبيل المثال لا الحصر، الحق في التنمية، والحقوق البيئية، والمسؤوليات العالمية في ما يتعلق بالتغيّر المناخي، واستدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك، وإدارة المشتركات العالمية مثل المحيطات، والفضاء الخارجي، والقطب الجنوبي...الخ. وتشمل كذلك مسائل النزاعات والحروب، واللاجئين والمهاجرين بما هي قضايا عالمية أيضاً، بالإضافة إلى الكوارث والطوارئ وآخرها جائحة كورونا...الخ، ومسائل متصلة بمسؤولية العولمة عن الفقر واللامساواة، ومسؤولية الأعمال التجارية في انتهاك حقوق الانسان...ألخ، ومُجمل ما يتصل بالبيئة الدولية التي يمكن أن تؤثر سلباً على التنمية وحقوق الانسان راهناً أو مستقبلاً، أي على حقوق الأجيال القادمة.

هذه الحقوق هي قيد التبلور في الوقت الراهن، وهي مدار صراع على المستوى الدولي نظراً لتعدد وجهات النظر بصددها، ونظراً لتناقض المصالح بين الأطراف والدول في هذا المجال، لاسيما أن هذه الحقوق تطال صلب نموذج العولمة الراهنة، والأنماط الاقتصادية الإنتاجية والاستهلاكية المهيمنة في العالم. (انظر الإطار أدناه).

الإطار1: مشروع إعلان الحق في التضامن الدولي

مشروع إعلان الحق في التضامن الدولي

المادة9

- على الدول أن تتّبع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في مجال التعاون الدولي، وفي جميع الشراكات الرامية إلى مواجهة التحدّيات العالمية كتلك التي تتصل بما يلي:

(أ) السلام والأمن، والحوكمة العالمية، وحماية البيئة، والعدالة المناخية، والإغاثة والمساعدة الإنسانية، والتجارة، والديون الخارجية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والصحة، والأمن الغذائي والتغذوي؛

(ب) الحوكمة العالمية التشاركية التي تتصدى للتفاوتات الهيكلية؛

(ج) بناء المساواة في علاقات القوة بين المرأة والرجل في عمليات صنع القرار والمناصب القيادية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

(د) إنشاء بيئة عالمية ممكّنة للتنمية المستدامة محورُها الأفراد والشعوب وأساسها الإنصاف بين الأجيال.

يتمثل الأساس النظري والعملي لهذا التطور من جهة أولى في إن فكرة التضامن الدولي والتعاون الدولي هي فكرة قديمة رافقت إنشاء الأمم المتحدة نفسها، ووضع ميثاقها، وصياغة مضامين وآليات منظومة حقوق الانسان العالمية. إلّا إن الجديد هنا هو مقاربة فكرة التضامن والتعاون الدوليين من منظور الحق، واعتبارهما حقاً من حقوق الانسان الفرد أو حقوق الشعوب والأمم.

أما من الناحية النظرية، فإن فكرة توسيع نطاق مفهوم حقوق الانسان إلى ما يزيد عن الفرد وعن المكان والزمان المحددين، هو في صلب كونية الحقوق. ولا جدال في إن فكرة الكونية تعني شمول جميع الأشخاص والمجموعات والشعوب في كل مكان وبشكل يتجاوز الحدود والتشريعات الوطنية للدول. كما إن فكرة المسؤولية خارج الحدود الوطنية هي أيضاً فكرة موجودة في القانون الدولي وفي منظومة الفكر التنموي والحقوقي لاسيما عندما تؤثر السياسات الخارجية للدول القوية في دول أخرى، سواء مباشرةً أم من خلال مسؤولية الشركات العالمية عبر الوطنية التي تعمل خارج حدود الدول التي نشأت أو تسجّلت فيها. وهذه كلها أفكار واجتهادات وممارسات قائمة حالياً، وتقع في صلب الالتزام بمبادئ العدالة والمساواة وعدم التمييز وغير ذلك من المبادئ الجوهرية لحقوق الانسان.

غير إن مفهوم امتداد الحقوق إلى حقوق الأجيال القادمة، أي شمولها أزمنة ممتدة للمستقبل، هي فكرة جديدة نسبياً فرضتها أنماط الحياة الحديثة بعد الثورة الصناعية، لاسيما في العقود الأخيرة، حيث إن الأضرار التي تلحق بمختلف نواحي الحياة على مستقبل الكوكب والبشرية والأجيال اللاحقة بسبب أنماط الحياة الراهنة، بلغ حدّاً لم يعد بالإمكان تجاهله. وبات من الضروري أن تشمل مفاهيم العدالة والمساواة وعدم التمييز الأجيال القادمة وأن لا تقتصر على الأجيال الحالية فقط. وهذه مسألة منطقية تماماً ويُمكن استخلاصها من مبدأ كونية حقوق الانسان نفسها ومن عدم إمكانية تجزئتها، فالكونية تعني شمول الجميع اليوم وغداً، وعدم التجزئة تعني أيضاً عدم التجزئة بين الأجيال، لا بل إن ما نراه من تدهور في نوعية الحياة ضمن دورة حياة الفرد الواحد نفسه راهناً، يجعل من فكرة الاستدامة والحقوق العابرة للأجيال والزمن مسألة راهنة بإمتياز. يكفي على سبيل المثال مقارنة نمط الحياة اليوم بما كان عليه قبل ثلاثة او أربعة عقود للشخص او للأسرة نفسها كي نُدرك هذا الأمر (منذ أربعة أو خمسة عقود مثلاً، كان يُمكن للجميع الحصول على مياه نظيفة من الشبكة العامة بكلفةٍ

منخفضة، اليوم يتطلب الأمر شراء المياه المعلبة وبكلفةٍ عالية، سواء كان ذلك ناتجاً عن شح المياه، أو عن خصخصة قطاع المياه وتحويل المياه إلى سلعة تجارية).

إن فكرة الاستدامة تقع في صلب مفهوم الحقوق هذا، والاستدامة يجب أن تُفهم بما هي ضمان لحقوق الأجيال القادمة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية.... الخ، ولا تقتصر على بُعد دون آخر. كما إن فكرة الاستدامة تضع مسألة توسيع مفهوم العدالة إلى العدالة بين الأجيال في صلب جدول الاعمال الراهن، مع التشديد على إن أي فصل بين عدالتين، الأولى العدالة ضمن الجيل الواحد، والثاني العدالة بين الأجيال، هو فصل مُضلل ومُخادع، اذ لا يُمكن من الناحية المنطقية والواقعية لمن يرفض الالتزام بمتطلبات العادلة اليوم في التعامل مع حقوق الفئات والشعوب، أن يكون صادقاً في ادعائه الاهتمام بالاستدامة وحقوق الأجيال القادمة. إن الأنظمة غير العادلة في الزمن الحالي، لا يُمكن أن تهتم بعدالة المستقبل. لذلك فإن الفكر التنموي يعتبر أن الاستدامة تعني العمل إلى استدامة ما يستحق أن يكون مستداماً، أي أن نعمل على استدامة التنمية والعدالة والحقوق، لا استدامه الظلم والتمييز.

5 - الهدف الثاني عشر: نقاط إضافية

للمدرب

نتناول في هذه الفقرة الإطار العشري للاستهلاك والإنتاج المستدامين الذي هو موضوع المقصد الأول من الهدف الثاني عشر. والهدف من ذلك هو تعزيز الفكرة التي سبق ورودها والتي تعتبر أن طبيعة هذا الهدف وموضوعه هو تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وأن له طبيعة مركبة ومن الخطأ تصنيفه بما هو هدف بيئي حصراً، بالدرجة الأولى على حساب الأبعاد الأخرى للاستدامة، وعلى حساب طابعه التحويلي لا سيما ما يتطلبه من تغييرات هيكلية في الاقتصاد بالدرجة الأولى.

من هذا المنطلق من الضروري أن يطّلع المدرب على الإطار العشري نفسه بما يُمكّنه من تعزيز قدرته على تحليل المقصد – والهدف استطراداً – وتعزيز الخلفية المعرفية والتحليلية التي تُمكّنه من تفسير معنى التمييز بين الاستدامة والاستدامة البيئية.

الهدف الثاني عشر هدف مركب اقتصادي – سياسي – اجتماعي – ثقافي – بيئي، وهو هدف تحويلي، وارتباطه بالجانب البيئي هو في نتائجه والأثر المتوقع من تحقيقه، والذي يعبر عنه خير تعبير الهدف الثالث عشر الخاص بكبح التغيّر المناخي. وبمعنى ما، فإن الهدف 12 هو أهم وسائل تنفيذ الهدف 13، والأثر البيئي هو غاية رئيسية من غايات الهدف 12. ويعتبر المقصد الأول من الهدف 12، أكثر المقاصد أهمية وتعبيراً وارتباطا بالهدف نفسه، وهو مقصد شامل وغير محدد بنقطة بعينها، إذ إن الإطار العشري نفسه متعدد المكونات كما سيتضح في ما يلي.

لقد تم وضع الإطار العشري عام 2012 بما هو موجهات للسياسات والبرامج – لاسيما الاقتصادية منها – التي من شأنها ان تؤدي إلى تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة أو التحول عنها نحو أنماط مستدامة. وهو إطار عشري يغطي السنوات 2012 – 2022 مبدئياً، أي أن يكون قد أنجز تقريباً في الوقت الراهن (أنجزت هذه المادة عام 2021)، وهو أمر غير متحقق واقعياً، وهو ما يشير مرة أخرى إلى مشكلات حقيقية في أجندة 2030 نفسها، وما يشابهها من برامج عالمياً، تبدو أحيانا شديدة التفاؤل مقارنة بالواقع.

يرى الإطار العشري "أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تنتهجه المجتمعات في عملتي الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على نطاق العالم. وينبغي أن تعزز جميع البلدان أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة وأن تضطلع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة في هذا المجال وأن تستفيد جميع البلدان من هذه العملية، آخذة في الاعتبار مبادئ ريو، بما فيها مبدأ المسؤوليات المتباينة..." يؤكد هذا النص الطابع الشامل للإطار العشري وتركيزه على تحويل أنماط الإنتاج والاستهلاك (أي تحويل الاقتصاد). يتعزز هذا الرأي بكون النص شدد على مسؤولية الدول الصناعية المتقدمة التي تتحكم بالاقتصاد العالمي في هذا التحول وطابعه العالمي، وكذلك بالتشديد على مبدأ المسؤوليات المتباينة الذي يؤكد على تحملها عبئاً متناسباً مع تأثير سياساتها ومساهمتها الأكبر في خلق واستمرار أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. إلّا إن ثمة ملاحظة لا بد منها على صياغة النص الذي يتعبر أن هذا النمط تنتهجه المجتمعات دون تحديد واضح للمسؤوليات هنا، حيث إن هذه الأنماط تفرضها الأطراف المسيطرة على القرار داخل المجتمعات الوطنية وعلى المستوى العالمي. والصياغة توحي كأنه اختيار طوعي، في حين أن مبدأ المسؤوليات المتباينة يجب أن ينطبق هنا أيضاً، أي على المستوى الوطني.

يعرض الإطار أدناه العناصر الرئيسية للرؤية التي توجه الإطار العشري، بما يُوضح طبيعته المركبة، والغايات التي يرمي إلى تحقيقها :

الإطار2: العناصر الرئيسية للرؤية التي توجه الإطار العشري

(ج) ينبغي أن يؤكد الإطار العشري رؤية مشتركة تقوم على ما يلي:

'1' دعم النمو العالمي المستدام والشامل للجميع والمنصف، والقضاء على الفقر والتشارك في الرخاء؛

'2' تلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق نوعية حياة أفضل؛

'3' تعزيز القدرة على تلبية احتياجات الأجيال المقبلة والمحافظة على النُظم الإيكولوجية للأرض وحمايتها واستعادة صحتها وسلامتها؛

'4' تشجيع المساواة بين الجنسين والمشاركة الفعلية لجميع الفئات بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والسكان الذين يعيشون في أكثر الأوضاع هشاشة؛

'5' الحد من استخدام المواد الخطرة والمواد الكيميائية السامة والنفايات من المواد غير القابلة للتحلل بيولوجياً وانبعاث الملوثات؛

'6' حماية الموارد الطبيعية وتعزيز الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والمنتجات والمواد المستردة؛

'7' تعزيز نُهُج دورة الحياة، بما في ذلك كفاءة استخدام الموارد واستغلالها المستدام، والنُّهُج القائمة على القاعدة العلمية وعلى المعارف التقليدية، ونهج "من المهد إلى المهد"، والمفهوم الثلاثي في مُعالجة النفايات (التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير) وما يتصل بها من منهجيات أخرى، حسب الاقتضاء؛

'8' تشجيع تهيئة فرص اقتصادية جديدة لجميع البلدان، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية؛

'9' تعزيز قيام اقتصاد تنافسي شامل للجميع، يوفِّر العمالة الكاملة المُنتجة والعمل اللائق للجميع ويزيد كفاءة نظم الحماية الاجتماعية؛

'10' إتاحة أداة لدعم تنفيذ الالتزامات العالمية في مجال التنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الغايات والأهداف المتفق عليها في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

تؤكد بنود هذا الإطار على الطابع الشامل للإطار العشري، وإن التحول إلى أنماط انتاج واستهلاك مستدامة يتطلب احداث تغييرات هيكلية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية على حد سواء، أي هو نوع من خطة تنمية شاملة.

يعدينا ذلك إلى سؤال طرحناه سابقاً، وهو هل يُمكن اعتبار المقصد الأول مقصداً، مثل باقي المقاصد، أم أنه تكرار للهدف نفسه؟

6. الهدف الثاني عشر: التمارين

للمدرب

لا يحل هذا الدليل محل الاجتهاد الشخصي للمدرب في اختيار أو تصميم ما هو مناسب من مضامين وتمارين مناسبة للتدريب الذي يقوم به. لذلك يتجنب الدليل تحديد قائمة مُحددة بشكل صارم ونهائي للتمارين المحتملة، ويُشجّع المدربين والمدربات على القيام بمجهود شخصي على هذا الصعيد، حيث يُمكن أن يُصار إلى دمج عناصر من أكثر من تمرين مقترح، أو إضافة عناصر أخرى إلى التمارين تتناسب مع سير التدريب نفسه وحاجات واهتمامات المشاركين، ومستوى تفاعلهم، والمهام التي يقومون بها في عملهم.

ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة: هدف التنمية المستدامة الثاني عشر

التمرين الأول – متقدم، عصف ذهني و/أو مجموعات عمل

استكشاف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للهدف 12 من خلال الترابطات مع الأهداف الاخرى

للمدرب

يهدف هذا التمرين إلى تعميق الفهم النقدي للهدف 21 والتحقق من طابعه الشامل الذي يتجاوز البعد البيئي. يُنفَّذ التمرين من خلال مزج العصف الذهني في المجموعة الكاملة للمشاركين مع مجموعات عمل. التحضير للتمرين يتطلب أولاً العودة إلى نص المادة التدريبية نفسها، ولاسيما استخدام الشكل الذي يعرض ترابط الهدف 21 مع الأهداف والمقاصد من خلال المكونات؛ وكذلك الاستعانة بمثل الترابطات مع الأهداف الأخرى من المنظور البيئي.

التمرين المطلوب تنفيذه يتطلب تحديد الترابطات من منظور اقتصادي واجتماعي، بالاستعانة بالجدولين أدناه. مستوى التمرين متقدم بحكم طبيعة الهدف نفسه. على المدرب أن يُشدّد على المشاركين في التمرين عدم الاكتفاء بالعرض البسيط، بل أن يحددوا في الشروحات التي يكتبونها كيف يساهم كل مقصد وترابطاته مع الهدف الإجمالي الذي هو تحقيق الاستدامة وتحويل أنماط الإنتاج والاستهلاك وفق متطلباتها.

1. يبدأ المدرب بجلسة عصف ذهني مشتركة لجميع المشاركين، يستعيد فيها المادة التدريبية، ويعرض تحديداً الشكل البياني عن الترابطات حسب الأبعاد المختلفة، ويطلب من المشاركين ابداء الرأي والتعليق عليها، وتحديد الهدف الإجمالي المتعلق بالبُعد (النص المكتوب في المربع المرتبط بالبُعد المعني في الشكل البياني)، والأهداف المرتبطة به. ويمكن للمجموعة أن تقرر تعديل النص إن شاءت، وأن تحذف أو تضيف أهدافاً ذات صلة شرط أن تبرر ذلك.

2. بعد العصف الذهني يقوم المدرب بتحديد البُعد المعني بالتمرين، وفي الجداول أدناه تم اختيار البُعد الاقتصادي (الازدهار) والبُعد الاجتماعي (الناس). يُمكن للمدرب أن يختار بعداً آخر، وأن يُعدّل الجدول على هذا الأساس.

3. بعد تحديد البُعد أو البُعدين المطلوبين، يتم تثبيت الهدف العام لهذا البُعد (النص في المربع) وكذلك يتم تثبيت عدد الأهداف التي سوف يشملها التمرين، والمرتبطة بكل بُعد تمّ اختياره.

4. يتم تحديد عدد المجموعات بين 2 و4، بحيث يُوزّع على كل مجموعة عمل جدول خاص بالبُعد الذي سوف تعمل عليه مع قائمة الأهداف المرتبطة به، ويُمكن أن تكون هناك مجموعتا عمل لكل بُعد على أن يتم توزيع الأهداف مناصفة على كل مجموعة ضمن البعد الواحد.

5. تقوم مجموعات العمل بملء الجدول. الأهداف محددة مسبقاً في العمود الأول؛ تقوم المجموعة بملء العمود الثاني بالمقاصد المحددة ذات الصلة ضمن الهدف المعني؛ تكتب الشروحات التي توضح سبب الاختيار، وعلاقة المقصد الذي تم اختياره بالاستدامة في الإنتاج أو الاستهلاك.

6. تعرض المجموعة نتائج عملها.

7. يدير المدرب النقاش ويقوم بالمقارنات ويستخلص النتائج.

النموذج 1: الترابطات بين الهدف الثاني عشر والأهداف والمقاصد الأخرى في البعد الاقتصادي (الازدهار)

الهدف العام للتحول الاقتصادي نحو الاستدامة: تغيّر هيكلي في النمط الاقتصادي، إنتاجاً وتبادلاً، ليكون أقل استنزافاً للموارد وتلويثاً، وأكثر عدالة اليوم وللأجيال القادمة، ويلتزم بالتخطيط بعيد المدى.		
الهدف المعني	المقاصد الأكثر ارتباطاً	شرح العلاقة
1 – الفقر		
2- زراعة وأمن غذائي		
7 – الطاقة		
8 – النمو الاقتصادي		
9 – البنى التحتية		
01 – المساواة		
11 – المدن		
17 – الشراكة الدولية		

النموذج 2: الترابطات بين الهدف الثاني عشر والأهداف والمقاصد الأخرى في البعد الاجتماعي (الناس)

الهدف العام للتحوّل الاقتصادي نحو الاستدامة: تحوّل العدالة والمساواة وحقوق الانسان إلى قواعد مُلزمة للاقتصاد والسياسة، بغية ضمان تحقيق العدالة ضمن الجيل الواحد وللأجيال القادمة.		
الهدف المعني	المقاصد الأكثر ارتباطاً	شرح العلاقة
1 – الفقر		
2- زراعة وأمن غذائي		
3- الصحة		
8 – العمل اللائق		
10 – المساواة		
11 – المدن		
16 - السلم والحوكمة		

13 العمل المناخي

1 - شرح الهدف

ينص الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة على "اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره"، وتوجزه "الأيقونة" الخضراء اللون الخاصة به على النحو التالي: "العمل المناخي"، وهو تلخيص عام يشير إلى مضمون الهدف بطريقة محايدة.

يقع التصدي للتغيّر المناخي في صلب أجندة 2030، وقد وردت الإشارة إليه في الفقرات الأولى من الأجندة بصفته من التهديدات الكبرى لاستمرار الحياة على الكوكب إلى جانب الفقر واللامساواة، والحروب والنزاعات. ويشكل التغيّر المناخي أولوية لدى دول الشمال على نحو خاص، إضافة إلى كونه شأن يعني البشرية جمعاء. وقد كان محور تركيز عدد من القمم العالمية والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية كيوتو (أقرت في كيوتو عام 1997 ترجمة لقرار قمة الأرض في ريو 1992، ودخلت حيز التنفيذ عام 2005)، واتفاق باريس (أُقرّ في قمة باريس عام 2015)، وقمم الأرض والمؤتمرات التي تتعلق بالبيئة والتغيّر المناخي التي انطلقت في ريو عام 1992 وكانت تُعقد متابعة كل خمس سنوات).

كان موضوع التصدي للتغيّر المناخي تحديداً، وتغيير نمط التعاطي مع التحديات البيئية بشكل عام، محل خلاف عالمي شديد، لاسيما من قبل بعض الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة التي طالما اعتبرت أن ما يثار من تحديات ومخاطر بيئية فيه مبالغة، وأن الالتزام به يمكن أن يؤدي إلى التضييق على النمو الاقتصادي وإفقاد الولايات المتحدة دورها القيادي في الاقتصاد العالمي. وبلغ هذا الموقف ذروته في إدارة الرئيس دونالد ترامب الذي أعلن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس في 1 حزيران/يونيو 2017 ، ولعبت إدارته الدور الأساسي في إفشال مؤتمر كوبنهاغن للتغيّر المناخي عام 2009 حيث لم تتوصل القمة إلى أي اتفاق. وكان من المقرر أن تُعقد القمة في البرازيل إلّا إن الرئيس البرازيلي بولسونارو رفض استقبال القمة بذريعة عدم توفر الموارد المالية، سبقها مواقف متحفظة على اتفاق باريس ومؤيدة لموقف الرئيس ترامب في الشأن البيئي.

يجدر التوقف هنا عند نقطتين:

- الأولى، أن الخلاف على الشأن البيئي في جوهره خلاف على المصالح الاقتصادية، ورفض كبح التغيّر المناخي مرده إلى ما يتطلب ذلك من تغييرات هيكلية في الاقتصاد العالمي وفي عمل الشركات العالمية العملاقة وفي الاقتصادات الوطنية، وهو ما ترفضه بعض الدول علناً (أو أنها لا تلتزم فعلياً بموجباته في الممارسة).

- الثانية هي أنه وبسبب هذا التعارض بين المصالح الاقتصادية ومصالح الناس والكوكب، بقي التقدم في القضايا البيئية الخطيرة محدوداً لا بل كان هناك فشل واضح ومقصود في تنفيذ التزامات كيوتو، ثم انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من اتفاق باريس في عهد الرئيس ترامب، وكذلك التأييد الذي حصل عليه من البرازيل في عهد بولسونارو، ثم فشل قمة كوبنهاغن عام 2009. والجدير بالذكر أن الأمر لا يقتصر على الدول المذكورة بل إن دول كثيرة لا تحترم الالتزامات البيئية في الممارسة (من ضمنها الصين وروسيا مثلا)، وأخرى تتحايل على القرارات بحيث تحيل مسؤولية التلوث على بلدان أخرى من خلال نقل الصناعات الملوثة أو شراء حصص الدول من الانبعاثات (الاتحاد الأوروبي مثلاً).

من جهة أخرى، لم تتضمن أهداف الألفية هدفاً خاصاً عن التغيّر المناخي، ويعود ذلك إلى كون المسائل البيئية قد وردت كلها في هدف واحد هو الهدف السابع للألفية الأمر الذي حال دون التوسع وإمكانية تخصيص هدف خاص لهذا الموضوع، وهو أمر تكرر مع معظم الأهداف البيئية التي أتت متعددة ومُفصلة في أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، خلافاً للاختصار في أهداف الألفية. وما من شك أن فشل الالتزام باتفاقية كيوتو واستمرار التدهور البيئي وظاهرة الاحتباس الحراري العالمي وظهور آثار التغيّر المناخي من تزايد ذوبان الكتل الجليدية في القطبين الشمالي والجنوبي، والاضطرابات المناخية المتكررة، كلها عوامل لعبت دوراً مباشراً في التركيز على ظاهرة التغيّر المناخي تحديداً، وتخصيصها بهدف خاص بقصد الضغط من أجل تحفيز الالتزام بموجباتها.

يُمكن للمدرب استخدام الشريحة التالية لتوضيح التطور بين أهداف الألفية وأهداف التنمية المستدامة في هذا المجال:

الشكل 1: مقارنة بين هدف التنمية المستدامة الثالث عشر وهدف الألفية السابع

الهدف 13 في أجندة 2030: « اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره».

االتصدي لتغير المناخ في أهداف الألفيّة:

الهدف 7: « ضمان توفر أسباب بقاء البيئة»: والمقصد -7أ: «دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية.»

تخصيص هدف للتصدي للتغير المناخي في اهداف التنمية المستدامة يأتي في سياق التوسع والتفصيل في الأهداف البيئية مقارنة بأهداف الالفية. هو أيضا استجابة للمخاطر المتزايدة للتغير المناخي مقارنة بما كان عليه الامر عام 2000 عند صياغة اهداف الالفية.

الفشل في تحقيق الأهداف البيئية وتنفيذ معاهدة كيوتو، وعدم نجاح قمة كوبنهاغن للتغير المناخي تطلبت تركيز الاهتمام على هذا الخطر المتزايد على سلامة كوكب الأرض والبشرية، ويزيد من أهميته الراهنة محاولات التنصل من التزامات معاهدة باريس من قبل الإدارة الولايات المتحدة الأميركية خلال حكم ترامب، ودول أخرى.

الهدف ومقاصده

أول ما يُلفت النظر في الهدف الثالث عشر هو أن صياغته (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وأثاره) تختلف عن أهداف التنمية المستدامة الأخرى لكونها لا تحدد الغاية النهائية المطلوب بلوغها، بل تنص على اتخاذ إجراءات عاجلة من اجل ذلك. (قارن مثلاً مع الأهداف الأخرى التي تنص على الغاية النهائية مباشرة مثل: القضاء على الفقر (الهدف 1)، القضاء على الجوع (2)، ضمان التعليم...(4)، تحقيق المساواة بين الجنسين (5)...الخ). وبلغة القانون والحقوق ثمة فرق بين موجب النتيجة وموجب الوسيلة، أو بين الالتزام بتحقيق الهدف أو السعي الى ذلك دون ضمان النتائج. وهذا له تأثير مباشر على قياس التقدم في انجاز الهدف (الإجمالي لا المقاصد المحددة) وفي هذه الحال يتم تقييم التقدم المحقق بالإجراءات والسياسيات التي تعتمدها الأطراف المعنية، لا بكون العالم قد تمكن من كبح ارتفاع الحرارة إلى المستويات المحددة في المؤتمرات الدولية.

الإطار1: ملخص الهدف الثالث عشر للتنمية المستدامة

الهدف 13

يتضمن ثلاث مقاصد نتيجة، ومقصدين سياسات. كما يشمل ثلاثة أبعاد: الصمود والتكيّف، وتطوير الوعي، والسياسات الملائمة.

الإطار2: النص الحرفي الرسمي للهدف الثالث عشر للتنمية المستدامة

الهدف 13 - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

13-1 تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيّف مع تلك الأخطار

13-2 إدماج التدابير المتعلقة بتغيّر المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني

13-3 تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغيّر المناخ، والتكيّف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.

13 - أ- تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن

13 - ب - تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغيّر المناخ في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة

يُمكن للمدرب أن يستخدم الجدول والشكل أدناه لعرض مقاصد النتيجة والسياسات للهدف الثالث عشر.

الجدول 1: الهدف الثالث عشر، مقاصد النتيجة والسياسات

مقاصد الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره	
13 - 1	تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيُّف معها.
13 - 2	إدماج التدابير المتعلقة بتغيّر المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على صعيد الوطني
13 - 3	تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغيّر المناخ، والتكيُّف معه، والحد من أثره والإنذار المُبكر به.
13 - أ	تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغيّر المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طرق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن.
13 – ب	تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغيّر المناخ في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.

ويُمكن اختصار مُكوّنات الهدف الثالث عشر بثلاثة: المُكون الأول هو القدرة على الصمود والتكيُّف مع الآثار (المقصد الأول)؛ والثاني هو التعليم وزيادة الوعي (المقصد الثالث)، والثالث هو كل ما يتصل بالسياسات والتخطيط (المقاصد 2، أ، ب).

2. نقد الهدف الثالث عشر

تقديم عام

النجاح في كبح التدهور المناخي هو نتيجة النجاح في تحقيق جملة الأهداف البيئية والاقتصادية والسلوكية في آن. الهدف كوني بالدرجة الأولى، إلّا إنه يتطلب أيضا تدخلات على المستويين الوطني والمحلي، وثمة مسؤوليات مشتركة ولكن متفاوتة بين الدول والأطراف في هذا المجال.

تطال آثار التغير المناخي كل الدول من دون استثناء بغض النظر على مساهمتها الراهنة أو التاريخية في ذلك، لذلك تنضم كل الدول إلى الجهود الدولية وتضع أمام نفسها التزامات بعضها مستجيب مباشرة للطابع الكوني للمشكلة، وبعضها للتعامل مع بعض الأولويات الوطنية الإقليمية ذات الصلة.

والمنطقة العربية معرضة لآثاره المباشرة لاسيما على مستوى التصحّر وندرة المياه، وتأثر بعض المناطق الساحلية بارتفاع مستوى البحر، والظواهر المناخية المتطرفة من احتراز وبرودة واضطراب الفصول. أما منظمات المجتمع المدني فيُمكن أن تلعب دوراً وفق ثلاثة محاور: المُناصرة والضغط على الحكومات والشركات من أجل الالتزام بمتطلبات تحقيق الهدف؛ ومبادرات محلية تصبّ في تحقيق الهدف؛ والتوعية والمناصرة.

ترابط الهدف 13 مع الأهداف الاخرى

للمدرب

تعرض هذه الفقرة الترابطات بين الهدف 13 والأهداف الأخرى ومقاصدها بشكل تقليدي. إلّا إن الفقرة اللاحقة المخصصة للنقاط الإضافية تتضمن مقاربة مختلفة أكثر انسجاماً مع النقد الموجه إلى صياغة الهدف ومضمونه الذي سبق عرضهما في فقرات سابقة. والعرض التقليدي هو لتمكين المشاركين في التدريب من التعرف الى كيفية تعامل التيار الرئيسي مع الهدف 13، في حين أن المقاربة الأخرى تقدم بديلاً لهذه المقاربة التي يغلب عليها الطابع الشكلي والتعامل من النتائج أكثر من التصدي للأسباب. وعلى المدرب أن يختار التوازن المناسب بين المقاربتين أثناء التدريب بحيث يأخذ بعين الاعتبار اهتمامات المشاركين ومستوى معارفهم ومجال عملهم.

كما في حالة الأهداف الأخرى، فإن الهدف الثالث عشر للتنمية المستدامة يُدرج ضمن المُكون البيئي للتنمية ويُعتبر من الأهداف التي تشكل مجال الكوكب المشار إليه في ديباجة أجندة 2030. ولهذا السبب فهو وثيق الارتباط بالأهداف البيئية الأخرى (2، 6، 7، 8، 9، 11، 14، 15...)، كما له أيضاً ترابطات مباشرة متفاوتة الشدة مع أهداف أخرى، سواء من حيث التسبب بالظاهرة أو التأثر بها (الأهداف 1، 3، 4، 12، 16، 17...).

يعرض الشكل أدناه هذه الترابطات بشكل بصري يُمكن للمدرب استخدامه أثناء التدريب (أو تصميم شكل بديل).

الشكل 2: ترابط الهدف الثالث عشر مع الأهداف الاخرى

بالإضافة إلى الشكل السابق، يُمكن للمدرب استخدام الجدول التالي لتقديم تفاصيل إضافية عن الترابطات بين التغيّر المناخي والأهداف الأخرى مع التشديد على مقصد أو مقاصد مُعيّنة ضمنها. وما يجب لفت النظر إليه، هو أن ما يرد في الجدول ليس حصرياً، إذ يُمكن أن تكون هناك ارتباطات مع مقاصد أخرى غير المذكورة، فما يرد هو على سبيل المثال لما نعتبره أكثر أهمية من الزاوية التي ننظر منها الى الموضوع.

الجدول 2: التأثير المتبادل بين الهدف الثالث عشر والأهداف الأخرى ومقاصدها

الاستهلاك والإنتاج في الأهداف الأخرى – جدول الترابطات من منظور بيئي	
الهدف	المقصد
الهدف 1 الفقر	- إتجاه التأثير من الهدف 13 الى الهدف 1. التغيّر المناخي يؤثر على الفقراء. 1-5: الحد من أثر التغيّر المناخي والكوارث على الفقراء.
الهدف 2 القضاء على الجوع	- التاثير في الاتجاهين، التغيّر المناخي يضرب الزراعة، ونظم الإنتاج الزارعي غير المستدامة تساهم في التغيّر المناخي. 2-4: ضمان وجود نُظم إنتاج غذائي مستدامة.. وتساعد على الحفاظ على النُظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيُّف مع تغيير المناخ ...
الهدف 4 التعليم	- إتجاه التأثير من التعليم نحو التغيّر المناخي. التعليم يساهم في التوعية على الممارسات التي تساعد في التصدي لأسباب الظاهرة، وكذلك التعامل مع آثارها. 4 7-: ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة
الهدف 6 المياه	- التأثير في الاتجاهين، لكن الأكثر أهمية هو تأثير التغيّر المناخي على توفّر المياه وندرتها 6 6-: حماية وترميم النُظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه.
الهدف 7 الطاقة	- التأثير الأقوى هو من الطاقة نحو التغيّر المناخي. يُعتبر استهلاك الطاقة للأنتاج أو الاستهلاك، ونوع الطاقة المستخدمة (لاسيما الأحفورية) السبب الأكثر أهمية في ظاهرة ارتفاع حرارة الجو، والتسبب في ظاهرة التغيّر المناخي. 7-3: مضاعفة المعدل العالمي للتحسين في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030.
	- أيضاً التأثير الأقوى هو من نمط النمو الاقتصادي نحو التغيّر المناخي، لاسيما ما يتصل باستهلاك الطاقة، وانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، والإخلال بالتوازن الطبيعي من خلال استنزاف الموارد الطبيعية (من الأمثلة على ذلك قطع الغابات لغايات اقتصادية).

الهدف 8 النمو الاقتصادي والعمل	8-4: تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجياً، حتى عام 2030، والسعي الى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي...
الهدف 9 بنى تحتية، وصناعة وابتكار	- التأثير في الاتجاهين، فإقامة البنى التحتية هي نشاط اقتصادي مُستهلك للطاقة والموارد ويوّلد انبعاثات، كما أن للتغيّر المناخي وما ينتج عنه من ظاهرات متطرفة وكوارث أثر مباشر في شكل أضرار أو تدمير للبنى التحتية. 9 –1: إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود...
الهدف 11 مدن مستدامة	- التأثير في الاتجاهين، فالمدن هي الحيز المكاني الذي يساهم أكثر ما يُمكن في النمو الاقتصادي والتلوث والانبعاثات على اختلافها. كما أنها بحُكم الكثافة السكانية فيها في مساحات صغيرة، من شأنها أن تكون شديدة التضرر من الكوارث التي يتسبب به التغيّر المناخي. 11 – 5: التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين...نتيجة الكوارث... 11 – 6: الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء ...
الهدف 12 استهلاك وإنتاج مستدام	- هذا الهدف كله مرتبط عضوياً بالتغيّر المناخي. والعلاقة بين الهدفين 12 و13 هي علاقة سبب ونتجية، حيث أن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة هي التي تؤدي الى تقاقم ظاهرة التغيّر المناخي، وتحقيق الهدف 12 هو وسيلة تحقيق الهدف 13 (انظر المادة التدريبية عن الهدف 12، وكذلك فقرة نقاط إضافية أدناه – بشكل خاص)
الهدف 14 الحياة تحت الماء	- الهدفان 14 و15 بيئيان بإمتياز، ويرتبطان عضوياً بالهدف 13. فالتغيّر المناخي يؤثر مباشرة على البيئتين البرية والبحرية (وعلى الجو)، كما إن الممارسات المستدامة والسيلمة بيئياً تساهم في التخفيف من مخاطر التغيّر المناخي، وكذلك التكيُّف والاستجابة الوقائية من الكوارث أو معالجة آثارها.

الهدف 16 مجتمعات مسالمة ومؤسسات فعالة	- التغيّر المناخي من الأسباب التي قد تزيد احتمال توليد النزاعات والحروب. في المقابل، فإن الحروب أيضاً قد تزيد من مخاطر التغيّر المناخي بما تؤدي اليه من تدمير للموارد الطبيعية، واستهلاك الأسلحة والمواد الخطرة بما في ذلك المواد المُشعّة. من ناحية أخرى، فإن غياب الديمقراطية والمشاركة، وعدم وجود تأثير فعال للفئات الاجتماعية المختلفة في مؤسسات الحكم وفي آليات اتخاذ القرار، أمران يُسهّلان انفراد مجموعات المصالح بما في ذلك الشركات الكبيرة العالمية والوطنية، ويشجعان أيضاً على التواطؤ بين الملوثين ومدمري البيئة الوطنية وبين الحكومات، بما يؤدي الى التدهور البيئي والى زيادة مخاطر التغيّر المناخي. 16-6: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة 16-7: ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للإحتياجات وشامل للجميع
الهدف 17	- الهدف 17 أيضاً مرتبط عضوياً بالهدف 13. فهذا الأخير هدف كوني، والمسؤولية الدولية فيه هي الأساس، بما في ذلك ضرورة اعتماد نُظم اقتصادية مستدامة عالمياً، وتحقيق شراكة تنموية حقيقية على أساس مبدأ المسؤولية المتفاوتة أو المتباينة، بما في ذلك مسؤولية الدول الصناعية المتقدمة في التسبب في الارتفاع التراكمي لحرارة الجو منذ عقود، ومسؤوليتها الراهنة الناجمة عن كونها المتحكمة بالقرارات والسياسات غير المستدامة.

للمدرب

النقطة الهامة التي يجب لحظها أثناء التدريب هي تشجيع المشاركين على رصد اتجاه التأثير بين الأهداف، والتعرف على العلاقات السببية بينها (أي ما يُمكن أن يسبب التغيّر المناخي بالدرجة الأولى وما يجب أن تستهدفه السياسات أولاً وعدم الإقتصار على الجانب المتعلق بمعالجة آثار التغيّر المناخي على مختلف مجالات الحياة فقط.

3- الهدف الثالث عشر: مراجعة المقاصد والمؤشرات

تستعرض هذه الفقرة المقاصد والمؤشرات بالتفصيل وتعلّق عليها. يشمل ذلك مدى التلاؤم والعلاقة السببية بين المقاصد والهدف، والترابط بين المقاصد نفسها حيث يفترض أن تكون حزمة مترابطة تساهم على نحوٍ فعال في تحقيق الهدف العام، كما يطال التعليق المؤشرات المعتمدة لهذا الهدف، لجهة ملاءمتها وسهولة قياسها لاسيما في البلدان النامية.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أدناه، هو تغليب الجانب المتعلق بالتكيُّف وتخفيف آثار التغيّر المناخي أكثر من الاهتمام بالاجراءات والسياسات القبلية التي تساهم في كبح او إبطاء التغيّر المناخي. كما إن المقاصد والمؤشرات غير مصاغة بطريقة دقيقة، بما يسمح بتحديد واضح للتدخلات المطلوبة وكذلك للقياس بواسطة مؤشرات واضحة أيضاً وقابلة للقياس وطنياً حيث يجب ذلك، أو عالمياً لاسيما أن الهدف عالمي بامتياز.

أما من ناحية المضمون، فإن المقاصد تبدو تقليدية ولا توجد وحدة عضوية في ما بينها وليس لها ارتباط سببي قوي بالهدف المطلوب بلوغه. ففي نهاية المطاف، الهدف 13 مشروط بتحقيق الهدف 12 وبالتحولات الهيكلية في الاقتصاد في حلقتي الإنتاج والاستهلاك، وهو ما يظهر في الهدف 13 (انظر لاحقاً فقرة نقاط إضافية).

يُلخّص الجدول أدناه المقاصد والمؤشرات مع التعليقات عليها.

الجدول 3: ملخص مقاصد ومؤشرات الهدف الثالث عشر مع تعليقات

الهدف 13 - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره		
13-1 تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيُّف مع تلك المخاطر	13-1-1 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمتضررين مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 000 100 شخص	- المقصد يتعلق بالتكيُّف مع آثار التغير المناخي لا التصدي له ولأسبابه. صياغة الهدف عامة جداً وغير محددة، والمؤشرات غير كافية لسد هذا النقص في المقصد. - المؤشر الأول عن الوفيات والمتضررين من الكوارث، وهو أيضاً يتعلق بالحالات المتطرفة، في حين أن آثار التغيّر المناخي أوسع من ذلك وترافق المجتمعات في حياتها اليومية، ولا يجب اقتصار المؤشر على الحالات القصوى. - المؤشر الثاني هو تعداد للدول التي لديها استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث. هو يتعامل مع جزء من نتائج التغيّر المناخي وهو الكوارث. كما أن إمكانية تقييم وجود استراتيجيات ذات فعالية ليس بالأمر السهل، ووجود الاستراتيجية نفسه ليس مؤشراً كافياً، يضاف الى ذلك أن الإحالة الى اطار سنداي يجعل الأمر أكثر تعقيداً. - المؤشر الثالث نسبة وليس عدداً مطلقاً، وهذا أكثر دلالة، إلّا إن إمكانية رصد وجود استراتيجيات لدى الحكومات المحلية هو أكثر صعوبة، ويتطلب لحظ التنظيم الإداري المركزي – اللامركزي وتحديد نطاق الصلاحيات الممنوحة للمستوى المحلي.
	13-1-2 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.	
	13-1-3 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث	
13-2 إدماج التدابير المتعلقة بتغيّر المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني	13-2-1 عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد من قدراتها على التكيُّف مع الآثار الضارة لتغيّر المناخ وتعزز قدراتها على التأقلم مع المناخ وانبعاثات غازات الدفيئة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية (بما في ذلك وضع خطط تكيُّف وطنية، وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجدات لفترة السنتين، أو غير ذلك)	- المقصد يتعلق بالتدابير القبلية التي من شأنها الحد من وتيرة التغيّر المناخي، لكونه ينص على إدماج "التدابير" في السياسات والاستراتيجيات. لكن الصياغة عامة جداً وغير محددة. - المؤشر المقترح وصفي وغير محدد أيضاً، وفي توصيف للشروط التي يجب توفرها لكي يتم تقييم الخطط إيجاباً. وهذه أيضا عملية معقدة، وتتم دولياً مع احتمالات كبيرة لعدم الدقة وصعوبة المقارنات الدولية، والبيانات التعريفية لهذا المؤشر غير واضحة.

13-3 تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغيّر المناخ، والتكيُّف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به	13-3-1 عدد البلدان التي أدمجت في مناهجها الدراسية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي مواضيع التخفيف من تغيّر المناخ، والتكيُّف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به	- المقصد يشمل الجانبين القبلي والبعدي المتعلقين بالتغيّر المناخي. التوعية المُسبقة من خلال التعليم (تدخل قبلي)، والتكيُّف معه والحد من آثاره (تدخل بعدي). لكنه في الحالتين تدخل توعوي وسلوكي يندرج في البُعد الثقافي للتنمية، إلّا إنه رغم ضرورته، ليس التدخل الأكثر أهمية للتأثير في هذه الظاهرة. - المؤشر الأول عن عدد البلدان التي راعت ذلك في مناهج التعليم، مؤشر تعداد، وهو ضعيف الدلالة. - المؤشر الثاني، عدد البلدان التي أبلغت عن تعزيز قدراتها، أيضاً ضعيف الدلالة وغير محدد، وهو يستند الى الإبلاغ الذاتي من قبل الحكومات على استبيانات في هذه الصدد، والتي من المرجح أن لا تكون موضوعية.
	13-3-2 عدد البلدان التي أبلغت عن تعزيز قدراتها المؤسسية والمنظومية والفردية بناءً على تنفيذ التكيُّف والتخفيف ونقل التكنولوجيا، والإجراءات الإنمائية	
13-أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو.. بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية... وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل.. في أقرب وقت ممكن	13-أ-1 المبالغ المقدَّمة والمجمعة سنوياً بدولارات الولايات المتحدة في ما يتعلق باستمرار الهدف الجماعي الحالي المتعلق بتعبئة الأموال للوفاء بالتزام توفير 100 بليون دولار لغاية عام 2025	- المقصد محدد هنا وقياسه كمي، ويتعلق بتسديد مساهمات الدول المتقدمة لتعبئة ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠ لتشغيل الصندوق الأخضر الذي يفترض أن يلبي حاجات الدول النامية في مجال التصدي للتغيّر المناخي وآثاره. - الصيغة الأخيرة للمؤشر عدلت المدة الزمنية حتى عام ٢٠٢٥، إلّا إن المبالغ المجتمعة حتى تاريخه لا تزال أقل بكثير من المبلغ المطلوب، وجائحة كورونا سوف تكون الذريعة الغالبة لشح التمويل بحجة الركود الاقتصادي وأولويات مواجهة كورونا. - المسؤولية هنا دولية وعلى الدول المتقدمة صناعياً.
13-ب تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة	13-ب-1 عدد أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى دعماً متخصصاً وكمية الدعم المقدم، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، لآليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة	- المقصد يتعلق بالتعاون الدولي والمساعدات المخصصة للدول الأقل نمواً لتعزيز قدراتها في ما يتصل بالتغيّر المناخي. الصياغة توحي بالتركيز على التكيُّف ومعالجة الأثار أكثر من معالجة الأسباب. - المؤشر المختار هو عدد الدول الأقل نمواً وما يماثلها التي حصلت على دعم وكمية الدعم. مؤشر دولي مرة أخرى، وصياغة المؤشر نفسه عامة ومركبة (ما معنى أن تأتي في صياغة المؤشر عبارة مثل التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة!) - المقصد أيضاً تكرار متخصص لمؤشر نسبة المساعدات الإنمائية الى الدول النامية أو الأقل نمواً.

4 - الهدف الثالث عشر: منظور الحقوق

للمدرب

تقع الحقوق البيئية من ضمن هذه الحقوق، ويمكن أن تكون هذه الحقوق ضمن النطاق الوطني أيضاً، كما ضمن النطاق الدولي. وقد سبق أن تناولنا بعض الحقوق ذات المضمون البيئي في فقرات سابقة: مثل الحق في المياه في الهدف السادس للتنمية المستدامة، والحق في الطاقة النظيفة في الهدف السابع، والحق في السكن (حق اجتماعي وبيئي) في الهدف 11. وثمة أهداف أخرى لها طابع بيئي أيضاً، أكثر عمومية، هي الأهداف 31 عن التغير المناخي، و41 عن المحيطات والبحار، و51 عن البيئة البرية. وقد فضلنا أن نضع فقرة مشتركة هنا عن الحق في البيئة الصحية والسليمة، والاستعاضة بها عن كتابة فقرات خاصة بالأهداف 31 و41 و51.

الحق في بيئة سليمة

منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية عام 1972، أثارت العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة مناقشات فكرية مُكثّفة فيما يتعلق بعدد من المسائل شملت مسألتين محوريتين هما: أولاً، ما هي طبيعة العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة؟ وثانياً، هل ينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف بوجود حقٍ جديد من حقوق الإنسان هو الحق في التمتع ببيئة صحية؟ ويمكن مقاربة هذه من ثلاث زوايا متكاملة:

- الزاوية الأولى تعتبر أن البيئة السليمة شرط مسبق للتمتع بحقوق الإنسان. وأن حياة الإنسان وكرامته لا يمكن أن تُصانا إلا حيثما يتسنى للناس العيش في بيئة تتسم بخصائص أساسية معينة. فالتدهور البيئي، بما في ذلك تلوث الهواء والمياه والأرض، يمكن أن يؤثر على التمتع بحقوق معينة من حقوق الإنسان كالحق في الحياة، والحق في الغذاء، والحق في الصحة.

- الزاوية الثانية تذهب إلى أن حقوق الإنسان تُمثل أدوات لتناول المسائل البيئية، من الناحيتين الإجرائية والموضوعية. ويُشدد هذا النهج على إمكانية استخدام حقوق الإنسان من أجل بلوغ مستويات ملائمة من الحماية البيئية. يشمل ذلك ما يضمن وجود هياكل حوكمة تُمكّن المجتمع من اعتماد عمليات منصفة في ما يتعلق بصنع القرارات المتصلة بالمسائل البيئية.

- الزاوية الثالثة تطرح مسألة ضرورة إدماج حقوق الإنسان والبيئة في إطار مفهوم التنمية المستدامة. وبالتالي فإن هذا النهج يشدد على أن الأهداف الاجتماعية يجب أن تعامل بطريقة متكاملة وأن يتم إدماج القضايا الاقتصادية والبيئية وقضايا العدالة الاجتماعية في إطار مفهوم التنمية المستدامة

المبادئ الإطارية لحقوق الإنسان والبيئة

أقر مجلس حقوق الإنسان في قراره 28/11 بالحاجة المستمرة إلى توضيح بعض جوانب التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة. وطلب المجلس إلى المقرر الخاص مواصلة دراسة تلك الالتزامات بالتشاور مع الحكومات وآليات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وغيرها. قدم المقرر الخاص تقريره بشأن المبادئ الإطارية لحقوق الإنسان والبيئة إلى الدورة السابعة والثلاثين للمجلس، يُلخص أبرز نقاطها الإطار التالي:

الإطار3: أبرز نقاط تقرير المقرر الخاص بشأن المبادئ الإطارية لحقوق الإنسان والبيئة

1. ينبغي للدول أن تضمن بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة من أجل احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها.

2. ينبغي للدول أن تحترم حقوق الإنسان وتحميها وتنفذها من أجل ضمان بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

3. ينبغي للدول أن تحظر التمييز وأن تضمن الحماية المتساوية والفعالة من التمييز فيما يتعلق بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.

4. ينبغي للدول أن توفر بيئة آمنة ومواتية يستطيع فيها الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع التي تعمل في مجال حقوق الإنسان أو القضايا البيئية العمل بدون تهديدات ومضايقات وترهيب وعنف.

5. ينبغي للدول أن تحترم وتحمي الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي فيما يتعلق بالمسائل البيئية.

6. ينبغي للدول أن توفر التثقيف والتوعية العامة بشأن المسائل البيئية.

7. ينبغي أن توفر الدول وصول الجمهور إلى المعلومات البيئية عن طريق جمع ونشر المعلومات وتوفير وصول ميسور التكلفة وفعّال وفي الوقت المناسب إلى المعلومات لأي شخص عند الطلب.

8. لتجنب اتخاذ إجراءات ذات تأثيرات بيئية تتعارض مع التمتع الكامل بحقوق الإنسان أو التصريح بها، ينبغي للدول أن تطلب التقييم المسبق للآثار البيئية المحتملة للمشاريع والسياسات المقترحة، بما في ذلك آثارها المحتملة على التمتع بحقوق الإنسان.

9. ينبغي للدول توفير وتسهيل المشاركة العامة في صنع القرار المتعلق بالبيئة، وأخذ آراء الجمهور في الاعتبار في عملية صنع القرار.

10. ينبغي للدول أن توفر إطارا فعالاً لسبل الانتصاف من أجل معالجة انتهاكات حقوق الإنسان وفرض القوانين المحلية المتعلقة بالبيئة.

11. ينبغي للدول أن تضع وتحافظ على معايير بيئية موضوعية غير تمييزية وغير رجعية وتحترم وتحمي وتفي بحقوق الإنسان.

12. ينبغي للدول أن تضمن التنفيذ الفعال لمعاييرها البيئية ضد الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص.

13. ينبغي للدول أن تتعاون مع بعضها البعض لإنشاء وصيانة وإنفاذ أطر قانونية دولية فعالة من أجل منع وتقليل وعلاج الضرر البيئي العالمي العابر للحدود الذي يتعارض مع التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

14. ينبغي للدول أن تتخذ تدابير إضافية لحماية حقوق أولئك الأكثر تعرضاً للضرر البيئي أو المعرضين له بشكل خاص، مع مراعاة احتياجاتهم وقدراتهم والمخاطر المحيطة بهم.

15. ينبغي للدول أن تضمن امتثالها لالتزاماتها تجاه الشعوب الأصلية وأفراد المجتمعات التقليدية

16. ينبغي للدول أن تحترم حقوق الإنسان وتحميها وتفي بها في الإجراءات التي تتخذها لمواجهة التحديات البيئية والسعي لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد وجهت لجنة حقوق الإنسان التي حلّ محلها مجلس حقوق الانسان اعتباراً من عام 2006 اهتمامها إلى ما يترتب على الضرر البيئي من آثار سلبية على التمتع ببعض حقوق الإنسان. وبيّنت اللجنة أهمية اعتماد سياسات بيئية تأخذ في الاعتبار تأثير التدهور البيئي على المجموعات المهمشة، خصوصاً تلك المجموعات التي تتعرض للتمييز بسبب أصولها الإثنية. كما أوصت اللجنة الدول، بأن تتخذ "جميع التدابير اللازمة لحماية الممارسة المشروعة لحقوق الإنسان لدى تعزيز حماية البيئة والتنمية المستدامة."

اهتم مجلس حقوق الإنسان بقضايا البيئة، منذ إنشائه في آذار /مارس 2006، وصدر عنه عدة قرارات تتصل بالعلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة تشير على وجه التحديد إلى تغيّر المناخ، وإلقاء النفايات السمّية، والحق في الغذاء. وأشار مجلس حقوق الإنسان مراراً وتكراراً إلى أن ثمة انتهاكات واسعة النطاق للحق في غذاء كافٍ، وبخاصة في البلدان النامية، تتصل جزئياً بـ "التدهور البيئي، والتصحّر، وتغيّر المناخ." علاوة على ذلك، أعرب المجلس عن قلقه الشديد إزاء تأثير المناخ العالمي، والكوارث الطبيعية. كما كلّف مجلس حقوق الإنسان المُقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، بمهمة تعزيز حماية الحق العالمي في التمتع بغذاء كافٍ والتحرر من الجوع. وكرس المقرر الخاص قدراً كبيراً من الوقت لاستقصاء العلاقة بين الأعمال التجارية الزراعية، والتدهور البيئي، وحقوق الإنسان. كما أجرى دراسة للآثار المحتملة لتغير المناخ على الحق في الغذاء وبيّن أن الإيكولوجيا الزراعية، بتشديدها على إعادة تدوير المغذيات والطاقة وعلى تنويع الأنواع الأحيائية، تُعزّز استدامة النُظم الغذائية وقدرتها على مقاومة تغير المناخ.

في عام 2003 اعتمدت لجنة حقوق الإنسان القرار 69/2005 الذي طلبت فيه إلى الأمين العام "أن يُعيّن ممثلاً خاصاً معنياً بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال". وأجرى الممثل الخاص، في إطار ولايته، دراسة للآثار البيئية لأنشطة الشركات، فضلاً عن دور الدول في تنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية.

المُقرر الخاص المعني بالإنسان والبيئة

قرر مجلس حقوق الإنسان، في آذار/مارس 2012، إنشاء ولاية بشأن حقوق الإنسان والبيئة، ستضطلع (ضمن مهام أخرى) بدراسة الالتزامات المتعلقة في مجال حقوق الإنسان بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومُستدامة، وتعزيز أفضل الممارسات المتعلقة باستخدام حقوق الإنسان في رسم السياسات البيئية.

وفي العام 2016 أولى المقرر الخاص الاهتمام لقضية تغيّر المناخ، وبحث التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بها، والاهتمام المتزايد بالعلاقة بينها وبين حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة، واستعرض آثار تغيّر المناخ على التمتع الكامل بحقوق الإنسان وحدد تطبيق التزامات حقوق الإنسان على الإجراءات المتعلقة بالمناخ. في العام نفسه، وصف المقرر الخاص في أحد تقاريره الأساليب الممكنة لتنفيذ التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة صحية. وتوجه التقرير إلى الجهات الفاعلة التي يمكنها تنفيذ معايير حقوق الإنسان فيما يتعلق بالبيئة.

في العام 2018 تناول المقرر الخاص مسألة الحق في بيئة صحية ومستدامة . ووفقاً لهذا التقرير فإن الحق في بيئة صحية أمر اعترفت به غالبية الدول في دساتيرها وتشريعاتها ومختلف المعاهدات الإقليمية التي هي أطراف فيها. ومع ذلك لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لزيادة التوضيح، والأهم من ذلك لتنفيذ والوفاء بالتزامات حقوق الإنسان المتعلقة ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. شدد التقرير على أن الوقت قد حان لكي تعترف الأمم المتحدة رسميًا بحق الإنسان في بيئة صحية. الاعتراف القانوني بهذا الحق من شأنه أن يقر بأن هذا الحق يجب أن يكون محميًا عالميًا، وأن يسد فجوة صارخة في بنية حقوق الإنسان الدولية. علاوة على ذلك، سيكون متسقاً مع الإجراءات التي يتخذها العديد من الدول والمناطق بالفعل، ويعززها، مما يؤدي إلى فوائد مثال: سن قوانين وسياسات بيئية أقوى؛

تحسين التنفيذ والإنفاذ؛ زيادة مشاركة الجمهور في صنع القرار البيئي؛ الحد من المظالم البيئية؛ تكافؤ الفرص مع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛ اضافة الى كفالة أداء بيئي أفضل.

في العام 2019 تناول المقرر الخاص الحق في التنفس النظيف والأثر السلبي لتلوث الهواء على التمتع بالعديد من حقوق الإنسان . وأوصى بموجب تقريره جميع الفاعلين بالعمل على مراقبة جودة الهواء والآثار الصحية؛ وضع تشريعات ولوائح ومعايير جودة الهواء؛ إعداد خطط عمل لجودة الهواء؛ تطبيق قواعد جودة الهواء؛ تقييم ومراجعة معايير وخطط جودة الهواء، اضافة إلى ضرورة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية.

5 - الهدف الثالث عشر: نقاط إضافية

للمدرب

تتضمن هذه الفقرة مقاربة بديلة مختلفة للهدف الثالث عشر ولعلاقته مع مكونات التنمية ومع الأهداف الأخرى بشكل كلي، ولاسيما علاقته بالهدف 21 الذي يتضمن العمل على التحوّل نحو أنماط انتاج واستهلاك مستدامة، وعلى المدرب مراجعة المادة التدريبية عن الهدف 21، لاسيما الأشكال التي توضح بصرياً الترابط بين الهدف 21 وبين مكونات التنمية والأهداف الأخرى. وللمدرب أن يقرر الشكل المناسب لعرض واستخدام هذه المقاربة، بحيث يستخدمها من أجل العصف الذهني وتحفيز التفكير النقدي لدى المشاركين، أو يذهب أبعد من ذلك الى تطوير أنشطة تطبيقية وأفكار للتدخل بناء على ذلك.

الهدفان 12 و13

فيما ينص الهدف 12 على ضرورة التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، فإن الهدف 13 ينص على إجراءات التصدي للتغيّر المناخي وآثاره. وعلى الرغم من كونهما هدفين مستقلين من ضمن قائمة أهداف التنمية المستدامة، إلا إن رابطاً خاصاً يجمع بينهما يجعل منهما ثنائياً لا ينفصل كأنهما توأمين غير متطابقين تكوّنا في رحم واحد. ويُمكن وصف نوع الترابط بين الهدفين بالترابط بين الوسيلة والغاية، حيث إن كبح التغيّر المناخي يعتبر احدى الغايات النهائية الأكثر أهمية للتنمية ولأجندة 2030 تحديداً، في حين أن التحول الى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة هو بمثابة الوسيلة الأكثر أهمية في تحقيق الغاية، وهو ما يجعل منهما ثنائياً مميزاً من الأهداف التنموية. ونذكر بما جاء في الفقرات الأولى من أن صياغة الهدف 13 لا تنص على الغاية النهائية بل على الإجراءات التي يجب اتخاذها لبلوغها (راجع الفقرات أعلاه، ونص الهدف نفسه)، ولا يقتصر الأمر على الإجراءات التقنية بل إن الإجراء الأكثر أهمية هو تحقيق الهدف 12 واعتماد أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة لأن عدم وجودها هو السبب الأكثر أهمية في التدهور البيئي والتغير المناخي الذي نشهد تجلياته الخطيرة على حياتنا كل يوم.

تبدو مقاصد الهدف 13 محدودة التأثير مقارنةً بالهدف 12 لجهة القدرة على كبح التغيّر المناخي، وهي تُركّز على التكيُّف مع آثاره والتخفيف من أضراره أكثر مما تُركّز على التصدي للأسباب والحؤول دون بلوغ مستويات أكثر خطورة لجهة ارتفاع حرارة الجو أعلى من المعدلات التي تم التوافق عليها. إلا إن العلاقة بين الوسيلة (الهدف 12) والغاية (الهدف 13) ليست بسيطة ولا خطية ولا ثنائية، بل تتدخل فيها عوامل كثيرة، وهي متوقفة بدورها على تفاعل مختلف مكونات التنمية وعلى احترام الترابط بينها وبين مختلف أهداف التنمية المستدامة. ويُمكن وصف آلية العمل والتأثير لكبح التغيّر المناخي انطلاقاً من تحقيق الهدف 12 – التحول إلى انماط انتاج واستهلاك مستدامة - والالتزام بموجباته على النحو التالي:

1. بالنسبة إلى الهدف 12، إعطاء الأولوية لتغيير أنماط الإنتاج نفسها المسؤولة عن توليد أنماط الاستهلاك غير المستدامة، يقابلها بالنسبة للهدف 13 إعطاء الأولوية لكبح التغيّر المناخي من خلال كبح العوامل المُسببة وعدم التركيز الأحادي على التكيُّف معه والتخفيف من أضراره. هذا التحول في فلسفة التفكير والتدخل أمر بالغ الأهمية.

2. التصدي للتغيّر المناخي هدف بيئي بامتياز، إلا إن أسبابه هي اقتصادية بالدرجة الأولى، لذلك فإن تحقيق هذا الهدف البيئي العالمي يتوقف على تحولات اقتصادية جوهرية بالدرجة الأولى. لذلك وصفنا الهدف 12 بأنه هدف اقتصادي بالدرجة الأولى. وتحقيق الهدف 12 نفسه يتطلب تحقيق حزمة أهداف التنمية المستدامة التي تدرج ضمن المُكون الاقتصادي أو مُكون الازدهار، والتي هي بمثابة مداخلات للتحول نحو أنماط الإنتاج المستدامة. ونقصد هنا بالدرجة الأولى الأهداف 2، 7، 8، 9، 11، 17.

3. العمل على تحويل الاقتصاد نحو الالتزام بمتطلبات الاستدامة يضعنا في صلب صراع المصالح على المستوى الكوني والوطني، وهو يتطلب تغييراً في علاقات القوة في المستوى السياسي وفي المؤسسات، ولا يمكن افتراض إمكانية

حصول مثل هذه التغيرات من دون تغيير سياسي يعيد ترتيب علاقات القوى لصالح الأطراف المستضعفة في منظومة الحوكمة عالمياً ووطنياً. فتغيير أنماط الإنتاج يتطلب وقف الحروب والنزاعات وترسيخ السلام، ويتطلب حكومات وطنية وحوكمة عالمية ديمقراطية تسمح بمشاركة أصحاب المصلحة في تحقيق التنمية وإعمال حقوق الانسان خلافاً لمراكز القوى السياسي والمالية المتحالفة راهناً والتي تتحمل مسؤولية فرض نظام اقتصادي مدمر للبيئة على البشرية وعلى الكوكب. ونقصد بشكل خاص الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في شقيه ما يتعلق بالسلم وما يتعلق بالحوكمة الديمقراطية، والهدف 16 (بمعنى البعد السياسي) يتوسط العلاقة بين الهدفين 12 و13 بالضرورة.

4. الهدف 13 هدف بيئي بامتياز كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وبهذا المعنى أيضا فإن المكون البيئي لا بد أن يكون حاضراً وأن يتوسط العلاقة بين الهدفين 12 و13، كما يفترض أن يُنظر إلى الأهداف البيئية بما هي مدخلات مباشرة لتحقيق الهدف 13 ومقاصده بالمعنيين الكُلّي والإجرائي. ونقصد بشكل خاص الأهداف 2، 6، 7، 9، 11، 14، 15.

5. أخيراً فإن تحقيق هذه الأهداف يجب أن يتواكب مع تحقيق الأهداف الاجتماعية (1، 2، 3، 5، 8 – التشغيل، 10، 11)، وكذلك تحقيق الأهداف الثقافية لما يشكله التحول الثقافي من شرط ضروري مؤسس ومُكمّل للتحول إلى أنماط مستدامة وكبح التغيّر المناخي، ونقصد بشكل خاص الأهداف 4، 5، 9، 11، 16، 17، حيث إن مثل هذا التغيير غير ممكن من دون سيادة ثقافة الحقوق والعدالة والمساواة.

يُلخص الشكل التالي العلاقات المتبادلة بين هذه المُكونات والأهداف، وكيف يرتبط ذلك المسار الرئيسي للعلاقة السببية بين بناء أنماط انتاج واستهلاك مستدامة (الهدف 12) وكبح التغيّر المناخي (الهدف 13) بما هو هدف تنموي كُلّي بالغ الأهمية.

الشكل 3: العلاقة بين الهدفين 12 و13 بالترابط مع مُكونات التنمية وأهداف التنمية المستدامة الأخرى

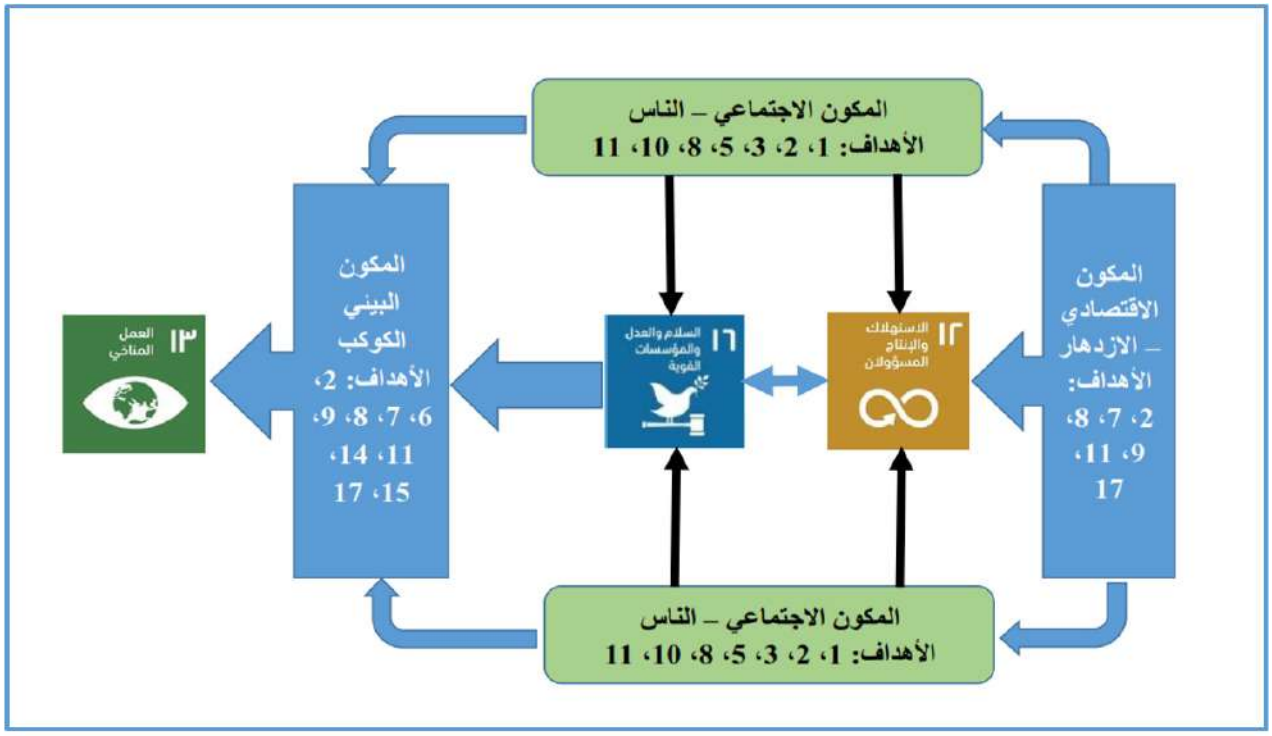

6. الهدف الثالث عشر: التمارين

للمدرب

لا تتضمن المادة الخاصة بالهدف 31 تمارين محددة بالمعنى الدقيق للكلمة، ويعود ذلك إلى طبيعة الهدف الكونية والمركبة، وهو ما يعني أن التدخل من أجل تحقيق مضامينه ومقاصده يتعدى نطاق عمل الجمعيات القاعدية بشكل خاص، كما أن الدور الأساسي لمنظمات المجتمع المدني في هذا المجال هو بالدرجة الأولى دور الضغط من أجل اتخاذ الاجراءات والسياسات المطلوبة أكثر مما هو التدخل المباشر.

لذلك نستعيض عن التمارين المُفصّلة ببعض النقاط التوجيهية التي يمكن أن تكون مفيدة للجميعات الناشطة على المستوى المحلي أو الوطني.

نقاط وأفكار لعمل المجتمع المدني في ما يخص الهدف 13

1. التغيّر المناخي مسألة كونية، وغالباً ما تكون مُبهمة ويصعب ترجمتها إلى قضايا وطنية. وفي هذا السياق، من الضروري أن تعمل منظمات المجتمع المدني على بلورة ترجمة وطنية ومحلية لما يتصل بالتغيّر المناخي، وتحديد تجلياته وأثاره على واقع البلد المعني بشكل ملوس، وإذا كان هناك أي معطيات ملموسة عن سياسات تؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة عالمياً أو وطنياً يجب التعرّف إليها وتحديدها أيضاً. بهدف القيام بذلك، لا بد من عمل بحثي علمي من قبل مختصين في هذا المجال، حيث يمكن التعاون مع جهات أو أفراد من أصحاب الاختصاص، والطلب اليهم تحضير نوع من تقرير سهل الفهم، يحدّد التجليات الوطنية لأثار التغيّر المناخي على البلد المعني، أو مساهمته فيه.

2. كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن كبح التغيّر المناخي لا يتطلب سياسات وتدخلات بيئية فحسب، بل هو يتطلب أيضاً تغيّرات في الهياكل الاقتصادية وفي الثقافة السائدة، وتغيّرات في علاقة القوة السياسية داخل المؤسسات وآليات صنع القرار. ومثل هذا الأمر تقع مسؤوليته الأساسية على الحكومات وعلى قطاع الأعمال المُنتج للتلوث وغير المستدام. لذلك يُمكن للجميعات أن تعمل على تحضير ملفات خاصة او حتى اعداد نوع من التقرير الوطني عن التغيّر المناخيوإعداد مواد إعلامية وتعبوية محددة في هذه الملفات يمكن أن تشكل أساساً لعملها.

3. بالدرجة الأولى يكون دور الجمعيات هو إما التوعية على قضايا التغيّر المناخي في تجلياتها الوطنية المحسوسة (تدهور الزراعة مثلاً، الجفاف، تبدل الفصول، فيضانات متكررة...الخ)، أو المناصرة من أجل إجراء أو تغيير مُعيّن له صلة بالموضوع.

4. للقيام بحملات التوعية و/أو المناصرة لا بد من استخدام المعارف والمهارات المكتسبة في التدريب الخاص بالمناصرة، وأن يكون الموضوع هو قضية متصلة بالتجليات المحلية أو الوطنية للتغيّر المناخي. وفي هذه الحالة يُمكن على سبيل المثال تنظيم حملات تطال فئات محددة:

- حملة توعية ومناصرة موجهة للمزارعين لجهة التعرف على أثر التغيّر المناخي على نشاطهم الزراعي ومحاصليهم وحياتهم، والدفع باتجاه معالجات محددة تُقلص من المخاطر والأضرار عليهم.
- حملة توعية أو مناصرة موجّهة للشباب، وهم فئة عمرية أكثر مرونة واهتماماً بالقضايا البيئية، تتضمن التركيز على التوعية وعلى الجوانب الثقافية والسلوكية من أجل التحوّل إلى أنماط انتاج واستهلاك مستدامة تحُد من مخاطر التغيّر المناخي.

الأفكار الواردة هنا هي على سبيل المثال، وللمدرب أن يقرر ما يتناسب مع هدف التدريب وخصائص المشاركين. وفي حال كان المشاركون قد تلقوا التدريب على المناصرة، يُمكن للمدرب – إذا كان ملماً بالموضوع –أن يُعد تمريناً تطبيقياً هو تصميم حملة توعية أو مناصرة في إحدى القضايا المتصلة بالتغيّر المناخي. ويُفضل أن تكون القضية المختارة قضية وطنية أو محلية من البلد المعني، لا تطبيقاً عاماً على الهدف العالمي أو أحد مقاصده.

14 الحياة تحت الماء

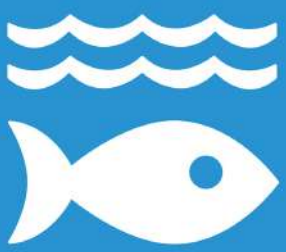

1 - شرح الهدف

ينص الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المُستدامة على "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحريَّة واستخدامها على نحو مُستدام لتحقيق التنمية المُستدامة". وتوجزه "الأيقونة" الزرقاء اللون الخاصة به بالعبارة التالية: "الحياة تحت الماء"، وهو تلخيص مُحايد مُغاير لصياغة الهدف نفسه، حيث إن الأيقونة تتحدث عن الحياة تحت الماء من دون أي تأشيرٍ إلى وجهة مقاربتها، في حين أن الهدف يتضمّن خيار التعامل مع البحار والمحيطات بما هي مصدر لموارد يُفترض أن يتم استخدامها بشكلٍ مُستدام في خدمة التنمية، ولا تتضمن الصياغة اهتماما بالحياة تحت الماء بما هي حياة أو مجال حيوي من مجالات البيئة الطبيعية.

ثمة اختلاف في الخلفية الفلسفية لكلٍ من المُقاربتين، بين مُقاربة تتعلق بالبيئة بما هي المجال الكلّي للحياة وبالتالي لا بد من السعي إلى تحقيق التواؤم والانسجام بين البشر والكائنات الأخرى والبيئة الطبيعية، وبين التعامل معها بما هي موارد، الأمر الذي يحمل بصمات مبدأ المنفعة وأولوية النمو الاقتصادي، وإن كان الهدف 14 يسعى إلى تحقيق قدرٍ من الإتساق والعقلانية في العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة من خلال إدماج مبادئ الإستدامة في الاقتصاد.

وكما هو الحال بالنسبة إلى الأهداف البيئية الأخرى، لم تتضمّن أهداف الألفية هدفاً خاصاً بالمحيطات والبحار، ويعود ذلك إلى كون المسائل البيئية قد وردت كلها في هدفٍ واحد هو الهدف السابع للألفية، الأمر الذي حال دون التوسع وإمكانية تخصيص هدفٍ خاص لهذا الموضوع. فالهدف السابع للألفية (ضمان توفّر أسباب بقاء البيئة) أتى في صيغةٍ عامة إجمالية لم تميّز بين بيئةٍ بريةٍ أو بحريةٍ أو جوية.... إلخ، وقد تضمّنت مؤشرات المقصد الأول (-7أ-: دمج مبادئ التنمية المُستدامة في السياسات والبرامج القُطرية وتقليص هدر الموارد البيئية) مؤشراً واحداً يتعلق بالبيئة البحريّة هو المؤشر 4.7 (نسبة مخزون السمك ضمن الحدود البيولوجية الآمنة)، وهو مُشابه للمقصد 4.14 ومؤشره على ما سنرى لاحقاً.

يُمكن للمُدرِب استخدام الشريحة التالية لتوضيح التطوّر بين أهداف الألفية وأهداف التنمية المُستدامة في هذا المجال:

الشكل 1: مقارنة بين هدف التنمية المستدامة الرابع عشر وهدف الألفية السابع

الهدف 14 في أجندا 2030: «حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة».

الحياة البحرية في أهداف الألفيّة: ضمنا في الهدف 7 والمقصد أ، وفيه مؤشر عن نسبة مخزون السمك ضمن الحدود البيولوجية الآمنة.

تخصيص هدف للتصدي للحفاظ على المحيطات والبحار في اهداف التنمية المستدامة يأتي في سياق التوسع والتفصيل في الأهداف البيئية مقارنة بأهداف الالفية. هو أيضا استجابة للمخاطر المتزايدة الناجمة عن تلوث البحار والمحيطات، والتغيرات المناخية، والصيد المفرط.

تناول هذه الموضوع كان محدودا في مؤشر واحد من الهدف السابع في اهداف الالفية.

الهدف ومقاصده

البحار والمحيطات هي بطبيعتها قضايا إقليمية أو دولية لا تختص بشكلٍ حصري بدولةٍ واحدة، نظراً لأن عدّة دول، قد يزيد عددها أو يقلّ، تُحيط بكل بحرٍ أو محيط. وهذا له أهمية كبيرة مما يجعل من الحفاظ على البحار والمحيطات والحياة البحريَّة فيها مسألة إقليمية أو دولية بحكم الواقع الجغرافي، إضافةً إلى عوامل أخرى. تتفاوت أهمية هذا الهدف ودرجة الأولوية له حسب وضع البلد المعني، حيث تكون أقل درجة من الأولوية في البلدان المُغلقة التي ليس لها منفذ على البحر، وتكون له أقصى درجة الأولوية في الدول الجُزرية المحاطة بالبحار أو المحيطات من كل جانب.

بناءً على ما سبق، فإن المسؤولية عن حفظ المحيطات والبحار مشتركة لكن متفاوتة بحسب مساهمة كل دولة في التلوّث وفي الاستغلال المُفرط للثروة السمَكية (دول فقيرة تستخدم وسائل الصيد التقليدية على مسافات قريبة من الشاطئ، وأخرى تملك بواخر صيد في أعالي البحار مع مصانع عائمة لصيد الأسماك بكمياتٍ كبيرة وتصنيعها فوراً على متن الباخرة – المصنع). غير أن مسؤولية كل دولة كبيرة كانت أو صغيرة هي مسؤولية مزدوجة، مرةً أولى لكونها دولة ذات سيادة على مياهها الإقليمية، ومرة ثانية لكونها تساهم في تلويث البحر أو المحيط المشترك أو تُفرط في استثمار موارده بما يتجاوز مياهها الإقليمية.

الإطار1: ملخص الهدف الرابع عشر للتنمية المستدامة

الهدف 14

يتضمّن هذا الهدف سبعة مقاصد نتيجة، وثلاثة مقاصد سياسات. تُغطي مقاصد النتيجة بُعدين رئيسيين: الأول يتعلق بحفظ المحيطات وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الضغوط، والثاني هو إدارة الموارد البحريَّة. أما مقاصد السياسات فتشمل تطوير المعارف العلمية ذات العلاقة، وحقوق الصيادين الصغار، والالتزام بمُقتضيات القانون الدولي البحري.

الإطار2: النص الكامل للهدف الرابع عشر

الهدف 14 - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحريَّة واستخدامها على نحو مُستدام لتحقيق التنمية المُستدامة

14-1 منع التلوّث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجةٍ كبيرة، ولا سيما الحد من الأنشطة البَرّيّة، بما في ذلك الحُطام البحري، وتلوث المغذيّات، بحلول عام 2025

14-2 إدارة النُظم الإيكولوجية البحريَّة والساحلية على نحو مُستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020

14-3 تقليل تحمُّض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات

14-4 تنظيم الصيد على نحوٍ فعّال، وإنهاء الصيد المُفرط والصيد غير القانوني وغير المُبلّغ عنه وغير المُنظم وممارسات الصيد المُدمّرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمَكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يُمكن أن تُتيح إنتاج أقصى غلّة مُستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020

14-5 حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحريَّة، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020

14-6 حظر أشكال الإعانات المُقدمة لمصائد الأسماك التي تُسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المُبلغ عنه وغير المُنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعّالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك( )، بحلول عام 2020

14-7 زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجُزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المُستدام للموارد البحريَّة، بما في ذلك من خلال الإدارة المُستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030

14-أ زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحريَّة، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحريَّة، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوّع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجُزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً

14-ب توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرَفيين إلى الموارد البحريَّة والأسواق

14-ج تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداماً مُستداماً عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مُستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه".

الجدول 1: الهدف الرابع عشر، مقاصد النتيجة

الهدف الرابع عشر: مقاصد النتيجة	
14 - 1	منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025.
14 - 2	إدارة النظم الايكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادتها الى ما كانت عليه من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020.
14- 3	تقليل تحمض المحيطات الى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات.
14 – 4	تنظيم الصيد على نحو فعال، وانهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم و ممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية الى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل الى المستويات التي يمكن أن تتيح انتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020.
14 – 5	حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا الى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020.
14 – 6	حظر بعض أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الافراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، والغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والاحجام عن استحداث اعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام 2020.
14 – 7	زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك كم خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030.

الشكل 2: الهدف الرابع عشر، مقاصد النتيجة مُصنّفة حسب المُكونين الفرعيين

للمدرب

الفرق بين استخدام الجدول والشكل هو أن الأول مُجرد تعداد، فيما الثاني يتضمّن تصنيف المقاصد حسب مضمونها بين ما يتصل بالحدّ من التلوّث وحفظ المحيطات والبحار، وما يتصل باستخدام الموارد البحريّة، لاسيما الصيد. والثاني يُشكل خطوة نحو التفكير في مضمون الهدف بما يُسهّل عملية التكييف الوطني، أو التفكير بالمشكلات الوطنية المحددة التي لها علاقة بالبحر أو المحيط في البلد المعني.

الجدول 2: الهدف الرابع عشر، مقاصد السياسات

وسائل تنفيذ الهدف الرابع عشر	
14 - أ	زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومة الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز اسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.
14 – ب	توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين الى الموارد البحرية والأسواق
14 - ج	تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغة الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الاطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير الى ذلك الفقرة 158 من وثيقة «المستقبل الذي نصبو اليه».

الشكل 3: الهدف الرابع عشر، مقاصد السياسات

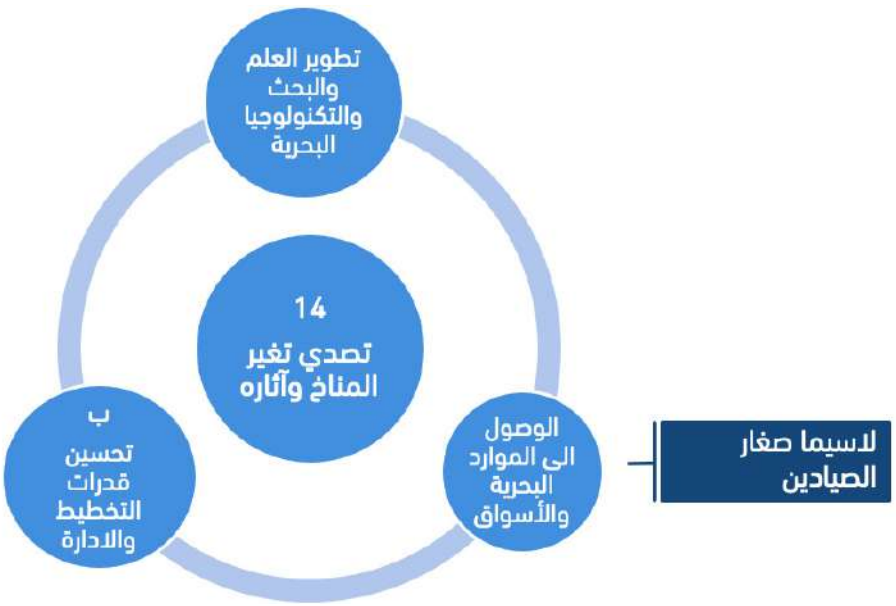

2. نقد الهدف الرابع عشر

البحار والمحيطات في المنطقة العربية

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن الطابع الدولي والإقليمي للهدف الرابع عشر له أهمية كبيرة، من دون أن يعفي ذلك الحكومات الوطنية وحتى السلطات المحلية من مسؤولياتها في الحفاظ على البيئة البحريَّة. وبالنسبة إلى المنطقة العربية، هناك بحار ومحيطات لها أهمية بالنسبة إلى عدد الدول المحيطة بها، على سبيل المثال:

- هناك أو لاَ البحر الأبيض المتوسط المُشترك بين عدد من الدول الأوروبية وتركيا ودول عربية، وفيه مشاكل خاصة كونه بحر شبه مغلق الأمر الذي يُزيد من المسؤولية في معالجة التلوّث، كما أن له أهمية اقتصادية وإنسانية لاسيما في ما يتعلق بالهجرة بين ضفتيه الجنوبية والشمالية والضحايا الكُثر في عرضه. يُضاف إلى ذلك البروز القوي للاكتشافات النفطية والغازيّة في الحوض الشرقي للمتوسط وما يرتبط باستثماره من قضايا اقتصادية وأمنية، ومن آثار متوقعة للضرر على البيئة البحريَّة إذا لم يلتزم المستثمرون بقواعد الاستدامة البيئية. كذلك الأمر بالنسبة إلى البحر الأحمر والبحر الميت، بما في ذلك المشكلات الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي في المتوسط، سواء لجهة الحصار الإسرائيلي لغزّة أو لجهة النزاعات على الحدود البحريَّة مع دول أخرى لاسيما مع اكتشاف مخزون الغاز في مياه المتوسط.

- من ناحية أخرى، ولو ذهبنا ناحية دول الخليج العربية حيث المحيط الهادي والبحار الإقليمية والمضائق وممرات النفط، ثمة إشكاليات تتعلق باستثمار الثروة السَمكية، وبتحليّة مياه البحر وزيادة ملوحة المياه الإقليمية، وأيضا مسألة ردم البحر من اجل إقامة المشاريع العُمرانية. وهذان العاملان الاخيران يُخلّان بالتوازن البيئي البحري. هناك أيضاً المضائق والممرات البحريَّة لتجارة النفط الدولية، وما يدور حولها من نزاعات وحروبٍ مباشرة أو غير مباشرة.

- وبالاتجاه غرباً نحو المغرب وموريتانيا، فإن مسألة الصيد هي شأن وطني وإقليمي ودولي له أهمية كبرى، سواء لجهة علاقة ذلك بحياة الصيادين وتأثرهم بأنماط الصيد والاتفاقيات الدولية، أو لجهة تأثر هذين البلدين بشكلٍ خاص بالاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالصيد في البحار المقابلة لشواطئهما، وأثر ذلك على الاستفادة من الثروة السَمكية وعلى مستوى الأسعار في السوق الوطنية.

لذلك لا يُمكن الاكتفاء بالصيغة العامة للهدف 14 على المستوى الوطني، ولا بد من بذل جهدٍ خاص من أجل تحديد القضايا ذات الأولية في الهدف 14 في كل بلدٍ – منطقة، وبناء السياسات على هذا الأساس. وبالتالي لا بد من إعادة صياغة مضمون الهدف 14 الوطني بدقّة، بحيث يتضمّن القضايا المحدّدة التي لها أهمية في البلد المعني، مع تبعات ذلك على التدخّلات المحلية إذا اقتضى الأمر.

ترابط الهدف 14 مع الأهداف الأخرى

نذكر أو لاَ أن الهدف الرابع عشر يُعتبر في كليته من ضمن الأهداف البيئية (الكوكب)، أي أنه مشمول بالتوجّهات والسياسات البيئية والاقتصادية العامة للدولة المعنية. وثمة تفاعلٌ قويٌ ومباشر بينه وبين الأهداف البيئية (والاقتصادية والاجتماعية... إلخ) الأخرى. ففي موضوع التلوّث على سبيل المثال، يُشكّل البرّ ومياه الأنهار ومياه الصرف الصحي والملوثات الصناعية والبشرية الناجمة عن النشاط الاقتصادي وأنماط حياة الناس ومعالجة نفاياتهم، المصدر الأول لتلوّث مياه البحار والمحيطات. وكذلك الإفراط في الصيد أو في استثمار الموارد المَنجمية من نفطٍ أو غازٍ أو غير ذلك من دون مراعاة الشروط البيئية أيضاً، وما يمكن أن تتسبّب به من تلوّث كارثي يُصيب الشواطئ - حدود التماس مع البيئة البَرّيّة (من الأمثلة الحديثة على ذلك التلوّث النفطي في خليج المكسيك عام 2010 في منصة بريتيش بتروليوم BP).

للمدرب

هذا التقديم يُلفت الانتباه إلى أن النظر في ترابط الهدف الرابع عشر مع الأهداف الأخرى ومقاصدها، ليس عملية شكلية ومجرد ترابط بين النصوص، بل إن هذه الأخيرة هي تعبير عن ترابطٍ حقيقي بين الظاهرات والمسائل التي تتناولها في الحياة الواقعية. وهذه النقطة لا بد أن تكون حاضرة في ذهن المُدرِّب والمشاركين في التدريب. على المُدرِّب أن يلفت النظر إلى هذه النقطة أثناء الجلسة التدريبية، وأثناء عرض الترابطات انطلاقاً من النص.

الشكل 4: ترابط الهدف الرابع عشر مع الأهداف والمقاصد الأخرى

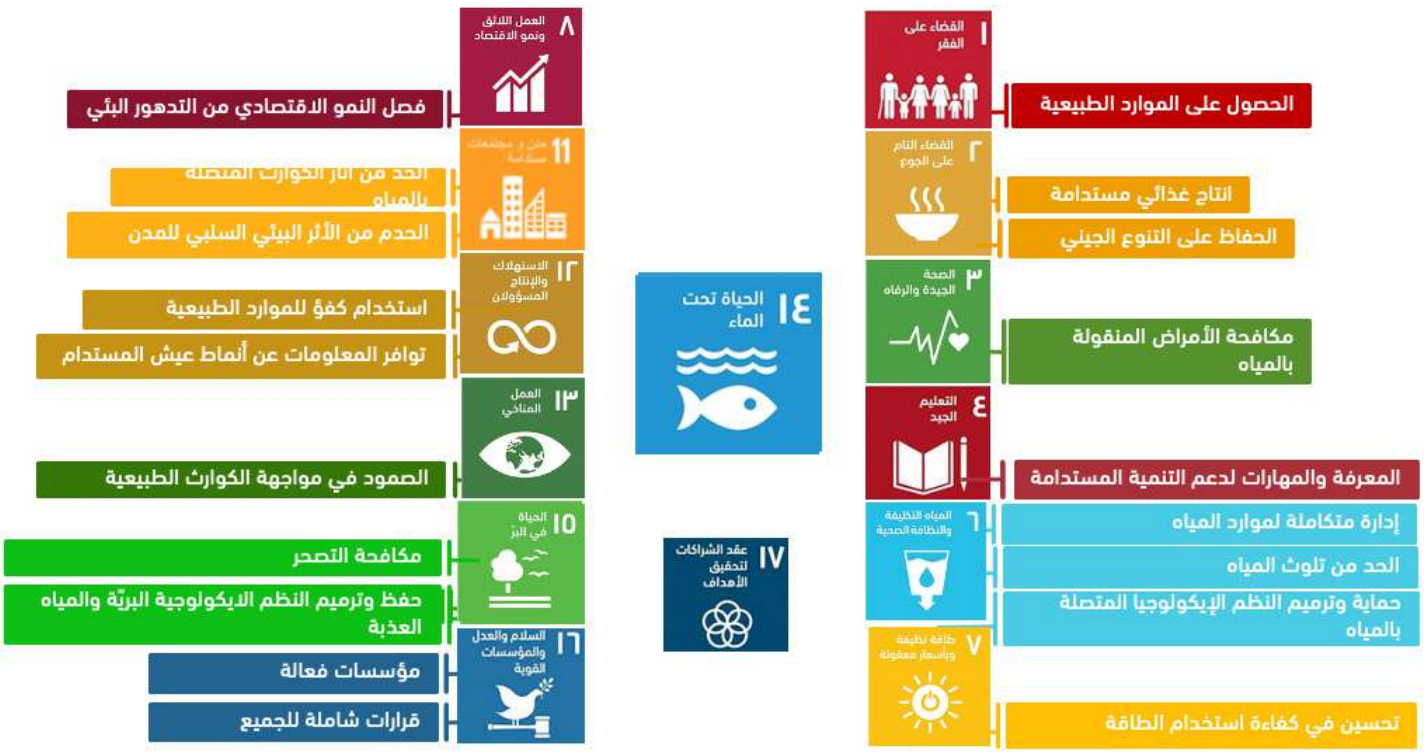

تحديد الترابطات يتطلب أيضاً تبيان النقاط المحددّة التي يتم الترابط بواسطتها، كما يتطلب تمييز وجهة التأثير بين المترابطين. وبشكلٍ عام، فإن المحيطات والبحار تتلقى الفعل المُلوِّث للإنسان ونشاطه الاقتصادي بشكلٍ خاص، ثم إن عدم الحفاظ علىَ المحيطات والبيئة البحريَّة يترك بدوره أثاره على الدول والمجتمعات وعلى الناس لاسيَّما الفقراء منهم. وفي ما يلي أمثلة عن مثل هذه الترابطات:

- الترابط بين الهدفين 14 و13 له طابع كُلّي وكونيّ في آن. فالتغيّر المناخي وارتفاع حرارة الأرض لهما تأثير مباشر على ذوبان الكُتل الجليدية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى المحيطات والبحار ما يهدد بالتالي الجُزر الصغيرة والمناطق الساحلية المُنخفضة في أكثر من منطقة في العالم. وهذا نموذج لمشكلة كونيّة تتطلب جهداً دولياً، وتتحمل مسؤولية أولى وكبرى فيها الدول الصناعية المُتقدمة والشركات العالمية العملاقة التي لها المساهمة الأكبر في انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون وارتفاع حرارة الجو والتغيّر المناخي. وطبعاً فإن ذوبان الثلوج يزيد بدوره من احتمال تكون الأعاصير والظواهر المناخية المُتطرفة، وما ينتج عنها من ضحايا وخراب.

- الهدف 14 مرتبط بقوة أيضاً بالهدف الثاني الخاص بالأمن الغذائي، فالبحار والمحيطات تحتوي على الحصة الأكبر من الكائنات الحيّة (الحيوانية والنباتية) مقارنةً بالبيئة البرّيّة، بما في ذلك غذاء الإنسان الصحي والمُتوازن. وهذا أمر لا بد من لحظه في السياسات الوطنية، مع كل ما يتصل بأسعار الأسماك والمُنتجات البحريَّة.

- الارتباط بالنشاط الصناعي وإدارة المياه (الهدفان 6 و8) قويٌ أيضاً حيث إن المُخلّفات الصناعية تُشكل مصدراً رئيسياً لتلوّث البحار والمحيطات سواء من خلال تفريغ النفايات الصناعية غير المُعالجة مباشرةً في البحار أو تفريغها في الأنهار ومجاري المياه التي تصُبّ في البحر، يُضاف إلى ذلك تأثير تحلية المياه على نسب الملوحة، أو تفريغ مياه الصرف الصحي غير المُعالجة. يؤثر ذلك مباشرةً على تلوّث مياه البحر الإقليمية المُحاذية للشواطئ بما يُعطّل إمكانية السباحة فيها أحياناً، وكذلك بما يُضر بالحياة البحريَّة القريبة من الشاطئ التي تضرّ بدورها الصيد التقليدي وحياة الصيادين الذين هم من أفقر الفئات السكانية والأكثر تضرراً من ذلك (الهدف 1 – القضاء على الفقر).

3- الهدف الرابع عشر: مراجعة المقاصد والمؤشرات

يتميّز الهدف الرابع عشر بطابعه العالمي الغالب، وهو ما يتجلى في المقاصد العشرة التي يتكوّن منها، كما يتميّز بارتباطه المباشر بالتغيّر المناخي (الهدف 13) والتحوّل إلى أنماط إنتاج واستهلاك مُستدامة (الهدف 12).

ستة مقاصد (4 مقاصد نتيجة ومقصدا سياسات) تختص بحفظ المحيطات والحد من تلوّثها، وهناك تكرار وتقاطعات واضحة بينها. ثلاثة من مقاصد النتيجة ومقصد واحد من مقاصد السياسات تتعلق بالموارد وبالصيد على وجه التحديد، كما إن المقاصد تُخاطب المسؤوليات الدولية بشكلٍ خاص، مع دمج قضايا مختلفة في مقصدٍ واحد بما يُضعف المقصد ويُولّد التباسات في السياسات المطلوبة (مثلاً الصيد المُفرط في أعالي البحار من قبل السفن – المصانع العائمة، والصيد غير المُنظّم أو غير القانوني قرب الشواطئ من قبل صيادين أفراد). وكان من الأفضل أن يتم التمييز على نحو أكثر وضوحاً بين مقاصد دولية ومقاصد وطنية، بما يُسهّل التكييف الوطني ورسم السياسات والتدخلات، لاسيما على المستوى الوطني.

بشكلٍ عام تبدو صياغات المقاصد عامةً وغير مُحددة. أما لجهة المؤشرات، فإن نسبة المؤشرات النوعية والتصنيفية التي تُحسب عالمياً مرتفعة في هذا الهدف، كما أنها تتشابه أحياناً حيث يُحال معظمها إلى الالتزام بالاتفاقيات الدولية والقانون الدولي، والدور الوطني فيها محدود غالباً.

يتضمّن الجدول التالي عرضاً مُفصلاً للمقاصد والمؤشرات مع تعليق عليها.

الجدول 3: مقاصد ومؤشرات الهدف الرابع عشر

الهدف 14 - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحريَّة واستخدامها على نحو مُستدام لتحقيق التنمية المُستدامة		
14-1 منع التلوّث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجةٍ كبيرة، ولا سيما الحد من الأنشطة البَرّيّة ، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوّث المُغذيّات، بحلول عام 2025	14-1-1 مؤشر تلوّث المُغذيّات في المناطق الساحلية وكثافة المُخلّفات البلاستيكية العائمة	- المقصد يتعلق بمُكون حفظ المحيطات – التلوّث. والصيغة غير محددة: منع التلوّث البحري ... والحد منه بدرجة كبيرة.... ولا يوجد التزام كمّي محدد. - تعبير المنع يُوحي بأن الأمر يتعلق بإصدار قوانين أو اتخاذ إجراءات (وهذا غير مشمول بالمؤشر المقترح)، وتعبير الحد منه بدرجة كبيرة يُحيل إلى قياس النتائج ولكن أيضاً من دون تحديد مستوى الإنجاز الكمّي المطلوب. - المؤشر المقترح مُكوّن من مؤشرين فرعيين. أ- مؤشر تلوّث الأغذية وهو بدوره يتطلب رصد وقياس ١٤ نوعاً من عوامل التلوّث ونتائجه. والمؤشر ب – وهو لقياس التلوّث بالمُخلّفات البلاستيكية ويتطلّب رصد وقياس نسبة التلوّث بـ ١٧ نوعاً من المُخلّفات. - المؤشران يتم قياسهما عالمياً مع مساهمات وطنية. ويمكن تقدير مدى اهتمام الحكومات الوطنية بذلك لاسيما في الدول النامية، وهو اهتمام محدودٌ عموماً.
14-2 إدارة النُظم الإيكولوجية البحريَّة والساحلية على نحو مُستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاحها من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020	١٤-٢-١ نسبة المناطق الاقتصادية الحصرية الوطنية التي تتم إدارتها باستخدام مقاربات قائمة على النُظم ا لإ يكو لو جية	- المقصد يتعلق بمُكون حفظ المحيطات – التلوّث. صياغة المقصد عامة ومتشعبة، ويفترض أن تكون قد تحققت عام ٢٠٢٠. - المؤشر المُعتمد هو نسبة المناطق التي تتم إدارتها بواسطة نُظم تستوفي الشروط المطلوبة. المؤشر تصنيفي حيث تتولى الجهات الدولية تقييم إدارة النُظم الإيكولوجية البحريَّة والساحلية في كل بلد، وتقرر بناء على قائمة معايير ومؤشرات مُختارة ما إذا كانت هذه النُظم مُستدامة وفق المعايير المنصوص عليها في المصادر العالمية الخاصة بإدارة البحار والمحيطات. والبيانات التعريفية لهذا المؤشر تُحيل إلى هذه المصادر.

14-3 تقليل تحمّض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات	14-3-1 قياس متوسط الحموضة البحريَّة في مجموعة مُتفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العيّنات	- المقصد يتعلق بمُكون حفظ المحيطات – التلوّث. مشكلة تحمّض المحيطات (زيادة نسبة الحمض Acid) ناجمة عن امتصاص المحيطات لثاني أو كسيد الكربون من الجو، وهو ما يُخفف من مسار التغيّر المناخي إلا إن تحمّض المحيطات يؤثر سلباً على الحياة البحريَّة. - هذا المقصد عالمي، ويعتمد اعتماداً كبيراً على التعاون الدولي وعلى البحث العلمي. - المؤشر – قياس متوسط الحموضة – يجب اعتماد الطرق العلمية في اختيار العيّنات بشكلٍ تمثيلي لمجمل مناطق المحيطات والبحار. وهو يشمل قياس أربعة عناصر والمؤشر هو متوسط قياساتها. وحساب المؤشر عملية دقيقة ويتطلب مهارات علمية متقدمة.
14-4 تنظيم الصيد على نحوٍ فعّال، وإنهاء الصيد المُفرط والصيد غير القانوني وغير المُبلّغ عنه وغير المُنظم وممارسات الصيد المُدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يُمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلّة مُستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020	14-4-1 نسبة الأرصدة السمكية داخل مستويات مستدامة بيولوجياً	- يتعلق المقصد بمُكون الإدارة المُستدامة للموارد البحريَّة – تنظيم الصيد. وصياغة المقصد عامة ومتشعبة وتشمل عدة فئات من الصيد (المُفرط، وغير القانوني، وغير المُنظم، والممارسات المُدمرة...الخ)، كما يشمل ذلك المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويتعددّ الفاعلون في كل فئة وكل مستوى. ويُفترض أن يتحقق عام ٢٠٢٠، وهو ما يوحي بأن المطلوب هو التنظيم (أي وضع الخطط والسياسات الكفيلة بتحقيق المقصد). - المقصد هو مسؤولية دولية، ومسؤولية وطنية أيضاً إذ أن كل دولة مسؤولة عن وضع السياسات المناسبة ضمن نطاق مياهها الإقليمية على الأقل، إن لم تكن لها نشاطات تتعلق بالصيد في المياه الدولية. في المقابل هناك مسؤوليات أساسية على الدول والشركات الخاصة العالمية. - المؤشر المُعتمد مؤشر نتيجة ويقيس مقدار النجاح في التنظيم الفعّال للصيد من خلال قياس أثره في وجود نسبة مُستدامة بيولوجياً من الأرصدة السَمكية. ولا يوجد في المقصد أو المؤشر تحديد كمّي لهذه النسبة أو مقدار تطورها واتجاه ذلك. - المؤشر يحسب دولياً، ووطنياً أيضاً.
14-5 حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحريَّة، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المُتاحة، بحلول عام 2020	14-5-1 تغطية المناطق المحمية فيما يتعلق بالمناطق البحريَّة	- المقصد يتعلق بمُكون حفظ المحيطات – التلوّث، كما أنه يتعلق بإدارة الموارد أيضاً. المقصد مُحدد كمياً بأن تكون مساحة ١٠٪ على الأقل من المناطق الساحلية والبحريَّة في البلد المعني محمية وفق أسسٍ علمية ومُستدامة، وأن يتحقق ذلك عام ٢٠٢٠. - المؤشر المُعتمد هو نسبة المناطق المحمية من إجمالي المناطق البحريَّة والساحلية. والمؤشر يفترض أن تكون الحماية فعّالة وحقيقية وفق المعايير العالمية.

6-14 حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المُبلّغ عنه وغير المُنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعّالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام 2020	1-6-14 التقدم المُحرز من جانب البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المُبلّغ عنه وغير المُنظم	- يتعلق المقصد بمُكون الإدارة المُستدامة للموارد البحريَّة – تنظيم الصيد. صياغة المقصد طويلة ومتشعبة وتشمل عناصر متعددة، كما أنها محددة بنمطٍ معين من السياسات والإجراءات هي حظر الإعانات لمصائد الأسماك غير المطابقة للمواصفات، وإلغاء الإعانات التي تشجّع على الصيد غير المشروع وغير المُبلّغ عنه، مع لحظ المعاملة التفضيلية للدول الأقل نمواً لاسيما في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. ويفترض أن يتم ذلك عام ٢٠٢٠. - المؤشر المُعتمد نوعيّ ومُركّب، ويتعلق بالتقدم المُحرز في الالتزام بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الصيد غير المشروع وغير المُنظم. أي أن المؤشر يُحيل إلى اتفاقيات تتضمّن معايير متعددة يُفترض التحقق من التزام الدول بها. - حسب البيانات التعريفية، هذا المؤشر تصنيفي، ويتضمّن تقييم الالتزام بخمس أدوات دولية تتعلق بالصيد غير المُفرط أو غير المشروع بينها قانون البحار لعام ١٩٨٢، واتفاقيتين لمنظمة الأغذية العالمية – الفاو، وغيرها. وبنتيجة التقييم تُصنّف الدول إلى دول استجابتها ضعيفة جداً، أو ضعيفة، أو متوسطة، أو مرتفعة، أو مرتفعة جداً. وهذا تصنيف تقوم به منظمة الأغذية العالمية بناءً على أجوبة الحكومات على استبيان تقوم بتعبئته.
7-14 زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجُزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المُستدام للموارد البحريَّة، بما في ذلك من خلال الإدارة المُستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030	1-7-14 مصائد الأسماك المُستدامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجُزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً وجميع البلدان	- يتعلق المقصد بمُكون الإدارة المُستدامة للموارد البحريَّة – تنظيم الصيد. يُركّز المقصد على زيادة الفوائد الاقتصادية للدول النامية الجُزرية الصغيرة وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المُستدام للموارد البحريَّة، بما في ذلك مصائد الأسماك. أيضاً لا يوجد تحديد واضح وكمّي لما هو مطلوب تحقيقه. - المؤشر المُعتمد هو نسبة القيمة المُضافة التي تنتجها المصائد المُستدامة على الناتج المحلي الإجمالي في البلد المعني. المؤشر جزئي وينحصر بمصائد الأسماك، ويتجاهل العناصر الأخرى المُشار اليها في المقصد من موارد مرتبطة بالبحر مثل السياحة وتربية الأحياء المائية.... أو أي نشاطٍ اقتصادي آخر. كما إن المؤشر لا يقيس مباشرةً وبشكلٍ واضح مسألة زيادة استفادة الدولة المعنية كما ينص المقصد، والصياغة تُوحي أن الأمر يتعلق بالتضامن الدولي وأن ثمة مسؤولية على الدول المتقدمة والمانحة هنا، وهو ما لا يلحظه المؤشر حيث إن زيادة حصة القيمة المضافة للمصائد البحريَّة قد تكون ناجمة عن عواملٍ وطنية بحت لا عن مساعدة دولية لهذه الدول. - حساب المؤشر يتطلب القيام بعملياتٍ حسابية متعددة، وهو يحسب النسبة لكل منطقة من مناطق الصيد المحددة من قبل منظمة الأغذية العالمية التي تقوم الدولة المعنية بنشاط يتعلق بالصيد فيها، وبناء على تقييمها لكل هذه الأنشطة في كل المناطق تحتسب "الفاو" عامل استدامةٍ خاص لكل دولة هو متوسط علاماتها في مجمل مناطق الصيد التي تشترك فيها. ثم هذا العامل يدخل في حساب قيمة المؤشر النهائي.

14-أ زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحريَّة، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحريَّة، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجُزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً	14-أ-1 نسبة مجموع الميزانية المخصصة للبحوث في مجال التكنولوجيا البحريَّة	- المقصد يتعلق بمُكون حفظ المحيطات – التلوّث، وهو يعني على وجه التحديد تحقيق ذلك من خلال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مع لحظ إسهام وإفادة الدول النامية والأقل نمواً من ذلك. ويحتل العلم موقعاً هاماً في حفظ المحيطات، حيث إن علوم البحار لا تزال مجالاً غير مُستكشف بالكامل، وثمة مجال واسع للتقدم في هذا الاتجاه. - المؤشر المُختار هو نسبة الموازنة المُخصّصة للبحوث في مجال التكنولوجيا البحريَّة من اجمالي الموازنة المُخصّصة للبحوث في البلد المعني. وهذا المؤشر ضعيف الدلالة فهو مؤشر مُدخلات لا مؤشر نتيجة، كما إن موازنات البحث العلمي منخفضة أو شبه معدومة أصلاً في الدول النامية والاقل نمواً، وحصة بحوث المحيطات هي جزء بسيط من موازنة قليلة أصلاً، وهو ما يُضعف دلالته وفائدته على نحو أكثر.
14-ب توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحريَّة والأسواق	14-ب-1 التقدم الذي تُحرزه البلدان في مدى تطبيق إطارٍ قانوني/ تنظيمي سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحريَّة ويحمي هذه الحقوق	- يتعلق المقصد بمُكون الإدارة المُستدامة للموارد البحريَّة – تنظيم الصيد. هذا المقصد له بعد اجتماعي كونه يتعلق بالصيادين الصغار التقليديين، وهم من أكثر الفئات الاجتماعية فقراً بشكل عام. ويدعو المقصد إلى تسهيل وصولهم إلى الموارد البحريَّة ويُوضح المؤشر كيفية تحقيق ذلك، ولا يتضمن المقصد تحديداً كمّياً أو إنجازاً قابلاً للقياس بشكلٍ واضح. - المؤشر المُعتمد هو مؤشر نوعي وتصنيفي ومُركّب، وثمة أدوات عالمية تتضمّن معايير تشريعية وسياساتية وإجرائية من شأن الالتزام بها أن يؤشر إلى مراعاة صغار الصيادين وتسهيل وصولهم إلى الموارد. ويتم جمع البيانات من خلال استبيان يُرسل إلى الدول يتضمّن أسئلة عن الالتزام بهذه الأدوات، ويجري تقييم ذلك ثم حساب المؤشر التصنيفي الذي يُصنّف التزام الدولة المعنية ضمن فئات التزام ضعيف جداً، ضعيف، متوسط، مرتفع، مرتفع جداً، ومنظمة الأغذية العالمية – الفاو - هي الجهة المسؤولة عن حساب هذا المؤشر عالمياً.
14-ج تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداماً مُستداماً عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مُستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"	14-ج-1 عدد البلدان التي تُحرز تقدماً في وضع تصديق وقبول وتنفيذ صكوك ذات صلة بالمحيطات، من خلال أطر قانونية وسياسية ومؤسسية، تُنفّذ القانون الدولي، على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل الحفظ والاستخدام المُستدام للمحيطات ومواردها	- المقصد يتعلق بمُكون حفظ المحيطات – التلوّث، ويتم ذلك حسب المقصد من خلال الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وغيرها من الوثائق المقرة عالمياً. المقصد عام ويُحيل إلى اتفاقيات أخرى، وهي نفسها التي تُحيل اليها مقاصد أخرى في هذا الهدف (المقاصد ١ و٢ و٣ مثلاً...)، وهو ما يعني وجود تكرار بين مضمون هذا المقصد والمقاصد الأخرى، وإن ركّز المقصد ١٤ – ج على جانب محددّ هو الالتزام بالقوانين. - المؤشر المُعتمد مواكب للمقصد وهو مؤشر تصنيفي، وهو تعداد للبلدان التي تُصدّق على تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة بالمحيطات. يتم جمع البيانات من خلال استبيان، ويتصنف التزام الدول إلى خمس فئات كما في المؤشر السابق (ضعيف جداً، ضعيف، متوسط، مرتفع، مرتفع جداً). والبيانات التعريفية لا تحددّ الجهة الدولية المسؤولة عن حساب هذا المؤشر.

4. الهدف الرابع عشر: منظور الحقوق ونقاط إضافية

للمدرب

لا يتضمّن النص التدريبي عن الهدف الرابع عشر فقرات خاصة بالجانب الحقوقي تلافياً للتكرار. ففي الجانب البيئي الخاص بالبيئة البحريّة والمحيطات هناك مُكونات المقاربة الحقوقية للبيئة بشكلٍ عام، وقد سبق تناول ذلك في أهداف أخرى لاسيما الهدف 31 عن التغيّر المناخي. أما في الجانب الاقتصادي أو الجانب المُتصل بالاستدامة بمعناها الواسع، فقد وردت أيضاً فقرات خاصة في الهدف 21. وتنطبق هذه التوجّهات على الهدف 41.

أما لجهة نقاطٍ إضافية، لم نجد ضرورة لتقديم أي نقاطٍ جديدة في هذا الهدف، وذلك بحكم طابعه الدولي الغالب، وهو من يُقيّد التدخلات الوطنية لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بمُنظمات المجتمع المدني على وجه التحديد.

5. الهدف الرابع عشر: التمارين

للمدرب

كما بالنسبة إلى الهدف 31، لا تتضمّن المادة الخاصة بالهدف 41 تمارين مُحددّة بالمعنى الدقيق للكلمة، ويعود ذلك إلى طبيعة الهدف الكَونية والمُركّبة، وهو ما يعني أن التدخل من أجل تحقيق مضامينه ومقاصده يتعدى نطاق عمل الجمعيات القاعدية بشكلٍ خاص.

لذلك نستعيض عن التمارين المُفصّلة ببعض النقاط التوجيهية التي يُمكن أن تكون مفيدة للجميعات الناشطة على المستوى المحلي أو الوطني.

1. يُمكن للشبكات التنموية أو الشبكات البيئية الوطنية أن تعمل في مجال المُناصرة والضغط من أجل تنفيذ مضمون الهدف 14 أو مقاصد محددّة منه، لاسيما التزام الدولة بالإتفاقيات الدولية. كما يمكنها أن تُنسق مع شبكاتٍ إقليمية وعالمية تعمل في المجال نفسه، من أجل حماية البحار والمحيطات المشتركة في ما بينها.

2. على المستوى الوطني والمحلي، من الضروري أن تقوم الجمعية المعنية الراغبة بالتدخّل في مجال التأثير على السياسات أو في مجال التنفيذ، بتحديد النقاط التي لها أهمية بالنسبة إلى البلد المعني، وأن تحددّ التدخلات المناسبة والقابلة للتحقيق في بلدها. على سبيل المثل:

- في لبنان، التعدّيات على الأملاك البحريَّة على طول الشاطئ، وكذلك تفريغ مياه الصرف الصحي من دون معالجة، وكثافة النفايات البلاستيكية....إلخ ، كلها مشاكل تجعل من لبنان من البلدان المُلوِّثة للبحر الأبيض المتوسط، وقد تأثرت بيئة البحر بما في ذلك الأحياء البحريَّة بشكلٍ مباشر بذلك. يُمكن تخصيص برامج وحملات وتدخلات في هذا المجال.
- في معظم الدول، تُشكّل النفايات البلاستيكية مصدر تلوّث للمياه يتطلب تدخلات على المستوى الوطني.
- في الدول التي فيها صناعات نفطية أو صناعات أخرى مُنتجة للنفايات الكيمائية والقريبة من البحر أو الأنهار التي تصبّ في البحر، يُمكن أن يُشكّل ذلك موضوعاً للعمل.
- في دول الخليج لاسيما الصغيرة الحجم، فإن تحلية مياه البحر، وكذلك الردم بسبب النشاط العمراني عاملان أساسيان في تدمير مواطن الأسماك والإضرار بالبيئة البحريَّة.
- في الدول ذات الثروة السَمكية الوافرة (المغرب وموريتانا مثلاً)، ثمة بعد دولي يجب أن يُشكّل محور اهتمام لجهة الإتفاقيات الدولية المعقودة من الدول والشركات العالمية التي تستثمر الثروة السَمكية واحترام شروط الإستدامة، بالإضافة إلى أسعار الأسماك في الأسواق المحلية.
- في كل مكان يُمكن للجمعيات أن تعمل في مجال حماية الصيادين الصغار، وأن تضمن مسألة الثروة السَمكية في الأمن الغذائي للدول التي لديها سواحل وثروات سَمكية وافرة.

15 الحياة في البرّ

1 - شرح الهدف

ينص الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة على: "حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحّر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي"، و"أيقونته" باللون الأخضر (العشبي)، وتلخص الهدف على النحو الآتي: "الحياة في البر"، وهو تلخيص محايد وعام للدلالة على موضوع الهدف من دون أن يحدد وجهة التدخل أو هدفه. وبشكل عام فإن التلخيص يعبر عن موضوع الهدف بشكل مناسب، من دون تعبيره عن الأهداف التي يفترض أنها واضحة، أي حماية الحياة في البر.

هناك اختلافات واضحة في كيفية تعامل أجندة 2030 مع الموضوع البيئي مقارنة بأهداف الألفية الإنمائية. ففي هذه الأخيرة كان الشأن البيئي مجملًا في هدف واحد من 4 مقاصد وعشرة مؤشرات، تغطي إجمالًا قضايا بيئية رئيسية متنوعة بما في ذلك مقصد مخصص للعشوائيات. وقد اتبعت أجندة 2030 نهجًا مختلفًا، إذ لجأت إلى التوسع في الأهداف البيئية التي بلغت 5 أهداف بيئية كليًّا (الأهداف 15-12) وأربعة أهداف بيئية جزئيًّا (الأهداف 2، 6، 7، 11)، واتجهت نحو التفصيل والتخصص. وهذا التوجه معاكس لما حصل مع الأهداف الصحية حيث كانت هناك 3 أهداف صحية من أصل أهداف الألفية السبعة (الأهداف 6-5-4) جرى دمجها في هدف واحد للتنمية المستدامة (الهدف الثالث). لذلك من الطبيعي أن يكون الهدف الخامس عشر أكثر تفصيلًا وشمولًا من المقصدين المتعلقين بالبيئة البرية في الهدف السابع للألفية، على ما سنرى لاحقًا.

يمكن للمدرب أن يستخدم الشكل أدناه من أجل توضيح المقارنة بين أهداف التنمية المستدامة وأهداف الألفية الإنمائية في ما يتعلق بالبيئة البرية.

الشكل 1: مقارنة بين أهداف التنمية المستدامة وأهداف الألفية الإنمائية في ما يتعلق بالبيئة البرية

الهدف 15 في أجندة 2030: «حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي ».

النظم الايكولوجية البرية في أهداف الألفيّة :

-7أ: « دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية».

-7ب: «الحد من خسارة التنوع البيولوجي، وتحقيق تخفيض كبير في معدل الخسارة بحلول العام 2010» .

تضمنت اهداف الالفية هدفا بيئيا واحدا هو الهدف السابع شمل مختلف المجالات المتصلبة بالبيئة بما هي مقاصد لهدف واحد. اجندة 2030 اعتمدت التوسع والتخصص في الأهداف البيئية، لذلك خصصت أهدافا مستقلة للقضايا البيئة المتعددة، ومن هنا خصص الهدف 15 للحافظ على البيئة البرية، التي وردت في المقصدين أ وب من الهدف السابع للألفية. وقد تمت صياغة الهدف 15 بما يشبه التعداد التعاقبي للمشكلات الأكثر أهمية المتعلقة بالبيئة البرية.

الهدف ومقاصده

لجهة المضمون فإن نص الهدف 15 يشير إلى أربعة مكونات، أولها مكون عام (الحفاظ على النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وإدارتها المستدامة)، وثلاث قضايا محددة تتعلق بالغابات، والتصحّر وتدهور الأراضي، والتنوع البيولوجي. ومن الناحية المنطقية، فإن القضايا المحددة الثلاث يمكن ببساطة اعتبارها مدرجة ضمن المكون الأول أي النظام الإيكولوجي المستدام. لذلك كان بالإمكان اختصار الهدف في النقطة الأولى فقط، والاكتفاء بذكر النقاط الفرعية في المقاصد بدل من تكرارها مرتين في الهدف العام وفي المقاصد. أما من ناحية التقسيم الوظيفي، فإن مقاصد النتيجة نفسها موزعة بين مقاصد محددة وتتصل بالبيئة البرية تفصّل ما جاء في نص الهدف نفسه (المقاصد 2، 3، 4، 5، 7، 8)؛ وبين مقاصد لها طابع إداري وتتعلق بالسياسات (المقاصد 1، 6، 9).

الإطار1: ملخص الهدف الخامس عشر للتنمية المستدامة

الهدف 15

يتضمن هذا الهدف 9 مقاصد نتيجة، و3 مقاصد سياسات. مقاصد النتيجة موزعة على محورين أحدهما يتعلق بالإدارة والسياسات العالمية (1 و6) والوطنية/المحلية (9)؛ والمحور الثاني يتعلق بمسائل محددة تتصل بالبيئة البرية مثل التصحر والغابات والتنوع الجيني والصيد وغيرها. أما مقاصد السياسات فلم تحتوِ جديدًا وتناولت التمويل والصيد غير المشروع وحماية الغابات.

الإطار2: النص الحرفي الرسمي للهدف الخامس عشر للتنمية المستدامة ومقاصده

الهدف 15 - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

15-1 ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقًا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020

15-2 تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020

15-3 مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030

15-4 ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

15-5 اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها

15-6 تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دوليًّا

15-7 اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والإتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء

15-8 اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020

15-9 إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام 2020

15-أ حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً

15-ب حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات

15-ج تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والإتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة

للمدرب

يمكن للمدرب أن يستخدم الشكلين أدناه لعرض مقاصد النتيجة والسياسات للهدف الخامس عشر، أو أن يصمم شكلًا بصريًّا اخر يستخدمه اثناء التدريب.

الجدول 1: الهدف الخامس عشر، مقاصد النتيجة

مسائل محدّدة		الإدارة والسياسات العامة			
15-2	تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات	15-1 حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الايكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية	15-5 الحد من تدهور الموائل الطبيعية، و حماية الأنواع المهدّدة ومنع انقراضها.	15-6 التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، على النحو المتفق عليه دوليا.	15-9 ادماج قيم النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي
15-3	مكافحة التصحر				
15-4	ضمان حفاظ النظم الايكولوجية الجبلية				
15-7	وقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها				
15-8	منع ادخال الأنواع الغريبة الغازية الى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه				

الجدول 2: الهدف الخامس عشر، مقاصد الوسائل/السياسات

مقاصد الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره	
15 - أ	حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخدامًا مستدامًا
15 – ب	حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات.
15 - ج	تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع والأنواع المحمية والإتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على سبل الرزق المستدامة.

2. نقد الخامس عشر

ملاحظات إجمالية على صياغة الهدف

سبقت الإشارة إلى أجندة 2030 التي توسعت في تحديد أهداف ذات طبيعة بيئية خلافًا لأهداف الألفية التي اكتفت بهدف واحد بمقاصد متعددة. إلا أن اعتماد أهداف متعددة حمل معه احتمال تغليب منطق التخصص وخطر التجزئة في التعامل مع الشأن البيئي في التطبيق. وقد نجم عن ذلك بعض الانتقائية في اختيار المقاصد وحصرها في مسائل محددة سبقت الإشارة إليها مثل الغابات والصيد والتنوع الجيني... وكلام عام ومتكرر عن إدماج مبادئ الاستدامة في التخطيط. وتوحي صياغة الهدف على هذا النحو بإمكانية التعامل المستقل مع المقاصد وضعف الحاجة إلى المقاربة التكاملية للشأن البيئي خصوصاً، وإلى حد ما المقاربة التكاملية للبيئة البرية نفسها.

من ناحية أخرى، لا يعطي الهدف في صياغته الراهنة الأهمية الكافية للناس بما هم من يقيم على الأرض ويتفاعل مع البيئة الطبيعية عليها، يفعلون فيها ويؤثرون فيها، كما أنهم يتأثرون بها وبنتائج تأثيرهم عليها سواء بسلوكهم الخاص أو من خلال السياسات المحلية أو الوطنية والدولية. كما أن البيئة الطبيعية البرية بشكل خاص، وثيقة الارتباط بحياة الناس والأدوار الاجتماعية للنساء والرجال سواء في الأرياف والزراعة حيث الترابط شديد الوضوح، وكذلك في المدن أيضًا التي هي بيئة من صنع الإنسان بدرجة أعلى، وكذلك التأثير في القدرة على احترام التنوع وتضمين الجميع وإزالة العوائق المختلفة أمام الأشخاص ذوي الإعاقات، أو كبار السن، أو الأطفال، أو النساء، أو الفئات الفقيرة... في المساحات العامة وفي إمكانية إعمال كل حقوقهم. فهذه الأبعاد التي تتشبع بها أجندة 2030، وأهداف التنمية المستدامة ضعيفة الحضور في الهدف 15.

على صعيد آخر، القضايا المتعلقة بالبيئة البرية يمكن أن تكون ذات طابع محلي وتتطلب تدخلات محلية أو وطنية، إلا أنه يمكن أن تتطلب أيضًا تعاونًا عابرًا للحدود لأسباب مادية وجغرافية، أو لأسباب تتعلق أيضًا بالسياسات المشتركة التي تؤثر في دول المنطقة الواحدة أو دول العالم، لاسيما ما يتعلق باستثمار الموارد الطبيعية (من ضمنها النفط والغاز) حيث ممارسات الشركات والاتفاقيات قد لا تراعي السلامة البيئية وحقوق السكان في الممارسة؛ أو كذلك الممارسات الزراعية للشركات الكبيرة والدول ذات النفوذ والإمكانيات التي تستحوذ على أفضل مساحات الأراضي الزراعية وتستثمرها على حساب الحاجات الوطنية للبلد المعني، وعلى حساب صغار المزارعين والملاكين. ومثل هذه الممارسات والمشكلات المشتركة، تدفع باتجاه التكامل والتنسيق بين المنظمات والتحركات الوطنية في تحالفات عابرة للحدود، بما في ذلك المشاركة مع أطراف حليفة على المستوى الدولي.

وبشكل عام، فإن صياغة الهدف 15 اتخذت منحىً تقنيًّا ومجزأً في شكل تعداد لقضايا محددة يمكن الاهتمام بها، مع الاكتفاء بصيغة عامة في بداية الهدف تتحدث عن حماية النظم الإيكولوجية البرية.

ترابط الهدف الخامس عشر مع الأهداف الأخرى

كما هي الحال بالنسبة إلى كل الأهداف الأخرى، فإن الهدف 15 مرتبط مع الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، ومستوى الترابط يشملها كلها دون استثناء.

يعرض الشكل الآتي هذه الترابطات بالإشارة إلى الهدف وإلى المقاصد أو المسائل المحددة ضمن هذا الهدف التي تشكل مساحة التمفصل مع الهدف الخامس عشر. ويمكن للمدرب استخدام هذا الشكل من أجل تقديم عرض بصري لهذه الترابطات:

الشكل 2: ترابط الهدف الخامس عشر مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى

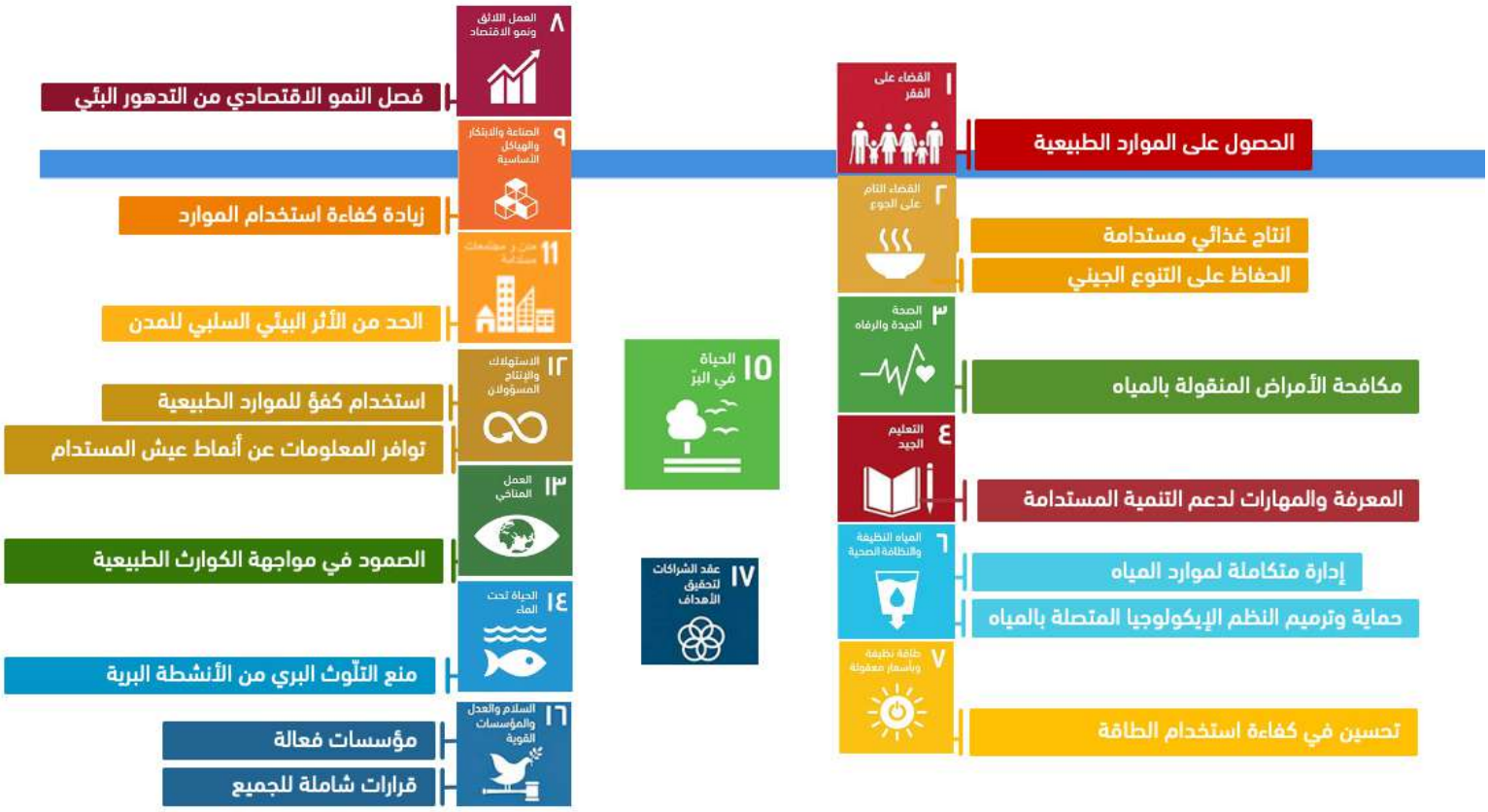

وللمزيد من التوضيح، فإن الجدول الآتي يتضمن تفصيلًا لترابط الهدف 15 مع الأهداف الأخرى والمقاصد المحددة فيها. كما يمكن للمدرب استخدام الجدول لاشتقاق تمارين تطبيقية ينفذها المشاركون في التدريب.

ترابط الهدف الخامس عشر مع الأهداف الاخرى والمقاصد المحددة ضمنها	
الهدف	المقصد
الهدف 1 الفقر	١ -٤: ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر
الهدف ٢ الأمن الغذائي	٢-٤: ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغيير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديد وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجيًّا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام ٢٠٣٠. ٢-٥: الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الداجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تدار إدارة سليمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه، بحلول عام ٢٠٢٠.
الهدف ٣ الصحة	٣ -٣: وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المادية المهملة ومكافحة التهاب الكبد والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول علم ٢٠٣٠.
الهدف ٤ التعليم	٤ -٧: ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة
الهدف 5 مساواة جنوسية	5-أ: القيام بإصلاحات لحصول المرأة على حقوق متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية
الهدف 6 المياه والصرف الصحي	6-3: تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والموارد الكيميائية والموارد الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030. 6-6: حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2030.
الهدف 7 الطاقة	7-3: مضاعفة المعدل العالمي للتحسين في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030.
الهدف 8 التنمية الاقتصادية	8-4: تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيًّا، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقًا للإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والنتائج المستدامة، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة.

الهدف 9 البنى التحتيّة والصناعة	9-4: تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استخدامها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيًّا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقًا لقدراتها.
الهدف 10 المساواة	الهدف نفسه الذي ينص على المساواة بين الجميع داخل البلدان وفي ما بينها، ويشمل ذلك الوصول إلى الموارد الطبيعية والحقوق البيئية.
الهدف ١١ المدن	١١ – ٦: الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص بنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠
الهدف ١٢ الاستدامة	١٢-٢: تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفوء للموارد الطبيعية، بحلول علم ٢٠٣٠ ١٢-٨: ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٣٠.
الهدف ١٣ المناخ	١٣- ١: تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف معها.
الهدف ١٤ البيئة البحريّة	١٤ -١: منع التلوّث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام ٢٠٢٥.
الهدف 16 سلم وحوكمة	١٦-٦: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة ١٦-٧: ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع

3. مراجعة المقاصد والمؤشرات

تتضمن هذه الفقرة عرضًا للمقاصد الإفرادية ومؤشراتها مع التعليق عليها، وترد في شكل جدول على النحو المبين أدناه. وقد ادمجنا مراجعة المقاصد ومراجعة المؤشرات في جدول واحد من باب الاختصار، ولعدم الحاجة إلى تخصيص فقرتين مستقلتين لذلك، حيث إن الهدف والمقاصد هي عناصر فرعية من الشأن البيئي على درجة من التفصيل أكثر مما هو عليه الأمر في أهداف أخرى تتطلب التركيز على المقاصد والمؤشرات بشكل مستقل.

وفي ما يأتي جدول عرض المقاصد والمؤشرات الخاصة بالهدف 15 مع التعليق عليها.

الجدول 4: مقاصد ومؤشرات الهدف الخامس عشر مع تعليق على مضمونها

الهدف 15 - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحّر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي		
15-1 ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقًا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020	15-1-1 مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة	- هذا المقصد هو الأقرب إلى الهدف العام، ويشير إلى النتيجة النهائية المطلوب بلوغها هو حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية. الهدف يعدد هذه النظم أو ما يمكن أن يعتبر مسائل محددة ذات صلة بالبيئة البرية، وهي المسائل نفسها التي سوف ترد في المقاصد. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، هذا تكرار لا داعي له. - يحيل المقصد إلى الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص، ويفترض إمكانية تحقيق ذلك بحلول ٢٠٢٠، وهو ما لم يتحقق مع انقضاء هذا التاريخ. - صيغة المقصد عامة، ولا تتضمن تحديدًا لما يجب القيام به، وهو يدعو إلى السعي لضمان حفظ البيئة، وهذه صيغة عامة تصلح لتكون صيغة الهدف (وهي كذلك) أكثر مما هي صيغة لمقصد. - المؤشر الأول عن مساحة الغابات يصح مؤشرًا للمقصد الثاني عن الغابات، وهو جزئي لمقياس مضمون المقصد الأول.
	15-1-2 نسبة المواقع الهامة من التنوع البيولوجي البري وللمياه العذبة المشمولة في المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي	- مؤشر مركب لكونه يجب أن يكون مفصّلًا حسب النظام الإيكولوجي المعني. - المقياس أكثر تعبيرًا عن المقصد من المؤشر السابق لكونه أكثر شمولًا. - لا يوجد تحديد كمي لقياس التقدم في تحقيق الهدف.

15-2 تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020	15-2-1 التقدم المحرز في الإدارة المستدامة للغابات	- المقصد محدد في إدارة الغابات. الصياغة تحدد الهدف في تعزيز تنفيذ (أي السعي إلى) الإدارة المستدامة للغابات، وهي مكون واحد من النظام الإيكولوجي البري، ثم يحدد عناصر ذلك: وقف إزالتها، ترميمها، وتوسعها.... - المقصد وطني وعالمي أيضًا، والقياس العالمي هو مجموع التقدم وطنيًّا في كل البلدان، ويفترض تحقيقه عام ٢٠٢٠ (وهو امر يمكن التحقق من انجازه) - قياس التقدم المحرز في الإدارة المستدامة للغابات، هو عبارة عن لوحة تحقق dashboard يتضمن المؤشرات الآتية: ١- نسبة التغير السنوية في مساحة الغابات؛ ٢- رصيد الكتلة الحيوية وفق الأرض في الغابات؛ ٣- نسبة الغابات الواقعة ضمن المناطق المحمية؛ ٤- نسبة الغابات المشمولة بنظام إدارة طويل الأمد؛ 5- نسبة الغابات المشمولة بنظام تحقق مستقل من نوعية إدارتها.
15-3 مكافحة التصحّر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحّر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030	15-3-1 نسبة الأراضي المتدهورة نسبة إلى مجموع مساحة اليابسة	- المقصد محدد في إدارة مكافحة التصحّر وتدهور التربة. وهي مكون واحد من النظام الإيكولوجي البري، ثم يشير إلى عناصره المكونة من تصحّر وجفاف وفيضانات... ويفترض وقف هذه الظاهرات تمامًا بحلول عام ٢٠٣٠ (وهذا غير محتمل). - المقصد وثيق الارتباط بالهدف رقم ٢ عن الأمن الغذائي، لاسيما ما يتعلق بالزراعة المستدامة. - المؤشر تقليدي وصالح، وهو نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة في البلد المعني (ومجموعه عالميًّا). هو يقيس التقدم من خلال النتيجة النهائية، إلا أنه من المفيد أيضًا قياس التطور السنوي في هذه النسبة لرصد الاتجاه، كما من الضروري حسابه حسب المناطق وطبيعة الظاهرة (زحف الصحراء، أم تدهور الأراضي...) من أجل تكوين فكرة واقعية عن المشكلات والسياسات الملائمة لمعالجتها. - المؤشر نفسه مركب من ثلاثة مؤشرات فرعية تقيّم: ١- تطور الغطاء النباتي؛ ٢- إنتاجية الأرض؛ ٣- رصيد الكربون.
15-4 ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030	15-4-1 التغطية محسوبة بالمناطق المحمية للمواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي	- المقصد يتعلق بمكون آخر من مكونات النظام الإيكولوجي البري وهو المناطق الجبلية. - المؤشر المقترح هو كما بالنسبة لإجمالي الأراضي محسوبًا بالنسبة إلى المناطق الجبلية
	15-4-2 مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي	- المؤشر المقترح هو كما بالنسبة لإجمالي الأراضي محسوبًا بالنسبة إلى المناطق الجبلية

15-5 اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها	15-5-1 مؤشر القائمة الحمراء	- صياغة المقصد عامة وتتعلق بوقف تدهور الموائل الطبيعية وفقدان التنوع البيولوجي، ويفترض أن يكون قد تحقق عام ٢٠٢٠ (ويمكن التحقق من النتيجة). - صياغة المقصد عامة وغير محددة، اتخاذ إجراءات عاجلة (!) وهامة (!) للحد من...الخ، وقياسها هو النتائج المحققة أي القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض - المؤشر له دلالة ويختص تحديداً بحالات شديدة من الاعتداء على الموائل الطبيعية وما ينتج عنها من احتمال انقراض بعض الأنواع، إلا أن حماية الموائل الطبيعية يمكن ويجب أن تتضمن إجراءات أكثر اتساعًا من الحالات المتطرفة، اذ إنه يمكن لدولة ما أن تتخذ إجراءات محددة ومخصصة لمنع انقراض بعض الأنواع دون اعتماد سياسات عامة لحماية الموائل الطبيعية بالضرورة. وهذا نوع من التحايل على المقصد.
15-6 تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز السبل المناسبة للوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دوليًّا	15-6-1 عدد البلدان التي اعتمدت أُطرًا تشريعية وإدارية وسياساتية لضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع	- المقصد والمؤشر مبهمان وصياغتهما عمومية وإن كان جوهر المقصد معروفًا. لكن صياغة المقصد لا تحدد نقاطًا أو إجراءات محددة، ولا تحدد ما هو التقاسم العادل والمنصف ومعايير ذلك. - المؤشر دولي (عدد البلدان التي تعتمد أطرًا تشريعية وإدارية وسياسية تضمن العدالة في الانتفاع من الموارد الجينية)، والمؤشر أكثر إبهامًا من المقصد، ويتطلب أن تعد كل دولة نظامها الخاص للتقييم وأن يحصل هذا النظام على موافقة من الجهات الدولية المختصة بالتصديق عليه، وهو ما يجعله فعليًّا صعب الحساب وصعب التطبيق وطنيًّا ومحليًّا.
15-7 اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والإتجار بها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء	15-7-1 نسبة الإتجار بالأحياء البرية التي تم صيدها أو الإتجار بها، بطريقة غير مشروعة	- المقصد يتعلق هنا باتخاذ إجراءات لوقف الصيد غير المشروع والإتجار غير القانوني بالأنواع المحمية، على مستوى العرض والطلب على حد سواء. أيضًا المقصد عام. - المؤشر يمكن أن يدل على النجاح أو الفشل في الإجراءات من خلال قياس النتائج، وهو أمر أسهل بالنسبة إلى الصيد غير المشروع. لكن سيكون أكثر صعوبة لحساب تطور الإتجار سواء لجهة العرض أو الطلب، نظرًا لكون هذا الإتجار يتم خارج القانون، ولصعوبة الوصول إلى المعلومات.
15-8 اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020	15-8-1 نسبة البلدان التي تعتمد تشريعات وطنية ذات صلة وتخصص موارد كافية لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية أو مراقبتها	- المقصد يتعلق بنقطة هامة ولكن فرعية وهي منع إدخال الأنواع الغريبة الغازية بحلول عام ٢٠٢٠، وبالتالي يمكن التحقق من كون المقصد قد أنجز أم لا. - مراقبة الأنواع الغازية أقل صعوبة مما جاء في المقاصد الأخرى لكون هذه الأنواع يمكن أن تكون محدودة، ولكون آثارها تكون ظاهرية، ولكونها تستورد من الخارج. - المؤشر يتعلق بالتشريعات لمنع ذلك وهو يقيس وجود تشريعات وموارد، ولا يقيس فعليًّا إذا تم منع الأنواع الغازية وعددها وتطور ذلك زمنيًّا، مع العلم أن هذا القياس ممكن بالنسبة إلى هذا المقصد. كما أن المؤشر لا يحسم ما إذا كانت التشريعات والسياسات مطبقة فعليًّا وبفعالية.

15-9 إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام 2020	15-9-1 التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المنشأة وفقًا للهدف 2 من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020	- المقصد عن إدماج قيم النظم الإيكولوجية في التخطيط المحلي والوطني، هو مقصد يتعلق بالمسارات والعمليات، ودلالته العملية محدودة رغم أهميته، والمطلوب انجاز ذلك عام ٢٠٢٠، وذلك قابل للتحقق من حصوله. - المؤشر أيضًا نوعي ويتعلق بتقدير نسبة التقدم في تنفيذ الخطوات المطلوبة المشار إليها في الأطر الاستراتيجية للتنوع البيولوجي.
15-أ حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً	15-أ-1 المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخدامًا مستداما	- المقصد يدعو إلى حشد الموارد وزيادتها زيادة كبيرة. وعلى الرغم من كون المقصد كميًّا بامتياز، لم يحدد المقصد عتبات كمية أو نسبة الزيادة في الموارد المخصصة، بما يجعله غامضًا ومحلًّا للاجتهاد والاستنسابية (متى تكون الزيادة كبيرة، ومتى تكون غير كافية؟). - المؤشر هو عن حصة المساعدة الإنمائية الرسمية والإنفاق العام (هذان مؤشران مختلفان) الموجهين للحفاظ على التنوع البيولوجي، ولا يوجد معيار للحد الذي يعتبر كافيًا، كما أن الإنفاق نفسه ليس مؤشرًا مثاليًّا (مؤشر مدخلات) ولا يمكن التحقق دائمًا من النتائج من خلال الإنفاق.
15-ب حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات	15-ب-1 المساعدة الإنمائية الرسمية والإنفاق العام للحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية	- هو المقصد والمؤشر نفسيهما كما في المقصد السابق، ولكن بالنسبة للغابات تحديدًا. - تنطبق هنا الملاحظات نفسها كما في السابق.
15-ج تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والإتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة	15-ج-1 نسبة الأحياء البرية المتاجر بها، التي جرى صيدها والإتجار بها على نحو غير مشروع	- كما في المقصدين السابقين، إنما المقصد يختص بالصيد غير المشروع. - المقصد يربط بين وقف الصيد غير المشروع وزيادة فرص المجتمعات المحلية على سبل كسب الرزق المستدام التي يمكن أن تتضرر من جراء الصيد غير المشروع. - المؤشر يغطي الصيد البري غير المشروع (لأن الصيد البحري مشمول بالهدف ١٤) لكنه لا يقيس ما إذا حصل تحسن في معيشة المجتمعات المحلية.

للمدرب

لا يتضمن نص التدريب على الهدف الخامس فقرات خاصة عن البيئة البرية ومنظور الحقوق. وقد سبق في الهدف 21 أن خصصنا فقرات خاصة لتناول الشأن البيئي شكلًا إجماليًّا من منظور الحقوق، وهو ما ينطبق على كل الأهداف البيئية التي سوف تخلو بدورها من فقرة خاصة عن منظور الحقوق خاصة بالهدف المعني.

كما أن الأمر نفسه ينطبق على الفقرات التي ترد في معظم الأهداف تحت عنوان نقاط إضافية، حيث تم الاستغناء عنها في هذا الهدف أيضًا.

4. تمارين الهدف الخامس عشر

للمدرب

لا يحل هذا الدليل محل الاجتهاد الشخصي للمدرب في اختيار أو تصميم ما هو مناسب من مضامين وتمارين مناسبة للتدريب الذي يقوم به. لذلك يتجنب الدليل تحديد قائمة محددة بشكل صارم ونهائي للتمارين المحتملة، ويشجع المدربين والمدربات على القيام بمجهود شخصي على هذا الصعيد، يمكن أن يتضمن دمج عناصر من أكثر تمرين مقترح، أو إضافة عناصر أخرى إلى التمارين متناسبة مع سير التدريب نفسه وحاجات واهتمامات المشاركين، ومستوى تفاعلهم، والمهام التي يقومون بها في عملهم.

الحياة في البر: هدف التنمية المستدامة الخامس عشر

التمرين الأول – أساسي، مجموعات عمل

مناقشة تجربة ميدانية لجمعية مرتبطة بالهدف الخامس عشر

يستخدم المدرب دليل كوثر – أجفند – الشبكة العربية، ويختار المبادرة الميدانية رقم 34: "نساء قرية بير صالح يزرعن الأكاسيا لوقف التصحّر". "قافلة شمس من النساء والشباب في المغرب".

يوزع المدرب المشاركين على مجموعات عمل، ويطلب إليهم قراءة المبادرة، وتقييمها من منظور علاقتها ومساهمتها في تحقيق الهدف 15.

يزود المدرب مجموعات العمل بالأفكار/الأسئلة التوجيهية الآتية:

1. هل المبادرة ذات صلة قوية بالهدف، وبأي مقصد على نحو أكثرتحديدًا؟
2. هل يمكن لهذه المبادرة أن تترك أثرًا ملحوظًا في تحقيق المقصد المعني؟
3. ما هي النتائج الواقعية المتوقعة من هذه المبادرة في حال نجاحها؟
4. ما هي أهمية حملات التوعية والتعبئة للمواطنين في نجاحها؟
5. اقترح مبادرة لها طابع محلي ويمكن لجمعية أو شبكة مجتمع مدني أن تقوم بها في بلدك، تتعلق بأولوية ذات صلة بالبيئة البرية واشرح مبررات اختيارك؟

- المطلوب هنا أفكار محددة ومباشرة من دون تحليل معقّد.
- تعرض كل مجموعة النتائج التي توصلت إليها، ويدير المدرب النقاش بالشكل المناسب تلافيًا لتكرار الأفكار في عروض المجموعات، ثم يقوم بخلاصات عامة بناء على المادة المعروضة في الدليل.

الطاقة الحديثة للجميع: هدف التنمية المستدامة السابع

التمرين الثاني– أساسي/متقدم، مجموعات عمل

التعرف إلى أولويات التدخل في حماية النظم الإيكولوجية البرية في البلد المعني

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو توصل المجموعات إلى اقتراح حزمة تدخلات، أو عناصر خطة عمل وتدخلات في مجال حماية النظم الإيكولوجية تغطي المقاصد 1 إلى 6 من الهدف 15.

يوزع المدرب المشاركين على مجموعات حسب البلدان التي يتنمون إليها، ويطلب إليهم تنفيذ التمرين بشكل تطبيقي على بلدهم (أو البلد المحدد للمجموعة التي ينتمون إليها)، باستخدام الجدول المرفق.

يطلب المدرب إلى المجموعات العمل وفق الخطوات الآتية:

1. قراءة متأنية للهدف الخامس عشر، ولمقاصد النتيجة 6-1 تحديدًا.

2. استخدم الجدول المرفق لملء الخانات الفارغة في الأعمدة.

3. على المجموعة أن تقيّم أولًا ما إذا كان المقصد يعبر عن وضعية قائمة في بلدهم، ودرجة أهميتها. وعلى المجموعة أن تشرح موقفها، إن قررت أنها ملائمة وأن تشرح لماذا، وإذا قررت أنها ليست ملائمة أيضًا.

4. إذا كانت القضية المشار إليها في المقصد ملائمة، يذكر في العمود الذي يلي ما هو التدخل المحدد في ظروف البلد الذي يكون له أولوية (ضمن المقصد قد يكون هناك تدخلات عدة لها أولوية، على المجموعة عدم تكرار ما ورد في المقصد بل أن تحدد نقطة تدخل محددة لها أولوية في البلد المعني).

5. إذا كانت القضية المشار إليها في المقصد غير ملائمة أو ملائمة جزئيًّا، على المجموعة أن تقوم بالعمل نفسه أي أن تقترح تدخلًا في نقطة محددة مناسبة للبلد ولها أولوية.

6. في العمود الأخير، على المجموعة أن تقترح مؤشرًا (أو مؤشرين على الأكثر) لقياس التقدم في تحقيق الهدف المرجو بلوغه من التدخل المقترح. لا يتطلب الأمر أن تتم صياغة المؤشر بشكل دقيق وتقني من الناحية الإحصائية، بل تحديده بأقرب ما يمكن من مواصفات المؤشرات الإحصائية الدقيقة بقدر معرفتهم. المقصود هنا تحديد ما هو الذي تقترحون قياسه بالدرجة الأولى. ويمكن الاستعانة بالمؤشرات المقترحة في الهدف 15 أو تقترحون مؤشرات أخرى.

7. تعرض كل مجموعة النتائج التي توصلت إليها التي سوف تشبه خطة عمل محلية أو وطنية لتحقيق الهدف 15 (أو قسم منه).

8. يدير المدرب نقاشًا عامًّا ويقارن ويستخلص النتائج.

9. على المدرب أن يختار العروض التي تقدمها المجموعات بحيث يتلافى التكرار، وأن يحرص على المناقشة العميقة للمضمون.

النموذج 2: الترابطات بين الهدف الثاني عشر والأهداف والمقاصد الأخرى في البعد الاجتماعي (الناس)

الهدف 51: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحّر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي			
المقصد	هل هو مناسب لبلدك (اشرح لماذا)	اقترح تدخلًا محددًا على علاقة بالمقصد في بلدك	اقترح مؤشرًا يمكنه قياس التقدم في تحقيق الهدف من التدخل المقترح
15-1 ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقًا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020			
15-2 تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020			
15-3 مكافحة التصحّر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحّر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030			

4-15 ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030			
6-15 اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها			

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

1 - شرح الهدف

ينص الهدف السادس عشر على "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات"، وهو من حيث صياغته أطول الأهداف السبعة عشر. وايقونته باللون الأزرق وفيها اختصار للهدف العبارة الآتية: "السلم والعدل والمؤسسات القوية". والعبارة تغطي بعدي السلم (السلم) والحوكمة (العدل والمؤسسات القوية)، الا أن تخصيص المؤسسات بوصف القوية يحمل خطر الانحراف عن مضمون الهدف الفعلي. ففي الهدف استخدمت ثلاثة مفردات حول المؤسسات المرغوب بها هي الفعالية، وخضوعها للمساءلة، وأنها شاملة للجميع (أي تضمينية)، ولا يوجد في الهدف ما يوحي بإمكانية مصطلح القوية التي يمكن أن تأخذ التفكير إلى وجهة خاطئة، لاسيما في الدول النامية ومنها بلداننا. وقد استخدمت الايقونة باللغة الإنكليزية التعبير عينه (strong institutions)، في حين أن الايقونة باللغة الفرنسية استخدمت وصف المؤسسات الفعالة (institutions efficaces)، وهو أقرب إلى الهدف. ولو أردنا استبدال الوصف، فإن الأكثر ملاءمة هو المؤسسات التضمينية (inclusive)، لأنها الخاصية الأكثر أهمية من منظور الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية. ويمكن اعتبار أن الاختصار في الايقونة لم يكوّن موفقًا، لا بل أكثر ميلًا إلى كونه مضللًا.

خصصت أجندة 2030 هدفًا خاصًّا للسلم والحوكمة من ضمن الأهداف السبعة عشر المعتمدة فيها. ولا يوجد مقابل لهذا الهدف في إطار أهداف الألفية الإنمائية. إلا أن ذلك لا يعني أن مسألتي السلم والحوكمة الرشيدة (أو الديمقراطية) لا تشكلان جزءًا منها. فهذا الالتباس وقع لأن أهداف الالفية الثمانية ومقاصدها، قد اقرت عام 2001 بعد مرور عام على تبنى الجمعية العمومية إعلان الالفية الذي يعتبر الوثيقة الأساسية، في حين أن ما أقر عام 2001 كان خارطة الطريق لتنفيذ اعلان الالفية التي تضمنت في نهايتها الأهداف الثمانية ومقاصدها ومؤشراتها التى هي إطار متابعة ورصد لا أكثر. وفي اعلان الالفية، فإن البند الثاني يتحدث عن السلم والأمان، والبند الخامس يتحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. إلا أن الأهداف التي تضمنت الالتزامات المحددة بأولويات تنموية عالمية لم تتضمن ذلك.

ويشكل اعتماد أجندة 2030 هدفا مخصصًا للسلم والحوكمة، خطوة إيجابية إلى الأمام باتجاه جعل قضايا السلم والحوكمة أكثر الزامية والتعبير عنها بالتزامات محددة. إلا أن جمع السلم والحوكمة في هدف واحد يبقى مسألة خلافية نظرًا لكونهما (السلم والحوكمة) مسألتين بالغتي الأهمية والتعقيد، وربما كان من الأجدى تخصيص هدفين منفصلين لكل من السلم والحوكمة بدل جمعهمها في هدف واحد. وسنعود إلى هذه المسألة في الفقرات الأخيرة من هذا النص التدريبي.

يمكن للمدرب استخدام الشكل الآتي للمقارنة بين أهداف الالفية الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة في ما يخص الهدف السادس عشر.

الشكل 1: مقارنة بين أهداف التنمية المستدامة وأهداف الألفية الإنمائية في ما يتعلق بالبيئة البرية

الهدف 16 في أجندة 2030: «التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع الى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات».

السلم والحوكمة في أهداف الألفيّة:

لم تذكر هذه المسائل في إطار أهداف الألفيّة. ولكنها كانت ملحوظة في اعلان الألفيّة.

لم يتضمن اطار اهداف الالفية هدفا خاصا بالسلم او الحوكمة. الا ان اعلان الالفية – الوثيقة الأساسية لاهداف الالفية التي اقرتها الجمعية العامة عام 2000 – تضمن التزامات واضحة وقوية بشان السلم ونزع السلاح (البند الثاني) والتزاما قويا بحقوق الانسان والديمقراطية (البند الخامس).

اجندة التنمية المستدامة ضمنت الأهداف المتفرعة عنها هدفا خاص عن السلم والحوكمة في هدف واحد. وهو يعبر عن الانتقال من التزام سياسي عام الى التزام بتحقيق مقاصد ونتائج محددة في هذا المجال، يفترض ان تترجم الالتزام المبدئي العام باجراءات سياسية وتنفيذية.

الهدف ومقاصده

يحتوي هذا الهدف على 10 مقاصد نتيجة ومقصدين يتعلقان بالسياسات ووسائل التنفيذ. وهو هدف مركب ومتنوع المكونات، يشمل قضايا السلم والأمان من جهة، وقضايا الحوكمة الرشيدة والديمقراطية من جهة أخرى، وقضايا العدالة ومحاربة الإقصاء والتهميش؛ كما تغطي مقاصده المستويين العالمي والوطني. من ناحية أخرى، فإن الحوكمة – بمعنى إدارة التنمية – هي من شروط النجاح في تحقيق أي هدف من الأهداف التنموية، وهو مدرج ضمناً في كل منها.

النص الحرفي للهدف 16 مع مقاصده هو على النحو المبين في الإطار الآتي:

الإطار1: النص الحرفي للهدف السادس عشر مع مقاصده

الهدف 16 . التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

16-1- الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

16-2 - إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والإتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم

16-3 - تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة

16-4 - الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030

16-5 - الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما

16-6 - إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات

16-7 - ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات

16-8 - توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية

16-9 - توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030

16-10- كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

16-أ - تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة

16-ب – تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة

يمكن للمدرب استخدام الشريحتين الآتيتين لعرض مقاصد النتيجة ومقاصد الوسائل والسياسات على المشاركين في التدريب.

الجدول 1: الهدف السادس عشر، مقاصد النتيجة ومقاصد الوسائل والسياسات

مقاصد الهدف السادس عشر	
16-1	الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان
16-2	إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم
16-3	تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة
16-4	الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030
16-5	الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما
16-6	إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات
16-7	ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات
16-8	توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية
16-9	توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030
16-10	كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

الشكل 2: الهدف السادس عشر، وسائل التنفيذ

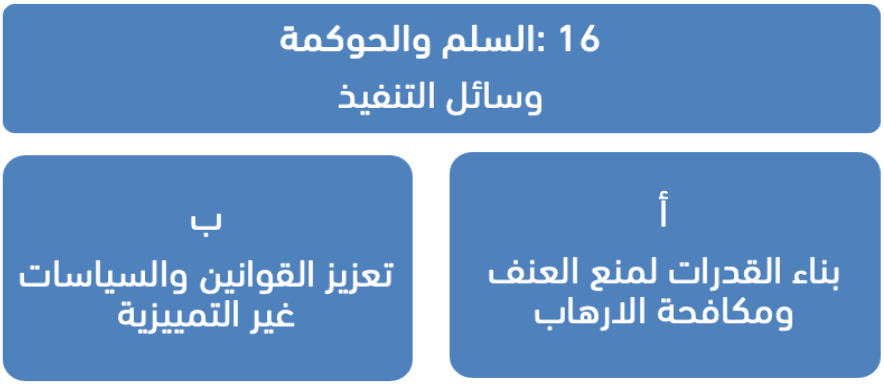

للمدرب

هذا الهدف يغطي مسألتين مستقلتين نسبيًّا هما السلم (والأمن) من جهة، والحوكمة (والعدل) من جهة ثانية. وهذه نقطة بالغة الأهمية يجب عدم إغفالها، لا بل يجب أن تكون في صلب التحليل النقدي للهدف وفي صلب مسار التكييف الوطني الذي ينقل الهدف من الورق إلى أرض الواقع. لذلك فإن الجدول الخاص بمقاصد النتيجة استخدم لونين مختلفين في عرض المقاصد، حيث المقاصد 1 و2 و4 باللون الأزرق وهي مقاصد تنتسب بالدرجة الأولى إلى مسألة السلم – الأمن؛ في حين المقاصد الأخرى باللون الأخضر وهي مقاصد تنتسب بالدرجة الأولى إلى مسألة الحوكمة (الديمقراطية، المشاركة، العدل – العدالة...الخ). وللمدرب أن يشدد على هذه المسألة، ويمكنه أن يصمم الجلسة التدريبية بحيث يتم التركيز بشكل مستقل نسبيًّا على المسألتين أو على إحداهما حسب وضع البلد المعني. وفائدة التمييز بين المسألتين سوف تتضح في الفقرات الآتية.

2. نقد الهدف السادس عشر

صيغة متقدمة لعرض الهدف 16

في الفقرة السابقة تم عرض الأهداف كما هي في صيغتها التي وردت في أجندة 2030، إلا أنه يمكن تقديم عرض أكثر تقدمًا يبدأ من تفكيك الأبعاد والأبعاد الفرعية التي يغطيها الهدف، مع الالتزام بنصه كما جاء في الأجندة. ويمكن التعرف إلى العناصر المكونة للهدف السادس عشر على النحو الآتي:

أولا، البعد الرئيسي الأول: السلم والأمن، وتندرج تحته الأبعاد الفرعية الآتية:

- البعد الفرعي الأول: الحروب الخارجية والاحتلال؛
- البعد الفرعي الثاني: الحروب والنزاعات الداخلية؛
- البعد الفرعي الثالث: الأمن الجنائي والجريمة.

ثانيًا، البعد الرئيسي الثاني: الحوكمة والعدل، ويمكن تفكيك الحوكمة والعدل إلى بعدين فرعيين هما:

- البعد الفرعي الأول: الجوانب السياسية في الحوكمة (الديمقراطية، علوية القانون، دولة الحق...ألخ)؛
- البعد الفرعي الثاني: الجوانب التقنية في الحوكمة (الإصلاح المؤسسي، فعالية الحكومة، الفساد بمعناه التقني، فعالية القضاء...الخ).

ويمكن نسبة كل مقصد من المقاصد إلى أحد البعدين الرئيسيين والأبعاد الفرعية المرتبطة به، مع العلم أن بعض المقاصد يمكن أن تتضمن عناصر تنتمي إلى أكثر من بعد أو بعد فرعي واحد، أو أن بعضها يمكن أن يكون تقاطعيًّا بشكل كامل أو جزئي (مثلا، تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية مقصد تقاطعي يشمل كل أبعاد الحوكمة).

يمكن للمدرب استخدام الشكل التالي الذي يلخص مقاصد الهدف السادس عشر موزعة حسب الأبعاد والأبعاد الفرعية.

الشكل 3: مقاصد الهدف السادس عشر حسب الأبعاد

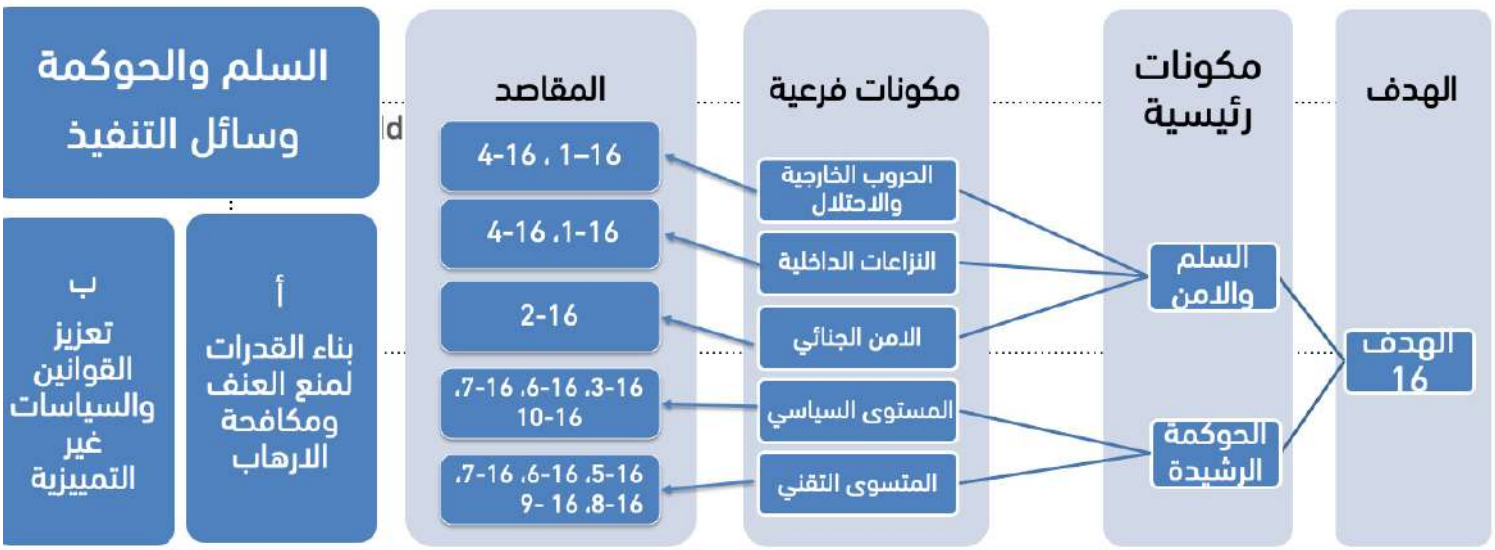

أهمية الهدف 16 بالنسبة إلى المنطقة العربية

تعتبر قضايا السلم والأمان والحوكمة الرشيدة متمثلة بالإصلاح السياسي والمؤسسي من أهم القضايا في البلدان العربية، التي تعتبر المنطقة الأولى في العالم من حيث توتر الحروب والنزاعات، وعدد الضحايا واللاجئين والنازحين، وهي المنطقة التي كانت محور التحركات السياسية الشعبية والتحولات الدستورية والمؤسسية والتشريعية الأكثر تغيّرًا في العالم خلال العقد السابق. لذلك يحتل مضمون الهدف 16 مكانًا محوريًّا في المسار التنموي، كما أن هذا الهدف ومقاصده هو أكثر الأهداف التي تتطلب تكييفًا وطنيًّا وتوطينًا يلحظ الخصائص والتحديات الإقليمية والوطنية مقارنة بالأهداف الأخرى، وهو يفقد فعاليته ما لم تجرِ إعادة إنتاجه وإدماجه في خطط ومسارات الأطراف التنموية الحكومية وغير الحكومية في بلدان المنطقة. فبلداننا هي من أكثر البلدان التي تعاني من الحروب، وأكثرها حاجة إلى التحول إلى ديمقراطيات دستورية مدنية تتبنى خيارات وطنية وتنموية، لذلك فإن الإطار المفهومي المحدود الذي ينطلق منه الهدف 16 لا يبدو ملائمًا كإطار تحليل وتخطيط وتدخل في بلداننا، ما عدا بعض البديهيات، وعدا ذلك لا بد من تجاوز الصياغة العالمية لهذا الهدف.

مراجعة المقاصد والمؤشرات

نعتمد في مراجعة هذا الهدف صيغة مختلفة عن الأهداف الأخرى. ففي الأهداف التي سبقت تناولنا مراجعة المقاصد في فقرات مستقلة، ثم تناولنا المؤشرات في فقرات أخرى. إلا أن طبيعة هذا الهدف تتطلب إدخال التعديلين الآتيين على العرض.

- التعديل الأول هو التمييز في العرض بين المقاصد ذات الصلة بالسلم والأمن، والمقاصد ذات الصلة بالحوكمة، ومراجعتها في فقرات مستقلة متتابعة؛

- التعديل الثاني هو دمج مراجعة المقاصد والمؤشرات في فقرات مشتركة، نظرًا لكون فهم مضمون المقصد يبقى غامضًا ما لم يتم ربطه بالمؤشرات المختارة، وبالتالي فإن التعليق على المؤشرات هنا يتجاوز الجانب الفني في صلاحية المؤشر إلى ما يتعلق بجوهر المقصد المعني بشكل مباشر وأكثر شدة مما هو عليه في الأهداف الأخرى.

وفي ما يأتي المراجعة لمسألتي السلم والأمن، ثم الحوكمة بشكل متتابع.

المسألة الأولى: السلم والأمن

نعرض في ما يأتي ما نعتبره المقاصد التي تنسب أولًا إلى هذه المسألة مع مؤشراتها، وهي المقاصد 1 و2 و4، إلى جانب تناول مقاصد وسائل التنفيذ – السياسات من منظور علاقتها بها.

نشير أولًا إلى وجود إبهام وضبابية في صياغة الهدف نفسه من منظور الحرب والسلم. فصياغة الهدف أتت على النحو الآتي: "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة...الخ". وبدل النص مباشرة على تحقيق السلم على النطاق العالمي، ووقف الحروب والنزاعات والاحتلال بشكل مباشر، فإن الصياغة "مجتمعات مسالمة" تولّد التباسات عدة أولها، أنها غموض المعنى (ما معنى مجتمع مسالم؟ هل المقصود يتمتع ويعيش شعبه بسلام مثلًا؟ أو أمر آخر؟)؛ وثاني الالتباسات أنها توحي بمسؤولية الناس والشعوب عن تحقيق ذلك؛ والثالث أنها لا تميز بين الأبعاد الداخلية والأبعاد الخارجية في السلم والحرب؛ والرابع أنها تتجاهل أن السلم والحرب هما مشكلة عالمية وليس مشكلة مجتمع معين أو مجتمعات معينة. وهذه الالتباسات هي التي تفسر جانبًا أساسيًّا من الارتباك ونقاط الضعف في الهدف السادس عشر كما سنرى في سياق العرض اللاحق.

يتضمن الجدول التالي عرضًا وتعليقًا على هذه المقاصد المؤشرات ذات الصلة بمسألة السلم والأمن:

الجدول 2: الهدف السادس عشر، المقاصد والمؤشرات المدرجة تحت مسألة السلم والأمن

الهدف 16 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات		
16-1 الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان	16-1-1عدد ضحايا القتل العمد لكل 100 ألف نسمة، بحسب العمر والجنس	- يفترض بهذا المقصد أن يكون الأكثر التصاقًا بهدف بناء المجتمعات المسالمة، وتحقيق السلم. إلا أن المشكلة تبدأ من المصطلحات المستخدمة فيه. فالنص يتحدث عن الحد من العنف أيًّا كانت أشكاله. والعنف مفهوم ضبابي وواسع جدًّا ويجمع المتناقضات، وهو في أساس الارتباك على امتداد الهدف والمقاصد المعنية. وكان من الأجدى أن ينص على السلم والحرب والاحتلال مثلًا.... بدل الحديث العام عن العنف بكل أشكاله. - المقصد يدعو إلى الحد بدرجة كبيرة من كل أشكال العنف، فلم يدعُ إلى القضاء عليه، أو وقفه.... كما أنه لم يحدد متى نبلغ الدرجة الكبيرة للحد من العنف. كما أنه حصر الإنجاز بتقليص معدل الوفيات، وهذا هام جدًّا، إلا أن الحرب والعنف لا يختزلان بالوفيات وحدها. ومن شأن هذا التحديد تقييد التحليل وحصره وحصر التدخل في بعض التجليات الأكثر تطرفًا للعنف دون غيرها. - بالنسبة إلى المؤشر االمقترح لقياس التقدم في إنجاز المقصد، فهو عدد ضحايا القتل العمد لكل مائة ألف نسمة مفصلة بحسب العمر والجنس. وهو مؤشر غير ملائم أيضًا لكونه يجمع كل ضحايا القتل من دون تمييز بين من قتل بسبب الحروب، أو الاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان، أو سبب جرائم قتل جنائية. وهو لا يصلح مؤشرًا للسلم والحرب.... الذي يفترض أنه جوهر هذا الهدف أصلًا، والمقصد المعني استطرادًا. ويعود جانب من الالتباس هنا إلى صياغة الهدف نفسه التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمّش فيها أحد...، وهذا تعبير ضبابي ولا يتحدث مباشرة عن مشكلة الحروب في العالم.
	16-1-2 الوفيات المتصلة بالنزاع لكل 100 نسمة (بحسب العمر والجنس والسبب)	- هذا المؤشر يعوّض جزئيًّا عن الضبابية الكبيرة في المؤشر الأول، وهو يقيس الوفيات المتصلة بالنزاع. - المؤشر أكثر تحديدًا وارتباطًا بالنزاع، لكن مؤشر الوفيات وحده غير كافٍ، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالسياسات والتدخلات المطلوبة لتحقيق سلم دائم وعادل في البلد،
	16-1-3 نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال الاثني عشر شهرًا الماضية	- هذا المؤشر يعيدنا مرة أخرى إلى العمومية والضبابية. وهو غير متصل بالهدف السادس عشر بما هو متعلق بالسلام والأمن (والحوكمة). - المؤشر يريد قياس نسبة العنف البدني أو النفسي أو الجنسي في مؤشر واحد، وهذا مستحيل، كما أنه غير مرتبط بالهدف، وهو أيضًا يكرر مؤشرات خاصة بأهداف أخرى (الهدف الخامس مثلًا والعنف ضد النساء).
	16-1-4 نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها	- هذا مؤشر ذاتي للشعور بالأمان، والأمان مفهوم أكثر اتساعًا من مفهوم الأمن. وهو أيضًا عام وغير محدد، نظرًا لتعلقه بالحرب والنزاعات، أو بمستوى فعالية إجراءات الأمن الداخلية، إضافة إلى مدركات الأفراد المعنيين. وهو أيضًا ضعيف الارتباط بالسلم والنزاع بالمعنى المباشر.

16-2 إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والإتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم	16-2-1 نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و17 سنة والذين تعرضوا لأي عقاب بدني و/ أو اعتداء نفسي من جانب مقدمي الرعاية في الشهر الماضي	- المقصد يجمع أيضًا بين مسألتين منفصلتين. الأولى هي الإتجار بالبشر وهي جريمة منظمة عابرة للحدود؛ والثانية هي إساءة معاملة الأطفال، بالإضافة إلى حالات تعذيب الأطفال بما هي تتجاوز إساءة المعاملة العادية. - بالنسبة إلى المؤشر الأول، فهو يتعامل مع إساءة معاملة الأطفال من قبل مقدمي الرعاية (أهل أو مؤسسات أو أوصياء)، وهو ضعيف الارتباط بالهدف العام (السلم والحوكمة). كما أنه يكرر مؤشرات أخرى عن إساءة المعاملة مع تخصيص الأطفال. - مثل هذا المؤشر، وربما المقصد نفسه، ليس مكانه الهدف ١٦ ما عدا ما يتصل بالإتجار بالبشر لاسيما البعد الدولي لهذه الظاهرة.
	16-2-2 عدد ضحايا الإتجار بالبشر لكل 100 ألف نسمة، بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال	- المؤشر الثاني أكثر تحديدًا ويتصل بالإتجار في البشر الذي هو أكثر منطقية. - المقصد لا يحدد أصلًا مستوى الخفض المطلوب، ولا يوجد التزام محدد، مع العلم أن الصياغة (من الناحية اللغوية) توحي بالقضاء على الظاهرة تمامًا (إنهاء – وهو يشمل الإتجار بالبشر وإساءة معاملة الأطفال من قبل رعاتهم، وهاتان مسألتان مختلفتان تمامًا). - لا يميز المقصد والمؤشر بين البعد الداخلي والبعد الدولي لظاهرة الإتجار بالبشر. وهذه أيضًا نقطة ضعف.
	16-2-3 نسبة الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة الذين تعرضوا للعنف الجنسي قبل سن الثامنة عشرة	- مرة أخرى مؤشر عن العنف للشبان والشابات الذين تعرضوا للعنف الجنسي قبل سن ١٨ (أي من يعتبرون أطفالًا من الناحية القانونية وحسب الاتفاقية الدولية لحقوق الأطفال). - مكرر أيضًا مع مؤشرات مشابهة، وليس مكانه هذا الهدف.

16-4 الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030	16-4-1 القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)	- أيضًا المقصد غير محدد (الحد بقدر كبير من التدفقات...). - يجمع عناصر مختلفة تدفقات غير مشروعة للأموال، والأسلحة، مع استرداد الأصول المسروقة، ومكافحة الجريمة المنظمة. هذا ما لا يمكن جمعه بسهولة. - هذا الهدف دولي بالدرجة الأولى، وتتفرع عنه التزامات للحكومات الوطنية. - المؤشر الأول هو مقياس دولي أساسًا، وحسابه صعب كونه يحاول تقدير القيمة النقدية لعمليات غير مشروعة، والمعلومات قد لا تكون متاحة بسهولة.
	16-4-2 نسبة ما يُضبط من أسلحة وما يُقيّد ويُقتفى أثره من أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة، وفقًا للمعايير الدولية والصكوك القانونية	- المؤشر يقيس نسبة ما يضبط من أسلحة وما يقتفى أثره من أسلحة صغيرة وخفيفة. - ثمة صعوبة في حساب هذا المؤشر لعدم توفر المعلومات الكافية. - المشكلة الأهم هنا هي أن المؤشر يريد ضبط الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي يتم تهريبها والإتجار بها من قبل المظمات الإجرامية الدولية أو الوطنية، أو من قبل ميليشيات مسلحة تستخدم في النزاعات. ولو حاولنا النظر في أولوية ذلك من منظور عالمي، ومن منظور الحروب التي تدور في البلدان العربية مثلًا، لوجدنا أنه يغفل الجانب الأكثر أهمية في المشكلة من منظور الحرب والسلم. فعلى الصعيد العالمي تتمثل المشكلة الكبرى في الإنفاق العسكري والتجارة الشرعية والقانونية بالسلاح الذي بلغ أرقامًا خيالية؛ ومن ناحية ثانية ومن منظور الحروب التي تدور واقعيًّا، المشكلة هي أيضًا في السلاح الثقيل (بما في ذلك الطيران والصواريخ) الذي يعطى للسلطات أو للتنظيمات المرتبطة بمصادر تمويل معروفة وكبرى في العالم، وليس في التجارة غير المشروعة بالسلاح الخفيف.
16-أ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة	16-أ-1 وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقًا لمبادئ باريس	- المقصد يريد تعزيز المؤسسات الوطنية من أجل بناء القدرات لمنع العنف (تعبير عام)، ومكافحة الإرهاب (مفهوم خلافي وله طابع سياسي صريح) والجريمة (الأمن الجنائي والشرطة). - المقصد عام، وهذا مفهوم نوعًا ما لأنه مقصد وسائل تنفيذ وسياسات. - المؤشر نوعي (وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان) ... وحقوق الإنسان واسعة جدًّا. - المقصد والمؤشر أقرب إلى مسألة الحوكمة، وهو من المفترض أن ينعكس إيجابًا على السلم المجتمعي، ودلالته أضعف في ما يتعلق بالحروب التي لها طابع دولي.

17-ب تعزيز إنفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة	16-ب-1 نسبة السكان الذين أبلغوا أنهم شعروا شخصيًّا بتعرضهم للتمييز أو المضايقة خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، استناداً إلى أساس من التمييز المحظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان	- المقصد أيضًا أقرب إلى مسألة الحوكمة منه إلى السلم. - أيضًا الصياغة عامة.

المسألة الثانية: الحوكمة والعدل

وفق التصنيف الذي اعتمدناه في هذه المادة التدريبية فإن المقصد الثالث، والمقاصد من الخامس إلى العاشر تتعلق بالدرجة الأولى بالحوكمة (والعدل من ضمنها)، وهي ستكون موضوع العرض والتعليق في هذه الفقرة، بالإضافة إلى مقصدي وسائل التنفيذ والسياسات. ولكن قبل البدء بعرض المقاصد الإفرادية (انظر الجدول الآتي) نعلق على ما جاء في نص الهدف السادس عشر نفسه مما يتعلق مباشرة بمسألة الحوكمة، وهو على النحو الآتي: "... وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات". ويمكن تفكيك العناصر المتضمنة في هذا النص إلى نقطتين فرعيتين، الأولى تتعلق بالوصول إلى العدالة الذي يجب أن يكون متاحًا للجميع (ما نشير إليه اختصارًا بالعدل)؛ والنقطة الثانية تتعلق ببناء مؤسسات تتمتع بثلاث مواصفات رئيسية هي الفعالية، والخضوع للمساءلة، وأن تكون تضمينية أي شاملة للجميع. والإشارة الواردة في بناء المؤسسات على جميع المستويات تعني المستويات العالمية والوطنية والمحلية، كما أنها تعني المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضًا.

وبالنسبة إلينا، لا بد من مقاربة الحوكمة من منظورين متمايزين ومترابطين، الأول هو المنظور السياسي، وقضايا الحوكمة هنا تعني مسائل الديمقراطية، وعلوية الحق وسيادة القانون، واستقلال القضاء، وحياد الدولة ...ألخ؛ أما الثاني فهو المنظور التقني (أو الإجرائي والتنظيمي) وهو الذي يختص بعمل المؤسسات والشفافية والفعالية والمكننة ومكافحة الفساد بالمعني الضيق...الخ.

باختصار، إن مجمل المقاصد المتعلقة بهذه المسألة يفترض أن تؤدي إلى تحقيق العدالة للجميع وبناء المؤسسات المستجيبة للحوكمة الديمقراطية والفعالة. إن التعليقات على المقاصد والمؤشرات في الجدول الآتي يأخذ بالاعتبار هذه العناصر بما هي خلفية مشتركة للتعليقات، والتحليل.

الجدول 2: الهدف السادس عشر، المقاصد والمؤشرات المدرجة تحت مسألة السلم والأمن

الهدف 16 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات		
16-3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة	16-3-1 نسبة ضحايا العنف خلال الاثني عشر شهرًا الماضية التي أبلغ ضحاياها عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسميًّا	- هذا المقصد هو الأكثر عمومية والأقرب إلى مفهوم الحوكمة بمعناه الشامل. وهو يتضمن سيادة القانون وضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى العدالة. - المقصد يشمل البعد الدولي والوطني على حد سواء، أي أنه يتعلق بمنظومة الحوكمة الدولية واحترام القانون الدولي من جهة وضمان ديمقراطية التمثيل في المؤسسات الدولية؛ كما أن الأمر عينه ينطبق على المستوى الوطني. وكان من الأجدى الفصل بين البعدين لاختلاف الفاعلين واختلاف طبيعة المشكلات بين المستويين. - المقصد لا يحدد مستويات الإنجاز الكمي المطلوب بلوغها، وهو ما يجعل تقييم التقدم أقل وضوحًا. - المؤشر المقترح جزئي جدًّا ولا يتناسب مع المقصد. وهو يختص بنسبة من تعرضوا إلى إيذاء من السلطات المختصة، وهذا شأن هام ولكن جزئي ويحصر فكرة سيادة القانون بالجانب القضائي في حين هو أبعد من ذلك (البعد السياسي في الحوكمة)، وعلى سبيل المثل فإن احترام القانون الدولي في العلاقات الدولية والديبلوماسية، والالتزام بحقوق الإنسان، وكذلك احترام القانون الدولي الإنساني في زمن الحروب، هو المعيار الأكثر أهمية هنا. - لا تتوفر معظم الأحيان في الدول النامية آليات للتصريح عن مخالفة القانون وإيذاء الضحايا من قبل الجهات الرسمية. - المؤشر غير معبر وغير ملائم. يجب الفصل بين البعدين الدولي والوطني واقتراح مؤشرات خاصة لكل منهما.
	16-3-2 المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء	- هذا مؤشر عن فعالية النظام القضائي، كما أنه يعبر عن احترام حقوق الإنسان. - المؤشر قضائي أيضًا، أي أنه يختص بجانب واحد من جوانب العدالة والحوكمة. - المؤشر مرتبط بالمقصد (سيادة القانون)، إلا أن المقصد لا يحدد الإنجاز المطلوب تحقيقه بشكل واضح.

16-5 الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما	16-5-1 نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهرًا السابقة	- المقصد يتعلق بالفساد والرشوة، وصياغته عمومية ولا يحدد الإنجاز الذي يفترض تحقيقه بشكل واضح (الحد بدرجة كبيرة من....). - المقصد يوحي بربط الفساد بالرشوة، وهذا جزئي جدًّا، ويتعلق بجانب تقني من الحوكمة لا أكثر. - المؤشر يكرس الطابع الجزئي في مقاربة الفساد، ويحصر الفساد في القطاع الحكومي فقط. وهذا مضلل وجزئي.
	16-5-2 نسبة الأعمال التجارية التي اتصلت مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعت رشوة إلى مسؤول حكومي أو طُلب منها دفع رشوة لأولئك المسؤولين الحكوميين، خلال الاثني عشر شهرًا السابقة	- المؤشر هنا مشابه للمؤشر السابق ولكن الأمر لا يتعلق بالمواطن الذي دفع رشوة للموظف الحكومي بل بالقطاع الخاص هذه المرة. - أيضا جزئي، ويحصر الفساد بالقطاع العام. وهذا مضلل ويفتقد إلى الموضوعية.
16-6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات	16-6-1 النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة، بحسب القطاع (أو بحسب رموز الميزانية أو ما شابه)	- المقصد يتحدث عن بناء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة (ثلاث صفات) وعلى كل المستويات. المقصد أغفل أن تكون المؤسسات تضمينية وشاملة للجميع، أي أنه أغفل البعد المتصل بالمشاركة المواطنية بأشكالها المختلفة، وهو الجانب الأكثر ارتباطًا بالديمقراطية بما هي تعبير عن البعد السياسي للحوكمة. وهذه نقطة ضعف. - المؤشرات يفترض أن تقيس العناصر المختلفة لما جاء في المقصد، وهو ما سنرصده تباعًا. - المؤشر الأول يتعلق بنفقات الموازنة حسب القطاع، وهو ليس مؤشرًا من الناحية الفعلية بل مجموعة قياسات للموازنة، ولا يوجد معيار لتحديد ما هو التناسب المناسب، ولا يمكن أصلًا أن يكون هناك نسب ثابتة وموحدة لكل الدول. - المؤشر الأول هو مؤشر مدخلات – الإنفاق الحكومي – وهو مؤشر ضعيف الدلالة على فعالية المؤسسات وشفافيتها. - المؤشر غير ملائم وضعيف الارتباط بالمقصد.
	16-6-2 نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في استعمال الخدمات العامة	- هذا مؤشر ذاتي يقيس رضى المواطنين عن الخدمات العامة. - المؤشر يمثل طريقة سهلة نسبيًّا لقياس فعالية المؤسسات في ما يخص الخدمات على الأقل. - المؤشر مناسب وقياسه سهل نسبيًّا، ودلالاته محصورة بفاعلية المؤسسات. وهو مؤشر نتيجة.

16-7 ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات	16-7-1 نسبة الوظائف (بحسب العمر، والجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والسلطة القضائية) مقارنة بمستويات التوزيع على المستوى الوطني	- المقصد يتحدث عن مواصفات للمؤسسات وآليات اتخاذ القرارات التي يجب أن تكون مستجيبة للاحتياجات (مرتبط بالفعالية والملاءمة من ضمن نقاط أخرى)، وشاملة للجميع (أي تضمينية)، وتشاركية، وتمثيلية (وهذه نقاط معبرة عن بعد الديمقراطية)، وعلى كل المستويات. هذا المقصد مركب ومتعدد وصياغته عامة كما معظم المقاصد الأخرى في هذا الهدف. - المؤشر الأول يتعلق بالتمثيل الشكلي على الأقل، بحيث يكون تمثيل الفئات في المؤسسات متناسبًا مع حجمها الفعلي في التوزيع السكاني. هذا جانب هام لكنه تقني. - المؤشر لا يغطي الجوانب الأخرى من المقصد.
	16-7-2 نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملبية للاحتياجات، بحسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية	- مؤشر ذاتي (رأي المواطنين) مع تفصيل نسب الرضى حسب الجنس والعمر والإعاقة والفئات السكانية...الخ. - المؤشر جزئي وغير مباشر في ترابطه مع مضمون المقصد. - المؤشران المقترحان ضعيفان ولا يكفيان لقياس المقصد المعني.
16-8 توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية	16-8-1 نسبة البلدان النامية الأعضاء في المنظمات الدولية وحقوقها في التصويت في تلك المنظمات	- هذا المقصد دولي، وهو يتعلق بتمثيل البلدان النامية في المؤسسات الدولية من الناحية العددية وكذلك القدرة على التأثير الفعلي. - لا يتضمن المقصد تحديدًا واضحًا للمطلوب إنجازه. - المؤشر معبر عن المقصد، ويتم حسابه بالنسبة لكل مؤسسة دولية هامة على حدة، ومن الطبيعي أن يكون هناك تمييز بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية حيث الاحتكام المباشر إلى حقوق التصويت المتناسبة مع المساهمات المالية، مع العلم أنه ينطبق أيضًا على منظمة الأمم المتحدة نفسها بشكل متفاوت حسب الهيئات (مجلس الأمن، الجمعية العامة، الوكالات...). - يعني المقصد والمؤشرات بالمشاركة الحكومية، لذلك لا تزال مسألة مشاركة منظمات المجتمع المدني إشكالية وغير ملحوظة بهذا المقصد والمؤشرات المرتبطة به.
16-9 توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030	16-9-1 نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني، بحسب العمر	- المقصد يتعلق بتوفير هوية قانونية للجميع، وهو مسألة هامة لكنها محددة وخاصة. - المؤشر يختص بتسجيل الأطفال، وهو أكثر جزئية من المقصد، في حين أن مسألة الهوية الوطنية تطال أشخاصًا راشدين يُحرمون من هويتهم القانونية أو جنسيتهم لأسباب مختلفة تحمل تمييزًا وانتهاكًا لحقوق الإنسان.

16-10 كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية	16-10-1 عدد ما تم التحقق منه من حالات القتل، والاختطاف، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب للصحافيين والعاملين في الوسط الإعلامي المرتبطين بهم والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال الاثني عشر شهرًا الماضية	- المقصد يتعلق بكفالة حق الوصول إلى المعلومات، وحماية الحريات الأساسية. مرة أخرى المقصد متعدد، وفيما حق الوصول إلى المعلومات محدد، فإن الحريات الأساسية المطلوب حمايتها متعددة وغير محددة في المقصد (حرية المعتقد، التعبير، الانتظام السياسي والنقابي، التجمع والتظاهر، حرية التنقل...ألخ). كما أن المقصد يضيف التباسًا آخر عندما ينص على أن يتم ذلك وفقًا للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، إذ غالبًا ما يكون هناك تناقض بين الاثنين. - على الرغم من أهمية حق الوصول إلى المعلومات، فإنه يبقى ذا أهمية محدودة ما لم يكن جزءًا من ضمان الحريات الأساسية، وهذا هو الموضوع الأكثر أهمية وهو الأصل، في حين حق الوصول إلى المعلومات هو الفرع. كما أن حق الوصول إلى المعلومات يبقى محدود الفعالية ما لم يقترن بالقدرة على التأثير في القرار والمحاسبة. والتركيز على حق الوصول إلى المعلومات هو لاعتبارات العولمة ومصالح الأطراف القوية فيها أكثر مما هو لاعتبارات وطنية وتنموية. - المؤشر الأول المقترح لهذا المقصد أيضًا مركب لأنه يتحدث عن حالات القتل والاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب...الخ. كما أنه يخصص فئات محددة من السكان (صحافيين، نقابيين، مدافعين عن حقوق الإنسان) في حين يفترض أن تكون هذه الحقوق مضمونة للجميع مواطنين ومقيمين. - المقصد عام أيضًا ويتطلب قياسًا نوعيًّا (قائمة تحقق) وبما يتجاوز المؤشر الكمي المقترح. والمؤشر جزئي. ومن الأفضل استبداله بمؤشر نوعي في صيغة قائمة تحقق أسئلة تتيح تقييمًا إجماليًّا لوضع الحريات الأساسية وحق الوصول إلى المعلومات.
	16-10-2 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ ضمانات دستورية و/أو تشريعية سياساتية لإطلاع الجمهور على المعلومات	- المؤشر الثاني مخصص لتقييم وضع حق الوصول إلى المعلومات. وهو مؤشر دولي لأنه يقيس عدد الدول التي لديها ضمانات دستورية أو تشريعية في هذا المجال. - بالنسبة إلى البلد المعني تقتصر المسألة على معرفة ما إذا كانت الضمانات موجودة أم لا. يمكن تطوير قياس وطني مناسب لهذا الغرض.

16- أ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة	16-أ-1 وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقًا لمبادئ باريس	- المقصد يتعلق بالحوكمة بالدرجة الأولى، ويختص ببناء القدرات على كل المستويات من أجل مكافحة الإرهاب، والعنف، والجريمة المنظمة. هو مقصد وسائل تنفيذ وسياسات. الهدف مصاغ من منظور دولي، وبناء قدرات الدول هو للاستجابة لمتطلبات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة دوليًّا أكثر مما هو مكافحة الإرهاب والجريمة، بما هما مشكلتان وطنيتان تعيقان التنمية في البلد المعني. - المؤشر المقترح نوعي، وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. المؤشر غير كافٍ لأن وجود هذه المؤسسات لا يعني إطلاقًا أنها مستقلة، ولا أنها فاعلة ومؤثرة. - المقصد محدد بموضوع مكافحة الإرهاب والجريمة، والمؤشر عام يتعلق بمؤسسات حقوق الإنسان. الارتباط بين المؤشر والمقصد غير مباشر. ومن الممكن أن تكون هناك مؤشرات أخرى مثل وجود استراتيجيات وطنية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، أو توقيع الدول على اتفاقيات في هذا المجال. - المؤشر غير ملائم، والمقصد دولي.
16- ب تعزيز إنفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة	16- ب-1 نسبة السكان الذين أبلغوا أنهم شعروا شخصيًّا بتعرضهم للتمييز أو المضايقة خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، استناداً إلى أساس من التمييز المحظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان	- المقصد يتعلق بجانب أساسي من حقوق الإنسان (عدم التمييز). وصياغة المقصد تجعل منه مقصدًا وطنيًّا لا دوليًّا. - المؤشر المقترح يعزز الطابع الوطني لهذا المقصد، وهو مؤشر ذاتي يشمل نسبة الذين شعروا بالتعرض للتمييز في أي مجال من المجالات المحظورة بموجب القانون الدولي. وثمة عناصر كثيرة هنا يجب أن تدخل في حساب المؤشر. - المؤشر مناسب للمقصد وطنيًّا. لا بد من مقابل لمؤشر التمييز على المستوى الدولي أيضًا في حال اعتبرنا أن مبدأ شمول جميع المستويات يشكل كل المقاصد التزامًا بنص الهدف، أي لا بد من رصد حالات التمييز على المستوى الدولي أيضًا.

للمدرب

يمكنك أن تلاحظ غلبة الطابع الدولي لهذا الهدف، وكذك طابعه الجزئي والعمومي، لذلك لا بد من بذل جهد مضاعف من قبلك من لجعله مادة تدريبية وتوجيهية مفيدة للمشاركين، بما يتناسب مع أوضاع بلدانهم، ومع مستوى اهتمامهم ومعارفهم. ومن الضروري هنا التمييز بين مستوى أساسي ومستوى متقدم في التدريب. وفي حال الاكتفاء بالمستوى الأساسي، يمكن للمدرب أن يصمم المادة التدريبية بالدرجة الأولى من الفقرات السابقة لاسيما عرض الهدف وشرح المقاصد، مع اختيار العناصر الضرورية من المراجعة والنقد ومنظور الحقوق، ولفت النظر إلى أن الاستخدام الفعلي لهذا الهدف كإطار فرعي مساعد على التخطيط والتدخل الوطني في مجال بناء السلام والحوكمة، يتطلب مستوى متقدمًا من التكييف. والفقرات اللاحقة سوف توفر بعض العناصر الأساسية في هذا المجال، التي يمكن استخدامها بحرية اكبر في التدريب المتقدم.

3. الهدف االسادس عشر ومنظور الحقوق

مقدمة

سبقت الإشارة إلى أن مقاربة هذا الدليل متوافقة مع التوجهات التنموية الحديثة، وهي مقاربة تنموية – حقوقية غير قابلة للتجزئة. وبهذا المعنى لا بد من اعتبار منظومة حقوق الإنسان إطارًا ملزمًا وموجهًا لكل أجندة 2030 ولكل أهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها، ولكل الاستراتيجيات والأهداف التنموية الوطنية على حد سواء. أما تخصيص الهدف السادس عشر في هذا السياق، فهو لكونه الهدف الرئيسي في الأجندة الذي يتعاطى مع عدد من الحقوق السياسية والمدنية، في حين أن التركيز في الأهداف الأخرى هو على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتعامل مجتزأ مع الحقوق الثقافية. كما أن الهدف السادس عشر هو في نصه وفي خلفية إضافته إلى أهداف التنمية المستدامة مقارنة بأهداف الألفية الإنمائية، يعتبر الهدف المعني بحقوق الإنسان والسلم والحوكمة بشكل مباشر يترجم إلى التزامات محددة في خطة العمل العالمية والوطنية (على الرغم من كون هذا التعبير مجتزأ وعموميًّا كما سبقت الإشارة إلى ذلك).

من هذا المنطلق نذكر أن إطار حقوق الإنسان يشمل كل الأجندة، وأن ما يلي من تفصيل الترابطات بين الهدف السادس عشر وبعض الحقوق السياسية والمدنية يجب أن لا يخرج عن هذا الإطار، بقدر ما هو تخصيص يساعد على فهم أكثر عمقًا لمضمون الهدف السادس عشر وخلفياته في أجندة 2030 وفي منظومة حقوق الإنسان على حد سواء.

في الفقرات التالية، وكما في الأهداف السابقة، نستعرض عددًا من الحقوق المختارة والمسائل ذات الصلة المباشرة بمقاصد الهدف السادس عشر وهي:

أ- الحق في السلام والأمان؛

ب- الإتجار بالبشر؛

ت- الإرهاب؛

ث- الحوكمة "الرشيدة" من منظور الحقوق.

أ- السلام

تعتبر المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة السلم والأمن الدوليين غاية مشتركة؛ كما أن مادتها الثانية تنص على كون الحفاظ على السلام مبدأ من مبادئها، وأساساً لتسوية المنازعات في الفصل السادس (المواد 33-38). أما المادة 55 من الميثاق فتشير إلى اعتبار تعزيز حقوق الإنسان شرطاً ضرورياً لقيام علاقات سلمية ودِّية بين الأمم. فالحق في السلم متأصل في الميثاق، وهو مترابط مع حقوق الإنسان وجزء منها، وقد تجلى ذلك في عدد غير قليل من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها غالبية الدول، كما في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتعددة.

ويتجلى هذا الحق وفقًا لمعايير الأمم المتحدة، في العناصر الآتية:

1. لشعوب كوكبنا حق إنساني في السلم؛

2. تشكل المحافظة على حق الشعوب في السلم وتعزيزه وتنفيذه التزاماً أساسياً لجميع الدول؛

3. السلم والتنمية حقان من حقوق الإنسان الأساسية وهما من الدعائم التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة والأسس التي يرتكز عليها أمن الإنسان ورفاهه؛

4. تتطلب ممارسة حق الشعوب في السلم وتعزيزه وتنفيذه توجيه سياسات الدول نحو القضاء على خطر الحرب، وخاصة الحرب النووية، ونبذ استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، وتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية على أساس ميثاق الأمم المتحدة؛

5. ينبغي لجميع الدول أن تشجع على إحلال السلم والأمن الدوليين وصونهما وتعزيزهما، وأن تقيم نظاماً دوليًّا يستند إلى احترام المبادئ المكرسة في الميثاق وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية وحق الشعوب في تقرير المصير؛

6. ينبغي لجميع الدول احترام وتطبيق مبادئ ومقاصد الميثاق في علاقاتها بجميع الدول الأخرى، بغض النظر عن نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وعن حجمها أو موقعها الجغرافي أو مستوى التنمية الاقتصادية فيها، مع الامتناع بشكل خاص عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي .

أبعد من ذلك، فإن الحفاظ على السلام ومنع انتهاك حقوق الإنسان وأولها الحق في الحياة، يشكل السبب الأكثر أهمية في إنشاء منظمة الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية، والتي يقع الحؤول دون نشوب حرب عالمية جديدة، ووضع حد للحروب الأخرى وترسيخ العلاقات الودية بين الدول في رأس مهامها منذ لحظة إنشائها حتى اليوم. في هذا السياق، يجب النظر إلى الهدف السادس عشر، لاسيما شقه المتعلق بالسلم والأمن، باعتباره شأناً جوهريًّا بالغ الأهمية يتجاوز التفاصيل المتضمنة في المقاصد والمؤشرات، ليطال علة وجود المنظمة الأممية والقانون الدولي.

ب – حول الإتجار بالبشر

يمثل منع الإتجار بالبشر جوهر المقصد الثاني للهدف السادس عشر. وفي هذا السياق شكّل تبنّي بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام 2000 معلمًا بارزًا ساهم في توفير التعريف الأول المتفق عليه دوليًّا "للإتجار بالأشخاص" وهو: "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحدّ أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرًا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء". ويجب العودة إلى هذا التعريف من أجل تحديد أكثر شمولًا للمقصود من المقصد الثاني الذي خصص الأطفال، لاسيما عندما تكون ظاهرة الإتجار بالبشر موجودة على النطاق العالمي أو الوطني، وتشمل فئات أخرى من السكان.

وعلى الرغم من وجود إطار قانوني شامل ودولي، يجري الإتجار بالملايين من الأطفال والنساء والرجال سنويًا في المناطق كافة وفي معظم بلدان العالم. وقد يتمّ الإتجار بالضحايا ضمن البلد نفسه أو عبر الحدود لغايات عديدة بما في ذلك العمل القسري والاستغلالي في المصانع، والمزارع، والأسر المعيشية الخاصة، والاستغلال الجنسي، والزواج القسري، ونزع الأعضاء. هذا ويصعب قياس هذه الظاهرة نظرًا إلى طبيعة الإتجار السريّة.

الرابط بين حقوق الإنسان والإتجار بالبشر واضح، حيث إن الإتجار بالبشر هو شكل معاصر من أشكال الرق الذي وقع تحريمه في كل مكان في عالمنا المعاصر. مع ذلك فإن الاستجابات لمنع هذه الظاهرة من سياسات أو إجراءات دولية أو وطنية، لا تلتزم غالبًا بمتطلبات حقوق الإنسان التي تجعل من الضحايا محور الاهتمام، وتحرص على تجريم فعل الإتجار ومعاقبة القائمين به أمام مؤسسات العدالة المختصة. وتتحمّل الحكومات مسؤولية حماية وتعزيز حقوق جميع الأشخاص داخل ولايتها القضائية، بما في ذلك غير المواطنين، وبالتالي لديها التزام قانوني بالعمل على القضاء على الإتجار بالأشخاص وحالات الاستغلال ذات الصلة.

وفي تقريرها الأخير الصادر في العام 2020، دعت المقررة الخاصة المعنية بالإتجار بالبشر، الدول إلى اتباع نهج حقوقي يتمحور حول حقوق الإنسان في التعامل مع قضايا الإتجار بالبشر. تناول التقرير أثر سياسات الهجرة التقييدية على حماية الاشخاص المعرضين للإتجار، وشدد التقرير على أهمية التوسع في مقاربة التعامل مع الإتجار، بحيث يتم التصدي للطابع البنيوي للاستغلال دون الاكتفاء بالتجريم كحل لظاهرة الإتجار . وما تجدر الإشارة اليه هنا هو أن تعريف الإتجار بالبشر لا يقتصر على الانتهاكات الفاضحة التي لا التباس في طابعها الجرمي، بل تطال أيضًا ممارسات شائعة في المجال الاقتصادي، بما في ذلك سياسات الهجرة، والأنظمة والممارسات المتعلقة بالعمالة المهاجرة، التي لا تزال واسعة الانشار نسبيًّا.

ت - حول الإرهاب وحقوق الإنسان

عام 2006 اعتمد قرار الجمعية العامة 60/288 استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وورد فيه أن الإرهاب "واحد من أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين". ونصت إحدى فقرات القرار على: "التسليم بأن التعاون الدولي وأي تدابير نضطلع بها من أجل منع الإرهاب ومكافحته يجب أن تتماشى مع الالتزامات المنوطة بنا بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، وبخاصة قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي ".

ويعتبر تعريف الإرهاب شأنًا خلافيًّا ويحمل طابعًا سياسيًّا يؤدي إلى توظيف الجانب الحقوقي في خدمة أغراض مستخدميه الدوليين أو الوطنيين. ولهذه النقطة أهمية كبيرة بالنسبة إلى الدول النامية ومنها الدول العربية. وفي هذا السياق ثمة خلاف يتعلق بتوصيف بعض حركات المقاومة ضد الاحتلال مثلًا – لاسيما المسلحة منها – حيث تصنفها بعض القوى ضمن خانة المنظمات الإرهابية، في حين أن بعض الأطراف الأخرى الإقليمية والوطنية والمحلية لا تعتبرها كذلك. هذه نقطة إشكالية، إذ يستخدم التصنيف من أجل فرض مشروطية سياسية وتبرير تجاوز القانون الدولي و"شرعنة" التدخل العسكري والحروب.

من ناحية أخرى، فإن المناخ الدولي منذ أوائل الألفية الثانية وشعار الحرب على الإرهاب بما هو مهمة عالمية، شجع الحكومات الوطنية على استصدار قوانين وطنية لمكافحة الإرهاب ضمن نطاق سيادتها، كان من ضمن استهدافاته الرئيسية تقييد الحريات، ومحاصرة تيارات معارضة، وانتهاك حقوق الإنسان. وبذلك اقترن عصر مكافحة الإرهاب عالميًّا ووطنيًّا بتزايد انتهاك حقوق الإنسان دوليًّا ووطنيًّا، وتبرير استخدام العنف والتدخل العسكري على حساب القانون الدولي وقواعد الديبلوماسية الدولية في العلاقات بين الدول.

في هذا السياق، فإن ما يأتي في الهدف السادس عشر بشأن مكافحة الإرهاب، يجب أن يفسر دائمًا ضمن نطاق حقوق الإنسان ويهدف إلى تعزيز احترام هذه الحقوق التي ينتهكها الإرهاب بشكل صارخ (بما في ذلك الحق في الحياة).

ث – الحوكمة وحقوق الإنسان

يستخدم مصطلح الحوكمة للدلالة على الإدارة الشاملة للمجتمع بما في ذلك المؤسسات والآليات التي تتيح تحقيق ذلك، والتي لا تقتصر على الحكومات ومؤسسات السلطة الرسمية بل تشمل أيضًا أدوار ومساهمات الفاعلين الآخرين. وتستخدم عدة مصطلحات لوصف نظام الحوكمة المرغوب مثل الحوكمة الرشيدة، والسديدة، والصالحة، والتشاركية، والديمقراطية...ألخ؛ كما أن بعض الأدبيات تستخدم تعبير الحكم (الرشيد، السديد...) بدل تعبير الحوكمة، وهذه تنويعات ضمن اللغة العربية.

لكل حوكمة جانب سياسي (بمعنى كلي ويتعلق بالخيارات الأساسية) وجانب تقني (إجرائي، تنظيمي...ألخ). ولو أردنا إعطاء الأهمية المطلوبة للجانب السياسي (وهو الأهم عمومًا، وهو الأهم بشكل مطلق في بلداننا) لوجب من منظور حقوق الإنسان ومفهوم التنمية أن نستخدم مصطلح الحوكمة الديمقراطية لكونه يحقق الترابط الشامل مع مختلف أبعاد الحقوق والتنمية، ولكونه يعبر عن الاتساق مع سياق العلوم السياسية والأدبيات التنموية. وهذا الاستخدام ليس

شائعًا، إلا أنه يجب أن لا يغيب عن الفاعلين التنمويين – الحقوقيين أنه يمثل جوهر الحوكمة السياسية المطلوبة، وأن يجري ترجمة ذلك أيضًا بالجوانب الفنية التي تضمن حسن اشتغال نظام الحوكمة وفعاليته. وبما أن الوثائق التنموية تتفاوت في استخدام المصطلحات، فإن هذا الفهم هو الإطار المرجعي الذي يجب أن لا يغيب مهما كانت التعابير المستخدمة في النص.

الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتنمية

الترابط بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة أوجده، بشكل مباشر أو غير مباشر، المجتمع الدولي في عدد من الإعلانات وغيرها من وثائق المؤتمرات العالمية. على سبيل المثال، فإن إعلان الحق في التنمية ينص على أنه "يحق" لكل إنسان ولجميع الشعوب "المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية" (المادة 1). وفي إعلان الألفية، أكد قادة العالم التزامهم بتعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، فضلاً عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية. وطبقاً لوثيقة الأمم المتحدة عن الاستراتيجية والمتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، المعنونة "الأمم المتحدة والأهداف الإنمائية للألفية: استراتيجية أساسية"، "يتعين أن تقع الأهداف الإنمائية للألفية ضمن القواعد والمعايير الأوسع نطاقاً لإعلان الألفية"، بما فيها القواعد والمعايير المتعلقة بـ"حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم السديد".

ويمكن، من منظور حقوق الإنسان، ربط مفهوم الحكم الرشيد بالمبادئ والحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. فالمادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعترف بأهمية الحكم التشاركي، وتنص المادة 28 من الإعلان على أن لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن يجري في ظله الإعمال الكامل للحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان. ويحتوي العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان على نصوص أكثر تحديدًا عن واجبات الحكومات ودورها في ضمان احترام جميع حقوق الإنسان وإعمالها. والدول ملزمة، بموجب العهدين باتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الإعمال الكامل، على نحو تدريجي، للحقوق المعترف بها في العهدين بجميع الوسائل الملائمة.

خصائص الحكم الرشيد

لا يوجد تعريف وحيد وشامل لـ"الحكم الرشيد"، ولا تحديد لنطاقه، يحظى بقبول عالمي. ويستخدم المصطلح بمرونة شديدة؛ وهذه ميزة، ولكنها أيضًا مصدر لقدر من الصعوبة في الممارسة. والعناصر التي يتكرر ذكرها عن التحدث عن الحكم الرشيد تشمل ما يأتي: الاحترام التام لحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمشاركة الفعالة، والشراكات متعددة الجهات الفاعلة، والتعددية السياسية، والعمليات والمؤسسات الشفافة والخاضعة للمساءلة، ووجود قطاع عام كفء وفعال، والمشروعية، والحصول على المعارف والمعلومات والتعليم، والتمكين السياسي للناس، والمساواة، والاستدامة، والمواقف والقيم التي تعزز المسؤولية والتضامن والتسامح، والشفافية ومكافحة الفساد...الخ.

أوضح عمل لجنة حقوق الإنسان السابقة مفهوم الحكم السديد. فقد حددت اللجنة، الخصائص الرئيسية للحكم السديد بتوفر العناصر الآتية: الشفافية، المسؤولية، المساءلة، المشاركة، الاستجابة لاحتياجات الناس. وتربط الأمم المتحدة صراحة الحكم السديد بتوفير بيئة تمكينية تفضي إلى التمتع بحقوق الإنسان وإلى "تشجيع النمو والتنمية البشرية المستدامة". فالحكم الرشيد وحقوق الإنسان أمران يعزز كل منهما الآخر. فمبادئ حقوق الإنسان توفر مجموعة قيم لتوجيه عمل الحكومات والجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية الأخرى. كما أن حقوق الإنسان، من دون الحكم السديد، لا يمكن احترامها وحمايتها بطريقة مستدامة.

ويعتمد إعمال حقوق الإنسان على وجود بيئة مواتية وتمكينية. وتتضمن هذه البيئة الأطر والمؤسسات القانونية الملائمة وكذلك العمليات السياسية والتنظيمية والإدارية المسؤولة عن الاستجابة لحقوق الناس وتلبية احتياجاتهم. يعني ذلك (أ)

بناء مؤسسات ديمقراطية تمثيلية وتضمينية تتحقق من خلالها المشاركة الممأسسة والفعالة لجميع الفئات والأطراف الوطنية والمحلية بشكل مستمر؛ (ب) ضمان مبادئ الحق وسيادة القانون الذي يراعي حقوق الإنسان بما يحقق إصلاح التشريعات ويساعد المؤسسات، التي تتراوح بين النظم الجزائية والمحاكم والبرلمانات، على تحسين تنفيذ هذه التشريعات؛ (ج) فعالية الأداء في الاستجابة لحاجات الناس لاسيما في توفير الخدمات الأساسية إعمالاً لحقوق الإنسان المختلفة، لاسيما في الصحة والتعليم والغذاء والسكن...الخ؛ (د) الالتزام الصارم بمكافحة الفساد وبمبادئ الشفافية والمساءلة في عمل مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني.

5. الهدف السادس عشر نقاط اضافية

الأهمية الخاصة للأبعاد التي يغطيها الهدف السادس عشر (السلم والأمن والحوكمة والعدل وحقوق الإنسان)، بالإضافة إلى الاهمية الاستثنائية التي يكتسبها في البلدان العربية، تتطلب القيام بجهد إضافي من أجل بلورة مقاربة مبتكرة لوضع هذا الهدف في سياقه المنطقي ضمن أجندة 2030، وفي سياقه العملي الفعال ضمن ظروف بلدان المنطقة وتكييفه ليكون إطارًا تحليليًّا وعمليًّا يساهم في تمكينه من أداء دوره التحويلي في بلداننا على طريق السلام والديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان.

نتناول تباعًا ثلاث نقاط:

أ- مسألة التمييز بين مسألتي السلم والحوكمة، ما لها وما عليها؛

ب- ملاحظات على الإطار المفهومي للسلم والأمن في أجندة 2030 والأدبيات التنموية.

ت- ملاحظات على مقاربة الحوكمة والبعدين السياسي والتقني.

هذه النقاط الثلاث تمثل عناصر في مقاربة نقدية للهدف السادس عشر، تساعد في مسار التحليل والتكييف الوطني لهذا الهدف.

أ- عن دمج السلم والحوكمة في هدف واحد

لا بد من التمييز بين مستويين في التحليل هنا، الأول كلي وعام، والثاني إجرائي وعملي. ففي المستوى الكلي والعام، كل العناصر المكونة لمفهوم التنمية ولمجالات الأجندة وأهدافها ومقاصدها شديدة الترابط. لذلك من الطبيعي أن يكون التشديد هنا على الترابط بين السلم والحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان...الخ. وبهذا المعنى لطالما كان اختلال أنظمة الحكم والخروج على الدساتير والقانون وقواعد الديمقراطية، وكذلك السياسات التمييزية وانتهاك حقوق الإنسان والتفاوتات الكبيرة والعميقة والمركبة من الأسباب المولدة للحروب والنزاعات. ومن جهة ثانية فإن الحروب والنزاعات غالبًا ما ينتج عنها تخريب المؤسسات وتفكيك الديقمراطيات وتجزئة المجال الجغرافي الوطني والتفكك االاجتماعي، إضافة إلى انتشار انتهاكات حقوق الإنسان وعلى رأسها الحق في الحياة، وتقييد شديد للحريات والمشاركة...الخ. لذلك غالبًا ما نجد في الأدبيات التنموية عبارات تؤكد على العلاقة السببية في الاتجاهين بين السلم والحوكمة والتنمية، من نوع "لا سلام مستدامًا من دون حوكمة رشيدة (أو تنمية، أو حقوق الإنسان، أو حرية...الخ)؛ ولا حوكمة رشيدة من دون سلام مستدام". وسوف نجد الصيغة نفسها أيضًا للعلاقة بين السلام والتنمية...الخ. وهذه العلاقة السببية قائمة فعلًا، فالسلم والأمن والحوكمة الرشيدة (او الديمقراطية) يتآزران في تحقيق الاستقرار والتقدم المجتمعي ويسهلان الحراك الاجتماعي الصاعد ومسار التحويل السلمي والمتدرّج نحو إعمال حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة. وطبعًا يندرج هذا التآزر ضمن مسار أكثر تعقيدًا تتدخل في عوامل كثيرة ولا يقتصر على ثنائية السلم – الحوكمة، وإن كانت هذه الثنائية بالغة التأثير في مجمل مسار التطور المجتمعي.

يشكل هذا الترابط (سلم وحوكمة) السمة العامة على المستوى الكلي، وهو ما يجب أخذه دائمًا بالاعتبار. لكن هل يعني ذلك أن الترجمة العملية لهذا الترابط على المستوى الإجرائي يجب ترجمته في جعل السلم والحوكمة هدفًا واحدًا من ضمن أهداف التنمية المستدامة على النحو المعتمد في أجندة 2030 من خلال الهدف السادس عشر؟ نعتقد أن ذلك ليس الصيغة الوحيدة، ولا الصيغة المثلى بالضرورة، للأسباب الآتية:

- أولًا، إذا نظرنا إلى التكوين العام لأجندة 2030 وكيفية انعكاس ذلك في تركيب أهداف التنمية المستدامة، فسوف نلاحظ أن نص الديباجة والإعلان في بداية الأجندة متوازن لجهة لحظ الأبعاد المختلفة للتنمية، وكذلك لحظ المشكلات الكبرى الأكثر أهمية التي تهدد عالمنا المعاصر. وفي هذا الصدد، فإن فقرات الإعلان الأولى

تتحدث عن ثلاثة تحديات كبيرة تهدد الحضارة البشرية والكوكب هي: الحروب والنزاعات؛ والفقر واللامساواة؛ والتغير المناخي والتدهور البيئي. (وقد صيغت الأجندة نهاية عام 2015 قبل جائحة كوفيد 19، ولو أعيدت كتابتها اليوم فما من شك لكانت أضافت على الأقل التهديدات الصحية والوبائية). ولكن عند النظر في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ومقاصدها، فإننا سوف نجد أن هذا التوازن بين الأبعاد والمشكلات الواردة في الإعلان غير متحقق في الأهداف الـ 17. فهذه الأخيرة تحتوي على أهداف اجتماعية متعددة، وأهداف بيئية أكثر عددًا، وكذلك أهداف اقتصادية، في حين أنها خصصت هدفًا واحدًا لمسألتين بالغتي الأهمية والخطورة هما السلم والأمن والنزاعات من جهة؛ والحوكمة بكل أبعادها من جهة أخرى. وهذا خلل كبير جدًّا، إذ إن كلا من مسألة السلم والأمن منفردة، أو مسألة الحوكمة والتحول الديمقراطي والقضاء على الفساد...الخ، تشكل وحدها مجالًا مركبًا ومعقدًا وواسعًا يستحق أن يكون له هدف أو أهداف خاصة به. وهذا خلل كبير لاسيما عندما يتعلق الأمر بمناطق عدة في العالم تواجه حروبًا ونزاعات حادة، كما تواجه أزمات سياسية ومؤسسية كبيرة.

- ثانيًا، من الأسباب الموجبة للتمييز بين المسألتين (السلم والحوكمة) في الأهداف اختلاف الفاعلين في كل من الحالتين (السلم والحوكمة)، واختلاف القضايا موضوع التدخل، واختلاف الأدوات والوسائل. وتتفاوت موجبات التمييز بين المسألتين حسب وضع كل بلد (بلد مستقر نسبيًّا وفيه نزاعات داخلية بسيطة وبلد آخر فيه حرب شاملة مثلًا). ففي حالة الحرب والنزاع، لاسيما الحروب الشاملة أو الاحتلال، يكون هناك غالبًا أطراف خارجية متدخلة في الحرب؛ كما أن الحرب أو النزاع الشامل يعطي أولوية شبه مطلقة لحل النزاع وبناء السلام، ويجعل من مسار الإصلاح المؤسسي والحوكمة أحد مكونات حل النزاع وترسيخ السلام الدائم. في المقابل فإن مسألة الإصلاح المؤسسي وبناء الديمقراطية أو التحول الديمقراطي وكذلك الإصلاح التشريعي ومكافحة الفساد، هي مسائل مطروحة في كل البلدان من دون استثناء والفاعلون فيها وطنيون أساساً (محليون) وأدوات التعامل والتدخل فيها مختلفة عن زمن الحروب والنزاعات الشاملة. بهذا المعنى وإن أردنا تحقيق نتائج في هذين المجالين، يجب لحظ هذه الاختلافات والتمييز بشكل واضح أثناء التخطيط والتنفيذ بين مسارات بناء السلام (لاسيما في الدول التي تعاني من نزاعات شاملة وحروب) وبين مسارات الإصلاح المؤسسي والتحول الديمقراطي.

- ثالثًا، إن خيار جمع السلم والحوكمة لم يكن الخيار الوحيد المتاح. نلفت الانتباه إلى أن تقرير الشخصيات رفيعة المستوى إلى الأمين العام الصادر عام 2013 في سياق إعداد أجندة ما بعد 2015 اقترح مشروعًا يتضمن 12 هدفًا (لا 17 كما تم إقرار ذلك لاحقًا) وضمنهما هدفان أحدهما مخصص للحوكمة (الهدف 10) والثاني للسلم، مجتمعات مستقرة (الهدف 11). (انظر أدناه صورة عن الهدفين في التقرير).

الشكل 4: الهدفان 10 و11 في تقرير الشخصيات رفيعة المستوى إلى الأمين العام

نقارن صياغة ما يخص الحوكمة في الهدف 10 من التقرير، مع القسم المقابل من هدف التنمية المستدامة 16، والمقاصد المرتبطة بهما:

الجدول 4: مقارنة بين الهدف 10 من التقرير والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في ما يخص الحوكمة

هدف التنمية المستدامة 16	الهدف 10 من تقرير الشخصيات	تعليق
الهدف: ... وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	الهدف: التأكد من وجود إدارة رشيدة ومؤسسات فعالة	هناك تشابه في مضمون الهدفين. في صيغة تقرير الشخصيات صيغة أكثر عمومية ومباشرة تتحدث عن الإدارة الرشيدة التي تتضمن عناصر كثيرة، بعضها مذكور في الهدف 16. هذا الأخير بشير مباشرة إلى المؤسسات التضمينية، وهذه نقطة متضمنة بشكل غير مباشر في الإدارة الرشيدة.
مقاصد: 3- تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة	مقاصد: - التأكد من أن الناس يتمتعون بحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والاحتجاج السلمي والوصول إلى وسائل الإعلام المستقلة والحصول على المعلومات	الهدف 16 يشير إلى المستويين الدولي والوطني، ويتحدث عن سيادة القانون والعدالة بشكل عام. الهدف 10 يتناول الوضع الوطني فقط، وينص بشكل صريح على الحريات الأساسية بما يخفف من القدرة على التنصل من المسؤولية في احترامها.
5- الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما	- تقليل الرشوة والفساد والتأكد من إمكانية محاسبة المسؤولين	مقصد الهدف العاشر يتضمن عناصر موجودة في المقصدين 5 و6 من الهدف 16. هناك تشابه في المضمون.
6- إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات		
7- ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات	- زيادة مشاركة الجمهور في العمليات السياسية والمشاركة المدنية على جميع المستويات	- تقارب بين المقصدين لكنهما غير متشابهين. مقصد الهدف 10 يتعامل مباشرة مع المشاركة السياسية والمدنية، وهو أكثر وضوحًا من المقصد 7 في الهدف 16.
8- توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية		المقصد 8 دولي، ولا مقابل له في الهدف 10 من تقرير الشخصيات.
9- توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030	- توفير هوية قانونية مجانية وشاملة، مثل سجلات المواليد	- تشابه بين المقصدين. لكن في تقرير الشخصيات الصيغة غير ملتبسة بشأن سجلات المواليد.
10- كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية	- ضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومات والبيانات الحكومية	- تشابه بين المقصدين.

خلاصة المقارنة في هذا الجانب هي وجود تشابه كبير بين الصيغتين على مستوى الهدف والمقاصد، إلا أن لغة الهدف العاشر في مقترح لجنة الشخصيات يتضمن صياغة أقرب إلى البعد السياسي للحوكمة أكثر مباشرة من الهدف 16 للتنمية المستدامة.

نقارن في ما يأتي أيضًا القسم المتعلق بالسلم في الهدف 16 للتنمية المستدامة مع الهدف 11 المقترح من قبل لجنة الشخصيات، في الجدول الآتي:

الجدول 5: مقارنة بين الهدف 11 من التقرير والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في ما يخص السلم

هدف التنمية المستدامة 16	الهدف 11 من تقرير الشخصيات	تعليق
الهدف: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة،...	الهدف: التأكد من وجود مجتمعات مستقرة وغير مضطربة.	تشابه في لغة الهدفين. كلاهما يتحدث عن مجتمعات لا عن بلدان أو دول، وفي حين يستخدم الهدف 16 وصف مسالمة، يعتمد الهدف 10 وصف مستقرة وغير مضطربة. وهذه اختلافات لغوية. في الحالتين تجنب استخدام مصطلح الحرب أو الحروب أو الحروب الأهلية...ألخ، أو أي من المصطلحات التي تسمي النزاع بأسمائه الحقيقية، وهذا يفسر بكونه تهربًا غير مبرر، وهي نقطة ضعف مشتركة.
مقاصد: 1- الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان	مقاصد: خفض معدلات الوفيات الناتجة عن العنف بمعدل x لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة والقضاء على كل أشكال العنف ضد الأطفال	تشابه بين المقاصد. مقاصد الهدف ١٦ للتنمية المستدامة أكثر تفصيلًا وتوسعًا. في اقتراح لجنة الشخصيات هناك تحديد لإنجاز كمي لنسبة خفض معدل الوفيات المطلوب تحقيقه، في حين هو غير محدد في الهدف ١٦.
2- إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والإتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم		
4- الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030	وقف الضغوط الخارجية التي تؤدي إلى الصراع، بما في ذلك الضغوط المتعلقة بالجريمة المنظمة.	تشابه جزئي في ما يخص الإشارة إلى الجريمة المنظمة. لكن مقصد الهدف الحادي عشر يتقدم على المقصد 4 من الهدف 16 للتنمية المستدامة في كونه يدعو صراحة إلى وقف الضغوط الخارجية التي تؤدي إلى الصراع، وهذه إشارة صريحة إلى المسؤولية الدولية في الحروب. وهذا أكثر موضوعية وقربًا من الواقع.

	التأكد من إمكانية الوصول إلى مؤسسات العدالة واستقلالها وتوفير الموارد لها واحترامها لحقوق المحاكمة وفق الأصول القانونية	لا مقابل لهذا المقصد في الهدف 16 للتنمية المستدامة. وما يرد في الهدف العاشر أقرب إلى الحوكمة منها إلى السلم والأمن. ويمكن تفسير ذلك بكون صيغة الهدف11 المقترح تتحدث عن مجتمعات مستقرة وغير مضطربة، وهذا يتطلب شروطًا داخلية. وبذلك فإن الهدف11 يمزج بين الحوكمة والسلم، وهذه نقطة ضعف.
	تعزيز قدرات قوات الأمن والشرطة والقضاء، وكفاءتها المهنية، ومساءلتها	لا مقابل لهذا المقصد في الهدف 16 للتنمية المستدامة. وما يُدرج يتعلق بتقوية المؤسسات المعنية بالأمن وتطبيق القانون، وهو أيضًا شأن أمني (استقرار) لكنه أيضًا شأن يتعلق بالحوكمة.

نلاحظ من المقارنة الواردة في الجدول أيضًا وجود تشابه، لاسيما في تجنب تسمية الحرب أو الحروب ووصفها باوصافها الفعلية حسب القانون الدولي وحسب العلوم السياسية، وبعض التمايزات حيث أن اقتراح لجنة الشخصيات أكثر وضوحًا في استخدام المصطلحات السياسية وأكثر موضوعية في أكثر من موضع، لكن مع وجود التباس بين عناصر تتعلق بالحوكمة أكثر من تعلقها بالسلم في هذا الهدف المصاغ بشكل ملتبس.

للمدرب

الهدف من عرض تقرير لجنة الشخصيات والمقارنة مع أهداف التنمية المستدامة هو لتوسيع النظر في مسألتي السلم والحوكمة، ولفت النظر إلى وجود مقاربات أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة نفسها. وعلى المدرب أن يستخدم هذه الخلفية بالشكل الذي يراه مناسبًا وبما يتناسب مع خصائص واهتمامات ومواقع المشاركين في التدريب، وهذا يصح بشكل خاص أثناء التكييف الوطني لأجندة 2030 وللهدف السادس عشر تحديدًا.

ب- السلم والأمن: ملاحظات على الإطار المفهومي

نتطرق في هذه الفقرة إلى نقطة رئيسية تتعلق بالإطار المفاهيمي المتداول للتعامل مع النزاعات من قبل الأدبيات التنموية المؤسسية السائدة ومن ضمنها أجندة 2030.

السائد في هذا الإطار استخدام مصطلح موحد هو "النزاع/النزاعات" conflict في وصف كل الحالات الواقعية "للنزاعات" الدائرة في العالم. ومثل هذا الاستخدام يضع في سلة واحدة أنواعًا من النزاعات مختلفة نوعيًّا على كل صعيد. يمكن تفسير ذلك برغبة عند التيار الرئيسي في المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية في تجنب استخدام المفاهيم والمصطلحات التي تستخدم في العالمين السياسي والواقعي، ومحاولة حصر المقاربات المتعلقة بالموضوع ضمن الإطار التقني بقدر كبير من التبسيط. وبالتالي يتم إحلال مصطلح النزاع محل كل المصطلحات الأخرى في هذا المجال، كما تجري محاولة تنميط تبسيطي لهذه "النزاعات" التي لها تسميات وتعاريف أخرى في علم السياسة والاجتماع وفي القانون الدولي، في تعريف تبسيطي يمكن أن يصل إلى حد اعتبار البلد يمر في حالة نزاع إذا كان عدد الضحايا الذين قتلوا بالسلاح محدداً (مثلاً 25 شخصًا خلال عام واحد). وهذا تبسيط مبالغ فيه.

لو عدنا إلى العلوم السياسية والاجتماعية وإلى القانون الدولي، فسوف نجد مصطلحات مختلفة لوصف أو تعريف نزاع

معين، تأخذ بالاعتبار الفاعلين الدوليين والداخليين، وشدة النزاع، وامتداده الجغرافي والزمني، وخصائصه الأخرى. بناء على ذلك فإن محاولة اختزال كل ذلك بمصطلح النزاع وافتراض وجود وصفة نمطية موحدة للتعامل معه والخروج منه وبناء السلام، غير واقعية على الإطلاق، وهي استراتيجية فاشلة كما يدل على ذلك الفشل الذريع في حل النزاعات في المنطقة العربية على سبيل المثال (وفي غيرها من مناطق العالم).

انطلاقًا من رصد واقع النزاعات في البلدان العربية (نركز تحديدًا على تلك التي تتضمن استخدام العنف المسلح من أجل تحقيق أغراض سياسية)، وبالاستعانة بالقانون الدولي والعلوم السياسية والاجتماعية المعنية، يمكن أن نرصد الحالات الآتية:

1. الاحتلال: ونقصد تحديدًا الاحتلال الاستيطاني من النمط الاستعماري التقليدي وهو قائم في فلسطين، وهو الحالة الوحيدة في العالم. ووصف الاحتلال يؤدي إلى تبعات محددة في القانون الدولي حيث تتحمل الدول المحتلة مسؤوليات واضحة تجاه البلد المحتل وشعبه. وفي حالتنا تتفرع عن الاحتلال ممارسات متعددة مثل الحصار (غزة) والاستيطان وجدار الفصل العنصري والتحكم بالموارد... الخ. وخلال العقد الأخير كان هناك حالة احتلال أخرى عام 2003 من قبل الولايات المتحدة (والتحالف) للعراق – وهو الوصف القانوني لنتيجة الحرب الأميركية على العراق في حينه حسب الأمم المتحدة التي عادت وغيرت من طبيعة الوصف بعد انتهاء الأعمال العسكرية.

2. الحرب بين الدول: وهي أيضًا حالة شائعة في منطقتنا، ولا تقتصر غالبًا على دولتين من دول المنطقة بل إن هذه الحروب تتخذ غالبًا – وفي الواقع – شكل حروب إقليمية ودولية حقيقية. ينطبق ذلك على سورية (أطراف دولية وإقليمية تشارك مباشرة بجيوشها وبدعمها لميليشيات معينة في الحرب، وتستخدم كل أنواع الأسلحة الثقيلة بما في ذلك الصواريخ والطيران...الخ). وكما في سورية فإن هذا الوصف ينطبق أيضًا على الحرب في اليمن وفي ليبيا (على الأقل في الدول العربية). وثمة حروب أيضًا تكون الدول أطرافًا فيها ولكن ليس لها الدرجة نفسها من الحدة.

3. الحروب الأهلية: وهي نزاعات تتم بين أطراف داخلية على نطاق واسع ضمن البلد الواحد، ويمكن أن تتداخل هذه الحروب الأهلية مع الحروب بين الدول والحروب الإقليمية (وهي حالة شائعة أيضًا). وتتم الحروب الأهلية بين مكونات مجتمعية (قومية أو عرقية، أو قبلية، أو دينية أو طائفية، أو سياسية، أو جهوية...الخ)، ويكون النظام أحيانًا طرفًا أساسيًّا فيها فتكون في هذه الحالة مزيجًا من الحرب الأهلية والتمرد على النظام...الخ.

4. النزاعات التي لها طابع موضعي أو محلي: وهي أيضًا نوع الحرب الأهلية المحدودة في الزمن أو في الجغرافيا، ويمكن أن تكون بين مكونات مجتمعية محلية (نزاعات على الأراضي) أو نزاع جهوي – إثني بين منطقة وسكانها والنظام بسبب سياسات تمييزية...ألخ. كما يمكن أن تكون هناك نزاعات حدودية موضعية ناجمة عن تداخل سكاني بين البلدان، أو أحيانًا عن نزاعات موروثة من مرحلة الاستعمار وترسيم الحدود، وفي هذه الحالة يكون النزاع الموضعي نزاعًا بين الدول أيضًا.

5. النزاعات التي يكون لها طابع تمرد ضد النظام: إذ يمكن أن تكون هناك حالات حيث تنشأ حركات تمرد لها طابع سياسي أو سياسي عرقي أو جهوي...، ويكون لهذه الحركات كيان منظم ومسلح يخوض مواجهات مع الحكومة المركزية.

6. النزاعات التي تكون مرتبطة بتنظيمات إرهابية: وهذه أيضًا حالة قائمة، لاسيما عندما تتمكن هذه التنظيمات من الانتشار بشكل واسع ومؤثر في منطقة جغرافية محددة، أو إذا كان لها تنظيم فعال قادر على تنفيذ أعمال إرهابية في مناطق مختلفة من البلد.

7. النزاعات التي لها طابع جرمي: أي تلك المرتبطة بالجريمة المنظمة محليًّا أو بشكل عابر للحدود، بما في ذلك عصابات التهريب، والإتجار بالمخدرات والسلاح...الخ.

في الحياة الواقعية، وفي معظم الحالات، فإن النزاع الناشب في بلد معين سوف يحتوي على مركب من عناصر مختلفة تنتمي إلى هذه الفئات، مع غلبة لهذا العنصر أو ذاك. بهذا المعني، أن وصف وضع بلد معين أنه في حالة نزاع ليس كافيًا على الإطلاق ولا بد من تحديد واقعي وعلمي لطبيعته وتسميته باسمه العلمي والواقعي الصحيح.

إن الأدبيات السائدة تتجاهل هذا الواقع المعقد وتلجأ إلى التبسيط والتنميط كما سبقت الإشارة إلى ذلك. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى انحراف في التحليل العام وهو ما يقع فعليًّا بما في ذلك في أجندة 2030. ففي حين أن الأجندة في الديباجة والإعلان تعتبر أن غياب السلم هو تهديد كوني ويفترض بالتالي أن تكون مسؤوليته كونية أيضًا، فإن الهدف 16 متخلف كثيرًا عن هذا الوصف ويتجنب التعامل مع الحروب الكبيرة المدمرة ومع الإنفاق العسكري وتجارة السلاح التي تغذي الحروب، ويغلب الجانب الوطني – المحلي للنزاعات وجانبها التقني. وتتمثل خطورة هذا التشوه والقصور – على سبيل المثال – في كيفية التعامل مع حل النزاع وبناء السلام، فنجد أن الأطراف الدولية والإقليمية التي تتولى التفاوض وإدارة مسار الحوار وتقديم النصائح للأطراف الوطنية وبناء القدرات من أجل تعزيز التضامن والمصالحة، هي – أحيانًا كثيرة – الأطراف عينها التي تتدخل بجيوشها في النزاع، وتمول الحرب وتسلح الأطراف، وتحول فعليًّا مسار بناء السلام والمصالحة إلى تقاسم سلطة داخلية وخارجية، تحول عملية إعادة الإعمار إلى مجال للاستثمار المربح لشركاتها ولإعادة صياغة توجهات الحكومات بما يعزز نفوذها.

الخلاصة الأساسية هنا، هي أن المتدخلين الوطنيين – لاسيما المجتمع المدني المستقل، والفاعلين الوطنيين المستقلين – لا يمكنهم الانطلاق مما هو سائد في أدبيات السلام المؤسسية، وعليهم أن يبدؤوا بالقيام بتمرين وطني تشاركي من أجل التعرف إلى مختلف العوامل والعناصر والفاعلين في النزاع في بلدهم، وبناء عليه تحديد الوصف الحقيقي لهذا النزاع الذي يمثل الخطوة المعرفية والعملية الضرورية من أجل استراتيجية واقعية وفعالة لمواجهة الحرب أو النزاع من أي نوع كان، وبناء سلام مستقر.

ت- الحوكمة: بعدان سياسي وتقني

نحتاج في هذا المجال أيضًا إلى مقاربة مشابهة لما ورد في الفقرة السابقة. فالحوكمة بما هي هياكل وآليات إدارة المجتمع والعملية التنموية، والتي تفترض أن تكون حوكمة ديمقراطية تضمن مشاركة جميع الأطراف وقدرتها على صناعة السياسات، تتضمن حكمًا بعدين سياسي وتقني. ومشكلة الأدبيات المؤسسية السائدة هنا أيضًا في محاولة تجنب البعد السياسي وحصر التعامل بالبعد التقني، بدءًا من المصطلح الرئيسي المستخدم الحوكمة (الذي هو تعبير مخفف للإدارة السياسية للمجتمع بالمعنى الكلي للسياسة)، وإلحاقها بأوصاف متعددة مثل الحوكمة الرشيدة، أو الصالحة، أو السديدة...) وتجنب استتخدام المفاهيم الراسخة في العلوم السياسية والاجتماعية والقانونية وعلى رأسها الديمقراطية.

ينتج عن ذلك، أنه بدل أن نصف المشكلة في بلد ما – على سبيل المثل – بأن المطلوب التحول إلى دولة دستورية ديمقراطية ملتزمة بحقوق الإنسان، يتم اللجوء إلى التجليات التفصيلية – وهي هامة – مثل مكافحة الفساد، والشفافية، ومكننة الإدارة، والنافذة الموحدة للمعاملات، ونظام المشتريات العامة، وحق الوصول إلى المعلومات، وتشكيل هيئات مستقلة لحقوق الإنسان، أو مراقبة الانتخابات، أو إدارة المرافق العامة...الخ، من المنظور التقني والإجرائي. ومثل هذه الإجراءات هامة وضرورية ومطلوبة، إلا أنه لا بد أن تندرج في إطار سياسي شامل كي لا تفقد وظيفتها الأصلية. فكل هذه الإجراءات لا أهمية لها في نظام استبدادي، أو في نظام لا يحترم الدستور أو دستوره وقوانينه تحمي التمييز.

هنا أيضًا يمكن الوقوع في التبسيط والتنميط. ومن الأمثلة الأكثر شيوعًا تشكيل الهيئات الوطنية المستقلة مثلًا التي تعتبر من متطلبات التعاون الدولي التي تشدد عليها الجهات المانحة. ولكن هل يعتبر إنشاء هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد معيارًا، أو وجود قانون للوصول إلى المعلومات...الخ؟ وفي تجربة بلداننا هناك حالات كثيرة عندما تبين أن مسؤولي وهيئات مكافحة الفساد كانوا فاسدين، أو مسؤولي الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان كانوا من

مؤيدي السلطات والدفاع عن انتهاك الحكومات أو الأجهزة للحقوق، أو هيئات مراقبة للانتخابات لم تكن يومًا مستقلة ولم ترغب يومًا في مراقبة أداء المسؤولين...الخ. ليست هذه حالات منفردة ناجمة عن سوء أداء شخصي لدى هؤلاء الأشخاص. إنها حالة سائدة وهيكلية ناجمة عن طبيعة الدولة والسلطة في غالبية بلداننا، حيث مجرد فكرة وجود هيئات مستقلة أو قضاء مستقل عن السلطة الحاكمة غير وارد، بحكم الطبيعة الغنائمية (الاستبدادية أو الباتريمونيالية) للسلطة والدولة، وحيث فكرة فصل السلطات وفق تصور الدولة المدنية الحديثة والديمقراطيات الدستورية غير موجودة أصلًا.

الخلاصة هنا هي أن الإصلاحات التقنية ضرورية جدًّا، لكن ما ينقص بالدرجة الأولى هو إيلاء الأهمية للبعد السياسي في الحوكمة الذي يعطي للجانب الإجرائي معناه الفعلي. وفي هذا المجال، لا بد أيضًا للفاعلين الوطنيين المستقلين وللمجتمع المدني من أن يبدأ بالتعرف إلى خصائص الدولة والنظام السياسي والممارسات المنبثقة عنهما، لكي تكون هناك إمكانية لتجاوز وصفات الحوكمة الساذجة والقيام بإصلاح مؤسسي حقيقي، وعدم التهرب من طرح مسألة بناء ديمقراطيات دستورية تحترم مبدأ علوية القانون وتلتزم بحقوق الإنسان. هذا هو جوهر التحول المطلوب في الحوكمة في بلداننا.

6. الهدف السادس عشر في التطبيق لعملي: توجيهات للمدربين وتمارين

للمدرب

كما لاحظت من السياق السابق، فإن الهدف 61 يتطلب جهدًا أكبر في التطبيق وفي تنفيذ التمارين نظرًا لاختلاف الخصائص بين البلدان وتعدد الحالات. نقترح عليك أن تلتزم بالتوجهات العامة الآتية:

1. تنفيذ تمارين مستقلة لمكوّن السلم والنزاع، وأخرى مستقلة للحوكمة؛

2. في الدول التي تشهد نزاعًا وحربًا واحتلالًا، يجب تنفيذ تمارين السلم بالتأكيد، ويمكن تلافي ذلك بالنسبة للبلدان التي فيها استقرار أو نزاعات محدودة لا تؤثر على الوضع العام؛

3. تمارين الحوكمة تنفذ في كل الدول، وفي البلدان المستقرة نسبيًّا يمكن أن يكون هناك مكون عن النزاعات والتوترات الداخلية المحدودة في سياق الحوكمة والإصلاح السياسي والمؤسسي باعتبار ذلك أحد عناصر الحوكمة؛

4. في كل التمارين في الموضوعين، يجب البدء دائمًا بتحليل الوضع من خلال عصف ذهني من أجل تحديد الإطار العام لتنفيذ التمارين الأخرى؛

5. نعرض في ما يأتي عددًا من التمارين المستقلة لكل من السلم والحوكمة، وللمدرب أن يختار منها ما يناسب، لكن تمرين العصف الذهني عن السلم أو عن الحوكمة إلزامي، وللمدرب أن يختار تمرينًا أو أكثر من التمارين الأخرى.

القسم الأول: تمارين مسألة السلم والنزاع

السلم والأمان: هدف التنمية المستدامة السادس عشر

التمرين الاول – أساسي/متقدم، عصف ذهني

التعرف إلى طبيعة النزاع في بلدك

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو تمكين مجموعة العمل من التعرف إلى البلدان التي يوجد فيها نزاع شامل، وإلى طبيعة النزاع في البلدان المعنية، وتحديد خصائصه. والمخرج المتوقع هو وصف لطبيعة النزاع والتعرف إلى خصائصه وأطرافه.

1. ينفذ هذا التمرين في جلسة عصف ذهني مشتركة بإدارة المدرب.

2. يبدأ المدرب الجلسة بطرح سؤال عام للمشاركين يطلب منهم تحديد ما هي البلدان التي تعتبر في حالة نزاع. يتم تدوينها على اللوح، ويدور نقاش بسيط للاتفاق على تحديد هذه الدول.

3. يختار المدرب بلدًا فيه نزاع شامل ومركب، ويبدأ العصف الذهني من أجل تحديد طبيعة النزاع وخصائصه، في هذا البلد. يطرح المدرب عددًا من الأسئلة المتدرجة مثل:

a. من هي الأطراف المشاركة في النزاع، الدولية والوطنية والمحلية؟

b. ما هو مستوى التأثير؟

c. هل النزاع شامل لكل الأراضي؟

d. منذ متى يدور هذا النزاع؟

e. ما حدة النزاع: عدد الضحايا، الأسلحة المستخدمة، نسبة التهجير من نزوح داخلي ولجوء...

f. هل تشترك القوات الحكومية بالنزاع، وبأي شكل؟

g. هل هناك ميليشيات مسلحة وما هو عددها وتأثيرها وارتباطها بدول أخرى؟

h. هل هناك طابع طائفي أو ديني أو عرقي أو قومي للنزاع؟

i. ....

4. من خلال الإجابة عن الأسئلة المذكورة وغيرها، سوف تتكون تدريجيًّا صورة أكثر وضوحًا عن النزاع وأطرافه ومداه وخصائصه الأخرى، وفي ضوء ذلك يطرح المدرب السؤال الأخير يطلب فيه من المشاركين تعريف النزاع وتصنيفه ضمن فئة محددة: هل هو حرب بين دول؟ إقليمية أو دولية متعددة الأطراف؟ هل هو حرب أهلية؟ هل هو احتلال؟ هل هو ثورة أو تمرد....الخ. وطبعًا سوف يكون الوصف مركبًا ويتضمن أكثر من عنصر.

5. يطلب المدرب من المشاركين أن يضيفوا عناصر مميزة من نزاعات أخرى في بلدانهم أو بلدان أخرى غير البلد المختار للتمرين، ويضيف المدرب هذه الخصائص إلى النتيجة بحيث تصبح قابلة للتطبيق على بلدان أخرى ولو بشكل تقريبي.

6. يكتب النموذج في جدول على اللوح، ويبقى معروضًا أمام المشاركين من أجل تنفيذ التمارين الأخرى.

السلم والأمان: هدف التنمية المستدامة السادس عشر

التمرين الثاني – أساسي، عمل مجموعات

مراجعة نقدية لمقاصد الهدف 16 من منظور البلدان المعنية

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو تمكين مجموعة العمل من تقييم مدى ملاءمة مقاصد الهدف السادس عشر الخاصة بالسلم مع واقع البلدان التي ينتمي إليها المشاركون.

1. يتم توزيع المشاركين على مجموعات عمل من 4 إلى 5 أشخاص. ليس بالضرورة أن يكونوا من بلد واحد.

2. يوزع عليهم المدرب الجدول الآتي الذي يتضمن المقاصد والمؤشرات التي تتعلق بالسلم.

3. يطلب المدرب من كل مجموعة عمل أن تقيّم مدى ملاءمة المقصد والمؤشر مع واقع البلدان التي يوجد فيها نزاعات وحروب احتلال. كما يطلب منهم تقييم ملاءمة المؤشرات. يطلب أيضًا من المجموعة اقتراح مقاصد ملائمة تعبر عن واقع البلدان. (ومؤشرات إذا كانت المجموعة قادرة على ذلك).

4. توضع مساهمات المجموعة في الجدول، وتعرض المجموعة نتائج عملها.

5. يدير المدرب النقاش الخاص بعروض المجموعات، ويقدم ملاحظات تساهم في تطوير النتيجة.

النموذج 1: المقاصد والمؤشرات التي تتعلق بالسلم

المقصد	المؤشر	هل المقصد ملائم	التعديل أو البديل المقترح	هل المؤشر ملائم	التعديل أو البديل المقترح
16-1 الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان	16-1-1عدد ضحايا القتل العمد لكل 100 ألف نسمة، بحسب العمر والجنس	نعم لا جزئيًّا			
	16-1-2 الوفيات المتصلة بالنزاع لكل 100 نسمة				
	16-1-3 نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال الاثني عشر شهرًا الماضية				
	16-4-1 نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها				
16-2 إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والإتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم	16-2-1 نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و17 سنة والذين تعرضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي من جانب مقدمي الرعاية في الشهر الماضي				
	16-2-2 عدد ضحايا الإتجار بالبشر لكل 100 الف نسمة، بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال				
	16-2-3 نسبة الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة الذين تعرضوا للعنف الجنسي قبل سن الثامنة عشرة				

16-4 الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030	16-4-1 القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة				
	16-4-2 نسبة ما يُضبط من أسلحة وما يُقيّد ويُقتفى أثره من أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة، وفقًا للمعايير الدولية والصكوك القانونية				

السلم والأمان: هدف التنمية المستدامة السادس عشر

التمرين الثالث – أساسي ومتقدم، عمل مجموعات

تحليل الحاجات والمشكلات التنموية من فئة سكانية متضررة من النزاع

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو محاولة تحديد أثار الحرب على إحدى الفئات الاجتماعية الأكثر تأثرًا بالحرب أو النزاع، باستخدام إطار التنمية المستدامة. للمدرب أن يختار الفئة التي يمكن أن تكون مثلًا المهجرين قسرًا داخل البلد بسبب النزاع (النازحون)، أو اللاجئين إلى بلدان أخرى. ينفذ التمرين على فئة واحدة في بلد واحد. يمكن للمدرب أن يحدد أيًا من أهداف التنمية المستدامة يجب استخدامه في التمرين، إذ لا يمكن تنفيذ التمرين على الأهداف السبعة عشر، أو يمكنه أن يوزع الأهداف كلها على مجموعات العمل حسب المجالات أو الأبعاد الخمسة بحيث يشمل التمرين كل الأهداف التي تناقش في الجلسة العامة.

1. يختار المدرب الفئة الاجتماعية المتأثرة بالنزاع والبلد المعني، ويوزع المشاركين على مجموعات عمل، تختص كل مجموعة بالفئة المحددة في بلد من البلدان المتأثرة بالنزاع من ضمن البلدان التي ينتمي اليها المشاركون،

2. عندما يكون التدريب في بلد واحد يمكن لعدد المجموعات أن يصل إلى خمس حيث تعمل كل واحدة منها على المسائل المرتبطة بأحد الأبعاد التنموية: الاقتصاد، الاجتماع، الثقافة، البئية، الحوكمة والإصلاح المؤسسي.

3. يمكن للمدرب أن يعتمد التقسيم الوارد في البند 2 حتى في حال التدريب الإقليمي.

4. يوزع المدرب الجدول أدناه على المشاركين وطلب ملء الجدول منهم.

5. من الضروري أن يختص الجدول بفئة سكانية واحدة متأثرة بشدة في النزاع.

6. بعد انتهاء تحضير الجدول من قبل المجموعات، يدير المدرب النقاش ويقارن النتائج. إذا كان التمرين يتعلق ببعد أو أهداف محددة واحدة من بلدان مختلفة، يقارن بين البلدان. وإذا كان يتعلق بأبعاد متعددة لفئة واحدة من بلد واحد، يجمع المدرب النتائج ويرسم صورة مكتملة لوضع الفئة المعنية.

الفئة: النازحون داخليًّا (او اللاجئون ...)

البلد: تحديد البلد

البعد والأهداف: الأهداف 1 5- ضمن البعد الاجتماعي

النموذج 2: أبعاد أجندة 2030 مع الأهداف المعنية لفئة سكانية متضررة من النزاع

المجال (البعد)	الأهداف المعنية	الدلالة أو الأثر بالنسبة إلى النازحين	أفكار لأهداف وتدخلات
الناس (الاجتماعي) المعيار الرئيسي: المساواة	1- إنهاء الفقر		
	2- الأمن الغذائي		
	3- التعليم		
	4- الصحة		
	5- تمكين النساء		

السلم والأمان: هدف التنمية المستدامة السادس عشر

التمرين الرابع – متقدم، عمل مجموعات

تكييف مكون السلم حسب ظروف البلد المعني

للمدرب

الهدف من هذا التمرين المتقدم هو تمكين المشاركين من إعادة صياغة مكون السلم في الهدف السادس عشر بشكل متحرر من حرفية النص والمقاصد الواردة في الهدف العالمي، وتكييفها واستبدالها بتحديد المسائل والأهداف الوطنية الأكثر أهمية. وتتم هذه العملية من خلال تفكيك البعد المعني (السلم) إلى أبعاد فرعية ثم تحديد التغيرات الواقعية التي تتناسب مع طبيعة النزاع في البلد المعني. يتم تنفيذ هذا التمرين بالاستفادة من مجمل المادة التدريبية السابقة.

1. يوزع المدرب المشاركين على عدد مجموعات العمل، وينفذ التمرين على مستوى بلد واحد (مجموعات بعدد البلدان المشمولة بالتمرين).

2. يشرح المدرب الهدف من التمرين لتلافي أي التباس، ويوزع الشكل أدناه على المشاركين، ويقدم التوضيحات الضرورية للمشاركين.

3. ينفذ التمرين في ثلاث خطوات:

a. الخطوة الأولى كتابة وصف النزاع في البلد المعني (حرب، احتلال، حرب أهلية...الخ)، في القسم العلوي من المربع الأول إلى اليمين، ويكتب في القسم السفلي من المربع الهدف العام المتناسب مع الوضعية التي وصلها مسار النزاع أو الخروج منه.

b. الخطوة الثانية هي التعامل مع الأبعاد الفرعية للنزاع، والشكل يقترح ثلاثة أبعاد مستوحاة من

c. الهدف 16 ومن الواقع، وهي الأبعاد الخارجية للنزاع، والأبعاد الداخلية، والأمن الجنائي. ويمكن للمجموعة أن تستبدلها أو تعدلها أو تضيف إليها.

d. الخطوة الثالثة هي الأهداف المحددة إلى يسار الشكل. والمقترح هنا أن يتم تحديد هدف أو هدفين محددين (بمثابة مقاصد) مقابل كل بعد من الأبعاد. يفترض هنا أن يكون التحديد أقرب ما يمكن إلى الدقة والتركيز على نقطة محددة.

4. بعد استكمال الشكل، تعرض المجموعة نتائج عملها. يدير المدرب نقاشًا تفاعليًّا بين الجميع، ويستخلص بعض المشتركات بين البلدان أو المجموعات.

النموذج 3: تكييف مكون السلم في الهدف السادس عشر

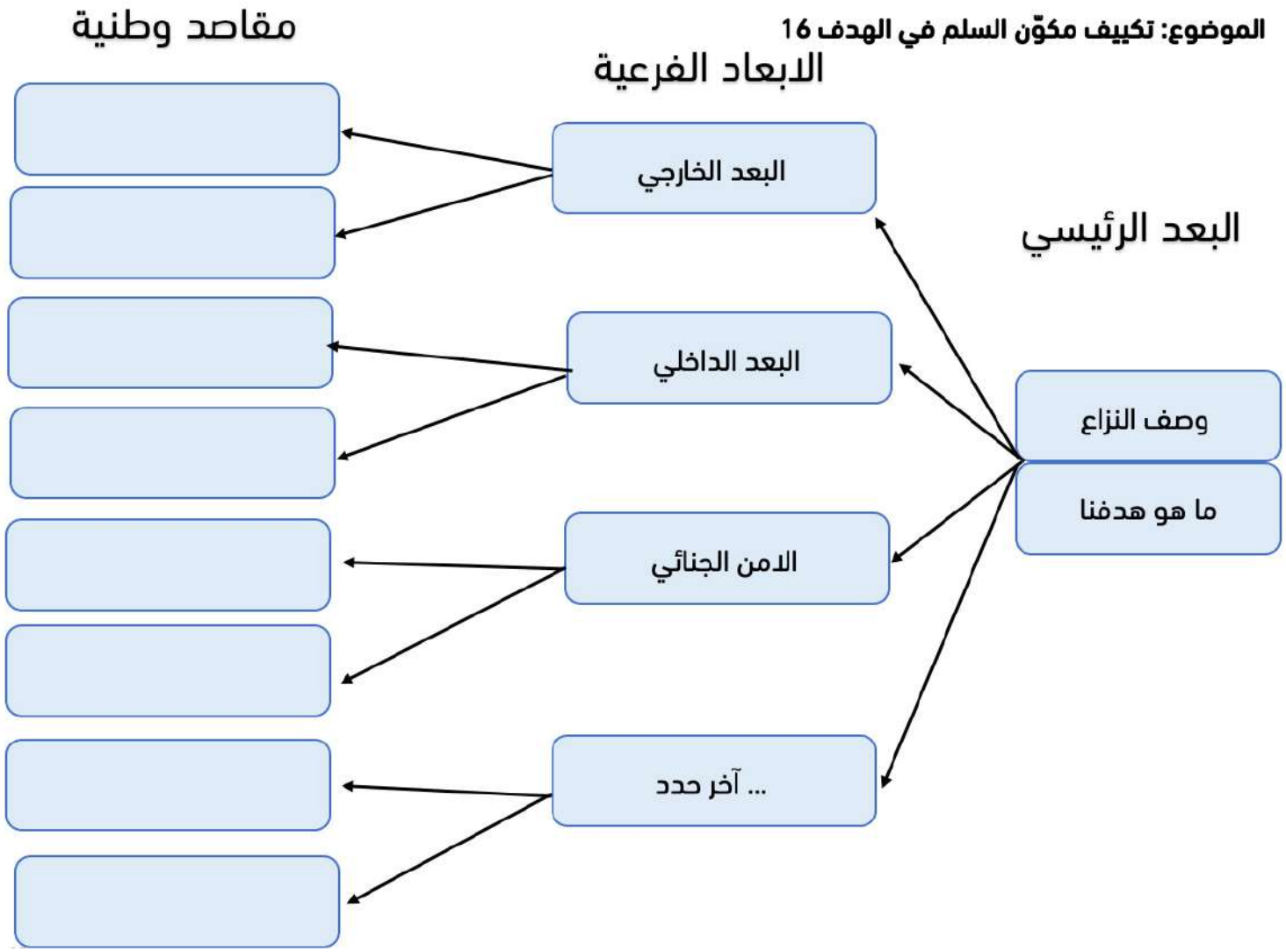

الحوكمة: هدف التنمية المستدامة السادس عشر

التمرين الاول – أساسي/متقدم، عصف ذهني

التعرف إلى طبيعة مشكلات الحوكمة في بلدك

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو تمكين مجموعة العمل من التعرف إلى طبيعة مشكلات الحوكمة والإصلاح السياسي والمؤسسي في البلد المعني. يشمل ذلك البعدين السياسي (طبيعة الدولة، النظام، الديمقراطية، مدنية الدولة، حياد جهاز الدولة، الفصل بين السلطات...الخ) والبعد التقني (فعالية الحكومة، حداثة الإدارة، الفساد، الشفافية، المكننة.... الخ).

1. ينفذ هذا التمرين في جلسة عصف ذهني مشتركة بإدارة المدرب.
2. تمرين الحوكمة يشمل كل البلدان، بما فيها البلدان التي تحدث فيها نزاعات وحروب.
3. يختار المدرب بلدًا معينًا ليكون نقطة انطلاق للمناقشة، ويبدأ العصف الذهني من أجل تحديد طبيعة مشكلات الحوكمة في هذا البلد. يطرح المدرب عددًا من الأسئلة المتدرجة مثل:

a. ما هو الوصف القانوني للدولة المعنية (مملكة، جمهورية...الخ)؟

b. ما هي طبيعة النظام السياسي فيها (رئاسي، برلماني...)؟

c. هل هناك استقرار مؤسسي، هل هناك أزمات؟

d. ما هو تقييم المشاركين لمستوى الديمقراطية والالتزام بالقانون؟

e. هل هناك أزمات حادة، حركات احتجاجية...ألخ؛ وهل لها طابع طائفي أو جهوي أو عرقي؟

f. هل القوانين السائدة وتطبيقها ملتزمة بحقوق الإنسان؟

g. هل هناك فساد، وبأي أشكال وبأي درجة؟

h. هل هناك مركزية، هل فروع الإدارة فعالة وقريبة من السكان في المناطق؟ هل هناك سلطات محلية صاحبة

قرار وقدرة؟

i. هل هناك اقتراحات إصلاحية وما هي المواقف منها؟

j. ....

4. الأسئلة الواردة أعلاه هي فقط للإشارة إلى العناصر التي يمكن استكشافها خلال العصف الذهني، ويجب ألا تطرح بشكل مباشر، بل أن يستعين بها المدرب من أجل استثارة مشاركة المتدربين، وله أن يختار منها ما يناسب.

5. من خلال الإجابة عن الأسئلة المذكورة وغيرها، سوف تتكون تدريجيًّا صورة أكثر وضوحًا عن طبيعة الدولة والنظام، ومشكلات الحوكمة السياسية والتقنية، الأكثر أهمية.

6. يطلب المدرب من المشاركين أن يضيفوا عناصر مشابهة من كل البلدان المشاركة، والعصف الذهني ينطلق من بلد معين، إلا أنه يجب أن يشكل كل بلدان المنطقة.

7. تصنف المشكلات إلى فئتين سياسية وتقنية وتكتب في جدول على اللوح، ويبقى معروضًا أمام المشاركين من أجل تنفيذ التمارين الأخرى.

الحوكمة: هدف التنمية المستدامة السادس عشر

التمرين الثاني – أساسي، عمل مجموعات

مراجعة نقدية لمقاصد الهدف 16 من منظور البلدان المعنية

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو تمكين مجموعة العمل من تقييم مدى ملاءمة مقاصد الهدف السادس عشر الخاصة بالحوكمة

1. يتم توزيع المشاركين على مجموعات عمل من 4 إلى 5 أشخاص. ليس بالضرورة أن يكونوا من بلد واحد.

2. يوزع عليهم المدرب الجدول الآتي الذي يتضمن المقاصد والمؤشرات التي تتعلق بالحوكمة.

3. يطلب المدرب من كل مجموعة عمل أن تقيم مدى ملاءمة المقصد والمؤشر مع واقع بلدانهم. كما يطلب منهم تقييم ملاءمة المؤشرات. يطلب أيضًا من المجموعة اقتراح مقاصد ملائمة تعبر عن واقع البلدان. (ومؤشرات إذا كانت المجموعة قادرة على ذلك).

4. توضع مساهمات المجموعة في الجدول، وتعرض المجموعة نتائج عملها.

5. يدير المدرب النقاش الخاص بعروض المجموعات، ويقدم ملاحظات تساهم في تطوير النتيجة.

النموذج 4: المقاصد والمؤشرات التي تتعلق بالحوكمة

المقصد	المؤشر	هل المقصد ملائم	التعديل أو البديل المقترح	هل المؤشر ملائم	التعديل أو البديل المقترح
16-3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة	16-3-1 نسبة ضحايا العنف خلال الاثني عشر شهرًا الماضية التي أبلغ ضحاياها عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسميًّا	نعم لا جزئيًّا			
	16-3-2 المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء				
16-5 الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما	16-5-1 نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهرًا السابقة				
	16-5-2 نسبة الأعمال التجارية التي اتصلت مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعت رشوة إلى مسؤول حكومي أو طُلب منها دفع رشوة لأولئك المسؤولين الحكوميين، خلال الاثني عشر شهرًا السابقة				
16-6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات	16-6-1 النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية ... بحسب القطاع				
	16-6-2 نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في استعمال الخدمات العامة				
16-7 ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات	16-7-1 نسبة الوظائف (بحسب العمر، والجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة ... مقارنة بمستويات التوزيع على المستوى الوطني				
	16-7-2 نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملبية للاحتياجات، بحسب الجنس والعمر والإعاقة ...				

16-8 توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية	16-8-1 نسبة البلدان النامية الأعضاء في المنظمات الدولية وحقوقها في التصويت في تلك المنظمات				
16-9 توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030	16-9-1 نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني، بحسب العمر				
16-10 كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية	16-10-1 عدد ما تم التحقق منه من حالات القتل، والاختطاف، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب للصحافيين والعاملين في الوسط الإعلامي المرتبطين بهم والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال السنة الماضية				

الحوكمة: هدف التنمية المستدامة السادس عشر

التمرين الثالث – متقدم، عمل مجموعات

تكييف مكون الحوكمة حسب ظروف البلد المعني

للمدرب

الهدف من هذا التمرين المتقدم هو تمكين المشاركين من إعادة صياغة مكون الحوكمة في الهدف السادس عشر بشكل متحرر من حرفية النص والمقاصد الواردة في الهدف العالمي، وتكييفها واستبدالها بتحديد المسائل والأهداف الوطنية الأكثر أهمية. وتتم هذه العملية من خلال تفكيك البعد المعني (الحوكمة) إلى أبعاد فرعية ثم تحديد التغيرات الواقعية التي تتناسب مع طبيعة مشكلات الحوكمة في البلد المعني. يتم تنفيذ هذا التمرين بالاستفادة من مجمل المادة التدريبية السابقة.

1. يوزع المدرب المشاركين على عدد مجموعات العمل، وينفذ التمرين على مستوى بلد واحد (مجموعات بعدد البلدان المشمولة بالتمرين).

2. يشرح المدرب الهدف من التمرين لتلافي أي التباس، ويوزع الشكل أدناه على المشاركين، ويقدم التوضيحات الضرورية للمشاركين.

3. ينفذ التمرين في ثلاث خطوات:

a. الخطوة الأولى كتابة وصف عام لطبيعة الدولة والنظام في البلد المعني في المربع الأول، والهدف العام للإصلاح المرغوب به.

b. الخطوة الثانية هي التعامل مع الأبعاد الفرعية للنزاع، والشكل يقترح بعدين مستوحيين من

c. الهدف 16 ومن الواقع. يختص البعد الفرعي الأول بالمسائل ذات الطابع السياسي للحوكمة، والثاني بالمسائل ذات الطابع الإجرائي والتقني.

d. الخطوة الثالثة هي الأهداف المحددة إلى يسار الشكل. والمقترح هنا أن يتم تحديد أهداف محددة (بمثابة مقاصد) يجب تحقيقها في كل من البعدين السياسي والتقني. يفترض هنا أن يكون التحديد أقرب ما يمكن إلى الدقة والتركيز على نقطة محددة.

4. بعد استكمال الشكل، تعرض المجموعة نتائج عملها. يدير المدرب نقاشًا تفاعليًّا بين الجميع، ويستخلص بعض المشتركات بين البلدان أو المجموعات.

النموذج 5: تكييف مكون الحوكمة في الهدف السادس عشر

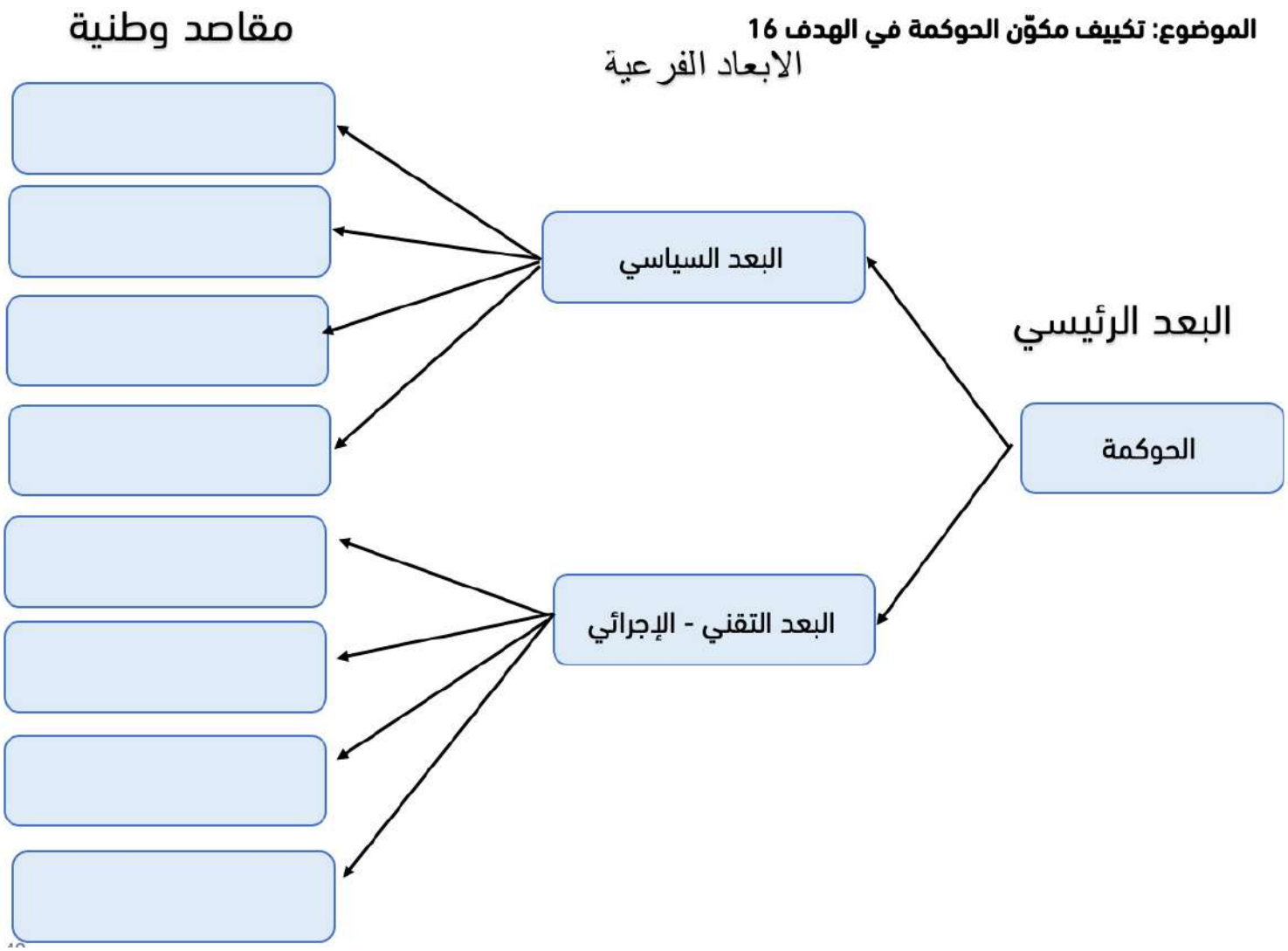

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

1 - شرح الهدف

ينص الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة على: "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة"، و"ايقونته" باللون النيلي الداكن (أزرق داكن indigo) وتلخص الهدف على النحو الآتي: "عقد الشراكات لتحقيق الأهداف"، وهو تلخيص مقبول للهدف حيث إن فكرة الشراكة ترد، وذكر تحقيق الأهداف يتضمن فكرة التنفيذ التي يشير إليها الهدف.

حل الهدف 17 للتنمية المستدامة محل الهدف 8 من أهداف الألفية. وهذا الأخير يمكن اختصاره بثلاث نقاط مترابطة: الدعوة إلى نظام اقتصادي وتجاري عالمي أكثر شفافية وعدالة؛ ومعالجة مشكلة ديون البلدان النامية؛ والتزام الدول المتقدمة بتخصيص 0.7% من ناتجها الوطني لمساعدات التنمية الرسمية. وبمحصلة السنوات الـ 15 التي خصصت لتحقيق أهداف الألفية ومن ضمنها الهدف 8، كانت نتيجة هذا الهدف نوعًا من الفشل المعمم في المحاور الثلاثة: لم يحصل تقدم بالنسبة للنظام الاقتصادي العالمي، ولا حلت مشكلة الديون، ولم تتجاوز مساعدات التنمية الرسمية 0.33% من الناتج المحلي في الدول المعنية. وهذا من أسباب القصور في إنجاز أهداف الألفية خلافًا لما كان متوقعًا منها عند تصميمها.

يستعيد الهدف 17 المقاصد السابقة نفسها، ويزيد عليها أيضًا باستخدام لغة مخففة عن السابق. إلا أن الهدف اتسع ليشمل مجالات متعددة ذات صلة بما تسميه الأجندة وسائل التنفيذ، بما في ذلك ما يتصل بالرصد والمتابعة. وشمل ذلك مسائل التجارة والتكنولوجيا والإحصاء، إلى جانب ما يتصل بالشراكة العالمية ومسائل التمويل الدولي للتنمية. ويلاحظ في هذا الصدد – لجهة المضمون - أن مفهوم مساعدات التنمية قد أصابه بعض التغيير في السنوات الأخيرة، حيث باتت المساعدات الإنسانية والإنفاق على آثار الإرهاب تعتبر من ضمن المساعدات التنموية الرسمية، وهو ما يقلص فعليًّا مخصصات التنمية الحقيقية. كما حصل تراجع في فكرة الرصد والمساءلة إلى فكرة الاستعراض والتقارير الطوعية التي تحاول الالتفاف على فكرة المساءلة التي لم تكن مقبولة في مسار صياغة تبني أجندة 2030.

يمكن للمدرب أن يستخدم الشريحة أدناه من أجل عرض الهدف 17 مقارنة بالهدف 8 للألفية.

الشكل 1: مقارنة بين هدف التنمية المستدامة السابع عشر وهدف الألفية الثامن

الهدف 17 في أجندة 2030: «تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة».

الشراكة في أهداف الألفيّة- الهدف 8: «إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية».

الهدف الثامن من اهداف الالفية ركز على الشراكة العالمية من اجل التنمية في ثلاثة مواضيع رئيسية تتعلق بالنظام الاقتصادي والمالي العالمي، وديون الدول النامية، ومساعدات التنمية. ويجب الإشارة الى ان مقاصد هذا الهدف الثامن لم تتحقق فعليا خلال مرحلة اهداف الالفية. الهدف السابع عشر من اهداف التنمية المستدامة اكثر اتساعا، كما ان توجه اجندة 2030 – تماشيا مع الميل العالمي بعد أزمة 2008 – هو لإعطاء أهمية اكبر للمسؤولية الوطنية في تمويل التنمية، والتركيز على الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يعزز دور الشركات. كما انه يوسع تعريف المساعدات الإنمائية لتشمل المساعدات الإنسانية والانفاق على بعض ابعاد مكافحة الإرهاب، كما ان يدعو الى التعاون الثلاثي حيث تعاون جنوب – جنوب يتم تحت اشراف دول الشمال. بالإضافة الى ذلك فإن الهدف 17 يتضمن عناصر تتعلق اكثر بوسائل التنفيذ وتتجاوز مسألة الشراكة، وخصص اقساما منه للتكنولوجيا والمسائل العامة.

الهدف ومقاصده

النص الحرفي للهدف يدعو إلى "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة"، أي هو يتضمن مكونين لهما حيز من الاستقلالية النسبية. الأول يتعلق بتعزيز وسائل التنفيذ، والمقصود تنفيذ أجندة 2030 والأهداف والمقاصد التي تتضمنها، وهي وسائل وطنية وإقليمية ودولية على حد سواء؛ في حين أن المكون الثاني يتعلق بتنشيط الشراكة العالمية – تحديداً - التي تتيح التقدم على طريق التنمية المستدامة أي يركز على البعد الدولي أكثر مما هو يتعلق بالتنفيذ على المستوى الوطني، مع إدراك الترابط بين المستويات.

يتضمن الإطار الأدنى النص الحرفي للهدف 17 ومقاصده:

الإطار1: النص الحرفي للهدف السابع عشر للتنمية المستدامة ومقاصده

الهدف 17 - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

الشؤون المالية

17-1 تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.

17-2 قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0.15 و 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموًّا؛ ويشجَّع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص 0.20 في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموًّا.

17-3 حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية.

17-4 مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة.

17-5 اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نموًّا وتنفيذها.

التكنولوجيا

17-6 تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق في ما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا.

17-7 تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئيًّا ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه.

17-8 التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نموًّا بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

بناء القدرات

17-9 تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

التجارة

17-10 تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة.

17-11 زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نموًّا من الصادرات العالمية بحلول عام 2020.

17-12 تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نموًّا إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نموًّا شفافةً وبسيطةً، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق.

المسائل العامة

اتساق السياسات والمؤسسات

17-13 تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها

17-14 تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

17-15 احترام الحيّز السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

شراكات أصحاب المصلحة المتعددين

17-16تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

17-17تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد.

البيانات والرصد والمساءلة

17-18 تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020.

17-19 الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام 2030.

الإطار2: ملخص الهدف السابع عشر للتنمية المستدامة

الهدف 17

يحتوي هذا الهدف على ما مجموعه 19 مقصدًا تشمل خمسة محاور على ما هو مبين في الشكل المرفق. أربعة منها محددة، وخامسها مسائل عامة تتضمن ثلاثة محاور فرعية عن اتساق السياسات والمؤسسات، والشراكات، والبيانات والرصد والمساءلة. وهذه المسائل العامة بالغة الأهمية لتعلقها بكل المحاور الأخرى.

للمدرب

هذا الهدف هو الذي يحتوي على اكبر عدد من المقاصد بين أهداف التنمية المستدامة، كما أنه شديد التنوع كما يظهر من نصه الوارد في الإطار أعلاه، وهوموزع على أقسام صريحة منصوص عليها في نص الهدف مع تخصيص مقاصد محددة لكل قسم.

من المفيد الالتزام بهذا التقسيم اثناء التحليل والتدريب على هذا الهدف، ولذلك فإن الفقرات الآتية سوف تستعرض كل قسم من الأقسام مع مقاصده ومؤشراته في فقرات خاصة بالتتابع نفسه الذي جاء في الهدف نفسه. وفي الشكل أدناه، التصميم العام للهدف مع أقسامه، والأرقام في الشكل هي لعدد المقاصد في كل قسم (مجموعها 19 مقصدًا).

الشكل 2: التصميم العام للهدف السابع عشر مع أقسامه

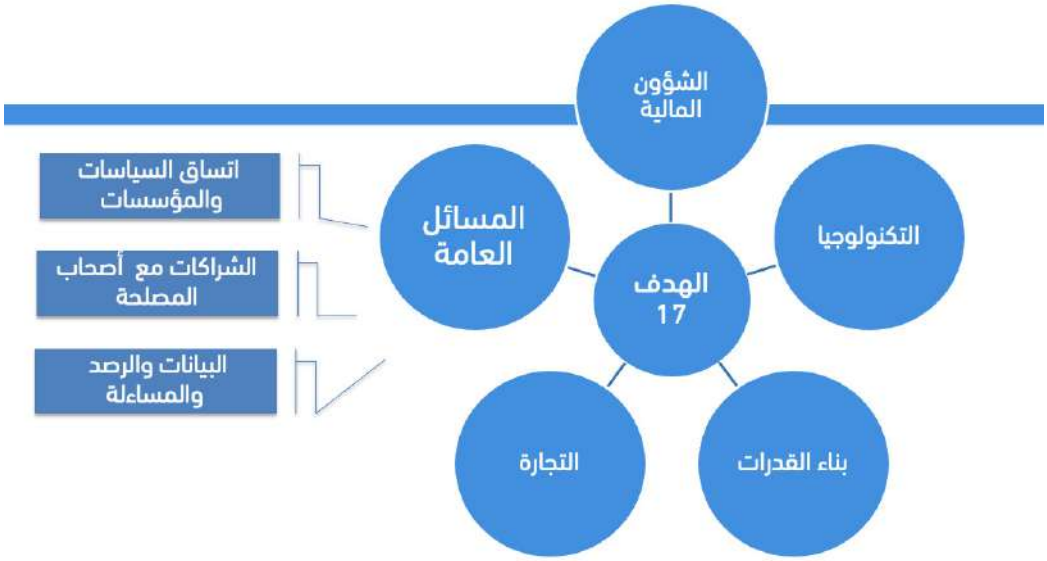

2. نقد الهدف السابع عشر

المقاصد والمؤشرات حسب الأقسام بالتفصيل

تستعرض الفقرات الآتية الأقسام الخمسة التي يتكون منها الهدف السابع عشر مع المؤشرات، مع التعليق عليها، في صيغة جداول تلخص المضمون والملاحظات.

القسم الأول: الشؤون المالية

يحتوي هذا القسم على خمسة مقاصد و7 مؤشرات. والتركيز على التمويل انطلاقًا من الفكرة القائلة أنه لا يمكن تحقيق تنمية دون موارد، وموارد مالية على وجه التحديد. ويختص هذا القسم بمقاصد تتعلق بكيفية توفير التمويل من المصادر المحلية والمصادر الدولية على حد سواء، وهو الأقرب إلى مضمون الهدف 8 في أهداف الألفية. وتشدد مقاصد هذا القسم على التمويل المحلي، ومساعدات التنمية، ومعالجة ديون الدول النامية، والاستثمار الأجنبي فيه. تعتبر أن كل ذلك هو من وسائل تحفيز التنمية في هذه البلدان وعلى الصعيد العالمي.

في الجدول دناه تفصيل المقاصد والمؤشرات مع التعليق عليه.

الجدول 1: مقاصد ومؤشرات الهدف السابع عشر مع التعليقات عليها

الهدف 17 – مقاصد ومؤشرات قسم الشؤون المالية			
17-1	تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات	17-1-1 الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر 17-1-2 نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية	- يتعلق المقصد بتعبئة الموارد المحلية، والمسؤولية الدولية في تقديم دعم دولي لتمكينها من ذلك. والوسائل المقترحة هي من خلال الموارد الضريبية. - الضرائب مصدر رئيسي بالغ الأهمية، ومن الضروري التركيز عليه، مع العلم أنه ليس المصدر المحلي الوحيد. - المؤشران المقترحان ملائمان على المستوى الوطني. أولهما % للإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي، ويفترض أن تمثل حصة هامة. وكذلك نسبة الميزانية الوطنية (المقصود بالمحلية هنا هو المستوى الوطني)، الممولة من الضرائب المحلية. وهذا أيضًا يعبر عن قدرة الدولة المعنية للاعتماد على نفسها. - المقاصد لا تنص على نسب معينة يجب بلوغها، ولا توجد وصفة موحدة لذلك. لكن في الدول العربية مساهمة الضرائب عمومًا أقل من المتوسطات العالمية بشكل محسوس.

17-2	قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0.15 و 0.20 في المائة ... لأقل البلدان نموًّا؛ ...	17-2-1 صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، وإجماليها، والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموًّا، كنسبة من الدخل الوطني الإجمالي للجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	- يتعلق المقصد بالمساعدات الإنمائية الرسمية للدول النامية، وهو تأكيد على أهداف محددة منذ سنوات ولم تلتزم بها الدول المانحة بتخصيص 0.7% من ناتجها الوطني كمساعدات إنمائية للدول النامية. وهو الهدف نفسه في أهداف الألفية الذي لم يتحقق سابقًا (تحقق نسبة 0.33% فقط). - المؤشر المقترح هو أيضًا مؤشر معتمد سابقًا لقياس مدى الالتزام بهذا الهدف. والمقصد مركب إذ ينص على نسبة المساعدة الإنمائية الإجمالية، وما يجب أن يخصص منها للدول الأقل نموًّا (0.20%). - خلال السنوات الأخيرة، باتت المساعدات الإنسانية، والمساعدات العسكرية والأمنية لمواجهة الإرهاب وآثاره تعتبر أيضًا من ضمن المساعدات الإنمائية. وهذا لم يكن قائمًا في السابق، وهو ما يعني أن النسب الفعلية المخصصة للمساعدات الإنمائية حقًّا هي أقل مما يذكر عندما تضاف إليها المساعدات الإنسانية.
17-3	حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية	17-3-1 الاستثمارات المباشرة الأجنبية والمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون في ما بين بلدان الجنوب كنسبة من إجمالي الميزانية المحلية 17-3-2 حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي	- المقصد الثالث يتعلق بحشد مواد مالية إضافية ومن مصادر متعددة من أجل البلدان النامية، وهي في هذه الحالة – كما يقترح المؤشر – الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات، والتعاون جنوب ـ جنوب. هنا يجري جمع كل هذه المصادر، وهذا فيه تكرار مع المؤشر السابق الخاص بالمساعدات الإنمائية. - هذه المصادر ذات طبيعة مختلفة، وجمعها معًا يغفل الجانب النوعي والأثر التنموي المتفاوت – بل أحيانًا المتناقض. فالاستثمار الأجنبي المباشر هو عمل ربحي، والأثر التنموي الإيجابي يتوقف على توفر شروط معينة، في حال غيابها فإنه يؤدي إلى استنزاف الثروات الوطنية بما في ذلك الموارد المالية من خلال تحويل الأرباح إلى الخارج. أما تعاون جنوب ـ جنوب فهو عمومًا أقل ضررًا، ولكن يتوقف أيضًا على طبيعة هذا الاستثمار وشروطه (استثمارات بعض الدول العربية تذهب مثلًا إلى قطاعات ريعية بالكامل). - المؤشر الثاني (حجم التحويلات) يخص تحويلات المهاجرين من أبناء البلد إلى أسرهم وإلى بلدهم التي تستخدم في الاستهلاك أو توظف في الاقتصاد. وأثرها التنموي وعلى مستوى المعيشة أكثر وضوحًا، وهي هامة لكنها من طبيعة مختلفة عن الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الإنمائية، وهي قطعًا لا تنتمي إلى مفهوم المساعدات الدولية أو الشراكة الدولية من أجل التنمية لأنها نتاج عمل وجهد أبناء البلد المهاجرين الذين غالبًا يتعرضون إلى استغلال مضاعف بسبب ظروف عملهم التي لا تكون ملائمة بالنسبة إلى الغالبية.

17-4	مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة واعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نموًّا وتنفيذها	17-4-1 تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع و ا لخد ما ت	- المقصد يتعلق بالديون الخارجية للدول النامية. - الصياغة ملتبسة بحكم التباس المفاهيم المستخدمة عالميًّا في هذا المجال، لاسيما مفهوم الديون المستدامة، أو القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل، التي توحي كأن المطلوب هو مساعدة الدول على تسديد الديون بدل تخفيفها أو إلغائها في بعض الحالات. - بعض المفردات الأخرى تتحدث مباشرة عن تخفيف عبء الدين أو إعادة الهيكلة (يشمل ذلك الإعفاء في حالات معينة). إلا أن المطلوب موقف أكثر تقدمًا وراديكالية، لا بل إن الديون الفاسدة لا بد من إلغائها وتحميل مسؤوليتها للدول الدائنة المتواطئة مع الحكومات الفاسدة في الدول النامية في بعض الحالات. - المؤشر المقترح عن تكاليف خدمة الدين كنسبة من الصادرات مناسب لتقييم وضع المديونية للدول النامية، لكنه غير ملائم لرصد التزام الدول الدائنة بموجباتها حسب المقصد. - يجب اقتراح مؤشرات بديلة ترصد مدى التزام الدول المانحة مثل نسبة التزامها بتخفيف الديون، أو إعادة هيكلتها، أو إلغائها جزئيًّا أو كليًّا، أو إعادة بعض الأموال المنهوبة إلى الدول النامية.
17-5	اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نموًّا وتنفيذها	17-5-1 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نظمًا لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموًّا	- هذا مؤشر عالمي يرصد عدد البلدان المتقدمة التي تعتمد نظم استثمار لصالح البلدان الأقل نموًّا. المقصد والمؤشر ضبابيان لأنهما يتعلقان بتقييم نوعية سياسات الاستثمار وأثرها التنموي. وهذا موضوع خلافي وسياسي ولا يمكن أن يكون هنا جواب تقني واحد على مثل هذا التقييم.

القسم الثاني: التكنولوجيا

يحتوي هذا القسم على 3 مقاصد و4 مؤشرات، وهو يتناول موضوع التكنولوجيا والمقاصد تتضمن أهدافًا ومقترحات تربط بين التكنولوجيا والتنمية المستدامة. المقاصد الثلاثة تتناول تباعًا مسألة التعاون الدولي في لتعزيز وضعية العلوم والابتكار والتكنولوجيا في الدول النامية؛ والثاني يتعلق بالتكتولوجيا السليمة بيئيًّا ونقلها إلى الدول النامية؛ والثالث يتعلق ببنك التكنولوجيا المنصوص عليه في أجندة 2030 وقد خصصت له في الأجندة فقرات طويلة نسبيًّا مقارنة بالقضايا الأخرى.

صياغة المقاصد تبدو اقرب إلى التمنيات العامة والوعود أكثر مما هي أهداف محددة. كذلك المؤشرات المقترحة للقياس ضعيفة الصلاحية أو هي مؤشرات مدخلات أكثر مما هي مؤشرات نتائج. وهذه نقطة ضعف أيضًا. وكالعادة فإن مسائل التكنولوجيا تقدّم دائمًا مع انحيازات لصالح تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (مؤشران من أصل أربعة عن الانترنت وشبكات الاتصال). ويغيب عن الهدف ومقاصده المشكلات الحقيقية المتصلة بالتكنولوجيا مثل الفجوة التكنولوجية، وكذلك تغيب القضايا ذات الصلة بالبحث العلمي مع انها مذكورة في المقصد ولكن غير ملحوظة فعليا في المؤشرات، إضافة إلى أن احتياجات البلدان النامية في مجال التكنولوجيا والعلوم والابتكار هي من طبيعة مختلفة عن المقاربة السائدة سواء لجهة حصر التكنولوجيا بالاتصالات والمعلومات، أو لجهة أولويات هذه البلدان في قطاعات الصحة والزراعة والعلوم الاجتماعية...الخ.

في الجدول أدناه تفصيل المقاصد والمؤشرات مع التعليق عليها.

الجدول 2: تفصيل مقاصد ومؤشرات الهدف السابع عشر مع التعليقات عليها

الهدف 17 – مقاصد ومؤشرات قسم التكنولوجيا			
17-6	تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا	17-6-1عدد اتفاقات التعاون في مجالي العلوم و/أو التكنولوجيا بين البلدان، بحسب نوع التعاون 17-6-2 الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان، بحسب السرعة	- صياغة المقصد عامة ولا تتضمن التزامات محددة. والتعاون الدولي يشمل تعاون شمال جنوب – أي ما يضع مسؤولية مباشرة على دول الشمال، وجنوب ـ جنوب، والتعاون الثلاثي الذي يعيد الدور إلى دول الشمال في التأثير المباشر على التعاون الدولي. - المؤشر الأول المقترح دولي (عدد الاتفاقات) ومفصل حسب نوع التعاون، ودلالته محدودة. وكذلك دلالة المؤشر الثاني شبكة النطاق العريض أقرب إلى أن يكون مؤشرًا تجاريًّا. - المؤشرات لا تلحظ القضايا الأساسية للدول النامية.

17-7	تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئيًّا ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه	17-7-1 المبلغ الإجمالي للتمويل المعتمد لصالح البلدان النامية من أجل تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئيًّا ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية	- تطوير وتعميم التكنولوجيات البيئية – المقصد الثاني – أيضًا هو صياغة عامة من دون التزامات محددة، لاسيما تعهدات غير محددة بتسهيلات مع الدول النامية. ما يجب لحظه هو أن هذا الأمر خلافي، وموقف الدول النامية والمجتمع المدني مختلف لاسيما بالنسبة إلى مقاربة الاقتصاد الأخضر، حيث ثمة مخاطر جدية لتغليب المصالح الاقتصادية في هذا المجال. - المؤشر المعتمد مؤشر مدخلات، وهو غير كاف، لأن تقييم ملاءمة وفعالية التكنولوجيات عملية معقدة ولها طابع نوعي أيضًا لا يلحظه المؤشر.
17-8	التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نموًّا بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	17-8-1 نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت	- المقصد الثالث يتعلق بتفعيل بنك التكنولوجيا العالمي وهو مرتبط بما جاء في الفقرة ٧٠ من الأجندة وهي فترة طويلة تعكس الاهتمام المتزايد بالتكنولوجيا من منظور لا يخلو من الانحياز لتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات دون غيرها. والمؤشر المقترح (نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت) أيضًا ضعيف الدلالة ولا يعكس أولويات الدول النامية.

القسم الثالث: بناء القدرات

يحتوي هذا القسم على مقصد واحد ومؤشر واحد. هو يتعلق بالدعم الفني المقدم للدول النامية من أجل تحسين قدراتها على تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة. ولقياس ذلك تم اعتماد مؤشر هو القيمة الدولارية لمجمل المساعدات المالية والتقنية المرتبطة ببناء القدرات. المقصد والمؤشر كلاهما تقليدي جدا، ولا يلحظ تعقيدات بناء القدرات، بل ينظر إليها من منظور دول الشمال بشكل خاص، من دون تقييم فعلي لنتائج هذه المقاربة على امتداد عقود سابقة.

في الجدول أدناه عرض للمقصد والمؤشر مع التعليق عليهما.

الجدول 3: عرض للمقصد والمؤشر الثالث مع التعليق عليهما

الهدف 17 – مقاصد القسم الثالث بناء القدرات			
17-9	تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	17-9-1 القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، المرصودة للبلدان النامية	- صياغة المقصد عامة وغير محددة أيضًا كما معظم المقاصد في هذا الهدف، وخلفية مثل هذه الصياغات أن الهدف كله يتعلق بوسائل التنفيذ وليس كغيره من الأهداف يتعلق بمقاصد تتوخى الوصول إلى نتيجة محددة وقياسها بواسطة مؤشر. - المؤشر المقترح هو مؤشر مدخلات (القيمة المالية للمساعدات) وهو ضعيف الدلالة لأنه يقيس الإنفاق من المساعدات الخارجية، ولا يقيس مدى ملاءمة أو فعالية المساعدات، ما إذا كانت القدرات الوطنية قد تعززت أم لا.

القسم الرابع: التجارة

يحتوي هذا القسم على 3 مقاصد و3 مؤشرات، وهو يتعلق بالتجارة العالمية. المقصد هذا يتقاطع أيضًا مع الهدف 8 للألفية، وهو أقرب من حيث طبيعته وأهميته من المقاصد الخمسة الأولى المتعلقة بالتمويل. المقاصد الثلاثة تتعلق بإقامة نظام تجاري عالمي شفاف وغير تمييزي؛ وبزيادة صادرات الدول النامية والاقل نموًّا؛ وببعض عناصر المعاملة التفضيلية في المجال التجاري للدول الأقل نموًّا. والمؤشرات المختارة وثيقة الارتباط عمومًا بهذه المقاصد.

يتضمن الجدول الآتي عرضًا لهذه المقاصد والمؤشرات وتعليقًا عليها:

الجدول 4: عرض لمقاصد ومؤشرات القسم الرابع مع التعليق عليها

الهدف 17 – القسم الرابع التجارة			
17-10	تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة	17-10-1 التعريفات الجمركية المرجحة في جميع أنحاء العالم - المتوسط	- هذا المقصد هو إعادة صياغة مشابهة لمقصد مشابه في الهدف الثامن للألفية. ومسألة إقامة نظام عالمي شفاف وغير تمييزي مسألة بالغة الأهمية. المشكلة هنا تتعلق بأن المقصد المشابه في أهداف الألفية لم يحقق أي تقدم، وكذلك لم تجر محاولات إصلاحية حقيقية للنظام التجاري العالمي، ولا توجد مؤشرات على توجه من هذا النوع. وكل الإصلاحات المطروحة لها طابع تقني ولا تلحظ تصحيح الاختلالات المنحازة في غير صالح الدول النامية في النظام التجاري العالمي. - المؤشر المقترح عالمي (متوسطات التعرفات الجمركية) لا يعبر عن الهدف (عدالة نظام التجارة العالمي) لاسيما أنه لا يوجد في المقصد أو في المؤشر أي تحديد لمستوى محدد يجب بلوغه.

17-11	زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نموًّا من الصادرات العالمية بحلول عام 2020	17-11-1 حصة البلدان النامية وأقل البلدان نموًّا من الصادرات العالمية	- زيادة صادرات الدول النامية مسألة هامة، وذات دلالة على موقع الدول النامية في نظام التجارة العالمي. المقصد يشمل فئتين من الدول، الدول النامية بشكل عام والتي يجب زيادة صادراتها زيادة كبيرة (وهذا غير محدد) في حين بالنسبة إلى الدول الأقل نموًّا يحدد مضاعفة حصتها بحلول العام ٢٠٢٠. - المؤشر مزدوج واقعيًّا، وهو حصة البلدان النامية عمومًا والزيادة المطلوبة غير محددة؛ والثاني هو حصة الدول الأقل نموًّا والمطلوب مضاعفته، أي يمكن قياس هذا المؤشر بدقة أكبر لأن مستوى الإنجاز محدد. (يمكن دائمًا التحقق مما إذا كان الهدف قد تحقق عام ٢٠٢٠ لأنه انقضى).
17-12	تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نموًّا إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نموًّا شفافةً وبسيطةً، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق	17-12-1 متوسط التعريفات الجمركية التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية	- يتعلق المقصد بالمعاملة التفضيلية للدول الأقل نموًّا معبرًا عنها بتسهيل وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية بدون رسوم واختصار الوقت الذي تستغرقه لذلك. - صياغة المقصد غير محددة كليًّا (التنفيذ المناسب... ما هو المناسب هنا؟)، وأن يتم ذلك تماشيًا مع قرارات منظمة التجارة العالمية (وهذه تشكو من انحياز هيكلي ضد الدول النامية). - المؤشر مناسب جزئيًّا، ولكن هناك عقبات غير جمركية تعيق زيادة حصة الدول النامية أو الأقل نموًّا، وقد تكون أحيانًا أكثر تأثيرًا من التعرفة الجمركية.

القسم الخامس: المسائل العامة

يحتوي هذا القسم على ثلاثة مكونات فرعية:

أ- اتساق السياسات والمؤسسات، ويتضمن 3 مقاصد و3 مؤشرات. تركز المقاصد على استقرار الاقتصاد الكلي عالميًّا؛ واتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية؛ واحترام الحيز السياساتي للدول.

ب- شراكات أصحاب المصلحة المتعددين، ويتضمن مقصدين ومؤشرين. يركز المقصدان على تعزيز الشراكات العالمية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ت- البيانات والرصد والمساءلة، ويتضمن مقصدين و5 مؤشرات، وينصان على الدعم الإحصائي للدول النامية وتطوير قدراتها، وعلى تطوير قياسات للحظ الاستدامة في مقياس الناتج المحلي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا القسم الخامس المتعلق بالمسائل العامة بالغ الأهمية، لاسيما المكون الأول المتعلق باتساق السياسات والمؤسسات، لا بل ربما كان من المفيد وضعه في بداية ترتيب المقاصد ضمن هذا الهدف. فحسب وجهة نظر أخرى، يمكن اعتبار اتساق السياسات والمؤسسات شرطًا أولًا وأكثر أهمية من التمويل من أجل تحقيق الأهداف التنموية ذلك أن التمويل يجب أن يخصص ضمن خطة سليمة وملائمة، ومتكيفة مع الموارد المتاحة أيضًا، وأي تمويل خارج سياسات متسقة وفعالة ربما يذهب في مسارات تؤدي إلى هدرها أو الحد من فعاليتها. كما أنه من الضروري من وجهة نظر نقدية ومن وجهة نظر المجتمع المدني، أن ندفع باتجاه رسم السياسات المتسقة والمناسبة قبل اندفاع الحكومات للحصول على تمويل لا يؤدي إلى تحقيق الأهداف التنموية، وكذلك الحذر من تذرع الحكومات بعدم كفاية التمويل لتبرير الفشل أو القصور في تحقيق الأهداف التنموية في حين أن السبب الفعلي ربما يكمن في غياب الإرادة السياسية المعبر عنها بغياب سياسات ملائمة أو متسقة أو فعالة.

بالنسبة للشراكات، ما جاء في المقاصد تكرار للصيغ العامة؛ اما عن المساءلة فلا يوجد فعليا أي مقترح ملموس يتعلق بالمساءلة في الأجندة، لا بل تم الالتفاف على كل ما يوحي بمساءلة حقيقية في لغة الأجندة والمقاصد، لاسيما في ما اطلق عليه "المتابعة والاستعراض" بدلا من أي مفردات يمكن أن توحي بالرصد والتقييم والمساءلة وما إلى ذلك.

ويتضمن الجدول الآتي مقاصد هذا القسم ومؤشراته مع التعليق عليها:

الجدول 5: عرض لمقاصد ومؤشرات القسم الخامس مع التعليق عليها

الهدف 17: القسم الخامس، المسائل العامة			
17-13	اتساق السياسات والمؤسسات 17-13 تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي،بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها	17-13-1 لوحة متابعة الاقتصاد الكلي	- ما يرد في المقصد عام ومكرر، ولا يوجد تحديد للتغيرات المطلوب إدخالها على النظام الاقتصادي العالمي من أجل استجابته لمتطلبات التنمية البشرية المستدامة. - المؤشر المقترح هو عبارة عن جدول رصد dash-board مكون من ٢٥ مؤشرًا اقتصاديًّا خارجيًّا وداخليًّا، مع إمكانية إضافة مؤشرات أخرى من قبل البلدان المعنية. هو ليس مؤشرًا بالمعنى التقليدي، والمؤشرات المقترحة كمية وتحسب على مستوى البلدان، وليست مؤشرات لأداء الاقتصاد العالمي.
17-14	17-14 تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة	17-14-1 عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة	- المقصد يدعو إلى تعزيز اتساق السياسات من أجل التنمية ولا يتضمن أي تحديد. والمؤشر هو عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق السياسات. - المشكلة في المقصد أو المؤشر هي أن تقييم اتساق السياسات ومدى اتساقها وفعاليتها مع متطلبات التنمية البشرية المستدام شأن خلافي، ويختلف باختلاف الأطراف المعنية، وغير قابل للاختزال.

17-15	17-15 احترام الهامش السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة	17-15-1 مدى استخدام أطر النتائج وأدوات التخطيط المملوكة للبلدان من جانب مقدمي التعاون الإنمائي	- احترام الحيز السياساتي الوطني أمر حيوي بالنسبة إلى الدول النامية، وهو يعني أن يفرض على الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية والشركات العالمية العملاقة التخلي عن المشروطية المرافقة لتقديم المساعدة الإنمائية، أو الاستثمار في الدول النامية. - المؤشر المقترح (مدى التزام الدول المقدمة للمساعدات بالمعايير والمصالح الوطنية) مؤشر نوعي ومركب، والتقييم يخضع أيضًا للمصالح المتناقضة بين الأطراف، بما في ذلك داخل البلد الواحد، لاسيما عندما يكون هناك تواطؤ بين الحكومات والفاعلين الخارجيين على حساب شعوبها.
17-16	شراكات أصحاب المصلحة المتعددين 17-16 تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية	17-16-1 عدد البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم في ما يتعلق بأطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة	- صياغة المقصد والمؤشر المقترح هي أيضًا صياغات عامة وغير محددة، وخلافية بحكم اختلاف المصالح بين الأطراف. وهذه سمة مشتركة لمعظم المقاصد في هذا الهدف بحكم طبيعته المتعلقة بالسياسات والخيارات، أي وسائل تحقيق الأهداف أكثر مما تتعلق بأهداف أو مقاصد يمكن تحديدها وقياسها بدقة. - يمكن للبلدان أن تبلّغ عن إحراز تقدم، لكن ذلك قد لا يكون موضوعيًّا ولا حقيقيًّا بالضرورة.

١٧- 17	17-17 تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد	17-17-1 المبلغ بدولارات الولايات المتحدة المرصود للشراكات بين القطاعين العام والخاص وشراكات المجتمع المدني	- المقصد يتعلق بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. مشكلة هذا المقصد هي عدم التمييز بين شراكة القطاعين العام والخاص المحكومة واقعيًّا بالمصالح التجارية للشركات وحاجة الحكومات للتمويل (في حال لم يكن هنا فساد وصفقات مشبوهة) وبين الشراكة مع المجتمع المدني التي هي من طبيعة مختلفة. ولا يمكن جمع الاثنين في مقصد واحد. - الأمر نفسه ينطبق على المؤشر المقترح (التمييز بين الشراكة مع القطاع الخاص والشراكة مع المجتمع المدني)، كما المؤشر هو كمي وبسيط (المبالغ المرصودة) وهو لا يعني أبدا أن الشراكة هذه هي بقصد تحقيق أهداف التنمية أو هي شراكة تجارية بحت. لا بد من أدوات تقييم لطبيعة الشراكة من منظور التزامها بحقوق الإنسان والاستدامة ومتطلبات التنمية الأخرى.
17-18	البيانات والرصد والمساءلة 17-18 تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020	17-18-1 مؤشر القدرة الإحصائية من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة 17-18-2 عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية 17-18-3 عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل	- المقصد كناية عن سعي مكرر لتعزيز القدرات الإحصائية لاسيما للدول النامية من أجل رصد التقدم في تحقيق أهداف التنمية لاسيما أجندة ٢٠٣٠. مثل هذا السعي يتكرر عند كل أجندة دولية، بما في ذلك أهداف الألفية، واللافت أنه لم يتحقق نجاح فعلي سابقًا رغم أن المهمة محددة وممكنة من الناحية النظرية. - المؤشر الأول عن القدرة الإحصائية لرصد الأهداف، هو قيد المراجعة حاليًّا، ولا يوجد تفصيل للقياس في سجل البيانات التعريفية. - المؤشر الثاني عالمي وهو تعداد للبلدان التي تتبع معايير عالمية في عملها الإحصائي. - والثالث أيضًا عالمي وتعداد للبلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ. ما يعني وجوب التحقق من التنفيذ فعليًّا. - المؤشرات المقترحة لا تقيس فعليًّا التزام المجتمع الدولي في تقديم الدعم ولا النجاح في تحقيق تقدم فعلي في قياس التقدم المحرز.

17-19	17-19 الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام 2030	17-19-1 القيمة الدولارية لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية 17-19-2 نسبة البلدان التي (أ) أجرت تقييمًا واحدًا على الأقل لتعداد السكان والمساكن في السنوات العشر الماضية؛ و (ب) حققت نسبة 100 في المائة في تسجيل المواليد ونسبة 80 في المائة في تسجيل الوفيات	- المقصد يتعلق بتطوير قياسات مكملة للناتج المحلي الإجمالي يأخذ بالاعتبار متطلبات الاستدامة، وتعزيز قدرات الدول النامية الإحصائية. في هذا تكرار للمقصد السابق (تعزيز قدرات البلدان النامية إلا إذا كان المقصود في مجال قياس الاستدامة). - المؤشر الأول المقترح يتعلق بالتمويل الإجمالي المتاح من كل المصادر لتعزيز القدرات الإحصائية. وهو مؤشر تقليدي ومكرر، ولم يسهم في تحقيق تقدم حقيقي في الاجندات السابقة. - المؤشر الثاني وهو مركب من مؤشرين فرعيين عن نسبة البلدان التي أجرت تعدادًا سكانيًّا، والتي حققت نجاحات في تسجيل المواليد والوفيات، كلاهما ليس له علاقة بالمقصد. والأمر نفسه ينطبق على المؤشر الأول أيضًا. - مسألة قياس الاستدامة وكيفية الربط بين هذه المسألة وبين قياس الناتج المحلي هي إحدى المسائل الشائكة والمعقدة التي سبق أن تطرق إليها تقرير لجنة ستيغلتز - سن – فيتوسي الذي صدر عام 2009 (لجنة قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي)، ولا يوجد اتفاق حاسم على ذلك حتى الساعة. إلا أن ما هو مقترح هنا من مؤشرات لا علاقة له بالمقصد.

للمدرب

يمكنك أن تلاحظ غلبة الطابع الدولي لهذا الهدف، وكذك طابعه الجزئي والعمومي، لذلك لا بد من بذل جهد مضاعف من قبلك من لجعله مادة تدريبية وتوجيهية مفيدة للمشاركين، بما يتناسب مع أوضاع بلدانهم، ومع مستوى اهتمامهم ومعارفهم. ومن الضروري هنا التمييز بين مستوى أساسي ومستوى متقدم في التدريب. وفي حال الاكتفاء بالمستوى الأساسي، يمكن للمدرب أن يصمم المادة التدريبية بالدرجة الأولى من الفقرات السابقة لاسيما عرض الهدف وشرح المقاصد، مع اختيار العناصر الضرورية من المراجعة والنقد ومنظور الحقوق، ولفت النظر إلى أن الاستخدام الفعلي لهذا الهدف كإطار فرعي مساعد على التخطيط والتدخل الوطني في مجال بناء السلام والحوكمة، يتطلب مستوى متقدمًا من التكييف. والفقرات اللاحقة سوف توفر بعض العناصر الأساسية في هذا المجال، التي يمكن استخدامها بحرية اكبر في التدريب المتقدم.

3. الهدف السابع عشر: نقاط إضافية

يتعلق هذا الهدف بالبعد العالمي لأجندة 2030 بالدرجة الأولى. وهو غالبًا موضوع يتجاوز اهتمام الجمعيات الافرادية العاملة على النطاق المحلي، ويكون أقرب إلى اهتمامات بعض الجمعيات الوطنية العامة أو القطاعية التي تعمل في مجالات تتعلق بالسياسات العامة، لاسيما الاقتصاد الكلي والقضايا البيئية الكبرى. كما يقع في نطاق اهتمامات الشبكات الوطنية، والإقليمية خصوصًا، بحكم طبيعة عضويتها واحتكاكها مع السياسات الخارجية في مجالات مختلفة (اقتصاد، بيئة، هجرة، بناء السلام وإنهاء الحروب الاحتلال.... الخ). وفي ما يأتي بعض النقاط والمسائل أكثر تقدمًا ذات الصلة بالهدف 17، تتضمن مقاربة نقدية لبعض محاوره.

أ- وسائل التنفيذ في أجندة 2030

وسائل التنفيذ - ومن ضمنها الشراكة – لا تقتصر على الهدف السابع عشر. تحتوي أجندة 2030 على قسم خاص عن وسائل التنفيذ والشراكة العالمية، يحتوي على 12 فقرة (الفقرات 71-60) تغطي مجمل الموضوعات التي تطرق إليها الهدف 17 وغيرها، في صياغة أكثر وضوحًا لجهة المضمون من الهدف ومقاصده، وتشكل – مع مجمل الأجندة – الإطار المساعد على تفسير مضمون الهدف 17.

من جهة أخرى، فإن كل مقصد من المقاصد الستة عشر الأخرى تتضمن مقاصد خاصة بالسياسات ووسائل التنفيذ خاصة بالهدف نفسه وهي التي ترد في ترقيم مختلف في الترتيب الأخير للمقاصد (مرقمة بالحروف الأبجدية أ، ب، ج...). وتشكل هذه المقاصد مكونًا عضويا في الهدف المعني نفسه، كما انها تشكل مجتمعة حزمة من مقاصد السياسات ووسائل التنفيذ التي تتقاطع وتتكامل مع المقاصد التسعة عشر للهدف 17 نفسه. وبمعنى آخر، فإن عدد مقاصد وسائل التنفيذ والشراكة في أهداف التنمية المستدامة يبلغ 62 مقصدًا، منها 19 مقصدًا في الهدف 17 نفسه، و43 مقصدًا موزعة على الأهداف الستة عشر الأخرى.

أثناء عملية التخطيط الوطني، أو أثناء تحليل الترابطات في أجندة 2030، من المفيد التنبه إلى هذا الترابط ورصده واستخدامه من أجل تصميم السياسات الوطنية. ولا يكون ذلك مجرد تمرين نظري عام، بل يفترض أن يلحظ في تجلياته المحددة في كل قضية مطروحة على جدول الأعمال. على سبيل المثل:

- ما يرد في الهدف 16 عن تحسين تمثيل الدول النامية في مؤسسات الحوكمة الدولية، هو نقطة هامة تعبر عن مستوى الشراكة العالمية من أجل التنمية، وهي وثيقة الارتباط بالمقصد الخاص بإقامة نظام تجاري عالمي غير تمييزي الوارد في الهدف 17.

- كذلك فإن الهدف الثامن المقصد أ عن زيادة المعونة من أجل التجارة في البلدان النامية، أو تفعيل الاستراتيجية العالمية لتشغيل الشباب، هي من مكونات الشراكة العالمية.

- كذلك ما جاء في الهدف الثاني من ضبط عمل الأسواق والتجارة الدولية من أجل تحقيق الامن الغذائي.... الخ.

يتضمن الشكل التالي مثلًا جزئيًّا عن تقاطعات بين المكون الاقتصادي في الأجندة، مع الهدف 17، ومع عدد من مقاصد الوسائل في أهداف أخرى. وهو مثل توضيحي جزئي عن إمكانية رصد الترابطات في موضوع محدد.

الشكل 3: مثل عن تقاطعات بين المكون الاقتصادي في أجندة 2030 مع الهدف 17، ومع عدد من مقاصد الوسائل في أهداف أخرى

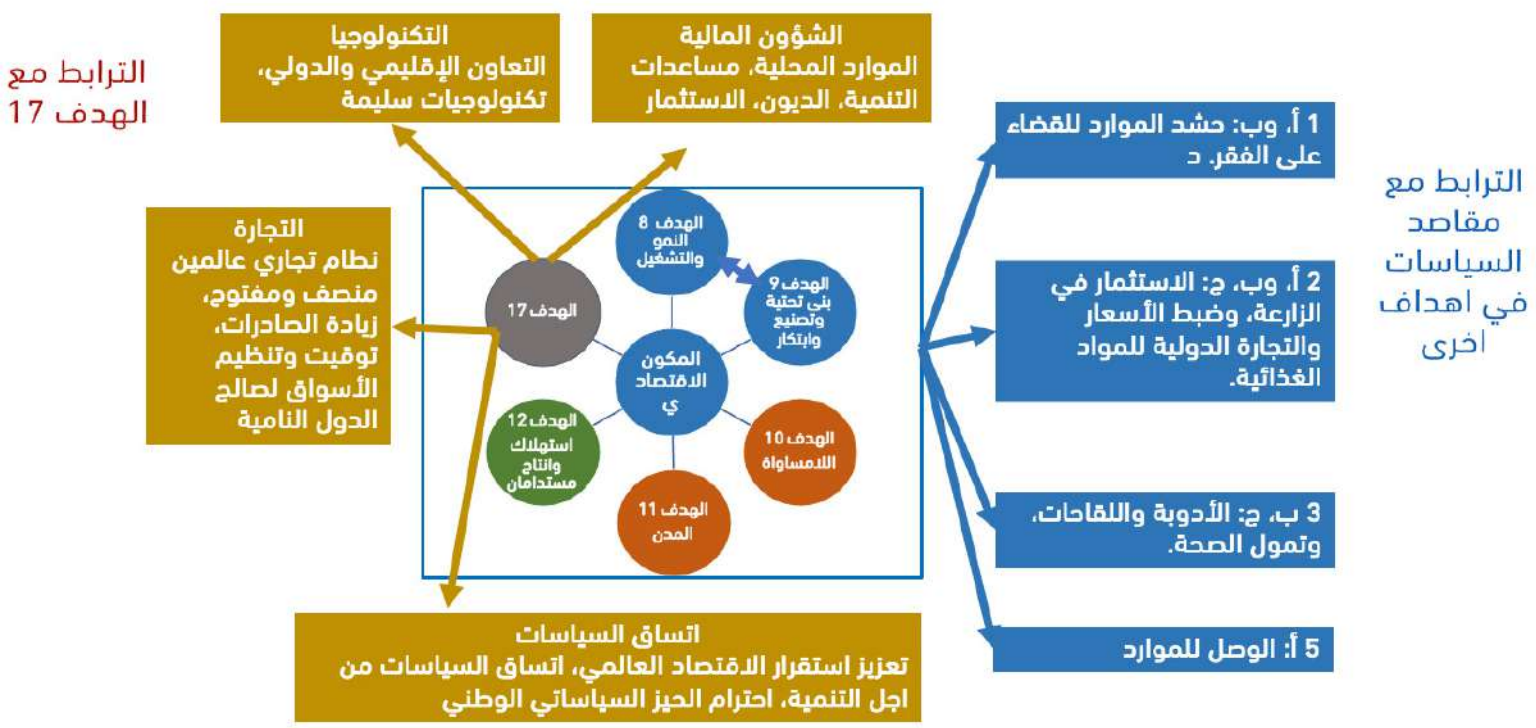

ب- عن مفهوم الشراكة

جوهر الهدف 17 للتنمية المستدامة يتعلق بالمسؤولية الدولية عن تحقيق التنمية في العالم، لذلك هو يتعلق بالشراكة من أجل التنمية البشرية المستدامة، وباشتراك جميع الأطراف (حكومة، قطاع خاص، مجتمع مدني) في غاية نهائية مشتركة هي التنمية.

لا شك أن هذه الفكرة طوباوية نوعًا ما ولا تأخذ بالاعتبار اختلاف المصالح بين الأطراف، إلا أنها من ناحية ثانية تعبر عن رؤية قيمية للعلاقات المرغوب بها بين الأطراف المعنية بالتنمية على المستوى العالمي، تأخذ بالاعتبار حاجات الناس – كل الناس – والكوكب، ولذلك لها أثر إيجابي محفز، كما لها دور معياري في توجيه مواقف وممارسات كل الأطراف. ويتجلى ذلك لا في التأكيد على الشراكة بين الجميع فحسب – والشراكة تعبير يعبر عن التكافؤ والندية – بل يتجلى في أنه وضع غاية نهائية معيارًا لهذه الشراكة هو تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وذلك كي تعتبر أي شراكة قائمة على المصالح التجارية لبعض الأطراف هي المقصودة بذلك.

من جهة أخرى، فإن الشراكة والمشاركة هي مبدأ شامل في منظور التنمية، ويجب أن يشمل كل المستويات، بما في ذلك المستويان الإقليمي والوطني. لذا فإن العمل على تعزيز أدوار الأطراف الأكثر ضعفًا هو من متطلبات

التنمية. وفي بلداننا غالبًا ما نجد تزاوجًا في أعلى الهرم بين السلطة والثروة يصل إلى حد الاندماج أحيانًا، الأمر الذي يهمّش دور غالبية مؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة، كما يهمّش دور المجتمع المدني ومنظماته، لاسيما المستقلة منها التي تتعرض للتضييق التشريعي وفي الممارسة، وصولًا إلى عدم الاعتراف لها بحق الوجود والعمل. على هذا الأساس فإن تفسير الهدف 17 في بلداننا يجب ألا يغفل أي بعد أو أي مستوى من المستويات، وأن يولي أهمية أكبر لمشاركة منظمات المجتمع المدني بكل تنوعاتها في العمل التنموي على كل المستويات باعتباره من متطلبات تنفيذ الهدف 17 للتنمية المستدامة.

وعلى المستوى الدولي أيضًا هناك اختلال كبير في موازين القوى بين الأطراف المعنية، لاسيما بين الأطراف الدولية ذات النفوذ السياسي والاقتصادي والمؤسسي، وبين الدول النامية بما في ذلك حكوماتها الوطنية أحيانًا، وبدرجة أشد مع الفاعلين التنمويين من المجتمع المدني. مثل هذا الموضوع يقوض فكرة الشراكة من أساسها ويحول التعاقدات الدولية إلى عقود إذعان واستتباع. كما تبرز على هذا الصعيد فجوة كبيرة بين ما تتضمنه النصوص (بما في ذلك العالمية منها) وبين المسارات الواقعية. وهو ما يجب أن يتبه له الفاعلون التنمويون الوطنيون. ونقدم في هذا الصدد مثالين حديثين:

أ- الشراكة العالمية كما عبرت عنها الاستجابة العالمية لجائحة كورونا، وقد تناولنا بعض عناصر ذلك في المادة التدريبية الخاصة بالهدف الثالث عن الصحة، كما توجد مقالات وأبحاث كثيرة في هذا الصدد، تشير عمومًا إلى قصور كبير في الاستجابة العالمية وخروجها الكبير عن متطلبات الشراكة والتضامن العالميين.

ب- اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والمعمقة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا شأن يهم مجمل الدول العربية لاسيما التي تطل على البحر الأبيض المتوسط منها. وفي مضمون هذه الاتفاقيات – كما تدل على ذلك أوراق بحثية كثيرة – تخالف ما جاء في الهدف السابع عشر، حيث إن تقييمات محايدة وموضوعية أكدت أن هذه الاتفاقيات تسعى إلى فرض سياسات ومعايير أكثر تقييدًا على الدول الساعية إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتؤدي إلى تقليص أكثر حدة للحيز السياساتي الوطني مقارنة بالصيغ السابقة.

للمدرب

ننهي هذه المادة التدريبية عند هذا الحدّ دون تمارين خاصة بهذا الهدف نظرًا لطبيعته الخاصة كما سبق بيان ذلك. وسوف يحتاج المدرب إلى القيام بجهد ذاتي من أجل التعرف إلى بعض الوقائع والتقارير، والحصول على أمثلة واقعية على المستوى الدولي أو تتعلق بالبلدان المشاركة في التدريب من أجل توفير بعض الأمثلة التي تعزز المادة التدريبية وتقرب المسائل من واقع المشاركين في التدريب.

وتقارير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية التي تتضمن عددًا غير قليل من الأوراق البحثية والدراسات الإقليمية والوطنية على هذا الرابط

وفي حال كان المشاركون في التدريب من المهتمين والمعنيين بالقضايا الدولية والإقليمية، لاسيما الشق المتعلق بالاقتصاد العالمي والاقتصاد الكلي والخارجي لبلدانهم، يمكن للمدرب أن ينظم جلسة حوار تتضمن عروضًا من المشاركين عن تجارب محددة لها علاقة بالهدف 17 ولها طابع محدد وملموس (مثلًا: مناقشة اتفاقيات تجارية أو اقتصادية بين الدولة المعنية وطرف خارجي؛ تحليل للمعونات التي يتلقاها البلد المعني؛ عرض وتحليل لمشكلة الديون الخارجية...الخ).

نص تدريبي اضافي
جائحة كورونا، وأجندة 2030 وتحويل عالمنا

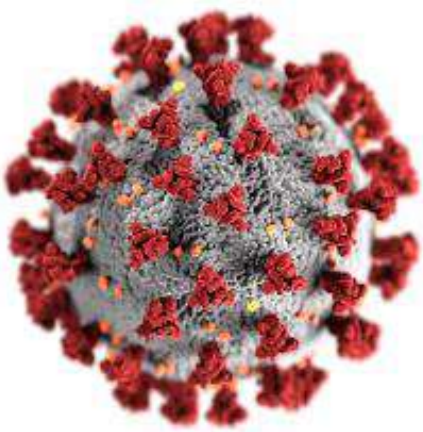

هذا النص هو نتاج الربط بين القسم الاستشرافي من ورقة عمل بعنوان " جائحة كورونا: تجاوز التعافي الى التحوّل المجتمعي. - مسائل للنقاش" منشورة على موقع الشبكة، وبين النقاط الخاصة بجائحة كورنا في النص التدريبي عن الهدف الثالث (الصحة). وقد ارتأينا جمعهما في نص إضافي يمكن أن يستخدم في التدريب حسب الحاجة، كما يمكن الاستفادة من أفكاره في مجالات أخرى.

بالنسبة للجانب التدريبي المباشر، أي تمارين يمكن اشتقاقها من هذا النص لها طابع متقدم ويمكن أن تتخذ شكل عصف ذهني من أجل رسم تحديد ترابط الجائحة بالأبعاد والأهداف التنموية على المستوى الوطني انطلاقا من النماذج والأشكال العامة الواردة فيه، وسوف نشير إلى ذلك في موقع وروده. كما يرد في نهاية النص استعادة للتمرين الوارد في النص التدريبي الخاص بالهدف الثالث.

1- مقدمة

كشف الانتشار الوبائي لفيروس كورونا (COVID 19) خلال عام 2020 وما بعد، أن العالم لم يتجاوز مشكلات الأوبئة بعد. كما كشف عن الترابط الشديد بينها وبين المشكلات البيئية والأنماط الغذائية وأنماط الحياة، ونقاط ضعف الأنظمة الصحية بما في ذلك في دول العالم المتقدمة، والثغرات في البحث العلمي في هذا المجال. كما أعاد الاعتبار إلى ضرورة المقاربة المتكاملة للشأن الصحي، وأهمية الوقاية وأنماط الحياة التضامنية والصحية والصديقة للناس والبيئة.

وبما يتجاوز ذلك، فإن الانتشار الواسع النطاق للفيروس وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، طرح أسئلة صعبة عن النسق الحضاري والثقافي، وعن النموذج التنموي وجوهر النمط الاقتصادي السائد. كما طرح أسئلة وجودية وأخلاقية بما في ذلك عن علاقات الناس في ما بينهم وعلاقة الإنسان بالبيئة وبالكائنات الأخرى على الكوكب. كل ذلك حفّز التفكير النقدي في النسق الحضاري السائد ومرتكزاته، ودفع إلى التفكير في مستقبل العالم والبشرية بعد كورونا. وهذا مسار تفكير وسجال علمي، بمقدار ما هو أيضا مجال لصراع المصالح، وهو على ترابط وثيق مع مسألة "تحويل عالمنا" التي تشكل العنوان الرئيسي لأجندة التنمية لاسيما أجندة 2030.

ويمكن تحديد مساحة آثار جائحة كورنا ضمن أربعة مستويات نقترح تلخيصها على النحو التالي:

1 الأثر المباشر على الصحة، وهو ما يتمثل في الإصابات والوفيات، والضغط على القطاع الصحي وقدرته على الاستجابة، والثغرات التي كشفها في طبيعة النظام والسياسات الصحية الوطنية، والعالمية.

2 الأثر المباشر على المعيشة، وهو ما يتمثل بالتأثيرات المباشرة على معيشة الناس وقدرتهم على توفير متطلبات الحياة بسبب إجراءات الوقاية من الفيروس، لاسيما الحجر والإغلاق. وقد طالت الآثار الفورية الفئات الأكثر فقرا، والعاملين غير النظاميين، وكل الفئات المستثناة من أنظمة الحماية الاجتماعية على تنوعها، لاسيما اللاجئين والنازحين والعمال الأجانب وغيرها من الفئات المهمشة.

3 الأثر غير المباشر على الاقتصاد والبيئة على المستويين الدولي والوطني. والأثر الاقتصادي طال القطاعات الاقتصادية بشكل متفاوت والأكثر تضررا هي القطاعات التي تعتمد على السفر الدولي، والنقل الدولي او الداخلي – التجارة، وقطاعات الخدمات والإنتاج التي طالها الاقفال الكلي أو الجزئي أو التي يصعب تطبيق إجراءات الوقاية فيها...الخ. في المقابل حصل انتعاش في بعض القطاعات المحدودة مثل التجارة الالكترونية وخدمات الانترنت والتطبيقات، وإنتاج بعض مستلزمات الوقاية...الخ، الا أن الأثر الكلي على المستوى الاقتصادي كان تراجع الإنتاج والتحول إلى نمو سالب على مستوى الاقتصاد العالمي ومعظم الاقتصادات الوطنية. الا أنه لا بد من ملاحظة أثر إيجابي على البيئة، إذ أن تراجع النمو ورحلات الطيران والنقل أديا إلى تقليص في انتاج المواد الملوثة وخفف من حدت التلوث البيئي.

-4 الأثر غير المباشر على المستوى المعرفي والفلسفي – الأخلاقي، حيث حفز انتشار الوباء التفكير النقدي في كل النسق الحضاري السائد، بما في ذلك الحاجة إلى نموذج تنموي جديد بعيدا عن النموذج السائد حاليا المحكوم بالربح والمنفعة، لا بل طرح أسئلة تصل إلى حدّ إعادة النظر جذريا في مفهوم التنمية نفسه وتجاوزه إلى مفاهيم أخرى. كما طرحت الجائحة والاستجابة لها أسئلة جوهرية تتعلق بالأحكام السائدة عن فعالية القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، وعن أولوية التنافس على التضامن، والمنفعة على القيمة الاجتماعية، وفتح شهية بعض الأطراف للخروج العلني عن قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والاتجاه نحو تعزيز الميول التسلطية والتحكم بخصوصيات الأفراد، وما إلى ذلك من قضايا، سوف تكون محل صراع فكري وسياسي في الأشهر والسنوات القادمة.

هل هذه الأفكار وغيرها احتلت مواقع متقدمة على جدول أعمال النقاشات الدائرة على مختلف المستويات، بما في ذلك في أوساط صانعي السياسات العالمية وعلى المستوى الوطني، بما يطال كيفية الاستجابة للجائحة ووفق أي توجهات وباستخدام أي سياسات. وعنى ذلك أيضا كيف تتفاعل الجائحة مع أجندة 2030 بمها هي أجندة كلية لتحويل العالم، وفي أي وجهة، إضافة إلى التفاعلات الأكثر تحديدا مع المجالات الكبرى والأهداف والمقاصد. وهو ما تتطرق إليه الفقرات التي تلي.

2- أي مضمون للتحويل المجتمعي قبل كورونا في ضوئه

نبدأ من الأسئلة الكبرى والرؤية الكلية قبل الدخول في التفاصيل.

في ذروة انتشار الجائحة عام 2020، انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام تعليق منسوب لباحث إسباني في البيولوجيا على فيسبوك (آذار/مارس 2020) جاء فيه ما يلي: "تدفعون مليون يورو في الشهر للاعب كرة قدم، بينما يتقاضى الباحث في البيولوجيا 1800 يورو، وتبحثون اليوم عن علاج لفيروس كورونا؟ اذهبوا إلى كريستيانو رونالدو وإلى ميسّي ليكتشفا لكم العلاج!" . وقد استعاد تقرير أوكسفام "فيروس اللامساواة" المقارنة نفسها بين دخل الممرض ودخل مدير محفظة مالية في بريطانيا أظهر أيضاً أن دخل الأخير يساوي 1400 مرة دخل الأول .

الشكل 1: مقارنة بين دخل الممرض ودخل مدير محفظة مالية في بريطانيا 2022

المصدر: تقرير أوكسفام، فيروس اللامساواة 2021

هذا التعليق الساخر يحمل دلالات عميقة. فهو لا يتعلق بالتفاوت في الأجور، ولا باللامساواة بمعناها البسيط، بل يتعلق بمنظومة القيَّم وفلسفة التنظيم المجتمعي التي تحكم العالم المعاصر، لا سيما اقتصاده، والمحكوم بمبدأ المنفعة وتعظيم الربح والتسويق الاستهلاكي المُعولم. وهي الفلسفة نفسها التي تتحكم اليوم في التعامل مع جائحة كورونا، التي يُعبّر عنها – مثلا - فرض استخدام مُصطلح "التباعد الاجتماعي" باعتباره عنوان سياسة احتواء الجائحة الأبرز في حين أن المقصود والمطلوب كان "التباعد الجسدي" المُقترن بأكثر أشكال التضامن الاجتماعي عمقاً من أجل احتواء تأثير الجائحة وتجاوزها. ومثل هذه المصطلحات (التباعد الاجتماعي) تكشف محور تركيز السياسات التي تمّ اعتمادها والتي تتجاهل الأسباب العميقة للجائحة، تماماً كما حصل مع عقود من تجاهل وإنكار الاعتراف بالتدهور البيئي وتهديد التغيّر المناخي إلى أن وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم. مع ذلك لا يزال التعامل مع التهديد المناخي دون المستوى المطلوب بما لا يقاس، ولا يرقى الى ما يتطلبه من تحويل جوهري في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وفي منظومة القيَّم. وهو ما ينطبق على وضع جائحة كوفيد 19 الحالية أيضاً.

مداخل التعرّف على التحويل الاجتماعي

القناعة بالحاجة إلى تحويل عالمنا هي قناعة عامة نظرياً على الأقل، من دون أن يعني ذلك الالتزام بمسارات تحويلية في الوجهات المطلوبة من الناحية الفعلية، لاسيما من قبل المُتحكمين الأقوياء بمسار العالم المعاصر. وليس أكثر دلالةً على ذلك أن أجندة التنمية العالمية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة على مستوى القمة في أيلول/سبتمبر 2015 قد حملت عنوان: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وتشكل جائحة كورونا اختبارا كونياً شاملاً وقاسياً جداً لمدى توفّر الإرادة السياسية من أجل تحويل عالمنا فعلاً.

نتطرق في ما يلي الى مدخلين للتعرّف الى التحويل المطلوب هما: حقوق الإنسان، وأجندة 2030.

أ- حقوق الإنسان

بالنسبة الى حقوق الإنسان، المقاربة واضحة وكذلك متطلباتها أي أن تكون السياسات ملتزمة بمبادئ المساواة وعدم التمييز، وشمول الجميع، ورفض تجزئة الحقوق والمقايضة بينها...إلخ. وقد تمّ التعبير عن ذلك بوضوح في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ بالإضافة إلى ما يُعرف بالحقوق التضامنية المُتعلقة بالدول والشعوب وبالبشرية جمعاء بما في ذلك الأجيال القادمة، مثل الحق في التنمية، والحق في البيئة السليمة والموارد الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة، وهو ما يجعل من مبدأ الاستدامة نوعاً من الضمان لحقوق الأجيال القادمة. يُضاف إلى ذلك كل حُزمة الاتفاقيات والحقوق الخاصة ببعض الفئات (النساء، الأطفال، الأشخاص ذوو الإعاقة، واللاجئون، والعمال المهاجرون.... الخ)، أو الخاصة ببعض المسائل الأخرى التي لها طابع سياسي أو مُركّب (الحق في التحرّر من الاحتلال، والحق في السلم، ورفض التمييز العنصري...الخ).

الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات والآليات والأبحاث في هذا المجال غزيرة جداً، وهي تتضمّن إضافة إلى التوجهات والمبادئ العامة، تفاصيل على درجة متقدمة من التحديد في مختلف المجالات من دون استثناء ولا تترك مجالاً كبيراً للحيرة في تقييم السياسات والخطط المعتمدة، بما في ذلك في مجال الاستجابة لجائحة كورونا، سواءً في مجال الحق في الصحة، أو الحق في الحياة، أو المجالات الأخرى مثل الحق في مستوى معيشة لائق وفي العمل اللائق وفي الحماية الاجتماعية. ولا تُقدم هذه الحقوق بصفتها شأناً مختصاً بفئة دون غيرها، وبأنها في حالتنا هذه حقوق مختصة بالفقراء فقط وإجراء تعويضي أو تخفيفي للفقر (وهذا أمر ضروري طبعاً)، بل بما هي حقوق لجميع الناس – مواطنين ومقيمين – في البلد المعني، وفي العالم أيضاً. ويشكل ذلك معياراً واضحاً لتقييم فلسفة الاستجابة للجائحة ولنتائجها التي تكشّفت خلال سنتين من عمر الجائحة.

في هذا الصدد، وفي ما يخص المحاور التي تمّ التعرض إليها في هذه الورقة، فإن منظور حقوق الانسان يعني ضرورة القيام بتغييراتٍ هامة في السياسات المعتمدة لجهة ضمان المساواة في النتائج المُحقّقة في مجال الوقاية الصحية والعلاج والتحصين بين مختلف الدول وبين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية خلافاً للهوّة الكبيرة جداً بين الدول الغنية والفقيرة، وبين الأغنياء والفقراء داخل كل بلد، وبين الفئات المختلفة على أساس الجنس أو العِرق أو أي معيار اخر. فالسياسات المعتمدة لا تلتزم فعلياً بمنظور الحقوق بل هي مُشبعة بالتمييز واللامساواة التي لا تُعتبر انتهاكًا للحقوق على الورق وفي الواقع فحسب، بل هي تؤدي إلى فشل احتواء الجائحة التي لها طابع عالمي بامتياز. وإن انتهاك حقوق الفقراء هنا هو أيضاً انتهاك لحق الجميع من دون استثناء.

هذا التحوّل في السياسات مطلوب لضرورات عملية (الانتصار على الجائحة)، ومطلوب أيضاً لضرورات مبدئية وأخلاقية وبالدرجة نفسها من الأهمية، ذلك أن الحياد عن حقوق الإنسان وإعطاء الأولوية للمنفعة هو من الأسباب

الرئيسية التي تسبّبت بالجائحة وتوسّعها والقصور في احتوائها، والنجاح في مهمة الانتصار عليها يتطلب تحويلاً اقتصادياً وقيّمياً نحو الالتزام بمنظومة حقوق الإنسان ومتطلباتها. إن الموقف الفعلي للمتحكمين بالقرار العالمي يبدو كأنه يعتبر أن عصر حقوق الإنسان الذهبي والمهمة الرئيسية لمنظومة الحقوق (والأمم المتحدة معها) بعد الحرب العالمية الثانية قد انتهى، وأن العالم المعاصر لا يحتاج إلى هذه المنظومة إلّا بصفتها تراثاً جميلاً وطوباوياً، أما السياسات الفعلية فتوضع على أساس تغليب المصالح الاقتصادية (والسياسية) على ما عداها. فحقوق الإنسان لا تعدّ اليوم أمراً له قيّمة عملية أو براغماتية، وهي غير قابلة للترجمة الواقعية، ولا داعي للالتزام بها في الاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية، بل إن الالتزام هو بالقواعد التي تمّ تطويرها من منظور النمو الاقتصادي المُعولم.

من أبرز تجليات ذلك في المجال الاجتماعي مثلاً، توسّع العمل غير النظامي (أو غير المُهَيكل) على حساب العمل اللائق بفعل العولمة وباندفاعة كبيرة مع توافق واشنطن تحت عنوان متطلبات مرونة سوق العمل لتحفيز النمو الاقتصادي. ومن علاماته أيضاً محاصرة دور السياسات العامة في توفير العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع الأولي العادل بالإضافة إلى إعادة التوزيع من خلال نظام الضرائب والتحويلات، والتركيز على سياساتٍ قطاعية تختص بمكافحة الفقر بمعزلٍ عن استراتيجياتٍ وطنيةٍ للتنمية الاجتماعية، والاستعاضة عن الحق بالعمل اللائق مثلاً، وبالحماية الاجتماعية على نحوٍ خاص، ببرامج ومشاريع لشبكات الأمان لمساعدة الفقراء بمعزلٍ عن السياسات العامة وبديلاً عنها. وهذا مُخالف أيضاً لمنظور الحقوق، ومُخالف لمتطلبات التحويل القيَّمي والاجتماعي الضروري. وقد تبيّن في التجارب السابقة أنها غير فعّالة في مكافحة الإفقار واستئصال ظاهرة الفقر، وأنها تعزل مفهوم الفقر عن فكرتي العدالة الاجتماعية واللامساواة. كما تبيّن القصور الكبير لهذه المقاربة إلى حدود الفشل الكُلّي مع جائحة كورونا التي تتطلب أن يكون هناك سياسات عامة للحماية الاجتماعية على أساس الحق، وكذلك حماية الحق في العمل اللائق وتوسيع نطاقه ليشمل جميع العاملين، إنطلاقاً من منظور الحق بدل التوجهات السائدة حالياً.

ب- تحويل عالمنا: أجندة 2030

ليس صدفةً أن تعتمد القمة العالمية للتنمية المستدامة تسمية "تحويل عالمنا" لقرارها رقم A/ RES/70/1 الذي احتوى على نص وثيقة ما عرف بأجندة 2030 (تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030) . ويحمل ذلك اعترافاً صريحاً بالحاجة الى تغيير "عالمنا" الذي يواجه مخاطر تُهدّد الكوكب والبشرية على حدٍ سواء. ركّزت الأجندة على ثلاثة مخاطر منها لها طابع كوني هي الفقر واللامساواة، الحروب والنزاعات، والتدهور البيئي والتغيّر المناخي. وما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه التهديدات (أو التحدّيات التنموية العالمية إذا أردنا استخدام لغة أكثر لطافةً) ليست مُنتجاً طبيعياً ولا هي قدر، بل هي من صنع الإنسان ونتاج الخيارات الكبرى التي توَجّه مسار الحضارة البشرية عالمياً في البلدان الإفرادية. وبهذا المعنى، فإن المطلوب للتصدي لها وتجاوزها القيام بتحويل السياسات، وبالتالي تحويل العالم ليكون عالماً بلا فقر ولامساواة، وبلا حروب، عالم ينجح في وضع حدٍ لخطر الكارثة المناخية والبيئية التي تلوح في الأفق.

لم تلحظ الأجندة جائحة كورونا نظراً لكونها تشكّلت في نهاية عام 2019. مع ذلك تجاهلت الأجندة أوبئة سابقة انتشرت في العالم خلال السنوات السابقة وشكّلت تهديداً صحياً واجتماعياً واقتصادياً كبيراً أيضاً، وذات منشأ فيروسي أيضاً. فمنذ التسعينات عرف العالم موجات فيروسية بدءاً من فيروس نقص المناعة المُكتسبة الإيدز، وصولاً إلى موجات إنفلونزا الطيور H1N1 والسارس SARS وتنويعاتهما...إلخ. ورغم أن عدداً من العلماء كانوا قد حذّروا من احتمال انتشار

أوبئة أخرى على نطاق عالمي ومن أن التهديد البيولوجي لا يقلّ خطورة عن التهديد البيئي أو الاقتصادي والاجتماعي، فإن هذه التحذيرات لم تحظ بالاهتمام في الخطاب الرئيسي، بل جرى تجاهلها أو التقليل من أهميتها كما جرى في السابق مع تحذيرات العلماء المُبكرة في السبعينات والثمانيات من مخاطر التدهور البيئي وظاهرة الاحتباس الحراري العالمي. وقبل ذلك تجاهل أصحاب المصالح تحذيرات العلماء والأطباء من مخاطر التدخين، لا بل شنوا حرباً مضادة عليهم مستخدمين مواردهم الكثيرة. وما من شك أن الصيغة الجديدة لأجندة التنمية العالمية لما بعد 2030 سوف تتضمّن إشارات مباشرة الى المخاطر الفيروسية، كما إن الخطاب التنموي وأدبيات التيار الرئيسي جعلت اليوم من الجائحة وعلاقاتها بالتنمية وأجندة 2030 والتوقعات المستقبلية موضوعها المُفضّل، من دون أن ترقى كلها بالضرورة الى مستوى تبني طرحٍ تحويلي عميق في وجهة مختلفة عن السابق.

يحتوي نص الأجندة إذن – وبموافقة كل قادة العالم – على ضرورة تحويل عالمنا، وتحويل مجتمعاتنا الوطنية، وخياراتنا وسياساتنا. وقد استخدمت صيغة الجمع المُتكلم (عالمنا) للتأكيد على الطابع الكوني لهذه المهمة وأن الجميع معنيٌ بها. كما إن نص الأجندة يُحدّد على الأقل وجهة التحويل المطلوب بما هو الوجهة المعاكسة للتحديات والمخاطر التي عدّدتها. لا بل أبعد من ذلك هي تقترح أيضاً عناصر الخيارات الكلية الرئيسية التي ترسم ملامح التحوّل المطلوب التي تمت بلورتها قبل الجائحة.

يتحدث تقرير فريق الشخصيات البارزة لما بعد 2015 المُقدم إلى الأمين العام "شراكة عالمية جديدة: اجتثاث الفقر وتحويل الاقتصاديات من خلال التنمية المستدامة" ، عن الحاجة إلى خمس نقلات تحويلية لتجاوز تحديات التنمية، وقد تضمنتها أجندة 2030. كما أن مركز دراسات التنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة UNRISD أصدر تقريراً عن أجندة 2030 بعنوان: سياسات مُبتكرة من أجل التغيير التحويلي، فسّر فيه مضمون ووجهة التغيير التحويلي بحسب النقلات التحويلية الخمس المشار إليها مع إضافة البُعد الثقافي، نعرضها في ما يلي بتكثيف. وحسب هذين المصدرين فإن التحويل يجب أن يشمل المحاور أو الأبعاد الستة التالية:

1. تحويل هيكلي في الاقتصاد: الأولوية لتوليد فرص العمل المُنتج للجميع، بما في ذلك الاقتصاد العالمي.

2. التحول إلى أنماط حياةٍ وإنتاجٍ واستهلاكٍ مُستدامة والحفاظ على الكوكب.

3. تحويل الهياكل والعلاقات والسياسات الاجتماعية ليكون محورها العدالة والمساواة.

4. تغيير في الهياكل والمؤسسية وعلاقات القوة بين الأطراف باتجاه المزيد من المشاركة الحقيقية والديمقراطية، في ظل السلم والأمان، وعلى مختلف المستويات الدولية والوطنية.

5. تغيير في السلوكيات ومنظومة القيَّم المُوجّهة لفعل الأفراد والجماعات والمؤسسات انطلاقاً من منظور الحقوق وكونية منظومة حقوق الإنسان.

6. صياغة شراكة عالمية جديد مُرتكِزة إلى روح التضامن والتعاون والمُساءلة المُتبادلة، وتقوم على فهم مشترك لإنسانيتنا وعلى أساس الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة.

ضرورة التحوّل أو التحويل المجتمعي أكيدة إذن؛ ووجهته ومضامينه الرئيسية مُحدّدة بدورها بقدرٍ مقبولٍ من الوضوح وبما يكفي لمنع الالتباس في التقييم الإجمالي للسياسات والتدابير المُعتمدة خلال الجائحة واستشراف المستقبل من دون ادعاء وحدانية الخيارات المُمكنة ضمن الوجهة العامة.

3 - نظرة على تفاعل الجائحة مع مُكَونات التنمية وأجندة 2030

ننظر في علاقات التفاعل والتآثر (التأثير المتبادل) بين الجائحة وأجندة 2030 على مستويين: الأول يرصد الخطوط العامة لعلاقة التآثر هذه بين الجائحة ومُكَونات الأجندة والتنمية المحددة في ستة مُكّونات تجمع بين مجالات الأجندة الخمسة (الناس، الكوكب، الازدهار، السلم، الشراكة) وأبعاد التنمية الخمسة التي يطابق منها أربعة من المجالات مضافاً إليها البُعد المعرفي/الثقافي (الأبعاد الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، والسياسية/المؤسسية، والمعرفية/الثقافية)؛ وهذا المستوى يقوم بتحليل الترابطات لجهة طابعها السببي واتجاه العلاقة الذي يحدّد من هو الطرف المؤثر بالدرجة الأولى ومن هو المتأثر هو الأكثر أهمية. وفي المستوى الثاني، نتطرق باختصار إلى ترجمة هذه العلاقات بين الجائحة وبين أهداف مُحدّدة للتنمية المستدامة؛ والاختصار في هذا المستوى لكونه أكثر شيوعاً في أدبيات التيار الرئيسي في هذا المجال.

الجائحة والمُكَونات الستة: المؤثر والمتأثر

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، نستعرض هنا العلاقة ووجهة التأثير بين جائحة كورونا و6 مُكَونات هي: الكوكب (البُعد البيئي)، والشراكة الدولية، والازدهار (البُعد الاقتصادي) والسلم والحَوكمة (البُعد السياسي/المؤسسي)، والبُعد المعرفي/الثقافي، والناس (البُعد الاجتماعي).

يُلخّص الشكل 2 أدناه بشكلٍ بصري وجهة العلاقات بين هذه المُكَونات والجائحة:

في هذه اللوحة للعلاقات ووجهة التأثير، تبدو الجائحة هي الطرف المتأثر بالدرجة الأولى أكثر من كونها طرفاً مؤثراً.

الشكل 2: الجائحة ومُكونات التنمية/ أجندة 2030

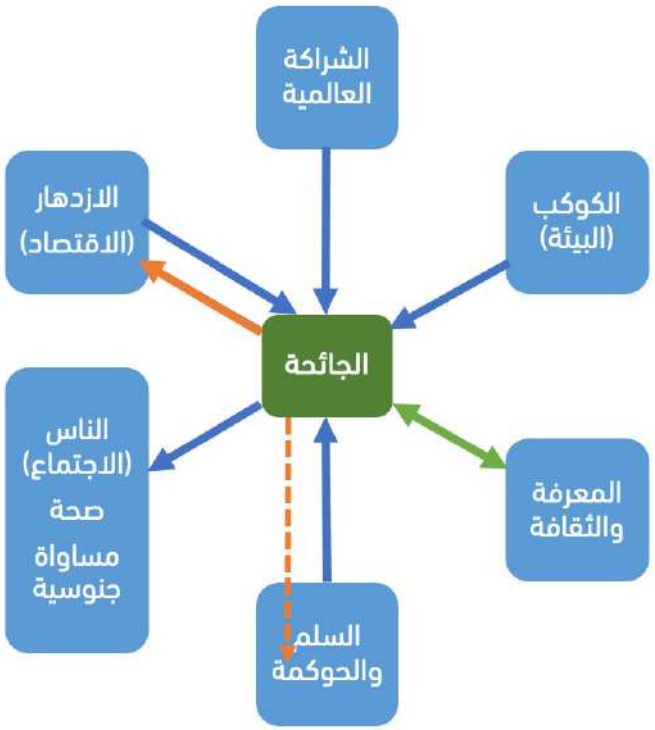

للمدرب

يمكن أن تستخدم هذا الشكل 2 من أجل عصف فكري مع المشاركين في التدريب. في هذه الحالة يمكن إزالة الأسهم من الشكل، وسؤال المشاركين عن رأيهم في اتجاه التأثير (أيهما يؤثر وأيهما يتأثر، الجائحة أو البعد المعني) مع شرح الرأي. ويمكن بعد المرحلة الأولى من العصف الذهني هذه، أن يعد المدرب جدولا فارغا مشابها للجدول 1 أدناه، وتشكيل مجموعات عمل لملء الجدول، ثم عرض النتائج وناقشتها.

المدرب يستخدم الأفكار الواردة أدناه في هذه الفقرة وغيرها من أجل بناء مضمون التحليل

ففي البُعد البيئي، يُرجّح العلماء أن التدهور البيئي والتوسّع العمراني البشري على حساب الموائل الطبيعية يُمكن أن يكونا من الأسباب الرئيسية في انتقال فيروس كوفيد 19 إلى البشر. أما في الاتجاه المعاكس، فيُمكن القول إن الركود الاقتصادي، وتراجع النقل لاسيما الجوّي منه، خففا من الانبعاثات الكربونية خلال سنتي الجائحة وهو ما له أثر إيجابي، لكن جانبي ولا يرقى إلى اعتبار أن الجائحة قد أدت إلى مراجعة نمط الإنتاج والاستهلاك غير المُستدام أو التفكير في الخيارات البيئية الاستراتيجية (لم يُلحظ تأثير حقيقي للجائحة ودورها مثلاً خلال قمة غلاسكو للمناخ عام 2021). من جهة أخرى، فإن الجائحة قد أنتجت مشكلات بيئية إضافية تتعلق خاصة بالتخلص من المُخلّفات الطبية ومواد التعقيم والكمامات.

ينطبق هذا التقييم أيضاً على الشراكة العالمية ونقصد تحديداً هنا العولمة ومنظومة الحوكمة العالمية وما تقترحه من خيارات وخطط للاستجابة، حيث نلاحظ أن وجهة التأثير بالدرجة الأولى من العولمة نحو الجائحة نفسها وهي العامل الأكثر أهمية في تحوّل الإصابات المنفردة إلى جائحة عالمية. كما إن السياسات العالمية هي التي طبعت الاستجابة للجائحة بطابعها مثل اللامساواة والإنحكام بمبادئ الربح وأولوية النمو. في حين أننا لا نجد تأثيراً في الاتجاه المقابل، لا بل إن مكانة العدد الأكبر من دول العالم النامية قد تراجعت وباتت أكثر تهميشاً، والحيز السياساتي الوطني أكثر تقييداً، ووضعها العام أكثر استتباعاً. كما حصل انكفاءٌ عام عن "مبدأ الاعتماد المتبادل" الذي ساد مع مراحل العولمة الأولى إضافةً إلى عودة الميول الانكفائية والاستجابة المجزأة.

الأمر نفسه بالنسبة للمُكَوّن الاقتصادي، فالخيارات الكُلّية الاقتصادية كانت هي المؤثر مباشرة في الجائحة وخيارات الاستجابة، ولم يكن هناك أثر في الوجهة المعاكسة على المستوى الماكرو – اقتصادي، لكن يُلاحظ أن الجائحة كان لها أثر على الجانب العملي في الاقتصاد، أي على النُمو والإنتاج والتبادل (التجارة الدولية والداخلية) والإستهلاك، وهي آثار قوية بحكم طبيعة الجائحة وما فرضته من حجرٍ وقيودٍ على العمل والتجارة. لكنّ ذلك لم يؤثر على الخيارات الماكروية (الكلية) التي بقيت كما هي بشكلٍ عام.

في ما يخص السلم والحَوكمة، كان للحروب تأثير على الجائحة وعلى القدرة على الاستجابة لها، ولم يكن هناك أثر مضاد إذ لم تساهم الجائحة حتى في إقناع المُتحاربين الكُثر بالحاجة إلى هدنة مؤقتة على الأقل، بل استمرت ديناميات الحروب والنزاعات كما هي. كما إن منظومة الحَوكمة الداخلية وفَعالِيَة الحكومة كان لها أثر مباشر في القدرة على احتواء الجائحة وتنفيذ الإجراءات بشكلٍ فعالٍ وناجح، وبشكلٍ تشاركي أو مفروض (وهو النَسق الغالب في الدول العربية كما في معظم دول العالم مع تفاوتات). أما الأثر في الوجهة المعاكسة فقد اقتصر على الجانب المتصل بالحَوكمة بالمعنى الإجرائي والتقني، إذ أن الجائحة واجراءات الحجر والتباعد الجسدي وتغيير ساعات العمل والإقفال الكُلّي أو الجزئي فرضت إدخال تعديلات تقنية في نظام الحَوكمة وتقديم الخدمات، حيث سرّع ذلك ووسّع

من استخدام الوسائل الإلكترونية وتسريع التوجه نحو الحكومة الإلكترونية، وكذلك التعليم عن بُعد، والعمل من المنزل أو عن بُعد، وتطوّرت منصات الخدمات الحكومية والخاصة، ومن المُرجّح أن بعض هذه التغييرات سوف تتحوّل إلى تغييرات دائمة، إذ أنها توجهات مطلوبة أو مرغوب بها قبل الجائحة أصلا، وإن فرضت الجائحة اعتمادها من دون تحضيرٍ مسبق أحياناً. بالإضافة الى ذلك، شكلت الجائحة منصة لانتعاش المُقاربة الأمنية وتقييد الحريات بحجة والعودة الصريحة أو المُقنّعة الى أنظمة الطوارئ.

وفي البُعد المعرفي/الثقافي، كان التأثير في الاتجاهين وأكثر توازناً. ففي التعليم على سبيل المثال كان هناك تأثير من الجائحة على التعليم لجهة التوسّع في التعليم عن بُعد، والتجربة كانت مُتفاوتة حسب قدرات البلدان، وأدت في بعض الحالات الى ضياعٍ جزئي لعامٍ دراسي أو عامين، وتراجع المضامين التعليمية وعدم إكمال البرامج، وتراجع مستوى التعليم مع تكريس تفاوتٍ حاد بين البلدان وبين مدارس النخبة ومدارس عموم المواطنين والمقيمين في البلد المعني. أما المُكوّنات الثقافية الأخرى فالعلاقة أيضاً تفاعلية حيث كان لوسائل الإعلام دور في إنجاح خطط الإحتواء والوقاية، بل كان لها دور سلبي في بعض الحالات نظراً للقيود السياسية على هذه الوسائل التي استُخدِمت أيضاً للتأثير في الرأي العام وفرض بعض الخيارات عليه. كما شكّلت في المقابل عامل كشفٍ للثغرات والضغط اعتراضاً على بعض الممارسات والتمييز، وفرضت بعض التعديل والتراجع في التدابير التي لم تكن شعبية أو مُقنِعة. وقد حفّزت الجائحة سجالٍ له طابع معرفي وثقافي، بين المختصين وبين عموم الناس حول الجائحة وأصلها والحق في الخصوصية وجدوى التلقيح وحرية أخذ اللقاح...إلخ، وهي مسائل تقوم فيها علاقة دائرية بين كل أطراف العلاقة.

أخيراً، في الجانب المتعلق بالناس والبُعد الاجتماعي، فإن الغالب كان تأثير الجائحة على حياة الناس على أكثر من صعيد وعلى قدرتهم على تأمين متطلبات حياتهم أو التمتّع بحقوقهم. وطال ذلك بشكلٍ خاص تفاقم حالات العنف والتمييز ضد النساء في ظل الجائحة (كما تشير معظم الدراسات الى ذلك)، كذلك كان نصيب المسنين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والنازحين والعاملين الأجانب وغيرهم من الفئات، أكبر مما هو بالنسبة الى فئات أخرى. أخيراً فإن الجائحة تسبّبت في فقدان فُرص العمل، وتوسّع الفقر والتفاوتات بِحُكم التراكب بين الجائحة نفسها وآثارها الصحّية وبين الأثار الاقتصادية والاجتماعية. وقد وجدت معظم الفئات نفسها في وضع أكثر تهميشاً مما كان عليه وضعها قبل الجائحة، وضَعُفت قدرتها على التأثير على الخيارات بما في ذلك على خطط الاستجابة نفسها، حيث إن التأثير الأقوى كان لمجموعات الضغط والمصالح (اللوبيات) الاقتصادية والسياسية أكثر من أي تأثير لفئات الناس الأخرى.

يُلخّص الجدول 1 هذه العلاقات بتكثيف، والإشارة إلى العلاقات الرئيسية لا تنفي واقع أن علاقات التآثر ووجهتها هي أكثر تعقيداً وتنوّعاً بكثير.

للمدرب

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يمكن أن يشكل الجدول 1 تمرينا مستقلا للمشاركين. يتم تشكيل مجموعات من المشاركين 4- 5 أشخاص، ويوزع عليها الجدول مع رؤوس الأعمدة والاسطر والخانات الداخلية فارغة، ويطلب إليهم أن يحددوا وجهة التأثير كما يرونها بين الجائحة والمكونات التنموية المختلفة في الاتجاهين، وتقديم أمثلة على ذلك.

هذا التمرين لا يتعلق بالمستوى الوطني، بل هو تمرين شامل ونظري. إلا أن المشاركين عليهم تقديم أمثلة محددة من بلدهم أو بلدان أخرى، امثلة عالمية، كما عليهم شرح وجهة نظرهم ودعمها بالتحليل.

أما الجدول 1 بكامل ما جاء فيه، فيمكن استخدامه من قبل المدرب كمادة مساعدة على توجيه المناقشة، أو كنموذج عام للتفاعلات بين الجائحة ومكونات التنمية. كما يمكن أن يستخدم للعرض مباشرة في حال عدم الرغبة في تحويله إلى تمرين.

الجدول 1: علاقات التآثر ووجهتها بين الجائحة ومُكوِنات أجندة 2030 والتنمية

البُعد	أثر البُعد على الجائحة	أثر الجائحة على البُعد	تفاعلات أخرى
الكوكب أو البُعد البيئي	- التأثير الأكثر أهمية هو من البُعد البيئي باتجاه الجائحة (والصحة بشكلٍ عام). - يرجح العلماء أن يكون للتدهور البيئي والتغيّر المناخي والتوسّع في المستوطنات البشرية أثر مباشر على تعرض الإنسان المتزايد للفيروسات الحيوانية واحتمال انتقالها إلى البشر.	- لا أثر مباشر للجائحة على البيئة. (لا نتوقف هنا عند انخفاض الانبعاثات بسبب انخفاض الاستهلاك ورحلات الطيران مثلاً، بل بما يتجاوز هذا النوع من التأثيرات إلى ما هو أكثر عمقاً وتأثيراً على البيئة الطبيعية. فمثل هذ التأثيرات محدودة النطاق ويمكن التعّرف إليها في كل حالة على حِدة).	- الخيارات الاقتصادية الكُلّية وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة تؤثر بشكلٍ قوي في البيئة بما ساهم في تشكّل الجائحة من ضمن تأثيرات أخرى. لذلك ينتقل الأثر من الاقتصاد إلى البيئة إلى الصحة والناس.
الشراكة العالمية	- المقصود هنا هو أثر العولمة على الجائحة ونمط الحَوكمة العالمية والعلاقات بين الدول. - التأثير مباشر وقوي من العولمة باتجاه الجائحة. - العولمة الفعلية للاقتصاد ومجالات الحياة الأخرى بما في ذلك السفر، هي السبب المباشر في تحوّل الفيروس إلى جائحة عالمية حيث لعبت العولمة دور الناقل الى مختلف البلدان. - العولمة لعبت دوراً مباشراً في تحديد مسار الاستجابة وقواعدها، هي عممت قواعدها وخصائصها على الاستجابة لاسيما اللامساواة والتفرد والاحتكام إلى المنفعة والمصالح.	- تركت الجائحة أثراً إرتجاعياً على نمط العولمة والعلاقات الدولية. - عززت النزعات الانكفائية داخل الحدود الوطنية بدل الاستجابة الشاملة للجائحة، وعززت مكانة الميول القومية وإعادة صياغة العولمة والتجارة الدولية الحرة بما يُعيد فرض بعض الشروط والقيود إليها. وهذا الاتجاه كان قد بدأ بالبروز مجدداً قبل الجائحة وتعزّز بسببها. - حصل احتدام في أشكال جديدة من الحروب التجارية بين الدول، والتنافس بين شركات الأدوية وبما يتجاوزها، واستدعى أيضاً انتعاش الاكتفاء بالمساعدات الإنسانية بدل مساعدات التنمية على المستوى الدولي والوطني.	- توجهات العولمة وقواعد الاستجابة العالمية أثرت على الخيارات الاقتصادية والاجتماعية وعلى خطط الاستجابة التي اعتمدتها الحكومات الوطنية في الدول النامية بشكلٍ خاص، سواء في الصحة أو في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. أي إن الجائحة وسّعت نطاق تقييد حيّز السياسات الوطنية في الدول النامية الى مجالاتٍ جديدة لاسيما ما يرتبط منها بالجائحة نفسها، وبأثارها الممتدة وخطط الاستجابة. كما أضعفت تأثير الدول النامية في نظام الحَكومة العالمي بدل أن تعزّزه.

الازدهار أو البُعد الاقتصادي	- مستويان للبُعد الاقتصادي: الأول يتعلق بالخيارات الكُلّية (الماكرو اقتصادية) وهي الأكثر تأثيراً في السياسات وفي التأثير على الجائحة سواء على المستوى الدولي أو الوطني. وهو محكوم بآليات السوق وهدف تعظيم الربح، فيما الأهداف الاجتماعية والبيئية ضعيفة. - المستوى الثاني هو عملية الإنتاج والتبادل والاستهلاك والنمو الاقتصادي...الخ. وهذه في علاقة تأثير متبادل مع الجائحة.	- الجائحة ضعيفة التأثير في الجوانب الهيكلية للاقتصاد والخيارات الماكروية وهي مُنفعلة به. - الجائحة تركت أثراً على عملية النمو والإنتاج والتبادل بحُكم ما فرضته من إغلاق نتج عنه ركود اقتصادي وتجاري وفقدان فرص العمل وتراجع الاستهلاك. هنا التأثير قوي من الجائحة على المستوى الثاني للبُعد الاقتصادي أي عملية الإنتاج نفسه والنمو الاقتصادي، خلافاً للمستوى الأول الماكروي حيث تأثير الجائحة ضعيف.	- هناك تفاعل مباشر أيضاً بين المستويين الماكروي - الكُلّي وعملية الإنتاج نفسها، حيث الأول مؤثر بفعالية في الثاني، والثاني يقوم مقام التغذية الراجعة حيث إن نتائج السياسات الكُلّية على النمو من شأنها أن تعطي إشارات للتصحيح الماكروي. - المستوى الاقتصادي يحمل أيضاً مضامين اجتماعية وبيئية وقيَّم، وهو بشكلٍ غير مباشر يؤثر في المستويين الاجتماعي والثقافي، كما يُمكن أن يساهم في توليد توترات ونزاعات، ويؤثر في منظومة الحَكومة.
السلم والحوكمة البُعد السياسي	- الحروب لها تأثير قوي على الجائحة وعلى القدرة على الاستجابة لها، وأحياناً عطلت القدرة على الاستجابة واحتواء الجائحة، وصولاً إلى إنكارها في المراحل الأولى. - منظومة الحَوكمة وفَعاليَة الحكومة كان لها أثر مباشر في القدرة على احتواء الجائحة وتنفيذ الإجراءات بشكلٍ فعال، بما في ذلك الاستفادة من الدعم الدولي. - غالباً ما اقترنت فَعالية الحَوكمة بنمط القيادة من فوق، والحدّ من المشاركة الديمقراطية بما هي مُعيق للفعالية والسرعة حسب وجهة نظر الحكام.	- لم تساهم الجائحة حتى في إقناع المتحاربين الكُثر بالحاجة إلى هدنة مؤقتة على الأقل، بل استمرت ديناميات الحروب والنزاعات كما هي. - أثرت الجائحة على الحَوكمة من الناحية التنفيذية. إجراءات الحجر والإقفال فرضت إدخال تعديلات تقنية في نظام الحَوكمة وتقديم الخدمات، لاسيما استخدام التكنولوجيا والخدمات عن بُعد. - بعض هذه التغيّرات يمكن أن تصبح دائمة كونها متوافقة مع توجهات سابقة.	- حالة السلم أو الحرب تُمثل ما يمكن اعتباره بيئة مساعدة أو معيقة للتنمية وإعمال الحقوق والنجاح في احتواء الجائحة. وحالة الحرب تُعطّل كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإدارة المجتمع، وتؤدي إلى تشوّهات هيكلية بعيدة المدى في الاقتصاد والمجتمع وبما بتجاوز الجائحة. - ينطبق الأمر نفسه على الحَوكمة، حيث لا بد من التمييز بين البُعد السياسي (الديمقراطية والمشاركة والتمثيل) وبين الجانب التقني المتعلق بفَعاليَة الحكومة والخدمات.

المعرفة والثقافة	- في البُعد المعرفي/الثقافي، كان التأثير في الاتجاهين وأكثر توازناً. - ففي التعليم هناك تأثير من الجائحة على التعليم لجهة التوسّع في التعليم عن بُعد، والتجربة كانت متفاوتة حسب قدرات البلدان. - تراجع مستوى التعليم مع تكريس تفاوتٍ حاد بين البلدان وبين مدارس النخبة الأخرى. - بالنسبة الى المُكوِّنات الثقافية الأخرى، العلاقة أيضاً تفاعلية حيث كان لوسائل الإعلام دور في إنجاح خطط الاحتواء والوقاية، وفي فرض السياسات أو الاعتراض عليها وفرض تغييرات في بعض الحالات. - حفّزت الجائحة سجالاً له طابع معرفي وثقافي، بين المُختصين وبين عموم الناس حول الجائحة وأصلها والحق في الخصوصية وجدوى التلقيح وحرية أخذ اللقاح...إلخ.		- طرحت الجائحة بقوة أهمية العلم والمعرفة من جهة، مقابل تجاهل متطلبات العلم في السياسات وإعطاء الأولوية لاعتبارات أخرى. - الجانب الثقافي الذي يشمل التعليم ويتجاوزه، شديد التفاعل مع الأبعاد الأخرى لاسيما على مستوى قواعد الاقتصاد وإدارة الدولة والمجتمع، حيث إن الجائحة لم تدفع المسؤولين إلى مراجعة مبادئ عملهم والقيّم الناظمة للاقتصاد والسياسة، غير إنها طرحت أسئلة حول منظومة القيّم السائدة وعن المستقبل، يمكن أن تفتح أفقاً مُغايراً لما هو سائد.
الناس أو البُعد الاجتماعي	- الغالب كان تأثير الجائحة على حياة الناس. - بعض الفئات تأثرت سلباً بشكلٍ غير متناسب مثل: النساء (لاسيما العنف) المسنون والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة واللاجئون والنازحون والعاملون الأجانب...الخ، وغيرهم. هؤلاء تأثروا بدرجةٍ أكبر مما هو بالنسبة إلى فئات أخرى.	- الجائحة تسببت في فُقدان فُرَص العمل، وتوسّع الفقر والتفاوتات واللامساواة. - وجدت معظم الفئات نفسها في وضع أكثر تهميشاً مما كان عليه وضعها قبل الجائحة، وضَعُفت قدرتها على التأثير على الخيارات بما في ذلك على خطط الاستجابة نفسها، حيث إن التأثير الأكبر كان لمجموعات الضغط والمصالح (اللوبيات) الاقتصادية والسياسية.	- يمتزج تأثير الجائحة بالمعنى الحصري هنا مع تأثير الخيارات الاقتصادية، والحروب، والديمقراطية والمشاركة الشعبية، ومنظومة القيّم السائدة...إلخ، كلها تمارس تأثيراً مباشراً على الجانب الاجتماعي وتكاد تكون مُحصّنة ضد التأثير من الوجهة المعاكسة. - الوضع إلى المزيد من اللامساواة، والتهميش، والإقصاء عن المشاركة في القرار، ساهمت الجائحة في التغطية عليه فيما هو اتجاه هيكلي سابق عليها ولاحق لها.

4- الجائحة وأهداف التنمية المستدامة

كما سبقت الإشارة إلى ذلك فإن التفاعلات بين الجائحة والمُكَونات الرئيسية للتنمية وأجندة 2030 هي المستوى الأول والأكثر أهمية في التحليل لكونها تُتيح تفكيراً أكثر عمقاً، وتتعلق بالعلاقات السببية المحتملة أكثر مما هو عليه الأمر بالنسبة إلى أهداف التنمية المُستدامة بشكل إفرادي. ويُمكن أن نجد هذا المستوى الثاني في عددٍ أكبر من الأدبيات التنمويّة التي تصدر عن المؤسسات الدولية والحكومة وأجهزتها، وهي غالباً ما تكون أكثر تحديداً ووضوحاً، وتحتوي على نسبة أقل من القضايا الخلافية.

في هذا السياق فإن ما يرد في هذه الفقرة موجز، ومُكمّل للمستوى الأول من التحليل، وهو يُظهّر علاقات الترابط والتأثير بين الجائحة وأهداف التنمية المُستدامة الأكثر أهمية. ولا يعني ذلك أنه لا توجد ترابطات مع الأهداف الأخرى نظراً للترابط الوثيق بينها كلها، غير أنه لا يُمكن تكرار شبكة العلاقات بين الكلّ والكلّ في كل مرةٍ يتم فيه التطرق إلى قضية معيّنة، بل يكون أكثر فائدة للمعرفة والتدخل السياساتي والعملي، أن يتم التركيز على الترابطات الأكثر أهمية مع حُزمة الأهداف المعنية بشكلٍ مباشر، أو أحياناً إختيار هدف ما يُمكن أن يُعبّر عن نفسه وعن أهداف أخرى أو مقاصد أخرى في أهداف مترابطة معه، من دون تعقيد شبكة الترابطات أو الأشكال البصرية والجداول بما يُعطّل وظيفتها التوضيحية.

يُلخّص الشكل 3 ما نعتبره علاقات التأثير المتبادل بين الجائحة وعدد من أهداف التنمية المُستدامة الأكثر تأثراً بالجائحة. وقد تمّ وضع الكل ضمن "دائرة" تُمثل البيئة المحيطة والعوامل الكُلّية المؤثرة فيها. وتَغلُب علاقة التأثير من عوامل البيئة المحيطة على الجائحة، في حين يغلب تأثير الجائحة نفسها على الأهداف المُختارة في هذا الشكل.

الشكل 3: علاقة التفاعل والتأثير بين الجائحة وأهداف التنمية المستدامة

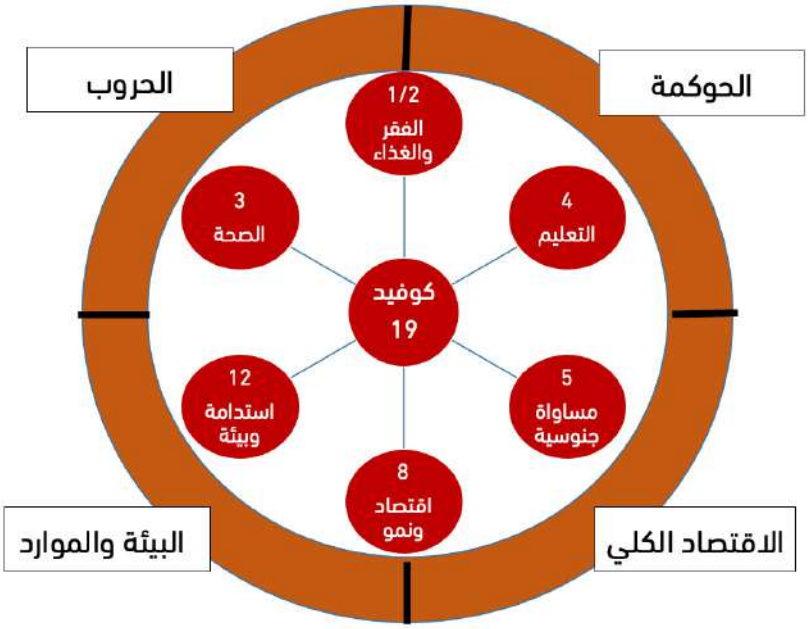

فقد أثرت الجائحة سلباً على الفقر واللامساواة وفق ثلاثة خطوط: الأول هو زيادة نسبة الفقر وتوسّعه ليشمل فئات جديدة؛ والثاني هو زيادة في اللامساواة الأفقية العمودية؛ والثالث هو تفاقم شدّة الفقر وتزايد حالات نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي للأسر (ويشمل ذلك الأهداف 1 و2 و10).

من جهة أخرى كان للجائحة آثار صحّية مباشرة وشديدة الوطأة (الهدف 3 بكل أبعاده ومُكَوناته من تراجع الرعاية الصحّية وانحصارها بالكوفيد وإهمال أمراض وحاجات صحّية اخرى، وصولاً الى انهيار النظام الصحّي أو معاناته من ضغوط شديدة، وصولاً إلى هجرة الكوادر الطبية).

الأمر نفسه ينطبق على التعليم (الهدف 4) بكل مراحله حيث التراجع في الالتحاق الفعلي وفي المضامين وفي تراجع المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم بين الجميع. كما إن الجائحة ساهمت في تزايد الضغوط على النساء (الهدف 5) إلى جانب فئات أخرى كما سبق بيان ذلك. وساهمت في تراجع النمو الاقتصادي وفرص العمل وتوسّع البطالة (الهدف 8)، وفي حين كان التأثير جلياً ومباشراً على النمو، فإن الجائحة كانت ضعيفة التأثير على الهدف 12 (الاستدامة) الذي هو أيضاً هدف تحويلي اقتصادي، إلى جانب كونه يُعبّر أيضاً عن جانب بيئي قوي.

إما العوامل الكُلّية أو البيئة المُحيطة، فهي المؤثرة في الجائحة وخطط الاستجابة، وقد أدرجنا ضمنها أربعة عناصر: الحرب والسلم، والحَوكمة وفَعالِيَة الحكومة، الخيارات الاقتصادية الكُلّية، والخيارات البيئية والتعامل مع الموارد الطبيعية.

ونلفت النظر إلى إن التحليل على مستوى الأهداف يُمكن أن تكون له أهمية بالنسبة إلى التدخّلات الوطنية والقطاعية في البلد المعني، وقد استخدمنا هنا نموذج أجندة 2030 وأهداف التنمية المُستدامة العالمية، غير إن الأمر يتطلب عند التنفيذ العملي في كل بلد، الدخول أكثر في تفاصيل المقاصد ضمن كل هدف، وتكييف العناصر التي يشملها التحليل وطبيعة العلاقات حسب خصائص البلد المعني. أي المطلوب هو إعادة انتاج خارطة التفاعلات والتأثيرات بين الجائحة ومختلف عناصر السياسات الوطنية بشكلٍ متعيّن حسب ما هو قائم في البلد المعني، والتي قد تحمل تمايزات واختلافات بين بلدٍ وآخر.

للمدرب

في حال الرغبة في تصميم تمرين عن تفاعلات الجائحة مع أهداف التنمية المستدامة، ينصح باختيار أهداف محددة لها أهمية وطنية أو تقع في نطاق اهتمام المشاركين، كي لا يكون التمرين عموميا. ويمكن أن يتم ذلك انطلاقا من الشكل 3 حيث يمكن للمدرب أن يعرض الشكل ويتداول مع المشاركين في التدريب لاختيار عدد من أهداف التنمية المستدامة لشمولها في التمرين، وقد تكون هي نفسها الواردة في الشكل، أو غيرها. ثم يشكل مجموعات عمل بعدد الأهداف التي تم اختيارها، ويصمم جدولا مستوحى من الشكل 4 أدناه ويطلب إلى كل مجموعة أن تملأ الجدول بشكل يشرح ترابط كورونا بالهدف المحدد ومقاصده كلها. ثم تعرض النتائج ويدير المدرب مناقشة عامة. التمرين يفترض أن يكون وطنيا بالدرجة الأولى، أو يستند إلى الواقع الوطني في البلد أو البلدان المعنية.

التمرين الذي يمكن استيحاؤه من الشكل 5 أدناه أكثر تقدما، ويمكن تنفيذه بطريقة مشابهة في حال كان المشاركون في التدريب مهتمين ومؤهلين لذلك.

أمثلة عن تحليل آثار الجائحة على الأهداف والمقاصد

في مثل أول، نورد في ما يلي شكلا بصريا (الشكل 4) عن أثر كورونا من إعداد ASEDNU يلتزم برصد التفاعلات المباشرة وغير المباشر بشكل بسيط بين الكورونا والأهداف السبعة عشر

الشكل 4: أثر جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة

للمدرب

ان يطلع على هذا الشكل، وهو يعبر عن ترابطات مباشرة وبسيطة نسبيا، وله ان يختار استخدامه كما هو أن يختار عرض ومناقشة الترابطات مع عدد من الأهداف المختارة انطلاقا من هذا الشكل. كما له أن يقوم بالتمرين من خلال عصف ذهني على وضع البلد او البلدان المعنية المشاركة في التدريب.

ويعرض الشكل 5 التالي بصريا صيغة أخرى لأثر كورونا على عدد مختار من أهداف التنمية المستدامة يمكن استخدامها أيضا:

الشكل 5: قنوات تأثير جائحة كورونا على أهداف مختارة للتنمية المستدامة

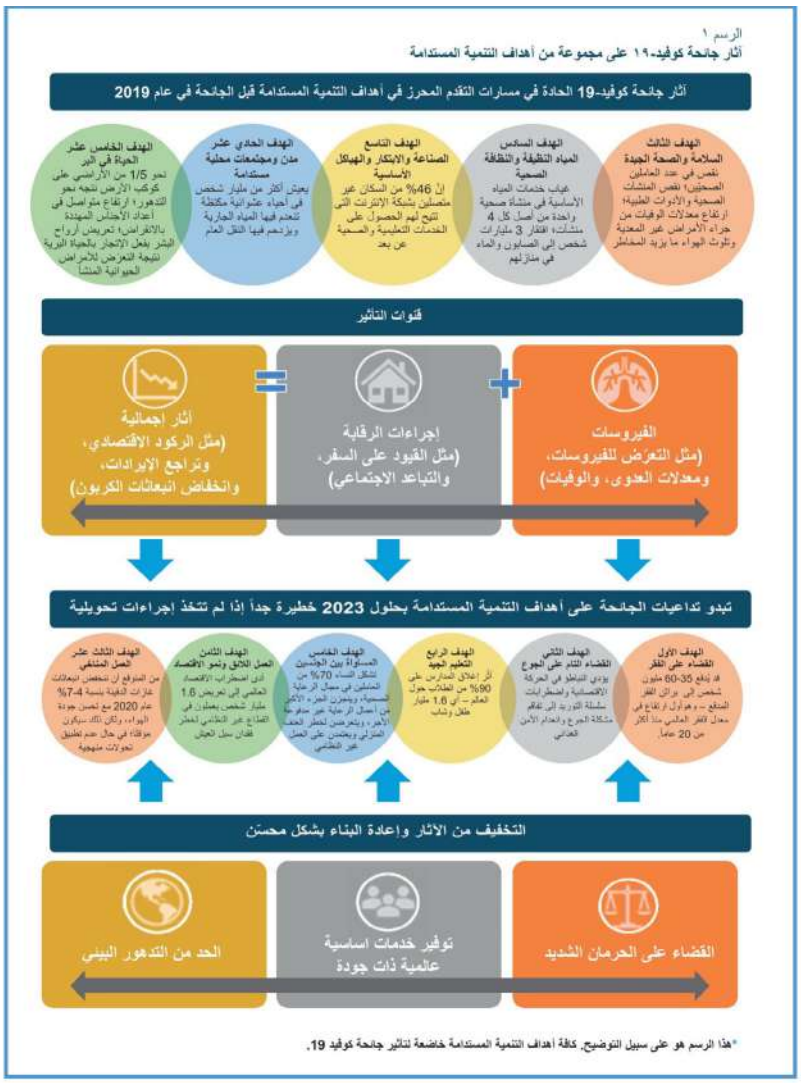

المصدر: UNDESA

من ناحية أخرى، يمكن استعراض أثر كورونا على الفئات الاجتماعية المختلفة مع تعزيز ذلك بإحصاءات وطنية، وتقييم كل من الأثر الاقتصادي والاجتماعي في كل قطاع، والأثر الكلي بناء على ذلك. والجدول 2 التالي هو مثل عن مثل هذا التقييم يشمل عدد محددا من القطاعات في لبنان، وهو قابل ليكون تمرينا لمجموعات العمل حسب البلدان التي ينتمون إليها.

الجدول 2: شبكة تحليل لآثار الجائحة على الفئات والقطاعات على المستوى الوطني - مثل لبنان

قطاع النشاط الاقتصادي	% من القوى العاملة	% من الناتج المحلي	الأثر الاقتصادي (لبنان)	الأثر الاجتماعي (لبنان)	ملاحظات
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	3.6	٣	منخفض	منخفض	أثر كورونا منخفض نظرا لضعف مساهمة القطاع في قوة العمل وفي الناتج المحلي. في المقابل القطاع الزراعي والمزارعين والريف عموما، تأثر بقوة بالأزمة الاقتصادية وتدهور سعر العملة، وتوقف التصدير فيه منذ 2011.
الصناعات التحويلية	10.9	٩	متوسط الى مرتفع	مرتفع	معظم المؤسسات الصناعية في لبنان صغيرة الحجم (أقل من 5 أشخاص). المؤسسات الكبيرة لم تتوقف عن العمل لفترات طويلة بسبب إجراءات كورونا، لكنها تواجه صعوبات مرتبطة بالوضع المالي وفتح الاعتمادات. المؤسسات الصغيرة والعاملون فيها تأثروا اكثر في الجانب الاجتماعي والمعيشي بسبب الاقفال، والأزمة الاقتصادية معا.
الإنشاءات	8.9	٤	متوسط	متوسط	الركود الاقتصادي المصاحب للأزمة هو السبب الرئيسي. إجراءات كورونا كانت محدودة الأثر على القطاع.
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات	19.8	١٣	متوسط	متوسط	تجارة الجملة تأثرت بشكل مباشر بالأزمة المالية. المحلات الصغيرة تأثرت أكثر بالأغلاق إضافة إلى الازمة العامة وتراجع الطلب.
النقل والتخزين	4.9	3	متوسط	متوسط	النقل تأثر بشكل متوسط بإجراءات الاغلاق وتقييد التجول. الأكثر تأثرا هم سائقو السرفيس والتاكسي بسبب ترادع الطلب والتقييد على عدد الركاب.

5- الجائحة والدروس المستفادة

بالنسبة الفاعلين الافراد أو المنظمات والمؤسسات الذين يبتنون الفكر التنموي – الحقوقي، كشف انتشار الوباء عن ثغرات جوهرية في النموذج التنموي السائد المحكوم بأولوية النمو الاقتصادي، وفي أساسه الأخلاقي والقيمي. وأهم الدروس المستفادة ما يأتي:

أ- تتمثل العوامل التي أدت إلى انتشار هذا الوباء على نحو غير مسبوق في تفاعل العولمة بما هي انتقال سريع للبشر والسلع على نطاق واسع، مع إعطاء الأولوية للنمو المنفلت من ضوابط على حساب الطبيعة والمقاربة الاجتماعية والثقافية لحاجات البشر، الأمر الذي أدى إلى تدمير متسارع لمواطن عيش كثير من الانواع الحيوانية ووضعا في احتكاك واسع مع البشر معرضا إياهم إلى خط انتقال الفيروسات الحيوانية إلى الانسان.

ب- على امتداد عقود، سادت أيديولوجيا تروج لفكرة فشل القطاع العام والنجاح الباهر للقطاع الخاص، ومحاولة خصخصة مختلف مجالات الحياة بما في ذلك الصحة. وما كشفه وباء الكورونا هو ان القطاع العام الصحي كان خط الدفاع الأول عن صحة الموطنين (وهو ما كان جليا في الدول العربية أيضا)، وأن النجاح في مواجهة الجائحة تتوقف الى حد كبير على فعالية الحكومة وأجهزتها ومؤسساتها وسياساتها، قبل أي امر اخر.

ت- إن الافتراضات السائدة أن الدول المتقدمة محمية من الأوبئة والأمراض المعدية، وأنها تملك أنظمة صحية وأنظمة انذار مبكر ورصد ومتابعة، وامكانيات وقائية وعلاجية كافية، تبين أنها في غير محلها. فالدول المتقدمة اقتصاديا عانت مثل غيرها، وأحيانا أكثر من غيرها، وكانت أنظمتها الصحية قاصرة في أكثر من بلد.

ث- إن انحصار البحث العلمي في المجال الصحي وتطوير الادوية اللقاحات في مجال ضيق محكوم بالربح وبالتصورات السابقة، هو أحد الأسباب في استمرار بعض الأمراض الاستوائية أصلا، وهو أيضا سياسة قصيرة النظر كما بينت التجربة.

ج- كان هناك تفاوت كبير في آثار كورنا الصحية والاجتماعية، ولم يتأثر الجميع بالمستوى نفسه. وبشكل عام كانت الأثار أكثر حدة في الدول التي لا تتوفر فيها أنظمة حماية اجتماعية، أو في تلك الدول التي لا توفر نوعية العناية نفسها لكل المواطنين كما حصل مع الوفيات المرتفعة جدا في مؤسسات رعاية المسنين. وكذلك كانت الآثار شديدة على العمال غير النظاميين واللاجئين والمهاجرين. وهو ما يطرح أولوية المساواة كقيمة ومبدأ اول في أي مسار تنموي.

ح- لم تعط الدول الكبرى والمتحكمة بالقرار العالمي إشارات قوية على أنها استخلصت الدروس الملائمة من انتشار الوباء. فمقابل كون الوباء عالميا وعولميا، وجدنا استجابات مجزأة وانفرادية من الدول المعنية معظم الأحيان. وبدل التضامن بين الناس والدول وجدنا تأخرا فادحا في حماية الدول النامية من انتقال الوباء إليها، ووجدنا استعارا في الحروب التجارية والتنافس المرضي على انتاج اللقاح بهدف الربح مرة أخرى، يترافق مع حملة على منظمة الصحة العالمية وتقاذف بالمسؤوليات. كما وجدنا تزايد الميول التسلطية والإعجاب بالدول التي فرضت أكبر قدر من القيود على الحريات الفردية والشخصية، واستخدمت التكنولوجيا على نطاق واسع لمراقبة تفاصيل الحياة اليومية للناس، بما يوحي بتوجه نحو استخدام هذه الوسائل لاعتبارات لا علاقة لها بالصحة راهنا ومستقبلا.

هذه بعض الأسئلة والدروس المستفادة، وهي كلها تصب على الأقل في تأكيد الحاجة إلى نموذج تنموي جديد يقوم على احترام منظومة الحقوق بشكل كامل ومتسق، معززا بمنظومة قيم وباعتبار البعد القيمي/الثقافي في صلب مفهوم التنمية دون أي انتقاص. أبعد من ذلك، فإن بعض المفكرين يذهبون أبعد من ذلك إلى الحاجة لإعادة النظر في مفهومنا نفسه للحياة والحضارة. وبهذا المعنى فإن عالم ما بعد كورونا لن يكون كما قبله على الأرجح.

6- صورة عالمنا ومجتمعاتنا بعد كورونا

تجنبت خطط الاستجابة للجائحة والنقاشات السياسية المباشرة بشأن الاستجابة لها وتجاوزها، التطرق إلى الخيارات الهيكلية والمستقبلية مُركّزة على احتواء الجائحة، واستعادة النشاط الاقتصادي والنمو، وإعادة تفعيل المؤسسات والخدمات، ومنع تدهور أكثر حدّة في مستوى المعيشة وفي الاقتصاد. وقد ترك التفكير في صورة عالمنا ومجتمعاتنا المُستقبلية – أو ما بعد الجائحة – لنخبٍ محدودة العدد بذريعة كونها شأناً معقداً يتطلب مستوى متقدماً من المعارف. إلّا أن ذلك ترافق مع ضخٍ إعلامي وأيديولوجي كثيف لتوجيه التفكير والتأمل في المستقبل في وجهاتٍ محددة لا تخرج عن توجهات التيار الرئيسي mainstream، ومحاولة تعميم تصوراتٍ مُعيّنة تصُب في صالحها. استراتيجية التأثير هذه تضمّنت الجمع بين إقصاء الناس والفئات الاجتماعية عن عملية التفكير من جهة، وضخ خيارات مُحددة محكومة بالمصالح وتقديمها كأنها بديهيات أحياناً.

في هذا الإطار، يمكن التمييز بين ثلاثة تيارات رئيسية متكاملة تصُبّ كلها في تجنب مراجعة الخيارات الماكرو – اقتصادية ومراجعة منظومة القيَّم التي تحكم مسار العالم المعاصر، وتدفع لفرض هيمنة مقاربة تقنية لمشكلات العالم المعاصر التي كشفتها الجائحة أو التي تسبّبت بها. والتيارات الثلاثة الرئيسية هي التالية:

-1 التأكيد على سلامة الخيارات الماكرو اقتصادية والتوجهات النيوليبرالية في الاقتصاد، وحصر النقاش في جوانب تقنية لا أكثر، مع مراجعة بعض شروط العولمة السابقة التي بلغت حدّها التاريخي قبل الجائحة أصلاً، حيث كانت بعض القوى العالمية المؤثرة تعمل على إدخال تعديلات على صيَغ العولمة المُتحققة بالفعل قبل الجائحة (لاسيما الولايات المتحدة الأميركية).

-2 الترويج المبالغ به، ومن منظور تقني مؤدلج، لدور التكنولوجيا وإعادة تنظيم العمل والخدمات وبعض جوانب الحياة الاجتماعية باستخدام مُكثّف للتكنولوجيا. وقد شهدنا تجليات من ذلك في فكرتي العمل عن بُعد والتعليم عن بُعد اللتين يجري تقديمهما كأنهما لمحة مُسبقة عن مستقبل البشرية، بالإضافة إلى كل ما يتصل أيضاً بالتجارة الإلكترونية ومنصات التوزيع والخدمات.

-3 الترويج لأهمية فَعاليَة الحكومة، وأولوية مبدأ الفَعاليَة هذا على الحقوق والديمقراطية والمشاركة، وبالتالي إبداء الإعجاب بالنجاحات التي حققتها نُظم سُلطوية والدعوة الضمنية أو الصريحة الى تعميم النموذج السُلطوي أو تغليب ممارسات سُلطوية بما في ذلك في الديمقراطيات الدستورية العريقة.

هذه الاتجاهات الثلاثة تتكامل في ما بينها، وهي تُكرّس إضعاف المكانة المحورية للإنسان في صلب السياسات والممارسات ومنظومة القيَّم، لصالح الفَعاليَة والمنفعة، والتحكّم بخصوصيات الأفراد من خلال التكنولوجيا، وتحويل الجائحة إلى فرصة جديدة للاستثمار والربح على غرار ما حصل خلال الجائحة ومسألة اللقاحات.

أما الخيار البديل فهو في وجهة معاكسة تماماً ويمكن اختصاره في التوجّه نحو مجتمع متضامن وتضامني، يجعل الإنسان مِحوَر الاهتمام والفاعل الأساسي في تحديد مصيره ومصير الكوكب، ويُعيد الاعتبار إلى قيَّم حقوق الإنسان والعدالة والمساواة ويُحقّق أقصى درجاتها من خلال سياساتٍ واضحةٍ تماماً ترفض تحويل مبدأ المنفعة والربح إلى مبدأ سيّد في السياسة والاجتماع والحياة، سواءً على المستوى الكوّني أو الوطني.

يُلخّص الشكل 5 بصرياً هذه التوجهات:

الشكل 6: خيارات التيار الرئيسي والخيار التنمَوي الحقوقي في استشراف عالم ما بعد الجائحة

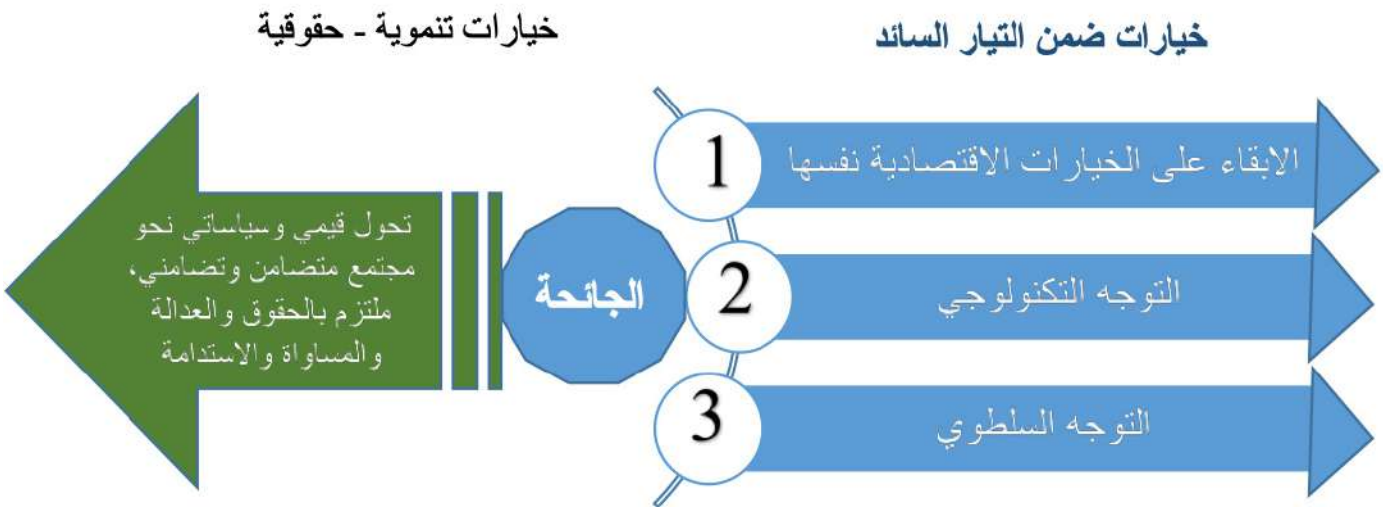

للمدرب

يمكن تحويل هذا الشكل الى منطلق لعصف ذهني موسع بين المشاركين في التدريب، حيث يطلب إليهم تقديم وجهة نظرهم من هذا التحليل، واقتراح وجهات نظر وأفكار أخرى. ويكون النقاش أكثر غنى إذا كانت وجهات النظر مختلفة لا بل متعارضة.

ما يرد هنا هو وجهة نظر نعتقد انها منسجمة مع الخيار التنموي – الحقوقي وتحويل العالم في اتجاهه. إلا أنها تبقى وجهة نظر من ضمن وجهات نظر أخرى وهي لا تختزل الاحتمالات والخيارات كلها. من الضروري أن يتعامل معها المدرب على هذه الأساس، وأن يشجع المشاركين على إبداء الرأي وعلى الاستكشاف الجماعي لآفاق جديدة. والمناقشة هنا لها طابع نظري عام لمن يهتم بالبعد الدولي ويتابعه، كما لها طابع وطني، إذ لا بد من تشجيع المشاركين لتقديم امثلة من بلدانهم وإذا ما كانت هذه الأفكار لها مصداقية بالنسبة إلى بلدانهم.

ويمكن الاستفادة من الشرح الوارد في الفقرات اللاحقة في العصف الذهني.

ويمكن تفصيل هذه الخيارات بشكلٍ مكثف على النحو التالي:

1 بالنسبة إلى الخيارات الاقتصادية الكُلّية، فإن نمط التعامل مع الجائحة عالمياً وعلى المستوى الوطني، لم يعط مؤشرات على نيّة حقيقية لتعديلٍ فعلي في التوجّهات والأولويات، ولا في القواعد الناظمة للاقتصاد. فالخطاب السائد كان يُفاضل بين إطلاق عجلة الاقتصاد وصحة الناس، ومعظم الخيارات انحازت إلى تقييد الإجراءات الضارة بالاقتصاد إلى الحدود الدنيا ولو أن بعضها جعل احتواء الجائحة أكثر صعوبة. وبين حقوق الملكية وأرباح الشركات من جهة، وحق الحصول إلى اللقاح في الدول النامية بكلفةٍ منخفضة، انحاز المُقررون لصالح الشركات . وبدل الاستجابة العالمية على أساسٍ تضامني، استعرّت الحروب التجارية بين الدول...إلخ. هذه كلها تجليات لسببٍ وجذرٍ واحد هو الالتزام الصارم بمبدأ المنفعة وحرّية الأسواق وتعظيم الربح. وهو التوجّه الذي لا يزال سائداً حالياً كما شهدنا على ذلك مجدداً في مواجهة كارثة مناخية مُرجّحة تُهدّد الكوكب والبشرية عبّر عنه التردد والعجز عن الإعلان الواضح عن التزامات مُلزمة وجذرية في قمة غلاسكو لمواجهة التغيّر المناخي، بسبب ما يُعتبر مصالح اقتصادية لدى الدول الكبرى المُقررة والمُلوِثَة. ومعظم ما يطرح حالياً من مشروعات للنمو الاقتصادي المستقبلي، حتى ما يجري منها تحت عنوان الاقتصاد الأخضر والاستدامة، بما في ذلك ما يحصل في المنطقة العربية، لا يزال محكوماً بمنطق الاستثمار في مشاريع عملاقة مثل بناء مدنٍ بكاملها بدل المدن القديمة أو إلى جانبها باستثمارات خارجية وداخلية ضخمة، تتميّز بالكثير من الفخامة والجاذبية التكنولوجية والهندسية، ولكن مُتعايشة مع استمرار اللامساواة والتفاوت والفقر والحروب، في حين كان يُمكن التفكير بخيارات بديلة أقرب إلى البساطة وصديقة للإنسان ولكل فئات المجتمع. وخلاصة القول هنا، أنه "بدل أن تؤدي الجائحة الى خلق وعي بالمصير المشترك للبشرية في وجه التهديد النووي والاقتصادي (والأيكولوجي)، وفي وجه هيمنة مبدأ الربح على مُجمل الكوكب، حصل العكس تماماً إذ حصل انكفاء للثقافات على نفسها ومَيلٌ إلى الانغلاق. لقد بيّنت الجائحة أن الترابطات بين التكنولوجيا والاقتصاد لم توّلد أي تضامن، لا بل انغلقت كل أمّة على نفسها في مواجهتها" .

2 أما التوجُّه التكنولوجي الذي يتخذ بدوره طابعاً دعائياً وأيديولوجياً، فهو بدوره يُسقط الإنسان من مُحور الاهتمام. وعلى الرغم من جاذبيته للوهلة الأولى، وتقديمه كأنه تصوير بديهي لعالم المستقبل، فهو يُغفل الحقائق التالية:

- أن الفجوة التكنولوجية بين الدول وبين الفئات الاجتماعية هي الأوسع مقارنةً بأشكال التفاوت واللامساواة الأخرى، وهو أيضاً ما عزّزته الجائحة، وبالتالي فإن النموذج السائد ليس قائماً على تعميم التكنولوجيا على الجميع، بل على استخدامها المتفاوت بشكلٍ حاد.

- إن فكرة استخدام التكنولوجيا للعمل عن بُعد مثلاً، وإعادة تنظيم سوق العمل على هذا الأساس، لا يُمكن في أحسن الحالات أن تتجاوز بعض قطاعات الخدمات (وبشكلٍ متفاوت بين الدول)، وهي لا يمكن أن تحُل محل العمل المباشر لمئات ملايين الناس في الحقول والمصانع والمؤسسات الصغيرة والكبيرة...إلخ. فالعمل عن بُعد لا يزرع قمحاً، ولا يصنع آلة، ولا يبني مسكناً...إلخ، بل هو يمكن أن ينشئ جيشاً من الوسطاء – بعضهم غير ضروري أو طفيلي بالكامل بين من يُنتج السلعة الضرورية للحياة وبين من يستهلكها، سواء كان ذلك عملاق التجارة أمازون، أو صاحب تطبيق محلي لتسليم سلع من الدكان القريب.

- الأمر نفسه ينطبق على التعليم عن بُعد، الذي يكاد يتحول إلى مجال للاستثمار المُربح لشركات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ومنتجي البرامج والتطبيقات.... إلخ. وثمة ترويج كبير لهذه المقاربة وتقديمها كأنها صيغة التعليم المستقبلية، في حين أن ذلك نقيض للنظريات التربوية الحديثة التي تشدّد على الطابع الإنساني والتفاعلي في العملية التعليمية، وتُركّز على الجانب الاجتماعي والعلائقي البشري، وعلى أهمية البُعد النفسي للتفاعل بين الاقران في بناء الشخصية السوّية، وإصلاح مؤسسات التعليم والمناهج من منظور كسر الحواجز بين المؤسسات والمجتمع، التركيز على نشر قيَّم جديدة وممارستها في الحياة المدرسية في مؤسسات صديقة للتلاميذ والطلاب...إلخ. أما التكنولوجيا المتنوّعة

فيجب أن تُدمج بشكلٍ علمي وتكاملي ودائم في مناهج التدريس لا أن تُقدّم على إنها بديل عن العلاقات الإنسانية. وفي كل حال فإن التجربة خلال الجائحة كانت تحتوي على عناصر نجاحٍ جزئي في بعض الحالات، إلّا أنها لم تكن ناجحة بشكلٍ عام، بل ساهمت في تعميق اللامساواة بين المتعلمين وفي تراجع في نوعية التعليم. إن اختزال العملية التعليمية في نقل وتلقي المعلومات من خلال التكنولوجيات الحديثة هو تراجع خطير عن مفهوم التربية وبناء المواطن العالمي أو الوطني الفاعل في المجتمع.

3 على المستوى السياسي، فإن التوجه السُلطوي تعزّز خلال الجائحة ويجري العمل لفرض التعايش معه باعتباره أمراً عادياً ومقبولاً في المستقبل أيضاً بعد احتواء الجائحة. ويجري التركيز على أهمية الفَعاليَة – لاسيما فَعاليَة الحكومة – التي برزت أهميّتها خلال الجائحة لاسيما في ما يتعلق بتوفير الخدمات، وبفرض إجراءات الوقاية بما في ذلك الإقفال وتقييد الحركة. وقد قدّمت الجائحة ذريعة ملائمة للحكومات التي كانت تضيق ذرعاً قبل الجائحة بحالات اعتراضية داخل البلدان على امتداد مناطق العالم بما في ذلك البلدان العربية حيث شهدت أربعة بلدان تحديداً حركات احتجاج واسعة خلال عامي الجائحة 2019 و2020 هي السودان، والجزائر، والعراق، ولبنان. واستُخدِمت الجائحة في هذه البلدان وغيرها، من أجل كبح الاحتجاجات وتقييد التحركات في الشارع، وقد حقق ذلك بعض النجاح في غالبية الدول العربية. وتكمُن المشكلة هنا في تضييع الحدود بين الفَعاليَة المقصودة من خلال إجراءات ضرورية ومُبررة علمياً ولها طابع استثنائي بسبب الجائحة، وبين جعل إصدار الأوامر والتعليمات، وفرض حالات الطوارئ والتعبئة العامة أمراً دائماً وضرورياً للحَوكمة وإدارة الدولة بشكلٍ مستمر. وفي هذا الصدد، فإن التكنولوجيات الحديثة في مجال متابعة الأشخاص ورصد تحركاتهم وعلاقاتهم تُتيح على نحو خطير انتهاك الخصوصية وتسهّل الانتقال إلى أنظمة أو ممارسات توتاليتارية. يقول إدغار موارن في هذه الصدد: "نحن نتوفّر اليوم على كل وسائل المراقبة من خلال "الدرون" Drones، والهاتف المحمول، وتطبيقات التعرّف على الوجوه. إننا نملك كل الوسائل التي تسمح بولادة توتاليتارية المراقبة" .

خلاصة أخيرة

سواء تعلق الأمر بالالتزام الفعلي بمنظومة حقوق الإنسان، أو بالالتزام بأجندة التنمية العالمية لعام 2030 وغيرها من الأجندات المُتخصصة، فإن الأمر يتعلق دائماً بالتحويل المجتمعي كما سبق بيان ذلك. بهذا المعنى فإن صورة العالم ما بعد كورونا لا بدّ أن تكون مختلفة عن عالم اليوم بشكلٍ نوعي يطال المبادئ ومنظومة القيَّم والخيارات الكُلّية والسياسات. دون ذلك، سوف تجد البشرية نفسها مجدداً أمام كوارثٍ جديدة، هي كالكوارث القديمة والراهنة، من صنع الإنسان. ولكي نكون أكثر دِقةً، فإن هذه الكوارث السابقة أو الراهنة أو القادمة في المستقبل سواء كانت وباءً أو حروباً مُدمّرة أو انفجارا اجتماعياً بسبب الفقر واللامساواة أو كارثةً مناخية...إلخ، هي من صُنع مراكز القوّة في العالم التي تصنع السياسات العالمية وتفرعاتها في مختلف الأقاليم والبلدان.

لم يكن ما يحصل مفاجئاً أو غير مُتوقع، لا بل تُقدم لنا تجارب العقود السابقة (كي لا نتوغل كثيراً في التاريخ) إشارات واضحة على ما كان العالم يشكو منه من اختلالات وتشوّهات قبل كورونا، وعلى ما يجب أن يكون عليه العالم في صورةٍ نقيضة لما هو قائم. ومن الأمثلة المعبّرة عن ذلك هو ما جاء في مشروع الوثيقة التحضيرية الى قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام 1994 (القمة عقدت عام 1995) أي قبل 17 سنة من اليوم (كانون الأول/ديسمبر 2021): "إن النسيج الأخلاقي للمجتمعات المعاصرة آخذٌ بالانحلال. وكثيراً ما يتم التعويض عن الفراغ الأخلاقي والروحي بالسعي وراء المصلحة الفردية أو الوطنية التي تتجاهل احتياجات الآخرين والصالح العام. ويجري التخلي عن أشخاصٍ ومجموعاتٍ وجماعاتٍ، بل عن أممٍ بكاملها وتركها على قارعة طريق مغامراتنا المُشتركة باسم الترشيد الاقتصادي في الأجل القصير، والسعي وراء تقدّمٍ مقصور كليّة على الناحية المادية. إن فقدان الشعور بالهوية الثقافية، وضُعف الشعور المجتمعي... يُبعدان الناس عن المؤسسات والسلطات السياسية والاقتصادية والعلمية، التي تؤثر على مصيرهم. ونحن نخشى أن تؤدي هذه الأزمة الاجتماعية والثقافية والأخلاقية... إلى تهديد المؤسسات الديمقراطية وتهديد احترام الحقوق الأساسية للأشخاص، وتفتيت المجتمعات، وإضعاف التضامن، وخلق شعور بعدم الأمان والخوف من الآخرين ومن المستقبل، وإثارة ميولٍ استبدادية ودعوات إلى حلول انكماشية ورفضية تبدو جذّابة لبساطتها بينما هي في الواقع تمزّق مجتمعاتنا" .

كأن الفقرة تتحدث عن أسباب الجائحة وكيفية تعاملنا معها. إن التحويل المجتمعي المطلوب يُمكن تكثيفه في الخروج من العالم الأحّادي حيث يتم إخضاع الاجتماع والثقافة والبيئة لتزاوج المصالح الاقتصادية والسياسية، ورفض انفراد مبدأ المنفعة والتنافس الإقصائي بالتحكّم بمصير الناس، وإعادة الاعتبار لقيَّم التضامن والمساواة والعدالة الاجتماعية والتسامح والعلم والثقافة والأخلاق والجمال، لتكون هي المنطلق وغاية الوصول ومعيار النجاح، وغير ذلك وسائل لا أكثر. إذا لم نتعلم هذا الدرس من الجائحة، فعلى الأرجح سوف يستغرق الشفاء من الجائحة الحالية وآثارها وقتاً أطول، ولن يمضي وقت طويل قبل أن نواجه جائحة أو كارثة جديدة بعضها حاضر الآن على مائدتنا، وإلّا ماذا نسمي التغيّر المناخي وما نشهده من كوارثٍ راهنة مرتبطة به؟ وماذا نُسمي هذه الحروب التي أدت وتؤدي الى تفتتٍ مجتمعي لاسيما في بلدان المنطقة العربية والذي قد يتحوّل إلى مسارٍ تدميري يصعب الارتداد عنه إلّا بعد عقود كثيرة؟

إن تحويل مجتمعاتنا وفق مبادئ الحقوق والتنمية البشرية المُستدامة، بدل ترميمها أو إعادة بنائها وفق المبادئ والسياسات السابقة والراهنة نفسها، هو الطريق الوحيد الممكن إلى المستقبل المنشود.

الصحة والرفاهية للجميع: هدف التنمية المستدامة الثالث

التمرين الرابع – متقدم، مجموعات عمل

تحليل آثار وباء كورونا في البلد المعني

للمدرب

الهدف من هذا التمرين هو تحفيز المشاركين على القيام بتمرين عقلي ونقدي لآثار وباء كورونا الاجتماعية والاقتصادية على البلد المعني.

يقسم المدرب المشاركين إلى مجموعات حسب البلدان التي يتنمون اليها، ويطلب إليهم تنفيذ التمرين بشكل تطبيقي على بلدهم (أو البلد المحدد للمجموعة التي ينتمون إليها). والتمرين هو عبارة عن ملء الجدول الآتي بالمعطيات والأفكار عن آثار كورونا في البلد المعني.

المجموعات تعرض، والمدرب يدير النقاش العام ويستخلص الاستنتاجات، والمشترك والمختلف

النموذج 3: آثار كورونا الاجتماعية والاقتصادية

قطاع النشاط الاقتصادي	% من القوى العاملة	% من الناتج المحلي	الأثر الاقتصادي	الأثر الاجتماعي	ملاحظات

جدول آثار كورونا الاجتماعية والاقتصادية

ملاحظات:

1 - اختر قطاعات النشاط الاقتصادي الأكثر في بلدك مع التركيز على الأكثر أهمية، وضرورة التنوع في الاختيار.

2 - حاول أن تحصل على مساهمة القطاع في القوى العاملة والناتج المحلي بما يساعد على تقييم الأثر الاجتماعية والاقتصادي.

3 - قيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي باستخدام المستويات الآتية: أثر مرتفع، مرتفع إلى متوسط، متوسط، متوسط إلى منخفض، منخفض (يمكن استخدام الألوان هنا).

4 - في الخانة الأخيرة اشرح كيف ولماذا توصلت إلى هذه التقييم.